

جلاصالحی

مع البک بیان الزاهر

لوقفہ

السید رضی الحسنی فیروز آبادی



دارالکتب اسلامیہ

ملتان بذریعہ

خلاصہ الحجة

مع البيان الزاهر

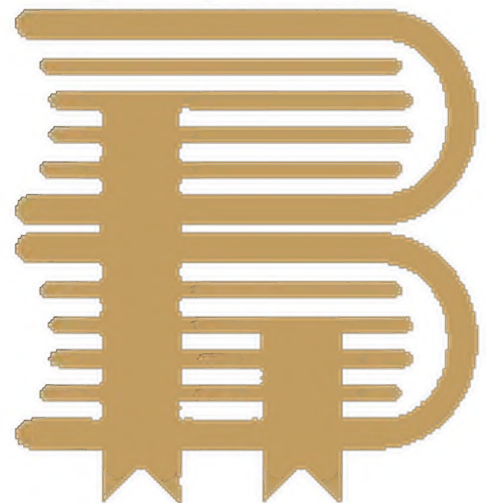
بقلم سماحة حجة الاسلام والمسلمين

السيد مرتضى الحسيني الفيروز آبادي اليزدي
الجزء الاول

چاپخانه حيدري

۱۳۵۲ ش = ۱۳۹۳ ق

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بدیل < nktba.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله فاطر الخلائق اجمعين و الصلاة والسلام على أشرف الأولين و الآخرين و أفضل السفراء
المنتجبين محمد خاتم النبيين و سيد المرسلين و على أهل بيته الطيبين الطاهرين و اللعنة الدائمة على اعدائهم
و معادى أوليائهم و موالى أعدائهم من الآن الى يوم الدين .

(اما بعد) فيقول الفقير الى ربه مرضى بن محمد الحسينى الفيروز آبادى انه بعد ما فرغت من تعليقتى
على الكفاية في ستة أجزاء المسماة بعناية الاصول ، عزم أن أشرع في تأليف كتاب في الفقه من أول الطهارة
الى آخر الديات يمتاز عما سواه من الكتب الفقهية بجودة العبارة و حسن النظم و شدة الاعتناء بنقل اقوال المسئلة
ثم ادلتها من الآيات و الروايات جميعاً على الضبط و الدقة بعد الفحص بحدّ اليأس .
فشرعت فيه بحمد الله تعالى و سميت الكتاب بالفروع المهمة في احكام الأمة ، و قد جاء كتاب الطهارة
منه كتاباً مفصلاً في ثلاث مجلدات و هو أبسط من طهارة الجواهر و مصباح الفقيه بكثير و قد فرغت منه بعد
تسع سنوات .

فرايت ان العمر لا يفي بتأليف سائر الكتب الفقهية على هذا النمط فعدلت عن تلك الخطة الى مسلك
الايجاز و الاختصار رجاء أن أوفق بتأليف كتاب يشتمل على الفقه بتمامه من أوله الى آخره فعزمت على تدوين
مجموعة تشتمل على المتن و الشرح جميعاً فيكون المتن كرسالة عملية مشتملة على الفروع التي تعم بها البلوى
خاصة دون غيرها و يكون الشرح تعليقة عليه تتكفل الاشارة الى عمدة الأقوال و عمدة الأدلة مقتبساً لهما من
كتاب جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام فتكون التعليقة هي لدى الحقيقة خلاصة للجواهر .

فشرعت فيهما و سميت المتن بمنتخب المسائل و سميت الشرح بخلاصة الجواهر مع البيان الزاهر و أرجو
من الله تعالى أن يوفقنى لإتمامهما و إكمالهما و أن ينفع الناس جميعاً بهما .

فالمتن للعوام و الشرح للخواص أعنى طلبة العلم كثرهم الله تعالى و قد رتب المتن على مقدمة و كتب
عديدة و جعلت المقدمة في جملة من فروع التقليد مما نعم به البلوى جرياً على وفق الرسائل العملية لعلمائنا الأبرار
الماضين منهم و الباقيين رحمهم الله تعالى جميعاً .

مقدمة

في جملة من فروع التقليد

مسئلة ١ - يجب (١) على كل مكلف لم يبلغ رتبة الاجتهاد سواء كان عامياً محضاً او شخصاً يشتغل بتحصيل العلوم الدينية أن يكون في عباداته ومعاملاته و تمام أعماله الاضروريات منها إما مقلداً للمجتهد الجامع

(١) هذا الوجوب عقلي بلا شبهة اذ لا يحصل الأمن من العقاب للمكلف العامي في عباداته ومعاملاته الا بالتقليد او بالاحتياط (امّا حصول) الأمن بالاحتياط فواضح فإن الواقع مما يدرك به لامحالة فلا عقاب حينئذ (و أمّا حصوله) بالتقليد فكذلك لأن الشارع هو الذي رخص فيه بمقتضى ادلة التقليد فإن طابق قول المجتهد مع الواقع فهو والا فالمقلد معذور لا بأس عليه بلا كلام وقد أوضحنا نحن ادلة التقليد في تعليقتنا على الكفاية كما هو حقه فراجع ، وكان الدليل الدال عليه عندنا امرين .

(الأول) استقرار سيرة العقلاء عموماً على رجوع الجاهل الى العالم في عامة امورهم ومنها الامور الدينية والاحكام الشرعية ولا يكاد تكفي الآيات الناهية عن الظن في الردع عما استقر عليه سيرتهم من الرجوع الى قول العالم و الأولرد في الردع عنه مئات من الأخبار كما ورد في حق القياس كذلك و لم يكتف الشارع بعموم تلك الآيات المعدودة لو سلم أصل شمولها لمثل المقام ولم تختص بالأمور الاعتقادية كما قيل .

(الثاني) الأخبار وهي على انواع :

(منها) ما دلّ على وجوب اتباع قول العلماء (مثل قوله ^(١) (عليه السلام)) و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة أحاديثنا فإنهم حجّتي عليكم و انا حجة الله (او قوله ^(٢) (عليه السلام)) سل العلماء ما جهلت و ايتاك ان تسألهم تعنتاً (او قوله ^(٣) (عليه السلام)) ان مجارى الأمور والأحكام على أيدي العلماء الى غير ذلك من الروايات. (و منها) ما دلّ على انّ للعوام تقليد العلماء (و هو قوله ^(٤) (عليه السلام)) فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً على هواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه الخ .

(و منها) ما دلّ على جواز الإفتاء منطوقاً (مثل قوله ^(٥) (عليه السلام)) لا بان بن تغلب : اجلس في مسجد المدينة

(١) قضاء الوسائل الباب ١١ من صفات القاضي

(٢) قضاء الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضي

(٣) قضاء المستدرك الباب ١١ من صفات القاضي

(٤) قضاء الوسائل الباب ١٠ من صفات القاضي

(٥) قضاء المستدرك الباب ١١ من صفات القاضي

للشرائط الآتية او محتاطاً اذا كان عالماً بموارد الاحتياط و بجوازه و مشروعيته إما عن اجتهاد أو عن تقليد فإن نفس جواز الاحتياط في بعض الموارد هو أمر خلافي بين العلماء .

مسئلة ٢ -- عمل العامي بلا تقليد و لا احتياط باطل ، بمعنى انه مما لا يكتفى به (١) الا اذا علم بعداً انه مطابق للواقع او لفتوى من وجب عليه تقليده فيكون صحيحاً حينئذ ، و ان كان عبادة بشرط تحققها مع قصد القربة .

مسئلة ٣ -- الاقوى جواز (٢) الاحتياط حتى مع امكان الاجتهاد او التقليد و لو استلزم ذلك تكرار العمل كما اذا ترددت الصلاة في بعض المواضع بين القصر و الاتمام فيجتمع حينئذ بينهما فيأتي بالقصر مرة و بالاتمام أخرى .

و أفت الناس فإنني أحب أن يرى في شيعتي مثلك (او قول^(١) علي^(عليه السلام)) لقثم بن عباس و اجلس لهم العصرين فأفت للمستفتي و علم الجاهل و ذكر العالم (او قوله^(٢) علي^(عليه السلام)) لمعاذ بن مسلم النحوي بلغني انك تقعد في الجامع فتفتي الناس قلت نعم (الى ان قال^(عليه السلام) له) اصنع كذا فإنني كذا أصنع .

(و منها) ما دلّ على جواز الافتاء مفهوماً (مثل قوله^(٣) علي^(عليه السلام)) من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملائكة الرحمة و ملائكة العذاب و لحقه وزر من عمل بفتياه (او قوله^(٤) علي^(عليه السلام)) يا أيها الناس اتقوا الله و لا تفتوا الناس بما لا تعلمون (او قوله^(٥) علي^(عليه السلام)) من أفتى الناس بغير علم فليتبوء مقعده من النار الى غير ذلك من الروايات الدالة مفهوماً على جواز الافتاء اذا كان عن علم و هدى .

(١) و يعرف وجه عدم الاكتفاء به مما تقدم في المسئلة السابقة ، اذ لا يحصل الا من من العقاب الا فيما علم بعداً مطابقته للواقع او لفتوى من وجب عليه تقليده و انه مستجمع لتمام ما يعتبر فيه من الأجزاء و الشرائط حتى قصد القربة اذا كان عبادة كما اذا كان غافلاً حين العمل عن لزوم أحد الأمرين اما التقليد و اما الاحتياط فتمشّي منه قصد القربة .

(٢) الظاهر انه لا كلام في جواز الاحتياط بل وجوبه اذا لم يمكنه الاجتهاد ولا التقليد و اما اذا أمكنه أحد الأمرين فلا كلام ايضاً على الظاهر في جواز الاحتياط في التوصلات ، و اما الاحتياط في العبادات فإنما استلزم التكرار كما اذا لم يعلم المسافر ان الواجب فيما اذا خرج عن محل اقامته الى ما دون المسافة هل هو القصر او الاتمام فالاحتياط هاهنا بالايمان بالصلاة مرتين مرة قصراً و أخرى إتماماً هو محل الكلام بل قد يحكى الاتفاق على المنع عنه .

و اما اذا لم يستلزم التكرار كما اذا لم يعلم ان السورة هل هي واجبة في الصلاة ام لا فصلّى مع السورة فالظاهر كما صرح به شيخنا الأنصاري هو عدم ثبوت اتفاق على المنع عنه (قال) لكن لا يبعد ذهاب المشهور الى

(١) قضاء المستدرک الباب ١١ من صفات القاضی

(٢) قضاء الوسائل الباب ١١ من صفات القاضی

(٣) قضاء الوسائل الباب ٤ من صفات القاضی

(٤) قضاء الوسائل الباب ٤ من صفات القاضی

(٥) قضاء الوسائل الباب ٤ من صفات القاضی

مسئلة ٤ - الأحوط احتياطاً وجوبياً لا استجبائياً هو عدم (١) تقليد الميِّت ابتداءً نعم اذا قلّد المجتهد

ذلك يعني الى المنع .

(اقول) و الحق هو جواز الاحتياط مطلقاً حتى في العبادات مع استلزامه التكرار كما في القصر والا تمام إذ لا إخلال بقصد الوجه فيما اذا أتى بكل من طرفي العلم الإجمالي بداعي احتمال وجوبه شرعاً (مضافاً) الى انه لا دليل على اعتبار قصد الوجه كما حقق في محله .

(نعم) ان الاحتياط هاهنا مغلّ بالتمييز فقط و لا دليل ايضاً على اعتباره في العبادات اصلاً (و اما ما ادّعاه) شيخنا الا نصاري في شرائط الأصول العملية من ان الاحتياط المستلزم للتكرار مع التمكن من تحصيل العلم التفصيلي بالمأمور به لعب بأمر المولى فلا إطاعة ولا امتثال (فهو ضعيف جداً) اذا كان الاحتياط المستلزم للتكرار بداعي عقلائي كما اذا كان في تحصيل العلم التفصيلي بالمأمور به كلفة ومشقة او بذل مال او ذلّ سؤال ونحو ذلك من الدواعي العقلائية .

(١) المشهور بين اصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم هو عدم جواز تقليد الميت ابتداءً و ظاهرهم المنع عنه حتى فيما وافق فتواه مع فتوى الحيّ وعن الأخباريين وبعض الاصوليين جواز تقليد الميت ابتداءً (واستدلّ) على المنع بوجوه ستة أوجهها امران (الأوّل) أصالة حرمة العمل بالظنّ خرج منها فتوى الحيّ بلا كلام وبقي فتوى الميت على حالها (الثاني) الإجماع .

(اقول) اما الإجماع فلا يمكن الاعتماد عليه في المسئلة لجواز كون مدركه الوجوه الستة التي استندوا إليها لا رأي الإمام (عليه السلام) (مضافاً) الى جواز منع الإجماع من أصله لمخالفة الأخباريين بل والمحقق القمي من الأصوليين .

و لعلّ من هنا قدحكي عن الذكرى انه نقل خلاف البعض في المسئلة بل عن الاردبيلي و الشهيد الثاني نسبة المنع الى الاكثر وهو كاشف عن مخالفة جمع كثير في المسئلة .

(و اما أصالة حرمة العمل بالظنّ) فلا مجال للتمسك بها في المسائل المتفقة عليها بين الميت والحيّ فإن إطلاق أدلة التقليد ممّا يشمل الميت والحيّ جميعاً .

(نعم يمكن التمسك) بالأصل في المسائل المختلفة فيها لكن بتقريب آخر فيقال:

إنه اذا عارض فتوى الميت مع الحيّ و يؤسنا عن التمسك بإطلاق أدلة التقليد لتعارض الفتوين و قام الإجماع على عدم سقوط الفتوين جميعاً بمجرّد المعارضة .

فالأمر دائر في فتوى الحيّ بين التعيين و التخيير شرعاً فإننا نقطع بحجية فتوى الحيّ بلا شبهة إمّا تعييناً او تخييراً بينها و بين الميت و نشكك في حجية فتوى الميت من أصلها و الأصل عدم حجيتها وقديتنا اقسام الدوران بين التعيين والتخيير في تعليلتنا على الكفاية في آخر البرائة و انه يجب الاحتياط في الجميع بالأخذ بالمتيقن دون الآخر المشكوك لعدم حصول الإمتثال اليقينيّ إلاّ بذلك فراجع .

إلا ان هذا الأصل الذي قرّناه هو محكوم باستصحاب حكم المفتي فإن المجتهد من قبل مماته كان ممن يجوز تقليده فكذلك بعد مماته ، و الموت و الحياة ليسا الا من الحالات المتبادلة للموضوع لا من

الحيّ ومات المجتهد جاز له البقاء على تقليده شرعاً (١) لكن بشرط ان يقلّد الحيّ في مسألة جواز البقاء على تقليد الميت ، لا يفتوى من كان يقلّده فمات ولا من تلقاء نفسه .

مسئلة - التقليد هو العمل (٢) بقول مجتهد معين بأن يأتي بالفعل استناداً الى قوله و اعتماداً على

القيود المقوّمه .

(و دعوى) ان مرجع ذلك الى استصحاب جواز العمل برأي المجتهد و الرأي مما لا يبقى بعد الموت (هي غير مسموعة) فإن الرأي مما لا ينعدم لادقة ولا عرفاً كيف و العرف قد يعملون بأراء الماضين في بعض الموارد فلو كان الرأي مما ينعدم في نظرهم بمجرد الموت لم يعملوا به وهذا واضح (و لكن اللازم) مع ذلك كله في المسئلة هو الاحتياط ولا يمكن رفع اليد عنه بوجه أصلاً وذلك لمصير المشهور الى المنع عن تقليد الميت ابتداء بل و لنقل الاجماع المستفيضة عليه (والله العالم) .

(١) والمستند في جواز البقاء على تقليد الميت هو استصحاب الحكم المستفتى فيه بمعنى استصحاب الاحكام التي قلد فيها المجتهد كوجوب الاستعاذة قبل البسملة او وجوب السورة بعد الفاتحة او حرمة العصير و نجاسة الخمر و نحو ذلك من الأحكام الشرعية الظاهرية .

ويجوز ايضاً استصحاب حكم المستفتى بالكسر اذا قلد المجتهد في زمان حياته فإن تقليده له كان جازراً من قبل مماته فهكذا من بعدهماته، وقد عرفت ان الحياة و الممات هما من الحالات المتبادلة للموضوع كالصغر و الكبر و نحوهما لامن القيود المقوّمه له كما افك قد عرفت ان الرأي مما لا ينعدم بانعدام ذى الرأي لادقة و لاعرفاً فلا مانع من هذه الجهة .

(بل و يجوز) ايضاً استصحاب حكم المفتي في المقام فانه اذا جاز استصحاب حكمه للتقليد الابتدائي كما تقدم فللاستمراري بطريق أولي .

(٢) التقليد في اللغة هو تعليق القلادة و نحوها في العنق و يظهر من بعض اللغويين ان التقليد هو ان يفعل الانسان كما يفعل الغير من غير ان يعرف وجهه و حكمته ، وهو الأظهر (و اما في الاصطلاح) فعن العضدي و غيره بل عن علماء الأصول انه العمل بقول الغير (و نسب) الفصول اليهم انه الأخذ بقول الغير (وقال شيخنا الانصاري) في رسالته المستقلة في آخر الأقوال انه متابعة قول الغير و الظاهر ان الجميع بمعنى واحد (و قد يقال) إن التقليد هو قبول قول الغير (و عن بعضهم) انه أخذ قول الغير، والظاهر انهما ايضاً بمعنى واحد.

(و قد يقال) انه الالتزام بالعمل بقول الغير و لو لم يأخذ بعد فتواه و لم يأخذ رسالته و هو أوسع من الكلّ و هو الذي اختاره صاحب العروة و تبعه بعضهم و احتمله شيخنا الأنصاري ايضاً في رسالته المستقلة .

(و الأظهر) ان التقليد في الاصطلاح هو مأخوذ عن المعنى الثاني اللغوي وان المتعين من بين المعاني الثلاثة الاصطلاحية هو الأول اي العمل بقول الغير، لا مجرد أخذ قول الغير ، و لا مجرد الالتزام بالعمل بقول الغير .

(و ما قد يقال) من ان التقليد سابق على العمل و لذا يجب ان يكون العمل عن تقليد فلو كان التقليد هو نفس العمل لكان العمل لا عن تقليد (فضيف جداً) إذ لم تنزل آية ولم ترد رواية ولا انعقد الاجماع ولا

رأيه ولا يتحقق ذلك بمجرد الالتزام بالعمل بفتواه أو بأخذ رسالته مالم يعمل بقوله خارجاً فإذا التزم بالعمل بفتوى مجتهد معين أو أخذ رسالته لي عمل بها ومات المجتهد من قبل أن يعمل بفتواه لم يتحقق تقليده وليس له البقاء على تقليده أي العمل بفتواه أبداً .

مسألة ٤ - إذا اختلف العلماء في العلم والفضيلة فيجب تقليد الأعلّم الأفضل (١) لكن في المسائل المختلفة فيها دون المتفقة عليها ، ويجب أيضاً الفحص عن الأعلّم إذا لم يعرفه .

مسألة ٧ - إذا اتحد العلماء في العلم والفضيلة يجب تقليد الأورع (٢) في المسائل المختلفة فيها ويجب أيضاً الفحص عنه إذا لم يعرفه كما في الأعلّم عيناً .

استقل العقل بوجوب كون العمل عن تقليد بل الواجب على العامي إذا لم يكن محتاطاً أن يقلّد ، لأن يكون عمله عن تقليد فإذا عمل بقول المجتهد واستند إليه في عمله صدق عليه أنه قلّد وهو يكفي وإن لم يصدق عليه أن عمله عن تقليد فتأمل جيداً .

(١) أما وجوب تقليد الأعلّم الأفضل في المسائل المختلفة فيها فلا أن مقتضى القاعدة الأولية هي تعارض الأمرين كما حقق في محله ومنه تعارض فتوى الأعلّم مع غير الأعلّم بعد اليأس عن التمسك بإطلاق أدلة التقليد لتعارض الفتويين بعضهما مع بعض .

والعلم بخروج احديهما عن تحت الأدلة وإن كان هو تساقط كليهما جميعاً ، ولكن الإجماع القطعي هو قائم بلا شبهة على عدم سقوط الفتويين جميعاً بمجرد معارضة بعضهما مع بعض بل احديهما باقية على الحجية بلا كلام وبعد بقاء احديهما على الحجية كذلك حيث نحتمل التعيين في قول الأعلّم ونحتمل التخيير أيضاً بينه وبين قول غير الأعلّم ولا نحتمل التعيين في قول غير الأعلّم قطعاً فيكون الأمر في قول الأعلّم دائرياً بين التعيين والتخيير فيكون قول الأعلّم مقطوع الحجية أما تعييناً أو تخييراً وقول غير الأعلّم مشكوك الحجية من أصله والاصل عدم حجيته فيجب الاحتياط حينئذ والاقتصار على المتيقن دون المشكوك، إذ لا يحصل الامتنال اليقيني إلا به وقد بينا كما أشير قبلاً اقسام الدوران بين التعيين والتخيير وأنه يجب الاحتياط في الجميع في تعليقاتنا على الكفاية في آخر البرائة فراجع .

(وأمّا عدم وجوب تقليد الأعلّم في المسائل المتفقة عليها فلا إطلاق أدلة التقليد حينئذ وشمولها لكل من فتوى الأعلّم وغير الأعلّم جميعاً على حدّ سواء .

(وأمّا وجوب الفحص) عن الأعلّم إذا لم يعرفه فلا أن مع العلم باختلاف العلماء في العلم والفضيلة كما هو الغالب والعلم باختلافهم في الفتوى كما هو الغالب أيضاً وقد فرض وجوب تقليد الأعلّم كما عرفته آنفاً دون غير الأعلّم، يعلم إجمالاً أن الحجة هو قول احدهم بالخصوص لا قول جميعهم فيجب تعيينه أو لا مقدّمة بالفحص الأكيد عنه ثم تقليده والعمل بقوله وفتواه وهذا واضح .

(٢) الكلام في هذه المسألة من حيث وجوب تقليد الأورع في المسائل المختلفة فيها دون المتفقة عليها ووجوب الفحص عنه إذا لم يعرفه هو عين الكلام في المسألة السابقة أي في تقليد الأعلّم حرفاً بحرف فلا تغفل .

مسئلة ٨ - اذا كان بعض العلماء أعلم وكان بعضهم أروع وجب تقديم الأعم (١) اذا كان فيه من الورع بالمقدار اللازم .

مسئلة ٩ - العدول عن تقليد مجتهد حي الى حي آخر ان كان من الأعم الى غير الأعم فغير جائز (٢) وان كان من غير الأعم الى الأعم فواجب وان كان من المساوي الى المساوي فالأظهر جوازه (٣) وكذلك حكم العدول من المييت الى الحي .

مسئلة ١٠ - يشترط في المجتهد امور (٤) العقل و البلوغ والذكورة وطهارة المولد - بأن لا يكون ولد

(١) ووجه تقديم الأعم على الأروع بعد تحقق الورع في الأعم بالمقدار اللازم ان الملاك فيه أقوى وأشد فيقدم (قال) في تقريرات شيخنا الانصاري أعلى الله مقامه (ما لفظه) وهل يتخير بين الأعم والأروع او يقدم الأول او الثاني؟ وجوه الاقرب الثاني لأن المناط في الاستفتاء والعمل بقوله أكد فيه من غيره وان كان أروع (انتهى) وهو جيد .

(٢) وذلك لما عرفت من وجوب تقليد الأعم ، ومنه يظهر ايضاً وجه وجوب العدول من غير الأعم الى الأعم .

(٣) وإن ادعى الاجماع على حرمة العدول عن المساوي الى المساوي ، بل استدل عليها (مضافاً) الى ذلك بأصالة التعيين ايضاً الجارية في دوران الامر بين التعيين والتخير فإن فتوى من قلده من المتساويين حجة بلا شبهة إما تعييناً وإما تخيراً بينها وبين فتوى المساوي الآخر الذي لم يقلده فيقتصر على المتيقن دون المشكوك (ولكن الاجماع) لم يثبت وعلى فرض ثبوته لا يمكن الركون اليه والاعتماد عليه لجواز كون مدركه الأصل المذكور لا رأى الامام عليه السلام .

(واما اصالة التعيين) عند دوران الأمر بين التعيين والتخير ، فهي وان كانت حقاً ولكنها محكومة هنا باستصحاب جواز تقليد من يريد العدول اليه من قبل ان يقلد الأول اي من يريد العدول عنه .

(ومن هذا كله) يظهر لك حكم العدول من المييت الى الحي كما اشير في المتن فان كان من الأعم الى غير الأعم فغير جائز وان كان من غير الأعم الى الأعم فواجب وان كان من المساوي الى المساوي فكل من البقاء على تقليد المييت والعدول الى الحي جائز مباح وان كان العدول هنا احوط رعاية للحياة في المفتى مهما امكن .

(٤) (اما اشتراط العقل) في المجتهد فيكفيه استقلال العقل بذلك وانه لا عبرة بفتوى المجنون أبداً من غير حاجة الى آية او رواية ونحوهما (واما البلوغ والذكورة وطهارة المولد) فلا دليل على الظاهر على اشتراطها سوى الاجماع وقد ادعاه الشهيد الثاني في الروضة في أول القضاء فراجع .

(واما الايمان والعدالة) فيدل على اشتراطهما مضافاً الى الاجماع بعض الاخبار ايضاً (مثل قوله ^(١) عليه السلام) لعلي بن سويد : لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا (او قوله ^(٢) عليه السلام) لا محمد بن ما هويه .

(١) قضاء الوسائل الباب ١١ من صفات القاضي .

(٢) قضاء الوسائل الباب ١١ من صفات القاضي .

الزنا - والايمان والعدالة . وقيل باشتراط الحرية والكتابة والبصرايضاً ، ولكن الاظهر عدم (١) اشتراط هذه الثلاثة الأخيرة .

مسئلة ١١ - يثبت اجتهد المجتهد وهكذا العلمية او الأورعية كساير الموضوعات بالعلم الواجداني او بشهادة عدلين من أهل الخبرة بل الأظهر ثبوته ايضاً بخبر عدل واحد من أهل الخبرة بل باخبار موثق واحد من أهل الخبرة (٢) وإن لم يكن عادلاً .

مسئلة ١٢ - اذا قلد مجتهداً وأوقع عباداته ومعاملاته على طبق فتواه فاكتفى مثلاً بكل غسل عن الوضوء ولو كان غير الجنابة او اكتفى في التيمم بضربة واحدة ولو كان عن غسل الجنابة او اكتفى بمطلق العقد في

واخيه: فاصمدا في دينكما على كل مسن في حبنا وكل كثير القدم في أمرنا (او قوله^(١) عليه السلام) مجاري الامور والأحكام على ايدي العلماء بالله الأمناء على حاله وحرامه (او قوله^(٢) عليه السلام) والمفتي يحتاج الى معرفة معاني القرآن وحقائق السنن (الى ان قال عليه السلام) ثم الى حسن الاختيار ثم الى العمل الصالح ثم الحكمة والتقوى ثم حينئذ إن قدر (الى غير ذلك) مما ذكرناه في تعليقتنا على الكفاية .

(واما قوله^(٣) عليه السلام) المحكي عن احتجاج الطبرسي وعن تفسير العسكري عليه السلام: فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً على هواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه (فالظاهر) انه مما لا يفيد اعتبار شيء اكثر من العدالة ، فما يظهر من العروة من إفادته اعتبار امر آخر فوق العدالة وهو أن لا يكون المجتهد مقبلاً على الدنيا وطالبا لها مكباً عليها مجدداً في تحصيلها فضعيف لا يساعده القول المذكور من الامام عليه السلام .

(١) وذلك لعدم الدليل عليها لا من الكتاب ولا من السنة ولا هي مما استقل به العقل ولا انعقد الإجماع عليها .

(٢) ووجه الثبوت بخبر موثق واحد وإن لم يكن عادلاً على ما حققناه في احكام النجاسات في طهارتنا المستقلة المسماة بالفروع المهمة في احكام الأمة هو امران .

(الاول) استقرار سيرة العقلاء جميعاً على العمل بخبر الثقة اذا أفاد الوثوق والاطمينان .

(الثاني) جملة من الاخبار التي ذكرنا تفصيلها هناك الواردة في ثبوت عزل الوكيل بثقة وفي ثبوت الوصية بثقة وفي ثبوت استبراء الأمة بقول البايع اذا كان ثقة وفي جواز التعويل في دخول الوقت على أذان المؤذن اذا كان ثقة الى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المعنى .

فراجع الوسائل كتاب الوكالة باب ان الوكيل اذا تصرف بعد عزله وكتاب الوصايا باب ثبوت الوصية بخبر الثقة وابواب نكاح العبيد والإماء باب سقوط استبراء الجارية اذا اشترت من ثقة وأخبر باستبراءها وابواب الأذان والاقامة باب جواز التعويل في دخول الوقت على اذان الثقة .

(١) قضاء المستدرك الباب ١١ من صفات القاضي .

(٢) قضاء المستدرك الباب ١٥ من صفات القاضي .

(٣) قضاء الوسائل الباب ١٠ من صفات القاضي .

النكاح وغيره ولو بالفارسي ، ثم مات ذلك المجتهد ووصلت النوبة الى مجتهد آخر يرى بطلان ذلك كله فان كان المجتهد الآخر هو ممن يجوز البقاء على تقليد الميِّت وكان مساوياً مع الميِّت في العلم والفضيلة اودونه في العلم والفضيلة بقى باذنه على تقليد الميت ولا يقضى ولا يعيد شيئاً من اعماله السابقة وأما اذا كان ممن لا يجوز البقاء على تقليد الميِّت او يجوز له ولكن كان اعلم من الميِّت فلا بد حينئذ من العدول اليه (١) وقضاء الاعمال السابقة او إعادتها بمقدار لا يوقعه في الحرج الشديد ، والله العالم .

(١) وذلك لما عرفت قبلاً من وجوب كون البقاء على تقليد الميِّت بفتوى الحيّ وما عرفته ايضاً من وجوب تقليد الاعلم الافضل عند الاختلاف في العلم والفضيلة فلا تغفل .

(ثم ان) تمام ما ذكر في المتن الى هنا انما هو وظيفة المقلد في الظاهر ، وأما صحة اعماله السابقة في نفس الأمر وأن مقتضى الأدلة هل هو البناء على صحتها حقيقة ام لا وهكذا أعمال نفس المجتهد اذا تبدل رأيه الى رأى جديد .

فعمدة ما استدلل به على صحتها او يمكن الاستدلال به للصحة أمور .

(منها) قاعدة لا تعاد (وفيه) مع اختصاصها بالصلاة فقط دون ساير العبادات فضلاً عن المعاملات ان الاستدلال بها مبني على شمولها لصورة الجهل ايضاً ولم تختص بصورة النسيان فقط أي الإخلال بالاجزاء والشرائط زيادة او نقيصة عن سهو ونسيان لا عن جهل بالحكم او بالموضوع قصوراً او تقصيراً .

(ومنها) الإجماع على الاجزاء في العبادات الذي ادّعاء بعضهم (وفيه) مضافاً الى عدم ثبوته في حد ذاته أنه معارض بما عن العلامة وغيره من الاجماع على خلافه .

(ومنها) إجزاء الأمر الظاهري عن الواقعي (وفيه) - مضافاً الى ما حققناه في محلّه من عدم الاجزاء سواء كان الامر الظاهري مؤدّى اشارة او أصل عملي شرعي كاستصحاب او برائة ونحوهما - انه مختصّ بالواجبات فقط أي بما اذا كان هناك تكليف واقعاً فيقع الكلام في أن ما اتى به على طبق الظاهري هل هو يجزي عن الواقعي بحيث لا يحتاج الى القضاء او الإعادة ام لا؟ ولا يكاد يشمل باب المعاملات أبداً .

(ومنها) حديث الرفع وكأنّ مقصود المستدلّ هو الاستدلال بجملته ما لا يعلمون فجزئية ما شك في جزئيته او شرطية ما شك في شرطيته سواء كانت في العبادات او في المعاملات مرفوعة بالحديث المذكور ويكون هو حاكماً على أدلة الجزء او الشرط وموجباً لحصر الجزئية او الشرطية بحال العلم فقط دون الجهل (وعليه) فالعمل الخالي عن الجزء او الشرط لاجتهاد او لتقليد هو صحيح تامّ لا مقتضى للقضاء او الإعادة فيه أصلاً . (وفيه) ان الحكومة في المقام هي حكومة ظاهرية فإنّ الحاكم هو امر ظاهري ولا يكاد يرتفع به الجزء او الشرط إلّا ظاهراً لا واقعاً ، فلا يكاد يجزي عند كشف الخلاف وظهور كون العمل فاقداً للجزء او الشرط حقيقة ما لم تكن الحكومة واقعية كي يرتفع بالحكم الجزء او الشرط حقيقة وإن شئت التحقيق اكثر من ذلك وأوسع فراجع تعليقاتنا على الكفاية في إجزاء الامر الظاهري وعدمه

كتاب الطهارة (١)

وفيه فصول كثيرة

فصل في الماء المطلق والمضاف:- (فالماء المطلق) هو ما صحَّ إطلاق الماء عليه بلا ذكر قيد معه و إذا ذكر معه القيد فهو لبيان أقسام الماء كالماء الجاري و الماء الكرّ أو ماء البئر و ماء المطر و ماء الفرات و ماء الدجلة و نحو ذلك (و أمّا الماء المضاف) فلا يصحّ إطلاق لفظ الماء عليه إلّا مع ذكر قيد معه و ذلك كالماء المعتصر من الأجسام كماء العنب أو ماء الرّمان أو ماء البطيخ و نحو ذلك أو كالماء الممتزج ببعض الأجسام مزجاً يخرجّه عن الإطلاق كماء الملح أو ماء السكر أو ماء الطين و نحو ذلك .

مسئلة ١ - الماء المطلق كلّ طاهر في نفسه مزيل للحدث والخبث جميعاً (٢) .

(١) و هي لغة النظافة ضد القذارة و يطلق شرعاً على الطهارة من النجاسات المخصوصة كالبول و الغائط و اخواتهما و يسمّى طهارة خبثية و يطلق ايضاً على الأثر الحاصل من الوضوء أو الغسل أو التيمم و يسمّى طهارة حديثة ولكن المحقق في الشرائع أطلقها على نفس الوضوء والغسل والتيمم وهكذا حكى عن الشهيد رحمه الله إلّا أنّ الأوّل أسبق الى الذهن وأنسب الى المعنى اللغوي .

(٢) (قال في الجواهر) كتاباً و سنة كادت تكون متواترة و إجماعاً محصّلاً و منقولاً نقلاً مستفيضاً بل متواتراً فما عن سعيد بن المسيب من عدم جواز الوضوء بماء البحر وما عن عبد الله بن عمر من أنّ التيمم أحبّ اليه لا يلتفت اليه (قال) على ان الثاني غير متحقق الخلاف بل لا يبعد ان يكون الأوّل قد انكر ضروريّاً من ضروريّات الدين (انتهى) .

(اقول) و الظاهر ان المسئلة كما اشار اليه الجواهر من الضروريّات (فلا نحتاج في اثبات كون الماء طاهراً في نفسه) الى قوله تعالى «وانزلنا من السماء ماء طهوراً» بتقريب ان مياه الارض كلّها من السماء (لقوله تعالى) «افرايتم الماء الذي تشرّبون أنتم انزلتموه من المزن أم نحن المنزلون» (او لقوله تعالى) « و انزلنا من السماء ماء بقدر فاسكنناه في الارض » الخ (او) « ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض » (الى غير ذلك) من الآيات .

(و عليه) فاذا كان ماء السماء طهوراً كان ماء الارض مثله لانه منه (و هذا كلّ) من غير فرق بين ان قلنا ان الطهور هي للمبالغة في الطاهر كالرسول للمبالغة في الرّسالة و الاكل في الحسد و الحسود في الحسد و هكذا (او قلنا) انه اسم لما يتطهّر به كالوقود لما يتوقّد منه و السحور لما يتسحر به و الفطور لما يفطر به و هكذا (او قلنا) انه بمعنى الطاهر في نفسه المطهّر لغيره كما عن جمع كثير من اللّغويين بل عن التهذيب نسبته الى لغة العرب فهو عليّ كلّ حال يدلّ على المطلوب اي على طهارة الماء في نفسه .

(و أمّا ما عن سيّوبه) من ان الطهور مصدر مثل قولهم تطهّرت طهوراً حسناً بل قيل و منه قوله ﷺ

مسئلة ٢ - الماء المضاف لا يرفع حدثاً (١) —

لا صلاة إلا بطهور ، فلا يكاد يجري احتماله في الآية الشريفة أصلاً ، إذ ليس المراد من الطهور فيها المصدر بلا كلام .

(ودعوى) ان الماء في قوله تعالى « واتزلنا من السماء ماء طهوراً » نكرة لا يفيد العموم ضعيفة جداً فان المتبادر من الآية هو الجنس من قبيل قولك هذا رجل لا امرأة لا الفرد المبهم الغير المعين من قبيل جائني رجل او جئني برجل (و بعبارة اخرى) النكرة هي اسم الجنس اذا دخل عليه التنوين و افاد الوحدة لا فيما اذا لم يفد الوحدة كما في المقام .

(و هكذا لا نحتاج ايضاً في اثبات كون الماء طاهراً في نفسه) الى الروايات المروية في الوسائل في الباب ١ من الماء المطلق (مثل قول النبي ﷺ) خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء النخ (او قول امير المؤمنين عليه السلام) الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً (او قول ابي عبدالله عليه السلام) ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً (الى غير ذلك) من الروايات .

(كما انا لا نحتاج في اثبات كون الماء مزيلاً للحدث) الى قوله تعالى « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » النازل في وقعة بدر (قال الطبرسي) في تفسيره و ذلك ان المسلمين قد سبقهم الكفار الى الماء فنزلوا على كتيب رمل فأصبحوا محدثين و مجنبيين (الى ان قال) فمطرهم الله حتى اغتسلوا به من الجنابة و تطهروا به من الحدث النخ (و لا الى ما تقدم آنفاً) من قول ابي عبدالله عليه السلام ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً .

(بل ولا نحتاج ايضاً في إثبات كون الماء مزيلاً للخبث) الى قوله تعالى « ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين » النازل في الاستنجاء بالماء كما يظهر من الاخبار الكثيرة المروية في الوسائل في الباب ٣٤ من أحكام الخلوة .

ولا الى الروايات التي رواها الوسائل في الباب ١ من الماء المطلق (مثل قول ابي عبدالله عليه السلام) كان بنو اسرائيل اذا اصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض و قد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء و الارض و جعل لكم الماء طهوراً فانظروا كيف تكونون (أو قول رسول الله ﷺ) (و قول علي عليه السلام) (و قول الصادق عليه السلام) الماء يطهر ولا يطهري الماء يطهر الغير ولا يطهر الغير الماء ، فلا ينافي ذلك تطهير الماء النجس بالماء الطاهر باتصاله بالكر و نحوه فلا تغفل .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل في الشرائع و المختلف و عن النهاية و المنتهى و التذكرة و الذكرى و غيرهم الإجماع عليه (ولكن) عن الصدوق في الفقيه و الأمامي تجويز الوضوء والغسل من الجنابة بماء الورد بل حكى تجويز الوضوء به عن جمع من المحدثين .

(و يدل على المشهور) — مضافاً الى الإجماعات المستفيضة و انصراف مادل على رافعية الماء للحدث الى الماء المطلق دون المضاف فيستصحب الحدث بعد التوضي أو الاغتسال بالمضاف — (رواية أبي بصير) ^(١) عن أبي عبدالله

ولا يزيل خبثاً (١) على الأقوى .

عليه السلام في الرجل معه اللبن أيتوضأ منها للصلاة قال لا إنما هو الماء والصعيد (وفي رواية عبد الله بن المغيرة)^(١) إذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن فلا يتوضأ إنما هو الماء والتميم .

(و أمّا ما عن النبي ﷺ)^(٢) من أنه توضأ بنبيذ ولم يقدر على الماء فهو أمّا محمول على التقية لموافقته لأشهر مذاهب العامة كما في الوسائل أو على كون المراد من النبيذ ما ينبذ فيه تمرات لتطيب الماء وتحسن طعمه ورفع مروارته على نحو لا يخرج عنه الإطلااق وله شاهد في بعض الروايات كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢ من المضاف .

(ويدل على المشهور أيضاً) قوله تعالى « فلم تجدوا ماء فتيمموا » فإنه تعالى بمجرّد فقد الماء قد أمر بالتيمم ولو جاز التوضي أو الاغتسال بغير الماء كالمضاف لذكره ولم ينتقل إلى التيمم .

(واستدل الصدوق) لمختاره بحديث يونس عن أبي الحسن ﷺ^(٣) قال قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة قال لا بأس بذلك .

(وأجاب عنه المختلف) بالطعن في السند والشيخ في التهذيبيين بأنه شاذٌ شديد الشذوذ واحتمل أيضاً أن المراد من ماء الورد الماء الذي وقع فيه الورد وهو جيّدٌ جمعاً بينه وبين روايتي أبي بصير وعبد الله وجوز الوسائل حمله على التقية لموافقته للعامة وليس ببعيد .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً (ولكن عن السيّد) في شرح الرسالة والمفيد في المسائل الخلافية تجوز إزالة الخبث بالمضاف بل عن المفيد أن ذلك مروى عن الأئمة (وعن ابن أبي عقيل) ما ظاهره تجوز استعماله في رفع الحدث وفي إزالة الخبث جميعاً عند الضرورة (وعن الكاشاني) موافقة السيّد في إزالة الخبث بالمضاف بل حكى عنهما تطهير الأجسام الصقيلة بالمسح على نحو يزول عنها العين (وعن ابن الجنيد) تجوز غسل الدم بالبصاق استناداً إلى رواية غياث الآتية التي هي من جملة ما احتج به السيّد لتجوز إزالة الخبث بالمضاف .

(و الحقّ) هو ما ذهب إليه المشهور من عدم زوال الخبث بالمضاف أصلاً (وعمدة المستند) - بعد انصراف مادل على رافعية الماء للخبث إلى الماء المطلق دون المضاف فتمتصحب النجاسة بعد الغسل بالمضاف - هي الأخبار الكثيرة الآمرة بالغسل بالماء (مثل قوله ﷺ^(٤)) ولا يجزي من البول إلّا الماء (أو قوله ﷺ^(٥)) فيما ولغ فيه الكلب اغسله بالتراب أوّل مرة ثم بالماء (وقوله ﷺ^(٦)) فيمن أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره أو أصاب ثوباً نصفه دم ولم يجد غيره ، فإنّ ذا وجد الماء غسله وإن وجد ماءً غسله إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب المضاف

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب المضاف

(٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب المضاف

(٤) الوسائل الباب ٩ من احكام الخلوة

(٥) الوسائل الباب ١٢ من النجاسات

(٦) الوسائل الباب ٤٥ من النجاسات

مسئلة ٣ - الماء المضاف ينجس (١) بمجرد ملاقات النجاسة وان كان المضاف كثيراً و كانت النجاسة بمقدار

الواردة في التطهير بالماء فلو كان غيره أيضاً مطهراً لورد في التطهير به أيضاً روايات وليس فليس .
 (واحتج السيد) بالاجماع و باطلاق بعض الآيات مثل قوله تعالى «و ثيابك فطهر» و إطلاق جملة من الروايات الآمرة بالتطهير و بأن الغرض من التطهير إزالة العين و هي تحصل بالمضاف كما يشهد لذلك (رواية^(١) حكم بن حكيم) قلت لا نبي عبدالله ﷺ أبول فلا أصيب الماء و قد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالحناء و بالتراب ثم تعرق يدي فأمسح به وجهي او بعض جسدي او يصيب ثوبي، قال لا بأس به و رواية^(٢) غياث بن ابراهيم) عن أبي عبدالله ﷺ عن أبيه عن علي ﷺ قال لا بأس ان يغسل الدم بالبصاق .
 (و أجاب المختلف) عن الاجماع بأنه لو قيل انه على خلاف دعواه أمكن إن أريد به اجماع اكثر الفقهاء (و أجاب المحقق) على ما قيل عن قول المفيد انه مروي عن الائمة بأننا نمنع دعواه و نطالبه بنقل ما ادّعا (و اما قوله تعالى) و ثيابك فطهر فبعد تسليم كون المراد هو التطهير بالماء لا تشمير الثياب أو تقصيرها و هكذا الأخبار الآمرة بالتطهير ، كلها واردة في مقام وجوب التطهير لا بيان ما يتطهر به كي يتمسك باطلاقها .
 (و امّا خبراً حكم و غياث) فعن المحقق ان الأول مطرح (قال) لأن البول لا يزول عن الجسد بالتراب باتفاق منّا و من الخصم (قال) و امّا خبر غياث فمتروك لان غياث بتري ضعيف الرواية و لا يعمل على ما ينفرد به (انتهى) .

(١) لاخلاف على الظاهر في تنجس المضاف بملاقات النجاسة بل عن المعتبر هذا مذهب الأصحاب و في الحدائق انه نقل الاجماع على ذلك جملة من معتمدي الاصحاب و في الجواهر اجماعاً منقولاً نقلاً يستفاد منه التحصيل انتهى .

(اقول) و يدلّ عليه مضافاً الى الاجماع المستفيضة النصوص الواردة في جملة من اقسام المضاف و الاجسام المايعة (مثل رواية^(٣) السكوني) عن جعفر ﷺ عن أبيه علياً ﷺ سئل عن قدر طبخت و اذا في القدر فارة قال يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل (و صحيحة^(٤) زرارة) عن أبي جعفر ﷺ قال إذا وقعت الفارة في السمن فماتت فان كان جامداً فألقها و ما يليها وكل ما بقي و ان كان ذائباً فلا تأكل و استصبح به و الزيت مثل ذلك (و في رواية^(٥) المستدرک) عن علي ﷺ قال و ان كان شيئاً مات في الإدام و فيه الدم في العسل او في زيت او في السمن فكان جامداً جنب ما فوقه و ما تحته ثم يؤكل بقيته و ان كان ذائباً فلا يؤكل يستسرح به ولا يباع، الى غير ذلك من النصوص .

(١) الوسائل الباب ٦ من النجاسات

(٢) الوسائل الباب ٤ من ابواب المضاف

(٣) الوسائل باب نجاسة المضاف بملاقات النجاسة

(٤) الوسائل في الباب المتقدم

(٥) وهي في الباب المتقدم

رأس إبرة مالم يكن المضاف جارياً من الأعلى وإلا فلا ينجس الأعلى (١) بملاقات الأسفل بل ينجس خصوص الأسفل الملاقى للنجاسة .

مسئلة ٣ - اذا تنجس الماء المضاف كماء العنب او ماء الرمان و نحوهما فلا يظهر (٢) بمجرّد اتّصاله بالكر او الجارى او المطر مالم يستهلك في احدها .

فصل

فى الماء الجارى

مسئلة ١ - الماء الجارى وهو النابع السائل (٣) على الأرض ولو في الباطن كالقنوات لا ينجس بمجرّد

(١) الظاهر انه لا خلاف في عدم تنجس المضاف بملاقاة النجاسة اذا كان المضاف جارياً من الأعلى فينجس الأسفل الملاقى للنجاسة دون الأعلى ، بل يظهر من الجواهر الاجماع على عدم تنجس العالي مطلقاً سواء كان ماء او مايعاً آخر بملاقات النجس السافل منه و نقل هو عن منظومة الطباطبائي ما ظاهره الاتفاق على عدم سراية النجاسة من السافل الى العالي في المضاف و نقل عن مصابيح الاجماع على عدم نجاسة العالي بالسافل في ماء الورد ونحوه .

والظاهر كفاية هذا المقدار من الاجماع في المسئلة بضميمة مغروسة عدم السراية من الأسفل الى الأعلى في أذهان المتشرعة جميعاً ولو شك مع ذلك كله في سراية النجاسة الى الأعلى الجارى فالأصل عدمها بعد فقد عموم في المسئلة يقتضي السراية مطلقاً بمجرد الملاقاة ولو سلم فهو منصرف عن ملاقات أسفل ما يجري من الأعلى (و لعلّ) من هنا قال في المدارك ولا تسرى النجاسة مع اختلاف السطوح إلى الأعلى قطعاً تمسكاً بمقتضى الأصل السالم عن المعارض (انتهى)

(٢) ولا يقاس المضاف المتنجس بالماء المتنجس فإن الثاني وان كان يطهر بمجرّد اتّصاله بالكر أو الجارى أو المطر كما سيأتي في الماء القليل إنشاء الله تعالى من غير حاجة إلى الامتزاج به و الاستهلاك فيه على الأظهر ولكن المضاف ليس كذلك .

والفرق بينهما أن الماء المتنجس بمجرّد ان اتّصل بالكر أو بالجارى أو المطر يطهر الجزء الاول منه ويعتصم به للاتصال فيطهر الاول الثاني والثاني الثالث وهكذا الى آخر دفعة واحدة عرفة لحصول الاتصال بين الأجزاء كلها جميعاً بعضها مع بعض ، ولكن المضاف اذا اتّصل بالكر أو بالجارى أو المطر فالجزء الاول منه هب أنه يطهر باحدها ولكن لا يطهر الجزء الاول الثاني إلا إذا خرج عن الإضافة إلى الإطلاق ولا الثاني الثالث إلا إذا صار مطلقاً ايضاً وهكذا إلى آخر الأجزاء وهذا هو عين الاستهلاك في المطلق كما لا يخفى . (وعليه) فما عن العلامة من القول بطهر المضاف بمجرّد الاتصال بالكر أو بالجارى ونحوهما ضعيف جداً .

(٣) (قد يقال) إن الجارى هو النابع غير البئر ولو لم يجر (وفيه) أنه مما لا يساعده العرف ولا اللغة ولا اصطلاح الفقهاء نعم الظاهر لحقوق النابع بالجارى حكماً من حيث أن له مادة فتوجب اعتصامه وعدم انفعاله لا لحوقه به موضوعاً .

ملاقات النجاسة و ان لم يكن كراً (١) إلا اذا تغير بالنجاسة لونه او طعمه اورائحته فينجس (٢) ولا عبرة

(وقد يقال) إن الجاري هو ما جرى على الأرض ولو لم يكن تابعاً كالمياه الجارية من ذوبان الثلج أو المصعد إلى وجه الأرض من قعر الشطوط أو الآبار بدلاءً أو بالمضخات .

(وفيه) أن العرف واللغة وإن لم يأتيا عن إطلاق الجاري عليه ولكن الجاري في اصطلاح الفقهاء الذين قد ذكروا له أحكاماً ورتبوا عليه آثاراً هو غيره وقد صرح في الجواهر أنه يظهر من كثير من كلماتهم اعتبار النبع في الجاري بل عن غير واحد من الأساطين دعوى عدم الخلاف في كون السائل من غير نبع راكداً .

(١) المشهور هو عدم اعتبار الكرية في الجاري بمعنى أنه لا ينجس بملاقات النجاسة وإن لم يكن كراً بل عن جمع من الأصحاب دعوى الإجماع عليه (وفي الجواهر) أنه يمكن للمتأمل المتروى في كلمات الأصحاب تحصيل الإجماع على عدم اشتراط الكرية خلافاً للعلامة في بعض كتبه (انتهى) .

وعن المسالك متابعة العلامة صريحاً وعن ظاهر الصدوقين والسيد اختيار هذا القول ولكن عن غير واحد التصريح بعدم وضوح مخالفتهم للمشهور بل عن الشهيد الثاني أنه قد عدل عن هذا القول فينحصر المخالف الصريح بالعلامة فقط .

(وعلى كل حال) يدل على المشهور مضافاً إلى الإجماعات المستفيضة إطلاقاً أخبار الجاري (مثل مضرة ^(١) سماعة) قال سألت عن الماء الجاري يبال فيه قال لا بأس به ، بناءً على ظهورها في السؤال عن حكم الماء الجاري الذي يبال فيه لا السؤال عن حكم البول في الماء الجاري (ورواية ^(٢) المستدرک) الماء الجاري لا ينجسه شيء (وما عن فقه ^(٣) الرضا عليه السلام) ان كل ماء جاري لا ينجسه شيء إلى غير ذلك من الاخبار (بدو يدل أيضاً) على المشهور التعليل الوارد في عدم انفعال ماء الحمام وهكذا ماء البئر على ما سيأتي تفصيلهما بأن له مادةً وذلك لوجود العلة بعينها في الماء الجاري ولو كان دون الكر .

(وعن العلامة) الاحتجاج لما ذهب اليه من اعتبار الكرية في الجاري باطلاق ما دل على انفعال القليل بالملاقات مثل مفهوم قوله عليه السلام إذا كان الماء قدر كراً لا ينجسه شيء (وفيه) مضافاً إلى أقوائية إطلاق المنطوق من إطلاق المفهوم طبعاً أن إطلاق المنطوق ها هنا أقوى من ناحية أخرى أيضاً وهي التعليل المتقدم بأن له مادةً فإنه وإن كان في خصوص ماء البئر والحمام ولكن مما يعرف منه أن كل ماء ذي مادة هو مما لا ينفعل بالملاقات فيكون هو كالنص بالنسبة إلى إطلاق ما دل على انفعال القليل بالملاقات فيقدم عليه في مادة الاجتماع .

(٢) الظاهر ان تنجس الجاري اذا تغير بالنجاسة أحد أوصافه الثلاثة المتقدمة بل وهكذا كل ماء آخر بطريق أولى ، هو مما لا خلاف فيه ، بل قد صرح في الجواهر أن عليه الإجماع محصلاً ومنقولاً (قال) كاد يكون متواتراً .

(١) الوسائل الباب ٥ من الماء المطلق .

(٢) هي في الباب ٥ من الماء المطلق .

(٣) المستدرک الباب ٥ من الماء المطلق .

بساير الأوصاف كالحرارة و البرودة و نحوهما و انكأنت من النجاسة (١) كما لأعبرة بأوصاف المتنفس و لو كانت هي اللون أو الطعم أو الرائحة (٢) .

مسئلة ٢ - المراد من تغير الجاري وكل ماء آخر بالنجاسة هو التغير الفعلي لا التغير التقديري فإذا أريق في الماء الكرّ في فصل الشتاء مقدار من البول الذي لو أريق فيه في فصل الصيف لتغير به رائحته لم يتنجس (٣) وإذا أريق في الماء الكرّ في فصل الصيف مقدار من البول وتغير به فعلاً رائحته تنجس (٤) وإن

(اقول) ويدلّ عليه مضافاً الى ذلك أخبار كثيرة (كالنبوي ^(١) المشهور) خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه (أو ^(٢) قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ) لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول (أو ^(٣) قوله عليه السلام) فإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا توضع منه ولا تشرب (أو قوله ^(٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ) إن تغير الماء فلا توضع منه وإن لم يغيره أبوالها فتوضع منه وكذلك الدّم إذا سال في الماء وأشباهه (أو قوله ^(٥) عَلَيْهِ السَّلَامُ) فما لم يكن فيه تغيير وريح غالبية - قلت فما التغير قال الصفرة - فتوضع منه الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة كما يظهر بمراجعة مياه الوسائل الباب ٣ و ٩ و ١٤ و ٢٢ من الماء المطلق .

(١) فإذا أريق مقدار من البول في الماء الجاري مثلاً البارد فصار حاراً من غير أن يتغير لونه أو طعمه أو رائحته لم ينجس لعدم الدليل على تنجسه بذلك إلا إذا تغير به أخذ أوصافه الثلاثة المتقدمة .

(٢) فإذا أريق ماء متنجس مصبوغ بأحمر مثلاً في الماء الجاري أو في ماء معتصم آخر مما سيأتي تفصيله وصار أحمر لم يتنجس به لعدم الدليل عليه .

(٣) ووجه عدم التنجس أن التغير المذكور في الأخبار ظاهره التغير الفعلي التنجيزي المتحقق فعلاً بل هو حقيقة فيه بلا شبهة دون التقديري التعليقي الغير المتحقق فعلاً فإنه مما يصحّ سلبه وفيه في هذا الحال (وحكي عن العلامة) وجمع ممن تأخر عنه كفاية التغير التقديري وهو ضعيف جداً يعرف ضعفه مما ذكرناه .

(٤) وهكذا الأمر إذا فرضنا ماء كرّاً قد صبغ بطاهر أحمر بنحو لم يزل به إطلاقه ثم أريق فيه مقدار من الدّم الذي لو لم يكن أحمر الماء لظهر فيه حمرة الدم تنجس به أيضاً بلا شبهة (قال في الجواهر) كما أفتى به كل من تعرض لهذه المسئلة على ما نقل (انتهى) والسرّ فيه واضح فإن التغير فيه ليس تقديرية بل فعليّ محقق غايته أنه ليس محسوساً بالبصر لوجود المانع وهو حمرة الماء (والعجب) من صاحبي العروة ومصباح الفقيه حيث أفتيا بالطهارة فيه .

(ولعل) وجه مصيرهما الى ذلك تعبير الأصحاب في المقام بالتغير الحسي في قبال التقديري فأباً إن

(١) الوسائل الباب ١ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

كان لو اريق فيه هذا المقدار بعينه في فصل الشتاء لم يتغير رائحته .

مسئلة ٣ - الماء الجاري وما يلحق به حكماً مما له مادة كالنابع الغير الجاري وماء الحمام أي الحيض الصفار التي لها اتصال بالخزانة بساقية ونحوها وماء البئر بناءً على عدم تنجسه بالملاقات اذا تغير وزال تغيره بنفسه فهو طاهر من غير حاجة الى امتزاجه بماء الكرّ او بالمطر او بما يخرج من مادته أصلاً (١) .

فصل

في ماء الحمام

مسئلة ١ - ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري (٢) فلا ينجس بملاقات النجاسة وإن لم يكن كرّاً والمراد

التغير في المثال ليس بحسّي ولكنه ضعيف جداً فإن المراد من الحسّي في كلام الأصحاب هو الفعلي وهو متحقق في المثال قطعاً لا المحسوس بالبصر ، كي يقال انه ليس محسوساً به (مضافاً) الى انهم لو أرادوا من الحسّي ، المحسوس بالبصر . فلا دليل عليه كي يصار إليه وهذا واضح .

(١) هذا أحد القولين في المسئلة ، والقول الآخر هو الاحتياج الى الامتزاج على النحو المذكور في المتن وقد ينسب ذلك الى المشهور ولم نتحققه (وعلى كل حال) الحق هو الأوّل ويدلّ عليه امران :
(الأوّل) انه بعد زوال التغير تسرى الطهارة من المادة الى الجزء الأوّل من الماء المتنجس فيطهر ويعتصم به ويطهر الأوّل الثاني وهكذا يطهر الثاني الثالث الى الآخر دفعة واحدة عرقية .
(الثاني) إطلاق ما دلّ على عدم انفعال ماله مادة كما ستعرف تفصيله في ماء الحمام وماء البئر خرج منه حال التغير وبعد زواله يرجع الى الاطلاق لا الى استصحاب النجاسة فتأمل جيداً .

(٢) ويدلّ عليه (صحيحة ^(١) داود بن سرحان) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ما تقول في ماء الحمام قال هو بمنزلة الماء الجاري (وفي رواية ^(٢) بكر بن حبيب) عن أبي جعفر عليه السلام قال ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له مادة (وفي فقه ^(٣) الرضا عليه السلام) وماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري اذا كانت له مادة الى غير ذلك من الروايات .

(وأما صحيح ^(٤) محمد بن مسلم) عن أحدهما قال سألته عن ماء الحمام فقال ادخله بإزار ولا تغتسل من ماء آخر إلا ان يكون فيهم جنب او يكثر أهلهم فلا تدري فيهم جنب ام لا (وصحيح ^(٥) علي بن جعفر عليه السلام) انه سئل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام قال اذا علم انه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام (الدّالّين) على الاغتسال بغير ماء الحمام اذا كان فيه جنب او نصراني -

(١) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٣) المستدك الباب ٧ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل في باب نجاسة الكافر .

من ماء الحمام ماء الحياض الصغار التي كانت متداولة في الحمامات في الزمن السابق وكانت متصلة بالخزانة بساقية ونحوها وكان الناس يقومون حولها ويغتسلون منها .

مسئلة ٢ - يشترط في عدم تنجس ماء الحمام أغنى ماء الحياض الصغار المتصلة بالخزانة أن يكون ماء الخزانة بقدر الكرّ بل إذا كان اتصال الحوض بالخزانة بساقية أو بأنبوب يكفي (١) كون مجموع ما في الخزانة وما في الحوض بقدر الكرّ وإذا كان اتصاله بمزملة فلا بدّ أن يكون ما في الخزانة وحدها بقدر الكرّ .

فصل في الماء القليل

مسئلة ١ - الماء القليل وهو ما نقص عن الكرّ ينجس (٢) بمجرّد ملاقات النجاسة وإن لم يتغير بها احد

فمحمولان على الاستحباب قطعاً بمقتضى الجمع بينهما وبين ما يشتمل على الترخيص في الاغتسال بماء الحمام صريحاً وان كان فيه جنب أو نصراني (كما في رواية ^(١) ابن أبي يعفور) عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت أخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي فقال إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً .

(وفي رواية ^(٢) الهاشمي) سئل عن الرّجال يقومون على الحوض في الحمام لا أعرف اليهودي من النصراني ولا الجنب من غير الجنب قال يغتسل منه ولا يغتسل من ماء آخر فإنه طهور (وفي صحيحة ^(٣) محمد ابن مسلم) قلت لأبي عبدالله عليه السلام الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه؟ قال نعم لا بأس أن يغتسل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه الخ .

(١) وجه الكفاية أنه إذا كان اتصال الحوض بالخزانة بساقية أو بأنبوب فيعدّ مجموع ما في الخزانة والحوض ماء واحداً عرفاً فيكفي كون المجموع بقدر الكرّ في عدم تنجس ما في الحوض بملاقات النجاسة وأما إذا كان اتصاله بها بمزملة فيعدّ ما في الخزانة ماء آخر غير ما في الحوض فان كان ما في الخزانة وحدها بقدر الكرّ لم ينفع ما في الحوض الصغير المتصل بها بملاقات النجاسة لأنّ له مادّة وإلاّ فينجس بلا شبهة .

(هذا كله) في دفع النجاسة أي في عدم انفعال ما في الحوض الصغير بملاقات النجاسة وأما إذا تنجس ما في الحوض الصغير بالتغير ثم زال التغير بنفسه أو بعلاج آخر وأريد تطهيره فلا يكاد يكفي اتصاله بالخزانة ما لم يكن ما في الخزانة وحدها بقدر الكرّ ، سواء كان اتصاله بها بساقية أو بأنبوب أو بمزملة فتأمل جيّداً . (٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب وذهب ابن أبي عقيل من القدماء وجمع من المتأخّرين منهم المحدث الكاشاني الى عدم تنجسه بالملاقات ما لم يتغير وفي المدارك : وعن السيّد وابن ادريس التفصيل فان كان القليل وارداً على النجس لا ينجس والاّ فينجس وسيأتي الكلام حول هذا التفصيل وبيان دليله والجواب عنه في الماء

(١) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

أوصافه الثلاثة لا اللون ولا الطعم ولا الرائحة .

المستعمل في غسل النجاسات فانتظر .

(والحق) هو الأول ويدل عليه الاخبار المتواترة جداً كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٤ و ٨ و ١٠

و ١١ و ١٤ من الماء المطلق والباب ١ و ١٠ من الأسائر والباب ٣٨ من ابواب النجاسات .

(ففي موثقة عمار الساباطي) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في احدهما

قذر لا يدري أيهما هو وحضرت الصلاة وليس يقدر على ماء غيرهما قال يهرقهما ويتيمم (ومثلها) باختلاف يسير في اللفظ موثقة سماعه .

(وفي صحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر) قال سألت أبا الحسن عن الرجل يدخل يده في الإناء وهي قذرة

قال يكفي الإناء .

(وفي قويّة ابي بصير) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الجنب يحمل الركوة او التور فيدخل اصبعه

فيه قال انكأنت يده قذرة فأهرقه الخ .

(وفي رواية ابي بصير) ما يبل الميل ينجس حبساً من ماء يقولها ثلاثاً ، الى غير ذلك من الاخبار المتواترة

كما اشرنا وقد ذكرنا اخباراً كثيرة في هذا المعنى في كتابنا الموسوم بالفروع المهمة في احكام الامّة تقرب من نحو خمسين رواية .

(وعن الرياض) انه قد جمع بعض الاصحاب ما تى حديث في هذا المعنى (وعن طهارة شيخنا الانصاري)

قيل انها تبلغ ثلاثمائة حديث ولعل العمدة من بين الجميع (الأخبار) الدالة على نجاسة سؤر الكلب والخنزير فانه لو لا انفعال القليل بالملاقات لم ينجس سؤرهما (والأخبار) الدالة منطوقاً على عدم تنجس الكرّ بالملاقات ومفهوماً على تنجس مادون الكرّ بالملاقات (والأخبار) الواردة في النهي عن الاغتسال بغسالة الحمام معللاً في بعضها بأن فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر الى سبعة آباء وفي بعضها بأنه يجتمع فيها غسالة الناصب وهو أنجس من الكلب فان غسالة الحمام ليست هي الا المياه القليلة المجتمعة شيئاً فشيئاً حتى يكثر فلو لا انفعال القليل بملاقات النجاسة كولد الزنا بناء على نجاسته والناصب ونحوه لم يصحّ التعليل المذكور (والتعليلات) الواردة لعدم انفعال ماء الحمام او البئر بأن له مادة فان الماء القليل لو لم يفعل بالملاقات لم يصحّ التعليل المذكور ايضاً وهذا واضح الى غير ذلك مما يجده المتتبع .

(واما ما احتج به ابن ابي عقيل) ومن تبعه او امكن الاحتجاج به لهم فهو امور عديدة :

(الأول) عموم النبوي ^(١) المشهور خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او

ريحه (وفيه) انه عموم يخصّص بما دلّ على انفعال القليل بالملاقات .

(الثاني) إطلاقات ما ورد ^(٢) في عدم انفعال ماء الغدير والنقيع والحياض مما يمرّ به المسافر (وفيه)

انها منصرفه الى الكثير فان الأغلب هو كونها أضعاف الكرّ كما لا يخفى .

(١) الوسائل الباب ١ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٩٣ من الماء المطلق .

مسئلة ٢ - لا فرق في تنجس الماء القليل بملاقات النجاسة بين ان كان النجس قليلاً كرأس ابرة من

(الثالث) صحيحة ^(١) زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء قال لا بأس (وفيه) عدم دلالتها على مطلب الخصم دلالة واضحة لعدم العلم بملاقات الحبل مع الماء ثم تقاطره الى الدلو بعد الانفصال من البئر ^(٢) .

(الرابع) صحيحة ^(٣) علي بن جعفر عليه السلام عن أخيه عليه السلام انه سئل عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء أيتوضأ منه للصلاة قال لا إلا أن يضطر إليه، بتقريب ان الماء القليل لو كان ينجس بالملاقات لما جاز التوضأ منه ولو عند الاضطرار بل وجب التيمم (وفيه) انها من اخبار طهارة الكتابي لا من أخبار عدم انفعال القليل بالملاقات .

(الخامس) صحيحة ^(٤) ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسنور أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك أيتوضأ منه أو يغتسل قال نعم إلا أن تجد غيره فتتمزقه عنه (وفيه) انها معارضة بما دل على نجاسة سؤر الكلب من الأخبار الكثيرة ويمكن حملها على الماء الكثير وقد يشهد لهذا الحمل ما في موثقة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ولا تشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه .

(السادس) خبر الأحول ^(٥) أنه قال لأبي عبدالله عليه السلام في حديث الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به فقال لا بأس فسكت فقال أو تدري لم صار لا بأس به قلت لا والله فقال إن الماء أكثر من القذر (وفيه) ان التعليل وان كان عاماً لا يختص بماء الاستنجاء فقط ولكن عمومها مما ينافي ما تقدم في أخبار انفعال القليل مثل الأمر باراقة الانائين جميعاً والتيمم بمجرد العلم الاجمالي بنجاسة أحدهما أو باكفاء الاناء بمجرد دخول يد الرجل فيه وهي قذرة أو باراقة الركوة أو التور بمجرد دخول أصبعه فيه وهو قذر أو قوله عليه السلام ما يبيل المليل ينجس حباً من ماء الى غير ذلك (وعليه) فلا بد من تخصيص التعليل بماء الاستنجاء فقط .

(السابع) جملة من الاخبار التي لها ظهور أقوى مما تقدم أعني من الأمور الستة المتقدمة (مثل حسنة ^(٦) محمد بن ميسر) قال سالت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه وليس معه إناء يغترف ويداه قذرتان قال يضع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج .

(ورواية مكارم ^(٧) بن أبي بكر) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يضع الكوز الذي يغترف به من

(١) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

(٢) ولو سلم ظهوره في مطلب الخصم لملاقات الحبل مع الماء غالباً وتقاطره الى الدلو فلا بد من حمله على صورة عدم الملاقات والتقاطر جمعاً بينه وبين ما دل على انفعال القليل بالملاقات .

(٣) الوسائل في باب نجاسة الكافر .

(٤) الوسائل في باب سؤر الكلب والخنزير .

(٥) الوسائل في باب طهارة ماء الاستنجاء .

(٦) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

(٧) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

الدم او كثيراً (١) .

الحبّ في مكان قدر ثم يدخله الحبّ قال يصبّ من الماء ثلاثة اكف ثم يدلك الكوز .
(ورواية (١) علي بن جعفر عليه السلام) المحكية عن قرب الاسناد قال وسأله عن جنب أصابت يده جنباً فمسحه بخرقه ثم أدخل يده في غسله قبل ان يغسلها هل يعجزه أن يغتسل من ذلك الماء قال إن وجد ماءً غيره فلا يعجزه أن يغتسل وإن لم يجد غيره أجزأ .

(ومرسلة المختلف) عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن القرية والجرّة من الماء يسقط فيها فارة أو جرد أو غيره فيموتون فيها فقال اذا غلب رائحته على طعم الماء أو لونه فأرقه وان لم يغلب عليه فاشرب منه وتوضأ واطرح الميتة إذا أخرجتها طرية .

(ورواية (٢) زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام وهي كمرسلة المختلف عيناً باختلاف في اللفظ .

(ورواية (٣) أبي مريم الأنصاري) قال كنت مع أبي عبدالله عليه السلام في حائط له فحضرت الصلاة فنزع دلواً للوضوء من ركني له فخرج عليه قطعة من عذرة يابسة فأكفى برأسه وتوضأ بالباقي .
(وخبر عمر (٤) بن يزيد) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام أغتسل في مغتسل يبال فيه ويغتسل من الجنابة فيقع في الاناء ما ينزو من الأرض فقال لا بأس .

(والجواب) عن هذه الجملة من الأخبار أعنى من حسنة محمد بن ميسر وما بعدها أنه اذا امكن حملها على ما لا ينافي الاخبار المتواترة الواردة في انفعال القليل بالملاقات بحمل الماء القليل الذي قد انتهى اليه الرّجل في الطريق على القليل بالاضافة الى ساير الغدران أو حمل القذر فيها على الوسخ الطاهر أي القذر اللغوي أو حمل العذرة اليابسة فيها على عذرة ماكول اللحم الى غير ذلك فهو وإلا فعلمها مردود الى أهلها ولا يمكن الأخذ بها وطرح تلك الروايات المتواترة الدالة كلها على انفعال القليل بالملاقات لاجل هذه الروايات المعدودة إلا اذا كان في السليقة شيء فتأمّل جيداً .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل لم يحك الخلاف في ذلك عن أحد إلا عن الشيخ في مبسوطه واستبصاره (فعن المبسوط) القول بعدم تنجس القليل بما لا يمكن التحرز منه مثل رؤس الابر من الدّم فانه معفو عنه لأنه لا يمكن التحرز عنه وحكى عنه الاحتجاج أيضاً بأن في وجوب التحرز عنه مشقة عظيمة فيسقط .

(وعن الاستبصار) القول بعدم تنجس القليل بما لا يدركه الطرف من الدم (لصحيحة) (٥) علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال سأله عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدّم قطعاً صفاراً فأصاب إنائه ولم يستبن ذلك في الماء هل يصلح الوضوء منه فقال إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا

(١) وجدتها في الجواهر ولم أجدها في الوسائل .

(٢) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمستعمل .

(٥) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

مسئلة ٣ - الماء المتنجس سواء كان قليلاً أو كثيراً يطهر (١) باتصاله بالكر أو الجاري أو المطر من غير حاجة الى امتزاجه به (٢)

بأس وإن كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه .

(وفي الجميع ما لا يخفى) فان التحرز القطعي عن مثل رؤس الأبر من الدم مما لا يجب شرعاً كي لا يمكن أو يكون مشقة بل يجب التحرز عنه احتمالاً أي على نحو لا يعلم بالاصابة لا تفصيلاً ولا اجمالاً ولو أصيب واقعاً .

(وأما الصحيحة) ففيها احتمال كون مراد السائل من اصابة الاناء اصابة نفس الاناء من دون العلم باصابة الماء وإن مراد الامام عليه السلام من الاستبانه وعدمها هو العلم باصابة الماء وعدمه فان لم يعلم بها فلا بأس وإلا فلا يتوضأ منه .

(ولو تنزلنا) عن هذا كله وسلمنا ظهور الصحيحة في عدم تنجس القليل بما لا يدركه الطرف من الدم ، فرفع اليد عن تمام اطلاقات الأخبار المتواترة الواردة في مقام البيان الدالة على انفعال القليل بالملاقات بمجرد رواية واحدة مع عدم مساعدة المشهور من الأصحاب عليها في كمال الاشكال سيما مع ملاحظة ما تقدم في أخبار الانفعال : ما يبلّ اهيل ينجس حباً من ماء فتذكر .

(١) ان طهارة الماء المتنجس باتصاله بماء معتصم هي مما لاخلاف فيه على الظاهر وليس الماء المتنجس هو كأعيان النجاسات أو المضاف المتنجس فلا يطهر إلا بالاستحالة الى موضوع آخر أو بالاستهلاك في الماء المعتصم (ويدل على طهارته به) جملة من النصوص ايضاً (كصحيحة) محمد بن اسماعيل الآتية : دالة على ان ماء البئر المتغير مما يطهر بالنزح معللاً له بأن له مادة (وقوله عليه السلام) المتقدم في ماء الحمام (ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضها بعضاً) (وعموم قول أبي جعفر عليه السلام) في رسالة ابن أبي عقيل المحكية في المختلف وغيره مشيراً الى الماء الذي كان في طريق الرجل (إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره) (وعموم رسالة الكاهلي) الآتية في ماء المطر (كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر) الى غير ذك مما يجده المتتبع .

(٢) حكى عن المعتمد والتذكرة والذكرى القول باعتبار الامتزاج وعن المحقق الثاني والشهيد الثاني عدم اعتباره أصلاً وهو الأقوى وذلك لما عرفت في التعليق على المسئلة الأخيرة من الجاري من ان الماء المتنجس بمجرد ان اتصل بالمعتصم يطهر الجزء الاول منه ويعتصم به ويطهر الاول الثاني والثاني الثالث وهكذا الى الآخر .

(مضافاً) الى ان المستفاد مما تقدم في ماء الحمام من قول أبي جعفر عليه السلام (ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له مادة) ومن فقه الرضا عليه السلام (وماء الحمام سبيله سبيل الجاري اذا كانت له مادة) وصحيحة محمد بن اسماعيل الآتية في ماء البئر (ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة) ان كل ماء ذي مادة هو ماء معتصم لا ينفع بالملاقات .

(وعليه) فبمجرد ان اتصل الماء المتنجس بالكر أو بالجاري بساقية ونحوها أو اتصل بالمطر اندرج تحت هذه الكبرى الكلية وصدق عليه انه ماء ذو مادة لا ينفع بالملاقات وهو مما يكشف عن انه طهر أو لا

..... او الى كون المطهر أعلى (١) او الى إلقاء الكرّ عليه دفعة واحدة (٢) .

ثم صار معتمداً لا ينفعل بالملاقات وهذا واضح .

(١) الظاهر انه لا قائل صريحا باعتبار كون المطهر أعلى سوى ما يوهمه بعض عبائر الأصحاب كقول المحقق في الشرائع ويطهر أي مادون الكرّ بالقاء كرّ عليه فما زاد دفعة (قال في الجواهر) لكن أظن أن مراد من وقعت منه مثل هذه العبارة انما هو في مقابلة الشيخ المكتفي بالتطهير ولو بالنبع ولو من تحت او أمر آخر لا مدخلية له فيما نحن فيه والا فلا أظن أحداً ينازع في الطهارة مع مساوات المطهر بل عن الروض الاتفاق على حصول الطهارة بذلك ولعله كذلك انتهى .

(وكيف كان) الحق ان اتصال الماء المتنجس بالعاصم اذا كان على نحو يعدّ أن ماء واحداً فيطهر المتنجس بالعاصم مطلقا سواء كان العاصم أعلى أو مساويا أو أسفل فاذا كان كرّ أن بينهما فاصل أو بينهما أنبوب قد انسدت ثقبه وكان احدهما طاهراً والآخر نجسا فبمجرد أن ارتفع الفاصل او انفتح الثقب يطهر المتنجس منهما سواء كان الطاهر أعلى أو أسفل أو مساويا .

(ويدلّ على ذلك كله) مضافا الى الوجهين المتقدمين آفا في عدم اعتبار الامتزاج (الاجماع القطعي) على عدم اختلاف ماء واحد في الطهارة والنجاسة وحيث ان المجموع بعد عدّهما ماء واحداً ليس بنجس قطعاً فالمجموع طاهر قطعاً .

(نعم) اذا كان اتصال المتنجس بالعاصم بنحو الانصباب من احدهما في الآخر كالا نصباب من الميزاب أو المزملة لا بنحو يعدّ أن ماء واحداً فحينئذ لا بدّ وأن يكون المطهر أعلى لا أسفل فانّ الأسفل مما لا يؤثر في الأعلى أصلاً لا طهارة ولا نجاسة كما تقدم الاجماع على الأخير في الماء المضاف فتدكر .

(٢) لا شك في عدم اعتبار الدفعة الحقيقية فانها محال كما صرح في الحدائق وانما المراد بها الدفعة العرفية ففي الشرائع وعن جملة من كتب العلامة والشهيد بل عن المشهور اعتبارها وعن الذكرى التصريح بكفاية الوقوع تدريجاً وعن المحقق الثاني الاعتراض عليه بورود النصّ وبأن وصول أوّل جزء منه الى النجس يقتضى نقصانه عن الكرّ فلا يطهر .

(اقول) إن اتصال المتنجس بالعاصم ان كان على نحو يعدّ أن ماء واحداً فقد عرفت انه لا يعتبر حينئذ كون المطهر أعلى فضلا عن وقوعه عليه دفعة واحدة بل يكفي مجرد الاتصال به ولو كان المطهر أسفل وأما اذا كان بنحو الانصباب من العاصم في المتنجس فلا دليل على اعتبار الدفعة .

وأما ما ادّعاء المحقق الثاني من ورود النصّ في المدارك أنّا لم نقف عليه في كتب الحديث ولا نقله ناقل في كتب الاستدلال (قال) وتصريح الأصحاب ليس بحجة (انتهى) وهو كذلك (وعليه) فاذا كان الماء العاصم في مخزن كبير موضوع في السطح والماء المتنجس في صحن الدار وانفتح من العاصم زملة الى المتنجس فبمجرد وصول عمود الماء الغير المتقطع اليه يطهر المتنجس لسراية الطهارة الى الجزء الأوّل منه الملاقى للعمود فيطهر ويطهر الأوّل الثاني والثالث وهكذا الى الآخر بل ولصيرورة المتنجس حينئذ ماء له مادة .

مسئلة ٤ - الماء القليل النجس اذا أتمنناه كرّاً فلا يطهر (١) على الأقوى .

(نعم) اذا فرض أن ما في المخزن هو بمقدار الكرّ على الدقة لا أكثر ولا أقلّ فاذا انفتح المزملّة ووصل عمود الماء الى المتنجّس فلا يطهر المتنجّس فان العمود الخارج من المزملّة مع ما في المخزن لا يعدّ أن ماءً واحداً كي اذا اتّصل بالمتنجّس طهره واعتصم المتنجّس به ، وهذا واضح .

(١) وهو المحكى عن الشيخ والمحقق وكتب العلامة وابن الجنيد وأكثر المتأخّرين بل قيل انه المشهور (وعن المرتضى) في المسائل الرّسّية وابن ادریس ويحيى ابن سعيد وابن حمزة والمحقق الثاني انه يطهر (بل عن ابن ادریس) انه يطهر من غير فرق بين إتمامه بطاهر أو بنجس (وعن بعضهم) الاشتراط باتمامه بطاهر .

(والاقوى) كما ذكرناه في المتن أنه لا يطهر ولو كان إتمامه بطاهر أمّا فيما كان المتمّم بالكسر نجساً فواضح فان ضمّ النجس الى النجس مما لا يطهر الا بدليل ولا دليل كما ستعرف وأمّا فيما كان المتمّم بالكسر طاهراً فكذلك فان مقتضى أدلة افعال القليل بالملاقات هو تنجّس الثاني بالاول لا طهارة الاول بالثاني . (واحتج السيّد) بأن البلوغ بمقدار الكرّ مما يستهلك النجاسة فيستوى ملاقاتها قبل الكثرة وبعدها (وفيه) أنه قياس محض لا نصير اليه مضافاً الى أنه مع الفارق فانه قبل الكثرة ضعيف وبعدها قوى . (وبأنه لو لا الحكم بالطهارة) مع البلوغ كرّاً لم يحكم بطهارة الماء الكثير الذي قد وجد فيه نجاسة وذلك لامكان سبق النجاسة على الكثرة .

(وفيه) ان الحكم بالطهارة هنا انما هو لمعارضة استحباب عدم الملاقات الى حال الكريّة باستصحاب عدم الكريّة الى حال الملاقات فترجع الى قاعدة الطهارة .

(واحتج ابن ادریس) لمختاره بعموم قوله عليه السلام اذا بلغ الماء كرّاً لم يحمل خبثاً مدّياً ان هذه الرواية مجمع عليها عند المخالف والمؤلف .

(وفيه) ما عن المعتبر في جوابه مما ملخصه ان الخبر مرسل قد أرسله السيّد والشيخ وآحاد ممن جاء بعدهما والمرسل لا يعمل به وكتب الحديث خالية عنه والمخالفون لم تعرف منهم عاملاً به سوى ابن حنبل وهو زيديّ منقطع المذهب (قال) وما رأيت أعجب ممن يدّعي اجماع المخالف والمؤلف فيما لا يوجد الا نادراً فاذا الرواية ساقطة (انتهى) .

(اقول) هذا مضافاً الى ما في الخبر من قصور الدلالة على مطلب ابن ادریس فان لفظ الماء فيه منصرف الى الماء الطاهر بطبعه الأصلي (وقوله عليه السلام) لم يحمل خبثاً منصرف الى الدفع اي لا ينفعل بالملاقات لا الرفع أي رفع النجاسة الموجودة في الماء (وعليه) فيكون المستفاد منه عين المستفاد من قوله عليه السلام الآتي اذا كان الماء قدر كرّ لم يتنجّسه شيء .

(ولو سلم) هذا كلفه فهي معارضة بالأخبار^(١) الناهية عن غسالة الحمام المجتمعة في برّ معدّة لها البالغة أضعاف الكرّ بالضرورة معلّلا في بعضها بأن فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر الى سبعة آباء وفي بعضها بأنه يجتمع

(١) الوسائل الباب ١١ من المضاف والمستعمل .

فصل فى الماء الكر

مسئلة ١ - الماء اذا كان قدر كر لا ينجسه شيء (١) إلا اذا تغير بالنجاسة لونه او طعمه او رائحته فينجس كما تقدم فى الجارى عيناً .

مسئلة ٢ - اذا كان الكر جارياً من الأعلى الى الأسفل (٢) فان كان الأعلى والأسفل يعدان ماء

فيها غسالة الناصب وهو أنجس من الكلب الى غير ذلك فلو كان الماء النجس يطهر بمجرد بلوغه كرّاً لم يقع النهي عن الاغتسال بها قطعاً وهذا واضح .

(١) هذا الحكم اجماعى بين الأصحاب وما سيأتى من المفيد وسلاّر من تنجس الحيض وهكذا الاوانى بملاقات النجاسة مطلقاً ولو كانت كرّاً فهو ليس خلافاً منهما فى أصل الحكم غاية ان الحكم عندهما مختصّ بما سوى الحيض والأوانى .

(وعلى كل حال) يدلّ على المطلوب مضافاً الى الاجماع ، الأخبار الكثيرة التى كادت تكون متواترة وهي بين مصرّح بلفظ الكرّ وبين ما يعرف منه ذلك بالقرائن ونحن نذكر هنا جملة من النصوص المصرّحة بلفظ الكرّ وبها الكفاية (كصحيحة) (١) محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام وسئل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب قال : اذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء (وصحيحة) (٢) معاوية بن عمار) عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء (وصحيحة) (٣) اسماعيل بن جابر) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شيء فقال كرّ (الحديث) الى غير ذلك من الأخبار . (وأما موثقة) (٤) أبي بصير قال سأله عن كرّ من ماء مرت به وأنا فى سفر قد بال فيه حمار أو بغل أو إنسان قال لا تتوضأ منه ولا تشرب ، فمحمولة على الكراهة والتنزيه بمقتضى الجمع بينها وبين ما تقدمها مما هو صريح فى الطهارة .

(٢) وتفصيل المسئلة (انه اذا كان ماء الكرّ واقفاً فى مكان) غير جار فلا يعتبر فيه تساوى السطوح قطعاً فلا فرق بين أن يكون ماء الكرّ فى إناء له سطح واحد أو فى إناء مصنوع كهيئة المنبر له سطوح عديدة بتعدد مراقبه (وأما اذا كان جارياً من الأعلى الى الأسفل) فعن المعتبر والمنتهى ان مقتضى إطلاق كلاميهما فى الغديرين المتصلين بعضهما ببعض بساقية عدم اعتبار تساوى سطوحهما فاذا كان أحدهما أعلى والآخر أسفل وجرى الماء من الأعلى الى الأسفل يتقوى أحدهما بالآخر .

(وعن الشهيد الثانى) فى الروض وفوائد القواعد وتبعه المدارك التصريح بعدم اعتبار تساوى السطوح

(١) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

واحداً كالجارى في أرض منحدره فكل من الأعلى والأسفل مما يتقوى بالآخر فاذا أصاب النجس الأعلى فلا ينجس الأعلى ولا الأسفل واذا أصاب النجس الأسفل فلا ينجس الأسفل ولا الأعلى .

وامّا اذا كان الأعلى والأسفل يعدّان مائين كما اذا كان نصف الكرّ في السطح ونصف آخر في صحن الدار وانفتح مزملّة من الأعلى الى الأسفل واتصل احدهما بالآخر فلا يتقوى حينئذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل بالأعلى فاذا أصاب النجس الأعلى تنجس الأعلى والأسفل جميعاً واذا أصاب النجس الأسفل تنجس الأسفل دون الأعلى لعدم سراية النجاسة من الأسفل الى الأعلى .

مسئلة ٣ - اذا تغيّر ماء الكرّ بملاقات النجاسة أحد أوصافه الثلاثة اللون او الطعم او الريح ثم زال التغير بنفسه او بتصفيق الرياح لم يظهر على الأقوى (١) .

مسئلة ٤ - الكرّ بحسب الوزن الف ومائتا رطل (٢) بالعراقي .

مطلقاً حتى في الأعلى والأسفل اللذين لا يعدّان ماءً واحد كما في مثال نصفى الكرّ المذكور في المتن فيتقوى كل من الأعلى والأسفل بالآخر .

(وعن التذكرة والذكرى) في مسئلة الغديرين ماهو ظاهر في التفصيل فبالنسبة الى الأعلى يضرّ اختلاف السطوح فلا يتقوى الأعلى بالأسفل فاذا أصاب النجس الأعلى فينجس الأعلى والأسفل جميعاً وامّا بالنسبة الى الأسفل فلا يضرّ اختلاف السطوح فيتقوى الأسفل بالأعلى فاذا أصاب النجس الأسفل لم يتنجس شيء منهما أصلاً ولا الأسفل ولا الأعلى .

(والاقوى) هو التفصيل بنحو قد ذكرناه في المتن فان كان الأعلى والأسفل يعدّان ماءً واحداً فلا يعتبر تساوى السطوح اصلاً فيتقوى كل من الأعلى والأسفل بالآخر وانكانا يعدّان مائين يضرّ حينئذ اختلاف السطوح فلا العالي يتقوى بالسافل ولا السافل يتقوى بالعالي فتأمل جيداً فان المسئلة غير منقحة عند الاصحاب وكلماتهم هنا مضطربة جداً .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل لم ينقل الخلاف فيه من أحد إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع وعن نهاية العلامة التردّد بل عن المنتهى نقل الخلاف فيه عن الشافعي وأحمد ولم ينسبه الى أحد من أصحابنا (وعلى كل حال) الاقوى ماعليه المشهور وذلك لاستصحاب النجاسة بعد زوال التغير فانه من الحالات المتبادلة كالصغر والكبر لا من القيود المقومة كي يضرّ زواله ببقاء الموضوع عرفاً .

(ثم ان) النجاسة هي من الامور التي فيها اقتضاء البقاء كالملكية والزوجيّة ونحوهما مما يحتاج رفعه الى رافع وليست هي مما يرتفع بنفسه كاشتعال السراج ونحوه كي يبتنى استصحابها على القول بحجية الاستصحاب في الشك في المقتضى وهذا واضح .

(٢) هذا المقدار مما لا خلاف فيه بين الاصحاب لا فتوى ولا نصّاً امّا فتوى (ففي الجواهر) اجماعاً منقولاً بل محصّلاً (انتهى) وامّا نصّاً فلمرسلة (١) ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال الكرّ من الماء الذي لا ينجسه شيء الف ومائتا رطل (قال في الوسائل) قال المحقق في المعبر وعلى هذه عمل

الاصحاب ولا أعرف منهم راداً لها (انتهى) (وانما الاختلاف) في ان المراد من الرطل في المرسلة هل هو العراقي أو المدني الذي هو بقدر العراقي ونصفه ^(١) فيكون العراقي ثلثي المدني كما ان المكي هو ضعف العراقي والعراقي نصف المكي (فالمشهور) هو العراقي (وعن مصباح السيد وفقه الصدوق) انه المدني ولا قائل بالمكي .

(وعمدة ما استند اليه المشهور) امور أربعة (الاول) اصالة الطهارة بمعنى ان الماء اذا كان الف ومائتا رطل بالعراقي وأصابه النجس فان كان المراد من الرطل في المرسلة الرطل العراقي لم ينجس وان كان المراد هو الرطل المدني تنجس والاصل الطهارة .

(الثاني) الاخذ بالمتيقن واجراء الاصل عن الزائد المشكوك بمعنى ان اعتبار كون الماء بمقدار الف ومائتي رطل بالعراقي مسالم لا ريب فيه واعتبار الازيد مشكوك فيجوز الاصل عنه .

(الثالث) تناسب أطوال العراقي مع رواية الاشبار الثلاثة أعني صحيحة اسماعيل بن جابر الآتية .
(الرابع) الجمع بين المرسلة المتقدمة وصحيحة ^(٢) محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام المصرحة بستمأة رطل قال قلت له الغدير فيه ماء فجتمع تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب قال اذا كان قدر كراً لم ينجسه شيء والكر ستمأة رطل والجمع بينهما انما هو بحمل الاول على أطوال العراق والثاني على أطوال مكة والا لزم طرح احدهما .

(اقول) اما الاستدلال باصالة الطهارة فمشكل جداً فان الماء الذي بلغ الفاً ومائتي رطل بالعراقي اذا أصابه المتنجس يحصل العلم الاجمالي إما بارتفاع طهارة الماء او بارتفاع نجاسة المتنجس واستصحاب طهارة الاول معارض باستصحاب نجاسة الثاني بعد عدم إمكان الالتزام ببقاء كل منهما على حاله لا سيما اذا كان المتنجس بعد في الماء قبل أن يخرج منه .

(واما الاستدلال) بتناسب اطوال العراق مع رواية الاشبار الثلاثة فكذلك مشكل وذلك لتناسب أطوال المدينة كما في الجواهر مع رواية ثلثة أشبار ونصف أعني رواية أبي بصير الآتية التي عمل بها المشهور في تقدير الكر بالمساحة (واما الاستدلال) بالاخذ بالمتيقن وإجراء الاصل عن المشكوك فله وجه وجيه فان الكر أمر ارتباطي والارتباطي المردد بين الأقل والاكثر مما لا مانع على ما حققناه في محله عن الاخذ بالمتيقن فيه وإجراء الاصل عن المشكوك .

(وأوجه من ذلك كله) الاستدلال بالجمع بين المرسلة والصحيحة فان روايات الارطال هي ثلاثة (فالمرسلة) صرحت بألف ومائتي رطل (والصحيحة) صرحت بستمأة رطل (وهناك رواية اخرى) ^(٣) لابن

(١) ويشهد له خبر علي بن بلال المروي في الوسائل في الباب ٧ من زكاة الفطرة قال كتبت الى الرجل اسأله عن الفطرة وكم تدفع قال فكتب عليه السلام ستة ارطال من تمر بالمدني وذلك تسعة ارطال بالبغدادي .

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق وذيله في الباب ١١ .

(٣) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

والرطل العراقي مائة وثلاثون درهماً (١) والدرهم نصف مثقال شرعي وخمسه فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل

أبي عمير عن عبدالله بن المغيرة يرفعه عن أبي عبدالله عليه السلام إن الكر ستمائة رطل (ثم إن) الرطل المكي كما حكى التصريح به عن الشيخ رضوان الله عليه بل عن غير واحد هو رطلان بالعراقي (وعليه) فإذا كان بعض الروايات ناطقة بألف ومأتي رطل وبعضها بستمائة رطل فمقتضى الجمع بينهما أن الأوّل عراقي والثاني مكي فيكون كل منهما قرينة على المراد من الآخر (ثم إن) هناك مؤيدات أخرى قد ذكرها الجواهر لحمل المرسلّة على العراقي فراجع .

(بقي شيء) وهو أن السيّد قد احتجّ لمختاره من القول بألف ومأتي رطل بالمدني بأمرين (الاحتياط) (وبأنّهم عليهم السلام من أهل المدينة) فأجابوا بالمعهود عندهم أقول (أما التمسك بالاحتياط) ففيه أنه في قبال الدليل مما لا مجال له وقد عرفت الدليل على الرطل العراقي .

(وأما الأمر الثاني) فقد أجاب عنه الجواهر بأن عُرِف السائل في كلام الحكيم العالم بعرف المخاطب يقدّم على عرف المتكلم والبلد (قال) على أنه لم يعرف كونه عليه السلام قال ذلك وهو بالمدينة (انتهى) وقال في الوسائل ولاّتهم أفتوا السائل على عادة بلده ولذلك اعتبر في الصاع رطل العراقي (انتهى) .

(١) (قال في مصباح الفقيه) وأما الرطل العراقي فالمشهور كما في الحدائق وغيره أنه مائة وثلاثون درهماً ثلثا المدني والدرهم نصف مثقال شرعي وخمسه فكل عشرة دراهم حينئذٍ سبعة مثاقيل والمثقال الشرعي ثلثة ارباع الصيرفي .

(إلى أن قال) : وقد صرّح بجميع ذلك جملة من أعظم الأصحاب ولم ينقل الخلاف في شيء منها عدا ما عن المنتهى والتحرير من تفسير الرطل العراقي في زكاة الغلات بأنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم .

(إلى أن قال) : والظاهر أن مستنده تصريح بعض اللغويين بذلك (قال) قال في المجمع حاكياً عن المصباح: الرطل معيار يوزن به وكسره أكثر من فتحه وهو بالبغدادي اثنتا عشرة أوقية والرطل تسعون مثقالاً وهي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم (قال) ولكنك خبير بأنه لا يجوز ردّ شهادة جلّ الفقهاء لأجل تصريح بعض اللغويين .

(إلى أن قال) : ويستفاد ما عليه المشهور من مكاتبة جعفر بن ابراهيم بن محمد الهمداني يعني المروية في الباب السابع من زكاة فطرة الوسائل قال كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام على يدي أبي: جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا في الصاع بعضهم يقول الفطرة بصاع المدني وبعضهم يقول بصاع العراقي قال فكتب إليّ الصاع ستة أرتال بالمدني وتسعة أرتال بالعراقي قال وأخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً ومائة وسبعين وزنة (قال) الوزن بالكسر مفسّرة بالدرهم ^(١) فيكون الرطل العراقي الذي هو تسع المجموع مائة وثلاثون درهماً (انتهى) .

أقول: ويستفاد ما عليه المشهور من حديث ابراهيم بن محمد الهمداني أيضاً المروي في الوسائل في الباب ٧

(١) بل الحدائق في زكاة الغلات صرح بأن هذا الخبر روى في كتاب عيون الاخبار وذكر الدرهم عوض الوزن

(منه) .

شرعية والمثقال الشرعي ثمانية عشر حمصاً ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي .

مسئلة ٥ - الكرّ بحسب المساحة ما كان كلّ من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة أشبار (١) فيكون مبلغ

من زكاة الفطرة المشتمل على قوله ﷺ تدفعه وزناً ستة ارطال برطل المدينة والرطل (يعني بالمديني) مائة وخمسة وتسعون درهما الخ وتقريب استفادة ما عليه المشهور من الحديث المذكور أن الرطل العراقي كما تقدم في صدر المسئلة هو ثلثا المديني فاذا كان المديني (١٩٥) درهما كان العراقي الذي ثلثاه (١٣٠) درهما فهراً فتأمل تعرف .

(ثم انه) سيأتي منا في مستحبات الوضوء في ذيل استحباب كون الوضوء بمدّ والغسل بصاع مزيد توضيح للمقام فانتظر .

(١) وتفصيل المقام ان في الكرّ بحسب المساحة اقوالاً .

(الاول) ما كان كلّ من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة أشبار ونصف ومبلغ تكسيه ثلاثة وأربعون شبراً إلا

ثمن شبر وهذا القول هو المشهور كما في الحقائق والجواهر .

(الثاني) ما ذكرناه في المتن وهو المحكي عن ابن بابويه وجماعة من القميين واختاره المختلف وحكي عن

الروض والروضة والأردبيلي والبهاقي والمحقق الثاني وبحر العلوم وعليه جملة من متأخري المتأخرين .

(الثالث) ما بلغ تكسيه ستة وثلاثين شبراً وهو المحكي عن ظاهر المعبر ومال اليه المدارك وبعض

من عاصرائه .

(الرابع) ما بلغ تكسيه نحواً من مائة شبر وهو المحكي عن ابن الجنيد (قال في المختلف) وهو

قول غريب (انتهى) وهو كذلك .

(الخامس) ما بلغ تكسيه عشرة أشبار ونصف وهو المحكي عن القطب الراوندي .

(السادس) الاكتفاء بكلّ ما روى حكاة المدارك عن جمال الدين بن طاوس رحمه الله .

﴿مستند الاول﴾ (رواية^(١) أبي بصير) قال سألت أبا عبد الله ﷺ عن الكر من الماء كم يكون

قدره؟ قال اذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصف في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه في الأرض فذلك الكرّ من الماء

(ورواية^(٢) الحسن بن صالح الثوري) عن أبي عبد الله ﷺ قال اذا كان الماء في الركيّ كرّاً لم ينجسه شيء

قلت وكم الكرّ قال ثلاثة أشبار ونصف عمقها في ثلاثة أشبار ونصف عرضها (وفقه^(٣) الرضا ﷺ) وكل برّ

عمق مائها ثلاثة أشبار ونصف في مثلها فسيبيلها سبيل الجاري إلا ان يتغير لونها وطعمها ورائحتها .

(ودلالة هذه الروايات الثلاث) على مذهب المشهور واضحة ظاهرة فانها وان لم تتعرّض للبعد الثالث

أعنى الطول ولكن لفظ العمق فيها قرينة جليّة على أن الاشبار المقابلة للعمق مفروضة في سطح الماء وهو يشمل

(١) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٣) المستدرک الباب ١٣ من الماء المطلق .

تكسيره سبعة وعشرين شبراً .

كلاً من الطول والعرض جميعاً .

بل لفظ العرض في رواية الثوري مما يغنى عن الطول قطعاً لأن الطول لا بدّ أن يساوي العرض يزيد عليه بل قيل ان رواية الثوري في الاستبصار مشتملة على البعد الثالث ايضاً أعنى الطول ولكن كونه من الرواية بعيد جداً لخلو الرواية في الكافي والتهذيب عنه فيحتمل قوياً أنه زيادة من بعض النساخ اشتباهاً (ويؤيده) مضافاً الى ما قيل من خلو بعض النسخ الخطية ايضاً للاستبصار عنه ان الوافي والوسائل والحدائق وهم من أجلاء المحدّثين لم يشيروا الى الزيادة أصلاً فكانت الرواية في نسخهم كانت خالية عنها .

﴿ مستند الثاني ﴾ (صحيحة ^(١) اسماعيل بن جابر) قال سألت با عبدالله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجّسه شيء فقال كرّ قلت وما الكرّ قال ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار (ومرسلة ^(٢) الصدوق) في المجالس قال روى ان الكرّ هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً ^(٣) (وعنه ^(٣) في المقنع) ايضاً والكرّ ما يكون ثلاثة أشبار طول في عرض ثلاثة أشبار في عمق ثلاثة أشبار (ودلالة هذه الروايات) أعنى الصحيحة ومرسلتي المجالس والمقنع على القول الثاني واضحة ظاهرة ايضاً أما المرسلتان فلتنصريحهما بالبعد الثالث وأما الصحيحة فلانصراف أحد الأشبار في قوله عليه السلام ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار الى السطح والآخر الى العمق ومن المعلوم أن السطح مما يشمل الطول والعرض جميعاً كما تقدّم (نعم إن التعبير المذكور) أعنى ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار في الأمور التي لا عمق لها أصلاً كالأقمشة ونحوها هو مما ينصرف لا محالة الى الطول والعرض فقط بلا شبهة .

﴿ مستند الثالث ﴾ (صحيحة ^(٤) ثمانية لاسماعيل بن جابر قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الماء الذي لا ينجّسه شيء قال ذراعان عمقه في ذراع وشبر سبعة .

(وتقريب دلالتها) أن الذراع شبران والذراعان أربعة أشبار والمراد من سبعة كل من الطول والعرض (وعليه) فإذا ضربنا أربعة أشبار العمق في ثلاثة أشبار الطول ثم في ثلاثة أشبار العرض كان المجموع ستة وثلاثين شبراً .

(وعن المقنع) أنه قال روى ^(٥) ان الكرّ ذراعان وشبر في ذراعين وشبر، ولكن لم يعرف لها عامل (وأما القول الرابع) ففي المختلف لم نقف لابن الجنيّد في ذلك على حجة ثقلية وفي المدارك لم نقف على ماخذه . (وأما القول الخامس) فلا مستند له على الظاهر سوى ما ذكره في مصباح الفقيه (قال) وعن شارح الروضة أنه استدلل به برواية أبي بصير يعني بها ثلاثة أشبار ونصف في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه الخ يجعل في بمعنى مع فلا يعتبر الضرب (قال) وفيه ما لا يخفى (انتهى) وهو كذلك فان جعل (في) بمعنى (مع) مما

(١) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٣) المستدرک الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

مسئلة ٦ - لا فرق في عدم تنجس ماء الكر بملاقات النجاسة بين مياه الغدران والحياض والأواني

يحتاج الى دليل ولا دليل ، نعم لو سلم ذلك لكانت الرواية دليلاً على عشرة أشبار ونصف وذلك لما أشير قبلاً من أن المراد من ثلاثة أشبار ونصف الاولى بقرينة مقابلتها لثلاثة أشبار ونصف العمق هو ثلاثة أشبار ونصف في سطح الماء الشامل لكل من الطول والعرض جميعاً فتكون النتيجة هي ضم ثلاثة أشبار ونصف العرض وثلاثة أشبار ونصف الطول الى ثلاثة أشبار ونصف العمق فيكون المجموع عشرة أشبار ونصف كما قاله الراوندي .
(واما القول السادس) فكأن مستنده هو الأخذ بأقل الروايات وحمل الزائد على الاستحباب (قال) في المدارك وهو في غاية القوة لكن بعد صحة المستند (انتهى) وهو كذلك .

﴿ اقول ﴾ وعمدة الاقوال في المسألة هو الاول والثاني والثالث ومقتضى القاعدة هو الأخذ بأقل الروايات وهو ما دل على ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار أعني صحيحة اسماعيل بن جابر الاولى وحمل الزائد على ذلك على الاستحباب (وعليه) فيتجه القول الثاني في المسئلة وإليه يرجع القول السادس أيضاً واما الخامس والرابع فقد عرفت أنه مما لا مستند له .

﴿ بقى امور ﴾ : (منها) انه قد ذكر جمع من ثقات أهل العصر وقبلهم انهم قد وزنوا الماء بالارطال العراقية فوجدوه يقرب من سبعة وعشرين شبراً ووزنته انا بنفسى فرأيت أنه يقرب منها بل وجدته أقل منها بأشبار .

(ومنها) أن ظاهر العلماء بمقتضى تكسيراتهم الأشبار الى ثلاثة وأربعين شبراً إلا ثمن شبر أو ستة وثلاثين شبراً أو سبعة وعشرين شبراً أنهم قد فرضوا الكر مربّعاً وعليه نزّلوا الروايات وهو مشكل جداً لظهور الروايات في الماء المستدير (إمّا) بقرينة أن الكر الموجود في الروايات هو مكيال أهل العراق وهو مدور لا مربّع (أو بقرينة) رواية الثوري وفقه الرضا عليه السلام الواردين في ماء البئر اذا كان بقدر الكر وماء البئر مستدير لا مربّع (أو بقرينة) اطلاق الروايات فإن عرض الماء المستدير من أي نقطة لوحظ هو على حد سواء بمعنى أنه ثلاثة أشبار مثلاً بخلاف المربّع فمن الزاوية الاولى الى الثالثة أو من الرابعة الى الثانية هو أكثر من ساير النقاط الى ما يقابله قطعاً .

(وعلى هذا كله) فمقتضى صحيحة اسماعيل بن جابر الاولى التي أخذنا بها هو أن يكون الكر أقل من سبعة وعشرين شبراً كما ان مقتضى روايات القول الاول ورواية القول الثالث أن يكون الكر أقل مما قال به أهل القول الاول والثالث ولكن تنزيل الروايات على الماء المربّع حيث أنه أحوط فلا يسعنا رفع اليد عنه سيما في صحيحة اسماعيل بن جابر الاولى إذ لم يقل أحد من الأصحاب بأقل من سبعة وعشرين شبراً إلا الراوندي وقد عرفت ضعف قوله ووهنه .

(ومنها) أنه قد وقع من الأعلام مناقشات عديدة من حيث السند في رواية أبي بصير التي هي عمدة مستند المشهور وفي صحيحة اسماعيل بن جابر الاولى التي هي عمدة مستند ابن بابويه والقميين واتباعهم وقد أجاب عن جميعها صاحب الحقائق والبهائي رحمهما الله كما ينبغي .

(مضافاً) الى أن الرواية التي قد عمل بها المشهور من المتقدمين والمتأخرين أو عمل بها ابن بابويه

وغيرها (١).

فصل في ماء البئر

مسئلة ١ - ماء البئر لا ينجس (٢) بملاقات النجاسة على الأقوى ما لم يتغير بها أحد أوصافه الثلاثة:

والقيون والعلامة ومن عرفت من اتباعهم وهم من ائمة الفن وعلماء الرجال مما لا مجال للمناقشة فيها أصلاً (فالعمدة) هو الجمع بين رواية أبي بصير وصحيحة اسماعيل بن جابر لا المناقشة في سندهما وقد عرفت ان الجمع بينهما هو الأخذ بالصحيحة وحمل الرواية على الاستحباب (والله العالم) .

(١) والظاهر ان المسئلة مما لا خلاف فيه سوى ما يحكى عن مقنعة المفيد وعن سائر من تنجس ماء الحيض والأواني بملاقات النجاسة وإن كان كثيراً (قال في المدارك) لاطلاق النهي عن استعمال ماء الأواني مع ملاقاتها النجاسة وهو ضعيف (انتهى) وهو كذلك لانصراف النهي عنه الى ما هو الغالب الشائع في الأواني وهو ما دون الكرّ بكثير .

(وأما الحيض) اذا كانت بقدر الكرّ فقد صرح جملة من الاخبار بعدم انفعالها بالملاقات .
(ففي موثقة ^(١) أبي بصير) ولا تشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستسقى منه (وفي حديث آخر) أتى أهل البادية رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله ان حياضنا هذه تردها السباع والكلاب والبهائم فقال لهم : لها ما اخذت أفواهاها ولكم ساير ذلك .

(وفي رواية ^(٢) صفوان) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحيض التي ما بين مكة الى المدينة تردها السباع وتلغ فيها الكلاب وتشرب منها الحمير ويغتسل فيها الجنب ويتوضأ منها قال: وكم قدر الماء قال الى نصف الساق والى الركبة فقال توضأ منه، الى غير ذلك .

(٢) هذا هو المشهور بين المتأخرين كما أن المشهور بين القدماء هو التنجس بمجرد ملاقات النجاسة وعن منتهى العلامة وتهذيب الشيخ قول ثالث وهو عدم تنجسه بالملاقات مع وجوب النزع تعبداً وفي المسئلة قول رابع وهو اعتبار الكرية في ماء البئر فان كان كرّاً فلا ينجس وإلا فينجس وقد نسبته المدارك الى محمد بن محمد البصري من المتقدمين وعن الجعفي اعتبار ذراعين في أبعاده الثلاثة حتى لا ينجس (قال في الحقائق) وقد تلخص من ذلك أن الأقوال في المسئلة خمسة (انتهى) .

(والحق ما عليه مشهور المتأخرين) بل عامتهم وجملة من المتقدمين كابن أبي عقيل والشيخ في أحد قوليّه وشيخه الغضائري وغيرهم ويدل عليه روايات كثيرة .

(كصحيحة ^(٣) محمد بن اسماعيل بن بزيع) عن الرضا عليه السلام ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير

(١) الوسائل الباب ١ من الاسرار .

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

إمّا لونه أو طعمه أو رائحته فينجس حينئذ بالتغيّر كما تقدم ذلك في الماء الجاري والكرّ عيناً .

ريحه أو طعمه فينزح منه حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأنّه له مادّة .

(وصحيحة ^(١) علي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سئلته عن برّ ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة أو زنبيل من سرقين يصلح الوضوء منها قال لا بأس (وفي حديث عمار) مثل ذلك إلاّ أنّه قال لا بأس بذلك اذا كان فيها ماء كثير .

(والظاهر) ان التقيد بالماء الكثير هو لثلاً يتغير بزنبيل عذرة لا لأجل انفعال ماء البرّ بالملاقات اذا كان قليلاً .

(وصحيحة ^(٢) معاوية بن عمار) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البرّ إلاّ أن ينتن فإن أتنّ غسل الثوب وأعاد الصلاة وترحت البرّ .

(وحديث أبي بصير) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام برّ يستقى منها ويتوضأ به وغسل منه الثياب وعجن ثم علم أنّه كان فيها ميتّ قال لا بأس ولا يغسل منه الثوب ولا تعاد منه الصلاة .

(ورواية ^(٣) محمد بن القاسم) عن أبي الحسن عليه السلام في البرّ يكون بينها وبين الكنيف خمس أذرع أو أقلّ أو أكثر يتوضأ منها ؟ قال ليس يكره من قرب ولا بعد يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء .

الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المروية في الوسائل في الباب ١٢ من الماء المطلق التي يستفاد منها عدم انفعال ماء البرّ بالملاقات .

﴿ وأما مستند قدماء الاصحاب ﴾ الذين حكموا بنجاسة ماء البرّ بالملاقات فطائفتان من الأخبار (الطائفة الأولى) الاخبار الدالة بظاهرها على تنجّس البرّ بالملاقات .

(كصحيحة ^(٤) علي بن يقطين) عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن البرّ تقع فيها الحمامة والدجاجة أو الكلب أو الهرة فقال يجزيك أن تنزح منها دلاء فإنّ ذلك يطهرها انشاء الله تعالى .

(وصحيحة ^(٥) محمد بن اسماعيل بن بزيع) عن الرضا عليه السلام قال كتبت الى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البرّ يكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة فوقع عليه السلام بخطه في كتابي : ينزح دلاء منها .

(وصحيحة ^(٦) عبد الله بن أبي يعفور) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أتيت البرّ وأنت جنب فلم تجد دلوّاً ولا شيئاً تغرف به فتيّم بالصعيد فإن ربّ الماء ربّ الصعيد ولا تقع في البرّ ولا تفسد على القوم مائهم .

(وحسنة ^(٧) الفضلاء) أعني زرارة ومحمد بن مسلم وأبا بصير قالوا قلنا له برّ يتوضأ منها يجري البول

(١) الوسائل الباب ١٢ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٢ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ١٢ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

(٦) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

(٧) الوسائل الباب ٢٤ من الماء المطلق .

قريباً منها أينجسها قال فقال انكانت البئر في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها فكان بينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك شيء وانكان اقل من ذلك نجسها النج .

(ورواية ^(١) أبي بصير) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقع في الآبار (الى أن قال عليه السلام) وكل شيء وقع في البئر ليس له دم مثل العقرب والخنفس وأشباه ذلك فلا بأس، حيث دلت مفهومها على أنه لو وقع في البئر ماله نفس سائلة ففيها البأس .

(الطائفة الثانية) الأخبار المستفيضة بل المتواترة الآمرة بالنزح على اختلاف مقدراتها باختلاف النجاسات الواقعة في البئر كما يظهر ذلك بمراجعة ابواب عديدة من مياه الوسائل (والجواب عن الطائفتين جميعاً) ان أخبار الطهارة هي صريحة في أن ماء البئر مما لا ينجس بملاقات النجاسة إلا اذا تغير وأنتن (وعليه) فلا بد من رفع اليد عن ظهور الطائفتين في النجاسة وحملها على ما لا ينافي أخبار الطهارة .

(ف قوله عليه السلام) يجزيك أن تنزح منها دلاء أي استحباباً فإن ذلك يطهرها انشاء الله تعالى أي يرتفع به تلك المرتبة الضعيفة من القذارة والتنفّر والحزاة التي حصلت لها بوقوع النجاسة فيها (وقوله عليه السلام) ولا تفسد على القوم ماثمهم أي بوقوعك في البئر فتثير الحمأ والطين فيمتنع القوم من استعمال مائها لا أنه يفسد بملاقات الجنب ومنيته الذي على جسده غالباً فينجس (وقوله عليه السلام) وانكان اقل من ذلك نجسها أي بالتغير بالبول من جهة القرب منه ولا كلام لنا عند التغير .

(وأما قوله عليه السلام) وكل شيء وقع في البئر ليس له دم (الى أن قال) فلا بأس أي انكان له دم ففيه البأس بمعنى أنه يتوجّه حينئذ الامر بنزح المقدرات ولو استحباباً مؤكداً بخلاف ما ليس له دم فلا يتأكد النزح له .

(ومن جميع ذلك) يظهر لك حال الطائفة الثانية فإن الأمر بالنزح فيها محمول على الاستحباب الاكيد ورفع التنفّر والحزاة .

(ويؤيده) بل يدل عليه ماورد ^(٢) في بعض الأخبار من الامر بالنزح حتى في ميتة ما لانفس له كالعقرب وسام أبرص (ويؤيد) الاستحباب أيضاً الاختلاف الشديد الحاصل بين أخبار النزح من حيث مقدار راتها ففي الفارة مثلاً ورد نزح دلاء وثلاث دلاء وخمس دلاء وسبع دلاء وأربعون دلاء ونزح الكل وهكذا في الكلب وبول الصبي والسنور والخنزير، فاختلاف الأخبار في مقدرات النزح شديداً هو من أقوى المؤيدات بل دليل قاطع على أن النزح في الاخبار هو ندبي استحبابي يرتفع به النفرة والحزاة لا وجوبي شرطي يرتفع به النجاسة فتأمل جيداً .

﴿ وأما مستند القول الثالث ﴾ أي وجوب النزح تعبداً فهو كما يظهر من المدارك والحدائق وغيرها عبارة عن الأوامر الدالة على النزح وهو حقيقة في الوجوب (وفيه ما لا يخفى) فان وجوب النزح إن كان

(١) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٩ من الماء المطلق .

مسئلة ٢ - اذا تغير ماء البئر بملاقات النجاسة أحد أو صافه الثلاثة المتقدمة في المسئلة السابقة فيطهر بالنزح حتى يزول التغير (١).

نفسياً فلازمه ان لا يجوز طم البئر بالتراب بعد تنجسها ولا إهمالها وتركها وهذا مما لا محصل له وان كان شرطياً أي يجب النزح اذا أريد استعمالها فظاهر الوجوب الشرطي هو النجاسة أي لاجل صحة الاستعمالات من التوضي والاعتسال ونحوهما لا الوجوب التعدي.

﴿ وأما مستند القول الرابع ﴾ وهو اعتبار الكرية في البئر والإفتنيس بالملاقات فهو امران (الأول) عموم ما دل على انفعال القليل بالملاقات (وفيه) ان القليل منصرف عما له مادة كالجارى وماء البئر ونحوهما (الثاني) حديث الثوري وفقه الرضا عليه السلام المتقدمان في ماء الكر. الصريحان في اعتبار الكرية في عدم انفعال البئر بالملاقات وموثقة ^(١) عمار قال سئل أبو عبدالله عليه السلام عن البئر يقع فيها زبيل عذرة يابسة أو رطبة فقال لا بأس اذا كان فيها ماء كثير، وقد عبر عنها الحدائق ومصباح الفقيه بموثقة أبي بصير وعبر الجواهر عنها برواية أبي بصير والكل اشتباه والصحيح ما ذكرناه.

(وعلى كل حال) أما حديث الثوري وفقه الرضا عليه السلام فمضافاً الى ضعف سندهما وإعراض الأصحاب عما فيهما من اشتراط الكرية في البئر إلا البصري كما تقدم وجواز حملهما على الآبار التي يجتمع فيها ماء المطر ولا تبع لها - انهما مما لا يقاومان التعليل المذكور في صحيحة ابن بزيع المتقدمة : ماء البئر واسع لا يفسده شيء (الى أن قال) لانه له مادة المؤيد بمثل هذا التعليل في غير واحد من أخبار ماء الحمام كما تقدم الظاهر بل كالصريح في أن المادة هي ملاك الاعتصام ولو كان الماء قليلاً لا كثيراً .

(وأما موثقة عمار) فاعتبار الكثرة فيها ليس إلا لأجل أن لا يتغير مائها بزبيل عذرة رطبة أو يابسة لأجل أن لا ينفع مائها بمجرد الملاقات وهذا واضح .

﴿ وأما القول الخامس ﴾ من اعتبار ذراعين في ماء البئر في أبعاده الثلاثة ففي الحدائق لم نعر له على دليل (انتهى) وهو كذلك .

(١) هذا قول جمع من الأصحاب و لعله الأشهر او المشهور (وفي المسئلة قول ثان) وهو نزح مائها أجمع فإن تعذر نزح الى أن يزول التغير وهو المنسوب الى الشيخ .
(وقول ثالث) وهو نزح مائها أجمع فإن تعذر تراوح عليها اربعة رجال يوماً الى الليل وهو المنسوب الى الصدوقين وسلا .

(وقول رابع) وهو ان النجاسة الواقعة فيها انكاثت منصوصة المقدّر نزح المقدّر فإن زال التغير فهو والآ نزح حتى يزول التغير وان لم تكن منصوصة المقدّر نزحت البئر أجمع فإن تعذر تراوح عليها اربعة يوماً وهو المنسوب الى ابن ادريس (هذا وقد يظهر) من الحدائق بل صرح الجواهر ان القائلين بانفعال البئر بالملاقات قد اختلفوا في تطهيرها اذا تغير الى اقوال ثمانية .

(وعلى كل حال) الحق في تطهير ماء البئر اذا تغير هو القول الأول (ويدل عليه) (صحيحة محمد بن اسماعيل) المتقدمة في صدر المسئلة السابقة المشتملة على قوله فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأنه له مادة

مسئلة ٣ -- اذا تغير ماء البئر و زال تغيره بنفسه او بعلاج آخر فلا يجب النزح أبداً (١) .

فصل في ماء المطر

مسئلة ١ - ماء المطر في حال تقاطره من السماء بمنزلة الجارى فلا ينجس بملاقات النجاسة (٢) مالم

(و في صحيحة^(١) ابي أسامة) و ان تغير الماء يعنى ماء البئر فخذ منه حتى يذهب الريح (و في موثقة^(٢) سماعة) و إن اتن حتى يوجد ريح التّن في الماء نزحت البئر حتى يذهب التّن من الماء (و في رواية^(٣) أبي بصير) إلا ان يتغير الماء فينزح حتى يطيب (و في رواية^(٤) زرارة) فإن غلب الريح نزحت حتى يطيب .
(نعم في صحيحة^(٥) معاوية بن عمار) إلا أن ينتن فإذا أنتن غسل الثوب و أعاد الصلاة و نزحت البئر (و في رواية^(٦) أبي خديجة) و اذا انتفخت فيه يعني الفارة او فتنت نزح الماء كله (و في رواية^(٧) منهاه) إلا جيفة اجيفت فاستق ماءة دلو فإن غلب عليه الريح بعد ماءة دلو فانزحها كلها ، ولكن الطائفة الأولى صريحة في جواز الاقتصار على زوال التغير فقط فيحمل الطائفة الثانية على استحباب ما زاد على زوال التغير .
(١) كما هو ظاهر الجواهر و صريح المدارك و الحقائق فإن الأمر بالنزح في الأخبار المتقدمة هو مقدّمى لرفع التغير فإذا حصلت الغاية بدون المقدمة فلا حاجة إليها أصلاً .

(بل و هذا القول) هو ظاهر كل من قال باعتصام ماء البئر بالمادة فيكفى زوال التغير فقط في طهارته كما تقدم في الجارى و ما يلحق به إلا من قال باعتبار الامتزاج بالماء المعتصم من كرّ أو مطر أو ما يخرج من المادة و قد عرفت حال الامتزاج في كل من الجارى و ماء القليل كما هو حقه فلا نعيد .

(٢) هذا المقدار مما لاخلاف فيه بين الأصحاب و انما الخلاف في اعتبار جريانه من الميزاب او على وجه الأرض و سيأتي الكلام فيهما فانتظر (و يدلّ) على عدم انفعال المطر بالملاقات مضافاً الى عدم الخلاف فيه روايات كثيرة :

(ففي مرسله^(٨) الكاهلي) عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال قلت يسيل على من ماء المطر أرى فيه التغير وأرى فيه آثار القدر فتقطر الفطرات على و ينتضح على منه و البيت يتوضاً على سطحه فيكيف

(١) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ١٥ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

(٦) الوسائل الباب ١٩ من الماء المطلق .

(٧) الوسائل الباب ٢٢ من الماء المطلق .

(٨) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

يتغير بل هو يطهر كل متنجس قابل للتطهير (١) ولا يعتبر في ماء المطر على الأقوى جريانه من الميزاب (٢) او على وجه الأرض (٣).

على ثيابنا قال ما بذأ بأس لانفسله كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر .
(والمراد) من التغيير هنا جمعاً بين المرسلة وبين كل ما دلّ على ان المتغير بالنجاسة نجس هو التغيير بالأوساخ والمراد من القدر معناه اللغوي كما ان المراد من قوله يتوضا على سطحه أى يتنظف عليه من البول والغائط ونحوهما من النجاسات وأما قوله فيكيف اى يتقاطر من سقفه و الوكيف لغة هو نزول الماء عن الشيء قطرة قطرة .

(و في رواية ^(١) ابي بصير) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكنيف يكون خارجاً فتمطر السماء فتقطر على القطرة قال ليس به بأس (و الظاهر) ان المراد هكذا فتوضح على القطرة من الكنيف وهو محمول على عدم التغيير ايضاً لما اشير آنفاً .

(و في صحيحة ^(٢) هشام) بن سالم انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه فيصيبه السماء فيكيف فيصيب الثوب فقال لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه (و الظاهر) ان اعتبار الأثرية هنا لثلاً يحصل التغيير في ماء المطر بسبب البول المتكرر على السطح ، كما هو ظاهر قوله عن السطح يبال عليه الى غير ذلك من الأخبار .

(١) وذلك لمرسلة الكاهلي المتقدمة آنفاً المشتملة على قوله عليه السلام كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر، بل ولكل ما دلّ على عدم انفعال المطر بالملاقات بضميمة ان ما لا ينفع من المياه بملاقات النجاسة هو ما يطهر المتنجسات بالاجماع بل بالضرورة .

(٢) خلافاً للشيخ رضوان الله عليه فالمحكمي عن تهذيبه واستبصاره و مبسوطه بل و عن جامع ابن سعيد ايضاً اعتبار الجريان من الميزاب مستدلاً (بصحيحة ^(٣) هشام بن الحكم) عن ابي عبد الله عليه السلام في ميزابين سالا أحدهما بول و الآخر ماء المطر فاختلط فأصاب ثوب رجل لم يضره ذلك .

(و الرواية) محمولة على عدم التغيير و الا فالتغيير كما عرفت مراراً مما لا خلاف في نجاسته لانصاً و لا فتوى (و قد أجاب المدايك) عن الصحيحة بأنها مما لا تدلّ على انفعال ما عدى الميزاب بالملاقات و هو جيد و أجود منه ما في الحدائق (قال) و لعلّ ذكر الميزاب في كلام الشيخ على جهة التمثيل كما احتمله جمع من المحققين (انتهى) .

(٣) خلافاً لما عن ابن حمزة في الوسيلة من اعتبار الجريان على وجه الأرض (وقد يستدلّ له) (برواية ^(٤))

على بن جعفر عليه السلام) في كتابه عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب

(١) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

مسئلة ٢ - اذا تقاطر المطر على ماء متنجس قليل او كثير ، يطهر على ما عرفته آناً من ان المطر بمنزلة الجارى وما عرفته قبلا في الجارى والماء القليل من عدم اعتبار الامتزاج في تطهير الماء أبداً نعم يعتبر ان يكون المطر بمقدار يصدق على المتنجس انه قدر آء المطر (١) .

الثوب أ يصلّى فيه قبل ان يغسل ؟ قال اذا جرى فيه المطر فلا بأس (و رواية ^(١) ثانية لعلي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه موسى عليه السلام قال و سألته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر فيكف فيصيب الثياب أ يصلّى فيها قبل أن تغسل قال اذا جرى من ماء المطر لا بأس (و صحيحة ^(٢) علي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن البيت يبال على ظهره ويغتسل من الجنابة ثم يصبه المطر أ يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة فقال اذا جرى فلا بأس به الخ .

(و الجواب آءا عن الرواية الاولى) فبأن جريان المطر في المكان الذي فيه العذرة هو مفروض في كلام السائل فأجابه عليه السلام بقوله اذا جرى فيه المطر فلا بأس أي بخلاف ما اذا جرى فيه غير المطر فينفع و يتنجس فالرواية دليل على اعتبار كون الجارى هو المطر دون غيره لا على اعتبار الجريان في المطر .

(و منه يظهر لك) حال قوله عليه السلام في الرواية الثانية إذا جرى من ماء المطر لا بأس أي بخلاف ما اذا جرى من ماء الكنيف ففيه البأس ولا كلام لنا فيه (نعم ان الصحيحة) مما له إشعار باعتبار الجريان في ماء المطر و لكنه ليس بحدّ الدلالة و الظهور كى يعتمد عليه لقوة احتمال كون القضية فيها مسوقة لبيان تحقق الموضوع من قبيل قولك ان رزقت ولداً فاختنه فإن السائل قال أ يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة ؟ فقال عليه السلام إذا جرى فلا بأس به أي وآءا اذا لم يجز فلا يمكن الأخذ منه للتوضى به للصلاة و نحوها كى يكون به بأس ام لا يكون به بأس .

(ثم انه لو قيل) باعتبار الجريان في ماء المطر فالظاهر من أخباره اعتبار الجريان الفعلى دون التقديرى الشأنى كما في الأراضى الرملية أي لو كانت حجرية صلبة لجرى فيه المطر (و عليه) فما يظهر من الحدائق و حكى عن الأردبيلي من كفاية الجريان التقديرى الشأنى ضعيف جداً .

(١) و خلاصة الكلام انه قد حكى عن (بعض السادة الفضلاء) كفاية وقوع قطرة واحدة من المطر على الماء المتنجس (و عن الروض) ففي البعد عنه (قال) و لكن العمل على خلافه (انتهى) (و عن المشهور) اعتبار الغزارة في المطر و ظاهرهم عدم صدق المطر على القطرة او القطرتين و نحوهما بل منع الجواهر صريحاً عن تسمية ذلك مطراً .

(و عن المعالم) ان الحكم بكفاية القطرة غلط بدعوى ان أقصى ما يقال: انها تطهر الجزء الملاقي لها و بعد الا نقطاع يكون الملاقي لها بحكم القليل الغير المتصل بمادة فلا يطهر الجزء الاول الثانى و لا الثانى الثالث و هكذا بل يعود الملاقي الى النجاسة .

(اقول) والتحقيق ان المطر كساير أسامي الأجناس مما يصدق على القليل و الكثير جميعاً فهو صادق على

(١) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

مسئلة ٣ - الماء القليل في حال تقاطر المطر عليه مما لا ينفعل بملاقات النجاسة (١) ما لم يتغير بل يطهر هو كل متنجس قابل للتطهير كالمطر بعينه .

فصل

في الماء المستعمل في غسل النجاسات

مسئلة ١ - الماء القليل المستعمل في غسل النجاسات المسمى بالغسالة نجس على الأقوى (٢) و ان لم يتغير بها لونه و لا طعمه ولا رائحته من غير فرق بين الغسلة الاولى والثانية فيما يحتاج الى التعدد كالمتنجس بالبول على ما ستعرف تفصيله وهكذا الأواني المتنجسة .

القطرة الواحدة ايضاً بل وعلى بعض القطرة و مقتضى كون القطرة بمنزلة الجارى انه بمجرد ملاقاتها مع الجزء الاول يطهر الاول و يطهر الاول الثاني و الثاني الثالث و هكذا دفعة واحدة كما هو الحال في اتصال الجارى بنفسه على القول بعدم اعتبار الامتزاج في تطهير الماء كما تقدم .

(نعم يمكن ان يقال) انه يجب ان يكون المطر بمقدار يصدق على المتنجس انه قد رآه المطركى يندرج بذلك تحت مرسله الكاهلى : كل شيء يراه المطر فقد طهر ، فاذا كان الماء المتنجس حوضاً كبيراً فبوقوع قطرة او قطرتين من المطر فيه لا يصدق على المجموع انه ماء قد رآه المطركى يطهر بذلك بخلاف ما اذا كان الماء المتنجس إناءً صغيراً فوقع فيه قطرات يسيرة فيصدق ويطهر بل اذا وقع قطرة واحدة على نقطة من الأرض المتنجس فيصدق على تلك النقطة انها ممرآه ماء المطر فتطهر فتأمل جيداً .

(١) فان المطر اذا كان بمنزلة الجارى كما عرفته آنفاً فالماء القليل في حال تقاطر المطر عليه هو ماله مادة و قد عرفت قبلاً ان الاستفادة من التعليقات المتقدمة بعضها في ماء الحمام و بعضها في ماء البئر ان كل ماء ذى مادة هو معتصم لا ينفعل بالملاقات كما انك قد عرفت آنفاً ان كل ماء لا ينفعل بالملاقات هو مما يطهر المتنجسات بالاجماع و الضرورة .

(٢) عمدة الاقوال في المسئلة أربعة .

(الاول) ان الغسالة نجسة مطلقاً وهو الذي اختاره الشرائع و المختلف و حكى عن المنتهى و القواعد و التحرير و التذكرة و اللعة و الروضة و غيرهم بل قيل انه المشهور بين القائلين بانفعال القليل بالملاقات . (الثاني) ان الغسالة طاهرة مطلقاً و هو المحكى عن مبسوط الشيخ و بعض فوائد المحقق الثاني بل عن جماعة من متقدمي الأصحاب و عن الذكرى الميل اليه .

(الثالث) التفصيل بين الغسلة الأولى والثانية فيما يحتاج الى التعدد فالأولى نجسة والثانية طاهرة لكن ذالك في غير الأواني و اما الأواني فغسلاتها طاهرة مطلقاً و هذا القول محكى عن خلاف الشيخ .

(الرابع) التفصيل بين الوارد على النجاسة و مورودها فالوارد طاهر و المورود نجس و هو المحكى عن السيّد و ابن ادریس و يظهر من المدارك هاهنا و في الماء القليل اختياره (و الظاهر) ان هذا التفصيل يقول به كل من قال بطهارة الغسالة فيعتبر الورود في طهارتها و الا فان كان كل من القليل الوارد و المورود طاهر فكيف يلتزم هو بانفعال القليل بالملاقات غايته ان السيّد و ابن ادریس قد صرحا باعتبار الورود و البقية

قد أطلقوا ولم يصرّحوا به .

﴿و على كلّ حال يدلّ على المشهور﴾ من نجاسة الغسالة مطلقاً ما عن المعتبر من انها ماء قليل لاقي النجاسة فيجب أن ينجس (و قد أورد عليه) بأن الكبرى ثابتة بمفهوم قوله ﷺ اذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء و قد حقق في محله انّ الشرط مما لا مفهوم له الاّ في الجملة أى اذا لم يكن الماء قدر كرّ ينجسه شيء و هذا مما لا كلام لنا فيه و امّا انه ينجسه أي نجاسة من النجاسات فلا .

(و فيه) انه يمكن استفادة كلية الكبرى بترك الاستفصال في جملة من الأخبار المتقدمة في انفعال القليل بالملاقات (مثل موثقة عمار) عن ابي عبدالله ﷺ قال سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في احدهما قدر لا يدري ايتهما هو (الى ان قال ﷺ) يهريقهما و يتيمّم (و صحيحة احمد بن محمد بن أبي نصر) قال سئلت ابا الحسن عن الرجل يدخل يده في الإناء و هي قدرة قال يكفي الإناء (و قويّة ابي بصير) عن ابي عبدالله - ﷺ قال سألته عن الجنب يحمل الركوة او التور فيدخل اصبعه فيه قال إن كانت يده قدرة فأهرقه الى غير ذلك .

(ان قلت) ان الروايات المذكورة كلّها واردة في ورود النجاسة على الماء ولا دلالة لها على انفعال القليل اذا كان وارداً على النجاسة .

(قلت) يمكن الاستدلال لذلك بالأخبار ^(١) الناهية عن الاغتسال بغسالة الحمام معللاً في بعضها بأن فيها غسالة ولد الزنا و هو لا يظهر الى سبعة آباء و في بعضها بأنه يجتمع فيها غسالة الناصب و هو أنجس من الكلب فإن المتعارف بين الناس في عصر الأئمة ﷺ انهم كانوا يقفون حول الحيض الصغار المبنية في الحمامات السابقة المستمدّة بخزانة و يأخذون منها الماء و يغتسلون به فالماء كان وارداً في استعمالهم و مع ذلك قد نهى الامام ﷺ عن الاغتسال بتلك الغسالات معللاً بنجاستها لانها غسالة ولد الزنا والناصب ونحوهما .

﴿ و استدللّ للمشهور بأخبار آخر ايضاً ﴾ لا يخلو بعضها عن تأييد بل عن دلالة (كخبر العيص ^(٢) بن القاسم) قال سألته عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء قال ان كان من بول او قدر فليغسل ما أصابه (انتهى) و الوضوء بفتح الواو هو الماء المستعمل في التنظيف من النجاسات من بول او غائط ونحوهما . (و رواية ^(٣) عبدالله بن سنان) عن ابي عبدالله ﷺ قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه و أشباهه و امّا الذي يتوضأ الرجل فيغسل به وجهه و يده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به .

فإن الرواية بعد التأمل في صدرها و ذيلها لا يبعد دعوى ظهورها في ان الماء المستعمل من حيث انه ماء مستعمل لا بأس بالتوضؤ منه و انما لا يتوضؤ بالمستعمل في غسل الثوب لانه نجس ليس بنظيف و هكذا المستعمل

(١) الوسائل الباب ١١ من المضاف والمستعمل .

(٢) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمستعمل .

(٣) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمستعمل .

في غسل الجنابة لما على جسد الجنب من المني غالباً و اما اذا كان المستعمل نظيفاً لم يكن نجساً كالمستعمل في الوضوء المجتمع في إناء طاهر فلا بأس ان يأخذه الغير ويتوضأ به .

(و موثقة عمار الساباطي) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سئل عن الكوز والآناء يكون قذراً كيف يغسل وكم مرة يغسل؟ قال يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد ظهر (انتهى) فإن الغسالة لو كانت طاهرة لما توقف التطهير على تفريغ الماء في كل من الغسلات الثلاث .

(و فيه ما لا يخفى) فإن التفريغ في كل منها لعله لأجل تحقق الغسل به ثلاث مرات و ان مجرد التحريك بدون التفريغ مما لا يكفي في صدق الغسل ثلاثاً أولاً أنه لا يجوز استعمال المستعمل في الغسل ولو مرة في الغسل به مرة أخرى وان كان طاهراً شرعاً ولكنه مع ذلك كله لا يخلو عن تأييد بدل لعل ما دل على العصر في الثياب مما سيأتي لك تفصيله لا يخلو أيضاً عن تأييد لمذهب المشهور من نجاسة الغسالة .

✽ حجة القول الثاني ✽ و هو طهارة الغسالة مطلقاً أمور :

(منها) الأصل (و فيه) انه مقطوع بما تقدم من الدليل بل الأدلة .

(و منها) ان الاستفادة من تتبع الأخبار و الإجماعات قاعدة كلية و هي ان الماء المتنجس مما لا يطهر فإن بنينا على نجاسة الغسالة انخرمت القاعدة بمعنى ان الماء القليل المتنجس بملاقات المحل قد طهر المحل كما انا لو بنينا على طهارة الغسالة انخرمت قاعدة انفعال القليل بالملاقات فتساقطان القاعدتان و المرجع أصل الطهارة .

(و فيه) ان الاستفادة من الأخبار و يساعده الاعتبار ان الماء المتنجس بنجاسة خارجية مما لا يطهر المحل لا المتنجس بمحل الغسل فإنه مما يطهر فهو يكتسب نجاسة المحل و ينجس و المحل يكتسب طهارة الماء و يطهر و ذلك نظير حجر الاستنجاء عيناً فيطهر المحل و ينجس الحجر .

(و منها) التعليل لطهارة ماء الاستنجاء في خبر الأحول المتقدم ذكره في ماء القليل بقوله عليه السلام إن الماء أكثر من القذر (و فيه) ما تقدم هناك من الجواب عن التعليل مفصلاً فلا نعيد (مضافاً) الى انه لو تم لدل على عدم انفعال القليل مطلقاً بالملاقات لطهارة خصوص الغسالة كما يدعيه الخصم .

(و منها) خبر آخر ^(١) للأحول أعني محمد بن النعمان عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له استنجي ثم يقع ثوبي فيه و أنا جنب فقال لا بأس (و فيه) ان أقصى ما دلت عليه الرواية هو طهارة ماء الاستنجاء من المني كطهارة ماء الاستنجاء من البول او الغائط عيناً كما سيأتي في محله لطهارة الغسالة مطلقاً من أي نجاسة كانت بل ولا طهارة غسالة المني في غير موقع الاستنجاء كما لا يخفى .

(و منها) خبر ^(٢) عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام اغتسل في مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابة

(١) الوسائل الباب ١٣ من المضاف والمستعمل .

(٢) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمستعمل .

فيقع في الإيذاء ما ينزو من الأرض، فقال لا بأس به (و فيه) ان الخبر المذكور لو تمّ لكان من أدلة عدم انفعال القليل بالملاقات لا من أدلة طهارة الغسالة وقد عرفت الجواب عنه وعن غيره في انفعال ماء القليل بالملاقات فلا نعيد .

(ومنها) ما ورد من ان النبي ﷺ قد امر بتطهير المسجد من بول الأعرابي بصبّ ذنوب من الماء عليه فلو كانت الغسالة نجسة لكان صبّ الذنوب عليه مما يزيد المسجد نجاسة (و فيه) ان الرواية على ما حكى عن المعتمر هي عن أبي هريرة وروايته مما يضرب به على الجدار قال الله تعالى «إن جئكم فاسق نبأ فتبينوا» وأي فسق أعظم من كونه مع الفئة الباغية اعني معاوية وأصحابه .

(ومنها) مرسله^(١) الواسطي عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الماضي قال سئل عن مجمع الماء في الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب قال لا بأس (و فيه) انها معارضة بالأخبار الكثيرة الناهية عن الاغتسال بغسالة الحمام سيما موثقة^(٢) عبدالله بن ابي يعفور التي علل النهي بأنه يجتمع فيها غسالة الناصب وهو أنجس من الكلب .

﴿حجة القول الثالث﴾ الذي كان مرجعه الى دعاوى ثلاث: نجاسة الغسلة الأولى وطهارة الغسلة الثانية فيما يحتاج الى التعدد وطهارة غسالة الأواني مطلقاً أمور ثلاثة لكل دعوى أمر يختص بها (فلأولى) انه ماء قليل لاقي نجاسة فوجب الحكم بنجاسته (و للثانية) الأصل وانتفاء الدليل على النجاسة والروايات المتضمنة لطهارة ماء الاستنجاء (و للثالثة) ان الحكم بالنجاسة مما يحتاج الى دليل ولادليل .

(مضافاً) الى انه لو كان المنفصل نجساً لما طهر الإيذاء لأنه يلزم نجاسة البلة الباقية فينجس الماء الثاني بها والثالث بالثاني وهكذا .

(و فيه) ان القول بنجاسة الغسلة الأولى وان كان حقاً ولكن طهارة الثانية لا، وذلك لأن الأصل منقطع بما ذكرناه من الدليل فإن إطلاق القدر في الروايات الثلاث المتقدمة في صدر المسئلة مما يشمل المتنجنس بالبول المحتاج الى التعدد حتى بعد الغسلة الأولى فإنه قدّر شرعاً فاذا لاقاه ماء قليل وجب الحكم بنجاسته كما وجب في الغسلة الأولى عيناً ومن هنا يظهر لك نجاسة غسالة الأواني مطلقاً فإن الإيذاء من قبل أن يكمل غسلاته الثلاث قدّر فاذا لاقاه القليل وجب الحكم بنجاسته ايضاً .

نعم في المرة الأخيرة بمجرد انفصال الغسلة الثالثة يحكم بطهارة الإيذاء وطهارة البلة الباقية فيه بمقتضى قوله ﷺ طهر في آخر موثقة عمار المتقدمة آنفا الواردة في كيفية غسل الإيذاء فتدبر .

﴿حجة القول الرابع﴾ وهو التفصيل بين الوارد والمورود فالقليل الوارد على النجاسة طاهر والمورود لها نجس : ما عن السيّد في الناصريات وعن ابن ادريس الحكم بصحته وهو انالو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لأدنى ذلك الى ان الثوب لا يظهر من النجاسة الا بما يراد كرّ من الماء عليه وذلك يشقّ فدلّ

(١) في الوافي في باب ماء الحمام .

(٢) الوسائل الباب ١١ من المضاف والمستعمل .

فصل في ماء الاستنجاء

مسئلة ١ - ماء الاستنجاء أي الماء الذي يغسل به مخرج البول والغائط طاهر شرعاً (١) فإذا أصاب

على ان الماء اذا ورد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة ولا الكثرة كما يعتبر فيما ترد النجاسة عليه .
(وفيه) انه لا منافات بين نجاسة القليل الوارد على الثوب المتنجس و بين طهارة الثوب به شرعاً إذ
من الجائز أن يظهر الثوب بعد انفصال الغسالة عنه فيكتسب الماء نجاسة المجل و يكتسب المجل طهارة الماء كما
هو الحال عيناً في حجر الاستنجاء فالحجر يكتسب نجاسة المقعدة و المقعدة طهارة الحجر .
﴿بقي امران أحدهما﴾ انه على القول بطهارة الغسالة هل يجوز رفع الخبث والحدث بها جميعاً ام لا يجوز
ام يفصل فيجوز الأول دون الثاني ؟ وجوه بل اقوال (اقواها الأخير) .

أما رفع الخبث بها فالأن المفروض انها ماء طاهر فيشملها اطلاق ما دلّ على التطهير بالماء الطاهر و أما
عدم رفع الحدث بها فلرواية عبدالله بن سنان المتقدمة الناهية عن التوضي بالماء الذي يغسل به الثوب فإذا لم
يجز التوضي به فالغسل بطريق أولى (مضافاً) الى ما عن المعتمد والمنتهى من الإجماع على عدم جواز رفع الحدث
بما تزال به النجاسة مطلقاً .

(ثانيهما) انه على القول بنجاسة الغسالة فهل يعتبر التعدد في غسالة ما يعتبر فيه التعدد ام لا يعتبر ام
يفصل فيعتبر في غسالة الغسلة الاولى دون الثانية : وجوه بل اقوال (فالاول) محكى عن المحقق والعلامة (و
الثاني) عن المعالم و بعض مشايخه (و الثالث) عن الشهيد و من تأخر عنه و عن الأردبيلي الميل اليه و ان
الغسالة تابعة للمجل و ان المجل بعد غسله مرة اذا لم يكن محتاجاً إلا الى الغسل مرة أخرى فكيف يحتاج
غسلته الى مرتين .

(و الاقوى) هو الثاني فإن الدليل و ان قام على التعدد في البول لكن في غسلته مما لا دليل عليه فإذا
غسلت مرة جرت البرائة عن غسلها مرة ثانية و يكون حاكمة على استحباب النجاسة (بل خبر العيص)
المتقدم قال سئل عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء قال ان كان من بول او قذر فليغسل ما أصابه ، دليل
على نفي التعدد في غسالة البول حيث انه قال عَلَيْهِ السَّلَامُ فليغسل ما أصابه و لم يقل فليغسله مرتين كما ورد في غسل
البول مرتين .

(١) كما هو المشهور بين الاصحاب بل عن غير واحد دعوى الإجماع على الطهارة (و يدل عليها) مضافاً
الى ذلك (صحيحة^(١) عبد الكريم) بن عتبة الهاشمي قال سألت ابا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الرجل يقع ثوبه على الماء
الذي استنجى أينجس ذلك ثوبه ؟ قال لا .

(و صحيحة^(٢) محمد بن النعمان) عن ابي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال قلت له استنجي ثم يقع ثوبى فيه و انا جنب

الثوب او البدن لا يجب إزالته للصلاة لكن بشرط ان لا يتغير أحد أوصافه الثلاثة أى اللون او الطعم او الرائحة (١) و ان لا يصل اليه نجاسة من خارج و ان لا تعدى النجاسة تعدياً فاحشاً عن الموضع المعتاد و ان لا يخرج مع البول او الغائط دم (٢) نعم اذا كان على مخرج البول منى و استنجى فالأقوى أن ذلك ممّا لا يضر بمعنى ان ماء الاستنجاء لا ينجس حينئذ (٣) ويشترط ايضاً في ماء الاستنجاء ان لا يكون فيه اجزاء متميزة من الغائط فقال لا بأس به .

(و رواية (١) الصدوق) في العلل باسناده عن الأحول انه قال لأبي عبد الله عليه السلام في حديث الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى فقال لا بأس فسكت فقال: أو تدرى لم صار لا بأس به؟ قلت لا والله فقال ان الماء اكثر من القدر .

(و حسنة (٢) الأحول) يعني محمد بن النعمان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخرج عن الخلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به فقال لا بأس به .

(و عن السيّد) في المصباح انه لا بأس بما ينتضح من ماء الاستنجاء على الثوب او البدن (قال المحقق) في محكي المعبر: وكلامه صريح في العفو و ليس بصريح في الطهارة (انتهى) .

(و فيه) بعد تسليم ظهور كلام السيّد في ذلك أن مجرد العفو خلاف ما يستفاد من الأحاديث المتقدمة فإن صحيحة عبد الكريم المشتملة على قوله أينجس ذلك قال لا صريح في الطهارة وقوله عليه السلام في رواية الصدوق ان الماء اكثر من القدر كالصريح في الطهارة بل نفس قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن النعمان و حسنة الأحول لا بأس به ظاهر في الطهارة كما في سائر المقامات فيسئل (٣) عن المذى يصيب الثوب قال لا بأس به او عن (٤) الدود يقع من الكنيف على الثوب أيسل في فيه قال لا بأس او عن الرجل (٥) يتقيأ في ثوبه أيجوز أن يصلّي فيه ولا يغسله قال لا بأس به الى غير ذلك .

(وبذلك يظهر لك) ضعف ما عن الذكرى من ترجيح القول بالعفو (و أضعف منه) ما في المدارك والحدائق من ان المراد من العفو انه طاهر سلب عنه الطهورية بل المراد من العفو انه نجس يعفى عنه في الصلاة .

(١) و ذلك لما عرفته قبلاً مراراً من ان كل ماء حتى الجارى الذي هو أقوى المياه كلّها اذا تغير احد اوصافه الثلاثة ينجس إجماعاً ونصاً .

(٢) فإن وصول النجاسة الى ماء الاستنجاء من الخارج و هكذا تعدى النجاسة تعدياً فاحشاً عن الموضع المعتاد أو خروج الدم مع البول او الغائط هو خلاف منصرف الروايات كلّها فيبقى ذلك تحت القاعدة الاولى و هو انفعال الماء القليل بملاقات النجاسة .

(٣) و ذلك لصحيحة محمد بن النعمان المتقدمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له أستنجي ثم يقع ثوبي

(٢٠١) الوسائل الباب ١٣ من المضاف والمستعمل .

(٣) الوسائل الباب ١٧ من النجاسات .

(٤) الوسائل الباب ٨٠ من النجاسات .

(٥) الوسائل الباب ٤٨ من النجاسات .

على الاحوط (١) .

مسئلة ٢ - لا يجوز رفع الحدث بماء الاستنجاء (٢) فلا يصح التوضي او الاغتسال به و لو كان الوضوء او الغسل مندوبين (٣) و لا يجوز دس ماء الاستنجاء في الطعام او الشراب (٤) و ان جاز رفع الخبث به (٥) .

فيه وانا حنب فقال لأبأس به. فإن ظاهرها ان الاستنجاء كان من المنى أيضاً ولم يكن من البول و الغائط فقط. (١) هذا الشرط الأخير قد ذكره غير واحد من الأصحاب بدعوى ان الأجزاء المتميزة من الغائط هي كالنجاسة الخارجية التي تصيب ماء الاستنجاء و هو محلّ تاملّ كما في المدارك و إشكال كما في الحدائق منع كما في الجواهر فإن تفرق أجزاء صغار من الغائط في ماء الاستنجاء مع تميزها فيه ليس أمراً شاذاً غير متعارف كي يخرج عن منصرف الروايات و يبقى تحت قاعدة الانفعال ولكن مع ذلك كلّ الاحتياط مما لا يترك هاهنا .

(٢) لما عن المعتبر و المنتهى من انعقاد الإجماع على عدم جواز رفع الحدث بما تزال به النجاسة مطلقاً و يدخل في معقد الإجماع ماء الاستنجاء أيضاً و ان استشكل في دخوله فيه صاحب الجواهر و استشكل الحدائق في التعويل على مثل هذه الإجماعات و مال الى بقاء الطهورية على حالها مدّعياً انه مما يشعر به كلام الأردبيلي أيضاً (حيث قال) و الظاهر بقاء الطهارة و الطهورية (انتهى) و في الكلّ ما لا يخفى فإن ماء الاستنجاء من جزئيات ما تزال به النجاسة و إجماع مثل المحقق و العلامة مما لا تردّ سيما مع تعويل مثل المدارك عليه الذي من دأبه المناقشة في امثال المقام بل و حكي تعويل المعالم و الذخيرة أيضاً عليه .

(هذا مضافاً) الى ما قد يستدل به من رواية (١) عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لأبأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و امّا الذي يتوضأ الرجل فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف فلا بأس ان يأخذه غيره و يتوضأ به ، بناء على ان المراد من أشباهه أشباه الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة كما سيأتي في المستعمل في رفع الحدث الاكبر و ان ماء الاستنجاء الذي يغسل به مخرج البول و الغائط هو من اشباهه لا محالة و ان مجرد طهارته شرعاً مما لا يخرج عن كونه من أشباهه فإذا لم يجز التوضي به فالغسل بطريق أولى .

(٣) لا إطلاق رواية عبد الله بن سنان المتقدمة الشاملة لكل من الوضوء الواجب و المندوب جميعاً .

(٤) لانه من اظهر افراد الخبائث فيندرج في قوله تعالى «ويحرم عليهم الخبائث» (قال الشيخ في التبيان) يعني القبائح و ماتعافه النفس (انتهى) و عليه فما في الحدائق من التصريح بجواز شربه كازالة الخبث به عيناً هو في غير محلّه جداً .

(٥) فانه ماء مطلق باق على طهارته فيندرج تحت ما دلّ على التطهير بالماء المطلق الطاهر .

فصل

في الماء المستعمل في رفع الحدث

مسئلة ١ - الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهر من الحدث و الخبث جميعاً (١) فيجوز التوضي به ثانياً او الاغتسال به او غسل النجاسات به و هكذا الحال في الماء المستعمل في الغسل مطلقاً و إن كان واجباً على الأقوى (٢) فيجوز التوضي به او الاغتسال به ثانياً او غسل النجاسات به كالماء الغير المستعمل في شيء أبداً .

(١) (قال في المدارك) هذا الحكم إجماعي عندنا (و قال في الحقائق) حكاه غير واحد منهم (و في الجواهر) محصلاً و منقولاً (و يدل على المطلوب) مضافاً الى هذا كله استحباب كون المستعمل في الوضوء من قبل استعماله فيه طاهراً مطهراً من الحدث و الخبث جميعاً فالآن كذلك كما في السابق بل و اطلاق ما دل على طهارة الماء و مطهريته من الحدث و الخبث جميعاً .

بل و دلالة بعض النصوص الصريحة في جواز التوضي بما توضأ به الدالة على طهارته في نفسه بالالتزام لعدم مشروعية الوضوء الا بالماء الطاهر و على رفع الخبث به بالاولوية فان كلما جاز رفع الحدث به ولو كان أصغر جاز رفع الخبث به بلا شبهة ولا عكس كما في ماء الاستنجاء بل والغسالة على القول بطهارتها فيجوز رفع الخبث به دون الحدث كما تقدم .

و المراد من بعض النصوص هو (ما رواه^(١) زرارة) عن احدهما عليه السلام قال كان النبي ﷺ اذا توضأ أخذ ما يسقط من وضوئه فيتوضأون به (و ذيل رواية عبدالله بن سنان) المتقدمة في مسئلتي ماء الغسالة و ماء الاستنجاء : و اما الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه و يده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به . (و الروايتان) وانكأنا في التوضي بما توضأ به من غير تعرض للاغتسال بما توضأ به ولكن يكفيننا الاجماع المتقدمة آنفاً في جواز الاغتسال به كالتوضي به عيناً بلا شبهة .

(٢) و تفصيل المسئلة (انه لا خلاف) كما عن غير واحد في الماء المستعمل في الأغسال المندوبة و انه طاهر مطهر من الحدث و الخبث جميعاً كالمستعمل في الوضوء عيناً (و يدل عليه) مضافاً الى ذلك كله ما تقدم في المستعمل في الوضوء آنفاً من الاستصحاب و اطلاق ما دل على طهارة الماء و مطهريته من الحدث و الخبث جميعاً .

(بل ولا خلاف ايضاً) في المستعمل في الأغسال الواجبة اى المستعمل في رفع الحدث الاكبر من فاحية طهارته و رافعيته للخبث ولو كان فيهما خلاف عن بعضهم فهو غير معتد به بل عن العلامة و ولده الفخر دعوى الاجماع على جواز رفع الخبث به المستلزم لطهارته في نفسه بلا شبهة .

(و انما الخلاف) في رافعيته للحدث ثانياً كما ارتفع به اولاً (فعن الشيخين) و الصدوقين و ابني حمزة و البراج المنع بل عن الخلاف اسناد المنع الى الاكثر و هو كما في الحقائق مؤذن بشهرته في الصدر الاول (و

عن السيد (و سلاّر وابنى زهرة و سعيد و السرائر و جملة من كتب العلامة و الذكرى الجواز و هو الذي اختاره المدارك و الحقائق و الجواهر و مصباح الفقيه بل الأخيران قد صرحا بأنه المشهور بين المتأخرين (و هو الأظهر) .

و يدلّ عليه مضافاً الى ما تقدم في المستعمل في الوضوء آناً من الاستصحاب و اطلاق مادّل على طهارة الماء و مطهريته من الحدث و الخبث جميعاً (ما في ذيل صحيحة ^(١) عليّ بن جعفر عليه السلام) عن ابي الحسن الاول عليه السلام وإن كان - يعني الماء - في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه ان يغتسل و يرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه .

(و الظاهر) ان اشتراط قلة الماء في الصحيحة ليس لاختصاص الحكم بصورة القلة فقط بل لعدم الحاجة الى هذا النحو من الاغتسال في صورة الكثرة .

(و من هنا يظهر) ضعف ما عن الصدوقين و التهذيبين من حمل الصحيحة على حال الضرورة فقط مضافاً الى انه من المستبعد جداً ان مالا يصحّ الاغتسال به في حال الاختيار يصحّ الاغتسال به في حال الاضطراب بل الظاهر ان مالا يصحّ الاغتسال به في حال الاختيار كالماء النجس هو مما لا يصحّ الاغتسال به في حال الاضطراب ايضاً فيتيمم .

(نعم قد يظهر) من بعض الروايات العلاج لعود الغسل في الماء اذا كان في وهدة فلو صحّ الاغتسال مما اغتسل به لما احتاج الى العلاج و ذلك (كصحيحة ^(٢) ابن مسكان) قال حدثني صاحب لي ثقة انه سأل ابا - عبدالله عليه السلام عن الرجل ينتهي الى الماء القليل في الطريق فيريد أن يغتسل و ليس معه إناء و الماء في وهدة فان هو اغتسل رجع غسّله في الماء كيف يصنع ؟ قال ينضح بكفّ بين يديه و كفّاً من خلفه و كفّاً عن يمينه و كفّاً عن شماله ثم يغتسل (و مثلها باختلاف سير) رواية محمد بن ميسر عن ابي عبدالله عليه السلام وقد نسب الى المحقق و العلامة انهما قد رواها عن جامع البرزطي .

(و قال في الفقه ^(٣) الرضوي) إن اغتسلت من ماء في وهدة و خشيت أن يرجع ما تصبّ عليك أخذت كفّاً فصببت على رأسك و على جانبك كفّاً كفّاً ثم امسح بيدك و تدلك بدلك .
(و فيه) بعد تسليم ان نضح الا كفّ في الروايتين هو علاج لعود الماء و لم نقل انه عمل مستحبّ في نفسه عند الانتهاء الى الماء القليل كما يظهر ذلك (من حسنة ^(٤) الكاهلي) قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول اذا أتيت ماء و فيه قلة فانضح عن يمينك و عن يسارك و بين يديك و توضأ .

(بل و من صدر صحيحة عليّ بن جعفر عليه السلام) ايضاً المتقدمة قال سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية

(١) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٣) المستدرک الباب ٨ من المضاف والمستعمل .

(٤) الوسائل الباب ١٠ من المضاف والمستعمل .

• • • • •

او مستنقع (الى ان قال) و الماء لا يبلغ صاعاً للجنابة و لا مدّاً للوضوء (الى ان قال) فقال ان كانت يده نظيفة فليأخذ كفا من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه و كفّاً أمامه و كفاً عن يمينه و كفّاً عن شماله الخ .
(انه لم يعلم) ان العلاج المذكور هل هو لعدم جواز الاغتسال بما اغتسل به او لأجل أن لا يرجع ما استعمله وصبّه على نفسه و امتزج قهراً بالتراب و الطين و شبههما من الأوساخ و الاقذار الى الماء فيسقط عن صلاحية إتمام الغسل به .

﴿ هذا وقد يؤيد الجواز ﴾ أمور أخر أيضاً :

(منها) ما عن ^(١) عوالي اللئالي عن ابن عباس قال اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فأراد رسول الله ﷺ ان يتوضأ منها فقالت يا رسول الله اني كنت جنبه فقال ﷺ الماء لا يجنب .
(و منها) ما عن ^(٢) ابن عباس ايضاً عن ميمونة قال: أجنبنا أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلت من جفنة فجاء رسول الله ﷺ فاغتسل منها فقلت يا رسول الله انها فضلة مني او قال اغتسلت فقال ليس للماء جنابة . فان قوله ﷺ الماء لا يجنب أو ليس للماء جنابة كالصريح في ان المستعمل في غسل الجنابة مما لا يجنب فلا بأس بالاغتسال به ثانياً .

(و منها) ما ورد في أخبار عديدة من نفي البأس عن انتضاح ماء الغسل في الاناء (كصحيحة ^(٣) الفضيل بن يسار) عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل الجنب يغتسل فينتضح من الماء في الاناء فقال لا بأس ما جعل عليكم في الدين من حرج . الى غير ذلك من الأخبار العديدة (و قد يستدل) للجواز بروايات أخرى ضعيفة الدلالة جداً فالصفح عنها أولى وأحسن .

﴿ و استدلّ الشيخ للمنع بامرين ﴾ (الاول) قاعدة الاحتياط فان اليقين برفع الحدث مما لا يحصل إلا بالاغتسال بغير المستعمل في الغسل (و فيه) ان الاحتياط مما لا يجب بعد قيام الدليل على الجواز وقد قام كما عرفت .

(الثاني) ما رواه ^(٤) في التهذيب بسنده عن سعد عن الحسن بن علي عن احمد بن هلال عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و أمّا الذي يتوضأ الرجل فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف فلا بأس ان يأخذه غيره و يتوضأ به .

(بناء على) ان المراد من أشباهه هو أشباه الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة و ذلك كماء الاستنجاء كما تقدم في المسئلة السابقة او المستعمل في غسل الحيض او النفاس او المس و نحو ذلك فاذا لم يجز التوضي بهذا كله فلاغتسال بطريق أولى .

(١) المستدك الباب ٧ من المضاف والمستعمل .

(٢) الوسائل الباب ٣١ من ابواب الجنابة .

(٣) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمستعمل .

(٤) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمستعمل .

و يحتمل ان يكون المراد من اشباهه أشباه التوضي كالإغتسال من الجنابة او الحيض او النفاس أو المسّ ونحو ذلك وعلى هذا الاحتمال فالدلالة على المنع عن الإغتسال به ثانياً أوضح وأظهر من غير ان نحتاج الى التمسك له بالأولوية من الوضوء .

(وقد طعن المختلف) في سنده تارة من ناحية الحسن بن علي المررد بين ابن فضال وغيره واخرى بأحمد بن هلال وانه من الغلاة وذمه العسكري عليه السلام .

(اقول) ان احمد بن هلال العبراني وإن كان فيه كلام طويل من حيث اتهامه بالغلو تارة وبالنصب اخرى وورديه ذم كثير من العسكري عليه السلام والناحية المقدسة من اللعن وغيره ولكن لم يكن متهماً بالكذب والافتراء .

(و من هنا حكى عن الكشي) ان أصحابنا بالعراق قد كتبوا منه (و عن النجاشي) انه صالح الرواية (و عن ابن الغضائري) انه لم يتوقف في روايته اذا روى عن الحسن بن محبوب كما في المقام او عن نوادر محمد بن ابي عمير (قال) وقد سمع هذين الكتابين جلّ اصحاب الحديث فاعتمدوه فيهما (انتهى) (و عن الفريد البهبهاني) الاعتماد على روايته (و عن شيخنا الانصاري) انه قد ذكر قرائن كثيرة موجبة للاطمينان بصدق الرواية حتى (قال في مصباح الفقيه) : فالمنافشة فيها ممن يعمل بالروايات الموثوق بها مشكلة جداً (انتهى) .

(نعم يمكن الطعن) في سند الرواية من حيث تردد الحسن بن علي بين ابن فضال وغيره ولكن عمل الشيخ بها في المقام بل واستدلال المختلف بها في الغسالة وإن طعن في سندها في المقام لعله مما يكفي في جبر سندها .

(وعلى كل حال) ان الاولى هو المناقشة في دلالتها لما عرفته منّا في مسألة الغسالة من ان ظاهرها بعد التأمل في مجموعها صدرأ و ذيلأ ان وجه النهي عن التوضي بالماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به من الجنابة هو نجاسة المستعمل في غسل الثوب او في غسل الجنابة لما على بدن الجنب من المني غالباً ولذا ترى الأخبار الواردة في كيفية غسل الجنابة تأمر نوعاً بغسل الفرج أو لا لأن الماء المستعمل من حيث انه ماء مستعمل لا يجوز التوضي به وان كان طاهراً ليس بنجس .

ويشهد لهذا الظهور جداً قوله عليه السلام في آخرها واما الذي يتوضأ الرجل فيغسل به وجهه ويده في شيء ، نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به .

﴿ هذا وقد يستدلّ بالمنع ﴾ بروايات أخرى (كصحيحة ^(١) محمد بن مسلم) المشتملة على قوله عليه السلام ادخله بازار يعني الحمام ولا تغتسل من ماء آخر الا أن يكون فيه جنب (ورواية ^(٢) حمزة بن احمد) المشتملة على قوله عليه السلام ولا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب ولد الزنا والناصب لنا اهل البيت وهو شرهم .

(١) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١١ من المضاف والمستعمل .

(و صحيحة اخرى) لمحمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام المتقدمة في ماء الكبرّ و سئل عن الماء تبول فيه الدّواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال اذا كان الماء قدر كرّ لم ينجّسه شيء (و فيه) ان الروايات المذكورة كلّها ناظرة الى نجاسة الماء المستعمل في غسل الجنب لما على بدنه من قدر المني غالباً و ليست هي ظاهرة في النهي عنه من حيث انه مستعمل في غسل الجنابة بل الصحيحة الأخيرة بقرينة قوله لم ينجّسه شيء هي كالصريحة في ذلك .

بل وهكذا رواية حمزة بقرينة جعلها غسالة الجنب في رديف غسالة ولد الزنا الذي لا يطهر الى سبعة آباء كما في بعض أخبار النهي عن غسالة الحمام و رديف غسالة الناصب الذي هو أنجس من الكلب كما هو في بعض آخر من أخبار النهي عن غسالة الحمام بل الصحيحة الأولى قد عرفت في ماء الحمام أنّها محمولة على الكراهة بمقتضى الجمع بينها و بين ما هو صريح في الاغتسال بماء الحمام و انكان فيه جنب .

﴿بقي شيء﴾ و هو انه قد صرّح جمع من الاصحاب بأن المراد من المستعمل في الحدث الاكبر هو القليل و امّا الكثير فلا خلاف في انه مما يرتفع به الحدث ثانياً بلا شبهة بل عن غير واحد نقل الاجماع عليه (و يدل عليه) مضافاً الى ذلك (صحيحة^(١) صفوان) بن مهران قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الحيض التي ما بين مكة الى المدينة تردها السباع و تلغ فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يغتسل فيها الجنب و يتوضأ منها قال و كم قدر الماء ؟ قال الى الركبة فقال توضأ منه .

(و امّا صحيحة^(٢) محمد بن اسماعيل بن بزيع) قال كتبت الي من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء و يستقى فيه من بئر فيستنجلي فيه الانسان من بول او يغتسل فيه الجنب ما حدّه الذي لا يجوز فكتب لا تتوضأ من مثل هذا الاّ من ضرورة اليه (فمحمولة) على الكراهة بمقتضى الجمع بينها و بين صحيحة صفوان بل يحتمل كون الكراهة فيها هي للاستنجاء فيه من البول لاغتسال الجنب .

(و امّا رواية^(٣) محمد بن علي بن جعفر) عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في حديث قال من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلوم من الاّ نفسه ، فقلت لأبي الحسن عليه السلام إنّ أهل المدينة يقولون إنّ فيه شفاء من العين فقال كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام و الزاني و الناصب الذي هو شرّهما و كل من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين (الحديث) (فهى كالصريحة) في الكراهة ايضاً لا الحرمة مضافاً الى احتمال كونها من أخبار النهي عن الاغتسال بغسالة الحمام كما يظهر من الوسائل و صرّح به الجواهر لا الاغتسال في خزانة الحمام و هي ماء كثير فتأمل جيّداً .

(١) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ١١ من المضاف و المستعمل .

فصل

فى استئثار الحيوانات

مسئلة ١ - سؤ (١) كل من الكلب و الخنزير و الكافر نجس لا يجوز استعماله فيما يعتبر فيه الطهارة كالوضوء و الغسل ونحوهما أبدأ (٢) و أمّا سؤ بقية الحيوانات كلّها بأجمعها طاهر على الاقوى نعم يكره سؤ ما لا يؤكل لحمه (٣) ...

(١) السؤ هو بقية ما شربه الشارب بل و بقية ما أكله الآكل ايضاً كما يظهر من اللغة و بعض الأخبار كما في حديث المناهى المروى فى الوسائل في الباب ٩ من الاستئثار أن النبي ﷺ نهى عن أكل سؤ الفار بل وهو كلّ ما باشره جسم حيوان وإن لم تكن المباشرة بالفم كما حكى ذلك عن الشهيد ومن تأخّر عنه بل و عن جمع من المتقدمين التصريح بذلك كالمقنعة و السرائر و مهذب القاضى وغيرهم .

(٢) بلا خلاف فيه بين الأصحاب سواء كان السؤ ماء قليلاً أو مضافاً أو طعاماً رطباً ففي الجميع نجس أمّا فى الأخيرين فواضح بعدما سيأتى في محلّه من نجاسة الكلب و الخنزير و الكافر وأمّا في الأوّل فكذلك بعد ما تقدم انفعال القليل بالملاقات .

(٣) كما عن جمهور الأصحاب (مرسلة^(١) الوشاء) عن ذكره عن أبى عبد الله عليه السلام انه كان يكره سؤ كل شيء لا يؤكل لحمه (خلافاً للشيخ) فعن تهذيبه المنع عن سؤ ما لا يؤكل لحمه عدى ما لا يمكن التحرز عنه كالهرّة و الفارة و الحية (بل عن موضع آخر) من التهذيب التنصيص على نجاسة سؤ كل ما لا يؤكل لحمه .

(و عن الاستبصار) استثناء ما لا يمكن التحرز عنه (و عن المبسوط) ان سؤ ما لا يؤكل لحمه من الحيوان الذى في الحضر غير الطير لا يجوز استعماله الا ما لا يمكن كالهرة و الفارة و الحية و غير ذلك .

(و عن ابن ادريس) الحكم بنجاسة سؤ ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر غير الطير مما يمكن التحرز عنه .

(و عن الاستبصار) الاحتجاج لمختاره بما في موثقة^(٢) عمار الساباطي عن أبى عبد الله عليه السلام قال سئل عما تشرب منه الحمامة فقال كلّ ما اكل لحمه فتوضأ من سؤره و اشرب، وعن ماء شرب منه باز او صقر او عقاب فقال كلّ شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا أن ترى في منقاره دمًا فإن رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب (بدعوى) ان كلّما اكل لحمه اذا جاز التوضي من سؤره فمفهومه ان كل ما لا يؤكل لحمه لم يجز التوضي من سؤره الا الطير المستثنى في نفس الموثقة صريحاً .

(و فيه) بعد عدم وفاء الموثقة بتمام المدعى من اختصاص الحكم بحيوان الحضر و استثناء ما لا يمكن

(١) الوسائل الباب ٥ من الاستئثار

(٢) الوسائل الباب ٤ من الاستئثار

... وسؤر الحيوان الجلال (١).

التحرز عنه مما لا يؤكل لحمه (ان أقصى) مادلّ عليه مفهوم الوصف كما حقق في محلّه هو الانتفاء في الجملة عند الانتفاء في الجملة أى إنّ ما لا يؤكل لحمه لم يجز التوضي بسؤر بعض افراده وهذا مما لا كلام لنا فيه كما في الكلب والخنزير والكافر .

(و لو سلم) دلالتها على المنع عن جميع ما لا يؤكل لحمه فهي معارضة بما هو أظهر منها دلالةً وأقوى سنداً (و هو صحيحة ^(١) الفضل ابى العباس) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرّة و الشاة و البقرة و الايل و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع فلم أترك شيئاً إلا سألت عنه فقال لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله فاصب ذلك الماء و اغسله بالتراب اوّل مرة ثم بالماء .

(و رواية ^(٢) معاوية بن شريح) قال سأل عذافر أبا عبد الله عليه السلام و انا عنده عن سؤر السنور و الشاة و البقرة و البعير و الحمار و الفرس و البغل و السباع يشرب منه او يتوضأ منه فقال نعم اشرب منه و توضأ منه قال قلت له الكلب قال لا قلت أليس هو سبع قال لا والله انه نجس لا والله انه نجس. فإنّ تعليل المنع عن سؤر الكلب بنجاسته مما له ظهور قوى في ان المعيار كل المعيار في السؤر جوازاً و منعاً هو طهارة ذى السؤر و نجاسته و هذا واضح .

(١) كما عن جمهور الأصحاب ايضاً للمرسلّة المتقدمة آتفاً في سؤر ما لا يؤكل لحمه المصرّحة بالكراهة تصريحاً فإنّها مما تشمل حتى ما لا يؤكل لحمه بالعرض لأجل الجلل (خلافاً لما عن المرتضى) وابن الجنيد و مبسوط الشيخ من المنع عن سؤر الجلال بل عن ابى علي و القاضي التصريح بنجاسة سؤره (و عن الاصباح) نجاسة جلال الطيور .

(و على كلّ حال) قد حكى عن الشيخ الاستدلال للمنع بما تقدم آتفاً في سؤر ما لا يؤكل لحمه من موثقة عمار (و فيه) ما عرفت من انه لم يتم دلالتها على المنع فيما لا يؤكل لحمه بالاصالة فكيف بما لا يؤكل لحمه بالعرض لأجل الجلل .

(و قد يستدل لهم) بأنّ رطوبة فم الجلال ينشأ من غذاء نجس فيجب الحكم بالنجاسة .

(و قد رد) تارة بالنقض ببصاق شارب الخمر اذا لم يتغيّر به و بما لو أكل غير العذرة مما هو نجس واخرى بالحلّ حيث لاحكم للنجاسة بعد استحالتها و الكلّ جيّد ولكن الاحتياط مع ذلك على القول بنجاسة عرق الجلال مما يحسن جداً لاحتمال كون تمام المناطق في نجاسة عرقه هو نشوه من النجس فإنّ لا فرق بين عرقه و لعابه .

(ثم ان موضوع الجلال هو مما سيأتى تحقيقه في النجاسات انشاء الله تعالى مفصلاً فانتظر.

(١) الوسائل الباب ١ من الاسرار

(٢) الوسائل الباب ١ من الاسرار

... وسؤر آكل الجيف من الطير (١) وسؤر المسوخ كالقروود والأرانب ونحوهما (٢) وسؤر الفارة على الاقوى (٣) فيكره سؤرها ولا يحرم وإن استحب غسل ما أصابته الفارة برطوبة ويكره أيضاً ما وقع فيه الوزغ

(١) كما عن جمهور الأصحاب أيضاً لكن ينبغي تقييده كما في مصباح الفقيه بما إذا كان مما لا يؤكل لحمه كما هو الغالب فيه كي يندرج في مرسله الوشاء المتقدمة في سؤر ما لا يؤكل لحمه الصريحة في كراهية سؤر ما لا يؤكل لحمه والافمجرّد أكل الجيفة مما لا يوجب حرمة اللحم كي يندرج بذلك تحت المرسلّة اذ ليس كلّ أكل نجس غير أكل العذرة جلالاً يحرم لحمه .

(و على كل حال) قد حكى عن نهاية الشيخ الحكم بنجاسة سؤره و لكن الحدائق قد صرّح بعدم الوقوف له على دليل و هو كذلك (قال) و بذلك اعترف جمع من الاصحاب (انتهى) بل حكى القول بالنجاسة عن القاضي أيضاً .

(اقول) و يدلّ على الطهارة مضافاً الى الأصل عموم ما في موثقة عمار المتقدمة في سؤر ما لا يؤكل لحمه: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الاّ أن ترى في منقاره دمًا، بل و عموم صحيحة الفضل المتقدمة هناك أيضاً لمكان قوله فلم أترك شيئاً الاّ سألت عنه فقال لا بأس به الخ بل وتعليل رواية معاوية بن شريح أيضاً بالتقريب المتقدم آنفاً فتذكر .

(٢) كما عن جمهور الأصحاب أيضاً (لمرسلة الوشاء) المتقدمة في سؤر ما لا يؤكل لحمه (و عن ابن الجنيد) استثناء المسوخ مما حكم بطهارة سؤره و عن الشيخ و سلال و ابن حمزة القول بنجاسة المسوخ فسؤره فحراً يكون نجساً عندهم .

(و التحقيق) ان الكلام مع الشيخ و سلال و ابن حمزة القائلين بنجاسة المسوخ سيأتى في النجاسات و أمّا ابن الجنيد فإن كان مقصوده من الاستثناء هو نجاسة المسوخ فالكلام معه كالكلام معهم و ان كان مقصوده نجاسة خصوص سؤره فقط مع طهارة عينه كما قيل في سؤر ما لا يؤكل لحمه و الجلال و آكل الجيف من الطير فيردّه مضافاً الى الأصل صحيحة الفضل المتقدمة في سؤر ما لا يؤكل لحمه بل و تعليل رواية معاوية بن شريح أيضاً بالتقريب المتقدم آنفاً هناك .

(٣) كما هو المشهور بين الأصحاب فسؤرها طاهر على كراهية و يستحبّ غسل ما أصابته برطوبة (أمّا طهارة سؤرها) (فصحيحة^(١)) اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام ان ابا جعفر عليه السلام كان يقول لا بأس بسؤر الفارة اذا شربت من الإثاء ان يشرب منه و يتوضأ منه (ورواية^(٢)) ابي البختري عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علياً عليه السلام قال لا بأس بسؤر الفارة ان تشرب و تتوضأ (و صحيحة^(٣)) على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام في حديث قال وسألته عن فارة وقعت في حبّ دهن وأخرجت قبل ان تموت أبيعها من مسلم قال نعم و يدهن منه، الى غير ذلك ممّا رواه صاحب الوسائل في الباب ٩ من الاسئار .

(١) الوسائل الباب ٩ من الاسئار.

(٢) الوسائل الباب ٩ من الاسئار.

(٣) الوسائل الباب ٩ من الاسئار.

و العقرء (١) و سؤر الخىل و البغال

(و أمّا كراهة سؤرها) فىدلّ عليها مضافا الى مرسلّة الوشّا المتقدمة فى سؤر مالا يؤكل لحمه (الجمع) بين ما تقدم من الاخبار و بين حديث ^(١) المنهى ان النبىّ ﷺ نهى عن أكل سؤر الفارة (و يؤيد الكراهة صحىحة ^(٢) على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر ﷺ قال سألته عن الفارة و الكلب اذا أكلا من الخبز او شمّاه أؤكل قال يطرح ما شمّاه و يؤكل ما بقى و فى رواية ^(٣) عمار عن ابي عبد الله ﷺ انه سئل عن الكلب و الفارة أكلا عن الخبز و شبهه قال يطرح منه و يؤكل الباقى و فى رواية ^(٤) اخرى لعلىّ بن جعفر ﷺ يطرح منه ما اكل و يحلّ الباقى، الى غير ذالك من الاخبار .

و التفكيك بين الكلب و الفارة فى مثل قوله ﷺ يطرح منه، بالتزام الوجوب فى الاول و الاستحباب فى الثانى مما لا بأس به اذا اقتضاء الجمع بين النصوص .

(و أمّا استحباب غسل ما اصابته) الفارة برطوبة فلصحىحة ^(٥) علىّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر ﷺ قال سألته عن الفارة الرطبة قد وقعت فى الماء فتمشى على الثياب أيسلّى فيها قال اغسل ما رأيت من أثرها و ما لم تره انضحه بالماء . فإن مقتضى الجمع بينها و بين ما هو نصّ فى الطّهارة كالطائفة الأولى هو حملها على الاستحباب كما لا يخفى .

(هذا) و قد حكى عن النهاية و المبسوط و المقنعة و التهذيب و الفقيه الحكم بوجوب غسل ما لاقته الفارة برطوبة و كأنّه للصحىحة الأخيرة و قد عرفت حملها على الاستحباب جمعا بين الأخبار .
(٨) كما هو المشهور بين الأصحاب بمعنى ان ما وقع فيه الوزغ و العقرء طاهر على كراهية (و هو الأظهر) .

(اما فى الوزغ) فلانه مقتضى الجمع بين (صحىحة ^(٦) علىّ بن جعفر) عن أخيه موسى بن جعفر ﷺ فى حديث قال سألته عن العظاية و الحيّة و الوزغ تقع فى الماء فلا تموت أيتوضأ منه للصلاة قال لا بأس به . و بين (رواية ^(٧) الغنوى) عن ابي عبد الله ﷺ قال سألته عن الفارة و العقرء و أشباه ذالك تقع فى الماء فيخرج حيّا هل يشرب من ذالك الماء و يتوضأ به قال يسكب منه ثلاث مرّات و قليله و كثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه و يتوضأ منه غير الوزغ فإنّه لا ينتفع بما يقع فيه (و الرضوى ^(٨)) فى حديث قال فيه ﷺ فلا بأس باستعماله

(١) الوسائل الباب ٩ من الاسئار.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من النجاسات.

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من النجاسات

(٤) أطعمة الوسائل فى باب ان الفارة اذا وقعت فى مايع .

(٥) الوسائل الباب ٣٣ من النجاسات .

(٦) الوسائل الباب ٩ من الاسئار .

(٧) الوسائل الباب ٩ من الاسئار .

(٨) المستدرک الباب ٣ من الاسئار.

• • • • • والحمير (١) وسؤر الحية (٢) وسؤر الحائض الغير المأمونة لكن للتوضي به دون

و الوضوء منه ما لم يقع فيه كلب أو وزغ أو فارة (و في رضوى ^(١)) آخر فإن وقع فيه وزغ أهرق ذلك الماء .

(و أمّا في العقرب) فلاّ نه مقتضى الجمع بين (رواية الغنوى) المتقدمة آنفا الصريحة في نفى البأس عما وقع فيه العقرب وهكذا (رواية ^(٢) علي بن جعفر) سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن العقرب و الخنفساء و أشباههما يموت في الجرّة أو الدّن يتوضأ منه للصلاة قال لا بأس . وبين (موثقة ^(٣) أبي بصير) عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن الخنفساء تقع في الماء أيتوضأ به قال نعم لا بأس به قلت فالعقرب قال أرقه (و موثقة ^(٤) سماعة) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جرّة وجد فيها خنفساء قدمات قال ألقه وتوضأ منه و انكان عقربا فأرق الماء و توضأ من ماء غيره .

(هذا) و قد حكي عن المقنعة و النهاية و الصدوق و ابن البراج مخالفة المشهور (فعن بعضهم) وجوب غسل ما لاقاه الوزغ برطوبة و إهراق ما وقع فيه الوزغ و العقرب (و عن بعضهم) وجوب إهراق ما وقع فيه الوزغ خاصة (و عن بعضهم) التصريح بنجاسة ما يموت فيه العقرب (و عن بعضهم) التصريح بنجاسة ما لاقاه الوزغ أو العقرب برطوبة .

(و التحقيق) ان نظر هؤلاء انكان الى نجاسة المسوخ و منه الوزغ و العقرب فالكلام معهم سيأتي في محلّه انشاء الله تعالى و انكان لنصوص خاصة واردة فيهما فقد عرفت حال النصوص و ان مقتضى الجمع بينهما هو الطهارة على كراهية .

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب و لكن في الحقائق و لم نقف له على مستند و في المدارك قد طال بهم بالدليل (و أحسن ما قيل) او يمكن أن يقال في تصحيح الكراهة مفهوم مضمرة ^(٥) سماعة قال سألت هل يشرب سؤر شيء من الدواب ويتوضأ منه قال اما الإبل و البقر و الغنم فلا بأس و لعلّ هذا المقدار من الدلالة بضميمة فتوى الأصحاب كاف في الحكم بالكراهة .

(ثم ان المراد) من البأس المستفاد من مفهوم المضمرة فيما سوى الإبل و البقر و الغنم من الدواب وهو الخيل و البغال و الحمير هو الكراهة لا الحرمة و ذلك جمعاً بينه وبين صحيحة الفضل و رواية معاوية بن شريح المتقدمتين في سؤر ما لا يؤكل لحمه مصرّحتين بنفي البأس عن سؤر الحمار و الخيل و البغال .

(٢) كما هو المشهور بين الاصحاب أعني الحكم بكراهة سؤر الحية (و لعلّه) للجمع بين صحيحة ^(١٠) علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن العظاية و الحية و الوزغ تقع في الماء فلا تموت أيتوضأ منه

(١) المستند كالباب ٧ من الاسئار .

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من النجاسات .

(٣) الوسائل الباب ٩ من الاسئار .

(٤) الوسائل الباب ٥ من الاسئار .

(٥) الوسائل الباب ٩ من الاسئار .

الشرب منه (١) و أمّا سؤر الدجاج فلا يكره اذا لم يعلم ان في منقاره قذراً (٢) نعم اذا علم فسؤره نجس -

للصلاة قال لأبأس به (و بين رواية ^(١) أبي بصير) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن حية دخلت حباً فيه ماء و خرجت منه قال اذا وجد ماء غيره فليهرقه (و عليه) فما عن ظاهر المعبر و المنتهى و صريح المدارك من عدم الكراهة في سؤرها ممّالا وجه له .

(١) (أمّا كراهة سؤر الحائض) للتوضي به دون الشرب منه (فلرواية ^(٢) أبي هلال) قال قال ابو - عبدالله عليه السلام المرأة الطامث أشرب من فضل شرابها ولا أحبّ ان أتوضأ منه (فان لفظة) لأحبّ كالصريحة في الكراهة دون التحريم (و على الكراهة) تحمل النهي في رواية عنبة ^(٣) عن ابي عبدالله عليه السلام قال اشرب من سؤر الحائض و لا تتوضأ منه (و مثلها رواية ^(٤) الحسن بن ابي العلاء (و رواية ^(٥) ابن ابي يعفور (و رواية ^(٦)) علي بن جعفر (و رواية ^(٧)) ابي بصير فالتجسس في الجميع عن التوضي بسؤرها او بفضل وضئها انما هو للكراهة . (و أمّا تقييد الكراهة) بما اذا كانت غير مأمونة فلجملة من الروايات النافية للبأس عن التوضي بسؤرها اذا كانت مأمونة (كصحيحة ^(٨)) علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يتوضأ بفضل الحائض قال اذا كانت مأمونة فلا بأس (و في ^(٩) صحيحة) رفاعه اذا كانت تغسل يديها (و في صحيحة) العيص في الوافي اذا كانت مأمونة ثم تغتسل يديها قبل ان تدخلها الا ناء الى غير ذلك .

﴿ بقى في سؤر الحائض امور ﴾ (احدها) ان المستفاد من الأخبار كما تقدم هو النهي عن خصوص التوضي بسؤرها لاعتن سؤرها مطلقاً ولكن جمع من الأصحاب قد أطلقوا كراهة سؤرها وهو كما ترى في غير محله . (ثانيها) ان المستفاد من الأخبار هو اختصاص الكراهة بما اذا لم تكن الحائض مأمونة ولكن أكثر الأصحاب كما في الحدائق خصصوها بما اذا كانت الحائض متهمّة أى بعدم التحفظ عن النجاسات و المتهمّ أخصّ دائرة من غير المأمون فإن المرأة الغير المعلومّة الحال هي غير مأمونة فيكره سؤرها حسب الأخبار وليست متهمّة فلا يكره سؤرها حسب تخصيص الأصحاب .

(ثالثها) أنه قد حكى عن الشهيد في البيان إلحاق كلّ متهمّ بالحائض وعن جملة ممن تأخر عنه استحسانه و كأنّه لتتقيح المناط القطعي فما عن المحقق الثاني من الاعتراض عليه في غير محله .

(رابعها) انه قد حكى عن الشيخ في كتابي الحديث انه جمع بين الأخبار بالمنع من الوضوء بسؤر غير المأمونة وهو ضعيف جداً ان كان مقصوده من المنع التحريم فإن قوله عليه السلام ولا أحبّ في رواية أبي هلال المتقدمة هو كالصريح في الكراهة كما نبهنا .

(٢) وذلك لما في صدر موثقة ^(١٠) عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام وسئل عن ماء شربت منه

(١) الوسائل الباب ٩ من الاسرار .

(٢) الوسائل الباب ٨ من الاسرار .

(٣-٧) كلها في الوسائل الباب ٨ من الاسرار .

(٨ و ٩) الوسائل في الباب ٨ من الاسرار .

(١٠ و ١١) الوسائل في الباب ٤ من الاسرار .

مسئلة ٢ - لا يكره سؤر الهرّة مع كونه مما لا يؤكل لحمه (١)

الدجاجة قال انكان في منقارها قدر لم يتوضأ منه ولم يشرب وان لم يعلم في منقارها قدرأً توضأً منه واشرب (وفي رواية ^(١)) ابى بصير) عن ابى عبدالله عليه السلام قال فضل الحمامة والدجاج لأبس به والطير .

(هذا مضافاً) الى ما في ذيل موثقة عمار المذكورة من العموم الشامل للدجاج وغيره : كل ما اكل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب (الى ان قال) كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دمأً الخ . (وفي صحيحة ^(٢)) عبد الله بن سنان) لا بأس ان تتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمه (وعليه) فما عن العلامة وغيره من كراهة سؤر الدجاج معللاً بعدم انفكاك منقاره عن النجاسة غالباً ضعيف (وأضعف منه) ما عن الشيخ من كراهة سؤر الدجاج على كل حال وعن المعتبر تحسينه وعن المعالم الجزم به وهو عجيب .

(١) وقد عقد باباً في الوسائل لعدم كراهة سؤر الهرّة : وهو الباب الثاني من الاسأروذكر فيه اخباراً كثيرة (مثل قوله عليه السلام) انها من أهل البيت ويتوضأ من سؤرها (او لا بأس) ان تتوضأ من فضلها انما هي من السباع (او انى لأستحي) من الله أن أدع طعاماً لأن الهرّ اكل منه (ولا أمتنع) من طعام طعم منه السنور ولا من شراب شرب منه الى غير ذلك من الأخبار .

(واما صحيحة ^(٣)) ابن مسكان) عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسنور او شرب منه جمل او دابة او غير ذلك أيتوضأ منه او يغتسل قال نعم إلا ان تجد غيره فتتنزه عنه (فقد يقع الكلام فيها) من جهتين .

(الأولى) انه كيف رخص الامام عليه السلام فيما ولغ فيه الكلب ولو فيما لم يجد غيره بقوله نعم فإن اللازم حينئذ التيمم دون التوضي أو الاغتسال به .

(الثانية) انه كيف يتنزه عما ولغ فيه السنور فيما يجد غيره مع صدور الأخبار الكثيرة المتقدمة الصريحة في عدم كراهة سؤر السنور .

(اما الجهة الاولى) فقد يقال فيها ان حكم الكلب هنا محمول على التقية ، وهو بعيد لعدم مصير العامة الى طهارة الكلب إلا مالك وداود وقد يقال ان المراد من الكلب هنا معناه اللغوى وهو كل سبع عقور أى بعض ويجرح وهو أبعد فإن الكلب قد غلب استعماله في هذا النايح حتى كاد ان يكون في لسان العرف والأخبار صريحاً فيه (والا قرب) هو حمل الماء فيه على الكثير فالرخصة تكون من هذه الجهة كما في موثقة ^(٤) ابى بصير لا تشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه .

(واما الجهة الثانية) فمن المحتمل قوياً أن الماء المسؤل عنه في الصحيحة هو من المياه الواقعة في الطريق التى يكثر ولوغ الكلاب والسباع والأنعام والدواب فيها فالامام عليه السلام قد أمر بالتنزه عنه اذا وجد غيره من هذه الجهة ومن المعلوم ان كراهة مثل هذا الماء مما لا يبدل على كراهة سؤر السنور فقط كى ينافي ما تقدم من

(٢١) الوسائل الباب ٥٠٤ من الاسأار .

(٣) الوسائل الباب ٢ من الاسأار .

(٤) الوسائل الباب ١ من الاسأار .

و هكذا لا يكره سؤر المؤمن بل يستحب (١) .

فصل

في نجاسة البول و الغائط

و فيه مسائل عديدة:

مسئلة ١ - البول و الغائط من كل حيوان لا يؤكل لحمه هما نجسان اذا كان الحيوان مماله نفس سائلة بأن يكون له دم يخرج بقوة و دفع اذا قطع عرق من عروقه لا بنحو الرشح كما في السمك (٢) .

الأخبار او كراهة سؤر الجمل فقط كى ينافي مضرة سماعة المتقدمة في سؤر الخيل والبغال والحمير قال سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب ويتوضأ منه قال امّا الايل والبقر والغنم فلا بأس .

(١) و ذلك لما عن (١) الخصال باسناده عن عليّ عليه السلام في حديث الأربعمائة قال سؤر المؤمن شفاء (ولما رواه (٢) عبدالله بن سنان قال قال ابو عبدالله عليه السلام في سؤر المؤمن شفاء من سبعين داء (ولمرفوعة (٣) محمد بن اسماعيل قال من شرب سؤر المؤمن تبركاً به خلق الله بينهما ملكاً يستغفر لهما حتى تقوم الساعة الى غير ذلك من الأخبار .

(٢) الحكم في هذه المسئلة إجماعى إلا في موضعين وهو بول الرضيع والبول والخزء من الطير وسياتي الكلام في الموضوعين مفصلاً (وعلى كل حال) يدل على النجاسة هنا مضافاً الى الاجماع الروايات المتواترة (فظائفة منها) في نجاسة بول الانسان (وطائفة ثانية) في نجاسة غائطه (وطائفة ثالثة) في نجاسة بول مالا يؤكل لحمه من الحيوان (وطائفة رابعة) في نجاسة خرثه .

(فمن الطائفة الاولى) (صحيحة (٤) محمد أعنى بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن البول يصيب الثوب قال اغسله مرتين (وصحيحة (٥) ابن ابي يعفور قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البول يصيب الثوب قال اغسله مرتين الى غير ذلك مما هو ظاهر في بول الانسان .

(ومن الطائفة الثانية) (صحيحة (٦) علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الدجاجة والحمامة وأشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة قال لا إلا ان يكون الماء كثيراً قدر كرم من ماء (ورواية (٧) مسعدة بن زياد عن جعفر عن ابيه عن آباءه عليهم السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال لبعض نساءه مرى نساء المدينة أن يستنجين بالماء ويبالغن فأنه مطهرة للحواشي ومذهبة للبواسير ، الى غير ذلك مما هو ظاهر في عذرة الانسان .

(ومن الطائفة الثالثة، حسنة (٨) عبدالله بن سنان قال قال ابو عبدالله عليه السلام اغسل ثوبك من ابوالمالا-

(١-٣) في أشربة الوسائل في باب استحباب الشرب من سؤر المؤمن

(٤ و ٥) الوسائل الباب ١ من النجاسات .

(٦) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

(٧) الوسائل الباب ٩ من احكام الخلوة .

(٨) الوسائل الباب ٨ من النجاسات .

مسئلة ٢ - البول و الغائط من كل حيوان يؤكل لحمه هما طاهران و إنكان الحيوان مماله نفس سائلة كالغنم و البقر و نحوهما (١) كما ان البول و الغائط من كل حيوان ليس له نفس سائلة هما طاهران ايضاً و إنكان الحيوان مما لا يؤكل لحمه كالوزع و الضفدع و الجرّى و نحو ذلك (٢) .

يؤكل لحمه (ورواية^(١)) سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا أصاب الثوب شيء من بول السنور فلا تصح فيه الصلاة الى غير ذلك مما هو ظاهر او صريح في بول مالا يؤكل لحمه من الحيوان .

(ومن الطائفة الرابعة) (موثقة^(٢)) عمار عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الدقيق يصيب فيه خرف الفار هل يجوز أكله قال اذا بقى منه شيء فلا بأس يؤخذ أعلاه (وصحيحة^(٣)) عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلى وفي ثوبه عذرة من انسان او سنور او كلب أيعيد صلاته قال إن كان لم يعلم فلا يعيد الى غير ذلك مما هو صريح في خرف مالا يؤكل لحمه من الحيوان .

﴿ بقى أمران ﴾ (احدهما) انه ليس فى الطائفة الرابعة ما دلّ على نجاسة خرف مالا يؤكل لحمه من الحيوان بنحو العموم والإطلاق كما ورد فى بوله كذلك ولكن (قال فى المدارك) ولعلّ الإجماع فى موضع لم يتحقق فيه المخالف كاف فى ذلك « انتهى » (وقال فى الحقائق) وهو جيّد « انتهى » وهو كذلك .

(ثانيهما) انه لا فرق فى نجاسة البول والغائط مما لا يؤكل لحمه بين أن كان الحيوان غير مأكول اللحم بالأصالة كالأسود والنهود ونحوهما او بالعرض كالجلال وموطوء الإنسان ونحوهما ويدلّ على ذلك كلّ مضافاً الى الاجماع المحكية إطلاق حسنة عبدالله بن سنان المتقدمة اغسل ثوبك من أبوال مالا يؤكل لحمه .

(١) الحكم فى هذه المسئلة إجماعى ايضاً إلاّ فى موضعين وهو زرق الدجاج و ابوال الخيل و البغال و الحمير و أروائها و سيأتى الكلام فىهما مفصلاً (و يدلّ على الطهارة) فى الجميع مضافاً الى الاجماع فيما سوى الموردین الأخبار الكثيرة :

(فى حسنة^(٤) زرارة) انهما قالاً لا تغسل ثوبك من بول كل شيء يؤكل لحمه (و فى موثقة^(٥) عمار) عن ابي عبدالله عليه السلام قال كلّ ما اكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه (و فى موثقة ابن بكير) المروية فى الباب ٢ من ابواب لباس المصلّى عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة فى وبره و بوله وشعره و روثه و البان و كل شيء منه جائز اذا علمت انه ذكّى ، الى غير ذلك من الروايات .

(٢) أمّا طهارة الغائط من كل حيوان ليس له نفس سائلة و انكان مما لا يؤكل لحمه (فيدلّ عليها) - مضافاً الى عدم الخلاف فيها كما فى الحقائق و محكى شرح الدروس بل و هو ظاهر ما عن التذكرة ايضاً اذ نسب الخلاف فيها الى بعض العامة و لم ينسبه الى أحد من علمائنا و هو مؤذن بعدم الخلاف فيها بين الاصحاب وإن تردّد الشرائع (فقال) وفى رجميع ما لانفس له وبوله تردّد (الى ان قال) و الأظهر الطهارة (انتهى) -

(١) الوسائل الباب ٨ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٨ من النجاسات .

(٣) الوسائل الباب ٤٠ من النجاسات .

(٥٤) الوسائل الباب ٩ من النجاسات .

مسئلة ٣ - قال بعض علمائنا ان بول الرضيع اذا كان ذكراً طاهر مالم يأكل اللحم (١) و الاقوى هو النجاسة (٢).

(ماتمسك به المدارك) من أصل الطهارة .

و ذلك لما عرفت في المسئلة السابقة من انتفاء دليل لفظي يدل على نجاسة خمر ما لا يؤكل لحمه بنحو العموم و الاطلاق كي يشكل التمسك بالأصل هاهنا بالنسبة الى ما لا نفس له ، اذا كان مما لا يؤكل لحمه ، بل كان مدرك العموم هناك الإجماع ولا إجماع هنا الا على العكس .

(و اما ما عن التذكرة) من الاحتجاج للطهارة بأن ما لا نفس له ميتته طاهرة فرجيعه كذلك او ما عن المعتبر من أن ميتته ولعابه و دمه طاهر فصارت فضلاته كعصارة النبات فهو ضعيف جداً بل هو بظاهره قياس كما في الحدائق و الجواهر و مصباح الفقيه و محكي شرح الدروس .

(و قد يحتج لطهارته) بالخرج و بالسيرة القاطعة و لكن يجب بناء عليهما الاقتصار على المتيقن منهما كما لا يخفى و العمدة في المسئلة هو ما ذكرناه تبعاً للمدارك من الأصل الاصيل فلا تغفل .

(و اما طهارة البول) من كل حيوان ليس له نفس سائلة و إن كان مما لا يؤكل لحمه (فان كان البول) من مثل البق و الذباب و النمل و الزنبور و نحو ذلك مما لا لحم له عرفاً فالظاهر انه مما لا ينبغي التامل في طهارته و ذلك لانصراف حسنة عبدالله بن سنان المتقدمة في المسئلة السابقة (اغسل ثوبك من ابوال ما لا يؤكل لحمه) عن مثل هذه الحيوانات التي ليس لها لحم في نظر العرف ولذا لا يمنع من استصحاب شيء من أجزائها في الصلاة أبدأ فيبقى أصل الطهارة في بولها سالماً عن المعارض إن كان لها بول .

(و اما اذا كان) من مثل الوزغ و الضفدع و الجرّ و نحو ذلك مما له لحم عرفاً ، و لذا يمنع عن استصحاب شيء من أجزائها في الصلاة ، فلا يضاف ان الحسنة غير منصرفة عنه و يكون الحكم بطهارة بوله موضع تردد (و من هنا) قال في الجواهر إن الاحوط الاجتناب بل الاقوى ان لم ينعقد الإجماع على خلافه (انتهى) . و قد استشكل فيه غير واحد ممن عاصروه (و لكن مع ذلك كله) الاظهر كما تقدم من الشرائع الطهارة فان الحسنة و ان لم تكن هي منصرفة عنه من ناحية لفظية « ما لا يؤكل لحمه » فانها مما تشمله بلا شبهة و لا يصح الى ما في المدارك و الحدائق من انصراف عنوان غير ما كوال اللحم عنه و لكنها منصرفة عنه من ناحية لفظية ابوال فان ما لا نفس له لم يتحقق الى الآن ان له بولاً و ان كان مما له لحم و إذا فرض ان له بولا فهو نادر جداً .

(و عليه) فاستفادة حكم بوله من الحسنة في غاية الاشكال فيبقى الاصل فيه سالماً ايضاً عن المعارض .

(هذا مضافاً) الى ما حكى عن بعضهم من التصريح بعدم الخلاف في طهارة شيء من الرجيع و البول مما لا نفس له أصلاً و يؤيده انه لم أر الى الآن أحد من أصحابنا رضوان الله عليهم قد صرح بالنجاسة فيهما تصرّحاً .

(١) القائل بذلك هو ابن الجنيد كما صرح في المختلف و لم ينقل ذلك عن غيره .

(٢) كما هو المشهور بل عن المرتضى اجماع العلماء على نجاسته (و يدل عليها) مضافاً الى ذلك (حسنة^(١))

(الحلبى) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال تصب عليه الماء فإن كان قد أكل فاغسله بالماء غسلا و الغلام والجارية في ذلك شرع سواء وفي الرضوى^(١) وإن كان البول للغلام الرضيع فتصب عليه الماء صباً وإن كان قد أكل الطعام فاغسله و الغلام و الجارية سواء (فان الامر) بالصب من قبل الاكل دليل على نجاسته غاية انها أخف من نجاسته بعد الأكل المحتاجة الى الغسل .

(و الظاهر) ان الفرق بين الصب والغسل ان الثانى مما يحتاج الى العصر في الثياب و نحوها فإن صب عليها الماء و لم يعصرها حتى يخرج غسالتها لم يصدق عليه انه غسلها .

﴿و احتج ابن الجنيد﴾ على عدم نجاسته بما رواه ^(٢) السكوني عن جعفر عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان علياً قال لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل ان يطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم لان لبن الغلام يخرج من العضدين و المتكبين .

(و فيه) ان رواية السكوني ضعيفة السند لا تقاوم حسنة الحلبي المؤيدة بالرضوى سيما مع اشتغال رواية السكوني على ما لا يقول به الأصحاب من غسل الثوب من لبن الجارية (مضافاً) الى ان ابن الجنيد قال مالم يأكل اللحم ، و الرواية تقول قبل ان يطعم .

﴿ثم ان الروايات﴾ في بول الصبي قد جاء على قسمين آخرين أيضاً (الاول) ما أمر بصب الماء عليه من غير تقييد فيه بما قبل الأكل كما يظهر ذلك بمراجعة الوسائل الباب ٨ من النجاسات (الثاني) ما أمر بغسله من غير تقييد فيه بما بعد الأكل كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٣ و ٤ و ٨ من النجاسات (و الحسنه) المؤيدة بالرضوى هي شاهدة جمع بينهما فالاول محمول على ما قبل الاكل و الثانى على ما بعده .

(ثم ان مقتضى) الجمع بين هذه الاقسام الثلاثة الواردة في بول الصبي - اى الذي أمر بالصب و الذي أمر بالغسل و الذي فصل بين قبل الاكل و بعده و بين الاخبار الواردة في البول المطلق من غير تقييد فيه بالصبي المرأة بالصبي عليه مرتين اذا أصاب الجسد و يغسله مرتين اذا أصاب الثوب - هو حمل هذا القسم الرابع على بول الكبير أعنى من خرج عن تحت عنوان الصبي .

(و ذلك) بشهادة حسنة ^(٣) الحسين بن أبي العلا التي أمرت في صدرها بالصب عليه مرتين اذا أصاب الجسد و يغسله مرتين اذا أصاب الثوب و في ذيلها سئل عن بول الصبي يصيب الثوب قال يصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره قليلاً يعنى عليه السلام بذلك الغسل .

فمن الجمع بين مجموع هذه الاقسام الأربعة يعرف ان بول الصبي من قبل الأكل يصب عليه الماء و يكتفى بالمرّة لحصول المسمّى بها و بعد الأكل يغسل و يكتفى ايضاً بالمرّة لحصول المسمّى بها و في غير الصبي اذا أصاب الجسد يصب عليه الماء مرتين و اذا أصاب الثوب يغسل مرتين (و عليه) فما عن كاشف الغطاء من الصب

(١) المستدرک الباب ٢ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٣ من النجاسات .

(٣) الوسائل الباب ٢٠١ من النجاسات .

مسئلة ٢ - البول والخرء من الطير طاهران على الأقوى مطلقاً وإن كان الطير مما لا يؤكل لحمه (١).

على بول الصبى قبل الاكل مرتين ضعيف .

(و مثله في الضعف) ما عن المشهور من إلحاق الصبى بعد الأكل بالكبير فيغسل بوله مرتين (والاقوى) ما عرفته منّا من جواز الاكتفاء بغسله مرة الى ان يخرج عن تحت عنوان الصبى .

(و أضعف من الجميع) ما عن المشهور ايضاً من إلحاق الصبى مطلقاً قبل الاكل و بعده بالكبير في غسل بوله مرتين مع تصريح الحسنة المؤيدة بالرضوى بعدم الفرق بين الصبى والصبى أصلاً و سيأتى الإشارة الى الاقسام الأربعة من الأخبار و التكلم حولها ثانياً مرة أخرى في المطهرات انشاء الله تعالى في ذيل التطهير بالماء فانتظر .

(١) وقد ينسب الى المشهور القول بالنجاسة اذا كان الطير مما لا يؤكل لحمه (و عن الصدوق) والمبسوط و ابن ابي عقيل و الجعفي و جمع آخرين منهم المدارك و الحقائق و المستند القول بالطهارة مطلقاً .
(و هو الاقوى) موثقة^(١) ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام كل شيء يطير فلا بأس ببوله و خرثه ولا يعارضها حسنة عبدالله بن سنان المتقدمة في المسئلة الاولى من نجاسة البول والغائط (اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه) فان الموثقة بلحاظ اشتمالها على لفظة كل هي أظهر من الحسنة في الشمول لمادة الاجتماع اعنى الطير الغير المأكول لحمه .

(و قد يستدل للطهارة) بالأصل (و فيه) انه لا مورد له مع الدليل الاجتهادى أعنى الموثقة (و بعموم) كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر (و فيه) انه عبارة اخرى عن أصل الطهارة و ليس هو شيئاً آخر في قبالة مضافاً الى ان الماثور هو كل^(٢) شيء نظيف حتى تعلم انه قذر .

(و بصحیحة^(٣)) على بن جعفر سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه خرء الطير او غيره هل يحكه و هو في صلاته قال لا بأس (بدعوى) ان ترك الاستفصال في الطير مما يفيد العموم (و فيه) ان الصحیحة مسوقة للسؤال عن الحك لا عما يحكه و الا لاقتضى ترك الاستفصال في لفظة او غيره جواز الصلاة في كل شيء و هو باطل قطعاً .

(و قد يستدل للنجاسة) بالاجماع المنقولة (و فيه) ان المسئلة خلافية قديماً وحديثاً (و بحسنة) عبدالله بن سنان المشار اليها آنفاً (و فيه) مضافاً الى عدم اشتمالها على الخراء ان الموثقة هي اظهر منها في الشمول لمادة الاجتماع كما ذكرنا (و بمفهوم) موثقة^(٤) عمار عن ابي عبدالله عليه السلام كل ما اكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه و هكذا ما جرى مجراها مما تقدم في صدر المسئلة الثانية (و فيه) ان الوصف مما لا مفهوم له الا في الجملة كما حققناه في محله اى كل ما لم يؤكل لحمه ففيما يخرج منه بأس في الجملة و هو مما لا ينكر كما في غير الطير

(١) الوسائل الباب ١٠ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من النجاسات .

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من قواطع الصلاة .

(٤) الوسائل الباب ٩ من النجاسات .

مسئلة ٥ -- البول و الخراء من الخشاف طاهر ان على الأقوى (١) و ان استحَبَّ غسل بوله .

مسئلة ٦ -- زرق الدجاج طاهر على الاقوى و ان قال بعض العلماء بنجاسته (٢) .

اذا كان مما له نفس سائلة .

(و باطلاق) مادل على نجاسة العذرة (و فيه) ان العذرة و انكانت هي قد تطلق على فضلة غير الانسان كما في صحيحة ^(١) عبدالرحمان قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي و في ثوبه عذرة من انسان او سنور او كلب الخ و لكن المنصرف منها عند إطلاقها هو عذرة الانسان (ولو سلم) فهو لا يزيد عن اطلاق حسنة عبدالله بن سنان المشار اليها آنفاً الواردة في بول ما لا يؤكل لحمه فان موثقة ابي بصير بلحاظ اشتمالها على لفظة كل هي اظهر من الجميع في الشمول لمادة الاجتماع كما ذكرنا .

(١) كما هو ظاهر كل من قال بطهارة بول الطيور و خرثها مطلقاً و إن كانت مما لا يؤكل لحمه إلا الشيخ فحكى عنه انه قال في المبسوط بول الطيور و ذرقها كلها طاهر إلا الخشاف استناداً الى (رواية ^(٢) الرقي) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى فأطلبه فلا أجده فقال اغسل ثوبك . (و فيه) مضافاً الى اختصاصها بالبول فقط و مدعى الشيخ على الظاهر أعم أنه (معارضة) برواية ^(٣) غياث عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال لا بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف المؤيدة (بما عن ^(٤) الجعفریات) بسنده عن جعفر بن محمد عليه السلام ان علياً عليه السلام سئل عن الصلاة في الثوب الذي فيه ابوال الخفاف و دماء البراغيث فقال لا بأس بذلك (و بما عن ^(٥) الراوندى) في كتاب النوادر بسنده عن موسى بن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال سئل علي بن ابي طالب عليه السلام عن الصلاة في الثوب الذي فيه ابوال الخشاشيف فقال لا بأس (و بما تقدم) في المسئلة السابقة من عموم موثقة ابي بصير كل شيء يطير فلا بأس ببوله و خرثه، و مقتضى الجمع بين الجميع هو حمل رواية الرقي على الاستحباب فان رواية غياث المؤيدة بما ذكرنا هي كالصريحة في الطهارة و رواية الرقي ظاهرة في النجاسة بمقتضى ظهورها في وجوب الغسل فيحمل الظاهر على الأظهر .

(و لعل) من هنا قال في المدارك مشيراً الى رواية غياث و هذه الرواية أوضح سنداً و أظهر دلالة من السابقة يعني بها رواية الرقي (و اما ما عن الشيخ) من حمل رواية غياث على التقية فمشكل كما في المدارك فان بعد الجمع بينهما بحمل الظاهر على الأظهر إذا أمكن و صح لا تصل النوبة الى الحمل على التقية أصلاً .

(٢) الفائل هو المفيد رحمه الله بل الشيخ ايضاً و لكن حكى عن استبصاره و تهذيبه القول بالطهارة (قال) في الحدائق فينحصر الخلاف في المفيد (انتهى) .

(وعلى كل حال) ان في زرق الدجاج روايتين (الاولى) رواية ^(٦) وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام انه قال لا بأس بخراء الدجاج و الحمام يصيب الثوب (الثانية) رواية ^(٧) فارس قال كتب اليه رجل يسأله

(١) الوسائل الباب ٤٠ من النجاسات .

(٢ و ٣) الوسائل الباب ١٠ من النجاسات .

(٤) المستدرک الباب ٦ من النجاسات

(٥) أشار اليه المستدرک في الباب ٦ من النجاسات .

(٦ و ٧) في الوسائل الباب ١٠ من النجاسات .

مسئلة ٧ - ابوال خيل و البغال و الحمير و اروائها طاهران على الاقوى (١) و ان استحَبَّ غسل ما أصابه احدهما لاسيما البول منها .

عن زرق الدجاج يجوز الصلاة فيه فكتب لا (والروايتان) ضعيفتا السندكما صرح به المدارك (قال) فان وهب بن وهب عامي مطعون فيه بالكذب و فارس هذا هو ابن حاتم القزويني كما يظهر من كتب الرجال (قال) وقال الشيخ انه غال ملعون (انتهى) .

والمرجع بعد سقوط الروايتين عموم موثقة ابي بصير المتقدمة في البول والخرء من الطير كل شيء يطير فلا بأس ببوله و خرئه و عموم موثقة عمار المتقدمة في المسئلة الثانية من نجاسة البول والغائط «كل ما اكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» و عموم موثقة ابن بكير المتقدمة في المسئلة الثانية ايضاً «إن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله و شعره وروثه و البانه و كل شيء منه جائز» بل و عموم حسنة زرارة المتقدمة هناك ايضاً: لا تغسل ثوبك من ابوال كل شيء يؤكل لحمه .

(و يدل على الطهارة) ايضاً ما رواه في المختلف من كتاب عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام انه قال خرء الخطاف لا بأس به هو مما يؤكل لحمه الخ فان قوله عليه السلام هو مما يؤكل لحمه بمنزلة التعليل فيستفاد منه طهارة خرء كل ما يؤكل لحمه فيندرج فيه الدجاج و غيره فلا تغفل .

(١) و هو المشهور بين الاصحاب و عن جمع منهم مخالفة المشهور (فعن ابن الجنيد) و نهاية الشيخ القول بالنجاسة و عن جماعة من المتأخرين منهم الاردبيلي اختيار هذا القول و ظاهر الجميع نجاسة كل من البول و الروث جميعاً و عن بعضهم التصريح بذلك حكاه في المختلف عن بعض اصحابنا بل عن بعضهم التصريح بأن القائلين بالنجاسة لا يفرقون بين البول و الروث أبداً (و لكن مع ذلك كله) ظاهر المدارك و صريح الحدائق هو الفرق بينهما فالبول نجس و الروث طاهر

﴿و الحق﴾ هو ما ذهب اليه المشهور من طهارتهما جميعاً (و يدل عليه) مضافاً الى جميع ما دل على طهارة البول و الغائط من كل حيوان يؤكل لحمه كما تقدم تفصيل جملة منها في المسئلة الثانية من نجاسة البول والغائط: أخبار خاصة نافية للباس صريحاً عن البول و الروث للدواب .

(ففي رواية ^(١) أبي الاعزّ النخاس) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اني أعالج الدواب (*) فربما خرجت بالليل وقد بالت ورائت فيضرب احدها برجله او يده فينضح على ثيابي فأصبح فأرى أثره فيه فقال ليس عليك شيء .

(وفي رواية ^(٢) معلى بن خنيس) و عبدالله بن ابي يعفور قال كنا في جنازة و قد آمنّا حمار قال فجاءت الريح ببوله حتى صكت وجوهنا و ثيابنا فدخلنا على ابي عبدالله عليه السلام فأخبرناه فقال ليس عليكم بأس .

(وفي رواية ^(٣) محمد الحلبي) انه قال لابي عبدالله عليه السلام السرقيّن الرطب اطأ عليه فقال لا يضرّك مثله .

(وفي رواية ^(٤) علي بن رثاب) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الروث يصيب ثوبي و هو رطب قال ان لم

(١ و ٢ و ٣ و ٤) كلها في الوسائل في الباب ٩ من النجاسات .

(*) الدابة في اللغة هي مآدب من الحيوان اى مشى و تحرك و لكنها قد غلب استعمالها فيما يركب عليه و يحمل

للاخيل و البغال و الحمير .

تقدّره فصل فيه .

(و في صحيحة ^(١) علي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الدابة تبول فتصيب بولها المسجد او حائطه أيسلّي فيه قبل ان يغسل؟ قال اذا جف فلا بأس (دلّت الصحيحة) على عدم البأس اذا جف وهو دليل الطهارة اذ لو كان نجساً لم يظهر بالجفاف قطعاً ولا شاهد على جفافه بالشمس كما لا يخفى نعم دلّت هي على ضرب من الكراهة مالم يجف .

(و في رواية ^(٢) زرارة) عن احدهما عليه السلام في ابوال الدوابّ تصيب الثوب فكرهه فقلت أليس لحومها حلالاً فقال بلى ولكن ليس مما جعله الله للأكل (دلّت الرواية) على كراهة ابوال مالم يجعله الله للأكل بل جعله للركوب وإن كان حلالاً شرعاً .

(و مثلها) في المضمون و ان اختلف في اللفظ ما عن ^(٣) العياشي في تفسيره عن زرارة عن احدهما عليه السلام انه سئل عن ابوال الخيل والبغال والحمير قال فكرهها فقال أليس لحمها حلالاً فقال أليس بين الله تعالى والأ نعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون . وقال : والخيّل و البغال و الحمير لتركبوها وزينة . فجعل للأكل الأ نعام التي نصّ الله تعالى في الكتاب و جعل للركوب الخيل و البغال و الحمير ، ليس لحومها بحرام ولكن الناس عافوها .

(و اما صحيحة ^(٤) عبدالرحمان) بن ابي عبدالله البصري قال سألت عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل يمسه بعض ابوال البهائم أيفسله ام لا؟ قال يغسل بول الفرس والحمار و البغل فأما الشاة وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس . (فالمراد) مما يؤكل لحمه هنا و انكان هو ما جعله الله للأكل بقرينة كونه في قبال الفرس و الحمار و البغل لاما أحله الله و الآ لم يكن في قبالها بل كان مثلها لكن لا يكون ذلك دليلاً على كون المراد منه ذلك حتى في الأخبار الدالة على طهارة البول و الغائط من كل حيوان يؤكل لحمه بأن يكون المراد مما يؤكل لحمه فيها ايضاً هو ما جعله الله للأكل لاما أحله الله لتدلّ على طهارة ابوال الخيل و البغال و الحمير و أروائها .

بل المراد مما يؤكل لحمه في الاخبار المذكورة هو ما أحله الله كما في موثقة ابن بكير عينا المروية في الوسائل في الباب ٢ من ابواب لباس المصلّي المشتعلة على قوله عليه السلام فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و البائه و كل شيء منه جائز اذا علمت انه ذكي وقد ذكاه الذبيح و انكان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله و حرم عليك اكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد ذكاه الذبيح اولم يذّكه .

(و عليه) فالأخبار المذكورة بعد بقائها على ظهورها فيما أحله الله تكون هي دليلاً واضحاً على طهارة ابوال الدوابّ وأروائها كما استدللنا بها آنفاً و لا يكاد يضرّ بها صحيحة عبد الرحمان بن أبي عبدالله البصري فلا تغفل .

(١ و ٢ و ٣) في الوسائل الباب ٩ من النجاسات .

(٤) وجدته في الحقائق .

﴿حجة الفائلين بالنجاسة﴾ اخبار كثيرة :

(منها) مضمرة ^(١) سماعة قال سألته عن ابوال الكلب و السنور و الحمار و الفرس فقال كابوال الانسان (ومنها) صحيحة ^(٢) الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ابوال الخيل و البغال ، فقال اغسل ما أصابك منه (وفي صحيحته ^(٣) الاخرى) قال لابأس بروث الحمير و اغسل ابوالها (ومثل هذه الصحيحة) في التفصيل بين الروث و البول رواية ^(٤) ابي مريم (و رواية ^(٥) عبد الاعلى بن أعين .

(و منها) رواية ^(٦) على بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الثوب يقع في مربوط الدابة على ابوالها و أروائها كيف يصنع قال ان علق به شيء فليغسله و ان كان جافاً فلا بأس (و في روايته ^(٧) الاخرى) على بولها او روثها قال ان علق به شيء فليغسله الى غير ذلك من الروايات .

(و الجواب) اما عن المضمرة فبأنها معارضة بما تقدم من الاخبار الصريحة في نفى الباس عن ابوال الدواب و أروائها فإن امكن حمل المضمرة على التقية او الكراهة كما عن الشيخ - والظاهر ان مقصوده بالنسبة الى الحمار و الفرس - فهو والا فعلمها مردود الى أهله.

(و اما عن صحيحة الحلبي) و ما بعدها فمقتضى الجمع بينهما و بين ما تقدمهما هو حمل غسل البول فيهما على الاستحباب و هكذا غسل ما علق به شيء من ابوالها او أروائها كما ان مقتضى الجمع بين الجميع هو حمل ما فصل بين البول و الروث على شدة استحباب الغسل في البول دون الروث فيكون نتيجة الكلام من اول المسئلة الى هاهنا هي طهارة كل من ابوال الخيل و البغال و الحمير و أروائها و استحباب غسلهما جميعاً لاسيما البول كما ذكرنا في المتن .

﴿ هذا و قد استدلل الحقائق ﴾ لنجاسة ابوال الدواب بروايات أخرى (و هي رواية ^(٨) ابي بصير) قال سألته عن النقيع تبول فيه الدواب فقال ان تغير الماء فلا تتوضأ منه وإن لم تغيره ابوالها فتوضأ منه وكذلك الدم اذا سال في الماء و أشباهه (و صحيحة ^(٩) محمد بن مسلم) قال سألت الصادق عليه السلام عن الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال اذا كان الماء قدر كرا لم ينجسه شيء (و رواية ^(١٠) أخرى) لابي بصير قال سألته عن كرا من ماء مرت به و انا في سفر قد بال فيه حمار او بغل او انسان قال لا تتوضأ منه ولا تشرب .

(و الجواب) اما عن الرواية الاولى لأبي بصير فبأن من المحتمل قوياً أن يكون المراد من تغير الماء يبول الدواب هو خروجه عن الاطلاق الى الاضافة و في مثله لا بد من عدم التوضي به و ان كان طاهراً شرعاً لا مجرد تغير احد أوصافه الثلاثة بسببه كما هو الحال في تغيره بسيلان الدم فيه و أشباهه ولو لم يصر مضافاً وعليه فلا يكون ذلك دليلاً على نجاسة بول الدواب كساير النجاسات من الدم وغيره .

(١) الوسائل الباب ٨ من النجاسات .

(٢) و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧) كلها في الوسائل في الباب ٩ من النجاسات .

(٨ و ١٠) في الوسائل في الباب ٩ من الماء المطلق .

(٩) في الوسائل في الباب ٩ من الماء المطلق .

فصل في نجاسة المنى

مسئلة ١ - المنى من كل حيوان له نفس سائلة نجس (١) من غير فرق فيه بين منى آدمى وغيره و

(و اما صحيحة محمد بن مسلم) فمفهومها ان الماء اذا لم يكن قدر كبر نجس شيء في الجملة و لو كان ذلك ولو غ الكلاب فيه لا بول الدواب (و اما عدم التوضي) في الرواية الثانية لابي بصير فهو محمول على الكراهة لا محالة بعد فرض الماء فيها كبراً لا اقل منه فإنه مما لا ينجس ببول الانسان ما لم يتغير بلا شبهة فكيف ببول الحمار او البغل وهذا واضح .

(١) قال في الجواهر اجماعاً محصلاً و منقولاً (اقول) و يدل على نجاسته مضافاً الى الاجماع اخبار كثيرة (كصحيحة ^(١) محمد بن مسلم) عن احدهما عليه السلام في حديث قال: وقال في المنى يصيب الثوب قال ان عرفت مكانه فاغسله و ان خفي عليك فاغسله كله (و مثلها) حسنة ^(٢) ابن ابي يعفور (و قريب منها) موثقة ^(٣) سماعة قال سألته عن المنى يصيب الثوب قال اغسل الثوب كله اذا خفي عليك مكانه قليلاً كان او كثيراً (و في صحيحة ^(٤) ثانية) لمحمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال ذكر المنى و شدّه و جعله اشدّ من البول (الحديث) الى غير ذلك من الروايات الكثيرة .

﴿ بقي أمور أحدها ﴾ ان ظاهر الأخبار بقرينة ما فيها من لفظة «يصيب الثوب» اولفظة «وانت نظرت في ثوبك ولم تصبه» او «اذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه منى» الى غير ذلك من القرائن هو منى الانسان لا الحيوان .

و لكن الاجماع منعقد على نجاسته من كل حيوان ذى نفس سائلة (قال في المدارك) فلا مجال للتوقف فيه (انتهى) وهو كذلك ولولا الاجماع على ذلك لأمكن المناقشة في منى غير الانسان سيما فيما يؤكل لحمه (لاطلاق الموصول) في موثقة ^(٥) عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه (و لعموم موثقة ابن بكير) المروية في الوسائل في الباب ٢ من ابواب لباس المصلي المشتملة على قوله عليه السلام ان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز .

(و عليه) فما عن المعتبر و المنتهى من ان الحجة على نجاسته في غير الانسان مماله نفس سائلة هي عموم الأخبار ضعيف (و أضعف منه) ما عن المعالم من الاحتجاج لذلك بكون المنى أشدّ من البول كما تقدم في الصحيحة الثانية لمحمد بن مسلم فانه بعد تسليم ان المراد من كونه أشدّ - أى في النجاسة لا في إزالة العين هو بقرينة ما في ذيلها وإن انت نظرت في ثوبك فلم تصبه الخ - ظاهر في منى الانسان فيكون دليلاً على أن نجاسته منيته من بوله .

(١ و ٢ و ٣ و ٤) كلها في الوسائل في الباب ١٦ من النجاسات .

(٥) الوسائل الباب ٩ من النجاسات .

قد عرفت آنفاً معنى النفس السائلة في نجاسة البول والغائط فلا نعيد .

مسئلة ٢ - قال بعض علمائنا (١) ان المذى الخارج عقيب الشهوة نافض للطهارة و نجس بخلاف ماخرج

(ولو تنزلنا عن ذلك) فهي دليل على ان كل حيوان بوله نجس فمنيّه أنجس كما فيما لا يؤكل لحمه و لا دلالة لها على نجاسة منيٍّ ما كان بوله طاهراً كما في ماكول اللحم .

(ثانيها) انه قد تردّد الشرائع في طهارة منيٍّ ما لانفس له وان قال بعده والطهارة اشبه و حكي التريديد عن المعتمر و المنتهى ايضاً و لكن الظاهر ان التريديد مما لوجه له بعد قصور الأخبار عن شمول منيٍّ ماسوى الانسان و فقد الاجماع في غير ماله النفس السائلة و إن حكي إطلاق معقد اجماع الانتصار و الخلاف و الغنية و لكنه ليس بشيء فان المشهور كما صرح في الرياض وغيره على الطهارة (و عليه) فيبقى أصل الطهارة في منيٍّ ما لا نفس له سالماً عن المعارض .

(ثالثها) ان لنا جملة من الروايات ظاهرها طهارة المنى (كصحيحة^(١) زرارة) قال سئلته عن الرجل يجنب في ثوبه أيتجفف فيه من غسله قال نعم لا بأس به إلا ان تكون النطفة فيه رطبة فانكأنت جافة فلا بأس (و صحيحة^(٢) ابي أسامة) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام تصيني السماء و على ثوب فتبلّه و انا جنب فيصيب بعض ما اصاب جسد من المنى أفأصلي فيه؟ قال نعم (و رواية^(٣) علي بن ابي حمزة) قال سئل ابو عبدالله عليه السلام و أنا حاضر عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه فقال ما أرى به بأساً (الحديث) الى غير ذلك من الروايات .

(و قد قيل) في توجيهها أمور ضعيفة (وأحسن ما قيل) او يمكن أن يقال في توجيهها هو حملها على التقية كما عن غير واحد و ذلك نظراً الى ذهاب كثير من العامة الى طهارة المنى .

(قال الشيخ) في صلاة الخلاف مسئلة : المنى كنه نجس لا يجزى فيه الفك و يحتاج الى الغسل (الى ان قال) و قال الشافعي مني الآدمي طاهر من الرجل و المرأة و روى ذلك عن ابن عباس و سعد بن أبي وقاص و عائشة و به قال في التابعين سعيد بن المسيّب و عطاء (الى ان قال) و قال ابو حنيفة يغسل رطباً و يفرك يابساً (انتهى) .

(١) القائل هو ابن الجنيّد (و مستنده) في ناقضية المذى الخارج عقيب الشهوة جملة من الروايات (ففي رواية^(٤) ابي بصير) ان خرج منك على شهوة فتوضاً و إن خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء (و في صحيحة^(٥) علي بن يقطين) ان كان من شهوة نقض (و في رواية^(٦) الكاهلي) ما كان منه بشهوة فتوضاً منه (بل في صحيحة^(٧) يعقوب بن يقطين) الرجل يمذى و هو في الصلاة من شهوة او من غير شهوة قال المذى منه الوضوء .

(و مستنده) في نجاسة المذى روايتان للحسين بن ابي العلا (ففي احدهما^(٨)) سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المذى يصيب الثوب قال ان عرفت مكانه فاغسله و إن خفي عليك مكانه فاغسل الثوب كله (و في ثانيهما^(٩)) سألت

(١ و ٢ و ٣) كلها في الوسائل الباب ٢٧ من النجاسات .

(٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) كلها في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء .

(١٠ و ١١ و ١٢) في الوسائل في الباب ١٧ من النجاسات .

على غير شهوة و الاقوى انه مطلقاً ليس بناقض ولا نجس .

اباعبدالله عليه السلام عن المذني يصيب الثوب فيلتزق به قال يغسله ولا يتوضأ .

(و فيه مضافاً) الى ان صحيحة يعقوب بن يقطين قد أمرت بالوضوء من غير تفصيل في المذني بل فيها تصريح بالإطلاق و ان روايتي الحسين قد أمرنا بالغسل من غير تفصيل ايضاً في المذني (ان مقتضى الجمع) بين الروايات المذكورة كلها الظاهرة بعضها في وجوب الوضوء منه وبعضها في وجوب غسله وبين ما هو أصح منها سنداً و اكثر منها عدداً بل كاد يكون متواتراً جداً الصريحة في نفى الوضوء و الغسل جميعاً هو حمل ما دل على الوضوء منه وهكذا ما دل على غسله على الاستحباب و ذلك حملاً للظاهر على الأظهر .

(ففي صحيحة ^(١) ابن ابي عمير) ليس في المذني من الشهوة ولا من الانعاز ولا من القبلة ولا من مسّ الفرج ولا من المضاجعة وضوء ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد (و في صحيحة ^(٢) حريز) ان سال من ذكر ك شيء من مذني أو ودي و انت في الصلاة فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة (و في حسنة ^(٣) بريد) سألت أحدهما عن المذني فقال لا ينقض الوضوء ولا يغسل منه ثوب ولا جسد انما هو بمنزلة المخطا و البصاق الى غير ذلك من الروايات التي كادت تكون متواترة كما أشرنا .

(و بالجملة) ان مقتضى الجمع بين جميع الروايات هو استحباب الوضوء من المذني الخارج عقيب الشهوة بل من مطلق المذني لصحيحة يعقوب بن يقطين المتقدمة غايته ان الاستحباب في الأول أشد وهكذا استحباب غسل المذني مطلقاً لإطلاق روايتي الحسين من غير تفصيل فيهما بين الخارج عقيب الشهوة و غيره و يحتمل في روايتي الغسل كما احتمله جماعة الحمل على التقية لمصير العامة بأجمعهم الى النجاسة :

(قال الشيخ) في صلاة الخلاف المذني : و الوزى طاهران (الى ان قال) و خالف جميع الفقهاء في ذلك يعني بهم العامة وقالوا بنجاستهما (انتهى) .

(ثم ان المذني) كما ظهر لك في الجملة مما سبق و عرفت هو ما يخرج غالباً عقيب الشهوة بملاعبة او تقبيل و نحوهما و قد يخرج بغير ذلك .

(و الودي) بالبدال المهملة هو ما يخرج عقيب البول إجماعاً و هو يشبه المني في البياض الحليبي و الغلظة .

(و الوزى) بالذال المعجمة هو ما يخرج عقيب الإزال كما صرح به جمع من الأصحاب ولكن في مرسله ابن رباط المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء قال عليه السلام واما الوزى فهو الذى يخرج من الأدواء و لا شيء فيه و إليها يشير المجمع بقوله و في الحديث هو ما يخرج من الأدواء بالبدال المهملة جمع داء و هو مرض انتهى (و الظاهر) انه لا تنافي بينهما و ذلك لجواز خروجه عقيب الإزال و الأدواء جميعاً .

(١) الوسائل الباب ٩ من نواقض الوضوء .

(٢) (٣٢) في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء .

مسئلة ٣ - كل رطوبة تخرج من القبل و الدبر غير البول و الغائط و المنى و الدم هو طاهر (١).

فصل في نجاسة الدم

مسئلة ١ - الدم من كل حيوان له نفس سائلة نجس (٢) من غير فرق بين قليله و كثيره و قد تقدم معنى النفس السائلة في نجاسة البول و الغائط فلا نكر.

(١) (قال في الحقائق) ولأعلم خلافاً في الحكم المذكور (و قال في المستند) بالاجماع و الأصل (اقول) بل الخارج من الذكر غير البول و المنى و الدم ان كان من مصاديق المذي او الودي او الودي فيدل على طهارته مضافاً الى الاجماع لوصح و الأصل ما دل على طهارة هذه الامور الثلاثة و قد اشير الى جملة من الاخبار الواردة في ذلك في المسئلة السابقة (وأما طهارة ما يخرج من الفرج) غير البول و المنى و الدم فاستدل لها بعد الاجماع و الأصل (بصحيحة^(١)) ابراهيم بن أبي محمود قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة و ليها قميصها او إزارها يصيبه من بلل الفرج وهي جنب أتصلي فيه قال اذا اغتسلت صلت فيها .

(و أما طهارة ما يخرج من الدبر) غير الغائط و الدم فيدل عليها بعد الاجماع و الأصل (مارواه^(٢) صفوان) قال سئل رجل ابا الحسن عليه السلام و انا حاضر فقال إن بي جرحاً في مقعدتي فأتوضأ ثم أستنجي ثم أجد بعد ذلك الندى و الصفرة تخرج من المقعدة أفأعيد الوضوء قال قد أنقيت؟ قال نعم قال ولكن رشه بالماء و لا تعد الوضوء (انتهى) فإن الرش هو للاستحباب لا محالة كما في سائر الموارد التي سيأتي تفصيلها في التطهير بالماء انشاء الله تعالى اذ لو كانت الندى او الصفرة نجسة بمنزلة الدم او الغائط لأمر عليه السلام بغسل المقعدة بل و باعادة الوضوء ايضاً لو كانت بمنزلة الغائط ولم يكتف بالرش فقط بلا شبهة .

(٢) هذه المسئلة إجماعية إلا ما حكى عن ابن الجني و ظاهر الصدوق في الفقيه فانهما قد خالفا المشهور في الجملة و سيأتي تفصيل كلاهما على الدقة (و على كل حال) يدل على نجاسة الدم من كل حيوان ذى نفس سائلة (مضافاً) الى اجماع الأصحاب عدى من أشير اليه بل اجماع المسلمين عموماً بل في الجواهر من ضروريات هذا الدين (اخبار متواترة) يجدها المتتبع في ابواب متفرقة :

(ففي صحيحة^(٣)) زرارة قال قلت له أصاب ثوبى دم رعاف او غيره او شيء من منى فعلمت أثره الى ان أصيب له الماء و حضرت الصلاة و نسيت أن بثوبى شيئاً و صليت ثم اني ذكرت بعد ذلك، قال تعيد الصلاة و تغسله .

(و في^(٤) موثقة سماعة) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى ان يغسله حتى

(١) الوسائل الباب ٥٥ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ١٦ من نواقض الوضوء .

(٣) (٢٠٣) الوسائل الباب ٢٢ من النجاسات .

يُصَلِّي قَالَ قَالَ يَعِيد صَلَاتِهِ كَيْ يَهْتَمَّ بِالشَّيْءِ إِذَا كَانَ فِي ثَوْبِهِ عَقُوبَةٌ لِنَسْيَانِهِ .

(و في حسنة ^(١) عبدالله بن سنان) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم قال ان كان قد علم انه أصاب ثوبه جنابة أو دم قبل ان يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى و ان كان ما لم يعلم به فليس عليه إعادة الى غير ذلك من الروايات المتواترة كما أشرنا .

﴿بقي أمور احدها﴾ ان لنا جملة من الأخبار ظاهرها طهارة الدم (ففي رواية ^(٢) جابر) عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول لو رعت دماً ورقاً (أي انقطع) ما زدت ان أمسح مني الدم وأصلي .
(و في رواية ^(٣) أبي حبيب الأسدي) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول في الرجل يرعف وهو علي وضوء قال لا يغسل آثار الدم و يصلي .

(و في رواية ^(٤) داود بن سرحان) عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي فأبصر في ثوبه دماً قال يتم .
(و في رواية ^(٥) عمار) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الدميل يكون بالرجل فينفجر وهو في الصلاة قال يمسحه و يمسح يده بالحائط أو بالأرض ولا يقطع الصلاة .

(و في رواية ^(٦) الحسن بن علي الوشاء) قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول كان أبو عبدالله عليه السلام يقول في الرجل يدخل يده في أنفه فيصيب خمس أصابعه الدم قال ينقيه ولا يعيد الوضوء .
(و في رواية ^(٧) عبد الأعلى) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألته عن دم الحجامه أفيها وضوء قال لا ولا يغسل مكانها لأن الحجام مؤتمن اذا كان ينظفه ولم يكن صبيحاً صغيراً .
(و في رواية ^(٨) أبي حمزة) قال قال أبو جعفر عليه السلام إن أدخلت يدك في أنفك و انت تصلي فوجدت دماً سائلاً ليس برعاف ففته بيدك .

(و في صحيحة ^(٩) الحلبي) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمنع ذلك من الصلاة فيه قال لا وإن كثر ولا بأس ايضاً بشبهه من الرعاف ينضجه ولا يغسله .
(و مقتضى الجمع) بين هذه الروايات كلها و بين ما اشير اليه في صدر المسئلة من الاجماع بل الضرورة والأخبار المتواترة على نجاسة الدم هو حمل هذه الروايات بأجمعها على ما لا ينافي النجاسة فيحمل الدم (في الرواية الاولى و الثانية و الثالثة) على الأقل من الدرهم الملعوف عنه في الصلاة .

(١) الوسائل الباب ٤٠ من النجاسات .

(٢) (٤٠٣ و ٢) الوسائل الباب ٧ من نواقض الوضوء .

(٥) الوسائل الباب ٢٠ من النجاسات .

(٦) الوسائل الباب ٢٢ من النجاسات .

(٧) الوسائل الباب ٥٦ من النجاسات .

(٨) الوسائل الباب ٢ من قواطع الصلاة .

(٩) الوسائل الباب ٢٠ من النجاسات .

(وامّا الرابعة) فبعد تسليم انفجار الدّم مل فيها بالدم لا بالقيح المحض فهي من اخبار العفو عن دم القروح في الصلاة لاعدم نجاسة الدم .

(و امّا الخامسة والسادسة) فالتنقية والتنظيف فيهما محمولان على التطهير الشرعى لامجرد إزالة العين (و امّا السابعة) فالظاهر ان النسخة مغلوطة لعدم مناسبة الفت اى الكسر مع السيلان و لعلّ الصحيح هكذا فوجدت دماً يابساً ليس برعاف ففتّه بيدك و عليه فلا اشكال و لا كلام لعدم السراية مع فرض اليبوسة كما لا يخفى .

(و امّا الثامنة) فإن امكن إرجاع قوله عَلَيْهِ السَّلَام في الآخري نضحه ولا يغسله الى دم البراغيث دون الرعاف و ان معنى قوله عَلَيْهِ السَّلَام ولا باس ايضاً بشبهه من الرعاف اى بشبهه في تفرّق الأجزاء و كونه بنحو النقط لافي الكثرة فهو والاّ فعلمها مردود الى أهله .

❦ ثانيها ❦ انه قد أشرنا في صدر المسئلة ان المحكى عن ابن الجنيد و ظاهر الصدوق هو مخالفة المشهور (فنقول) اما ابن الجنيد فالذى حكاه عنه في المعتبر انه قال اذا كان سعة الدم دون سعة الدرهم الذى سعتة كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب .

(و لكن ذكر في المختلف) انه قال ابن الجنيد الدماء كلّها ينجس الثوب بحلولها فيه و أغلظها نجاسة دم الحيض (انتهى) و لعلّ نظره في ذلك اى في الاخير الى أفراد الدم لا الى مقداره فلا ينافي ما حكاه المعتبر عنه بالنسبة الى المقدار .

(و على كل حال) يردّه ان أدلة العفو عن الدم في الصلاة اذا كان اقل من الدرهم كما سيأتى تفصيلها في احكام النجاسات هي مما لا يساعد عدم نجاسته اذا كان بهذا المقدار .

(مضافاً) الى دلالة جملة من الروايات على نجاسة الدم مطلقاً حتى قليله (كصحيحة ^(١) علي بن جعفر عَلَيْهِ السَّلَام) قال سألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فتقطر قطرة في إناثه هل يصلح الوضوء منه قال لا (وفي صحيحته ^(٢) الأخرى) سألته عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب إناثه (الى ان قال) و إن كان شيئاً بيناً فلا يتوضأ منه .

(و في صحيحة ^(٣) عبدالله بن ابي يعفور) قال قلت لأبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَام الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى ان يغسله فيصلّي ثم يذكر بعد ما صلى أيعيد صلاته قال يغسله ولا يعيد صلاته الاّ ان يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة ، فانه عَلَيْهِ السَّلَام قد أمر بالغسل على كل من تقدرى كون الدم بمقدار الدرهم مجتمعاً و عدمه .

(و من العجيب) ما حكاه المدارك عن ابن الجنيد في كتابه المختصر الأحمدى من ان كل نجاسة وقعت على ثوب و كانت عينها مجتمعة او منقسمة دون سعة الدرهم الذي يكون سعتة كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس

(٢٥١) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من النجاسات .

مسئلة ٢ - الدم المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه كالغنم و البقر و نحوهما طاهر حلال اكله (١) و اما المتخلف في ذبيحة ما لا يؤكل لحمه كالأسود و الفهود و الثعالب و الأرانب فالأحوط و ان كان هو القول بنجاسته

الثوب إلا ان تكون النجاسة دم حيض او منياً فان قليلهما و كثيرهما سواء (قال) و لم نقف له في ذلك على حجة (انتهى) و هو كذلك (و ردّه الحقائق) بالأخبار الدالة على نجاسة البول قليله و كثيره و الغائط و نحو ذلك من النجاسات و هو جيد .

(هذا كله) من أمر ابن الجنيد رحمه الله (و أمّا الصدوق) فالمحكي عنه في الفقيه انه قال و الدم اذا أصاب الثوب فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقداره مقدار درهم و اف و ما كان دون الدرهم الوافي فقد يجب غسله و لا بأس بالصلاة فيه و ان كان الدم دون حمصة فلا بأس بأن لا يغسل إلا ان يكون دم الحيض فانه يجب غسل الثوب منه و من البول و المنى قليلاً كان او كثيراً (انتهى) .

و ظاهر هذا الكلام - بعد وضوح ان الأمر بالغسل في لسان الاخبار و كلمات الأصحاب هو ظاهر في النجاسة - ان الدم اذا كان دون الدرهم نجس معفو عنه في الصلاة و اذا كان دون الحمصة فليس بنجس إلا اذا كان دم الحيض .

(و لعل مستنده) في ذلك رواية^(١) مثنى بن عبد السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اني حككت جلدي فخرج منه دم فقال ان اجتمع قدر حمصة فاغسله و إلا فلا .

(اقول) و مقتضى الجمع بينها و بين ما تقدم من الأدلة الدالة على نجاسة الدم قليله و كثيره هو حمل قوله عليه السلام و إلا فلا على العفو عما دون الحمصة في حال الصلاة لا على عدم نجاسته كما ان مقتضى الجمع بينها و بين ما حدّد العفو الى الدرهم هو استحباب غسل ما كان بقدر الحمصة دون الأقلّ منه فقدر الدرهم يجب غسله و ما دونه الى قدر الحمصة يستحب و ما دون الحمصة لا يستحب (و قد حكى عن الشيخ) ايضاً حمل رواية مثنى على الاستحباب (و لكن الوسائل) جوّز حملها على بلوغه سعة الدرهم و هو بعيد .

﴿ ثالثها ﴾ انه حكى عن جملة من كتب العلامة كالمثني و المختلف و غيرها و هكذا عن الغنية و كشف اللثام و جامع المقاصد و غيرهم تقييد الدم في عنوان كلامهم بالمسفوح اي المصبوب و هو كما في الحقائق الدم الذي ينصب من العرق بكثرة و عن المثنى بدفع و هو كما في الجواهر مما يوهم عدم نجاسة الدم الخارج من ذي النفس من غير عرقه أى من جلده او لحمه و نحوهما .

(و لكن المقصود) على الظاهر كما استظهره جملة من الأصحاب هو الاحتراز عن دم ما لا نفس له و دم المتخلف في الذبيحة لطهارة دم ذي النفس اذا خرج من غير العرق من جلد او لحم بحكّة او عثرة او شوكة و نحو ذلك .

(١) (قال في الحقائق) طاهر حلال من غير خلاف يعرف (وفي المختلف) وعن جمع آخرين دعوى الإجماع على الطهارة (وفي المصباح الفقيه) استقرار السيرة على عدم التجنب عنه (اقول) و يدل على الطهارة مضافاً الى هذا كله (قوله تعالى) في أواخر الأنعام «قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه إلا ان يكون

ولكن الأقوى طهارته (١) .

مسئلة ٣ - الدم من كل حيوان ليس له نفس سائلة كالسمك و البق و البراغيث و نحو ذلك طاهر شرعاً

ميتة اودماً مسفوحاً اولحم خنزير» فانه تعالى قيد الدم المحرم بالمسفوح (وعليه) يحمل قوله تعالى في أوائل المائدة «حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير» كما هو الشأن في سائر الموارد فيحمل المطلق على المقيد. والوصف أعنى المسفوح في الآية وان لم يكن له مفهوم بنحو الإطلاق كما حقق في محله ولكن له مفهوم في الجملة بمعنى ان الدم اذا لم يكن مسفوحاً فبعض افراده حلال لامحالة والا لكان التقييد بالمسفوح لغواً جداً والمتيقن من غير المسفوح الحلال هو المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه فاذا كان حلالاً كان طاهراً قطعاً للقطع بعدم جواز تناول النجس شرعاً (وقد أشار) الى الاستدلال بالآية كل من الحقائق والجواهر جميعاً . (هذا) وعن جامع المقاصد والروض نجاسة دم الطحال لعموم أدلة نجاسة الدم من ذى النفس ولحرمة اكله اى اكل دم الطحال وهو ضعيف فان المستفاد من مفهوم الآية حلية الدم المتخلف مطلقاً ولو كان في الطحال وحرمة الطحال بنفسه مما لا ينافي حلية ما فيه من الدم فاذا كان حلالاً كان طاهراً قطعاً .

(وأضعف منه) ماعن المسالك في الأطعمة من التريديد في الحاق الدم المتخلف في القلب والكبد بما يتخلف في اللحم من حيث الحلية مدعيّاً انه لو قيل بتحريمه في كل ما لا نص فيه ولا اتفاق وان كان طاهراً لكان وجهاً لعموم تحريم الدم وكونه من الخبائث (انتهى) فان العموم لو سلم منقطع بمفهوم الآية وأما كونه من الخبائث فممنوع جداً والا لم يكن فرق بين المتخلف فيهما وفي غيرهما فكان الجميع من الخبائث وكان محرماً شرعاً وليس كذلك قطعاً .

﴿بقي شيء﴾ وهو انه استثنى الأصحاب رضوان الله عليهم من المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه الدم الذى قد رجع الى جوف المذبوح اما بسبب رد النفس او لكون رأس المذبوح في مكان عال او لغير ذلك من الأسباب بحيث لم يخرج المقدار المتعارف خروجه عند الذبح او النحر وقد عللوا الاستثناء بأنه نجس حرام لا يدخل فيما نحن فيه (قال في الحقائق) وهو كذلك لعدم شمول الأدلة له (انتهى) .

(١) وتفصيل الكلام فيه (ان في الحقائق) وعن جمع آخرين ان الظاهر من الأصحاب هو نجاسة المتخلف في ذبيحة ما لا يؤكل لحمه (وعن كشف اللثام) ومنظومة الطباطبائي اختيار طهارته بل عن الأخير نسبتة الى المعظم فقال (والاقرب التطهير فيما يحرم) من المذكى (وعليه المعظم) .

(وعن بعض معاصري المعالم) التريديد هنا من جهة إطلاق الأصحاب الحكم بنجاسة الدم مما له نفس سائلة ومن جهة ظاهر قوله تعالى «اودماً مسفوحاً» حيث دل على حل غير المسفوح وهو دليل على طهارته (وتردد الجواهر) ايضاً ومال الى الطهارة لوجوه أوجهها ظهور مساوات التذكية فى المأكول وغير المأكول في تمام الاحكام سوى حرمة الأكل .

﴿أقول﴾ ان قوله تعالى «اودماً مسفوحاً» وان لم يدل على حلية غير المسفوح بنحو الإطلاق كى يشمل مثل المقام ويعرف من حليته طهارته وذلك لما اشير اليه من عدم المفهوم للوصف الا في الجملة و المتيقن منه هو حلية المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل لحمه (مضافاً) الى استبعاد حرمة لحم ما لا يؤكل

ليس بنجس (١) .

مسئلة ٢ - العلقه التي يستحيل اليها نقطة الآدمي أو غير الآدمي في الرحم أو في البيضة نجسة لأن هدام

لحمه وحلية دمه بل عن بعضهم دعوى الإجماع على حرمة دمه كحرمة لحمه .
(ولكن العمدة) ان الأخبار الدالة على نجاسة الدم مما لا عموم لها يشمل مثل المقام وأما اطلاقاتها فمنصرفه اضافاً عنه ولا إجماع في المقام على النجاسة لولم يكن المعظم على طهارته كما سمعت من منظومة الطباطبائي فيبقى حينئذ أصل الطهارة فيه سالماً عن المعارض .

(هذا مضافاً) الى ما ادّعاء الجواهر من ظهور مساوات التذكية في المأكول وغير المأكول إلا في حرمة الأكل فكما ان التذكية في المأكول مما يبقى معها طهارة اللحم وتؤثر في طهارة الدم المتخلف فكذلك في المقام عيناً ولكن الاحوط مع ذلك كله كما ذكرنا في المتن القول بالنجاسة والله العالم .

(١) (قال في الجواهر) للإجماع محصلاً ومنقولاً مستفيضاً ان لم يكن متواتراً على طهارته (انتهى) نعم عن المبسوط والجمال وسائر وابن حمزة بعض العبارات الموهمة لنجاسة دم مالا نفس له ولكن الظاهر كما عن المعالم ان ذلك قد نشأ من سوء التعبير .

(ويؤيده) بل يدل عليه ان الشيخ في الخلاف قد صرح أولاً بطهاره دم ما ليس له نفس سائلة وذكر دم السمك والبقر والبراغيث والقمل ثم بعده بسطرين ذكر عبارة موهمة لنجاسة دم الجميع (ولعل من هنا) قال في المختلف بعد نقل جملة من العبارات الموهمة للنجاسة واختياره الطهارة واستدلاله لها بالاجماع (مالفظه) وعبارات اصحابنا لا يعوّل فيها على خلاف ما قلناه فانهم ينصّون في كتبهم على ان دم مالا نفس له سائلة وميته طاهران (انتهى) .

﴿ اقول ﴾ ويدل على الطهارة مضافاً الى هذا كله من الاجماع بقسميه محصله ومنقوله الأخبار الواردة في دم جملة من افراد مالا نفس له كدم السمك والبقر والبراغيث ونحوها .
وهي بضميمة عدم القول بالفصل بين افراد مالا نفس له سائلة يتم بها المطلوب ويثبت بها المدعى من طهارة الدم في جميع الافراد والاصناف بتمامها .

(ففي رواية السكوني ^(١)) عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم مالم يذكّ يكون في الثوب فيصلّي فيه الرجل يعني دم السمك (انتهى) (وفي صحيحة ^(٢)) عبد الله بن ابي يعفور) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في دم البراغيث قال ليس به بأس قلت انه يكثر ويتفاحش قال وان كثر (وفي رواية ^(٣)) غياث) عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال لا بأس بدم البراغيث والبقر وبول الخشاشيف الى غير ذلك من الروايات .
(هذا وقد يستدل) لطهارة دم السمك بالخصوص بوجوه أخر (مثل ما عن المعتبر) من الاجماع على جواز اكل السمك بدمه (وما عن المنتهى) من الاستدلال لها بقوله تعالى «أحلّ لكم صيد البحر» بتقريب أن الصيد مما يشمل تمام أجزائه ومنها الدم فاذا حلّ كان طاهراً قطعاً وبقوله تعالى «قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه إلا ان يكون ميتة أو دماً مسفوحاً» بتقريب ان دم السمك ليس بمسفوح فهو حلال وإذ حلّ كان طاهراً

حيوان له نفس سائلة (١) .

فصل

في نجاسة الكلب والخنزير

مسئلة ١ - الكلب و الخنزير نجسان (٢) اذا كانا برّيين

لامحالة وبان دم السمك ليس بأعظم من ميته وميته طاهرة (الى غير ذلك) .
و هذه الوجوه وان لم يدخل بعضها عن المناقشة ولكن الأغلب مما لا بأس به والعمدة في المسئلة هي الاجماع والأخبار الواردة فيها ولو بضميمة ما اشير اليه من عدم القول بالفصل .

(١) هكذا علل النجاسة في محكى المعتبر و في الخلاف أضاف الى التعليل المذكور (اجماع الفرقه) على نجاسة العلقه (و لكن عن الذكرى) منع دليل المعتبر (قال) وتكوّنّها في الحيوان لا يدل على أنّها منه (انتهى) (و عن المعالم) انه استوجه المنع المذكور و أضاف اليه دعوى ان ما يوجد في البيضة لم يعلم انه علقه فلم يعلم اندراجها تحت اجماع الخلاف لو ثبت على وجه يكون حجة و مقتضى الأصل الطهارة (قال) و يعضده ظاهر قوله تعالى «اودمًا مسفوحًا» حيث انه دل على حل غير المسفوح مطلقاً خرج من ذلك ما وقع الاتفاق على تحريمه فيبقى الباقي و اثبات الحل مقتضى لثبوت الطهارة كما مرّ غير مرّة (انتهى) .

﴿اقول﴾ و الأظهر نجاسة العلقه لأنّ هادم حيوان له نفس سائلة كما أفاد المعتبر و تكوّنّها في الحيوان مما يكفي في صدق كونها منه فتندرج العلقه بذلك تحت اطلاقات الأخبار و معاقد الاجماع الدالّتين على نجاسة الدم مضافا الى اندراجها تحت معقد اجماع الخلاف الذى ادّعاه على نجاسة العلقه بالخصوص (و لو سلّم) عدم صدق العلقه على المتكون في البيضة فصدق الدم عليه مما يكفي في الاندراج تحت الاولين فقط كما لا يخفى (و من هنا يظهر) انه لا مجال في المسئلة للتمسك بالأصل أعني اصل الطهارة .

(و اما قوله تعالى) اودمًا مسفوحا فليس مفهومه كما اشير غير مرة الاّ حلية غير المسفوح في الجملة و المتيقن منه هو المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه لا غيره .

(٢) (قال في الجواهر) للاجماع المحصّل بل ضرورة المذهب (انتهى) نعم ذكر في الخلاف مخالفة مالك و داود فقالا بطهارة الكلب و طهارة سؤره و لعبه و جواز استعماله بالشرب و غيره لكن يغسل منه الاّ ناء تعبدًا .

(اقول) و يدلّ على نجاستهما مضافا الى الاجماع بل و ضرورة المذهب الأخبار المستفيضة بل المتواترة كما يظهر بمراجعة الوسائل في ابواب المضاف و المستعمل و الاسرار وابواب النجاسات و بعض ابواب التجارة و في الوافى باب التطهير من مسّ الحيوانات .

(ففي ذيل موثقة^(١) عبدالله بن ابي يعفور) قال عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ خَلْقًا أَنْجَسَ مِنَ الْكَلْبِ

• • • • •

و إنَّ النَّاصِبَ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ لَا نَجَسَ مِنْهُ .

(وفي ذيل صحيحة ^(١) الفضل أبي العباس) قال حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس نجس لا تتوضأ بفضله .

(وفي ذيل ^(٢) رواية معاوية بن شريح) قال قلت له : الكلب ؟ قال لا قلت : أليس هو سبع قال : لا والله

انه نجس لا والله انه نجس .

(وفي رواية ^(٣) أبي سهل القرشي) قلت أهو حرام يعنى الكلب قال هو نجس أعيده عليه ثلاث مرّات

كلّ ذلك يقول هو نجس .

(وفي ذيل ^(٤) صحيحة علي بن جعفر عليه السلام) وسألته عن خنزير يشرب من إناء كيف يصنع به قال يغسل

سبع مرّات (وفي رواية ^(٥) سليمان الإسكافي) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شعر الخنزير يخرز به قال لا بأس

به ولكن يغسل يده إذا اراد ان يصلّى .

(وفي ذيل ^(٦) رواية ابن رثاب) فقلت: ما على من قلب لحم الخنزير قال يغسل يده الى غير ذلك من

الروايات المتواترة كما أشرنا .

﴿ نعم لنا ﴾ جملة من الروايات قد يظهر منها طهارة الكلب و الخنزير (ففي صحيحة ^(٧) ابن مسكان)

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه و السنور او شرب منه جمل او دابة او غير ذلك

أيتوضأ منه او يغتسل قال نعم إلا ان تجد غيره فتتنزّه عنه .

(وفي صحيحة ^(٨) زرارة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الجبل يكون من شعر الخنزير يستقى به

الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك قال لا بأس .

(وفي موقفة ^(٩) الحسين بن زرارة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له شعر الخنزير يجعل حبلاً ويستقى

به من البئر التي يشرب منها فقال لا بأس به .

(وفي صحيحة ^(١٠) اخرى) لزرارة قال قد سالت ابا عبد الله عليه السلام عن جلد الخنزير يجعل دلوأ يستقى

به الماء قال لا بأس .

(و مرسله ^(١١) الصدوق) قال سئل ابو جعفر عليه السلام و ابو عبد الله عليه السلام فقيل لهما انا نشترى ثيابا يصبه

الخمير وودك الخنزير عند حاكتهما أنصلي فيها قبل ان نغسلها فقالا نعم لا بأس ان الله حرّم أكله وشربه ولم

يحرم لبسه ولمسه والصلاة فيه .

﴿ و الجواب ﴾ اما عن صحيحة ابن مسكان فقد عرفت في الماء القليل انها معارضة بمادل على نجاسة

(٢٠١) الوسائل الباب ١ من الاسئار .

(٣) الوسائل الباب ١٢ من النجاسات .

(٤٥٥٤) الوسائل الباب ١٣ من النجاسات

(٧) الوسائل الباب ٢ من الاسئار .

(١٠٩٥٨) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

(١١) الوسائل في النجاسات في باب نجاسة الخمر .

لا بحرئين (١) من غير فرق في نجاسة الأول

سؤر الكلب من الاخبار الكثيرة و انه يمكن حملها على الماء الكثير و قد يشهد لهذا الحمل ما في موثقة (١) ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال ولا تشرب سؤر الكلب الا ان يكون حوضاً كبيراً يستقى منه .

(و اما صحيحة زرارة) فقد عرفت في الماء القليل ايضا عدم العلم بملاقات الجبل مع الماء ثم تقاطره الى الدلو بعد الانفصال من البئر و لو سلم فهي من أدلة عدم انفعال القليل بالملاقات لا عدم نجاسة شعر الخنزير . (ومنه يتضح الجواب) عن موثقة الحسين ايضا فلا علم فيها بملاقات الجبل مع الماء و لو سلم فهي من أدلة عدم انفعال البئر بالملاقات لعدم نجاسة شعر الخنزير .

(بل ومنه يتضح الجواب) عن الصحيحة الثانية لزراعة فانها دليل على عدم انفعال البئر بجلد الخنزير لاعلى عدم نجاسة جلد الخنزير ولا على عدم انفعال القليل بالملاقات اذ لعله يستقى به الماء للزرع لا للشرب او التوضي و نحوهما .

(و اما مرسله الصدوق) فان امكن حملها على ما لا ينافي نجاسة الخنزير وشحمه فهو و الا فعملها مردود الى أهله سيما مع معارضتها لصحيحة (٢) برد الإسكاف التي هي صريحة في أشد دسم الخنزير من شعره و ان أمر بالغسل في كليهما جميعاً قال قلت لابي عبدالله عليه السلام جعلت فداك انا نعمل بشعر الخنزير فربما نسي الرجل فصلتي و في يده منه شيء فقال لا ينبغي ان يصلني و في يده منه شيء فقال خذوه فاغسلوه فما كان له دسم فلا تعملوا به و ما لم يكن له دسم فاعملوا به واغسلوا أيديكم منه .

(و الظاهر) ان أمره عليه السلام بغسل شعر الخنزير هو لتمييز ماله دسم عما لا دسم له فماله دسم لا يعمل به و لكن مع ذلك يغسل منه اليد بعد العمل به لحصول المسّ معه برطوبة غالباً في حين العمل اما لعرق اليد او احتياج العمل الى تبليد رئوس الاصابع و لو بالريق و شبهه والله العالم .

(١) فان المشهور بين الأصحاب هو طهارة الكلب و الخنزير البحرئين الا ما عن ابن ادریس من الحكم بنجاسة البحرى لصدق الاسم وما عن البيان ايضا من الحكم بنجاسة البحرى في وجهه .

﴿و احتج المشهور﴾ بانصراف الأخبار الدالة على نجاسة الكلب و الخنزير عن البحرئين و هو كذلك (و أضاف اليه) في مصباح الفقيه الاخبار الدالة على طهارة الخنزير و جواز الصلاة فيه بناء على ما هو المعروف من كونه جلد كلب الماء (قال) ويشهد له صحيحة ابن الحجاج المروية عن الكافي في آخر كتاب الأطعمة في باب لبس الخنزير قال سئل أبا عبدالله عليه السلام رجل و انا عنده عن جلد الخنزير فقال ليس بها بأس فقال الرجل جعلت فداك إنهما في بلادى و انما هي كلاب تخرج من الماء فقال ابو عبدالله عليه السلام إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء فقال الرجل لا فقال لا بأس (انتهى) .

و هو جيد فانّ للتعليل ظهوراً قوياً في ان المعيار في نجاسة الكلب هو ان يعيش في خارج الماء و الا فهو طاهر (هذا كله) مضافاً الى ما عن النهاية و التحرير و ظاهر التذكرة من ان لفظ الكلب حقيقة في المعهود

(١) الوسائل الباب ١ من الاسئار .

(٢) الوسائل في ابواب ما يكتسب به باب حكم العمل بشعر الخنزير .

بين كلب الصيد وغيره (١) .

مسئلة ٢ - لافرق في نجاسة أجزاء نجس العين كالكلب و الخنزير و الكافر بين ما تحلّه الحياة كالجلد و اللحم و نحوهما و بين ما لا تحلّه الحياة كالشعر و العظم و نحوهما فالكل نجس (٢) .

اي البرّي و مجاز في غيره اي البحري إذ اللفظ على هذا يحمل على معناه الحقيقي دون المجازي الا بقرينة صارفة و ليست فليس .

(١) خلافا لماعن الصدوق من الفرق بينهما (قال في محكي الفقيه) و من أصاب ثوبه كلب جافّ ولم يكن بكلب صيد فعليه أن يرشّه بالماء و انكان رطبا فعليه ان يغسله و انكان كلب صيد فان كان جافا فليس عليه شيء و انكان رطبا فعليه ان يرشّه بالماء (اقول) اما ما أفاده في الكلب غير كلب الصيد من الرش او الغسل عند الاصابه جافا او رطبا فهو شيء مذكور في الروايات .

(ففي صحيحة^(١) الفضل) اذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله وان مسّه جافًا فاصبب عليه الماء (وفي صحيحة^(٢) حريز) اذا مسّ ثوبك كلب فانكان جافًا فانضحه و انكان رطبا فاغسله (و في رواية^(٣) الخصال) فمن أصاب الكلب وهو رطب فليغسله وإنكان جافًا فلينضح ثوبه بالماء الى غير ذلك مما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢٦ من النجاسات .

(و أمّا ما أفاده) في كلب الصيد من انه لاشيء عند إصابته جافا و أمره بالرشّ عند اصابته رطبا فلم نقف له نصّا فيما بأيدينا من الأخبار (و في الحقائق) في المطهرات في المسألة الخامسة قال ولم أفد له على موافق (انتهى) (و عليه) فيضعفه إطلاق ماورد في الكلب رشّا او غسلا عند إصابته جافا او رطبا بل و خصوص حسنة^(٤) محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقي فقال إذا مسسته فاغسل يدك .

(نعم) حكى عن الجامع انه قال روى ان كلب الصيد لا يرش من ملاقاته رطبا (لكن) قال في الجواهر في احكام النجاسات لا ينبغي الالتفات اليه ضرورة انها من الشواذ ان ثبت بعد ما عرفت (انتهى) و هو كذلك .

(٢) خلافا لما عن المرتضى في المسائل الناصرية فحكم بطهارة شعر الكلب و الخنزير تبعا لجده الناصر وعن البحار متابعتهما (ومن العجيب) استدلال السيّد للطهارة بالاجماع مع انه لم ينقل المختلف خلافا من أحد من الامامية في نجاسته سوى السيّد رحمه الله (وفي الحقائق) صرّح بأنه لم يقل بالطهارة احد سوى السيّد وفي الجواهر ما يقرب منه (و استدلل السيّد) ايضا بأن ما لا تحلّه الحياة ليس من جملة الحيّ و انكان متصلا به فشعر الكلب و الخنزير ليس من جملتهما كي يشملهما ما دلّ على نجاستهما (و فيه ما لا يخفى) فان الاسم صادق بحكم العرف و اللغة على مجموع الأجزاء بتمامها من غير فرق بين ما تحلّه الحياة و غيره .

(و أعجب من ذلك) ما في المدارك فانه بعدما استدللّ لنجاسة ما لا تحلّه الحياة من نجس العين بأن دليل نجاسته يشمل عظمه و شعره و انهما داخلان في مسماه (قال) اما الكافر فلم أفد له نصّ يقتضى نجاسة ما لا

مسئلة ٣ - لو تزی حیوان نجس العین كالکلب او الخنزیر علی حیوان طاهر العین کالذئب اوبالعکس فتولد منهما حیوان فالحكم تابع للاسم فان کان کلباً أو خنزیراً فهو نجس و إن کان ذئباً فهو طاهر (١) و ان لم یکن کلباً أو خنزیراً ولا ذئباً بل حیواناً مستقلاً برأسه فالأقوی الطهارة (٢) و ان کان الاحوط الاجتناب عنه و إذا تزی الكلب علی الخنزیر او بالعکس و تولد منهما حیوان فان کان کلباً او خنزیراً فهو نجس و ان کان حیواناً مستقلاً برأسه فالاقوی ایضا الطهارة (٣) و ان کان الاحوط الاجتناب ایضا بل الاحتیاط هاهنا أكد و أشد .

تحله الحیاة منه فلو قیل بطهارته کان حسناً (انتهی) إذ أی فرق بین الكلب و الخنزیر و بین الکافر فکما ان العظم و الشعر داخلان فی مسمی الكلب و الخنزیر فکذاک داخلان فی مسمی أخیهما الکافر .
(وبالجملة) لا ینبغي الارتیاب فی نجاسة شعر الكلب و الخنزیر وما جرى مجرى الشعر مما لا تحله الحیاة و ذالك لصدق الاسم علی المجموع .

(مضافاً) الی مادلّ علی غسل الثوب عند إصابة الكلب برطوبة و تقدم بعضه فی آخر المسئلة السابقة و إطلاقه یشمل ما اذا كانت الإصابة مع الشعر فقط کما هو الغالب و مادلّ علی نجاسة شعر الخنزیر بالخصوص کروایة سلیمان الإسکاف و صحیحة برد الإسکاف المتقدمین فی المسئلة السابقة (و فی روایة ^(١) زرارة) عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له ان رجلاً من موالیک یعمل الحمائل بشعر الخنزیر قال اذا فرغ فلیغسل یدیه (و فی روایة ^(٢)) أخرى لبرد الاسکاف) و اغسل یدک اذا مسسته عند کل صلاة (الی غیر ذالك) مما قد یجده المتتبع فی الروایات .

(١) المسئلة الی هنا مما لاخلاف فیها علی الظاهر و انکان قد یلوح من محکی المنتهی و النهایة وجود الخلاف فیها حیث حکي عن احدهما ان الاقرب فیہ عندی اعتبار الاسم و عن الآخر الوجه عندی اعتبار الاسم ولكن مع ذالك لیس بصریح ولا ظاهري وجود المخالف هیهنا .

(٢) کما حکي عن غیر واحد من الأعلام و تبعهم جملة آخرین ممن ظفروا علی کلامهم بل لعلّه المشهور (و مستند الطهارة) هو الأصل و مدرکه موثقة عمّار المروية فی الوسائل فی الباب ٣٧ من النجاسات المشتملة علی قول ابي عبد الله عليه السلام کلّ شیء نظیف حتی تعلم انه قذر النخ خلافاً للحدائق استناداً منه الی ما اختاره فی المقدمة الحادية عشر فی صدر کتابه من عدم جریان أصل الطهارة فی الشبهة الحکمیة تبعاً لأمیینه الاسترادی و هو ضعیف لا إطلاق الموثقة .

(٣) کما عن کشف اللثام و کشف الغطاء و هو الذی اختاره المدارک و الجواهر و مصباح الفقیه و العروة بل الحدائق ایضاً اذا صدق علیه اسم احد الحيوانات الطاهرة لافیمّا کان حیواناً مستقلاً برأسه (نعم) عن الروض و الذکری بل عن جماعة منهم الشہیدان و المحقق الثانی الحكم بنجاسة المتولد من نجسین علی کل حال و ان لم یصدق علیه اسم احدهما استناداً الی ان المتولد من نجسین جزء منهما (کما ان) عن المنتهی و النهایة و التذکرة و المعالم التوقف و الترديد من کونه بعضهما فنجس و من أن الأصل سالم فیہ عن المعارض فظاهر .

فصل في نجاسة الميتة

مسئلة ١ - ميتة كل حيوان ذي نفس سائلة نجسة من غير فرق بين ميتة الآدمي وغيرها (١) ولا بين

(و يرد الجميع) ان المتولد من نجسين بعد فرض عدم صدق اسم احدهما عليه مما لا يشمل ادلة نجاستهما فيبقى أصل الطهارة فيه سالماً عن المعارض من غير حاجة الى صدق اسم احد الحيوانات الطاهرة عليه كما تقدم من الحقائق .

(١) هذه المسئلة إجماعية بل عن المعتبر والمنتهى اجماع علماء الإسلام على نجاسة الميتة (و على كل حال) يدل على النجاسة مضافاً الى الإجماع (قوله تعالى) في أو اخر الأ نعام « قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحة أو لحم خنزير فانه رجس » بناء على عود التعليل الى الجميع كما هو الظاهر دون خصوص الأخير وان المراد من الرجس هو النجس كما في اللغة وهكذا في التبيان في تفسير الآية بل عن التهذيب انه النجس بلا خلاف .

نعم ذكر في اللغة للرجس معاني أخرى أيضاً كالعمل القبيح و العقاب عليه و وسوسة الشيطان الى غير ذلك ولكن المناسب له في الآية الشريفة هو ما ذكرناه (ومنه يعرف) جواز الاستدلال بها لنجاسة الدم ولحم الخنزير أيضاً وإن كنا في غنى عن الاستدلال بها في كل من الدم ولحم الخنزير للروايات المتواترة كما ان الروايات هاهنا أيضاً متواترة جداً و نحن نشير الى جملة منها :

(ففي صحيحة ^(١) محمد بن مسلم) سئل ابا جعفر عليه السلام عن البئر تقع فيها الميتة فقال ان كان لها ريح نزع منها عشرون دلواً (و في رواية ^(٢) أبي خالد) انه سمع ابا عبد الله عليه السلام في الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الماء قد تغير ريحه او طعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه الخ .

(و في صحيحة ^(٣) حر يز) عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب فاذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب .

(و في صحيحة ^(٤) الحلبي) او حسنته قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال يغسل ما أصاب الثوب . (و في رواية ^(٥) ابراهيم بن ميمون) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت قال ان كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه وان كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه يعني اذا برد الميت . (و في التوقيع ^(٦) المروي) عن الطبرسي في الاحتجاج: ليس على من مسه الاغسل اليد (و في توقيعه ^(٧) الآخر) اذا مسه في هذه الحال لم يكن عليه الا غسل يده .

(١) الوسائل الباب ٢٢ من الماء المطلق .

(٢ و ٣) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٤ و ٥) الوسائل الباب ٣٤ من النجاسات .

(٦ و ٧) الوسائل الباب ٣ من غسل المس .

(و في الرضوي^(١)) و ان مسّ ثوبك ميتاً فاغسل ما اصاب و إن مسست ميتة فاغسل يديك الى غير ذلك من الروايات المتواترة في المجموع و انكان في خصوص ميتة الآدمي مستفيضة لامتواترة .

﴿ثم انّ هاهنا أمرين﴾ لا بأس بالتنبيه عليهما :

﴿احدهما﴾ انه حكى عن المعالم انّ الحجّة في نجاسة الميتة من ذى النفس السائلة هي الاجماع وذاك لقصور حسنة الحلبي و رواية إبراهيم عن إفادة الحكم بنحو العموم أي بحيث يشمل ميتة غير الآدمي ايضاً (مضافاً الى ما فيهما) من قصور السند .

و امّا ما ورد في الأطعمة من النهي عن أكل السمن او الزيت اذا ماتت فيه الفارة فهو قاصر عن إفادة العموم ايضاً (و فيه ما لا يخفى) فانّ لنا نصوصاً كثيرة كما يظهر بمراجعة ابواب المياه واردة في الميتة وقد اشير الى جملة منها و هي ان لم تكن ظاهرة في خصوص ميتة غير الآدمي فلا محالة هي مما يشملها لان الامام عليه السلام في مقام الجواب لم يستفصل فيفيد العموم قهراً و امّا ما ورد في ميتة الآدمي فلا ينحصر بالروايتين فقط وذاك لما عرفته آنفاً وعليه فلا يضرّنا حينئذ قصورهما سنداً لو سلم .

﴿ثانيهما﴾ انه يظهر من المدارك المناقشة في أصل الدليل على نجاسة ميتة غير الآدمي و لو في الجملة فضلاً عن إفادته العموم فان الروايات الناهية عن أكل الزيت ونحوه اذا ماتت فيه الفارة غير صريحة في النجاسة. (و امّا صحيحة^(٢) حريز) قال قال ابو عبد الله عليه السلام لزراعة و محمد بن مسلم اللبن و اللبا و البيضة والشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شيء يفصل من الشاة و الدابة فهو زكي و إن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله و صلّ فيه (فالامر بالغسل فيها) لا يتعين كونه للنجاسة بل يحتمل ان يكون لازالة الأجزاء المتعلقة به من الجلد المانعة عن الصلاة فيه كما يشعر به قوله عليه السلام فاغسله و صلّ فيه .

(بل قد ورد في جلد الميتة) ما يدلّ على طهارته فضلاً عن عدم الدلالة على نجاسته وهي مرسلّة الصدوق^(٣) في الفقيه عن الصادق عليه السلام انه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و الماء و السمن ما ترى فيه فقال لا بأس بأن تجعل ماشئ من ماء اولبن او سمن و تنوضاً منه و تشرب ولكن لاتصل فيها .

(و الجواب عن الجميع) ان الروايات الناهية عن اكل الزيت و نحوه اذا ماتت فيه الفارة و ان لم تكن هي صريحة في النجاسة ولكنها ظاهرة فيها والظهور مما يكفي (و امّا الامر بالغسل) في صحيحة حريز فهو ظاهر في إزالة النجاسة العرضيّة الحاصلة لأصول الشعر و الصوف من جهة ملاقاتها للميتة برطوبة لا في إزالة الأجزاء بها من الجلد المانعة عن الصلاة فيه فان الغسل مما يزيل النجاسة لا الأجزاء المتعلقة بها .

(و امّا مرسلّة الصدوق) الدالة على طهارة جلد الميتة فهي مع كلّ رواية اخرى قد دلّت على طهارته او على طهارته بالدفع من جهة معارضتها للروايات الكثيرة الدالة على نجاسته محمولة على التقية و في نفس الروايات الدالة على نجاسته روايات عديدة شاهدة لهذا الحمل و تفصيل الكلام في الكلّ سيأتي في الجلود

(١) المستدرک الباب ٢٦ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من الأطعمة المحرمة (٣) الوسائل الباب ٣٤ من النجاسات .

ميتة حيوان برّي أو بحريّ (١) بعد كون الحيوان ذا نفس سائلة وقد تقدم معنى النفس السائلة في نجاسة البول و الغائط فلا نعيد .

مسئلة ٢ - الاقوى عدم تعدّي النجاسة من الميتة الى غيرها إلا برطوبة من غير فرق بين ميتة آدمي (٢)

انشاء الله تعالى فانتظر .

(١) فان ظاهر الجميع كما صرّح في الجواهر عدم الفرق في ميتة ماله نفس سائلة بين البرّي و البحري فالجميع نجس (قال) لاطلاق معاهد الاجماع او عمومها (انتهى) بل عن التذكرة ان ميتة ذى النفس من المائي نجسة عندنا و ظاهره الاجماع عليه .

(و لكن) مع ذلك كلّ يظهر من الشيخ في طهارة الخلاف ان لنا عنوانين مستقلّين لا ينجس ميتتهما (احدهما) مالا نفس له و قد عنوانه في مسئلة مستقلّة (ثانيهما) ما يعيش في الماء و قد عنوانه في مسئلة اخرى بعد الاولى (قال) و به قال ابو حنيفة (الى ان استدلل للثاني) بأصل الطهارة و ان الحكم بالنجاسة مما يحتاج الى دليل (قال) و روى عنهم عليه السلام انهم قالوا اذا مات في الماء ما فيه حياته لا ينجسه (انتهى) .

و يضعفه مضافاً الى ما سمعت من الجواهر من إطلاق معاهد الاجماع بل سمعت من التذكرة ما ظاهره الاجماع على النجاسة في ذى النفس المائي (اطلاق موثقة^(١) حفص بن غياث) عن جعفر بن محمد عليه السلام قال لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة (ومثلها^(٢)) مرفوعة محمد بن يحيى (و يؤيد المطلوب موثقة^(٣) عمار) كلما ليس له دم فلا بأس (و رواية^(٤) ابن مسكان) كل شيء يسقط في البئر ليس له دم مثل العقارب والخنافس و اشباه ذلك فلا بأس اذ مفهومهما ان ماله دم ففيه البأس ولو كان بحرياً .

(و امّا مرسله الشيخ) روى عنهم الخ فعن بعض المحققين ان الرواية لم نجدّها في كتب الأخبار و هو كذلك (واحتمل في مصباح الفقيه) انه قد أورد بالرواية صحيحة ابن الحجاج المتقدم في نجاسة الكلب والخنزير و هو بعيد فان أقصى ما يستفاد منها ان الكلب او كل حيوان آخر اذا كان مما يعيش في الماء فهو طاهر و هذا غير مربوط بمسئلة الميتة (و عن الحنفية) الاحتجاج لطهارة ميتة كل ما يعيش في الماء ولو كان ذا نفس سائلة كالتمساح بقول النبي ﷺ في البحر: هو الطهور وماؤه الحلّ ميتته .

(وعن المعتمد) انه لاحجة لهم في ذلك لأن التحليل مختص بالسموك (انتهى) وهو جيد فان الذي يحلّ ميتته عندنا هو السمك خاصة لاما سواه كي نستكشف من حليته طهارته .

و امّا إطلاق الميتة على السمك فهو على الظاهر بلحاظ ان الحيتان ذكاتها موتها كما يظهر بمراجعة الوسائل باب الصلاة في جلد الخنزير و قد تقدم في دم مالا نفس له سائلة رواية السكوني المشتملة على تعبير علي عليه السلام عن دم السمك بدم مالم يذكّ و كأنّ نفي التذكية عنه هو بلحاظ انه لم يجر عليه ما يجري على سائر الحيوانات من الذبح او النحر وان كان تذكيته في الحقيقة هو موته أي في خارج الماء بعد إخراجة حياً .

(٢) امّا ميتة آدمي قبل الغسل ففيها اقوال :

(احدها) عدم تعدّي النجاسة منها الى غيرها إلا برطوبة كما في سائر النجاسات عيناً وقد نسب الجواهر

عدم التعدي من الميتة مطلقاً إلا برطوبة في أو آخر غسل المس^١ الى جمع كثير قد ذكرهم بأسمائهم (قال) بل في شرح المفاتيح نسبته الى الشهرة بين الأصحاب (انتهى).

(ثانيها) التعدي مع الرطوبة و اليبوسة جميعاً (و في الحقائق) في صدر احكام النجاسات و عن كشف الالتباس نسبة هذا القول الى المشهور (و عن التذكرة) ونهاية الأحكام نسبته الى ظاهر الأصحاب (و عن فوائد القواعد) انه المعروف من المذهب.

(ثالثها) التعدي مع الرطوبة نجاسة عينية ومع اليبوسة نجاسة حكمية^(١) بمعنى ان الملاقى لها مع اليبوسة في حكم النجس فيجب غسله تعبداً من دون أن ينجس الثالث و ان لاقاه برطوبة و هو المحكي عن المنتهى . (رابعها) التعدي مع الرطوبة و اليبوسة جميعاً نجاسة حكمية بالمعنى المذكور و هو المحكي عن ابن ادريس و لكن ظاهر ما حكاه المدارك عنه بقرينة تمثيله بملاقات الميت مع الاناء أن كلامه مفروض في الملاقات مع الرطوبة ففي خصوصها يقول بتعدي النجاسة الحكمية لامطلقاً حتى مع اليبوسة .

﴿و على كل حال الحق هو القول الاول﴾ فان ما دل على نجاسة ميتة الآدمي الأمر بغسل ما لاقاه هب ان له اطلاقاً يشمل حالتي الرطوبة و اليبوسة جميعاً (لكن موثقة) عبدالله بن بكير المروية في الوسائل في الباب ٣١ من احكام الخلوة قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يبول ولا يكون عنده ماء فيمسح ذكره بالحائط قال كل شيء يابس زكي - التي هي كالصريحة في ان النجس مادام كونه يابساً لا ينجس شيئاً كالثوب و الفخذ و نحوهما - حاكمة على الاطلاقات ناظرة اليها موجبة لحصر التعدي و الغسل بصورة الرطوبة فقط .

(و من هنا يعرف) ان النسبة بين الموثقة و الاطلاقات وان كانت هي عموماً من وجه فما لاقى الميت برطوبة هو مادة الافتراق من جانب الاطلاقات و ما لاقى عيناً من اعيان النجاسات غير الميتة ييبوسة هو مادة الافتراق من جانب الموثقة و ما لاقى الميت ييبوسة هو مادة الاجتماع فمقتضي الاطلاقات نجاسته و مقتضى عموم الموثقة طهارته .

و لكن المقام ليس من تعارض العموم و الاطلاق كما يظهر من الحقائق و مصباح الفقيه بل و الجواهر ايضا في اواخر غسل المس كي يقع النزاع الطويل في وجه تقدم العموم على الاطلاق بل الموثقة هي حاكمة على الاطلاقات ناظرة اليها فتقدم عليها بلا تأمل و ان كانت النسبة بينهما عموماً من وجه .

(١) يظهر من مفتاح الكرامة في غسل مس الميت وفي احكام النجاسات و من الحقائق في صدر احكام النجاسات ان النجاسة الحكمية تطلق في كلمات الاصحاب في موارد أربعة (منها) ما يجب غسله تعبداً من دون ان ينجس شيئاً آخر ولولا قاء برطوبة و هذا كمالاقى ميتة الآدمي ييبوسة عند المنتهى بل يقول به في ميتة غير الآدمي ايضاً كما ستعرف (و منها) المحدث بالحدث الاكبر كالمجنب و الحائض و نحوهما .

(و منها) المتنجس بالبول او الدم و نحوهما من النجاسات و قد زال العين بجفاف او بتمسح و بقي وجوب تطهيره شرعاً (و منها) الميت قبل غسله فان النجاسة في هذه الموارد الاربعة كلها حكمية لاعينية (و ظاهر الجواهر) في آخر غسل مس الميت ان هذه المعاني الاربعة قد صرح بها ايضاح الفخر و جامع المقاصد و الروض و فوائد القواعد ايضاً والله العالم (منه) .

و غيرها (١).

(بل صح أن يقال) إن رواية ابراهيم المتقدمة في نجاسة ميتة آدمي من جهة اشتغالها على قوله ﷺ
و إن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه ظاهرة في غسل الثوب مما أصابه من رطوبات الميت بل وهكذا
صحيحة الحلبي المشتملة على قوله ﷺ يغسل ما أصاب الثوب .

(هذا كله مضافاً) الى جملة من الروايات المروية في الوسائل في النجاسات في باب تعدّي النجاسة مع
الملاقات والرطوبة الدالة على عدم التعدي مع اليبوسة وهي وانكاثت واردة في موارد خاصة كالكلب والخنزير
الجافين و العذرة اليابسة و الفراش النجس اليابس و المكان النجس اليابس الى غير ذلك من أشياء أخر و
لكن يحصل القطع من المجموع ان ملاك عدم التعدي في الجميع ليس إلا اليبوسة فقط وهي موجودة في ميتة
الآدمي إذا كانت يابسة فلا تعدّي منها النجاسة الى غيرها أبداً .
و بما حققناه هنا يظهر لك ضعف بقية الاقوال الاربعة كلها كما لا يخفى .

✽ ثم انا لو رفعنا اليد ✽ عن القول الأول فالأقرب هو القول الثالث فمع الرطوبة تعدّي النجاسة
العينية و مع اليبوسة حكمية و اما الثاني و هو تعدّي النجاسة العينية حتى مع اليبوسة فبعيد جداً و مثله
القول الرابع و هو تعدّي النجاسة الحكمية حتى مع الرطوبة بل لعله أبعد من الثاني و مرجعه لدى التأمل
الى عدم تنجيس المتنجس بنجاسة ميتة آدمي .

(و أبعد من الجميع) ما حكاه الحدائق عن الكاشاني من حمل أخبار النجاسة في الميت و الكافر و نحوهما
على الخبث الباطني و استظهر الحدائق ان منشأ شبهته ان الميت لو كان نجسا كسائر الأعيان النجسة لم يطهر
بالغسل (قال) وهذا دليل الشافعي (انتهى) و على كل حال هذا القول في غاية الضعف و السقوط بل في الجواهر
كاد أن يكون انكار ضروري بل دين .

(١) و أمّا ميتة غير آدمي ففيها اقوال ايضاً .

(احدها) عدم تعدّي النجاسة منها الى غيرها إلا برطوبة كما في سائر النجاسات عينا و قد سمعت آتفا
من الجواهر في ميتة آدمي نسبة عدم تعدّي النجاسة من الميتة مطلقاً إلا برطوبة الى جمع كثير بل ذكر عن
شرح المفاتيح نسبته الى الشهرة بين الأصحاب .

(ثانيها) التعدي مع الرطوبة و اليبوسة جميعاً و قد حكاه الجواهر عن موضع من الموجز كما انه قد
حكى عن موضع آخر منه القول الأول (و على كل حال) قال و هو غريب لم أجده موافقاً (انتهى) يعني
على القول الثاني .

(و في المدارك) ذكر عن الذكرى الاستدلال للتعدي مع اليبوسة (بصحيفة ^(١)) يونس بن عبد الرحمن
عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله ﷺ قال سألته هل يحل أن يمسه الثعلب و الارنب أو شيئاً من السباع حيّاً
او ميتاً قال لا يضروه ولكن يغسل يده .

مسئلة ٣ - الاقوى ان الانسان ينجس بمجرد موته (١) • •

(ثالثها) ما عن المنتهى من التعدى مع الرطوبة نجاسة عينية ومع اليبوسة حكمية بالمعنى المتقدم آنفاً في ميتة الآدمي .

والحق هو القول الاول * ويدل عليه مضافاً الى عدم إطلاق هنا في الأخبار الدالة على غسل مالا في الميتة بحيث يشمل حالتي الرطوبة واليبوسة جميعاً سوى الرضوى اذا مسست ميتة فاغسل يديك (موثقة عبد الله بن بكير) المتقدمة آنفاً في ميتة الآدمي المشتملة على قوله ﷺ كل شيء يابس زكي بل وتلك الجملة من الروايات التي اشير اليها آنفاً ايضاً وقلنا انه يستفاد من مجموعها ان الملاك في عدم التعدى في الجميع هو اليبوسة .

(بل ورد) في خصوص ميتة الحمار نص صريح في عدم التعدى مع اليبوسة (وهي صحيحة ^(١) على بن جعفر) عن أخيه موسى ﷺ . قال سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصلح له الصلاة فيه قبل ان يغسله قال ليس عليه غسله ويصلي فيه ولا بأس (وأما صحيحة يونس) فإن أخذنا بظاهرها من وجوب غسل اليد عند المسح حيّاً أوميتاً في حالتي الرطوبة واليبوسة جميعاً لزم نجاسة الثعلب والارنب وجميع السباع لعدم الاستفصال فيها ولزم ايضاً سرية النجاسة حتى مع اليبوسة .

والاول مخالف لصحيحتي الفضل ورواية معاوية بن شريح المتقدمتين في كراهة سؤر مالا يؤكل لحمه الدالتين على طهارة جميع السباع عموماً سوى الكلب وإن وجب إخراج الخنزير منهما ايضاً لأدلة خاصة . والثاني مخالف لموثقة عبد الله بن بكير وجملة من الروايات التي اشير اليها آنفاً وأما اذا حملناها على استحباب غسل اليد عند المسح حيّاً أوميتاً في حال اليبوسة فقط لم يلزم شيء من الأمرين أصلاً فوجب حملها على ذلك جمعاً بين الأدلة .

(وعليه) فلا تدل حينئذ على تعدي النجاسة من الميتة في حال اليبوسة أبداً لاعتينية ولا حكمية فتأمل جيداً .

(١) وهو المحكي من المبسوط والتذكرة والقواعد وكشف اللثام والروض والرياض واختاره الجواهر ومصباح الفقيه والعروة وقواه الحدائق بدواً في غسل مس الميت وإن مال بعداً إلى الطهارة ما لم يبرد وختم المسئلة أخيراً بالاحتياط (ولكن المحكي) عن الذكرى والدروس والمنتهى وجامع المقاصد نجاسته بعد برده وهو الذي اختاره صاحب المدارك .

(والاقوى) كما ذكرنا في المتن هو الاول (ويدل عليه) مضافاً الى إطلاق أغلب الأخبار المتقدمة الدالة على نجاسة ميتة الآدمي بل وإطلاق جملة من معاهد الإجماعات كما في الجواهر صريح التوقيع الثاني المتقدم إجماله وتفصيل التوقيعين كما يظهر بمراجعة الوسائل في ابواب غسل المس في باب عدم وجوب الغسل على من مس الميت قبل البرد هكذا .

(قال) مما خرج عن صاحب الزمان ﷺ الى محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري حيث كتب اليه: روى لنا عن العالم ﷺ انه سئل عن امام قوم يصلي بهم بعض صلاتهم وحدثت عليه حادثة كيف يعمل من خلفه فقال: يؤخر

ويتقدم بعضهم ويتم صلاتهم ويغتسل من مسّه (التوقيع) ليس على من مسّه إلا غسل اليد و إذا لم تحدث حادثة تقطع الصلاة تتم صلاته مع القوم .

(قال) وكتب عليه وروى عن العالم عليه السلام ان من مسّ ميتاً بحرارته غسل يده ومن مسّه وقد برد فعليه الغسل وهذا الميث في هذه الحال لا يكون إلا بحرارته فالعمل في ذلك على ما هو ولعله ينحيه بثيابه ولا يمسه فكيف يجب عليه الغسل (التوقيع) اذا مسّه في هذه الحال لم يكن عليه إلا غسل يده (قال) ورواه الشيخ في كتاب الغيبة (انتهى).

(وأمّا ما تقدم) في ذيل رواية ابراهيم بن ميمون الدالة على نجاسة ميتة آدمي فاغسل ما اصاب ثوبك منه يعنى اذا برد الميت ، ففي مصباح الفقيه قد استظهر كون لفظة « يعنى إذا برد الميت » تفسيراً من الراوى (ويؤيده) انه لم يذكرها الحدائق اصلاً بل يظهر من الواقي ان الرواية قد رواها الشيخ ولم يذكرها ايضاً وانما هى مذكورة على طريق الكليني فقط فما كان هذا حاله فهو مما لا يصلح لتقييد المطلقات فكيف بطرح التوقيع لأجله .

﴿هذا وقد يحتج للطهارة قبل البرد﴾ بأمور :

(منها) الأصل (وفيه) انه مقطوع بما عرفت .

(ومنها) ما عن الذكري من ان نجاسة ميتة آدمي وجوب الغسل بمسّه متلازمان إذ الغسل بمسّ النجس (وفيه) ما عن الروض من عدم الملازمة لأن النجاسة علقها الشارع على الموت والغسل على البرد (انتهى) وهو جيد .

(ومنها) ما عن الذكري ايضاً من انا نقطع بالموت بعده (وفيه) ان الموت صادق بمجرد خروج الروح وإلا لجرى ذالك حتى في ميتة غير آدمي ولم يقل بذلك فيها احد .

(هذا مضافاً) الى ما عن الروض من الاعتراض عليه بمنع عدم القطع قبله (قال) والّا لما جازد فنه قبل البرد ولم يقل به أحد خصوصاً صاحب الطاعون (الى ان قال) وكلّ حديث دلّ على التفصيل بالبرد وعدمه دلّ على صدق الموت قبل البرد (كخبر ^(١) معاوية بن عمار) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الذى يغسل الميت أعليه غسل قال نعم قلت فاذا مسّه وهو سخن قال لاغسل عليه فاذا برد فعليه الغسل فان ضمير مسّه يعود الى الميت (قال وعن ^(٢) عبدالله بن سنان) عنه عليه السلام يغتسل الذى غسل الميت وإن قبل الميت انسان بعد موته وهو حار ليس عليه غسل ولكن اذا مسّه وقبله وقد برد فعليه الغسل ولا بأس أن يمسه بعد الغسل ويقبله (انتهى) وهو ايضاً جيداً .

(ومنها) ما استدلل به الحدائق من ظاهر نفى الباس عن مسّ الميت بحرارته وتقبيله في تلك الحال كما صرح به بعض الأخبار (وفيه) أن أصرح حديث ورد في ذالك صحيحتان (احديهما) صحيحة ^(٣) اسماعيل بن جابر قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام حين مات ابنه اسماعيل الأكبر فجعل يقبله وهو ميت فقلت جعلت

و ان لم يجب الغسل بمسّه إلا بعد برده (١).

مسئلة ٤ - كل حيوان لانفس له سائلة كالسمك والوزغ والعقرب و البق والبرغوث و نحو ذلك ميتته طاهرة بلا شبهة (٢).

مسئلة ٥ - الجزء المقطوع من الحي من يد او رجل ونحوهما مما تحله الحيات هو ميتة اذا كان من حيوان ذي نفس سائلة من غير فرق بين الآدمي وغيره (٣).

فذاك أليس لا ينبغي أن يمسه الميت بعدما يموت ومن مسّه فعليه الغسل؟ فقال اما بحرارته فلا بأس انما ذاك اذا برد (وفي الاستدلال بها ما لا يخفى) فان مفادها هو نفي الغسل اذا مسّه بحرارته لانفى نجاسته اذا مسّه برطوبة في هذا الحال .

(واخريهما) صحيحة محمد ^(١) بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وهي التي استند اليها المدارك في الحكم بالطهارة قبل البرد قال مسّ الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس بها بأس .

(وفي الاستدلال بها ما لا يخفى ايضاً) فان الظاهر من نفي البأس فيها هو بالنسبة الى الغسل بالضم لامن ناحية الطهارة والنجاسة (ولوسلم) عدم ظهوره في ذلك فلا أقل من إجماله فلا يكون دليلاً على الطهارة قبل البرد في قبال ما استدللنا به على النجاسة من النص الصريح فيها اعني التوقيع الثاني المتقدم فتأمل جيداً (١) وسيأتى تفصيل ذلك في محله انشاء الله تعالى فانتظر .

(٢) هذه المسئلة إجماعية كما عن المعبر والمنتهى والسرائر سوى ما تقدم في سؤر الوزغ والعقرب من المقنعة والنهاية والصدوق وابن البراج من مخالفتهم للمشهور في خصوص الوزغ والعقرب (فقال بعضهم) بوجوب غسل ما لاقاه الوزغ برطوبة وإهراق ما وقع فيه الوزغ والعقرب (وبعضهم) باهراق ما وقع فيه الوزغ خاصة (و بعضهم) صرح بنجاسة ما يموت فيه العقرب (و بعضهم) بنجاسة ما لاقاه الوزغ او العقرب برطوبة، ولكن من المحتمل ان نظر هؤلاء كلهم الى نجاسة المسوخ وان الوزغ والعقرب من افراده اوالى ماورد فيهما من النصوص الخاصة لا الى نجاسة ميتة ما لانفس له بنحو العموم (وعلى كل حال) قد عرفت هناك ضعف كلامهم على الدقة . (ويدل على الطهارة هاهنا) اعني طهارة ميتة كل حيوان لانفس له سائلة بنحو العموم مضافاً الى الاجماع المتقدمة الأخبار المستفيضة التي عقد لها في الوسائل باباً مستقلاً في الأسرار، وهو الباب ١٠ (ففي موثقة حفص) قال لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة (ومثلها) مرفوعة محمد بن يحيى (وفي موثقة عمار) عن ابي عبد الله عليه السلام بعد ما سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك يموت في البئر والزيت والسمن وشبهه قال كلما ليس له دم فلا بأس، الى غير ذلك مما رواه في الباب المذكور بل وروى في باب ما ينزع من البئر للسمن والكلب والخنزير وما أشبههما وفي الأطمعة في باب ان الذباب ونحوه مما لانفس له اذا وقع في طعام او شراب ما يدل على المطلوب ايضاً فراجع .

(٣) هذا الحكم كما صرح به في المدارك مقطوع به بين الاصحاب بل عليه الاجماع المستفيضة (ويدل عليه) مضافاً الى ذلك جملة من النصوص المروية في الوسائل في ابواب مختلفة (ففي صحيحة ايوب بن نوح)

مسئلة ٦ - الأجزاء الصغار التي تنفصل عن الحي كالبثر و هو ما يخرج في البدن من القروح الصغيرة وكالثلول وما يعلو الشفة من الجلد الرقيق و ما يتطاير من القشور عند الحك و نحو ذلك من الأجزاء الصغار هي طاهرة اذا زالت حياتها من قبل الفصل (١) نعم الجزء الكبير كاليد او الرجل ونحوهما اذا زالت حياته فهو

المروية في الباب ٢ من غسل المس عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة فاذا مسه انسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل فان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه. (وفي رواية ابي بصير) المروية في الباب ٦٢ من النجاسات عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في اليات الضأن تقطع وهي أحياء انها ميتة (و مضمونها) في الباب ٣٠ من الذبائح رواية الكاهلي و رواية الحسن بن علي الوشاء .

(وفي رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله) البصري المروي في الباب ٢٤ من الصيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما أخذت الجبالة فقطعت منه شيئاً فهو ميت وما أدركت من سائر جسده حياً فذكته ثم كل منه (و مضمونها) في الباب المذكور رواية زرارة و رواية عبد الله بن سليمان وصحيحة محمد بن قيس فراجع .
(وقد يستدل ايضا) بصحيحة ^(١) الحلبي المشتملة على تعليل جواز الصلاة في صوف الميتة بأنه ليس فيه روح حيث تدل مفهوماً على نجاسة ما فيه روح (و برواية ^(٢) ابي حمزة) المشتملة على تعليل طهارة الانفحة بأنه ليس فيها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم حيث تدل مفهوماً على نجاسة ما فيه ذلك (و بالنصوص ^(٣) التي تستثنى مالا تحله الحياة) من الميتة كالعظم والظفر والظلف والقرن ونحو ذلك مما سيأتي تفصيله حيث يدل الجميع مفهوماً على نجاسة ما تحله الحياة .

(وفي الجميع ما لا يخفى) فان أقصاه الدلالة مفهوماً على نجاسة ما تحله الحياة من أجزاء الميتة لا الأجزاء المقطوعة من الحي (نعم) رواية ^(٤) قتيبة بن محمد المشتملة على قوله عليه السلام ليس في الصوف روح ألا ترى انه يجز و يباع وهو حي لا تخلو عن دلالة على ان الجزء الذي فيه روح لم يجز قطعه وبيعه وهو حي .
(١) المشهور بين الأصحاب كما يظهر بمراجعة الحقائق والجواهر هو القول بالطهارة في الأجزاء الصغار المنفصلة عن الحي من غير تفصيل فيها اصلاً بل ظاهرهما نفى الخلاف فيها من أحد (ولكن مع ذلك كله) قد حكي عن كشف اللثام الميل الى القول بالنجاسة .

(وعن بعضهم) التفصيل بين ما اذا زالت الحيات عنها قبل انفصالها فطاهرة وبين زوالها عنها بعد انفصالها فنجسة وهو المحكى عن المعالم ايضاً (وهو الأظهر) فان الجزء الصغير اذا زالت حياته وهو متصل بالحي فهو يعد من أجزائه وتوابعه فيلحقه حكمه من الطهارة واذا انفصل عنه فستصحب طهارته إذ لا يشمل مادل على نجاسة الجزء المقطوع من الحي فانه كالصريح في الجزء الذي زهق روحه بالفصل والقطع كاليد والالية وشبههما لا من قبل الفصل والقطع .

(١) الوسائل الباب ٦٨ من النجاسات .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة .

(٤) الوسائل الباب ٦٨ من النجاسات .

ميتة نجسة مطلقاً ولو كان زوال حياته من قبل الفصل (١) .

مسئلة ٧ .. أجزاء الميتة اذا كانت مما لاتحلّه الحياة كالصوف والشعر والوبر والعظم والظلف والبيضة

(وإذا زالت حياته) من بعد الفصل والقطع فهو ميتة نجسة وذلك لا إطلاق مادلاً على ان المقطوع من الحيّ ميتة ، الشامل للجزء الكبير والصغير جميعاً .

﴿وقد استدلل للقول بالطهارة مطلقاً﴾ بأمور :

(منها) الأصل (وفيه) انه مقطوع بإطلاق مادلاً على أن المقطوع من الحيّ ميتة اذا كان زوال حياته بالقطع والفصل الشامل للجزء الصغير والكبير جميعاً .

(ومنها) السيرة (وفيه) انها ممنوعة في الجزء الذي زال حياته بالقطع والفصل وان كان صغيراً كاد ان لا يبصر .

(ومنها) الحرج (وفيه) منعه جداً كما لاجرح في الاجتناب عن الجزء الصغير من الدم والبول والغائط

ونحوها من النجاسات .

(ومنها) صحيحة علي بن جعفر المروية في الوسائل في الباب ٢ من قواطع الصلاة قال انه سئل أخاه موسى

بن جعفر عليه السلام عن الرجل يتحرك بعض أسنانه وهو في الصلاة هل ينزعه قال ان كان لا يدميه فلينزعه وان كان يدميه فلينصرف، وعن الرجل يكون به الثالول او الجرح هل يصلح له ان يقطع الثالول وهو في صلاته او ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطره قال ان لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس وإن تخوف أن يسيل الدم فلا يفعله وعن الرجل يرى في ثوبه خرق الطير او غيره هل يحسكه وهو في صلاته قال لا بأس وقال لا بأس ان يرفع الرجل طرفه الى السماء وهو يصلي .

(وقد استند الى هذه الصحيحة) صاحب المدارك وبعض من تأخر عنه (وتقريب الاستدلال بها) للطهارة

مطلقاً كما يظهر من الحدائق بعضه هو ترك استئصال الإمام عليه السلام في السؤال الثاني بين مسّ الثالول ولحم الجرح برطوبة او يبوسة و ان الثالول ولحم الجرح قد زال حياته قبل القطع او انتف او بعده فيفيد العموم ويكون دليلاً على الطهارة مطلقاً .

(وفيه) ان الصحيحة مسوقة لبيان ان تلك الافعال من نزع بعض الأسنان او قطع الثالول او تنف لحم

الحرج او حرك خرق الطير بما هي هي من دون استئصالها الا دماً والتنجيس مما لا يبطل الصلاة شرعاً وليست هي في مقام البيان من تمام الجهات كي يتمسك باطلاقها الشامل لكل من مسّ الثالول ونحوه برطوبة او يبوسة والذي زال حياته من قبل القطع والنتف او بعده .

(هذا مضافاً) الى ان المسّ غالباً يكون مع اليبوسة فينصرف اليه الاطلاق ولا تتعدى النجاسة من الميتة

مع اليبوسة كما تقدم تحقيقه في المسئلة الثانية (ولو تنزلنا) عن ذلك كلّهُ فالجزء المقطوع ان كان قد زال حياته قبل القطع فهذا مما لا كلام لنا في طهارته حتى بعد القطع كما تقدم آنفاً وان زال حياته بعد القطع فبمجرد القطع لا يموت ويخرج منه الروح فوراً كي ينجس ويتعدى منه النجاسة الى اليد المباشرة لقطعه وهذا واضح .

(١) والسّرّ في ذلك ان الجزء الكبير كاليد والرجل ونحوهما اذا زالت حياته ومات لا يعد هو من

اجزاء الحيّ وتوابعه وان كان متصلاً به سيما اذا أثنى بل يشمله ادلة الميتة فيلحقه حكمها (وبالجملة) ان

والإنفحة واللبن ونحو ذلك هي طاهرة (١) إلا في الكلب والخنزير .

مسئلة ٨ -- أجزاء الميتة التي لا تحلها الحياة كالصوف والشعر والوبر ونحوها اذا اخذت من الميتة بنحو الجزّ أي القطع فلا يجب غسلها بلا شبهة وإذا أخذت بنحو القلع أي النتف فيجب غسل أصولها لإزالة النجاسة العرضية الحاصلة لها بملاقات الميتة برطوبة (٢) وأما البيضة والانفحة ونحوهما مما لاقى جميعه

الجزء الذي محلّه الحياة اذا زالت حياته بعد القطع والفصل فهو ميتة نجسة مطلقاً سواء كان كبيراً او صغيراً وإذا زالت حياته قبل القطع والفصل فان كان صغيراً بحيث يعدّ من أجزاء الحيّ وتوابعه فهو طاهر من قبل الفصل وبعده وان كان كبيراً بحيث لا يعدّ بعد زوال الحياة عنه من أجزاء الحيّ وتوابعه فهو ميتة نجسة من قبل الفصل وبعده فتأمل جيّداً .

(١) المسئلة اجماعية الا في اللبن كما سيأتي ويدلّ على الطهارة مضافاً الى الاجماع جملة من النصوص المروية في الوسائل بعضها في النجاسات في الباب ٨٦ وبعضها في غسل المسّ في الباب ٦ وبعضها في الأطعمة المحرمة في الباب ٣١ و٣٣ .

(ففي صحيحة الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة ان الصوف ليس فيه روح .

(وفي رواية قتيبة) بن محمد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انا نلبس الطيالة البربرية وصوفها ميت قال ليس في الصوف روح ألا ترى انه يجزّ ويباع وهو حيّ .

(وفي رواية محمد بن جمهور) عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام وأما الذي يحلّ من الميتة فالشعر والصوف والوبر والناّب والقرن والضرس والظلف والبيض والانفحة والظفر والمخلب والريش .

(وفي صحيحة حريز او حسنته) قال قال ابو عبد الله عليه السلام لزراعة ومحمد بن مسلم: اللبن واللبأ والبيضة والشعر والصوف والقرن والناّب والحافر وكل شيء يفصل من الشاة والدابة فهو زكي وان أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصلّ فيه الى غير ذلك من الروايات المستفيضة بل لا يبعد دعوى تواتر المجموع بعد التتبع . ثم ان مجموع الأمور التي قد وقع التنصيص في الأخبار على طهارتها من الميتة كما يظهر بالتأمل التام في جميعها على الدقة هي ستة عشر شيئاً (العظم) (والظفر) (والظلف) (والقرن) (والحافر) (والشعر) (والوبر) (والصوف) (والريش) (والبيض) (والسنن) (والإنفحة) (واللبن) (واللبأ) (والناّب) (والمخلب) وزاد في الجواهر (المنقار) وكأنه لتتقيح المناطق القطعي أعنى عدم حلول الروح فيه .

(ثم ان) الظلف والخف بمعنى واحد وهو لما اجترّ كالبعير والغنم والبقر والجاموس والظبي وأما الحافر فهو للدواب كالخيل والبغال والحمير وكلّ من الظلف والخفّ والحافر هو بمنزلة القدم للإنسان وأما الوبر فهو للإبل والصوف للغنم والشعر للمعز والريش للطيور والإنفحة سيأتي معناها واللبأ أوّل اللبن في النتاج والناّب هو السنّ خلف الرابعة والرابعة خلف الثانية والثنية في مقدم الفم والمخلب هو الظفر خصوصاً من السباع .

(٢) هذا المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم و مرجع دعواهم الى امرين (احدهما) طهارة تلك

الأشياء ذاتاً (ثانيهما) نجاسة اصول تلك الأشياء عرضاً اذا أخذت ثثفا من جهة ملاقاتها مع الميتة برطوبة .
(اما الأول) فهو الذى دلت عليه الروايات المستفيضة المروية في الابواب المتقدمة بل قلنا انه لا يبعد دعوى تواتر مجموعها المصرحة بعضها بأنه زكى وفي بعضها كل هذا زكى أو كله زكى وفي بعضها وهذا كله زكى لا يموت .

(واما الثاني) فلصحيحة حريز او حسنته المتقدمة آنفاً المشتملة على قوله ﷺ وكل شيء يفصل من الشاة والدابة فهو زكى وأن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصل فيه .

(ورواية مسعدة بن صدقة) المروية في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما لا تحلّه الحيات من الميتة عن جعفر عن أبيه ﷺ قال جابر بن عبد الله ان دباغة الصوف او الشعر غسله بالماء واى شيء يكون أظهر من الماء) انتهى) .

وتقريب الاستدلال بهما على المدعى من نجاسة اصول تلك الأشياء عرضاً اذا أخذت من الميتة ثثفاً ان الغسل فيهما لا يكون الا للنجاسة العرضية فإن الذاتيه مما لا تزول بالغسل ووجوب الغسل تعبداً بعيد بل مما يقطع بعدمه ومن المعلوم ان النجاسة العرضية في الصوف والشعر ونحوهما لا تكون الا لأصولهما في صورة النتف خاصة من جهة ملاقاتها للميتة برطوبة لاجمعيها ولا في صورة الجزء وهذا واضح (ومن هنا) قال في الوسائل بعد رواية مسعدة المراد غسل موضع الملاقات للميتة) انتهى) وهو كذلك .

﴿ هذا وقد خالف الشيخ في ظاهره مع المشهور ﴾ فقال في الخلاف في أوائل الطهارة لا بأس باستعمال أصواف الميت وشعره ووبره اذا جز (انتهى) اذ ظاهره انه لا يجوز استعمال الأمور المذكورة اذا أخذ بنحو القلع والنتف ولو بعد الغسل .

(وقد حكى عنه) في النهاية التصريح بالنجاسة الذاتية لأصول الأمور المذكورة معللاً بأن أصول الشعر والصوف والريش ونحوها المتصلة باللحم هي من أجزاء اللحم وانما تستكمل استحالتها الى احد المذكورات بعد تجاوزها عن اللحم وحيث لم تتجاوز عنه لم تستكمل فلم يلحقها حكم أحد المذكورات .

(و يردّه صحيحة حريز او حسنته) المتقدمة الآمرة بالغسل ثم بالصلاة فيه (و يردّه ايضاً) رواية مسعدة بن صدقة المتقدمة آنفاً ودعوى ان الأمر بالغسل في الصحيحة هي لزالة الأجزاء المتعلقة بالأصول كما تقدم احتمال ذلك من المدارك في المسئلة الاولى ضعيفة جداً فإن الغسل مما يزيل النجاسة العرضية لا الأجزاء المتعلقة بالأصول (ولو سلم) فلا ينافي المطلوب من جواز الصلاة فيها بعد الغسل سواء كان لزالة النجاسة العرضية او لزالة الأجزاء المتعلقة بالأصول .

(بل و يردّه ايضاً) رواية ابي البختري المروية في الوسائل في الأطعمة المحرمة في باب ما لا يحرم الانتفاع به من الميتة عن جعفر عن أبيه ﷺ قال لا بأس بما ينتف من الطيرو الدجاج ينتفع به للعجين وأذنان الطواويس وأعراف الخيل وأذناها .

(نعم قد يؤيد الشيخ) مكاتبة الجرجاني المروية في الباب المذكور ايضاً عن ابي الحسن ﷺ قال كتبت

مع الميتة برطوبة فيجب غسل جميعهما على الاقوى (١) .

مسئلة ٩ -- لافرق في طهارة ما لاتحلّه الحيات من الميتة بين ان يكون من أجزاء ما يؤكل لحمه كالغنم والبقر ونحوهما او مما لا يؤكل لحمه كالأسود والفهود ونحوهما (٢) .

اليه اسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكياً فكتب عليه السلام لا ينتفع من الميتة باهاب ولا عصب وكلما كان من السخال الصوف ان جزّو الشعر والوبر والانفحة والقرن ولا يتعدّى الى غيرها انشاء الله .
(و لكن الاستدلال بها) ضعيف فانّها مضافاً الى شدوذها وضعف سندها بل واضطراب متنّها حتى حكى عن بعض محققي المحدثين انه قال: سقط منه شيء اذ لا يتلائم ظاهره والى اختصاصها بالصوف والشعر والوبر والانفحة والقرن فقط دون غيرها بمقتضى قوله عليه السلام ولا يتعدّى الى غيرها انشاء الله . وهذا مما لا يلتزم به أحد حتى الشيخ رضوان الله عليه واختصاص الجزّ فيها بالصوف فقط دون الشعر والوبر وظاهر الشيخ بل صريحه عدم تخصيصه به .

(يحتمل فيها قوياً) ان يكون المراد من الجزّ فيها ما يقابل الاتصال اي الانفصال لا ما يقابل النتف أى ان الصوف من الميتة مما ينتفع به اذا انفصل عنه بخلاف الاهاب والعصب فلا ينتفع بهما في حال من الأحوال . ويحتمل ايضاً ان يكون التقيد بالجزّ لأجل ان الصوف حينئذ مما ينتفع به بلا حاجة الى الغسل أصلاً بخلاف ما اذا أخذ نتفاً فنجسة حينئذ عرضاً ويحتاج الى الغسل شرعاً والله العالم .

(١) وذلك لصحيحة حريرز المتقدمة آنفاً المشتملة على قوله عليه السلام وكل شيء يفصل من الشاة والدابة فهو زكى وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصلّ فيه فان المستفاد منها وجوب غسل كل شيء يؤخذ من الميتة غايته انه بمقدار ملاقاته للميتة فان كان المأخوذ من الأجزاء البارزة كالصوف ونحوه فان أخذ بنحو الجزّ والقطع فلا يجب غسله وإن أخذ بنحو القلع والنتف وجب غسل أصله المتصل بالميتة برطوبة وان كان من الأجزاء الداخلية كالبيضة والانفحة فيجب غسل جميعه الآ اللبن واللبن لعدم إمكان غسلها .

(وعن نهاية العلامة) وجوب غسل البيضة وأيديه الحداثق بصحيحة حريرز (وعن الشهيد الثاني) في بعض فوائده وجوب غسل الانفحة واستظهره الجواهر في كل من البيضة والانفحة لقاعدة السراية .

(نعم عن ظاهر الاكثر) في البيضة والانفحة عدم وجوب غسلها بدعوى اطلاقهم الحكم بطهارتهما من غير تعرض للغسل واستدل المدارك للطهارة بالأصل واطلاق النصوص والكل ضعيف لأجل الصحة وقاعدة السراية والله العالم .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب ويساعدهم إطلاق النصوص الواردة فيما لاتحلّه الحيات من الميتة سيّما المشتملة منها على قوله عليه السلام فهو زكى أو كلّ هذا زكى أو كلّه زكى أو هذا كله زكى من غير تفصيل فيها بين ميتة ما يؤكل لحمه او غيره .

بل النصوص الدالة على ان الملاك في طهارة ما لاتحلّه الحيات هو عدم الروح فيه وانه مما لا يقبل الموت هي أدلة قاطعة للمشهور (مثل صحيحة ^(١) الحلبي) المشتملة على قوله لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة

مسئلة ١٠ - يشترط في طهارة البيضة من الميتة اكتسائها الجلد الغليظ وإلا فهي نجسة (١) لا يظهر

بالفعل .

مسئلة ١١ - الانفحة التي قلنا انها طاهرة من الميتة ويجب غسل ظاهرها ملاقاتها مع الميتة برطوبة هي شيء أصفر يشبه البيضة يستخرج من بطن الحمل او الجدي فيه لبن ثخين شبه المنجمد يعمل منه الجبن (٢) .

ان الصوف ليس فيه روح (وفي رواية^(١) قتيبة) ليس في الصوف روح ألا ترى انه يجزّ و يباع و هو حي (وفي حسنة^(٢) الحسين بن زرارة) العظم و الشعر و الصوف و الريش كل ذلك ثابت لا يكون ميتاً (وفي رواية^(٣) ابي حمزة الثمالي) ليس به بأس ان الانفحة ليس لها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم انما تخرج من بين فرث ودم و إنما الانفحة بمنزلة دجاجة ميتة أخرجت منها بيضة (وفي رواية^(٤) الفضل بن شاذان) لأن هذه الأشياء كلها ملبسة ريشاً وصوفاً وشعراً وبراً وهذا كله زكي لا يموت .

(وعليه) فما عن العلامة في النهاية والمنتهى من الحكم بنجاسة البيضة من ميتة غير ما كوال اللحم بل ومن ميتة الجلال ايضاً ضعيف (وعن المعالم) لا نرى لكلامه وجهاً ولا عرفنا له عليه موافقاً (وفي المدارك) هو مطالب بدليله (وفي الجواهر) لم نعرف له دليلاً ولا موافقاً (كما ان ما عن المعالم) من التريديد في طهارة الانفحة من ميتة غير المحلل كالمطوء ضعيف ايضاً فان اطلاق النصوص الواردة في الانفحة قاضية بطهارتها . (ولو تنزلنا) عن ذلك فالنصوص الدالة على ان الملاك في طهارة ما لا تحلّه الحياة هو عدم الروح فيه وانه مما لا يقبل الموت هي دليل قاطع على طهارتها وانكاف محرمّة الأكل لكونها من غير المحلل .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل صرح الحقائق باتفاق الأصحاب عليه و كأنه تقييداً لاطلاق ما ورد في البيضة برواية^(٥) غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله عليه السلام في بيضة خرجت من أست دجاجة ميتة قال ان كان اكتست البيضة الجلد الغليظ فلا بأس بها (وعليه) فما يظهر من المدارك ومن محكي المعالم من العمل بالاطلاقات تضعيفاً لرواية غياث ضعيف فان الضعف مجبور بعمل الاصحاب .

(وعن بعض العامة) الاكتفاء بالغاشية الرقيقة لأنها تحول بين البيضة وسراية النجاسة من الميتة وهو وإن لم يخل عن وجه ولكن الرواية قيدتها بالجلد الغليظ (نعم لا يعتبر) في الجلد الغليظ الصلابة على النحو المتعارف وهو صريح الحقائق و ما حكى عن العلامة في بعض كتبه .

(٢) و تفصيل المسئلة ان طهارة الانفحة من الميتة هي امر مجمع عليه بين الأصحاب وقد ورد فيها نصوص عديدة مضافاً الى ما تقدم في المسئلة السابعة من رواية محمد بن جمهور (ففي صحيحة^(٦) زرارة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الانفحة تخرج من الجدي الميت قال لا بأس به النخ (وفي حسنة^(٧) صفوان بن يحيى)

(١) الوسائل الباب ٦٨ من النجاسات ٧٢

(٣ و ٢) الوسائل الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة .

(٤) الوسائل الباب ٦ من غسل المس .

(٥ و ٦ و ٧) الوسائل الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة .

• • • • •

عن الحسين بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال : سئل أبي عن الانفحة تكون في بطن العناق ^(١) او الجدى ^(٢) وهو ميت قال لا بأس به (وفي رواية ^(٣) يونس عنهم) قالوا : خمسة أشياء زكية مما فيه منافع الخلق الانفحة والبيض و الصوف و الشعر والوبر الخ الي غير ذلك من النصوص .

(و لكن اختلف كل من اهل اللغة و الفقهاء في تفسيرها) (اما اهل اللغة) فاختلفوا على تفسيرين . (الاول) ما عن الصحاح و ابي زيد و الجوهري كل باختلاف يسير في اللفظ (فعن الصحاح) ان الانفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة كرش الحمل ^(٤) و الجدي مالم يأكل (و عن ابي زيد) مثله بزيادة قول فاذا اكل فهو كرش (و عن الجوهري) الانفحة هي الكرش .

(الثاني) ما في القاموس و عن المغرب و في المنجد كل باختلاف يسير ايضا (ففي القاموس) الانفحة شيء يستخرج من بطن الجدي الراضع أصفر فيعصر في صوفة فيغلظ كالجبين فاذا اكل الجدي فهو كرش (و عن المغرب) هو شيء يخرج من بطن الجدي أصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين ولا يكون إلا لكل ذي كرش ويقال هي كرشه إلا أنه مادام رضيعا سمى ذلك الشيء انفحة فاذا فطم ورعى العشب قيل استكرش انتهى . (و في المنجد) ما يقرب من هذا كله مختصراً .

(و اما الفقهاء) فاختلفوا في معناها على تفاسير ثلاثة (فعن ابن ادريس) و أطعمة المسالك و التنقيح تفسيرها بمثل ما تقدم عن الصحاح و ابي زيد و الجوهري (و عن التهذيب) و ابي الصلاح تفسيرها بمثل ما تقدم عن القاموس و المغرب و المنجد (و عن العلامة) في جملة من كتبه و عن كشف الالتباس و كشف اللثام و المحقق الخونساري تفسير الانفحة بمعنى ثالث و هو لبن مستحيل في جوف السخلة بل عن كشف اللثام انه المعروف .

﴿ اقول ﴾ و الظاهر بعد التأمل التام في كلام اللغويين ان مرجع تفسيرهم الى شيء واحد و ان الكل يقصدون معنى واحداً و هو كرش الحمل و الجدي مالم يأكل و ان المراد من الشيء الأصفر الذي يعصر في صوفة هو الكرش بنفسه من قبل ان يأكل وليس المراد من الانفحة هو الكرش وما فيه ولا خصوص ما في الكرش وحده من اللبن الثخين .

(غير ان المدارك) زعم ان المراد من التفسير الاول هو الكرش وما فيه و ان المراد من التفسير الثاني أي من الشيء الأصفر هو ما في الكرش وحده (فقال) و اختلف كلام أهل اللغة في معناها (الى ان قال) و لعل الثاني أولى اقتصاراً على موضع الوفاق يعني ما في الكرش (كما ان الحدائق و الجواهر) قد فططنا ان المراد من الاول هو الكرش وحده ولكنهما زعما ان المراد من الثاني أي الشيء الأصفر هو ما في الكرش وحده فردّا على المدارك بتقابل التفسيرين وانه لا متيقن في البين .

(١) العناق الاثني من اولاد المعز .

(٢) الجدي ولد المعز و قبل انه الذكر من اولاد المعز .

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة

(٤) الحمل الصغير من اولاد الضأن و الضأن هو ما يقابل المعز .

(نعم) رجع الجواهر أخيراً عن هذا الزعم (فقال) وقديقوى في النظر اتحاد التفسيرين بأن يراد بالشيء الأصفر هو ما يصير كرشاً للجدى بعد أن يأكل (انتهى) (والظاهر) ان كل من فسر من الفقهاء إلا نفحة بلبن مستحيل هو ممن زعم ان المراد من التفسير الثاني لاهل اللغة هو ما في الكرش وحده فاختار ما اختار وقال ما قال. (وبالجملة) ملخص الكلام وزبدته الى هنا ان إلا نفحة هو الكرش وحده من قبل أن يأكل وان كان الذي يعمل منه الجبن هو خصوص ما في الكرش وان طهارة الكرش من الميتة هي مما تستلزم طهارة ما في جوفه بطريق اولي وليست إلا نفحة هي مجموع الكرش وما فيه ولا خصوص ما في الكرش وحده فتأمل جيداً.

﴿بقي شيء﴾ وهو ان لنا جملة من الروايات في اطعمة الوسائل في باب جواز اكل الجبن يظهر منها حرمة إنفحة الميتة (ففي خبر بكر بن حبيب) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الجبن وانه توضع فيه الانفحة من الميتة قال لا يصلح ثم أرسل بدرهم فقال اشتر من رجل مسلم ولا تسأله عن شيء. (وفي خبر عبد الله بن سليمان) عن أبي عبد الله عليه السلام في الجبن قال كل شيء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان ان فيه ميتة.

(وفي خبر ابي الجارود) قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن الجبن فقلت له أخبرني من رأى انه يجعل فيه الميتة فقال أمن أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرّم ما في جميع الأرضين إذا علمت انه ميتة فلا تأكله وإن لم تعلم فاشترِ بيع (الحديث) وبمضمون الاخيرين جملة من الروايات والظاهر من الميتة في الخبر الثاني والثالث هو إنفحة الميتة اذ لم يعهد الى الآن وضع شيء آخر من الميتة في الجبن. (ومحصل المجموع) ان حرمة انفحة الميتة مما لا ريب فيه ولكن الجبن الذي يشتري من المسلم ولم يعلم وضع انفحة الميتة فيه مما لا بأس به.

(وقديظهر من الوافي) في المطاعم حمل هذه الأخبار كلها على التقية (بل الحقائق) صرح بهذا الحمل تصريحاً (قال) فمرجع هذه الأخبار كلها انما هو على التقية من حيث اشتهاه الحكم بنجاسة إلا نفحة عند العامة (انتهى).

(ويؤيده) ما عن التهذيب من ان العامة يحرمون كل شيء من الميتة ولا يجيزون استعماله على كل حال (ويؤيده ايضاً) رواية أبي حمزة الثمالي^(١) عن أبي جعفر عليه السلام في حديث إن قتادة قال له أخبرني عن الجبن فقال لا بأس به فقال انه ربما جعلت فيه إنفحة الميتة فقال ليس به بأس ان إلا نفحة ليس لها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم انما تخرج من بين فرث ودم وإنما إلا نفحة بمنزلة دجاجة ميتة أخرجت منها بيضة فهل تاكل تلك البيضة قال قتادة لا ولا آمر بأكلها قال ابو جعفر عليه السلام ولم؟ قال لأنها من الميتة قال فإن حضنت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة أتاكلها قال نعم قال فما حرّم عليك البيضة وأحلّ لك الدجاجة ثم قال فكذلك إلا نفحة مثل البيضة فاشتر الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المصلّين ولا تسأل عنه إلا ان يأتيك من يخبرك عنه. (ولا يخفى) ان صدر الرواية هو كالصريح في حلية إنفحة الميتة واقعاً وذيلاً كالصريح في حلية الجبن

مسئلة ١٢ - المشهور بين علمائنا طهارة اللبن في ضرع الميته (١) وقال بعضهم بنجاسته والاقوى هو الأول والأحوط هو الثاني .

ظاهراً ما لم يعلم ان فيه انفحة الميته وبينهما تناف جداً وكأنَّ الإمام عليه السلام لما رأى ان قتادة لا يرضى بالحكم الواقعي أي بحلية انفحة الميته و لا بحلية الجبن ايضاً لأجل انه ربما جعلت فيه انفحة الميته فأفتاه عليه السلام بحلية الجبن ظاهراً الذي يباع في سوق المسلمين لأجل انه لا يعلم ان فيه انفحة الميته وإليه يرجع ما قاله الوافي في المطاعم في توجيه هذه الرواية فراجع .

(١) بل عن الغنية دعوى الإجماع على الطهارة واستدلَّ الشيخ في صلاة الخلاف بإجماع الفرقة (و يدلُّ عليها) مضافاً الى ذلك اخبار مستفيضة :

(ففى صحيحة ^(١) زرارة) قلت اللبن يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال لا بأس به .

(و في موثقة ^(٢) ابن بكير) او حسنته عن الحسين بن زرارة قال و أبي يسأله عن السن من الميته واللبن من الميته و البيضة من الميته وإنفحة الميته فقال كل هذا زكي .

(و في رواية ^(٣) أبان) و اطلق في الميته عشرة أشياء (الى ان قال) و اللبن و ذلك اذا كان قائماً في الضرع . الى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى و تقدم في المسئلة السابعة صحيحة حريز المشتملة على طهارة اللبن من الميته فتذكر .

(و لكن مع ذلك كله) قد حكى عن ابن الجنيد انه قال لاخير فيما يعصر من حلقة الدير من اللبن بعد الموت (وعن سلال) انه قال ولا يؤكل اللبن الميته التي توجد في ضرعها بعد الموت و ظاهرهما القول بالنجاسة (بل عن منتهى العلامة) ان المشهور عند علمائنا انه نجس (و عن ابن ادريس) ان اللبن نجس بغير خلاف عند المحصلين من أصحابنا لأنَّه ما يع في ميته ملامس لها .

(و عن جماعة) من الاصحاب متابعتهم المحقق الأول والثاني غير انه حكى عن كاشف الرموز انه طعن ابن ادريس بأنَّ هذه الدعوى محرمة لأنَّ الشيخين مخالفاه و المرتضى و متابعوه غير ناطقين به فما أعرف من بقي معه من المحصلين (انتهى) و هو جيد .

﴿و احتج القائلون بالنجاسة﴾ بأمرين بقاعدة السراية مع الرطوبة و برواية وهب بن وهب المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة عن جعفر عن أبيه عليه السلام انَّ علياً عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال على عليه السلام ذلك الحرام محضاً (و في كلا الامرين) ما لا يخفى : اما الأول اي القاعدة فمخصصة بما تقدم و أما رواية وهب بن وهب فتضرب على الجدار في قبال الأخبار المتقدمة و فيها الصحيحة و الحسنة او الموثقة (قال في المدارك) و الرواية ضعيفة السند جد آفان وهب الراوي قال النجاشي انه كان كذاً أباً وله أحاديث مع الرشيد في الكذب فلا تعويل عليها (انتهى) .

(هذا كله مضافاً) الى ما عن التهذيب من جواز خروج الرواية مخرج التقية لأنها موافقة لمذهب العامة

(١ و ٢) الوسائل الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة .

(٣) الوسائل الباب ٣١ من الاطعمة المحرمة .

مسئلة ١٣ - المسك طاهر بلا شبهة (١) واما فأرة المسك وهي الجلدة التي يجتمع فيها المسك (٢) فانكأنت مبأنة عن الطبي بعد تذكيتة بالذبح فهي طاهرة ايضاً بلا شبهة (٣) و ان كانت مبأنة عن الحيّ فان

لانهم يحرّمون كل شيء من الميتة ولا يجيزون استعماله على حال و مضافاً الى عدم التلازم بين الحرمة التي رواها وهب بن وهب وبين النجاسة التي يدعيها القائلون بها فتفظن .

(١) بل عن المنتهى و التذكرة و الذكرى الإجماع على طهارته (و في طهارة شيخنا الانصارى) سيرة المسلمين على استعماله (اقول) و يدل على طهارته مضافاً الى هذا كله الاخبار الكثيرة التي كادت تكون متواترة بل متواترة جداً كما يظهر بمراجعة الوافى ابواب قضاء التفث والتزيّن ومراجعة الوسائل ابواب آداب الحمام الباب ٩١ و ٩٢ و ٩٦ .

(ففي رواية ابي البختري) عن ابي عبدالله عليه السلام ان رسول الله ﷺ كان يتطيّب بالمسك حتى يرى ويبيصه في مفارقه (قال في الوافى) الوبيص بالمهملة البريق و اللمعان (و في رواية عبدالله بن الحارث) قال كانت لعليّ بن الحسين عليه السلام قارورة مسك في مسجده فاذا دخل في الصلاة أخذ منه فتمسّح به .
(و في رواية علىّ بن جعفر) عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن المسك في الدهن أ يصلح قال انى لأصنعه في الدهن ولا بأس . الى غير ذالك من الروايات المتواترة .

(ثم ان المسك) على ما ذكره شيخنا الانصارى في طهارته عن التحفة على اقسام أربعة :
(الاول) المسك التركي و هو دم يقذفه الطبي بطريق الحيض او البواسير فينجمد على الأحجار .
(الثاني) المسك الهندى و لونه أخضر دم ذبح الطبي المعجون مع روثه و كبده (و قد حكم اعلى الله مقامه) بنجاسة هذين القسمين و هو حق صحيح لان كلا منهما دم حيوان ذى نفس سائلة .

(الثالث) دم يجتمع في سرّة الطبي بعد صيده يحصل من شق موضع الفأرة و تغميز اطراف السرّة حتى يجتمع الدم فيجمد ولونه أسود (قال) و هو طاهر مع تذكية الطبي نجس لامعها و هو صحيح ايضاً فانه مع التذكية من الدم المتخلف في الذبيحة وقد عرفت طهارته في المسئلة الثانية من نجاسة الدم .

(الرابع) مسك الفأرة و هو دم يجتمع فى اطراف سرّته ثم يعرض للموضع حكة تسقط بسببها الدم مع جلدة هي وعاء له (قال) و هذا و انكان مقتضى القاعدة نجاسته لأنه دم ذى نفس سائلة إلا ان الاجماع دلّ على خروجه عن هذا العموم اما لخروج موضوعه بدعوى استحالة الدم او بدعوى التخصيص فى العموم (قال) و كيف كان فلا اشكال فى طهارة هذا الذي يتعاطاه المسلمون و إنكان خالياً عن الفأرة (انتهى) و هو جيد متين .

(اقول) و هذا القسم الرابع هو الشايح المتعارف الغالب كما صرّح به غير واحد و عليه ينزل الاجماع و السيرة و الأخبار المأثورة واما ساير اقسامه فقد عرفت حكمه فلا تغفل .

(٢) كما صرّح بذلك اهل اللغة و تقدم فى كلام التحفة انها جلدة هي وعاء للمسك .

(٣) بل لآخلاف فى طهارتها فى هذه الصورة من أحد (فان المحكى) عن الذكرى والتذكرة ونهاية العلامة هو طهارة الفأرة مطلقاً وقد اختاره المدارك ايضاً (والمحكى) عن المنتهى و كشف الالتباس التفصيل

كان انفصالها عنه قسراً قبل زوال الحياة عن الفأرة كما هو الغالب المتعارف فهي أيضاً طاهرة على الأقوى (١)
وأمّا اذا كان انفصالها عنه قسراً قبل زوال الحيات عن الفأرة او كانت مبانة عن الطّبي بعد مماته بلا تذكية له
فالأقوى نجاستها (٢)

يبين انفصالها عن الطّبي بعد تذكيته اوفي حال حياته فهي طاهرة وبين انفصالها عنه بعد مماته فهي نجسة وهو
الذي قرّبه في آخر الأمر .

(وعن كشف اللثام) التفصيل بين انفصالها عنه بعد تذكيته فهي طاهرة وبين انفصالها عنه في حال حياته
او بعد مماته فهي نجسة (وبالحملة) لاختلاف في طهارة فأرة المسك المبانة عن الطّبي بعد تذكيته أبداً وبدلاً عليها
مضافاً الى عدم الخلاف فيه كما أشرنا عموم مادل على طهارة المذكي ومن أجزائه في الطّبي فأرة المسك
وهذا واضح .

(١) فكما ان الغالب في المسك على ماتقدم وعرفت هو مسك الفأرة دون ساير اقسامه فكذلك الغالب
في فأرة المسك هو انفصالها عن الحي بعد بلوغها بحد الكمال وزوال الحيات عنها وسقوطها بحكة ونحوها (ووجه
طهارة الفأرة) في هذه الصورة انها في حال اتصالها بالطّبي يعدّ من أجزاء الحيّ فيلحقها حكمها من الطهارة
وبعد انفصالها عنه يستصحب طهارتها اذ لايشملها أدلة نجاسة المقطوع من الحيّ كالإلية وشبهها فانها كالصريحة
في الزائل حياته بالقطع والفصل لا الزائل حياته من قبل القطع والفصل .

وعلى هذه الصورة الغالبة تنزّل (صحيحة على بن جعفر) المروية في الوسائل في لباس المصلّي في باب
جواز الصلاة ومعه فأرة المسك عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن فأرة المسك تكون مع من يصلّي وهي في
جيبه او ثيابه فقال لا بأس بذلك فتكون هي دليلاً قوياً على المطلوب بناء على عدم جواز استصحاب جزء من
أجزاء الميتة في الصلاة .

(وأمّا صحيحة عبدالله بن جعفر) في الباب المذكور قال كتبت اليه يعني [ابا محمد] ابا عبدالله يجوز الرجل
أن يصلّي ومعه فأرة المسك فكتب لا بأس به اذا كان ذكياً ، فالظاهر ان قيد الذكيّ فيها للاحتراز عن الميتة
فلا ينافي طهارة الفأرة في صورة انفصالها عن الحيّ بعد زوال الحياة عنها كما هو الغالب المتعارف .

(٢) أمّا نجاسة المبانة عن الحيّ قسراً قبل زوال الحيات عن الفأرة فلمعوم مادل على نجاسة المقطوع
من الحيّ وهي من افراده وجزئياته و أمّا نجاسة المبانة عن الطّبي بعد مماته فلمعوم مادل على نجاسة الميتة
ومن أجزائها في الطّبي الفأرة بل وصحيحة عبدالله بن جعفر المتقدمة المشتملة على قوله عليه السلام لا بأس به اذا
كان ذكياً .

❦ واحتج القائلون بالطهارة مطلقاً ❦ بأمور :

(منها) الأصل وفيه انه مقطوع بما عرفته من عموم مادل على نجاسة المقطوع من الحيّ اذا كان زوال
حياته بالقطع والفصل او عموم مادل على نجاسة الميتة اذا كان انفصال الفأرة بعد موت الطّبي واحتمال كون الجلد
هي مما لاتحلح الحيات ضعيف جداً بل الظاهر انها كساير الجلود اذا شقت خرج منها الدم وتألّم .

(ومنها) صحيحة على بن جعفر المتقدمة آنفاً وفيه انها منزلة كما سمعت على الصورة الغالبة وهي انفصال

أعنى "نجاسة الفأرة" بل و نجاسة ما فيها من المسك أيضاً (١) .

فصل في نجاسة الكافر

مسئلة ١ - الكافر نجس باتفاق علمائنا فيما سوى الكتابي كاليهودى و النصراني (٢) و اما الكتابي

الفأرة عن الحي بعد زوال الحيات عنها لامطلقاً .

(ومنها) فحوى مادل على طهارة المسك وفيه انه لا اطلاق لما دل على طهارة المسك بنحو يشمل حتى صورة انفصال الفأرة عن الحي بالقسر والقهر من قبل زوال الحيات عنها او صورة انفصالها عن الطيبى بعد موته حتف أنفه (ولو سلم) فلا ملازمة بين طهارة المسك وطهارة الفأرة في هاتين الصورتين ولعلته من قبل اللبن في ضرع الميتة فالظرف نجس والظروف طاهر كما تقدم .

(١) وذلك لسراية النجاسة من الظرف الى المظروف الرطب واما طهارة اللبن في ضرع الميتة فهي لدليل خاص لا يقاس به شيء آخر .

(٢) (قال في المدارك) وقد نقل المصنف في المعبر وغيره اتفاق الاصحاب على نجاسة ما عدى اليهود والنصارى من اصناف الكفار سواء كان كفرهن اصلياً او ارتداداً (انتهى) .

(وعن التهذيب) إجماع المسلمين عموماً على نجاسة الكافر وهو مشكل حتى مع إرادته ماسوى الكتابي اذ المعروف من العامة طهارة الكافر (قال في الجواهر) إنهم يأولون النجاسة بالحكمة دون العينية (وعلى كل حال) قد استدلل المحقق في محكي المعبر على نجاسة الكافر (بقوله تعالى) في سورة الأنعام كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون (وبقوله تعالى) في سورة التوبة انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا .

(وفي الاستدلال بهما ما لا يخفى) (اما بالآية الاولى) فلتوقفه على كون المراد من الرجس فيها القذر وهو غير متعين لأن الرجس في اللغة بمعان عديدة القذر والعمل المؤدى الى العذاب والشك والعقاب والغضب وغير ذلك بل فسّر الطبرسى الرجس هنا بالعذاب (قال) عن ابن زيد وغيره من أهل اللغة (ثم قال) وقيل هو ما لاخير فيه عن مجاهد (انتهى) وفي التبيان ما يؤدى ذلك .

(واما الاستدلال بالآية الثانية) فلتوقفه على شمول لفظ المشرك فيها لجميع اصناف الكفار بدعوى ان لفظ المشرك مما يطلق على كل كافر من عابد صنم ويهودى ونصرانى ومجوسى وزنديق وغيرهم وهو غير معلوم لامن العرف ولا من اللغة و إن لم يبعد إطلاقه عليه أحياناً تنزيلاً لاحقيقة فان المتبادر من المشرك كما صرح به المدارك وحكى عن غيره أيضاً هو من اعتقد إلهاً آخر مع الله سبحانه وتعالى كعبدة الأصنام ونحوهم ممن يعبد الشمس او القمر او النار او غير ذلك ولا يكاد يشمل الكتابي فضلاً عن الزنديق الذى لا يعتقد إلهاً ولا نبياً أصلاً .

(وقد يؤيده) بعض الآيات والروايات (كقوله تعالى) لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين (وقوله تعالى) ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين .

(ومرسلة الوشاء) المروية في أسرار أصناف الكفار عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره سور ولدا الزنا وسور اليهودى والنصرانى والمشرى وكل من خالف الاسلام وكان أشد ذلك عنده سور الناصب (حيث ان المشركين) في الجميع معطوف على اهل الكتاب وهو دليل واضح على مغايرتهم معهم .

(نعم قديحكى عن اكثر علمائنا) ان المراد من المشركين هو مايعم عبدة الأصنام واليهود والنصارى لأن الله تعالى سمى اليهود والنصارى مشركين في سورة التوبة حيث قال وقالت اليهود عيسى بن مريم لم يولد له المسيح بن الله الى قوله اتخذوا أجباهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله الا هو سبحانه وتعالى عما يشركون .

(ولكن رد عليهم المدارك) بأنه ورد في اخبارنا ان معنى اتخاذهم الاحبار والرهبان أرباباً من دون الله امتثالهم أوامرهم ونواهيهم لاعتقاد انهم آلهة (وذكر الجزائرى) في آياته آيات الاحكام حسنة أبى بصير وقد سأل ابا عبد الله عليه السلام عن هذه الآية فقال أما والله ما دعوهم الى عبادة انفسهم ولو دعوهم الى عبادة انفسهم لما أجابوا ولكن أحلوا لهم حراماً وحرّموا حلالاً فعبدوهم من حيث لا يشعرون .

(وذكر الطبرسى) في مجمعه انه روى عن ابي عبد الله عليه السلام انها قالاً أما والله ما صاموا لهم ولا صلوا ولكنهم أحلوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً فاتبعوهم وعبدوهم من حيث لا يشعرون ثم ذكر عن الثعلبى حديثاً آخر بهذا المضمون فراجع .

﴿اقول﴾ والا يضاف ان مجرد قول اليهود عزير ابن الله او قول النصارى المسيح ابن الله وان لم يكن دليلاً على شركهم فان دعوى ولديتهما لله جلّ وعلاهي غير دعوى ألوهيتهما وان كانت الدعوى فاسدة من أصلها فانه تعالى لم يلد ولم يولد وهكذا اتخذهم الاحبار والرهبان أرباباً من دون الله لا يكون دليلاً على شركهم وعلى اتخاذهم هؤلاء آلهة بعد ما عرفته من حسنة ابي بصير وغيرها .

ولكن الظاهر ان اتخاذهم المسيح ابن مريم رباً هو بمعنى اتخاذهم إياه إلهاً يعبد كما يظهر من آيات عديدة في سورة المائدة كقوله تعالى «لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم» وقوله تعالى «لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة» وما من إله الا إله واحد» وقوله تعالى «لعيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله» الى غير ذلك مما ربما يجده المتأمل في الآيات الكريمة .

ولعل أصرح من الكل في شرك النصارى ما قاله لويس معلوف في المنجد من ان العذراء لقب السيّدة مريم والدة الاله المتجسّد يعنى به المسيح بن مريم .

(وعلى هذا كله) فالآية الشريفة أعنى قوله تعالى «انما المشركون نجس» ليست هي قاصرة عن شمول النصارى لأنهم مشركون بالله بل ولا المجوس ايضاً على ما هو المعروف من انهم يعتقدون إلهين النور والظلمة وان كانت هي قاصرة عن شمول اليهود جدّاً وهكذا عن شمول الرنادقة الذين لا يعتقدون إلهاً كى يشركون

ففي نجاسته خلاف بين علمائنا فالمشهور بينهم انه نجس وقال جمع منهم (١) انه طاهر والأول أحوط .

به وإمكان يكفي الزنادقة الإجماع المنعقد على نجاسة الكافر وهم من أظهر أفراد وأجلى مصاديقه كما لا يخفى :

﴿بقي امران﴾

(أحدهما) انه قد يقال ان لفظ النجس في الآية الثانية قاصر عن إثبات النجاسة الشرعية استناداً الى قول الهروي في تفسير الآية من ان النجس يقال لكل مستقذر والمستقذر اعم من النجس بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء والواجب هو حمل اللفظ على الحقيقة اللغوية عند انتفاء المعنى الشرعى والمعنى الشرعى غير ثابت هنا . (وفيه) ان المتبادر من النجس في استعمال الشارع هو النجس الشرعى أى القذر الذى أمرنا الشارع بالاجتناب عنه في الأكل والشرب والصلاة ونحوها لا القذر العرفى اللغوى (مضافاً) الى ان المراد من النجس هنا وإن كان قد يقال انه خبث باطنهم وسوء اعتقادهم . وقد يقال انه نجاسة ظواهرهم بالنجاسات العارضة لانهم لا يغتسلون من الجنابة ولا يجتنبون النجاسات.

ولكن قال الجزائرى في آياته آيات الاحكام والذى عليه علمائنا ان المراد منه هو نجاسة ذواتهم بالنجاسة الشرعية كالكلاب والخنازير (قال) وهذا هو المنقول عن ابن عباس وهو مذهب الرازى وجماعة منهم ايضاً (انتهى) وهو الذى يظهر من الطبرسى ايضاً في مجموعه فراجع .

(ثانيهما) ان لفظ النجس بفتح النون والتحريك مصدر كما صرح به غير واحد والسر في ذلك مع اشتراك هذا الوزن بين المصدر والصفة كحسن ان المصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع تقول رجل نجس وامرأة نجس وقوم نجس والصفة لا بد لها من متابعة الموصوف فلو كان النجس في الآية الشريفة صفة لقال سبحانه وتعالى إنما المشركون نجسون أو أنجاس وحيث قال نجس علم منه انه مصدر .

(و حينئذ يقال) إن المصدر اسم معنى ولا يصح أن يقع هو خبراً لاسم ذات فلا بد من التقدير أى إنما المشركون ذو نجس ومع لا دلالة للآية على نجاستهم ذاتاً إلا عرضاً لأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون (و لكن الجواب) عن ذلك هو ما أجاب به المحقق في محكى المعتبر من ان التقدير هو خلاف الأصل والاخبار عن الذات بالمصادر شايع متعارف اذا كثرت معانيها في الذات كما يقال رجل عدل (انتهى) وهو جيد جداً .

(١) كالمفيد في الرسالة الغريّة والشيخ في موضع من النهاية وابن الجنيّد في مختصره فان المحكى عنهم هو الحكم بطهارة الكتابى على كراهية وعن ابن ابي عقيل في الأسرار الحكم بطهارة سؤرهم (و لكن قد ينافى) في مخالفة هؤلاء مع المشهور وقد ذكروا لكلماتهم محامل وليس بهمهم والمهم هو النظر في دلالة الأدلة فنقول :

﴿احتج المشهور﴾ لنجاسة الكتابى بقوله تعالى انما المشركون نجس وبالاخبار الكثيرة المروية في الوسائل اغلبها في ابواب النجاسات الباب ١٤ وجملة منها في ابواب الأطعمة المحرمة الباب ٥١ و ٥٢ و ٥٤ وبعضها في ابواب نواقض الوضوء الباب ٢١ .

(ففي موثقة) سعيد الأعرج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودى والنصرانى فقال لا .

• • • • •

(و في رواية زرارة) عن ابي عبدالله عليه السلام في آنية المجوس قال اذا اضطررتم اليها فاغسلوها بالماء .

(و في رواية ابي بصير) فان صافحك بيده يعني اليهودى او النصراني فاغسل يده .

(و في صحيحة على بن جعفر عليه السلام) لا يأكل المسلم مع المجوسى في قصعة واحدة (الى ان قال) و ان اشتراه

من نصراني يعنى الثوب فلا يصلى فيه حتى يغسله .

(و في صحيحة محمد بن مسلم) في رجل صافح رجلا مجوسياً فقال يغسل يده ولا يتوضأ .

(و في صحيحة ثانية له) لا تأكلوا في آنيتهم يعنى آنية اهل الذمة والمجوس ولا من طعامهم الذى يطبخون .

ولا في آنيتهم التي يشربون فيها الخمر ، الى غير ذلك مما هو ظاهر في نجاسة الكتابي .

﴿ اقول ﴾ اما قوله تعالى انما المشركون نجس فقد عرفت قصور دلالة على نجاسة اليهود والملاحدة .

و ان لم يقصر عن الدلالة على نجاسة النصارى بل المجوس ايضا لانهم مشركون على التقريب المتقدم لك شرحه و تفصيله .

(و اما الاخبار) فبعد تسليم ظهور الجميع في النجاسة معارضة بما هو اكثر منها عدداً واصح منها سنداً

و أقوى منها دلالة بل نص في الطهارة الذاتية كما يظهر بمراجعة الوسائل ابواب النجاسات الباب ١٤ والاسفار

الباب ٣ و الأطعمة المحرمة الباب ٥٤ والذبائح الباب ٢٧ و الوافى في باب التطهير من مس الحيوانات .

(ففي صحيحة اسماعيل بن جابر) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في طعام اهل الكتاب فقال لا

تأكله ثم سكت هنيهة ثم قال لا تأكله ثم قال لا تأكله ولا تتركه تقول انه حرام ولكن تتركه تنزه .

عنه إن في آنيتهم الخمر و لحم الخنزير . (اقول) هنيهة بهائين اى ساعة يسيرة .

(و في صحيحة العيص) عن طريق الكليني قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن مؤكلة اليهودى و النصراني .

و المجوسى فقال ان كان من طعامك و توضأ فلا بأس و عن طريق الشيخ مثله باختلاف يسير و تقديم و تأخير و

قوله و توضأ اى غسل يده .

(و في صحيحة ابراهيم بن ابي محمود) قال قلت للرضا عليه السلام في الجارية النصرانية تخدمك وانت تعلم .

انها نصرانية لا تتوضأ ولا تغتسل من جنابة قال لا بأس تغسل يديها .

(و في صحيحة أخرى لابراهيم) قال قلت للرضا عليه السلام الخياط و القصار يكون يهودياً او نصرانياً و

انت تعلم انه يبول ولا يتوضأ ما تقول في عمله قال لا بأس (اقول) القصار هو غسال الثياب .

(و في حسنة الكاهلى) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قوم مسلمين يأكلون و حضرهم رجل مجوسى

أيدعونه الى طعامهم فقال اما انا فلا أأكل المجوسى و اكره أن أكرم عليكم شيئاً تصنعونه في بلادكم .

(و في رواية عمار الساباطى) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الرجل هل يتوضأ من كوز او إناء غيره .

اذا شرب منه يهودى فقال نعم فقلت من ذلك الماء الذى يشرب منه قال نعم .

(و في رواية الحسين بن علوان) ان علياً عليه السلام كان يقول كلوا من طعام المجوس كله ما خلا ذبائحهم

فانها لاتحل و ان ذكر اسم الله عليه ، الى غير ذلك من الروايات الكثيرة المؤيدة بمادل على جواز استرضاع

• • • • •

اليهودية والنصرانية و المجوسية مع منعهم عن شرب الخمر و اكل لحم الخنزير و نحوهما و قد عقد لذلك باباً في نكاح الوسائل فراجع .

(و مقتضى الجمع) بين الطائفة الاولى الظاهرة في النجاسة و الطائفة الثانية الصريحة في الطهارة الذاتية هو حمل النهي في الاولى على الكراهة و الأمر بالغسل فيها على الاستحباب أو حملها على الحرمة و الوجوب اذا علم بالنجاسة العرضية من جهة اكلهم لحم الخنزير او شربهم الخمر بناء على نجاسته او عدم اغتسالهم من الجنابة و نحو ذلك .

(وامّا ما في الحقائق) من ترجيح اخبار النجاسة لموافقتها للكتاب المجيد اى قوله تعالى انما المشركون نجس و لمخالفتها للعامة لمصيرهم الى القول بالطهارة و اعتضاها باتفاق الأصحاب إلا النادر منهم .
(ضعيف جداً) فإن الترجيح بالأموال المذكورة على القول بوجوده دون استحبابه كما حققناه في محله انما هو اذا لم يكن بين الطرفين جمع عرفي كما في المقام وذلك لما عرفته من حمل الظاهر على الاظهر بل على النص .
(نعم) حيث ان مخالفة المشهور مشكلة جداً بل لا تخلو عن التجرّي والتجسّر عليهم فالأحوط في المسئلة احتياطاً لا يتعدّى عنه انشاء الله تعالى ان يعامل مع كل من اليهودي والنصراني والمجوسي معاملة النجس كالبول و الغائط و نحوهما من النجاسات .

﴿بقي امور﴾ :

(الاول) انه لا اشكال في ان اليهودي والنصراني هما من اهل الكتاب و اما المجوسى فقد يقال انه من اهل الكتاب ايضاً و لكن (في رواية عمر بن حنظلة) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في ذبائح الوسائل الباب ٢٧ اما المجوس فليسوا من اهل الكتاب .

(و في رواية عبدالله بن هلال) عنه المروية في نكاح الوسائل في احكام الأولاد فى الباب ٧٦ قال سألته عن مظاهرة المجوسية قال لا و لكن اهل الكتاب الى غير ذلك مما ربما يجده المتبع في الاخبار مما دل على عدم كونه كتابياً (وعليه) فالمجوسى بمقتضى الاخبار ليس هو من اهل الكتاب و لكن قد عرفت من اخبار الطائفة الثانية انه ملحق بهم حكماً اى فى الطهارة الذاتية .

(الثاني) انه قد يستدلّ لنجاسة الكتابي بأخبار أخر ايضاً مروية في الوسائل بعضها في باب عدم نجاسة ماء الحمام و بعضها في باب كراهة الاغتسال بغسالة الحمام (ففي رواية الهاشمي) قال سئل عن الرجال يقومون على الحوض في الحمام لأعرف اليهودي من النصراني ولا الجنب من غير الجنب قال يغتسل ولا يغتسل من ماء آخر فانه طهور (و في رواية ابن ابي يعفور) قلت أخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب و الصبي و اليهودي و النصراني و المجوسى ، فقال ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعبثه بعضاً .

(و في موثقة عبدالله بن ابي يعفور) و إياك ان تغتسل من غسالة الحمام ففيها يجتمع غسالة اليهودي و النصراني و المجوسى و الناصب لنا اهل البيت الخ و لكن الاستدلال بهذا كله لنجاسة اليهودي و النصراني و المجوسى ذاتاً مشكل جداً لجواز كون ذلك لنجاستهم عرضاً من جهة اكلهم الميتة و لحم الخنزير و نحوهما

مسئلة ٢ - ولد الكافرين يتبعهما في النجاسة (١) من غير فرق بين تولده منهما بالنكاح الصحيح في دينهما

كالجنب من جهة اشتغال بدنه غالباً على المنى لالنجاسته ذاتا .

(الثالث) انه قد يستدل لطهارة الكتابي بأمر آخر ايضا غير الاخبار المتقدمة (منها) الاصل (و فيه) انه لامجال له مع وجود الأخبار في طرفي المسئلة (و منها) قوله تعالى في اوائل المائدة و طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم (و فيه) ان الآية مفسرة في أخبارنا بالحبوب فراجع الأ طعمة المحرمة للوسائل باب عدم تحريم الحبوب و البقول و اشباههما التي في أيدي أهل الكتاب و راجع ايضا ذبائح الوسائل باب تحريم ذبائح الكفار من أهل الكتاب وغيرهم .

(و منها) الاخبار المروية في الوسائل في النجاسات باب طهارة ما يعمله الكفار من الثياب ونحوها .
(ففي رواية معاوية) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابريّة يعملها المجوس وهم أخبات وهم يشربون الخمر وهم على تلك الحال ألبسها ولا اغسلها و صلى فيها قال نعم -
(و في رواية المعلّى) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بالصلاة في الثياب التي تعملها المجوس و النصارى و اليهود .

(و في رواية أبي جميلة) عن أبي عبد الله عليه السلام انه سأله عن ثوب المجوسى ألبسه و صلى فيه قال نعم قلت يشربون الخمر قال نعم نحن نشترى الثياب السابريّة فنلبسها ولا نغسلها الى غير ذلك من الأخبار .
(و لكن الاستدلال بها) لطهارة اليهودى و النصراني و المجوسى مشكل جداً و ذلك لاحتمال كون الترخيص فيهما من جهة عدم العلم بملاقات الثياب مع أبدانهم برطوبة أو مع نجاسة أخرى مما يستعملونها كالحم الخنزير و الميتة و نحوهما .

(و قد يؤيد هذا الاحتمال) صحيحة عبد الله بن سنان المروية في الوسائل في النجاسات في باب طهارة الثوب الذى يستعيره الذمى قال سئل أبي ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر أننى أعير الذمى ثوبى وأنا أعلم انه يشرب الخمر و ياكل لحم الخنزير فيردّه علىّ فأغسله قبل أن أصلى فيه فقال ابو عبد الله عليه السلام صلّ فيه ولا تغسله من أجل ذلك فأنك أعيرته إياه و هو طاهر و لم تستيقن انه نجس فلا بأس ان تصلّى فيه حتى تستيقن انه نجس (نعم الانصاف) ان الأخبار المذكورة مما لا تخلو عن تأييد لطهارة اهل الكتاب و المجوس ذاتا و لكن ليست هي بحدّ الدلالة و الظهور كما لا يخفى .

(١) قال في محكي المعالم ان ظاهر كلام جماعة من الأصحاب ان ولد الكافرين يتبعهما في النجاسة الذاتية بغير خلاف (و قال في الجواهر) في ذيل نجاسة الكافر و يلحق بالكافر ما تولد منه (الى ان قال) بل لا أجد فيه خلافاً بل في شرح الاستاد نسبته للأصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه (وقال في الجهاد) في ذيل التعليق على قول المحقق و حكم الطفل المسبى حكم ابويه (مالفظة) و حكم الطفل ذكراً او انثى تابع لأبويه في الاسلام و الكفر و ما يتبعهما من الاحكام كالطهارة و النجاسة و غيرهما بلا خلاف أجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه (انتهى) .

(و لكن عن نهاية العلامة) انه قال و الأقرب في اولاد الكفار التبعية لهم و هو مشعر بنوع خلاف فيه

(بل عن المعالم) ان للتوقف في الحكم بالنجاسة هنا على الإطلاق مجالاً أن لم يثبت انعقاد الإجماع عليه (انتهى)
(بل المدارك) قد استشكل في الحكم بالنجاسة صريحاً (قال) اذ الدليل ان تمّ فإنما يدلّ على نجاسة الكافر
والمشرك واليهودى والنصراني والولد قبل بلوغه لا يصدق عليه شيء من ذلك (انتهى).

﴿ وكيف كان ﴾ ان الذي يدلّ على نجاسة ولد الكافرين هو امور (الاجماع) وهو الذي تقدم في كلام
الجواهر حيث قال بل الاجماع بقسميه عليه (والسيرة المستمرة) وقد استدللّ بها مصباح الفقيه بعد الاجماع وهي
كذلك (و رواية حفص بن غياث) وهي أصحّ ما في الباب وقد رواها الوسائل في الجهاد باب ان المشرك اذا أسلم
في دار الحرب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل من اهل الحرب اذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون
بعد ذلك فقال اسلامه اسلام لنفسه ولولده الصغار وهم أحرار وولده ومتاعه و رقيقه له فامّا الولد الكبار فهم
فيء للمسلمين الا ان يكونوا أسلموا قبل ذلك (الحديث).

و دلالتها على المطلوب واضحة جداً فإن الرجل اذا كان اسلامه اسلام لنفسه ولولده الصغار فمعناه انه
اذا لم يسلم فهو و اولاده الصغار فيء للمسلمين كأولاده الكبار الكافرين.

﴿ وقد يستدل لنجاسة ولد الكافرين ﴾ بأمور أخر أيضاً (منها) روايات ثلاث قد رواها الوافي في الجنائز
في باب حال الاطفال.

(الاولى) صحيحة عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اولاد المشركين يموتون قبل ان يبلغوا
الحنث قال كفّار والله أعلم بما كانوا عاملين يدخلون مداخل آبائهم.

(اقول) الحنث المعصية اي قبل ان يبلغوا حدّ التكليف والعصيان.

(الثانية) رواية وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال قال عليّ عليه السلام اولاد المشركين مع
آبائهم في النار و اولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة.

(الثالثة) مرسله الكافي قال وفي حديث آخر ما اطفال المؤمنين فإنهم يلحقون بآبائهم و أولاد المشركين
بآبائهم وهو قول الله تعالى «و الذين آمنوا واتّبعتهم ذريّتهم بايمان الحقنا بهم ذريّتهم».

(و في الباب المذكور طائفة اخرى) من الروايات هي على خلاف الطائفة الاولى دالة على ان الاطفال
تؤجج لهم نار فيؤمرون بدخولها فمن دخلها كانت عليه برداً و سلاماً و من لم يدخل كان من اهل النار.

(وقد جمع الحدائق) بين الطائفتين (تارة) بحمل الداخلين في النار المطيعين لأمر الله على اطفال المؤمنين
و الممتنعين العاصين لأمر الله على اولاد الكافرين فتطابق الطائفة الثانية مع الاولى حيث تكون اولاد المؤمنين
حينئذ في الجنة و اولاد الكافرين في النار.

(و اخرى) بحمل الطائفة الثانية على اولاد المسلمين لأولاد المؤمنين ولا اولاد الكافرين فأولاد كل من
المؤمن والكافر ملحق به و ولد المسلم يؤجج له النار يوم القيامة.

(و جمع الوافي) بين الطائفتين بحمل الاولى على البرزخ و الثانية على يوم القيامة.

(و انت خبير) ان كلا من الانحاء الثلاثة للجمع مما لا شاهد عليه و ان الطائفة الاولى هي على خلاف

او بالزنا (١) .

مسئلة ٣ - من انكر الله جلّ وعلا او انكر وحدانيته وانه لاشريك له او انكر رسالة رسول الله ﷺ فهو كافر بلاشك (٢) كما ان الشاك في الله او في رسول الله ﷺ ايضاً كافر (٣) .

العدل فعلمها مردود الى اهله (مضافاً) الى ان الرواية الثانية و الثالثة منها دلّتا على دخول اولاد المشركين في النار وهو مما لا يدلّ على نجاستهم في الدنيا كما لا يخفى .

(و منها) قوله تعالى في سورة نوح ولا يلدوا الا فاجراً كفّاراً (و فيه) ان تسمية الطفل الصغير سيّماً غير المميّز منه بالفاجر الكافر مما لاوجه له سيّماً مع قول النبي ﷺ كل مولود يولد على الفطرة فكأن المراد كما يظهر من تبيان الشيخ و مجمع الطبرسي انهم لا يلدوا الا من اذا بلغ كان فاجراً كفّاراً (هذا مضافاً) الى ان الآية هي من خواص الكافرين في زمان نوح ﷺ و الا فالكفار كثير منهم ولدوا مؤمنين صالحين وكأن نوحاً ﷺ انما قال ذلك بعد ما أخبره الله انه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن .

(و منها) ان المتولد من الكافرين هو حيوان متفرّع من حيوانين نجسين كالكلب و الخنزير فيثبت له حكمهما (و فيه) ما تقدم في المتولد من الكلب و الخنزير من ان حكمهما انما يثبت له اذا صدق عليه اسم احدهما من الكلب او الخنزير و امّا اذا كان حيواناً مستقلاً برأسه لا كلباً و لا خنزيراً فمقتضى الاصل فيه الطهارة .

(و منها) استصحاب نجاسته من حال كونه جنيماً من قبل ولوج الروح فيه بناءً على كونه في ذلك الحال اى في حال العلقه او المضغة جزئاً من الأمّ (و فيه) انه يعتبر في الاستصحاب بقاء الموضوع و لم يبق هاهنا على حاله بل تبدّل و تغيّر .

(١) قد يقال ان المتولد من الكافرين بالزنا هو لا يتبعهما في النجاسة نظراً الى ان دليل التبعية هو الاجماع و المتيقن منه غير ذلك (و فيه) ان طهارة ولد الزنا في حدّ ذاته و ان كان متولداً من المؤمنين هي محل الكلام كما سيأتي فكيف بولد الزنا من الكافرين (و عليه) فالمتولد من الكافرين بالنكاح الصحيح عندهما اذا قلنا انه نجس للاجماع و السيرة و رواية حفص فالمتولد منهما بالزنا بطريق أولى .

(٢) هذا من ضروريات دين الاسلام لا يحتاج الى آية او رواية و لكن مع ذلك قد ورد في كفر الجاحد روايات كثيرة فراجع الوافي كتاب الايمان و الكفر باب وجوه الكفر و باب ان الايمان اخص من الاسلام و باب أصناف الناس و باب المستودع و المعار و راجع اوّل الوسائل باب ثبوت الكفر و الإرتداد بجحود بعض الضروريات تجد في المجموع تفصيلاً كثيرة في الكفر الجاحد .

(٣) ويدلّ عليه جملة من الروايات المروية في الوافي في كتاب الايمان و الكفر باب الشك (ففي رواية ابي اسحاق) الخراساني قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول في خطبته لا تراثوا فتشكوا و لا تشكوا فتكفروا (و في رواية عبدالله بن سنان) عن ابي عبدالله عليه السلام قال من شك في الله تعالى و في رسوله ﷺ فهو كافر (و في رواية منصور بن حازم) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام من شك في رسول الله ﷺ قال كافر .

(و امّا رواية محمد بن مسلم) في الباب المذكور قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام جالساً عن يساره و زرارة

مسئلة ٤ - من انكر ضرورياً من ضروريات الدين فهو كافر (١) بشرط ان يعلم انه حكم الله ورسوله

عن يمينه اذ دخل عليه ابو بصير فقال يا أبا عبد الله عليك السلام ما تقول فيمن شك في الله تعالى قال كافر يا أبا محمد فقال فشك في رسول الله ﷺ فقال كافر ثم التفت الى زرارة فقال انما يكفر اذا جحد .

(و رواية زرارة) عن أبي عبد الله عليه السلام في الوافي باب وجوه الضلال قال لو ان العباد اذا جهلوا وقفوا و لم يجحدوا لم يكفروا .

(فهما لا بد من حملهما) على من يظهر الشهادتين ويقول ويقر بهما في الظاهر ولكن مع ذلك قد عرضه الشك في الباطن ففي مثل هذا المقرر في الظاهر لا يكون مجرد الشك كفرأ يخرج عن الاسلام ما لم يجحدوا قد يظهر ذلك من مصباح الفقيه ايضاً .

(بل و لعله) يشهد به مكتابة عبد الرحيم القصير المروية في الوافي في باب ان الايمان اخص من الاسلام قال كتبت مع عبد الملك بن أعين الى أبي عبد الله عليه السلام اسأله عن الايمان ما هو فكتب الى مع عبد الملك بن أعين سألت رحمك الله عن الايمان، والايمان هو الاقرار باللسان وعقد في القلب وعمل بالأركان (الى ان قال) ولا يخرج به الى الكفر الا الجحود (الحديث) .

(١) كافر باتفاق العلماء اذ حكى عن شرح المفاتيح ان كل من انكر ضروري الدين يكون خارجاً عنه عند الفقهاء (بل في الرياض) صرح بأن الحجة على نجاسة من انكر ضروري الدين هو الاجماع المحكي عن جماعة (اقول) : ويدل على كفره مضافاً الى ذلك كله جملة من الاخبار كما يظهر بمراجعة الوافي في ابواب مختلفة من كتاب الايمان والكفر بمراجعة اول الوسائل و آخره في الحدود و ان لم يكن في شيء من الاخبار تصريح بالضرورة بل فيها تعبير بالحلال و الحرام و الفريضة و الفرائض و نحو ذلك .

(ففي مكتابة^(١) عبد الرحيم) ولا يخرج به الى الكفر الا الجحود والاستحلال ان يقول للحلال هذا حرام و للحرام هذا حلال ودان بذلك فنعدها يكون خارجاً من الاسلام والايمان .

(و في رواية^(٢) داود بن كثير) فمن ترك فريضة من الموجبات فلم يعمل بها وجحدوا كان كافراً .

(و في رواية^(٣) سليم بن قيس) و أدنى ما يكون به العبد كافراً من زعم ان شيئاً نهى الله تعالى عنه ان الله تعالى أمر به ونصبه ديناً يتولى عليه .

(و في صحيحة^(٤) عبد الله بن سنان) من ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم انها حلال أخرجه ذلك من الاسلام (و قريب منها) ما في رواية^(٥) مسعدة وما في تحف^(٦) العقول .

(و في صحيحة^(٧) أبي الصباح) قيل لأمر المؤمنين عليه السلام من شهد ان لا إله إلا الله و ان محمداً رسول الله ﷺ كان مؤمناً قال فأين فرائض الله (الى ان قال) فما بال من جحد الفرائض كان كافراً (و في رواية^(٨) ياسر

(١) الوافي كتاب الايمان و الكفر باب ان الايمان اخص من الاسلام .

(٢) الوافي باب وجوه الكفر .

(٣) الوافي باب ادنى الكفر و الشرك

(٤ و ٥) الوافي باب مجمل القول في الايمان

(٦ و ٧) اول الوسائل باب ثبوت الكفر و الارتداد بجحود بعض الضروريات

(٨) الوسائل في الحدود باب جملة ما يثبت به الكفر

وانكره (١) واما اذا انكره لشبهة حصلت له واعتقد انه ليس بحكم الله ورسوله فهو ليس بكافر .

الخادم) ومن نسب الى الله ما نهى عنه فهو كافر الى غير ذلك من الروايات .

(١) ان من انكر ضرورياً من ضروريات الدين وان قلنا انه كافر باتفاق العلماء ولكنه في الجملة .

(و تفصيله) ان انكار الضروري بما هو هو هل له موضوعية و سببية تامة للكفر كانكار الله تعالى او

انكار رسالة رسول الله ﷺ فان انكار احدهما علة تامة للكفر ولو كان الانكار لشبهة حصلت له قصوراً فضلاً

عن التقصير (ام لا) بل انكار الضروري انما يكون سبباً للكفر اذا علم المنكر ان ما انكره هو حكم الله و

رسوله فمع علمه بأنه حكم الله ورسوله اذا انكره فهو كافر لرجوع انكاره حينئذ الى انكار الله او انكار رسالة

رسول الله ﷺ (أم يدعى) ان المنكر للضروري ان كان متولداً في بلاد الاسلام حتى شاب وعرف انه من

ضروريات دين الاسلام فهو كافر وان فرض أنه بنفسه ممن لم يتيقن بالحكم بل اعتقد الخلاف لشبهة حصلت له.

و اما اذا كان بعيداً عن بلاد الاسلام بحيث يمكن في حقه خفاء الضرورة و عدم العلم بأنه من ضروريات

دين الاسلام فليس بكافر فسيبياً انكار الضروري للكفر على هذا مما يكفي فيه العلم بأنه من ضروريات الدين

وان فرض انه بنفسه ممن لا يعلم أنه حكم الله ورسوله لشبهة حصلت له فضلاً عن ان يكون ضرورياً عنده

(وجوه) بل اقوال و الفرق بين الأخيرين انه اذا فرض ان المتولد في بلاد الاسلام انكر حرمة الخمر مثلاً و

هو يعلم انها من الضروريات عند المسلمين . ولكنه بنفسه قد حصلت له الشبهة واعتقد ان المسلمين كلهم على

الخطأ وان حرمة ليست من حكم الله ورسوله فعلى الثاني ليس بكافر وعلى الثالث كافر .

(و على كل حال قد حكى الاول) عن ظاهر القواعد في الحدود بل عن مفتاح الكرامة نسبه الى ظاهر

الأصحاب و هو بعيد (و حكى الثاني) عن الاردبيلي في مجمع البرهان و انه قال الضروري الذي يكفر منكره

هو الذي ثبت عنده يقيناً كونه من الدين و لو بالبرهان (الى ان قال) اذ الظاهر ان دليل كفره هو انكار

الشريعة و انكار صدق النبي ﷺ في ذلك مع ثبوته يقيناً عنده و ليس كل من انكر مجعاً عليه يكفر بل

المدار على حصول العلم والانكار و عدمه الا أنه لما كان حصوله في الضروري غالباً جعلوا ذلك مناطاً وحكموا

به (انتهى) وهو جيد .

(و عن ظاهر الذخيرة) و شارح الروضة نحو ما حكى عن الأردبيلي .

(و اما الوجه الثالث) فهو مختار الجواهر كما يظهر بالتدبر التام في كلماته فإنه صرح بأن انكار

الضروري من المتولد في بلاد الاسلام حتى شاب انكار للشريعة وإن تحقق الشبهة له واقعاً بحيث لم يكن ذلك

منه لا انكار النبي ﷺ او الصانع مدعياً أن انكاره ذلك الضروري بمنزلة قوله ان هذا الدين ليس بحق

فلا يجدى اعتقاده حقيقة بل هو كمن اظهر انكار النبي ﷺ بلسانه عناداً و كان معتقداً بنبوته واقعاً

(قال) نعم لو كان المنكر بعيداً عن بلاد الاسلام بحيث يمكن في حقه خفاء الضرورة لم يحكم بكفره بمجرد

ذلك (الى ان قال) .

فالحاصل انه متى كان الحكم المنكر في حد ذاته ضرورياً من ضروريات الدين ثبت الكفر بانكاره

ممن اطلع على ضروريته من اهل الدين سواء كان ذلك الانكار اساناً خاصة عناداً او لساناً وجناناً يعنى لشبهة

حصلت له (انتهى).

﴿ أقول ﴾ و الحق من بين هذه الوجوه الثلاثة كلها هو الوجه الثاني اى ما أفاده الأردبيلي رحمه الله في عبارته المتقدمة و استجودناه لا الأول و لا الثالث فإنهما ضعيفان جداً (أما ضعف الأول) فلأن مناط الإسلام هو الشهادتان فقط كما يشهد بذلك روايتا سماعة و جميل المتقدمتان في صدر المسئلة السابقة المقتصرتان عليهما خاصة .

و أما الاقرار بفرائض الله كما تقدم في صحيحة ابي الصباح المتقدمة في صدر هذه المسئلة او بجميع ما جاء به من عند الله كما ورد في جملة من الروايات المروية في الوافي في باب حدود الايمان و الإسلام فهو من شؤون التصديق برسول الله ﷺ و ليس هو شيئاً آخر في قبالة و هل يعقل التصديق برسالته و عدم التصديق بما جاء به من عند الله ؟ كلا .

(و عليه) فإن نكار حكم من أحكام الله تعالى هو مما لا يوجب الكفر على حد انكار الله او إنكار رسالة رسول الله ﷺ ما لم يرجع إنكاره الى انكار احدهما فإن نكاره بما هو هو ليس له موضوعية و سببية تامة للكفر أبداً .

(وأمّا ضعف الثالث) فلأن انكار ضرورى من ضروريات دين الإسلام انما يكون مرجعه الى انكار الله أو إنكار رسالة رسول الله ﷺ اذا علم المنكر انه حكم الله ورسوله وأما اذا حصلت له الشبهة واعتقد انه ليس من حكم الله ورسوله فلا يكون مرجعه الى ذلك وان فرض انه كان متولداً في بلاد الإسلام وعلم انه من الضروريات عند المسلمين فإنّه حيث يرى خطأ المسلمين جميعاً و انهم اشتبهوا في اعتقادهم انه حكم الله ورسوله فلا يكون مرجع انكاره الى انكار احد الأمرين .

(و دعوى) ان انكار الضرورى هو بمنزلة قوله ان هذا الدين ليس بحق فلا يجدى اعتقاده حقيقة، ممنوع جداً و أشد منه منعاً قياس ذلك على من أظهر انكار النبي ﷺ بلسانه عناداً و كان معتقداً بنبوته حقيقة فكما ان الثاني كافر فكذلك ، الأول كافر و وجه بطلان القياس هنا مع بطلانه في حد ذاته ان انكار النبي ﷺ بأي نحو كان هو مماله سببياً تامة للكفر بخلاف انكار ضرورى من ضروريات الدين فلا يوجب الكفر ما لم يكن مرجعه الى انكار الله أو انكار رسالة رسول الله ﷺ .

(ثم ان من جميع ما ذكر الى هنا) يعرف انه لا يختص الكفر بمنكر الضرورى فقط بل كل حكم من احكام الله ورسوله اذا علم المنكر و يقن انه حكم الله تعالى ورسوله و مع ذلك انكره فهو كافر لأن مرجع إنكاره حينئذ الى إنكار الله أو إنكار رسالة رسول الله ﷺ و إن فرض أنه لم يكن الحكم الذى أنكره مجمعاً عليه فضلاً عن ان يكون من ضروريات الدين .

فالملك كل الملك في سببته الا نكار للكفر هو أن يكون الحكم المنكر بالفتح مما علم المنكر بالكسر انه حكم الله ورسوله و لكن حيث ان العلم بذلك مما لا يحصل غالباً الا في الضروريات فخص الفقهاء المسئلة بالضرورى فقط دون غيرها و قد مضى الاشارة الى ذلك كله في كلام الأردبيلي رحمه الله فتأمله جيداً.

مسئلة ٥ - الخوارج (١) و النواصب (٢) هم كفّار باتفاق علمائنا رضوان الله عليهم (٣) فيجب

(١) الخوارج هم أهل النهر وان الذين خرجوا على أمير المؤمنين عليه السلام و كفّروه لأجل التحكيم الذي نهاهم عنه في بدو الأمر فأبوا عليه إباء المخالفين المنابذين حتى صرف رأيه الى هواهم كما صرح به في خطبة له عليه السلام في تخويف أهل النهران فهؤلاء وكل من كان من أعقابهم او من غير أعقابهم اذا رأى رأيهم هم الخوارج .

(٢) النواصب هم المعادون لأهل البيت عليهم السلام و ان لم يخرجوا على عليه السلام يوم النهران و لم يكفّروه و لم يروا رأي الخوارج أصلاً ، و من هناك الناصب اعم من الخارجي فكل خارجي ناصبي و لا عكس .

(٣) بل الاجماع المحكية من الإمامية على كفر الطائفتين اعنى الخوارج و النواصب مستفيضة (و يدل على كفرهما) مضافاً الى الاجماع طائفتان من الأخبار :
﴿ اما الطائفة الأولى ﴾ فهي ماورد في الخوارج بالخصوص .

(فمنها) النبوي المتواتر من طرق العامة مروية في الصحاح الستة وغيرها «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» (ومنها) رواية الفضيل في الوافي في ابواب تفسير الكفر و الشرك باب اصناف الناس قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام و عنده رجل فلما قدمت قام الرجل فخرج فقال لي يا فضيل ما هذا عندك قلت وما هو قال حروري قلت كافر قال اى والله مشرك .

(اقول) و الحرورية فرقة من الخوارج تنسب الى حروراء و هى قرية بقرب الكوفة كان اول اجتماعهم بها .

(و منها) رواية ابي مسروق في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل البصرة ما هم فقلت مرجئة و قدرية و حرورية قال لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التى لا تعبد الله على شىء (و في الزيارة الجامعة) المعروفة المروية عن الفقيه و العيون و التهذيب : و من حاربكم مشرك .

﴿ اما الطائفة الثانية ﴾ فهي ماورد في النواصب عموماً و هى اخبار كثيرة كما يظهر بمراجعة الوسائل باب تحريم تزويج الناصب بالمؤمنة و باب نجاسة اسائر اصناف الكفار و باب كراهة الاغتسال بغسالة الحمام و في الحدود باب جملة مما يثبت به الكفر و الارتداد و بمراجعة الوافي ابواب تفسير الكفر و الشرك باب اصناف الناس .

(ففي رواية فضيل) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرأة العارفة هل أزوجه الناصب قال لا لأن الناصب كافر (و في رسالة الوشاء) انه كره سؤر ولد الزنا و سؤر اليهودى و النصرانى و المشرك و كل من خالف الاسلام و كان أشدّ ذالك عنده سؤر الناصب (انتهى) فإن سؤر الناصب اذا كان أشدّ من سؤر المشرك فهو نجس مثله قطعاً بل و أنجس كما لا يخفى .

(و في رواية اخرى لفضيل) حبنا ايمان و بغضنا كفر (ومثلها) روايتا الشحام و الكابلى (بل و في بعض الروايات) من شك في كفر أعدائنا و الظالمين لنا فهو كافر .

الإجتنب عنهم كما يجتنب عن الكلاب والخنازير ونحوهما .

مسئلة ٦ - الغلاة اى الذين يعتقدون برؤية على عليه السلام او أحد الأئمة الأطهار عليهم السلام (١) هم كفار باتفاق علمائنا رضوان الله عليهم (٢) .

(و في موثقة عبدالله بن ابي يعفور) ان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب و ان الناصب لنا اهل البيت لأنجس منه (و في رواية الحضرمي) ان الروم كفروا و لم يعادونا و ان اهل الشام كفروا و عادونا .

(و في خبر سليم بن قيس) المروى عن الاحتجاج عن الحسن عليه السلام ان الناس ثلاثة مؤمن يعرف حقنا (الى ان قال) و ناصب لنا العداوة يبرء منا و يلعننا و يستحل دماءنا و يجحد حقنا و يدين الله بالبرائة منافهذا كافر مشرك فاسق و انما كفروا أشرك من حيث لا يعلم كما يسبوا الله من غير علم كذا لك يشرك بالله بغير علم (الحديث) الى غير ذلك من الروايات .

﴿ هذا و قد يستشكل في الحكم بنجاسة النواصب ﴾ من حيث ان الظاهر من الأخبار و التواريخ ان كثيراً من أصحاب النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أصحاب الجمل و صفين و كثيراً من اهل مكة و المدينة كانوا في أشدّ البغض و العداوة لأهل البيت و مع ذلك لم يسمع ان أحداً من الأئمة الأطهار او من اصحابهم العارفين بالحلال و الحرام قد تجنب عن هؤلاء و ترك مؤاكلتهم و مساورتهم لأجل نجاستهم بل كانوا يخالطونهم كما يخالطون ساير المسلمين عامة .

(و قد أجاب عن ذلك شيخنا الأنصارى) (تارة) باننا نمنع كون جميع من ذكر مبغضاً لأهل البيت واقعاً بل كثير منهم في دولة بني امية كانوا يظهرون البغض تقيةً (و اخرى) بأن الحكم بنجاسة النواصب يمكن ان يكون قد انتشر في زمان الصادقين عليهم السلام اذ كثير من الأحكام كان مخفياً قبل زما نهما .

(اقول) و العمدة في دفع الإشكال هو عدم العلم بمؤكلة الأئمة الأطهار او اصحابهم العارفين بالحلال و الحرام مع النواصب في غير مقام التقية و الإضطراب ، فإنّ لا دلالة فيما تقدم ذكره على طهارتهم أصلاً . (١) هذا هو المشهور في تفسير الغلاة و أمّا الغالى بمعنى ما اصطلاح عليه الرجاليون من التجاوز في الانبياء و الأئمة عن الحد الذي هم عليه صلوات الله و سلامه عليهم كما عن القميين من انهم كانوا كثيراً يطعنون في الرجل برميّه بالغلوّ بمجرّد تجاوزه عن الحدّ في أحدهم حتى حكى عن الصدوق انه ذكر عن شيخه ابن الوليد انه قال أوّل درجة في الغلوّ نفى السهو عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم فالغالى ليس بكافر و ان فرض انه مخطئ في اعتقاده .

(٢) بل الاجماع المحكية عن الإمامية على كفر الغلاة مستفيضة و ان اختلفوا في انهم كافرون بالذات كما عن كاشف الغطاء و لا نكارهم الضروري كما هو صريح الشرائع (بل قال في الجواهر) كغيره من الأصحاب (انتهى) و المراد من الضروري هنا ضروري الدين لا مطلقاً .

﴿ اقول ﴾ ان الغلاة (ان اعتقدوا) ان علياً عليه السلام او أحد الأئمة الأطهار هو إله السموات و الأرضين كما هو ظاهرهم فهم كفار بالذات كالملاحدة عيناً فإن الذي هو إله حقيقة لم يقرّوا به و من أقرّوا بألوهيته

مسئلة ٧ - الاظهر أن ولد الزنا نجس (١) و لكنه مسلم ليس بكافر اذا اظهر الشهادتين بل ان عمل خيراً أجزى به كما في الحديث المروى عن الامام الصادق عليه السلام .

ليس با له حقيقة (وان اعتقدا) ان علياً عليه السلام او أحد الأئمة الاطهار هو إله كاله السماوات والأرضين فهم كفار بالذات ايضاً كالمشركين عينا .

(و ان اعتقدا) ان الله تعالى قد اتحد مع علي عليه السلام او أحد الأئمة الاطهار على نحو الحلول فيه كما استظهره شيخنا الأنصاري من مذهبهم فهم كفار لا نكارهم ضرورياً من ضروريات الدين وهو اثنيينية الله جل و علا مع علي عليه السلام او أحد الأئمة .

(و على كل حال) لا ينبغي الارتباب في كفر الغلاة و نجاستهم اذ الدليل على كفرهم مضافا الى ان المسئلة اجماعية ولم ينقل الخلاف فيها عن احد جملة من النصوص المروية في الوسائل .

(ففي النكاح) باب تحريم تزويج الناصب قد ذكر مرسل الصدوق قال قال النبي ﷺ صنفان من امتي لانصيب لهم في الاسلام: الناصب لأهل بيتي حربا و غال في الدين مارق منه .

(و في الحدود) في باب جملة مما يثبت به الكفر والارتداد ذكر عن الكشي في كتاب الرجال بسنده عن مرازم قال قال ابو عبدالله عليه السلام قل للغالية توبوا الى الله فانكم فساق كفار مشركون .

(و في الباب المذكور ايضاً) ذكر عن الطبرسي في الاحتجاج انه قال روي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ذم الغلاة و المفوضة و تكفيرهم والبراءة منهم .

(ثم انه استدلل الجواهر) بما عن الكشي ايضاً في ترجمة فارس بن حاتم الغالي عن ابي الحسن يعني الهادي عليه السلام انه قال (توقوا مساورته) ولكن الذي حكاه المامقاني رحمه الله عن الكشي في ترجمة فارس مساورته بالشين المعجمة فيكون الحديث حينئذ أجنبياً عن المقام والله العالم .

(١٤) بل عن الصدوق و المرتضى و ابن ادريس و ظاهر الكليني انه نجس و كافر بل عن ابن ادريس نفي الخلاف في ذلك و هو عجيب (و مثله) ما عن المعتمر من ان بعض الاصحاب قد ادعى الاجماع على كفره ولعل مراده من بعض الاصحاب هو ابن ادريس و على كل حال قد رد المختلف في صلاة الميت على ابن ادريس بعد ما حكى عنه الاجماع على كفر ولد الزنا بقوله و هو خطأ منه و أي اجماع حصل على كفر ولد الزنا بل أي دليل دل على ذلك (انتهى) .

(و قد ذهب صاحب الحقائق) رحمه الله الى انه نجس و ليس بمؤمن و لا كافر بل له حالة ثالثة غير حالتي الايمان و الكفر .

(و عن المشهور) الحكم بطهارته و اسلامه (اما طهارته) فلا صلاة الطهارة (واما اسلامه) فلا صلاة الاسلام (قال شيخنا الأنصاري) لحديث الفطرة (وقال في مصباح الفقيه) ولما دل من الأخبار الكثيرة على صيرورة المكلف بإقراره بالشهادتين و تدينه بهما مسلماً (انتهى) .

﴿واستدل الحقائق﴾ لنجاسته بجملة من الروايات المروية في الوسائل في باب كراهة الاغتسال بغسالة الحمام (ففي رواية ابن ابي يعفور) لا تغتسل من البشر التي يجتمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة ولد الزنا

وهو لا يطهر الى سبعة آباء (الحديث) .

(و في رواية حمزة بن احمد) لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم .

(و في رواية علي بن الحكم) لا تغتسل من غسالة ماء الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم (و بمرسلة الوشا) في باب نجاسة أسنار أصناف الكفار ممن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام انه كره سؤر ولد الزنا و سؤر اليهودي و النصراني و المشرك و كل من خالف الاسلام و كان أشد ذلك عنده سؤر الناصب .

(و استدل لعدم ايمانه) بالأخبار المتقدمة الظاهرة في نجاسته و بالأخبار الدالة على عدم عدالته و إن اتصف بشروطها مثل ما دلّ على عدم صحة امامته و عدم قبول شهادته و عدم نفوذ قضائه و بالأخبار الواردة في ديته^(١) و انها كدية اليهودي و النصراني ثمانمائة درهم (قال) و قد حكم بمضمون هذه الأخبار الصدوق و المرتضى وابن ادريس بناءً على مذهبهم في المسئلة و المشهور بناءً على الحكم بإسلامه أن ديته دية المسلم (انتهى) .

و بالأخبار الدالة على عدم دخوله في الجنة (فذكر رواية الجلاب) المحكية عن علل الصدوق ص ١٨٨ المشتملة على قول الصادق عليه السلام : « ان الله عزّ وجلّ خلق الجنة طاهرة مطهرة فلا يدخلها الا من طابت ولادته » .

(و مثلها) رواية سدير و رواية عبدالله بن سنان المحكيتان عن محاسن البرقي ص ١٣٩ (و ذكر رواية الديلمي) المحكية عن علل الصدوق ايضاً ص ١٨٨ المشتملة على قول ولد الزنا يا ربّ فما ذنبي فما كان لي من أمرى صنع قال فيناديه مناد فيقول انت شرّ الثلاثة أذنب و الداك فنبتّ عليهما و انت رجس و لن يدخل الجنة الا طاهر .

(و رواية ابن عجلان) المحكية عن المحاسن ايضاً ص ١٣٩ الواردة في ولد الزنا الذي اقرّ بإمامة الأئمة الاطهار المشتملة على قوله عليه السلام : ان كان ذلك كذلك بني له بيت في النار من صدر^(٢) يردّ عنه و هج جهنم و يؤتى برزقه و بمادل^(٣) على عدم حمل نوح له في السفينة مع حمله الكلب و الخنزير و بمادل^(٤) على انه لاخير فيه (و استدلّ) لعدم كفره باتتفاء الأسباب الموجبة له .

﴿ اقول ﴾ أمّا نجاسة ولد الزنا فلم يبعد استفادتها من تعليل النهي عن الاغتسال بغسالة الحمام (بأنّ فيها) غسالة ولد الزنا و هو لا يطهر الى سبعة آباء (او بأنه) يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و

(١) الوسائل الباب ١٥ من ديات النفس .

(٢) قال في الحقائق قال بعض مشايخنا بعد نقل هذا الخبر قوله من صدر اى يبني له ذلك فى صدر جهنم واعلاه

(ثم قال) و الظاهر انه تصحيف الصبر بالتحريك و هو الجمعد (انتهى) وهو جيد

(٣) عقاب الاعمال للصدوق و المحاسن للبرقي ص ١٨٥

(٤) عقاب الاعمال ص ٣٨

• • • • •

الناصب (او بأنه) يغتسل فيه من الزنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب (فان الاول) كالتص بل صريح في نجاسة ولد الزنا الى سبعة آباء .

و اما ما أفاده شيخنا الانصارى من الاجماع على عدم تعدى النجاسة من البطن الاول فهو على وجه يعرف منه رأى المعصوم غير معلوم .

(و الثانى) ظاهر في نجاسة غسالة الجنب عرضاً لما على بدنه من قذر المنى غالباً و في نجاسة غسالة ولد الزنا و الناصب ذاتا .

(و الثالث) ظاهر في نجاسة غسالة الغسل من الزنا ولعلّه لما على بدن الزاني من عرق الجنب من الحرام سيّما بعد دخوله الحمام و في نجاسة ولد الزنا و الناصب ذاتا .

(و اما ما ادّعاء الجواهر) من كثرة أولاد الزنا في بدء الاسلام و لم يعهد من النبى ﷺ او الائمة ﷺ تجنب سؤرهم بل المعهود خلافه (فضعيف جداً) إذ لم يعلم عدم تجنب النبى ﷺ او الائمة ﷺ ممن عرف و ثبت شرعاً انه ولد الزنا .

(ومما ذكر) الى هنا تعرف ضعف تمسك المشهور لطهارة ولد الزنا بأصل الطهارة كما تقدم فان الأصل منقطع بالدليل (نعم مرسلة الوشا) مما لا دلالة لها على نجاسة ولد الزنا فان لفظ كره مما لا يبعد استعماله في الكراهية اللغوية اى المرجوحية التي هي ذات مراتب عديدة فيكون بالنسبة الى سؤر ولد الزنا و اليهودى و النصرانى دون الالتزام فلا يكشف عن النجاسة و في المشرك و كل من خالف الاسلام والناصب الذي هو أشد من الكل بحد الالتزام فيكشف ذلك عن النجاسة والله العالم .

(و اما عدم ايمانه) فليس في شيء من طوائف الاخبار التي ذكرها الحقائق دلالة على عدم ايمانه و اسلامه بل هو بمقتضى ما دل على اسلام من اظهر الشهادتين مسلم كساير المسلمين و ان فرض انه مسلم نجس بالدليل الخاص (و مما يؤيد اسلامه) بل يدل عليه ما عن الخلاف من الاجماع على تغسيله والصلاة عليه فلو لم يكن مسلماً لم يجب تغسيله ولا الصلاة عليه .

(و أدل من الجميع) على اسلامه رواية ابن ابي يعفور الآتية الدالة على انه إن عمل خيراً أجزى به و ان عمل شراً أجزى به فلو لم يكن مسلماً مؤمناً لم يجز بما عمله من الخير وهذا واضح .

﴿ بقي شيء ﴾ و هو ان رواية الديلمى المتقدمة و ان لم يكن فيها ما ينافي العدل فان مجرد كون ولد الزنا رجساً كالكلب والخنزير ولا يدخل الجنة ليس هو بظلم مالم يدخله الله النار ويعذب به بها و ليس فيها ما دل على ذلك أصلاً بل دل على خلافه رواية ابن عجلان المتقدمة المشتملة على بناء بيت له في النار من صدر يرد عنه وهج جهنم ويؤتى برزقه ان كان ممن يعرف امامة الائمة الطاهرين .

(و لكن ذكر الحقائق هاهنا حديثاً) عن الصادق عليه السلام محكياً عن محاسن البرقي ص ١٠٨ قد ورد في سائح بني اسرائيل الذي كان من الزنا و كان عابداً فقيل له ان ولد الزنا لا يطيب أبداً و لا يقبل الله تعالى منه عملاً قال فخرج يسبح في الجبال و يقول ماذنبي وهو بظاهره مناف للعدل مردود علمه الى أهله (مضافاً) الى

مسئلة ٨ - الأقوى ان المخالف أى السنّى المنكر لخلافة عليّ عليه السلام من بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصل من دون أن يظهر منه بغض أهل البيت عليهم السلام هو مسلم طاهر (١) .

معارضته بما ذكره من رواية ابن ابي يعفور المحكية عن الوافي ج ١٢ ص ٢١٨ قال قال الصادق عليه السلام ولد الزنا يستعمل ان عمل خيراً أجزى به وإن عمل شراً أجزى به .

(و مقتضى الجمع) بين رواية ابن يعفور و بين رواية ابن عجلان المتقدمة انه إن عمل خيراً أجزى به في بيت له في النار من صدر يردّ عنه وهج جهنّم وإليه يرجع ما عن المجلسي رحمه الله في الجمع بين أخبار المقام و التقريب بين شتاتها فراجع الحقائق .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما يظهر من الجواهر و طهارة شيخنا الأنصاري و غيرهما (و لكن صريح الحقائق) ان المشهور بين اصحابنا المتقدمين هو كفرهم و نجاستهم (فذكر عن ابن نوبخت) وهو من قدماء أصحابنا في فصّ الياقوت ما ملخصه انّ دافعي النصّ كفره عند جمهور اصحابنا .

(و ذكر عن العلامة) في شرحه ما ملخصه ان اكثر أصحابنا على ذلك لأن النصّ معلوم بالتواتر فجا حده كافر كجاحد الصلاة ونحوها (و ذكر عن المنتهي) في الزكاة ما ملخصه ان الإمامة قد علم ثبوتها ضرورة فجا حدها كافر .

(و ذكر عن الملقنة) و عن ابن البراج ما ملخصه عدم جواز تغسيل المخالف ولا الصلاة عليه و انه قال الشيخ في التهذيب بعد نقل عبارة الملقنة : الوجه فيه ان المخالف لأهل الحق كافر .

(و ذكر عن ابن ادریس) ان المخالف لأهل الحق كافر بلا خلاف بيننا و هو عجيب (و ذكر عن المرتضى) ان مذهبه في ذلك مشهور .

(ثم ذكر كلمات جمع) آخرين في كفر اهل الخلاف (الى ان قال) و المفهوم من الاخبار المستفيضة هو كفر المخالف الغير المستضعف و نصبه و نجاسته (ثم ذكر ذلك) عن جمع من المتأخرين ايضاً كالشهيد الثاني في الروض و في شرح الألفية و السيّد الجزائري في الأنوار النعمانية و غيرهما .

﴿ و كيف كان ﴾ قد استدللّ لكفر اهل الخلاف و نجاستهم بأمر :

(الأوّل) انهم منكرون للضروي من الدين وهو النصّ على ولاية امير المؤمنين عليه السلام و منكر الضروي كافر كما تقدم .

(الثاني) انهم نواصب و النواصب كفار كما تقدم ذلك ايضاً (و يدلّ) على نصبهم من غير اختصاص له بمن أظهر العداوة و البغض لأهل البيت كما هو المشهور بل الناصب هو كل من أبغض الشيعة او قدّم الحبّ و الطاغوت جملة من الروايات .

(ففي رواية معلى بن خنيس) و قد ذكرها الحقائق عن معاني الأخبار قال سمعت الصادق عليه السلام يقول ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجد أحداً يقول انا ابغض محمداً وآل محمد صلى الله عليه وآله ولكن الناصب من نصب لكم و هو يعلم انكم تتولّون و تترأّون من أعدائنا .

(و مثلها) رواية عبدالله بن سنان في كتاب الحجة من الوافي في باب الناصب و مجالسته (و في رواية

• • • • •

ابن المغيرة) في الباب المذكور قال قلت لأبي الحسن الاول إن لي جارين احدهما ناصب و الآخر زيدي و لابد من معاشرتهما فمن أعاش فقال هما سيان (الى ان قال) هذا نصب لك و هذا الزيدي نصب لنا .

(وفي مكتبة محمد بن علي بن عيسى) في الباب المذكور قال كتبت اليه يعني ابا الحسن الهادي عليه السلام أسأله عن الناصب هل احتاج الى امتحانه اكثر من تقديمه الجبت والطاغوت و اعتقاده بامامتهم فرجع الجواب من كان على هذا فهو ناصب الى غير ذلك من الروايات .

(الثالث) الاخبار الدالة بظاهاها على كفر أهل الخلاف عموماً من غير اختصاص له بالخوارج و النواصب و هي كثيرة كما يظهر بمراجعة الوافي كتاب الحجة باب وجوه الكفر و باب من مات و ليس له إمام و باب وجوه الشرك و بمراجعة حدود الوسائل باب جملة مما يثبت به الكفر و الارتداد و مراجعة نكاحه باب تحريم تزويج الناصب .

(ففي خبر الفضيل) ان الله تعالى نصب علياً عليه السلام علماً بينه و بين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً و من انكره كان كافراً و من جهله كان ضالاً (وفي خبر ابي حمزة) ان علياً عليه السلام باب فتحه الله من دخله كان مؤمناً و من خرج منه كان كافراً .

(و مثلها) خبر موسى بن بكر (و في خبر ابي بصير) ان علياً عليه السلام يحملكم على الحق فان أطمعتموه ذللتهم و إن عصيتموه كفرتم بالله تعالى .

(و في خبر المفضل) فمن تبعه يعني علياً عليه السلام كان مؤمناً و من جحدته كان كافراً و من شك فيه كان مشركاً (و قريب منه خبر سدين) .

(و في خبر محمد بن جعفر) علي عليه السلام باب هدى من خالفه كان كافراً و من انكره دخل النار (و في خبر الحسين بن سعيد) و لا يرد على علي ابن ابي طالب عليه السلام أحد ما قال فيه النبي ﷺ الا كان كافراً (و في خبر يحيى بن القاسم) الاثمة بعدي اثني عشر او لهم علي بن ابي طالب عليه السلام و آخرهم القائم (الى ان قال) المقر بهم مؤمن و المنكر لهم كافر .

(و في خبر موسى) من زعم انه يعرف النبي ﷺ ولا يعرف الوصي فقد كفر .

(و في خبر ابي سلمة) من عرفنا كان مؤمناً و من انكرنا كان كافراً (و في رواية اخرى لفضيل) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام إن لامرأتى اختاً عارفة على رأينا و ليس على رأينا بالبصرة الا قليل فأزوجه ممن لا يرى رأيها قال لا و لا نعمة ان الله عز و جل يقول «فلا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهن و لاهم يحلون لهن» الى غير ذلك من الروايات الكثيرة .

❦ واستدل المشهور لا سلام أهل الخلاف و طهارتهم بأمور (الاول) الأصل (الثاني) السيرة القطعية المستمرة على المعاملة معهم معاملة المسلمين الطاهرين .

(الثالث) القطع بمخالطة المعصومين و مؤاكلتهم و مساورتهم معهم بل عن كشف اللثام و الروض لا إجماع على عدم احتراز الاثمة واصحابهم عنهم في شيء من الأزمنة (قال في الجواهر) و هو الحجة بعد الاصول

فيهم (انتهى).

(الرابع) ما دلّ على طهارة ما يشتري من مسلم او من سوق المسلمين و الحكم بذكاته مالم يعلم انه ميتة وقد عقد لذلك باباً في الوسائل في ابواب النجاسات و ما دلّ على اباحة ذبائح اقسام المسلمين و تحريم ذبيحة الناصب و المرتدّ و ما دلّ على جواز شراء الذبائح و اللحم من سوق المسلمين و قد عقدلها بابين في الوسائل في الذبائح .

(و قد جعل الجواهر) هذا الوجه الرابع من اقوى الأدلة على طهارتهم (قال) و للنصوص المستفيضة بل المتواترة في حل ما يوجد في أسواق المسلمين و الطهارة مع القطع بندرة الامامية في جميع الأزمنة سيما أزمنة صدور تلك النصوص فضلاً عن أن يكون لهم سوقاً مورداً لتلك الأحكام المزبورة فهو من أقوى الأدلة على طهارة هؤلاء (انتهى) وهو جيد .

(الخامس) جملة من الروايات الصريحة في اسلام اهل الخلاف و عدم كفرهم المروية في الوافي في كتاب الايمان و الكفر باب ان الايمان أخص من الاسلام .
(ففي رواية سماعة) الاسلام شهادة أن لا إله الا الله و التصديق برسول الله به حققت الدماء و عليه جرت المناكح و المواريث و على ظاهره جماعة الناس .

(و في رواية سفيان بن السمط) الاسلام هو الظاهر الذي عليه الناس شهادة أن لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله ﷺ و اقام الصلاة و ايتاء الزكاة و حج البيت و صيام شهر رمضان فهذا الاسلام .
(و في رواية حمران بن أعين) و الاسلام ما ظهر من قول او فعل و هو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها و به حققت الدماء و عليه جرت المواريث و جاز النكاح و اجتمعوا على الصلاة و الزكاة و الصوم و الحج فخر جوا بذلك من الكفرو أضيفوا الى الايمان النج .
(و في رواية جميل بن درّاج) قال سألت أبا عبد الله عن الايمان فقال شهادة ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(و في رواية محمد) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الايمان فقال شهادة ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله ﷺ و الاقرار بما جاء من عند الله الى غير ذلك من الروايات التي يظهر منها اسلام اهل الخلاف و كأن المراد من الايمان في الروايتين الأخيرتين هو بالمعنى الأعمّ المقابل للكفر لا بالمعنى الأخصّ الذي هو أضيق دائرة من الاسلام كما في قوله تعالى في سورة الحجرات « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم » .

﴿ اقول ﴾ و الحق في المسئلة هو ما ذهب اليه المشهور من اسلام اهل الخلاف و طهارتهم فإن الأصل و ان لم يكن له مجال مع وجود الأخبار في طرفي المسئلة اللهم الا اذا أريد من الأصل عموم او اطلاق ما دلّ على اسلام من أظهر الشهادتين فيكون مرجعه الى الوجه الخامس و لكن بقية الوجوه الخمسة للمشهور مما لا بأس به و عمدتها الرابع و الخامس فانهما صريحان في اسلام اهل الخلاف و طهارتهم و ترتيب ساير آثار

مسئلة ٩ -- المجبرة وهم الذين يزعمون أن الله تعالى قد أجبر الناس على المعاصي وأن أفعالنا هي أفعاله ثم يعدّ بنا عليه هم كفّار على الاظهر (١) .

الإسلام عليهم .

و مقتضى الجمع بينهما وبين وجوه القائلين بكفرهم و نجاستهم هو رفع اليد عن ظهور تلك الوجوه كلّها و حملها على محامل لاتنافي اسلامهم في الظاهر .

(فمادل على انهم نواصب) لأن الناصب من نصب للشيعة يحمل على ان للنصب مرتبتين فالاولى منه هي الموجودة في عامّة اهل الخلاف و هي مما لا توجب الكفر و النجاسة و الثانية منه هي الموجودة في بعضهم نادراً لقلة من يظهر بغض اهل البيت علانية حتى قال عليه السلام فيما تقدم لأنك لا تجد أحداً يقول انا أبغض محمداً وآل محمد وآله و هي الموجهة للكفر و النجاسة و عليها تحمل ماورد في نجاسة النواصب و قد مضى تفصيله على الضبط و الدقة في مسئلة مستقلة على حدة (كما انّ مادل من الأخبار) على كفر اهل الخلاف هو يحمل على الكفر الباطني الذي يدخلهم الله بذلك في الدرك الأسفل من النار لغير المنافي مع إسلامهم في الظاهر و طهارتهم و حليّة ذبائهم و جواز مناعتهم الى غير ذلك من الآثار .

(و أمّا الدليل الاول) للقائلين بكفرهم و نجاستهم من انهم منكرون للضرورة و هو النصّ فيه انهم لا ينكرون نصّ يوم الغدير كى يدخلوا بذلك في منكر الضرورى و إنما ينكرون دلالاته و هي ليست ضرورية بل دلالاته نظرية مما يحتاج الى التامل و الالتفات الى القرائن المحفوفة به من المقامية و اللفظية جميعاً و الى ترك التعصب و العناد و ترك متابعة أسلافهم الماضين الضالين المضلين خذلهم الله تعالى و أخزاهم .

(١) كما حكى عن الشيخ في المبسوط و عن كشف الغطاء ايضاً (و عن كشف اللثام) تقويته و الاستدلال له (برواية الحسين بن خالد) المروية في حدود الوسائل باب جملة مما يثبت به الكفر و الاّ رتداد عن الرضا عليه السلام في حديث قال من قال بالتشبيه و الجبر فهو كافر مشرك و نحن منه برئاء في الدنيا و الآخرة (و باّ نكارهم) لجملة من الضروريات (و باستلزام) مذهبهم إبطال النبوات و التكليف .

(و حكى ايضاً) انه استدلل بكفرهم (برواية حريز بن عبد الله) المروية في الباب المذكور عن ابي عبد الله عليه السلام قال الناس في القدر على ثلاثة أوجه رجل زعم ان الله أجبر الناس على المعاصي فهذا قد ظلم الله في حكمه فهو كافر و رجل يزعم ان الامر مفوض اليهم فهذا قد وهن الله في سلطانه فهو كافر (الحديث) .

(و عن المعالم) ان نظر الشيخ في الحكم بكفرهم و نجاستهم لعلّ الى ما ذكره بعض المفسرين من دلالة قوله تعالى «سيقول الذين اشرکوا لو شاء الله ما اشرکنا ولا آبائنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذا لك كذب الذين من قبلهم» على كفر المجبرة .

﴿ اقول ﴾ و العمدة في كفر المجبرة و نجاستهم هي روايتا الحسين و حريز المتقدمتان آنفاً (بل و رواية يزيد بن عمر الشامي) ايضاً المروية في الباب المذكور عن الرضا عليه السلام في حديث قال من زعم ان الله يفعل أفعالنا ثم يعدّ بنا عليها فقد قال بالجبر و من زعم ان الله فوّض امر الخلق و الرزق الى حجبته فقد قال بالتفويض و القائل بالجبر كافر و القائل بالتفويض مشرك .

(بل و حديث ابراهيم بن ابي محمود) المروى في الوسائل في الباب ١٠ من صلاة الجماعة عن الرضا عن

مسئلة ١٠ - المفوضة و هم الذين يزعمون أن الله تعالى قد فوض الأمر إلينا و إن أفعالنا مخلوقة لنا من دون ان يكون لله تعالى فيها مشيئة ولا ارادة أصلاً هم كفار ايضاً على الأظهر (١) .

ابيه عن الصادق عليهم السلام قال من زعم ان الله يجبر عباده على المعاصي او يكلفهم ما لا يطيقون فلا تاكلوا ذبيحته الخ .

(و اما ما عن الذخيرة) مما محصله ان العمدية في نجاسة الكفار الإجماع وهو غير جار في محل النزاع فالروايات و ان دلت على الصغرى اى ان المجبرة كفار ولكن الإجماع القائم على الكبرى اى نجاسة الكفار هو لبس و المتيقن منه غير المجبرة (فضيف) و ذلك لا إطلاق معاهد الإجماعات كما صرح به غير واحد بلا شبهة .

(و مثله في الضعف) ما في مصباح الفقيه من قصور الروايات المذكورة عن اثبات مثل هذا الحكم المخالف للمشهور و انه لا يبعد ان يكون المراد من كفرهم استلزام قولهم للكفر ببعض مراتبه او انهم كفار اذا علموا بالملازمة و اعترفوا بها (و وجه الضعف) ان طرح الروايات المعتبرة بمجرد مخالفة المشهور مع احتمال انهم لم يظفروا بها ولم يطلعو عليها بتمامها في غاية الإشكال .

(١) و ان كان المحكي عن شرح المفاتيح ان ظاهر الفقهاء طهارتهم (و لكن المحكي) عن كشف الغطاء انه عد من إنكار الضروري القول بالجبر او التفويض و ظاهره القول بنجاسة كل من قال بأحدهما (و قد ضعفه مصباح الفقيه) بما حاصله ان تصوّر الأمرين الأمرين من الأسرار التي لا يصل إليها الاّ الأوحى من الناس فكيف يكون انكاره و المصير الى الجبر او التفويض من انكار الضروري .

(اقول) و لعل مقصد كاشف الغطاء رحمه الله ان عدم كل من الجبر و التفويض هو بنفسه امر ضرورى فمن قال بأحدهما فقد انكر الضروري لان وجود الأمرين الأمرين امر ضرورى فمن قال بالجبر او التفويض فقد افكر الضروري

(و على كل حال) يدل على كفرهم و نجاستهم (مضافاً) الى روايتي حريز و يزيد المتقدمتين في المسئلة السابقة .

(و ما تقدم) في نجاسة الخوارج من رواية ابي مسروق المشتملة على قول ابي عبد الله عليه السلام مشيراً الى المرجئة و القدرية و الحرورية لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على شيء ، بناء على تفسير القدرية بالمفوضة كما فعل الوافى في ابواب تفسير الكفر و الشرك باب أصناف الناس قال القدرية هم القائلون بالتفويض و ان أفعالنا مخلوقة لنا و ليس لله فيه صنع ولا مشيئة ولا إرادة .

(ما ذكره الوسائل) في الحدود باب جملة مما يثبت به الكفر و الإرتداد عن الطبرسى في الاحتجاج قال روى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ذم الغلاة و المفوضة و تكفيرهم و البرائة منهم .

(بقي شيء) و هو بيان معنى المرجئة التي تقدمت آنفاً في رواية ابي مسروق و انه ما هو؟ فنقول ان في معناها اقوالاً (قول) بأن المرجئة هم المؤخرون أمير المؤمنين عليه السلام عن مرتبة في الخلافة (و قول) بأنهم فرقة يعتقدون انه لا يضر مع الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة (و قول) بأنهم هم الذين يقولون ان الايمان

مسئلة ١١ - المجسمة وهم الذين يزعمون ان الله تعالى جسم والمشبّهة وهم الذين يشبهون الله تعالى بخلقه ولو في غير الجسميّة هم كفّار ايضاً على الأظهر (١) .

مسئلة ١٢ - المنافق وهو الذي يظهر الايمان ويشهد الشهادتين و يبطن الكفر من دون أن يظهر من كفره شيئاً هو طاهر شرعاً (٢) .

قول بلاعمل (و قول) بأنّهم هم الفرقة الجبريّة والله العالم بحقيقة الأمر .

(١) وقد حكى عن الشيخ في المبسوط الحكم بنجاسة المجسمة (و عن الدّروس) و الشهيد الثاني في شرح الرّسالة والمحقّق الثاني في جامع المقاصد الحكم بكفر المجسمة (بل عن الأخير) ففي الخلاف في نجاستهم (و عن المنتهى) الحكم بكفر المجسمة و المشبّهة (قال) لاعتقادهم انه تعالى جسم وقد ثبت ان كلّ جسم محدث (و كأنّ المنتهى) يرى ان المجسمة و المشبّهة هما شيء واحد حيث استدللّ لكفرهما بشيء واحد والظاهر ان الثاني أعمّ كما يظهر ذالك من الجواهر ايضاً .

(و عن التحرير) و القواعد مثل ما عن المنتهى (و عن البيان) تخصيص النجاسة بالمجسمة الحقيقية و المشبّهة كذالك (و عن المسالك) مثله (و عن الروض) تقسيم المجسمة على قسمين مجسمة بالحقيقة و هم الذين يقولون ان الله جسم كالأجسام (قال) ولا ريب في كفر هذا القسم وإن تردّد فيه بعض الاصحاب و مجسمة بالتسمية المجرّدة و هم القائلون بأنّه جسم لا كالأجسام و في نجاسة هذا القسم تردّد و كأنّ الدليل الدالّ على نجاسة الأوّل دالّ على الثاني فإنّ مطلق الجسميّة يوجب الحدوث و إن غاير بعضها بعضاً (انتهى) .

(و بالجملة) ان الظاهر أنّ المجسمة أخصّ و المشبّهة أعمّ و ان الدليل على كفر الأعمّ دليل على كفر الأخصّ ايضاً لانه من صغرياته و جزئياته (و يدلّ على كفر الأعمّ) اي المشبّهة مضافاً الى إنكارهم الضروري و هو قوله تعالى «ليس كمثله شيء» جملة من الاخبار المروية في حدود الوسائل باب جملة مما يثبت به الكفر و الإرتداد .

(ففي خبر ياسر) الخادم عن الرضا عليه السلام من شبه الله بخلقه فهو مشرك و من نسب اليه ما نهى عنه فهو كافر (و في خبر الحسين بن خالد) عنه من قال بالتشبيه و الجبر فهو كافر مشرك (و في خبر داود) من شبه الله بخلقه فهو مشرك و من وصفه بالمكان فهو كافر (و في خبر محمد) من شبه الله بخلقه فهو مشرك و من انكر قدرته فهو كافر .

(و في خبره الآخر) من شبه الله بخلقه فقد كفر (الى ان قال) و من شبهه بخلقه فقد اتّخذ معه شريكاً (و في خبر يونس) من زعم انّ لله وجهاً كالوجوه فقد أشرك و من زعم ان له جوارح كجوارح المخلوقين فهو كافر (و في خبر الهروي) من وصف الله بوجه كالوجوه فقد كفر الى غير ذالك مما يجده المتتبع في الاخبار .

(٢) و ذالك للقطع بمعاشرة النبي صلى الله عليه وآله مع جملة من المنافقين ممن حوله و أنّه صلى الله عليه وآله كان يعامل معهم معاملة المسلمين ولا إطلاق الرّوايات المتقدمة في إسلام أهل الخلاف و طهارتهم الصريحة في ان المعيار في الإسلام هو الشهادتان و أنّ بهما تحقّق الدماء و تجري المناكح و الموارث الخ .

(هذا مضافاً) الى رواية جميل بن درّاج المروية في الوافي باب النوادر من ابواب تفسير الكفر و الشرك

مسئلة ١٣ - الفرق المختلفة من الشيعة الغير الاثني عشرية كالزيدية و الفطحية و الاسماعيليه و الواقفيه و غيرهم مالم يظهروا النصب و المعادات لباقي الأئمة الاثني عشرهم طاهرون شرعاً (١) .

عن ابي عبدالله عليه السلام قال إن الطيار دخل عليه فسأله و انا عنده فقال له جعلت فداك ارايت قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا في غير مكان فهي مخاطبة للمؤمنين أيدخل في هذا المنافقون قال نعم يدخل في هذا المنافقون و الضال و كل من أقر بالدعوة الظاهرة (انتهى) .

و كأن المراد من الايمان في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هو الايمان بالمعنى الاعم في قبال الكفار لا الاخص كما في قوله تعالى المتقدم في طهارة اهل الخلاف (قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا) .

(و بالجملة) المنافق و انكان في الآخرة هو في الدرك الاسفل من النار بل هو خالد فيها كالكافر عيناً قال الله تعالى في سورة التوبة (وعد الله المنافقين و المنافقات و الكفار نار جهنم خالدين فيها هي حسبهم) . ولكن مع ذلك كله مقتضى الأدلة المتقدمة هو طهارته شرعاً في الحياة الدنيا و به يرفع اليد عن ظواهر جملة من الآيات الكريمة في سورة التوبة و لعل في غيرها ايضاً الواردة في كفر المنافق و تحمل جميعاً على كفرهم الباطني مثل قوله تعالى (و ما منعهم ان تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله و برسوله و لا يأتون الصلاة الا وهم كسالى) و قوله تعالى (استغفر لهم اولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله و رسوله) و قوله تعالى (و لاتصل على أحد منهم مات أبداً و لا تقم على قبره انهم كفروا بالله و رسوله) الى غير ذلك من الآيات الكريمة .

(١) و إن ظهر (من طائفة من الأخبار) ان بعض تلك الفرق نواصب و زنادقة و كفار (و من طائفة اخرى) ان جميع تلك الفرق كلها كفار غير الامامية الاثني عشرية .

﴿ اما الطائفة الأولى ﴾ فبعضها في الوافي في كتاب الحجة باب الناصب و مجالسته و بعضها عن الكشي في رجاله في الزيدية و بعضها في رجاله في الواقفة و بعضها في حدود الوسائل باب جملة مما يثبت به الكفر و الارتداد .

(ففي رواية ابن المغيرة) قال قلت لأبي الحسن الاول ان لي جارين احدهما ناصب و الآخر زيدي و لا بد من معاشرتهما فمن أعاشر؟ فقالهما سيان (الى ان قال) ان هذا نصب لك و هذا الزيدي نصب لنا . (و في رواية عمر بن يزيد) الزيدية هم النصاب (و في رواية اخرى) ان الزيدية و الواقفية و النصاب بمنزلة واحدة (و في روايات عديدة) ان الواقفة يعيشون حيارى و يموتون زنادقة (و في رواية يوسف بن يعقوب) انهم كفار مشركون زنادقة .

(و يظهر من رواية اخرى) لعمر بن يزيد ان الزيدية و الواقفية و هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر عليه السلام هم شر من النصاب (و في مكتبة يحيى بن المبارك) ليس هم من المؤمنين يعني الواقفة و لا من المسلمين هم ممن كذب بآيات الله .

(و في رواية المفضل) من أطاعه رشد يعني الرضا عليه السلام و من عصاه كفر (و في رواية الراوندي) النهي عن

فصل في نجاسة الخمر

مسئلة ١ - المشهور (١) بين علمائنا رضوان الله عليهم ان الخمر نجس كالبول و الغائط و نحوهما وقال جمع منهم (٢) ان الخمر طاهر فاذا أصاب جاز الصلاة فيه و الاول أحوط .

الترحم على من وقف على ابي الحسن عليه السلام والأمر بالتبرّي منه و ان من جحد إماماً من الله اوزاد إماماً ليست إمامته من الله كان كمن قال إن الله ثالث ثلاثة .

﴿ و أما الطائفة الثانية ﴾ فهي في الباب المتقدم من الوسائل و يظهر من جملة منها ان ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة من ادّعى إماماً ليست إمامته من الله و من جحد إماماً إمامته من عند الله و من زعم ان لهما في الإسلام نصيباً .

(و في رواية الكلبي) من أبغضنا وردّنا اوردّ واحداً منّا فهو كافر بالله و بآياته (وفي رواية محمد بن مسلم) من جحد اماماً من الأئمة وبرأ منه ومن دينه فهو كافر ومرتدّ عن الإسلام (وفي رواية ابي حمزة) منا الإمام المفروض طاعته من جحده مات يهودياً او نصرانياً .

و قد مضى في الأخبار الدالة بظاهاها على كفر اهل الخلاف (ما في خبر يحيى بن القاسم) من ان الائمة بعدى اثني عشر (الى ان قال) المقرّ بهم مؤمن و المنكر لهم كافر (و ما في خبر ابي سلمة) من عرفنا كان مؤمناً و من انكرنا كان كافراً الى غير ذلك .

﴿ و لكن الحق مع ذلك كله ﴾ ان كلّ فرقة من تلك الفرق او كلّ فرد من افرادها إذا أظهر النصب و المعادات لباقي الائمة الذي ينكر إمامته فهو ناصبي و الناصب كافر نجس كالكلب و الخنزير عينا كما تقدم في مسألة مستقلة و أمّا إذا لم يظهر النصب و المعادات له بل اقتصر على جحد إمامته فقط فحاله كحال اهل الخلاف عينا فهو مسلم طاهر بل هو أولى بالإسلام منه لا عترافه بإمامة بعض الائمة و قد صرح الجواهر بأولويتهم تصريحاً . (و أمّا ما دلّ على كفرهم) فيحمل على كفرهم الباطني كما فعلنا ذلك فيما دلّ على كفر اهل الخلاف جمعاً بينه و بين ما دلّ صريحاً على إسلامهم و طهارتهم في الظاهر فتأمل جيّداً .

(١) بل عن غير واحد من الأصحاب دعوى نفى الخلاف في المسئلة بل عن بعضهم دعوى اجماع المسلمين فيها و في كلتا الدعويين مالا يخفى كما ستعرف .

(٢) كالصدوق في الفقيه و المقنع و والده في الرسالة و الجعفي و ابن ابي عقيل و المحقق الأردبيلي و المحقق الخونساري و المحقق السبزواري و صاحب المدارك وغيره فإن المحكى عن جميعهم ان الخمر طاهر و عن المعتبر التردّد في طهارته و نجاسته .

﴿ و استدلل المشهور ﴾ لنجاسة الخمر (بالأجماعات المحكية) (و بقوله تعالى) انما الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ، بدعوى ان الرجس هو النجس و ان الاجتناب عنه هو

• • • • •

عدم مباشرته على الاطلاق (و بالروايات الكثيرة) جداً المروية في ابواب مختلفة من النجاسات و الاشربة المحرمة و الاطعمة المحرمة .

(ففي رسالة ^(١) يونس) عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ فاغسله إن عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاغسله كله و ان صليت فيه فأعد صلاتك (و في موثقة ^(٢) عمار) ولا تصل في ثوب قد اصابه خمر او مسكر حتى تغسله .

(و في رواية ^(٣) زكريا بن آدم) قال سألت ابا الحسن عن قطرة خمر او نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال يهراق المرق او يطعمه اهل الذمة او الكلب و اللحم اغسله و كله (الى ان قال) قلت فخمير او نبيذ قطر في عجين اودم قال فسد الخ .

(و في رواية ^(٤) هشام بن الحكم) سأل ابا عبدالله عليه السلام عن الفقاع فقال لا تشربه فانه خمر مجهول فاذا اصاب ثوبك فاغسله .

(و في موثقة ^(٥) اخرى لعمار) عن أبي عبدالله عليه السلام في الاءاء يشرب فيه النبيذ فقال تغسله سبع مرات و كذلك الكلب (و في رواية ^(٦) ابي بصير) في حديث النبيذ ما يبل المليل ينجس حباً من ماء يقولها ثلاثاً (و في رواية ^(٧) خيران الخادم) قال كتبت الى الرجل اسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير يصلى فيه ام لا ، فان أصحابنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم صل فيه فان الله انما حرم شربها و قال بعضهم لا تصل فيه فوقع عليه السلام لا تصل فيه فانه رجس .

(و في صحيحة ^(٨) علي بن مهزيار) قال قرأت في كتاب عبدالله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام جعلت فداك روى زرارة عن ابي جعفر و أبي عبدالله عليه السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل انهما قالا لا بأس بأن تصلى فيه انما حرم شربها و روى زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام انه اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ يعني المسكر فاغسله إن عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاغسله كله و ان صليت فيه فأعد صلاتك فأعلمني ما آخذ به فوقع عليه السلام بخطه و قرأته خذ بقول أبي عبدالله عليه السلام .

(و في صحيحة ^(٩) الحلبي) انه بمنزلة شحم الخنزير او لحم الخنزير يعني الخمر (وفي رواية ^(١٠) هارون بن حمزة) هو خبيث بمنزلة الميتة يعني الخمر ايضاً الى غير ذلك من الروايات الكثيرة بل قيل لا يبعد تواترها. ﴿و استدلل القائلون بطهارة الخمر﴾ بروايات كثيرة ايضاً مروية كلها في الوسائل في ابواب مختلفة ايضاً من النجاسات و الاشربة المحرمة و الاطعمة المحرمة :

(١) (٢٠١ و ٢٠٣) جميعاً هي في الباب ٣٨ من النجاسات .

(٥) الباب ٣٥ من الاشربة المحرمة .

(٦ و ٧ و ٨) جميعه في الباب ٣٨ من النجاسات .

(٩) الباب ٢٠ من الاشربة المحرمة .

(١٠) الباب ٢١ من الاشربة المحرمة .

• • • • •

(وفي صحيحة^(١) الحسين بن اسارة) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام إن اصاب ثوبى شيء من الخمر أصلى فيه قبل أن اغسله قال لا بأس إن الثوب لا يسكر .

(وفي رواية أخرى للحسين^(٢) بن اسارة) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام انا نخالط اليهود و النصارى و المجوس و ندخل عليهم و هم يأكلون و يشربون فيمرّ ساقيتهم و يصبّ على ثيابي الخمر فقال لا بأس به إلا ان تشتمى أن تغسله لاثره .

(وفي صحيحة^(٣) على بن رئاب) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الخمر و النبيذ المسكر يصيب ثوبى فأغسله أو أصلى فيه قال صلّ فيه إلا أن تقدّره فتغسل منه موضع الاثر إن الله تعالى انما حرّم شربها .

(وفي موقفة^(٤) عبدالله بن بكير) قال سئل رجل ابا عبدالله عليه السلام و انا عنده عن المسكر و النبيذ يصيب الثوب قال لا بأس (وفي رواية الحسين^(٥) بن موسى) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشرب الخمر ثم يمجه من فيه فيصيب ثوبى قال لا بأس (و في رواية^(٦) حفص الاعور) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الدنّ يكون فيه الخمر ثم يجفّف فيجعل فيه الخلّ قال نعم الى غير ذلك من الروايات الكثيرة .

﴿اقول﴾ اما استدلال القائلين بنجاسة الخمر بالاجتماعات المحكية فضعيفة جداً بعد كون المسئلة خلافية قديماً و حديثاً كما ظهر لك مما تقدم (وامّا استدلالهم) بالآية الشريفة فكذلك فإن الرجس وإن ورد في اللغة بمعنى النجس أى القذر ولكنه قد ورد في اللغة بمعان أخر أيضاً ولعل أشهر الجميع كما ادّعى هو العمل القبيح و يقال له المأثم و هو المناسب لحمله في الآية على كل من الخمر و الميسر و الأتصاب و الأزام دون النجس فإنه مما لا يناسب إلا الخمر فقط كما لا يخفى .

(و امّا قوله تعالى) في آخر الآية فاجتنبوه فهو ظاهر في النهى عن استعماله المتعارف الشائع وهو شربه ولا يؤدّى نجاسته وقذارته أصلاً .

(و امّا استدلالهم) بالأخبار أى بالطائفة الأولى الظاهرة في نجاسة الخمر فضعيف ايضاً لأن مقتضى الجمع بينها وبين الطائفة الثانية الصريحة في نفي البأس هو حمل الأولى على الاستحباب بمعنى انه يستحب غسل ما اصابه الخمر و اذا صلتى فيه فيستحبّ إعادتها .

(و امّا ما عن الشيخ) من حمل الطائفة الثانية على التقية ففى غير محلّه لأن مشهور العامة كمشهور الخاصة قائلون بنجاسة الخمر بل عن البهائي في الحبل المتين ما يظهر منه إطباقهم على النجاسة (و صحيحة على بن مهزيار) المتقدمة مما لا شهادة فيها على هذا الحمل بوجه بعد مصير العامة عموماً إلا النادر منهم الى النجاسة ومجرّد مطابقة أخبار الطهارة لفتوى ربيعة الرأى الذي كان من شيوخ مالك مما لا يشهد بكونها تقيّة . (و ما في الحدائق) من الوجوه السبعة لا يبطال الحمل على الاستحباب فكّلّها ضعيفة ناشئة عن الغفلة

(١ و ٢ و ٣ و ٤) جميعه فى الباب ٣٨ من النجاسات .

(٥) الباب ٣٩ من النجاسات .

(٦) الباب ٥١ من النجاسات .

عن حمل الظاهر على الأظهر وعلى النص الذي هو من الجمع العرفي المقبول المقدم على سائر أنحاء المرجحات بتماهما .

(و أما ما تقدم) في ذيل رواية زكريّا من لفظة فسد فلعلّه بلحاظ الدّم لا بلحاظ الخمر او النبيذ (نعم ما في ديل رواية خيران) لاتصلّ فيه فانه رجس هو كالصريح في النجاسة (كما ان ما في رواية ابي بصير) في حديث النبيذ ما يدلّ الميل ينجس حبّاً من ماء هو صريح في النجاسة ولكنهما في قبال مجموع الطائفة الثانية الصريحة في نفى البأس وهى اكثر عدداً وأصحّ سنداً مما لا يؤخذ بهما .

(و اما تنزيل الخمر) في صحيحة الحلبي و رواية هارون بمنزلة شحم الخنزير او لحمه او الميتة فلعلّه بلحاظ حرمة بلحاظ نجاسته وقذارته فلا دلالة لهما على النجاسة .

(و ما في مصباح الفقيه) من حكومة صحيحة على بن مهزيار الآمرة بالاخذ بقول ابي عبدالله عليه السلام على أخبار المسئلة نظير حكومة الاخبار العلاجية على تمام الاخبار المتعارضة في الفقه من أوّله الى آخره بل وحكومة خبر خيران ايضاً المشتمل على قول السائل فان أصحابنا قد اختلفوا فيه .

(فليس بواضح ولا ظاهر) فان الحاكم ليس من شأنه تكذيب المحكوم بل تفسيره و التصرف فيه (إمّا بالتوسعة) كما اذا قال اكرم العالم ثم قال ولد العالم عالم (و إمّا بالتضييق) كما اذا قال اكرم العالم ثم قال العالم الفاسق ليس بعالم (و إمّا بالتغيير و التبديل) كما اذا قال اكرم اهل المشهد ثم قال المشهد مشهد الرضا عليه السلام لا مشهد على عليه السلام (و من المعلوم) ان صحيحة على بن مهزيار هي مكذّبة لاخبار الطّهارة آمرة بطرحها والاخذ بما يعارضها ، فقهرأ تكون هي من جملة اخبار النجاسة المعارضة لاخبار الطّهارة لا أنّها حاكمة على اخبار الطّهارة .

(هذا كله) مضافاً الى انّ الاخبار العلاجية انما هي حاكمة على الاخبار المتعارضة اذا لم يكن بينها جمع عرفي مقبول من حمل الظاهر على الأظهر او على النصّ و الآ فلا حكومة لها عليها وقد عرفت الجمع العرفي المقبول في المقام و ان الطائفة الثانية هي صريحة في نفى البأس فيحمل الاولى على الاستحباب كما ان لاجلها يحمل الامر بالاخذ بقول ابي عبدالله عليه السلام في الصحيحة على الاستحباب ايضاً .

(نعم) لو كان الامر بالاخذ بقول ابي عبدالله عليه السلام في الصحيحة صريحاً في الوجوب لكان حاله كحال خبر خيران الذي هو كالصريح في النجاسة بل و رواية ابي بصير الصريحة في النجاسة و كان حينئذ معارضاً للطائفة الثانية الصريحة في نفى البأس و انكان الترجيح مع ذلك في هذا الحال للطائفة الثانية لما اشير اليه من انها اكثر عدداً وأصحّ سنداً .

(و بالجملة) انّا لا ننكر ان صحيحة على بن مهزيار هي ظاهرة في وجوب الاخذ بقول ابي عبدالله عليه السلام ولكن لا يمكن الاخذ بظاهرها فانا إن اخذنا بظاهرها فان طرحنا الطائفة الثانية رأساً الصريحة في نفى البأس فهذا مما لا يمكن وهى اكثر عدداً و أصحّ سنداً و اصرح دلالة و ان حملناها على التقية فهذا ايضاً لا يمكن لمصير العامة الى القول بنجاسة الخمر الاّ النادر منهم فيتعين قهرأ حمل أمر الصحيحة بالاخذ بقول ابي عبدالله عليه السلام

مسئلة ٢ - كل مسكر مایع بالأصاله هو ملحق بالخمير في النجاسة بلا خلاف فيه علی الظاهر (١) بمعنى

علی الاستحباب کسایر الطائفة الاولى المحمولة علیه .

(و علی کل حال) الافتاء فی المسئلة بنجاسة الخمر صریحاً فی غاية الاشکال مع الاخبار المتقدمة الصریحة فی نفی البأس المخالفة للعامّة ولكن مع هذا مخالفة مشهور الاصحاب (رض) مشکل ایضاً فالاحوط احتیاطاً لا یتعدی عنه انشاء الله تعالی ان یعامل مع الخمر معاملة النجاسة کالبول و الغائط و نحوهما من النجاسات .
(١) بل المسئلة اجماعیة بمعنى ان القائلین بنجاسة الخمر قد اجمعوا جمیعاً علی نجاسة کل مسکر آخر مایع بالاصالة ولو جمد فعلاً و یبس بالعرض و من راجع کلمات الاصحاب رضوان الله علیهم یجد فیها الاجماع المحکیة فوق الاستفاضة .

(و یدل علی نجاسته) بناءً علی نجاسة الخمر مضافاً الی الاجماع المحکیة وما تقدّم فی المسئلة السابقة مما دلّ علی نجاسة بعض افراده کالنبيذ و الفقاع جملة من الروایات المرویة فی الوسائل بعضها فی ابواب النجاسات و أغلبها فی الأشربة المحرّمة و هی بین ما هو ظاهر فی نجاسة المسکر کالخمر بعینه و بین ما هو صریح فی ان کل مسکر هو خمر إما تنزیلاً أو حقيقةً فیثبت له ما ثبت له من الحرمة و النجاسة جمیعاً .
(ففي وثيقة عمار) المتقدمة فی المسئلة السابقة ولا تصلّ فی ثوب قد أصابه خمر أو مسکر حتی تغسله (و فی رواية^(١) علی بن یقطين) فما کان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر (و فی رواية^(٢) عطاء) کل مسکر حرام و کل مسکر خمر .

(و فی رواية^(٣) ابی الجارود) فکل مسکر من الشراب اذا أخمر فهو خمر (و فی رواية^(٤) ابراهیم) و صار کل مختمر خمرأ (و فی رواية^(٥) النعمان بن بشیر) ان من العنب خمرأ وان من الزبيب خمرأ و ان من التمر خمرأ وان من الشعیر خمرأ .

(و فی صحیحة^(٦) عبدالرحمان بن الحجاج) الخمر من خمسة العصیر من الکرم و النقیع من الزبيب و البتع من العسل و المرزمن الشعیر و النبيذ من التمر (و فی رواية^(٧) الهاشمی مثله) (و فی مرسله^(٨) الحضرمی) الخمر من خمسة أشياء من التمر و الزبيب و الحنطة و الشعیر و العسل .

(و فی رواية^(٩) عامر بن السمط) الخمر من ستة أشياء التمر و الزبيب و الحنطة و الشعیر و العسل و الذرة (و فی الطبرسی) فی تفسیر قوله تعالی یا ایّها الذین آمنوا إنّما الخمر و المیسر الآیة عن ابن عباس قال یرید بالخمر جمیع الأشربة التي تسکر وقد قال رسول الله ﷺ الخمر من تسع من البتع و هو العسل و من العنب و من الزبيب و من التمر و من الحنطة و من الذرة و الشعیر و السلت (اقول) هکذا وجدت المرسله ولكنها ناقصة قطعاً فانه قال ﷺ من تسع و الموجود فی المرسله ثمانية .

﴿بقي شيء﴾ و هو ان هنا نزاعاً معروفاً فی ان الخمر هل هو حقيقة فی خصوص المتخذ من العنب أو

(١) الوسائل الباب ١٩ من الاشربة المحرمة .

(٢) الوسائل الباب ١٥ من الاشربة المحرمة .

(٣) ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) جمیع فی الوسائل الباب ١ من الاشربة المحرمة .

(٤) الوسائل الباب ٢ من الاشربة المحرمة .

ان كل من قال بنجاسة الخمر قال بنجاسة كل مسكر آخر ما يع بالاصالة وإن جمد فعلا و يبس بالعرض (١)

في كل مسكر ما يع بالأصالة ليدل حينئذ على نجاسته كل دليل دل على نجاسة الخمر .

(و الانصاف) ان الروايات مختلفة (فقسم منها) عطف النبيذ او المسكر على الخمر و هو دليل أخصية الخمر كما في مرسله يونس و صحيحة علي بن مهزيار و موثقة عمار و رواية زكريا و صحيحة علي بن رثاب وقد مضى الجميع في صدر المسئلة السابقة وهذا القسم من الروايات كثير جداً لا ينحصر بما ذكرنا كما يظهر بمراجعة الأثرية المحرمة من الوسائل .

(و قسم منها) لا يستفاد منه اكثر من تنزيل المسكر منزلة الخمر بلحاظ الآثار و الاحكام كما في رواية ابي الجارود المشتملة على قوله فكل مسكر من الشراب اذا أخرج فهو خمر و رواية عطاء المشتملة على قوله وكل مسكر خمر و رواية علي بن يقطين المشتملة على قوله فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر و قد مضى الجميع آنفاً في صدر هذه المسئلة .

(و قسم منها) يظهر منه ان ماسوى المتخذ من العنب خمر ايضاً حقيقة لانزلاً كما في رواية ابراهيم و صار كل مختمر خمرأ و ما في رواية النعمان ان من العنب خمرأ و ان من الزبيب خمرأ الخ و هكذا ما في صحيحة عبد الرحمن و رواية الهاشمي الخمر من الخمسة العصير من الكرم و النقيع من الزبيب الخ و ما في مرسله الحضرمي الخمر من خمسة اشياء و ما في رواية عامر الخمر من ستة اشياء و ما في مرسله الطبرسي من تسع و قد مضى الجميع آنفاً ايضاً .

(كما ان الانصاف) ان كلمات ارباب الاطلاع بالمعاني اللغوية ايضاً مختلفة غير متحدة (فصرح الطبرسي) في تفسير سورة المائدة ان الخمر عصير العنب المشد و في تفسير سورة البقرة ان الخمر كل شراب مسكر (و في القاموس) الخمر ما اسكر من عصير العنب او عام قال و العموم اصح لانها حرمت و ما بالمدينة خمر عنب . (و عن ابن الاعرابي) انما سمي الخمر خمرأ لانها تركت فاختمت (الى ان قال) و الخمر فيما اشتهر بينهم كل شراب مسكر ولا يختص بعصير العنب (و عن مصباح المنير) هي اسم لكل مسكر خامر العقل و غطاء (و عن الهروي) الخمر ما خامر العقل اي خالطه و خمر العقل ستره و هو المسكر من الشراب .

(اقول) و النزاع في ذلك أي في ان الخمر هل هو حقيقة في خصوص المتخذ من العنب مجاز فيما سواه او انه حقيقة في كل شراب مسكر او مشترك لفظي بينهما مما لا يترتب عليه كثير فائدة فإن المهم هو إلحاق المسكر المايح بالأصالة بالخمر في النجاسة الشرعية و هو مما ثبت بالاجماعات المحكية و بالاخبار المتقدمة آنفاً في صدر هذه المسئلة من غير فرق بين كون الخمر حقيقة بحسب اللغة في كل شراب مسكر او في خصوص المتخذ من العنب او كان مشتركاً لفظياً بينهما فتأمل جيداً .

(١) كما عن الذكري و التذكرة و المنتهى بل ظاهر الحقائق و ما عن الذخيرة هو الاتفاق على نجاسته في هذا الحال كحال ميعانه عيناً وكأنه لاستصحاب نجاسته من حال ميعانه الى جموده فإن الموضوع العقلي الدقي و هكذا الموضوع المأخوذ في لسان الدليل و هو عنوان الخمر وان لم يبق بعد الجمود ولكن الذي يراه العرف موضوعاً للحرمة و النجاسة وهي تلك الاجزاء الخاصة باقية على حالها وهو يكفي في جريان الاستصحاب فان

كما انه ملحق به في حرمة ايضاً باتفاق علمائنا جميعاً (١) .

مسئلة ٣ - كل مسكر جامد بالأصالة كالحيشيشة و البنج هو طاهر شرعاً (٢) و ان صار مايعاً بالعرض بامتزاجهما بماء و نحوه .

مسئلة ٤ - الفقاع و هو الشراب المتخذ من الشعير (٣) ملحق بالخمير في الحرمة اجماعاً و في النجاسة

الملاك كما حقق في محله هو بقاء الموضوع العرفي لا العقلي الدقي ولا المتأخوذ في لسان الدليل فراجع .
(١) بل عن جمهور العامة ايضاً موافقتهم معنا في حرمة كل مسكر مايع بالأصالة كالخمير عيناً الا ما حكى عن ابي حنيفة وصاحبيه من الإفتاء بحلية ماسوى الخمير من المسكرات في الجملة ولايهم التعرض لتفصيلهم وإن أشار اليه صاحب الجواهر رحمه الله فراجع .

(٢) وذاك باتفاق علمائنا كما صرح به جمع من اصحابنا (و يدل على طهارته) بعد الاجتماعات المستفيضة قصور ما دل على لحوق كل مسكر بالخمير عن الشمول للمسكرات الجامدة بالأصالة فتبقى هي على أصل الطهارة فان دليل اللحوق كان أمريين .

(احدهما) الاجتماعات المحكية وهي كما يظهر بملاحظة معاقدها بين ما ينصرف الى المسكر المايح بالاصالة و بين ما هو صريح في المسكر المايح بالأصالة .

(و ثانيهما) الاخبار و هو ايضاً كما تقدم تفصيلها بين ما ينصرف الى المسكر المايح بالاصالة مثل قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ و لا تصل في ثوب قد أصابه خمر او مسكر حتى تغسله او كل مسكر حرام و كل مسكر خمر و بين ما هو صريح في المسكرات المايعة بالأصالة مثل قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ فكل مسكر من الشراب اذا أخمر فهو خمر او قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ ان من العنب خمرأ و ان من الزبيب خمرأ و ان من التمر خمرأ الى غير ذلك من الروايات المتقدمة في المسئلة السابقة .

(ثم ان المسكر الجامد بالأصالة) اذا طرعه الميعان بالعرض بامتزاجه بماء و نحوه فالمحكي عن التذكرة و الشهيدين طهارته بل ظاهر الحدائق و ما عن الذخيرة الاتفاق على طهارته في هذا الحال وكأنه لاخصاص أدلة النجاسة على القول بها بالمسكرات المايعة بالأصالة اما انصرافاً او تصريحاً فيبقى أصل الطهارة في الجامدة و استصحاب الطهارة في المايعة بالعرض من حال الجمود الى ما بعده سالمين عن المعارض .

(٣) كما هو المعروف المشهور و صرح به المجمع والمنجد و حكى عن ابي هاشم الواسطي و المدنيين و لكن عن جماعة كالسيّد و كشف الغطاء و الشهيدين و غيرهم ما يظهر منه جواز اتخاذه من غير الشعير احياناً و لكن المنصرف منه لاسيما في حال صدور أخبار المنع هو المتخذ من الشعير خاصة فهو الذي يلحق بالخمير حرمة و نجاسة دون غيره إلا اذا أسكر .

(و من هنا قال في العروة) و اذا كان متخذاً من غير الشعير فلا حرمة و لا نجاسة إلا اذا كان مسكرأ (انتهى) (و ما عن الروض) و الروضة و المسالك من ان النّهي معلق على التسمية سواء عمل من الشعير او من غيره ضعيف .

(و مثله) ما في المدارك من ان المرجع فيه الى العرف فان المدار و انكان على التسمية والصدق العرفي

عند جميع القائلين بنجاسة الخمر (١) من غير فرق بين ان يكون الفقاع مسكراً ام لا (٢) ولكن الاظهر اعتبار النشيش فيه (٣) وهو مرتبة خفيفة من الغليان .

لكن في حال صدور الاخبار لابعده ولم يعلم التسمية ولا الصدق العرفي في الصدر الاول على غير المتخذ من الشعير أصلاً (و عليه) فالحكم بحرمة كل ما يسمى فقاعاً فعلاً ولومع عدم اتخاذه من الشعير وعدم اسكاره في غاية الاشكال و أشكل منه الحكم بنجاسته (و الله العالم) .

(١) اما لحوقه بالخمر في الحرمة فاجماعي كما ذكرنا في المتن و اما في النجاسة فكذلك بمعنى ان كل من قال بنجاسة الخمر قال بنجاسة الفقاع ايضاً و من راجع كلمات أصحابنا رضوان الله عليهم يجد الاجماع المحكية فيها على نجاسة الفقاع فوق الاستفاضة (و يدل على نجاسته) مضافاً الى ذلك (ما تقدم) في نجاسة الخمر من رواية هشام بن الحكم الذي سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال لا تشربه فانه خمر مجهول فاذا أصاب ثوبك فاغسله .

(و الروايات) الواردة في كون الفقاع خمرأً اما تنزيلاً او حقيقة فيثبت له ما ثبت للخمر من الحرمة و النجاسة جميعاً المروية كلها في الوسائل في الاشربة المحرمة اغلبيتها في الباب ٢٧ و بعضها في الباب ٢٨ .
(ففي رواية ابن فضال) هو الخمر وفيه حد شارب الخمر (و في رواية عمار) هو خمر (و في رواية القلانسي) لا تشربه فانه من الخمر (و مثلها) رواية محمد بن سنان (و في رواية اخرى) لمحمد بن سنان هي الخمر بعينها (و في رواية زادان) لو ان لي سلطاناً على أسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه الخميرة يعني الفقاع (و في رواية الوشا) حد شارب الفقاع حد شارب الخمر و قال هي خمرة استصغرها الناس الى غير ذلك من الروايات .

(٢) كما هو ظاهر المتون الفقهية في النجاسات حيث جعلوا الفقاع في قبال المسكر (ففي بعضها) الثامن المسكر التاسع الفقاع (و في بعضها) التاسع المسكرات و العاشر الفقاع (و في بعضها) و المسكر و الفقاع الى غير ذلك من التعبيرات الظاهرة في عدم اعتبار الاسكار في الفقاع بل في مجمع البحرين و فقه الرضا عليه السلام و عن حاشية المدارك و شرح المفاتيح و ابن الجنيد و تحفة الطب التصريح بعدم اعتباره او بعدم اسكاره .
و لكن ظاهر الاخبار المتقدمة في صدر المسئلة من انه خمر مجهول او هو الخمر او هو خمر او من الخمر او هي خمرة استصغرها الناس الى غير ذلك من التعبيرات انه لا يخلو عن سكر و لعل الجمع بين الطرفين انه يسكر سكرأً خفياً كما قيل و كأن الشارع لاجله حرّمه و نهى عنه (والله العالم) .

(٣) المايح قبيل غليانه اذا أزد أي قذف بالزبد و الرغوة و أخذ بصوت فهذا هو النشيش و هو في الحقيقة مرتبة خفيفة من الغليان و المرتبة القوية هي القلب كما في صحيحة حماد المروية في الوسائل في الباب ٣ من الاشربة المحرمة أي صار أسفله أعلاه و بالعكس (و على كل حال) قد حكى عن ابن الجنيد و الشهيدين و كشف الغطاء و أبي هاشم الواسطي اعتبار النشيش فيه وهو الذي اختاره الحقائق بل عن حاشية المدارك اعتبار الغليان فيه فوق النشيش وهو الذي يظهر من عنوان باب الوسائل ايضاً وهو الحق .

(و يدل عليه صحيحة ابن ابي عمير) عن مرآزم المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من الاشربة المحرمة و هو باب عدم تحريم الفقاع قبل ان يغلي قال كان لابي الحسين عليه السلام الفقاع في منزله قال ابن ابي عمير و لم

مسئلة ٥ - العصير العنبى اذا غلا ولم يذهب ثلثاه فهو ملحق بالخمير في الحرمة اجماعاً و اذا قلنا بنجاسة الخمير فهل هو ملحق به في النجاسة ايضاً ؟ الأشهر الأظهر هوذلك (١) كما ان الاظهر انه لافرق في الحرمة.

يعمل فقاع يغلى .

(و رواية عثمان بن عيسى) في الباب المذكور قال كتب عبدالله بن محمد الرازى الى ابي جعفر الثاني عليه السلام ان رأيت ان تفسر لى الفقاع فإنه قد اشتبه علينا أمكروه هو بعد غليانه أم قبله فكتب عليه السلام لا تقرب الفقاع إلا ما لم يضر آنيته او كان جديداً فأعاد الكتاب اليه كتبت أسئل عن الفقاع ما لم يغل فأتاني أن أشربه ما كان في إفاء جديد او غير ضار ولم أعرف حد الضراوة والجديد وسأل ان يفسر ذلك له و هل يجوز شرب ما يعمل في الغضارة والزجاج والخشب ونحوه من الأواني فكتب عليه السلام يعمل الفقاع في الزجاج و في الفخار الجديد الى قدر ثلاث عملات ثم لا بعد منه بعد ثلاث عملات إلا في إفاء جديد و الخشب مثل ذلك .

(قال في الوافي) الإضرار التعويد و الضراوة العادة (قال) قال في النهاية في حديث علي عليه السلام انه نهى عن الشرب في الإفاء الضارى هو ما ضرى بالخمرو عوذبها فإن جعل فيه العصير صار مسكراً (الى ان قال) والغضار الطين اللازب الأخضر الحر (انتهى) .

(و يؤيد الحديثين) ما في صحيحة على بن يقطين في الباب المتقدم قال سألت عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق و يباع ولا أدري كيف عمل ولا متى عمل أيحل أن أشربه قال لا أحبّه (فإن ظاهر قوله) ولا متى عمل ان الفقاع الحرام هو ما يوضع مدة كما صرح به غير واحد حتى يحصل له نشيش او غليان .
(ثم إن أغلب الفتاوى) و النصوص و انكان خالياً عن هذا القيد حتى نسب الى ظاهر المشهور عدم اعتباره ولكن الظاهر أن عدم تقييدهم انما هو لوضوح اعتباره إما لأجل الأخبار او لدخله في مفهوم الفقاع و في اسمه فمال يحصل له النشيش او الغليان لم يكن فقاعاً عرفاً و اذا اطلق عليه أحياناً فهو مجاز بعلاقة الأول من قبيل اطلاق الحاج على الذى فى الطريق و لم يأت بعد بالمناسك أصلاً .

(١) أما لحوقه به في الحرمة فأجماعى كما ذكرنا في المتن (و أما في النجاسة) فقد نسبه المختلف الى اكثر علمائنا بل في الحقائق و عن جمع آخرين دعوى شهرته بل عن كنز العرفان دعوى الإجماع عليه و عن أطعمة التنقيح الإجماع على ان حكمه حكم المسكر (ولكن عن المستند) ان المشهور بين الطبقة الثالثة يعنى متأخرى المتأخرين الطهارة وقد صدقه مصباح الفقيه واستشهدله بمراجعة كتبهم .

(وعلى كل حال) لم يحك من أحد من علمائنا السابقين دليل على النجاسة سوى ما عن الأئمة الأسترآبى من الاستدلال لها (بصحيحة معاوية بن عمار) المروية في أشربة التهذيب و في المستدرك في الباب ٤ من الاشربة المحرمة قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل من اهل المعرفة بالحق يأثيني بالبختج و يقول قد طبخ على الثلث و انا أعرفه انه يشربه على النصف فقال خمير لا تشربه قلت فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث ولا يستحله على النصف يخبرنا ان عنده بختجاً على الثلث قد ذهب ثلثاه و بقى ثلثه يشرب منه قال نعم (انتهى) .

و البختج كما صرّح به مجمع البحرين وغيره هو العصير العنبى المطبوخ كما ان الطلاء ايضاً بالكسر هو العصير العنبى المطبوخ (و في الوافى) وعن نهاية ابن الأثير ان أصل البختج بالفارسية (مى يخته) وعلى كل حال اذا قال عَلَيْهِ السَّلَامُ انه خمر لا تشر به فيثبت له مال للخمر من الحرمة والنجاسة جميعاً .

(ويؤيد الصحيحة) الرضوى المروى في المستدرک في الباب ٢ من الاشربة المحرّمة (قال) اعلم ان اصل الخمر من الكرم اذا أصابته النار او غلا من غير ان تصيبه النار فهو خمر ولا يحل شربه إلا ان يذهب ثلثاه على النار وبقى ثلثه فان نش من غير ان تصيبه النار فدعه حتى يصير خلاً من ذاته من غير ان يلقى فيه شيء (و عن رسالة والد الصدوق) ما يقرب من ذلك باختلاف يسير في اللفظ .

(و يؤيد الصحيحة ايضاً) رواية عمر بن يزيد المروية في الوسائل في الباب ٧ من الاشربة المحرّمة قال قلت لأبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ الرجل يهدى الى البختج من غير أصحابنا فقال ان كان ممن يستحل المسكر فلا تشر به و ان كان ممن لا يستحل فاشربه (فانها ظاهرة) في ان البختج اى العصير العنبى المغلى هو على قسمين مسكر و غير مسكر و ان من اهداه ان كان ممن يستحل المسكر فلا يجوز شربه و الا فيجوز والظاهر ان مسكر العنبى المغلى هو ما لم يذهب ثلثاه اذ الذي قد ذهب ثلثاه هو حلال نصاً و اجماعاً وعليه فاذا كان ما لم يذهب ثلثاه مسكراً فحاله كحال الخمر عيناً لما عرفت من لحوق كل مسكر ما يع بالاصالة بالخمر في النجاسة كلحوقه به في الحرمة. (وقد يورد على الاستدلال بالصحيحة) من جهات أهمّها ان الصحيحة بهذا المتن مما لم تثبت فان الكافى قد رواها و هو أضبط من الشيخ بكثير وليس في روايته لفظ الخمر أصلاً بل اقتصر على قوله لا تشر به .

(و من العجيب) كما في الحدائق ان الوافى و الوسائل قد ذكرا الرواية و لم يشيرا الى زيادة التهذيب اصلاً (و فيه) ان رفع اليد عن رواية الشيخ وهى صحيحة مؤيدة بما عرفت من الرضوى ورواية عمر بن يزيد بل و بما تقدم عن رسالة والد الصدوق الذي هو بمنزلة رواية مستقلة في غاية الاشكال سيما بملاحظة دوران الأمر في المقام بين سهو الكلينى في النقيصة و سهو الشيخ في الزيادة و احتمال السهو في النقيصة اقرب لانه اكثر و أشيع ولعل العقلاء عند الدوران بينهما يبنون على الأول .

﴿هذا و قد يستدل للقول بالنجاسة﴾ بوجوه أخرى ايضاً غيرنا ههنا .

(منها) ما تقدم عن كنز العرفان و أطعمة التنقيح من الإجماع عليه (و فيه) ان المسئلة خلافة غير مجمعة عليها حتى ان في المدارك وعن المسالك والمفاتيح نسبة القول بالنجاسة الى الشهرة بين المتأخرين دون الأصحاب مطلقاً بل عن الذكرى نسبة القول بالنجاسة عند الغليان والاشتداد الى ابن حمزة والمعتبر وان الفاضل توقف في نهايته و انه قال بعد ذلك ولم نقف لغيرهم على قول بالنجاسة وهو عجيب .

(و منها) صدق اسم الخمر عليه حقيقة كما عن جماعة من العامة و الخاصة بل عن المهذب البارع ان اسم الخمر حقيقة في عصير العنب اجماعاً .

(وفيه) ان اطلاق الخمر على العصير العنبى حقيقة بمجرّد غليانه واشتداده من العرف و اللغة غير واضح ولا معلوم غير ما تقدم من الصحيحة و ما أيدها و لعل مراد المهذب ان الخمر حقيقة في المتخذ من العنب في

و النجاسة بين غليانه بالنار او بغيرها (١) نعم يعتبر في صيرورته حالاً لا بذهاب الثلثين بعد صيرورته حراماً بالغليان ان يكون كل من غليانه و ذهاب ثلثيه بالنار لا بغير النار فاذا غلا بنفسه فلا يحل بعد ذلك ابدأً وان ذهب ثلثاه

قبال من ادعى كونه حقيقة في مطلق المسكر والله العالم .

(ومنها) ان الامام عليه السلام كما يظهر من غير واحد من روايات الباب ٢ من الاشربة المحرمة في الوسائل قال انه مما لاخير فيه يعنى قبل أن يذهب ثلثاه فلو كان طاهراً غير نجس لكان فيه خير .

(و فيه) ان هذا التعبير لعله لاجل حرمة في هذا الحال لا لنجاسته بل لعل هذا التعبير ممّا يقصر عن إفادة التحريم فكيف بالنجاسة (ومنها) غير ذلك مما لا ينبغي أن يذكر او يسطر .

﴿بقي شيء﴾ و هو ان ظاهر الاكثر الاكتفاء في الحكم بالنجاسة بمجرد الغليان ولكن في الشرائع و عن المعتمد و المنتهى و القواعد و الارشاد وغيره التقييد بالاشتداد (و قد يساعده) صحيحة معاوية و رواية عمر المتقدمتين آنفاً الواردتين في البختج و ذلك لما عرفت من ان البختج هو العصير العنبى المطبوخ و من المستبعد حصول هذا العنوان له اعنى المطبوخ من قبل الاشتداد بمجرد الغليان و أن أصل الطهارة بعد الغليان قبل الاشتداد محكم .

(و لكن الأقرب) مع ذلك كله هو الاكتفاء بمجرد الغليان لاطلاق الرضى المتقدم المؤيد بما عرفته من رسالة والد الصدوق الذى هو بمنزلة رواية مستقلة .

(و المراد من الاشتداد) في كلماتهم كما صرح به المدارك و الحقائق و حكى عن المسالك و الروض و حاشية القواعد هو التخانة والغلظة ودعوى حصوله بمجرد الغليان ضعيفة جداً و أضعف منه دعوى الاجماع على حصوله بمجرد ده و أضعف من الكل ما عن الذكرى من احتمال كون المراد من الاشتداد هو الشدة المطربة (قال) اذ التخانة حاصلة بمجرد الغليان (انتهى) .

(١) و تفصيل ذلك انه لا إشكال في حرمة العصير العنبى بمجرد غليانه بل عليه إجماع فقهاءنا كما صرح به في محكى المعتمد (و لكن هل يكفى) في حرمة مطلق الغليان ولو بغير النار اى بنفسه (أم لا بد من الغليان بالنار خاصة) .

ظاهر إطلاق جملة من النصوص المروية في الوسائل في الاشربة المحرمة كصحيحة حماد بن عثمان في الباب ٣ المشتملة على قوله لا يحرم العصير حتى يغلى و رواية اخرى له في الباب الثالث ايضاً المشتملة على قوله تشرب ما لم يغل و موثقة ذريح في الباب الثالث ايضاً المشتملة على قوله اذا نش العصير او غلا حرم كاطلاق جملة من الفتاوى و تصريح جمع آخرين كالشرائع و التحرير و المسالك و الروضة و غيرهم على ما حكى عنهم عدم الفرق في الغليان بين كونه بالنار او بغيرها .

(و يدل عليه) الرضى المتقدم ايضاً (قال) اعلم ان أصل الخمر من الكرم اذا أصابته النار او غلا من غير ان تصيبه النار فهو خمر ولا يحل شربه الا أن يذهب ثلثاه على النار وبقى ثلثه فان نش من غير أن تصيبه النار فدعه حتى يصير خلا الخ (قال في المستند) و ضعفه بالعمل مجبور (انتهى) وهو جيد .

(نعم في صحيحة ابن سنان) المروية في الوسائل في الباب الثانى من الاشربة المحرمة هكذا كل عصير

بالنار و هكذا اذا غلا بالنار و لكن ذهب ثلثاه بالشمس او بالهواء فلا يحلّ ايضاً اصلاً فتأمل المسئلة بدقة .

أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه و مفهومه ان كل عصير لم تصبه النار فهو حلال .
و لكن يمكن القول بأنّ القيد هاهنا اعنى اصابة النار غالبى من قبيل قوله تعالى (و ربائبكم اللاتي في حجوركم) فلا مفهوم له اصلاً مضافاً الى ان الذي حققناه في محلّه ان الوصف مما لا مفهوم له الا في الجملة و نحن نقول به في المقام اى كل عصير لم تصبه النار ولم يغل بنفسه ايضاً فهو حلال .

﴿ثم انه على القول بنجاسة العصير اذا غلا﴾ هل يكفي في نجاسته ايضاً مطلق الغليان ولو بغير النار اى بنفسه ام لا بد ان يكون غليانه بالنار خاصّة ام بغير النار وجوه بل لعلها اقوال (ظاهر الاصحاب هو الاول) (و هو الأقرب) للرضوى المتقدم المصرّح بكون العصير العنبى خمرأ اذا غلا ولو من غير أن تصيبه النار بل و لظهور ذيله ايضاً في انه اذا نش من غير ان تصيبه النار فهو خمر .

(و قد يساعد الثانى) اى الغليان بالنار خاصّة صحيحة معاوية و رواية عمر المتقدمتين في صدر المسئلة الواردتين في البختج و هو العصير المطبوخ و الطبخ لا يكون الا بالنار و لكنهما لا ينافيان الرضى فان اثبات الخمرية للمغلى بالنار لا ينافي ثبوتها للمغلى بغير النار ايضاً .

(وقد حكى عن ابن حمزة) في الوسيلة التصريح بالثالث اى اذا غلا بغير النار ينجس دون ما اذا غلا بالنار (وقد أشكل عليه) غير واحد بأن ذلك لم يعلم له مستند وهو كذلك .

﴿بقى امرآن﴾

﴿احدهما﴾ ان ذهاب الثلثين الموجب لحلية العصير العنبى إجماعاً و سنة كما يظهر بمراجعة الاشربة المحرمة من الوسائل الباب ٢ و ٥ و ٧ و ٨ و هكذا الموجب لطهارته ايضاً بناء على نجاسته اذا الحلية اخص من الطهارة فاذا دلّ الدليل على حليته بالمطابقة دلّ على طهارته بالالتزام (هل يعتبر فيه) ان يكون بالنار (ام لا يعتبر فيه ذلك) فيكفى ذهاب الثلثين مطلقاً ولو بالشمس او بالهواء .

(ذكر الحدائق) في ماء الزبيب عن المسالك و الروض و شرح الرسالة و بعض مشايخه التصريح بكفاية ذهاب الثلثين بالشمس و قوّه الجواهر في المطهّرات و قوّى العروة بالشمس و الهواء جميعاً في المقام و في المطهّرات .

(و صرّح في الرياض) في الأشربة المحرّمة بعدم الفرق في ذهاب الثلثين بين ان يكون بالنار او بغيرها مستدلاً بإطلاقات النصوص و الفتاوى مدّعياً لتصريح جماعة به ايضاً .

(اقول) و الأقرب هو الأوّل اى اعتبار كون ذهاب الثلثين بالنار اذ لإطلاقات للنصوص الواردة في ذهاب الثلثين كى يستدل بها على عدم الفرق بين الذهاب النارى وغيره بل كلّها منصرفه او كالتصريح في الذهاب النارى كما يظهر بمراجعة الوسائل الاشربة المحرّمة .

(ففي صحيحة عبدالله بن سنان) في الباب ٢ كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه (و في رواية زرارة) في الباب الثانى ايضاً فاذا أخذت عصيراً فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل و اشرب (و في رواية ابي بصير) في الباب الثانى ايضاً ان طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال الى غير

مسئلة ٦ - الأظهر ان العصير الزبيبي إذا غلا هو ملحق بالعصير العنبي المغلي فكما ان الثاني حرام

ذلك من الروايات الكثيرة .

فإذا بسنا من اطلاقات الأخبار جميعاً فاستصحاب الحرمة و النجاسة كما صرح به شيخنا الأتقار من حال الغليان الى بعد ذهاب الثلثين بغير النار محكم .

(وقد يساعده) قوله ﷺ في الرضوى المتقدم : ولا يحل شربه إلا أن يذهب ثلثاه على النار و بقي ثلثه الخ ، (بل صح أن يقال) انه إذا نش أو غلا بغير النار يستصحب ايضاً الحرمة و النجاسة ولو ذهب ثلثاه بالنار فإن المنصرف من اخبار ذهاب الثلثين هو غليانه بالنار و ذهاب ثلثيه ايضاً بالنار فإذا نش أو غلا بغير النار و إن ذهب ثلثاه بالنار لم يحل و لم يطهر لاستصحاب الحرمة و النجاسة جميعاً .

(بل ويساعده) ما في ذيل الرضوى المتقدم فإن نش من غير ان تصيبه النار فدعه حتى يصير خلا من ذاته الخ (بل في موثقة عمار بن موسى) المروية في الوسائل في الباب ٥ من الاشربة المحرمة قد أمر ﷺ بأخذ الزبيب و صب الماء عليه و جعله في تنور سخن قليلاً حتى لا ينش وأمر في الآخر بغليه بالنار حتى يذهب الثلثان فلو كان مانس بنفسه من غير ان تصيبه النار ممّا يحل و يطهر بذهاب الثلثين بالنار لم يأمر ﷺ بجعله في تنور سخن قليلاً حتى لا ينش وهذا واضح .

❦ ثانيهما ❦ انه لافرق في حرمة العصير و نجاسته بالغليان و حليته و طهارته بذهاب ثلثيه بين ان كان العصير خالصاً وحده او كان ممزوجاً بشيء آخر من ماء او عسل او فاكهة و نحو ذلك و هو الذي يقتضيه إطلاق كلمات الاصحاب كما صرح به في الحدائق .

(و عن كشف الغطاء) انه يطهر بذهاب الثلثين ما دخل العصير من تراب و أخشاب و فواكه و غيرها (و عن النهاية و الروض) التصريح بطهارة الأجسام المطروحة فيه (بل في الجواهر) في المطهرات قيل انه لم يوجد فيه مخالف صريح لإطلاق ما دل على الحلية و ترك الاستفصال (انتهى) .

(و استدلل الجواهر هاهنا) بالصدق و الاستصحاب و يعنى بالصدق تحقق اسم العصير مع الإمتزاج بالغير فيندرج بذلك تحت الاخبار و يعنى بالاستصحاب الاستصحاب التعليق فإن العصير من قبل امتزاجه بالعسل مثلاً كان يحرم وينجس بالغليان و يحل و يطهر بذهاب الثلثين فكذلك بعد الإمتزاج به ولكن يعارضه استصحاب نجاسة العسل و الفاكهة من حال الغليان مع العصير الى بعد ذهاب الثلثين .

(اللهم إلا ان يقال) بسقوط الاستصحابين بعد تعارضهما لأجل العلم الإجمالي بعدم اختلاف مايع واحد في الطهارة و النجاسة و الرجوع الى قاعدة الطهارة (هذا مضافاً) الى انه يظهر من رواية عقبة بن خالد المروية في الوسائل في الباب ٨ من الاشربة المحرمة جواز امتزاج العصير بمثليه من الماء فإذا طبخ على الثلث فلا بأس ومن موثقة عمار بن موسى ورواية اسحاق بن عمار المروية في الباب ٥ جواز امتزاج العصير الزبيبي بالعسل و يطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث بناء على ان حال الزبيبي كالعنبي عيناً كما ستعرف فراجع الاشربة المحرمة في الوسائل لعلمك تظفر بغير هذه الروايات ايضاً .

(بل يظهر من مكتبة محمد بن على بن عيسى) المروية في الباب ٤ نفي البأس عن جعل العصير من العنب

فكذلك الاول حرام بل اذا قلنا بنجاسة الثاني قلنا بنجاسة الاول ايضاً (١) بمعنى ان العنبي اذا غلا ولم يذهب ثلثاه لوقلنا انه ينجس فكذلك نقول في الزبيبي حرفاً بحرف .

في القدر مع اللحم مطلقاً من غير تقييد فيها بذهاب ثلثيه ولكن نزلها في مصباح الفقيه على صورة استهلاك العصير في الغير وهو بعيد .

(و في الحقائق) نزلها على صورة ذهاب ثلثيه و ان الامام عليه السلام قد نفى البأس في هذه الصورة دفعتوهم انه لا يحل ولا يطهر من جهة الامتزاج بالغير وهو قريب نظراً الى حصول ذهاب الثلثين في الاغلب اذا جعل العصير في القدر مع اللحم وطبخ مع المرق كما ينبغي والله العالم .

(١) و ان كان المشهور عدم لحوقه به لاحرمته ولا نجاسة (بل استظهر الحقائق) نفي الخلاف في طهارته و انه لم يقف على قائل بالنجاسة (قال) وبذلك صرح في الذخيرة ايضاً بل ذكر عن بعض معاصريه الاجماع على عدم نجاسة عصير غير العنب .

(و لكن مع ذلك كله) ذكر عن الشهيد الثاني مآظهم وقوع الخلاف في نجاسته و انه قال بعد الكلام في نجاسة عصير العنب (ما لفظه) : ولا يلحق به عصير التمر وغيره حتى الزبيب على الأصح (و انه قال في شرح الرسالة) ولا يلحق به عصير التمر وغيره إجماعاً ولا الزبيب على اصح القولين (انتهى) .

نعم في لحوقه به من حيث الحرمة قد صرح الحقائق بوقوع الخلاف فيه في الأزمنة المتأخرة بل ذكر انه صنف في حرمة الرسائل و اكثر القائلون بالتحريم من الدلائل (بل ذكر عن الدروس) انه قال وحرمة بعض مشايخنا المعاصرين و هو مذهب بعض فضلائنا المتقدمين (انتهى) .

(بل عن مصاييح) العلامة الطباطبائي تجسّم ثبوت شهرة القول بالحرمة بين الأصحاب او بين القدماء (و على كل حال) الأظهر كما صرحنا به في المتن هو لحوق العصير الزبيبي بالعصير العنبي حرمة و نجاسة . (و يدل على لحوقه به كذلك) الاستصحاب فإن العنب في حال كونه عنباً كان اذا غلا يحرم إجماعاً و على القول بنجاسة الخمر كان ينجس على أشهر الاطوار بل على المشهور فكذلك بعد جفافه و صيرورته زبيباً فاذا غلا يحرم و ينجس بالاستصحاب .

(وتوهم معارضته) باستصحاب الحلية والطهارة المطلقتين من قبل غليان الزبيب الى بعد غليانه (ضعيف) لحكومة استصحاب الحرمة والنجاسة المعلقتين على الغليان من حال العنبية الى حال الزبيبية على الاستصحاب المذكور و تمام الكلام في الأصول .

(ومثله في الضعف) بل و أضعف منه توهم عدم بقاء الموضوع فلا استصحاب وذلك لأن العنبية والزبيبية في نظر العرف من الحالات المتبادلة كالرطوبة واليبوسة و السمن و الهزال و الصغر والكبر ونحو ذلك مما هو منشأ الشك في بقاء الحكم وليست العنبية هي من القيود المقومة للموضوع من قبيل قلد الرجل المجتهد بحيث اذا زال الاجتهاد زال الموضوع و تبدل و تغير بل هي من قبيل اكرم هذا الشاب فصار شيخاً كبيراً هرمأ .

(و أضعف من الجميع) قياس الزبيب بالحصرم فإن الحصرم هو طبيعة اخرى و شيء آخر حتى في نظر العرف فاذا صار عنباً فقد تغير و استحال الى شيء آخر بخلاف العنب اذا جف و يبس فانه هو بعينه غير انه

تغير حاله و تبدل وصفه وهذا لدى التدبر واضح فتدبر .

﴿هذا كله مضافاً الى جملة من الروايات﴾ المروية في الاشربة المحرمة في الوسائل الباب ٥ و ٨ وفي المستدرک الباب ٣٩٢ فيظهر من المجموع ان حال العصير الزبيبي في نظر الشرع هو كحال العصير العنبي عيناً فكما ان الثاني اذا غلا يحرم ولا يحل الا اذا ذهب ثلثاه فكذلك الاول عيناً .

(ففي موثقة عمار بن موسى الساباطي) قال وصف لي ابو عبدالله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالاً فقال تأخذ ربعا من زبيب و تنقيّه ثم تصبّ عليه اثني عشر رطلا من ماء ثم تنقعه ليلة فاذا كان ايام الصيف و خشيت ان ينشّ جعلته في تنور سخن قليلا حتى لا ينش (الى ان قال) ثم تغليه بالنار فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث الخ (فإنّها) كالصريحة في ان الزبيب اذا نش بنفسه يحرم و اذا طبخ بالنار يحرم حتى يذهب ثلثاه فيحل (وقريب منها) موثقة الاخرى .

(و في رواية اسماعيل بن الفضل) الهاشمي تأخذ صاعا من زبيب فتنقيّه من حبّه و ما فيه ثم تغسله بالماء غسلا جيّداً ثم تنقعه في مثله من الماء (الى ان قال) ثم طبخته طبخا رقيقا حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه .
(و في رواية عليّ بن جعفر عليه السلام) عن أخيه موسى ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم يرفع فيشرب منه السنة فقال لا بأس به .

(و في رواية اسحاق بن عمار) قال شكوت الى ابي عبدالله عليه السلام بعض الوجع و قلت له ان الطبيب وصف لي شرابا آخذ الزبيب و أصبّ عليه الماء للواحد اثنین ثم أصبّ عليه العسل ثم أطبخه حتى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث قال أليس حلواً قلت بلى قال اشربه و لم أخبره كم العسل .

(و في رواية زيد النرسي) في أصله وهي العمدة من بين هذه الروايات كلّها قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الزبيب يدقّ و يلقى في القدر ثم يصبّ عليه الماء و يوقد تحته فقال لا تاكله حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث فإن النار قد أصابته قلت فالزبيب كما هو في القدر و يصبّ عليه الماء ثم يطبخ و يصفى عنه الماء فقال كذلك هو سواء اذا أدّت الحلاوة الى الماء فصار حلواً بمنزلة العصير ثم نشّ من غير أن تصيبه النار فقد حرم و كذلك إذا أصابته النار فأغلاه فقد فسد (انتهى) .

قال صاحب المستدرک هكذا متن الخبر في نسختين من الاصل (اقول) و هو لا يخلو عن اضطراب في الجملة و لكنه لا يضر بالمطلوب فإنّ الرواية صريحة في النهي عن اكل الزبيب اذا غلا حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه .

(وعن الرسالة الذهبية) للرضا عليه السلام صفة الشراب الذي يحلّ شربه و استعماله بعد الطعام (قال عليه السلام) و صفته هو ان يؤخذ من الزبيب المنتقى عشرة أرتال فيغسل و ينقع في ماء صاف (الى ان قال) ثم يردّ الى القدر ثانياً و يؤخذ مقداره بعود و يغلى بماء لينة غليانا لينا رقيقا حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه الخ .

(و يؤيد الجميع) من حيث الدلالة على ان العصير الزبيبي هو كالعنبي عينا رواية حنان بن سدير المروية

• • • • •

في الاشربة المحرمة في الوسائل باب حكم التقية في شرب المسكرات و هو الباب ٢٢ قال فيها فقال له الرجل يعني لابي عبدالله عليه السلام هذا النبيذ الذي اذنت لابي مريم في شربه اي شيء هو فقال اما ابي فكان يأمر الخادم فيجيبه بقدر فيجعل فيه زيبا ويغسله غسلا تقيا ويجعله في إناء ثم يصب عليه ثلثة مثله او أربعة ماء ثم يجعله بالليل ويشربه بالنهار ويجعله بالغداة ويشربه بالعشي وكان يأمر الخادم بغسل الإناء في كل ثلاثة ايام لئلا يفتلم فان كنتم تريدون النبيذ فهذا النبيذ (انتهى).

فان الاغتلام في الانسان هيجان شهوة النكاح وفي البعير هيجان شهوة الضراب وفي ماء الزبيب كناية عن نشيشه و غليانه فلو لم يكن ماء الزبيب يحرم بالنشيش والغليان كماء العنب عينا لم يأمر عليه السلام بغسل الإناء في كل ثلاثة ايام لئلا يفتلم وهذا ايضا واضح.

ثم انه قد يناقش في رواية علي بن جعفر عليه السلام لاشتغال السند على سهل بن زياد وقد ضعفه المشهور ومنهم الشيخ في الفهرست وفي رواية زيد النرسي بالطعن في نفسه تارة لأنه مجهول لم ينص عليه علماء الرجال وفي أصله أخرى لأن ابن بابويه وشيخه محمد بن الحسن بن الوليد لم يروياه وكان الأخير يقول انه موضوع وضعه محمد بن موسى الهمداني المعروف بالسمان. (و في كلتا المناقشتين) مالا يخفى.

(اما سهل بن زياد) فلأن المشهور و ان ضعفه ومنهم الشيخ في فهرسته ولكن الشيخ بنفسه وثقه في رجاله المتأخر عن فهرسته وقد ذكر المامقاني رحمه الله القرائن التي اعتمدوا عليها وجعلوها مرجحة لتوثيق الشيخ فراجع.

(و اما زيد النرسي) فقال في المستدرک في الفائدة الثانية من الخاتمة (ما لفظه) و اما أصل زيد النرسي فقد كفانا شرح اعتباره العلامة الطباطبائي في رجاله ثم ذكر عنه كلاماً طويلاً في صحته واعتباره فراجع. (مضافاً) الى انه لو سلمنا المناقشتين فيكفينا بقية الروايات بل يكفينا الموثقتان الأوليان فانهما كالصريحتين او صريحتان في ان العصير الزبيبي كالعنب عينا يحرم بالغليان ولا يحل الا بذهاب ثلثيه. (بل صح ان يقال) ان المستفاد منهما نجاسته ايضاً قبل ذهاب ثلثيه فاننا لو قلنا ان العنب مما يحرم و ينجس بالغليان وكان المستفاد من الأخبار ان الزبيبي في نظر الائمة عليهم السلام هو كالعنب عينا كان المستفاد منها قهراً ان الزبيبي ايضاً يحرم و ينجس بالغليان كالعنب بلا تفاوت بينهما أبداً.

هذا وقد يستدل لحرمه العصير الزبيبي بوجهين آخرين ايضاً (احدهما) اخبار منازعة ابليس لعنه الله مع آدم و نوح عليهم السلام في شجرة الكرم حتى جعل له الثلثان وقد رواها الوسائل في الاشربة المحرمة في الباب الثاني.

(وفيه) ان مجرد جعل الثلثين لابليس من شجرة الكرم مما لا يدل على حرمة ماء الزبيب بالغليان قبل ذهاب ثلثيه و إلا لدل على حرمة ماء الحصرم ايضاً بالغليان قبل ذهاب ثلثيه لأنه من شجرة الكرم بدل على حرمة كل من ماء العنب والزبيب والحصرم ولو من قبل الغليان ما لم يذهب ثلثاه لانهما حظ ابليس وهو كما ترى

باطل باجماع المسلمين .

(نعم) لو كان نظر المستدل الى تفريع الإمام عليه السلام جواز الاكل و الشرب في تلك الأخبار على ذهاب الثلاثين (مثل قوله عليه السلام) فإذا اخذت عصيراً فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل واشرب (او) فمن هناك طاب الطلاء على الثلث (او) وما كان من الثلث فما دونه فهو لنوح وهو حظه و ذلك الحلال الطيب ليس شرب منه (فللاستدلال) بها وجه و لكنها مع ذلك لا يدل على اكثر من حرمة ماء العنب اذا غلا دون الزبيب كما لا يخفى .

(ثانيهما) صحيحة ابن سنان المروية في الباب المتقدم عن ابي عبدالله عليه السلام كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه .

(و فيه) ان المراد من العصير اذا كان معناه اللغوي فان تركنا العموم على حاله بحيث يحرم كل عصير بالنار ولو كان عصير الرمان و التفاح ونحوهما فهذا باطل بالضرورة من الدين و إن خصصنا العموم وأخرجنا عنه ما لا يحرم بالغليان فهذا تخصيص للأكثر و ان كان المراد من العصير ما هو المنصرف منه و هو عصير العنب بل ادعى الحقائق صيرورة اللفظ حقيقة فيه في زمن الأئمة عليهم السلام وفي عرفهم وأطال الكلام حول ذلك فهو أجنبي عن عصير الزبيب جداً .

﴿ واستدل المشهور القائلون بحلية العصير الزبيبي ﴾ وإن غلا ولم يذهب ثلثاه بأمر :

(منها) الأصل (و فيه) انه مقطوع بما تقدم من الدليل .

(و منها) عمومات الحل الواردة في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً اوقول الصادق عليه السلام انما الحرام ما حرّم الله تعالى في كتابه الى غير ذلك من الآيات و الروايات التي ذكرها الحقائق (و فيه) انها مقطوعة ايضاً بما تقدم من الدليل .

(و منها) الاخبار الحاصرة للشراب المحرّم بالمسكر المروية كلّها في ابواب مختلفة من الاشربة المحرّمة في الوسائل (ففي رواية الفضيل بن يسار في الباب ١٥) حرّم الله الخمر بعينها وحرّم رسول الله ﷺ من الاشربة كل مسكر .

(و في رواية ابي الصباح في الباب ١٧) إن الله حرم الخمر قليلها وكثيرها كما حرّم الميتة والدم و لحم الخنزير وحرّم النبي ﷺ من الاشربة المسكر .

(و في رواية مولى جرير بن يزيد في الباب ٣٨) انى أصنع الاشربة من العسل وغيره فإنهم يكلفوني صنعها فأصنعها لهم فقال اصنعها و ادفعها اليهم وهي حلال من قبل ان تصير مسكراً .

(و فيه) (أو لا) انه ليس مفاد روايتي الفضيل و ابي الصباح حصر الشراب المحرّم بالمسكر بأن يكون المعنى هكذا لا يحرم من الاشربة الاكل مسكر بل أقصاهما الدلالة على انه يحرم من الاشربة الخمر و كل مسكر آخر ولا ينافي ذلك حرمة شراب آخر ايضاً بدليل مستقل (نعم رواية) مولى جرير مما له ظهور في حصر الشراب المحرّم بالمسكر .

• • • • •

(و ثانياً) سلمنا ان مفاد الجميع هو حصر الشراب المحرّم بالمسكر و انه لا يحرم من الاشربة الاّ كل مسكر و لكن كلا من العنبي والزبيبي المغليّين (اذا لم يكن) في الحقيقة مسكراً فهو خارج عن عموم النفي في المستثنى منه بدليل مخصوص كخروج المستثنى عيناً و الدليل المخصوص هو ما دلّ على حرمة العنبي اذا غلا و ما تقدم في صدر هذه المسئلة من الاستصحاب و الاخبار الدالة على ان الزبيبي في نظر الشرع هو كالعنبي عيناً . (و إذا قلنا) ان العنبي لو غلا فهو خمر لصحيحة معاوية و الرضوى المتقدمين في المسئلة السابقة او هو مسكر لرواية عمر بن يزيد المتقدمة فيها و ان الزبيبي حاله كحال العنبي في نظر الشرع للاستصحاب و الاخبار المتقدمة في صدر هذه المسئلة فكل من العنبي والزبيبي داخل في المستثنى موضوعاً و انهما من الاشربة المسكرة اما حقيقة او تنزيلاً فتأمل جيّداً .

(و منها) الاخبار الدالة على دوران الحرمة في النبيذ مدار وصف الاسكار (وفيه) ان الاخبار المذكورة كما سيأتى تفصيلها في المسئلة الآتية هي في النبيذ التمرى اما صريحاً او ظهوراً لا الزبيبي فتكون هي أجنبية عن المقام جدّاً (نعم لنا جملة من الاخبار) في النبيذ الزبيبي قديتوهم منها دوران الحرمة فيه مدار وصف الاسكار كالتمرى بعينه (احدها) رواية حنان بن سدير المتقدمة آنفاً في هذه المسئلة .

(ثانياً) صحيحة صفوان الجمال المروية في مشارب الوافي باب ان كل مسكر حرام المشتعلة على قصة سقاية زمزم و انّ العباس كان يريد ان يكسر غلظ الماء عن الناس فكان ينقع الزبيب غدوة و يشربونه بالعشيّ و ينقعه بالعشيّ و يشربونه من الغد قال عنه و إنّ هؤلاء قد تعدوا فلا تشربه ولا تقربه .

(ثالثها) موثقة سماعة المروية في الباب المتقدم قال سألته عن التمر والزبيب يطبخان للنبيذ فقال لا وكل مسكر حرام الخ .

(و لكن التوهم ضعيف) فان الاستفادة من رواية حنان ان ماء الزبيب اذا اغتلم اى نش حرم و هو حق نعترف به ولم تجعل هي مناط الحرمة وصف الاسكار كما زعم المتوهم كما ان الاستفادة من صحيحة صفوان انّ هؤلاء قد تعدوا باطالة مدة النقع فلا تشربه ولا تقربه و ليس فيها دلالة على ان وجه الحرمة عند اطالة النقع هو حصول الاسكار بل لعل الوجه هو حصول النشيش .

(نعم) موثقة سماعة ماله ظهور في ان المدار في حرمة التمر والزبيب المطبوخين هو على وصف الاسكار لاعلى مجرد الغليان ولكننا نرفع اليد عن هذا الظهور في خصوص الزبيب لما تقدم منّا من الاخبار التي كادت تكون صريحة في ان الزبيب حاله كحال العنب عيناً فاذا غلا حرم سواء اسكرام لا .

(و منها) ما عن الدروس و المسالك و الروض و شرح الرسالة من ذهاب ثلثي الزبيب بالشمس فلا يحرم بعده بالغليان بالنار (وفيه) ان ماء العنب في الحبة متى غلا و حرم حتى حلّ بذهاب ثلثيه بالشمس (و اذا قلنا) انه قد غلا بالشمس فمقتضاء ان العنب حرام اكله حتى يذهب ثلثاه بالشمس ويصير زبيباً وهو باطل باجماع المسلمين بل بالضرورة من الدين .

(و دعوى) ان ذهاب ثلثيه بالشمس هو دافع للحرمة بمعنى انه يمنع عن حرمة بعداً بالغليان لا رافع

- مسئلة ٧ - ماء الحصرم اذا غلابالنار اوغيرها لم يحرم ولم ينجس بلا خلاف يعتد به بين علمائنا (١) .
مسئلة ٨ - المشهورين علمائنا انه لا يلحق العصير التمري بالعصير العنبي لاحرمة (٢) ولا نجاسة (٣)

لها كى يقال انه متى حرم حتى حلّ بذهب ثلثيه بالشمس هى حدس و تخمين لا استفادان من الأخبار أبداً .
(و منها) ما عن المسالك و الأردبيلي و بعض مشايخ الحدائق من الاستدلال بصحیحة ابي بصير المروية في مطاعم الوافى في باب عقده في الزبيب قال كان الصادق عليه السلام يعجبه الزبيبة .
(و فيه) ما اجاب به الحدائق مع كونه من القائلين بالحلية صريحاً (قال) و الاستدلال بهذه الرواية لا يخلو عندى من اشكال لعدم العلم بكيفية ذاك الطعام (انتهى) وهو كذلك إذ في الوافى ان الزبيبة طبخ يتخذ من الزبيب .

وعن بعضهم ان المراد منها الطعام الذي يطبخ مع الزبيب او مع ماء الزبيب و احتمال الحدائق ان المراد هى الاشربة الزبيبة التى تقدمت في صدر المسئلة في موثقتي عمار و نحوهما مما طبخ على الثلث و هو قريب جداً .

(١) الاّ ما حكاه الحدائق عن بعض المحدّثين البحرانيّين من التوقف في ماء الحصرم اذا غلا ولم يذهب ثلثاه وذاك (لصحیحة) ابن سنان المتقدمة في المسئلة السابقة (كل عصير أصابته النار فهو حرام) بتقريب ان العصير و ان كان المشهور اطلاقه على عصير العنب خاصة . ولكن العصير قد ورد تفسيره في الأخبار بأنه من الكرم و الكرم قد يطلق على العنب وقد يطلق على شجره .

فان اريد من لفظ الكرم في تلك الأخبار العنب فلا شيء في ماء الحصرم ، وإن اريد منه شجره فماء الحصرم من صغرياته و جزئياته اى يكون من الكرم فاذا أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و من المعلوم انه متى تردّد امر الحصرم بين الحلال و الحرام كان هو من الشبهة التحريمية الحكمية فيجب التوقف فيها .
(وانت خبير) ان ضعف هذا الدليل من الوضوح بمثابة لا يحتاج إلى البيان فالصفح عنه أولى و أحسن .

(٢) الاّ ما قديحكى عن بعض علماء البحرين من القول بحرمة العصير التمري اذا غلا مالم يذهب ثلثاه كالعنبي عينا (و هو ظاهر الوسائل ايضاً) حيث قال في عنوان الباب الثاني من الاشربة المحرمة ما لفظه باب تحريم العصير العنبي و التمري وقد اشتهر ان فتاوى الوسائل تعرف من عنوان باب (بل عن جملة من الفضلاء المعاصرين) للحدائق حرمة ايضاً حتى صنفوا فيه الرسائل و اكثروا فيها الدلائل .

(وعن حدود الشرائع) ما لفظه واما التمري اذا غلا ولم يبلغ حدّ الإسكار ففي تحريمه تردّد ولكن قال بعده بلا فصل و الأشبه بقائه على التحليل حتى يبلغ الشدة المسكرة (وعن الدروس) و اما عصير التمر فقد أحله بعض الاصحاب مالم يسكر و ظاهره ان القائل بالحرمة كثير بل و اكثر من القائل بحليته وهو عجيب .

(و عن حدود القواعد) التريد ايضاً (بل) قد تنسب الحرمة الى ظاهر التهذيب و الى السرائر و السيد نعمة الله و الاستاد الاكبر و غيرهم فاعتبروا جميع هؤلاء في حلّ التمر ذهاب الثلثين (بل) قد يستظهر ذلك من الصدوق و الكليني ايضاً و غيرهما (بل) قد يدعى الاتفاق على الحرمة قبل زمان الفاضلين (و هو بعيد) .

(٣) و اما نجاسة العصير التمري اذا غلا ولم يذهب ثلثاه (فعن الشهيد الثاني) في شرح الرسالة الاجماع

فإن غلاماً يحرم ولم ينجس وهو الأظهر (١) .

على عدمها (و هكذا) عن شرح الوسائل لبعض معاصري الحقائق (وعن حواشي القواعد) والمقاصد العلية
والد البهائي في شرح الألفية الإجماع أيضاً على عدمها (قال شيخنا الأنصاري) فهذه خمس إجماعات (انتهى) .
ولكن مع ذلك كله فديحكي عن الأستاذ الأكبر وعن الشيخ في التهذيب القول بنجاسته (وعن منظومة
الطبائبي) حكاية القول بنجاسته صريحاً .

(١) أمّا عدم حرمة بالغليان (فلا أصل) بل (و بعض العمومات) خرج منها ما خرج وبقي الباقي (مثل
قوله تعالى) هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً (او) قل لأجد فيما أوحى إلى محرمات على طاعم يطعمه إلا
أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير الآية ، إلى غير ذلك من العمومات .

(و للأخبار الكثيرة) الدالة على دوران الحرمة في النبيذ التمرى مدار وصف الإسكار المروية كلها في
مشارب الوافي الصريحة بعضها في النبيذ التمرى و الظاهرة بعضها الآخر فيه بمقتضى انصراف لفظ النبيذ إليه
لكثرة استعماله في الأخبار فيه بل ادّعى الحقائق أن النبيذ اسم مخصوص لما يؤخذ من التمر .

(و يؤيده) ما في رواية عبدالرحمن بن الحجاج المروية في الإسكربة المحرمة من الوسائل في الباب الأوّل
بطريقين المشتملة على قول رسول الله ﷺ الخمر من خمسة (إلى أن قال) والنبيذ من التمر .

(و في الرضوي) المروي في المستدرک في الباب المذكور مثله (نعم) قال صاحب الحقائق و ربما اطلق
أيضاً على ما يؤخذ من الزبيب (انتهى) وهو حق كما ستعرف من بعض الروايات الآتية .

﴿ وعلى كل حال ﴾ ان من تلك الأخبار الكثيرة التي أشير إليها الدالة على دوران الحرمة في النبيذ
التمرى مدار وصف الإسكار : (رواية محمد بن جعفر) عن أبيه عليه السلام المشتملة على قصة وفود قوم من اليمن على
رسول الله ﷺ و سؤالهم عن النبيذ التمرى المطبوخ و توصيفهم له في طي كلام طويل (إلى أن قال) رسول الله ﷺ
يا هذا قد أكثرت أيسكر؟ قال نعم قال فكل مسكر حرام (انتهى) .

فلو كان عصير التمر يحرم بمجرد غليانه وطبخه لم يكن مجال لاستفهام النبي ﷺ بقوله أيسكر بل
كان يقول بالحرمة بمجرد فرض السائل الطبخ والغليان كما لا يخفى .

(وموثقة سماعة) قال سألت عن التمر والزبيب يطبخان للنبيذ فقال لا وكل مسكر حرام الخ فإنها ظاهرة
في أن المدار في حرمة التمر والزبيب المطبوخين على وصف الإسكار لا على مجرد طبخهما بالنار غاية أنه قد
رفعنا اليد عن هذا الظهور في الزبيب لظهور أقوى منه وبقي في التمر على حاله .

(و منها) رواية يزيد بن خليفة الواردة في النبيذ المشتملة على قوله عليه السلام انظر شرابك هذا الذي تشربه
فإن كان يسكر كثيره فلا تقربن قليله .

(و منها) حسنة عبدالرحمن المشتملة على استيذان بعض أصحابنا على أبي عبدالله عليه السلام فسأله عن النبيذ
فقال حلال فقال أصلحك الله إنما سألتك عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر فيغلى حتى يسكر فقال أبو عبدالله عليه السلام
قال رسول الله ﷺ كل مسكر حرام .

(و في رواية الفضيل) سألت عن النبيذ فقال حرّم الله تعالى الخمر بعينها و حرّم رسول الله ﷺ من

الاشربة كل مسكر الى غير ذلك من الروايات الصريحة بعضها في النبيذ التمري و الظاهرة بعضها الآخر فيه .
(و يدل على المطلوب ايضاً) رواية مولى جرير بن يزيد المتقدمة في ادلة المشهور على حلية العصير الزبيبي
الظاهرة في حلية كل شراب مصنوع من عسل او من غيره مالم يسكر وقد رفعنا اليد عن هذا العموم و الظهور
في خصوص العنبي و الزبيبي لظهور أقوى من ظهورها و أثبتنا فيهما حرمتهم بما مجرد الغليان و ان لم يسكرو
بقي في التمري على حاله فيتبع .

(هذا تمام الكلام في حلية العصير التمري) و انه مما لا يحرم بالغليان أبداً (و امّا عدم نجاسته) بالغليان
فلأصل ايضاً بل ولجميع ما دل على حليته من العمومات و الاخبار الكثيرة المتقدمة ان لو كان ينجس بالغليان
بالنار او بغيرها لم يحلّ اكله بلاشبهة وهذا واضح ظاهر .

﴿هذا وقد يستدل على حرمة العصير التمري بالغليان﴾ مالم يذهب ثلثاه بأمور :

(منها) حصول السكر منه او مبادئه (و أجاب عنه) صاحب الحقائق بأن بطلان هذا الكلام أظهر من ان
يحتاج الى تطويل وهو كذلك .

(و منها) صحيحة ابن سنان المتقدمة في العصير الزبيبي (كل عصير اصابته النار فهو حرام) و ظاهر الوسائل
هو الاستناد اليها في تحريمه التمري حيث لم يذكر في الباب المتقدم عنوانه في صدر المسئلة ما يصلح الاستناد
اليه في الحرمة سوى هذه الصحيحة وعلى كل حال قدمضي الجواب عنها في الزبيبي مفصلاً ولم يتم هناك دلالتها
على حرمة الزبيبي فكيف بالتمري فراجع .

(و منها) موثقاً عمار عن ابي عبدالله عليه السلام المرويتان في الاشربة المحرمة من الوسائل احديهما في الباب ٣٢
والأخرى في الباب ٣٧ .

(قال في احديهما) انه سئل عن النضوح المعلق ^(١) كيف يصنع به حتى يحل ؟ قال خذ ماء التمر فأغله
حتى يذهب ثلثا ماء التمر (و قال في الاخرى) سألته عن النضوح قال يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه
ثم يمتشطن .

(و يظهر من الوسائل) استناده الى الموثقتين ايضاً في تحريمه التمري كما استند الى الصحيحة المتقدمة
ايضاً (و في الحقائق) بعد ذكر الموثقة الثانية مالفظة وهذه الرواية الثانية هي التي ذكرها في الدروس و ظاهره
التوقف في الحكم لأجلها (انتهى) .

﴿اقول﴾ و في الاستدلال بهما ما لا يخفى فان النضوح (على ما ذكره مجمع البحرين عن بعض الأفاضل)
طيب مائع ينقعون التمر و السكر و القرنف و التفاح و الزعفران و أشباه ذلك في قارورة فيها قدر مخصوص من
الماء و يشد رأسها و يصبرون ايّاماً حتى ينش و يختمر و هو شائع بين نساء الحرمين الشريفين (الى ان قال) و
في أصحابنا انهم نهوا نساءهم عن التطيب به بل امر عليه السلام باهراقه في البالوعة .

(و الظاهر) انه يشير بذلك الى ما رواه في الوسائل في الباب الاول من البابين المذكورين عن عيشة

فصل

في نجاسة عرق الجنب من الحرام

مسئلة ١ - عرق الجنب من الحرام نجس على الأقوى (١) حتى الجنب بوطى الحائض او النفساء او

قال دخلت على ابي عبدالله عليه السلام وعنده نسائه قال فشم رائحة النضوح فقال ما هذا قالوا نضوح يجعل فيها الضياح ^(١) قال فأمر به فأهريق في البالوعة .

(و عليه) فالنضوح في الحقيقة هو خمر مخصوص متخذ من التمر وغيره طيب الرائحة تطيب به النساء (و هو اما نجس) لايجوز الصلاة معه حتى يغسله كما يظهر من رواية علي بن جعفر عليه السلام في الباب الثاني من البابين المتقدمين قال سألته عن النضوح يجعل فيه النبذ يصلح للمرأة ان تصلى و هي على رأسها قال لا حتى تغتسل منه (و امّا طاهر) تكره الصلاة معه كما هو مقتضى الجمع بينها وبين رواية الواسطي في الباب المذكور قال دخلت الجويرية وكانت تحت عيسى بن موسى على ابي عبدالله عليه السلام وكانت صالحة فقالت اني أتطيب لزوجي فيجعل في المشطة التي أمتشط بها الخمر وأجعله في راسي قال لا بأس .

(و حينئذ) فأمر الامام عليه السلام في الموثقتين بطبخ ماء التمر حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه انما هو لأجل أن لا ينش بعداً ولا يختمر كي لا تحل الصلاة معه او تكره ولادلالة فيه بوجه على انه اذا غلا يحرم كالعصير العنبي عينا فتأمل جيداً .

(١) المسئلة خلافية (ففي الخلاف) و عن الصدوقين حرمة الصلاة في عرق الجنب من الحرام بل في الخلاف قدادعي الاجماع عليها صريحاً (و عن المفيد) وابن الجنيد والنهاية وجوب غسل الثوب منه وظاهر ذلك هو القول بالنجاسة (و عن التهذيبين) و ابني البراج و زهرة والأمالى و جملة من متأخري المتأخرين ككشف الغطاء و الرياض و النراقي وغيرهم موافقتهم معهم في القول بالنجاسة (و عن شرح المفاتيح) و الرياض نسبة هذا القول الى الشهرة (بل عن الغنية) والمراسم نسبته الى اصحابنا (بل عن الأمالى) إن من دين الإمامية الإقرار به .

(و لكن مع ذلك) قد حكى عن ابن ادريس وسلاّر و الفاضلين و الشهيدين وغيرهم وعامة المتأخرين القول بالطهارة (بل في المختلف) و عن جمع آخرين نسبته الى المشهور بل عن ابن ادريس دعوى الاجماع عليه. و الظاهر ان القول بالطهارة مما لا ينافي حرمة الصلاة فيه و بذلك يمكن الجمع بين الاجماعين اجماع الخلاف على الحرمة و اجماع ابن ادريس على الطهارة و على كل حال الاقوى كما ذكرنا في المتن هو القول بالنجاسة .

(و يدل عليه مضافاً الى الرضوى) الملحكي في الحقائق قال عليه السلام و ان عرقت في ثوبك و انت جنب و كانت الجنابة من الحلال فتجوز الصلاة فيه و ان كانت حراماً فلا تجوز الصلاة فيه حتى يغسل (ما رواه في الوسائل)

(١) في القاموس الضيغ العسل والمقل اذا نضج واللبن الرقيق الممزوج كالضياح بالفتح (انتهى) و قيل انه عطرو عن بعضهم انه الخمر الممزوج بالماء .

المرأة المظاهرة قبل التكفير او بالوطى في الصوم الواجب المعين كصوم شهر رمضان او بالوطى في مرض يضرب

في النجاسات في باب طهارة بدن الجنب و عرقه عن الشهيد في الذكرى عن الكفرتوئى انه كان يقول بالوقف فدخل سر من رأى في عهد ابي الحسن عليه السلام فأراد ان يسأله من الثوب الذي يعرق فيه الجنب أيسلّى فيه فبينما هو قائم في طاق في باب لا تنظاره اذحرّكه ابو الحسن عليه السلام بمقرعة و قال ان كان من حلال فصلّ فيه و إن كان من حرام فلا تصلّ فيه (و ذكره المستدرک) ايضاً في الباب المتقدم عن المسعودى في اثبات الوصيّة بنحو أبسط . (و هكذا ما رواه المستدرک) ايضاً في الباب المتقدم عن ابن شهر آشوب عن كتاب المعتمد في الاصول عن عليّ بن مهزيار في حديث عن ابي الحسن الهادي عليه السلام قال فيه ان كان عرق الجنب في الثوب و جنابته من حرام لا تجوز الصلاة فيه و ان كان جنابته من حلال فلا بأس (ثم ذكر عن البحار) انه وجد الحديث المذكور في كتاب عتيق من مؤلفات قدماء أصحابنا عن علي بن يقطين بن موسى الأهوازي عنه عليه السلام مثله وقال فيه ان كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال وان كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام .

(و يؤيد الروايات المتقدمة كلها) روايتان آخرتان قد رواهما الوسائل في باب كراهة الاغتسال

بغسالة الحمام :

(احديهما) عن محمد بن جعفر عليه السلام عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في حديث قال من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلوم نفسه فقلت لابي الحسن عليه السلام ان اهل المدينة يقولون ان فيه شفاء من العين فقال كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام و الزاني و الناصب الذي هو شرهما و كل من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين .

(و اخريهما) عن علي بن الحكم عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام في حديث انه قال لا يغتسل من غسالة ماء الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم (فان مجموع الروايتين) مما لا يخلو عن إشعار بنجاسة عرق الجنب من الحرام و الزاني و ولد الزنا و الناصب بل لعلهما ظاهران في نجاستهم غاية ان الاخيرين نجاستهما ذاتية و الأولين عرضية بلحاظ ما على بدنهما من العرق عادة سيّما بعد دخول الحمام لا بلحاظ ما على بدنهما من قدر المنى و الا لم يختص بالجنب من الحرام و الزاني (كما لا يخفى) .

﴿ هذا و قد يقال ﴾ ان الروايات المتقدمة أقصاها المنع عن الصلاة في الثوب الذي اصابه عرق الجنب من الحرام و هو اعم من النجاسة و ذلك لجواز كونه من قبيل أجزاء غير المأكول فإنّها طاهرة لا تصح الصلاة فيها شرعاً .

(و فيه) مضافاً الى ما عن الرياض من عدم القول بالفصل هاهنا و انه إمّا نجس لا يجوز الصلاة فيه و إمّا طاهر تجوز الصلاة فيه فالقول بطهارته وعدم جواز الصلاة فيه قول بالفصل .

(ان ظاهر النهي) عن الصلاة في شيء هو نجاسة ذلك الشيء فان النجاسات الشرعية غالباً مما لم نعرف نجاستها الا بذلك كما لا يخفى على المتتبع الماهر (و ممّا يؤيد) نجاسة عرق الجنب من الحرام بل يدل عليها

اطلاق الروايات المتقدمة الناهية عن الصلاة في ثوب يعرق فيه الجنب من الحرام الشاملة لصورة الجفاف ايضاً فلو كان النهي عن الصلاة فيه من قبيل النهي عن الصلاة فيما لا يؤكل لحمه لم يكن وجه للمنع في صورة الجفاف أبداً .

﴿ثم انه حكى عن الشيخ الاستدلال للنجاسة بصحيفة محمد الحلبي المروية في الوسائل في باب طهارة بدن الجنب و عرقه قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه و اذا وجد الماء غسله .

(قال في محكي التهذيب) لا يجوز ان يكون المراد بهذا الخبر الاً من عرق في الثوب من جنابة اذا كانت من حرام لا نا قديمتنا ان نفس الجنابة لا تتعدى الى الثوب و ذكرنا ايضاً ان عرق الجنب لا ينجس الثوب فلم يبق معنى يحمل عليه الخبر الا عرق الجنابة من حرام فحملناه عليه (انتهى) وهو ضعيف جداً فان ظاهر قول الراوى رجل أجنب في ثوبه الخ انه احتمل فيه فأصاب ثوبه قذر المنى وأن امر الامام عليه السلام بغسله اذا وجد الماء انما هو لأجل ذلك وليس في الرواية من عرق الجنب سواء كان حلاله او حرامه عين ولا أثر .

(و أضعف منه) ما حكى عنه من انه قال بعد ان روى صحيفة ابي بصير المذكورة ايضاً في الوسائل في الباب المتقدم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الثوب يجنب فيه الرجل و يعرق فيه فقال اما أنا فلا أحب أن أنام فيه و انكان الشتاء فلا بأس ما لم يعرق فيه (مالفظه) الوجه في هذا الخبر ضرب من الكراهة وهو صريح فيه و يمكن ان يكون محمولاً على انه اذا كانت الجنابة من حرام (انتهى) فان قوله رحمه الله الوجه في هذا الخبر ضرب من الكراهة الخ و انكان حقاً بتقريب ان الامام عليه السلام لم يحب أن ينام في الثوب الذي أجنب فيه اي اصابه المنى لا حتمال أن يسري نجاسة المنى من الثوب الى بدنه الشريف بوسيلة العرق الا في الشتاء ما لم يعرق .

ولكن الظاهر ان نظر الشيخ في الكراهة الى غير ذلك اي ان المكروه هو النوم في الثوب الذي عرق فيه الجنب اصابه المنى ام لا وعلى كل حال احتمال الشيخ الحمل على ما اذا كانت الجنابة من حرام في غاية الضعف (و عن المعالم) انه تعجب من الشيخ رحمه الله انه كيف احتمل في هذا الحديث ارادة الجنابة من الحرام مع قول الامام عليه السلام اما انا فلا أحب أن أنام فيه وهو اعنى التعجب في محله .

﴿و استدل القائلون بالطهارة﴾ بأمور :

(الاول) الأصل (و فيه) انه مقطوع بما عرفت من الدليل بل الأدلة .

(الثاني) ان الجنب من الحرام ليس ينجس فلا ينجس عرقه كغيره من الحيوانات الطاهرة (و فيه) انه اجتهد في قبال النص فلا عبرة به .

(الثالث) اطلاق جملة من الروايات المروية في الوسائل في باب طهارة بدن الجنب و عرقه (ففي حسنة ابي اسامة) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الجنب يعرق في ثوبه او يغتسل فيعانق امرأته ويضاجعها وهي حائض او جنب فيصيب جسده من عرقها قال هذا كله ليس بشيء .

الواطى او الموطوء فعرق الجنب في جميع هذا كله نجس على الاظهر (١) بل لا يبعد القول بنجاسة عرق الصبى
ايضاً اذا وطأ أجنبية (٢)

فصل

في نجاسة عرق الابل الجلالة بل كل حيوان جلال

مسئلة ١ - عرق الابل الجلالة نجس على الاقوى (٣)

(و في خبر علي بن ابي حمزة) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام و انا حاضر عن رجل اجنب في ثوبه فيعرق فيه فقال ما ارى به بأساً (بناء) على ان المراد من اجنب في ثوبه اى اجنب و هو في ثوبه لم يكن عرياناً لا انه اجنب فيه اى اصابه قذر المنى ليكون من اخبار طهارة المنى المحمولة على التقية كما تقدم في محلها .

(و في خبر ابي بصير) يعرق فيه الرجل وهو جنب حتى يتل القميص فقال لا بأس (و في خبر) يزيد بن علي عليه السلام ان الحيض و الجنابة حيث جعلهما الله عز و جل ليس في العرق فلا يغسلان ثوبهما (و فيه) ان هذه الاخبار كلها منصرفة الى الغالب المتعارف وهو الجنابة من الحلال سيما في حسنة ابي اسامة بقرينة قوله فيها فيعانق امرأته (ولو سلم) عمومها فهي مخصصة بما تقدم من الادلة فعرق الجنب طاهر الا اذا كانت الجنابة من حرام .

(١) وذاك لاطلاق النصوص المتقدمة كلها المانعة جميعاً عن الصلاة في عرق الجنب من الحرام وقد صرح الحدائق بشمول الاخبار للوطى في حال الحيض و في حال الصوم و صرح العروة بهما وبالظهار قبل التكفير ايضاً (واما ما في الجواهر) من تقوية العدم في المحرم العرضى عمومياً اقتصاراً على المتيقن وهو المحرم الذاتى ضعيف لانصير إليه فان الاخبار مطلقة و الجنابة من الحرام في الجميع صادقة لامجال للأخذ بالمتيقن .

(٢) وان استشكل العلامة في محكى المنتهى في نجاسة عرقه لعدم التحريم في حتمه و تبعه الجواهر (وقال) ومنه يظهر الحال في المكروه والمكرهه (انتهى) ولكن الاقرب القول بنجاسته فان الصبى وان كان قد رفع عنه القلم ولا يؤاخذ بأفعاله ولكن لا ينبغي الارتياح في المحرمات التى يصدر عنه كالزنا والواط وشرب الخمر و قتل النفس المحرمة ونحو ذلك أنها مبغوضة للشارع واقعاً لا يرضى بصورها منه قطعاً وان رفع عنه العلم ارفاقاً و لذا يجب على المكلفين و الاولياء منعه عن ارتكاب تلك المحرمات مهما استطاعوا ومن المعلوم ان مبغوضية الوطى للشارع واقعاً وصدوراً هي ما يكفى في صدق كون الصبي جنباً من الحرام وفي نجاسة عرقه شرعاً .

(نعم) لا وجه للحكم بنجاسة العرق في المكروه والمكرهه لعدم مبغوضية صدور الوطى منهما وان كان مبغوضاً واقعاً في حد ذاته كما انه لا وجه للحكم بنجاسة العرق فيما اذا جزم بأنها أجنبية فوطئها ثم انكشف انها كانت زوجته فان الفعل وإن كان مبغوضاً صدوره منه مبعداً له عن المولى بل يستحق العقاب عليه بناءً على استحقاق المتجرى للعقاب كما حققناه في محله ولكنه ليس بمبغوض واقعاً فالمناط في الحقيقة في نجاسة عرق الجنب من الحرام هو ان تكون جنابته مبغوضة للشارع واقعاً وصدوراً فلا تكفى المبغوضية الواقعية فقط كما في المكروه والمكرهه بل وفي وطى الشبهة ولا المبغوضية الصدورية فقط كما في مثال المتجرى فتأمل جيداً .

(٣) المسئلة خلافية كما في المسئلة السابقة عيناً (فعن المفيد) ونهاية الشيخ والصدوقين وابن البراج وظاهر

بل الاقوى نجاسة عرق كل حيوان جلال (١).

الكليني وعن المنتهى والأردبيلي وكشف اللثام واللوامع القول بالنجاسة (بل عن الرياض) انه الأشهر بين القدماء (بل عن ابن زهرة) وسار نسبته الى الاصحاب (وفي المدارك) وعن الذخيرة الميل الى هذا القول وهو الذي اختاره الحدائق ومصباح الفقيه والعروة صريحاً .

(ولكن مع ذلك) في الشرائع والمختلف وعن ابن ادريس وسار والمعتبر والنافع ونهاية الأحكام والتحرير والذكرى والبيان والدروس وجمهور المتأخرين القول بالطهارة بل في المختلف وعن جماعة آخرين انه المشهور بل عن كشف الالتباس ان القول بالنجاسة هو للشيخ وهو متروك (انتهى) وهو عجيب .

﴿وعلى كل حال﴾ الأقوى كما ذكرنا في المتن هو نجاسة عرق الإبل الجلالة (ويدل عليها صحيحة هشام) بن سالم المروية عن ابي عبدالله عليه السلام قد رواها الوسائل في باب كراهة عرق الجلال من ابواب النجاسات قال لا تأكل اللحوم الجلالة وإن أصابك من عرقها فاغسله .

(وحسنة) حفص بن البختري اوصحيته المروية في الباب المذكور عن ابي عبدالله عليه السلام أيضاً قال لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله .

(ومرسلة الصدوق) المروية في المستدرک في الباب المذكور أيضاً عن المقنع قال : قال رسول الله ﷺ لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله (وذكرها الجواهر) باختلاف في اللفظ قال نهى عن ركوب الجلالات وشرب البانها فإن أصابك من عرقها فاغسله .

(وقد حمل القائلون) بالطهارة الامر بالغسل في هذه الأخبار كلها على الاستحباب وهو مشكل كما في المدارك بل والحدائق أيضاً لعدم المعارض فالصحيح هو الأخذ بظاهرها من وجوب الغسل الكاشف عن النجاسة .
﴿واستدل المختلف للقول بالطهارة﴾ بالأصل (وفيه) انه مقطوع بالدليل (وبأن الإبل الجلالة) ليست بنجسة فلا ينجس عرقها كسائر الحيوانات الطاهرة (وفيه) انه اجتهد في مقابل النص بل النصوص فلا عبرة به .
(واستدل الجواهر) للقول بالطهارة بأمرين آخرين أيضاً (احدهما) الاجماع الدال على طهارة الإبل الجلالة الملازم لطهارة عرقها بدعوى عدم انفكاكها غالباً عن العرق .

(ثانيهما) مادل على طهارة سؤرها الملازم لطهارة عرقها بالتقريب المذكور ثم ذكر مؤيدات عديدة للقول بالطهارة (وفي الجميع) ما لا يخفى في قبال الاخبار المتقدمة كلها السالمة عن المعارض الا الأصل العملي الغير القابل لمعارضة الدليل الاجتهادي .

(١) وان كان المحكى عن الأكثر هو الاقتصار على ذكر الإبل الجلالة فقط (ولكن الاقوى) تعميم الحكم الى كل حيوان جلال لعموم الصحيحة بل والمرسلة على نقل الجواهر بل ومصباح الفقيه أيضاً (وامّا افاده شيخنا الأتصاري) من تخصيص الصحيحة بالحسنة فما لا وجه له اذ ليسا من قبيل اكرم العلماء ولا تكرم زيد العالم كي يخصّ الأول بالثاني بل من قبيل اكرم العلماء وكرم زيدا العالم فلا تنافي بينهما .

(وما في مصباح الفقيه) من ان إرادة العهد من الصحيحة يعنى به الإشارة الى الإبل الجلالة نظراً الى فتوى القدماء هي اقرب من إرادة العموم منها ضعيف جداً (ومثله في الضعف) ما فيه من حمل الصحيحة على

فصل

في امور وقع الخلاف في نجاستها

مسئلة ١ - المسوخات كالفيل والفرد والدب والذئب الى غير ذلك من انواعها كلها طاهرة عند المشهور (١)

الا الكلب والخنزير وهو الاقوى (٢)

الاستحباب للشهرة المتأخرة بين الأصحاب بل القوى هو إبقاء الصحة على عمومها وظهورها في الوجوب من دون حملها على الاستحباب فيجب الاجتناب عن عرق كل حيوان جلال من دون استيحاش من قلة القائل بذلك بعد مساعدة الدليل معه وقيامه عليه .

بل (ومثل ذلك في الضعف ايضاً) بل أضعف دعوى ان عموم المعرف باللام مما لا ينقد الا بمقدمات الحكمة وهي تتوقف على انتفاء ما يوجب التعيين والتقيد ومع اختصاص فتوى القدماء بالا بل فقط المعتضد باختصاص الحسنة بها لا يكاد ينقد العموم لها .

(و وجه الضعف) ان الحسنة مما لا تنافي عموم الصحة كما اشير آنفاً وفتوى القدماء المتأخرة عن صدور الصحة بكثير مما لا يخل بانعقاد العموم لها أبداً ولعله لهذا حكى عن تزهة ابن سعيد تعميم الحكم الى كل حيوان جلال من غير تخصيصه بالا بل خاصة وقد احتاط صاحب العروة في مطلق الحيوان الجلال احتياطاً وجوباً وتبعه ذلك والدى رحمه الله وجمع كثير من معاصريه ومعاصرينا (والله العالم) .

(١) بل لم يحك الخلاف في طهارة المسوخات إلا عن الشيخ وسلاّر وابن حمزة وقد ينسب ذلك الى المفيد ايضاً بل الى اكثر المتقدمين ولكنه غير واضح وعن ابن الجنيّد استثناء المسوخات مما حكم بطهارة سؤره وظاهره كما في الحقائق هو القول بنجاستها .

(٢) أعنى طهارة المسوخات سوى الكلب والخنزير وذلك لأمر (منها) الأصل (ومنها) عموم صحة الفضل ابي العباس المروية في الوسائل في الباب الاول من الاسرار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيّل والبغال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً الا سألت عنه فقال لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس الخ خرج من هذا العموم الخنزير بدليل خاص لما عرفته في محله كما خرج الكلب بهذه الصحة وغيرها وبقي الباقي على حاله .

(ومنها) الروايات النافية للبأس عن عظام الفيل مداهنها وأمشاطها وجواز اتخاذ المشط من العاج والعاج ناب الفيل و الفيل من اظهر افراد المسوخات فراجع الوسائل ابواب آداب الحمام باب التمشط بالعاج وكتاب التجارة باب جواز بيع الفهد وسباع الطير وعظام الفيل تجد اخباراً كثيرة في هذا المعنى .

(هذا كله) مضافاً الى ان جملة من المسوخات كما سيأتي تفصيلها هي مما لا نفس له سائلة قدمها وميتها طاهران فكيف تكون نجسة في حياتها .

❖ واستدلّ القائلون بنجاسة المسوخات ❖ بأنه يحرم بيعها ولا مانع عنه سوى النجاسة (وأجاب عنه المختلف) بمنع المقدمتين اى لا يحرم بيعها ولو سلم لا يستلزم ذلك نجاستها وهو جيد .

مسئلة ٢ - المشهور بين علمائنا طهارة الثعلب والارنب والفارة والوزغة وقال جمع من علمائنا (١) بنجاسة المذكورات والأول أقوى وأظهر (٢).

(وقد يستدل لنجاستها) برواية مسمع عن الصادق عليه السلام المروية في تجارة الوسائل باب جواز بيع الفهد وسباع الطير وعظام الفيل ان رسول الله ﷺ نهى عن القردان يشتري وان يباع (وأجاب عنه الحدائق) بضعف سند الرواية وباختصاصها بالقرد فقط دون ساير المسوخ ومنع استلزام النهى عن البيع النجاسة الشرعية وهو ايضاً جيد .

ثم إن المسوخات * بعد ملاحظة مجموع الروايات المختلفة الواردة في عددها وفي سبب مسخها المروية في أطعمة الوسائل باب تحريم لحوم المسوخ وبيضاها وباب تحريم أكل الجرثى والمارماهى والزميز يبلغ عددها ثمانية وعشرين نوعاً (الفيل) (القرد) (الدب) (والكلب) (والخنزير) (والذئب) (والارنب) (والقنفذ) (والوبر) (١) (والورل) (٢) (والضب) (والوزغ) (واليربوع) (٣) (والفارة) (والوطواط) (٤) (والطاوس) (والعنقاء) (٥) (والعقرب) (والزنبور) (والعنكبوت) (والجرثى) (٦) (والزميز) (٧) (والمارماهى) (٨) (وسهيل) (٩) (وزهرة) (والدعوص) (١٠) (والبعض) (والقمل) ولكن ذكر في المستدرك في باب تحريم لحوم المسوخات أخباراً أخرى في تعداد المسوخات يزيد انواعها على العدد المذكور بكثير بل يظهر من بعضها انها أربعمائة نوع (والله العالم) .

(١) وهو الشيخ في نهايته ومبسوطه والمفيد في مقننته وابن حمزة في وسيلته على ما حكى عنهم (وعن ابن البراج) وجوب غسل ما أصابه الثعلب والارنب والوزغة وكراهة الفارة (وعن الحلبيين) نجاسة الثعلب والارنب (وعن موضع من مصباح السيد) نجاسة الارنب (وعن سلال) نجاسة الفارة والوزغة وإن حكى عن مراسمه ما تنافي ذلك .

(وعن ابن بابويه) ما ظاهره نجاسة الفارة (وعن الصدوقين) نجاسة الوزغ ولكن مع ذلك كله قد حكى عن المنتهى ان الأظهر بين علمائنا طهارة الثعلب والارنب والفارة والوزغة (وفي الجواهر) ان القول بالطهارة هو الذى استقر عليه المذهب من زمن الحلى الى يومنا هذا (ثم قال) بل لعل المخالف قبل ذلك ايضاً قادر (انتهى) .

(٢) لصحيحة الفضل المتقدمة في المسئلة السابقة فإن عمومها مما يشمل الأربعة المذكورة بأجمعها (هذا

(١) دويبة أصفر من السنور .

(٢) دابة كالضب من أشكال الوزغ .

(٣) نوع من الفار .

(٤) هو الخفاش .

(٥) طائر معروف .

(٦) هو الجرثى نوع من السمك المحرم لافلس له .

(٧) نوع من السمك المحرم لافلس له .

(٨) الكلمة فارسية هو نوع من السمك المحرم لافلس له .

(٩) عن الصدوق ان سهيل وزهرة دابتان من دواب البحر المطيف بالدنيا .

(١٠) دودة سوداء تكون فى النردان اذا غارماها .

مضافاً) الى ما دلّ على طهارة كل من الأربعة المذكورة بالخصوص .

(أمّا الثعالب) فلجملة من الاخبار المروية في لباس المصلّي من الوسائل والمستدرك فراجع باب عدم جواز الصلاة في جلود الثعالب وباب عدم جواز الصلاة في السمرور وهي بين صريح في جواز لبس جلودها اوساير استعملاتها الظاهرة في طهارتها وبين صريح في قبولها التذكية الكاشف عن طهارة عينها بل بعضها صريح في جواز الصلّة في جلودها اذا كانت ذكية وان كان له معارض من حيث الصلاة فيها ولكن ذلك مما لا يخلّ بالمطلوب من دلالتها على طهارتها .

(نعم رواية ريان بن الصلت) ظاهرة في المنع عن لبس جلود الثعالب ولكنّها ممّا لا تقاوم الروايات النافية للباس صريحا لاعدداً ولاسنداً ولادلالةً فراجع .

(واما الارانب) فلموثقة سماعة الدالة على قابلية السباع عموماً للتذكية ومنها الأرانب وقدرها الوسائل في النجاسات باب انه لا يستعمل من الجلود الا ما كان طاهراً في حال الحيات ذكياً قال سألته عن جلود السباع ينتفع بها قال اذا رميت وسميت فانتفع بجلده واما الميتة فلا .

(ولجملة اخرى) من الروايات المروية في الوسائل في ابواب مختلفة من لباس المصلّي وهي الباب ٧ و ٩ و ١٠ الظاهرة جميعاً في جواز اتخاذ أوبار الأرانب جوارب وتكك الملازم لطهارتها شرعاً وفي جواز خلطها بالخزّ . (وامّا الفارة والوزغة) فقد تقدم في الاسرار ما دلّ على طهارتهما بالخصوص فلا نعيد (هذا مضافاً) الى ما أفاده صاحب الحقائق رحمه الله في خصوص الوزغة من انها ليست بذى نفس سائلة وميتها ظاهرة اجماعاً والحكم بالنجاسة في حال الحيات والطهارة بعد الموت غير معقول ولا معهود من الشرع وانما المعهود العكس (انتهى) وهو جيد جداً .

❦ واستدلّ القائلون بنجاسة المذكورات ❦ (بمرسلة يونس) المروية في الوسائل في باب نجاسة الميتة قال سألته هل يحلّ أن يمسّ الثعلب والارنب اوشياً من السباع حياً او ميتاً قال لا يضرّه ولكن يغسل يده (وبصحيحة علي بن جعفر عليه السلام) المروية في الوسائل في باب طهارة الحية والفارة قال سألته عن الفارة الرطبة قد وقعت في الماء فتمشى على الثياب أياصلي فيها قال اغسل ما رأيت من أثرها وما لم تره انضحه بالماء .

(ورواية عمار) المروية في الوسائل بعضها في الباب ٣٧ من النجاسات وبعضها في الباب ٤٦ من الاطعمة المحرّمة عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الكلب والفارة أكلهما من الخبز وشبهه قال يطرح منه ويؤكل الباقي وانه سئل عن العظاية تقع في اللبن قال يحرم اللبن قال ان فيها السمّ (والظاهر) كما يستفاد من اللغة ان العظاية والوزغ والسم أبرص وابوبريص شيء واحد .

(وبصحيحة معاوية بن عمار) المروية في باب ما ينزح للفارة والوزغة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفارة والوزغة تقع في البئر قال ينزح منها ثلاث دلاء بدعوى ان الوزغة لو لم تكن نجسة في حال حياتها لما وجب النزح لميتها فان الموت انما يقتضى التنجيس اذا كان الحيوان مماله نفس سائلة والوزغة ممالا نفس له فيعرف من ذلك ان النزح انما هو لنجاستها من حال حياتها قبل مماتها .

مسئلة ٣ - المشهور بين علمائنا ان لبن الجارية أغنى لبن المرأة التي ولدت بنتاً طاهر ويظهر من بعض علمائنا (١) انه نجس وهو ضعيف .

مسئلة ٤ - المشهور بين علمائنا طهارة القيء وقد حكى عن بعض علمائنا (٢) انه نجس والأول أقوى (٣).

﴿أقول﴾ أما مرسله يونس فقد عرفت في عدم تعدى النجاسة من الميتة الى غيرها الا برطوبة انها محمولة على استحباب غسل اليد عند المسح حيا او ميتا في حال اليبوسة فقط وذلك بمقتضى الجمع بين الاخبار فراجع . (وأما صحيحة علي بن جعفر عليه السلام) فقد عرفت في كراهة سؤر الفارة انها محمولة على الاستحباب أيضا بمقتضى الجمع بين الاخبار الكثيرة الواردة في شأن الفارة .

(وأما رواية عمار) فبالنسبة الى الفارة قد عرفت هناك انها محمولة على الكراهة واما بالنسبة الى العظاية فالادلة فيها على النجاسة اصلاً وان فرض القول بحرمة اللبن الذي وقعت فيه العظاية لاجل السم .

(وأما صحيحة معاوية بن عمار) فهي محمولة على الاستحباب ايضا بمقتضى الجمع بينها وبين ما دل على عدم انفعال البئر بالملاقات ما لم تتغير بل وبين رواية جابر بن يزيد الجعفي ايضا المروية في الباب ١٩ من المآء المطلق المصرحة بأنه لا شيء في السام أبرص اذا وقع في البئر سوى تحريك المآء بالدلو بناءً على ما شير آتفاً من أن الوزغ والسام أبرص شيء واحد ومن الواضح المعلوم ان استحباب النزع شرعاً مما لا يكشف عن نجاسة ما وقع في البئر وذلك لاستحبابه حتى في العقب واشباهه مما ليس بنجس لاحتيا ولا ميتاً فراجع .

(١) هو ابن الجنيدي رحمه الله فإنه كما تقدم في بول الرضيع قد استند في حكمه بطهارة بول الرضيع إذا كان ذكراً ولم يأكل اللحم برواية السكوني المتقدمة هناك المشتملة على طهارة بول الغلام قبل أن يطعم وعلى نجاسة لبن الجارية ومن المعلوم أن من استند إلى الرواية المذكورة في طهارة الأول ظاهره القول بنجاسة الثاني أيضاً استناداً إليها (ومن هنا قال في المختلف) إن الظاهر من كلام ابن الجنيدي غسل الثوب من لبن الجارية النخ .

وقد يحكى هذا القول عن ابن حمزة وظاهر الصدوقين أيضاً والكل ضعيف كما ذكرنا في المتن لضعف المستند واعراض المشهور عنه (والله العالم) .

(٢) إن المحكى عن الشيخ في المبسوط أنه قال وقال بعض أصحابنا أن القيء نجس .

(٣) لقوة المستند إن يدل على طهارة القيء بعد الأصل جملة من الروايات المروية في الوسائل بعضها في أبواب النجاسات باب طهارة القيء وبعضها في الباب السابع من نواقض الوضوء (ففي موثقة عمار الساباطي) أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن القيء يصيب الثوب فلا يغسل قال لا بأس به (وفي روايته الأخرى) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتقيأ في ثوبه أيجوز أن يصلى فيه ولا يغسله قال لا بأس به .

(وفي رواية محمد بن مسلم) قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأخذه الرعاف والقيء في الصلاة كيف يصنع قال ينقل فيغسل أنفه ويعود في صلاته فليعد صلاته وليس عليه وضوء (انتهى) فلو كان القيء نجساً لأمر عليه السلام بغسل فمه كما أمر بغسل أنفه .

(وفي رواية سماعة) عن أبي بصير قال سمعته يقول اذا قاء الرجل وهو على طهر فليتمضمض واذا رعف

مسئلة ٥ - القيح ظاهر (١) كالقيء وفي طهارة الصديد تردّد كما عن بعض علمائنا والأحوط الاجتناب عنه والصديد هو الماء الرقيق الخارج من الجرح المائل الى الصفرة بل الحمرة وقيل انه القيح المختلط بالدم وعلى هذا القول يكون الصديد نجساً بلاشبهة .

مسئلة ٦ - لاختلاف بين علمائنا في طهارة الحديد (٢) وذلك لسيرة المسلمين قاطبة على عدم التجنب عنه وللاخبار الكثيرة التي يستفاد منها طهارته (٣)

وهو على وضوء فليغسل أنفه فان ذلك يجزيه ولا يعيد وضوئه (انتهى) وتقريب دلالتها يعرف من تقريب دلالة ما قبلها .

(وامّا رواية ابي هلال) المروية في الباب ٦ من نواقض الوضوء المشتملة على قول ابي عبد الله عليه السلام يجزيك من الرّعاف والقيء ان تغسله ولا تعيد الوضوء .

(ورواية عمر بن اذينة) المروية في الباب ٢ من قواطع الصلاة المشتملة على أمر ابي عبد الله عليه السلام بغسل الرعاف وقال في الآخر والقيء مثل ذلك فمقتضى الجمع بينهما وبين ما تقدمهما مما هو صريح في طهارة القيء هو حملهما على الاستحباب بالنسبة إلى القيء .

(واما مرسله عمار بن ياسر) التي ذكرها الشيخ في صلاة الخلاف في نجاسة المنى المشتملة على قول رسول الله ﷺ انما تغسل ثوبك من الغائط والبول والمنى والدم والقيء فهي ضعيفة السند لم يذكرها الشيخ في التهذيبين ولا ذكره غيره من اصحاب الكتب الأربعة نعم ذكرها المستدرک في باب نجاسة المنى وليس فيها ذكر القيء .

(هذا مضافاً) إلى جواز حملها على الاستحباب أيضاً بالنسبة إلى القيء جمعاً بين الأخبار (والله العالم) .
(١) كما هو ظاهر الأصحاب جميعاً بل حكى التصريح به عن الشيخ في المبسوط بل حكى عنه أنه قال والصديد والقيح حكمهما حكم القيء يعني في الطهارة وهو بالنسبة إلى القيح وإن كان كذلك لأن القيح هي المدّة بتشديد الدال اي ما يجتمع في الجرح من المادة البيضاء النخينة التي لا يخالطها الدم ولكن في طهارة الصديد تردّد كما عن الفاضلين ومنشأ اختلاف اللغويين .

(فقال بعضهم) أنه قيح ودم (وقال بعضهم) أنه القيح كأنه الماء في رقبته والدم في شكله يعني في الحمرة (وقال بعضهم) أنه ماء الجرح الرقيق (وعلى كلّ حال) الاحوط كما ذكرنا في المتن الاجتناب عنه (والله العالم) .

(٢) ومن هنا قال في الحقائق لم اقف على قائل بالنجاسة (بل في الوسائل) بعد نقل جملة من الاخبار الظاهرة في طهارة الحديد (قال) وقد نقل جماعة من علمائنا اجماع الإمامية على العمل بمضمونها (بل في الجواهر) كاد يكون ضرورياً (انتهى) وهو كذلك .

(٣) (كمؤتفة سعيد) المروية في الوسائل الباب ١٤ من نواقض الوضوء المشتملة على السؤال عن أخذ الأظفار والشوارب وحلق الرأس وعلى الجواب بأنه ليس عليك غسل ولا وضوء ولا مسح بالماء مع أن الحلق لا يكون عادة إلا بالحديد بعد بل الرأس بالماء (ومؤتفة الحسن بن الجهم) المروية في الوسائل في آخر أبواب

وأما الاخبار التي يظهر منها نجاسته (١) فلا بد من تاويلها وحملها على ما لا ينافي الطهارة الشرعية .

فصل

فيما يثبت به النجاسة

مسئلة ١ - تثبت النجاسات بالعلم وبالبيئنة (٢)

النجاسات باب طهارة الحديد قال أرائى أبو الحسن عليه السلام (يعنى الرضا) ميلاً من حديد ومكحلة من عظام فقال كان هذا لأبى الحسن عليه السلام (يعنى به اياه موسى بن جعفر عليه السلام) فاكثحل به فاكثحلت .

(والاخبار الواردة) فى الحلق كما يظهر بمراجعة الوسائل والمستدرك أبواب آداب الحمام وأبواب الحلق و التقصير فى الحج ومن المعلوم أن الحلق كما ذكرنا آنفاً لا يكون عادة إلا بالحديد بعد بل الرأس بالماء وليس فى شيء منها أمر بغسل الرأس بعد الحلق أبداً .

(ومما يؤيد طهارته) ما ورد فى التختم بالحديد الصينى فراجع الوسائل فى أحكام الملابس الباب ٥٤ وفى أبواب مزار الحج باب استحباب التختم بالياقوت والعقيق والفيروزج والحديد الصينى وحصى الغرى بل (وما ورد) فى جواز الصلاة فى الحديد فراجع أبواب لباس المصلى باب كراهة الصلاة فى حديد بارز و باب جواز الصلاة فى السيف وباب وجوب ستر العورة فى الصلوة ولو بالحشيش .

(١) وهى على طوائف كما يظهر بمراجعة الوسائل (الاولى) الاخبار الآمرة بالمسح بالماء بعد الحلق أو قصر الأظفار أو جز الشعر وفى بعضها تعليل بأن الحديد نجس فراجع الباب ١٤ من نواقض الوضوء .
(الثانية) الاخبار الناهية عن الصلاة فى الحديد وفى بعضها بأن الحديد نجس ممسوخ فراجع أبواب لباس المصلى باب كراهة الصلاة فى حديد بارز وباب جواز الصلاة فى السيف .

الثالثة الاخبار الناهية عن التختم بالحديد الناطقة بجملة منها بأنه ما طهرت كف فيها خاتم حديد فراجع أبواب الملابس باب استحباب التختم بالفضة وأبواب لباس المصلى باب كراهة الصلاة فى حديد بارز (ولأجل هذه الأخبار كلها) قد حكى بعض المتأولين أنه كان يجتنب عن أكل مثل البطيخ ونحوه إذا قطع بالحديد .
(ولكن لا بد) من التأويل فى هذه الاخبار كما ذكرنا فى المتن فى قبيل الاجماع وسيرة المسلمين وتلك الأخبار الكثيرة التى كانت صريحة أو كالصريحة فى الطهارة بل فى طهارة شيخنا الأ نصارى أن الطهارة من الضروريات عند العوام والخواص ولعل ذلك (وعليه) فيحمل الاخبار الآمرة بالمسح بالماء على الاستحباب والاخبار الناهية عن الصلاة فى الحديد أو عن التختم بالحديد على الكراهة ويحمل لفظ النجس فى تلك الاخبار على مرتبة من القذارة الغير المنافية مع الطهارة الشرعية (والله العالم) .

(٢) خلافاً لما عن ابن البراج من عدم ثبوتها بالبيئنة محتجاً بأن الطهارة معلومة بالاصل والبيئنة لاتفيد إلا الظن فلا يترك لاجله المعلوم (وقد ينسب هذا القول) إلى ظاهر عبارة الشيخ وغيره أيضاً ولكنه غير معلوم (وعلى كل حال) يرد على الاحتجاج المذكور أن الطهارة المعلومة بالاصل هي الطهارة الظاهرية الميجولة فى

ولا تثبت بمطلق الظن (١) وفي ثبوتها بخبر العدل الواحد قولان

ظرف الشك والبيئة ظنٌ نزل منزلة العلم بمقتضى أدلة اعتبارها فلا يبقى للأصل مع البيئة موضوع أصلاً وهو الشك بل يرتفع بها قهراً ولو رفعاً تعبدياً لاحقياً .

(ومن هنا صح) أن يقال إن الامارات واردة على الأصول أى رافعة لموضوعها ولو تعبداً لا واقعاً (مضافاً) إلى أن عدم الثبوت بالبيئة انكان مما يختص بالنجاسات فهذا تحكّم كما في الحقائق وانكان مما يشمل ساير الموضوعات أيضاً فهذا مما يبطله (ما في ذيل رواية مسعدة بن صدقة) المروية في تجارة الوسائل في باب عدم جواز الإيفاق من الكسب الحرام من قول أبي عبد الله عليه السلام والاشياء كلّها على هذا (يعنى على الحلية الظاهرية) حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيئة .

(بل ورواية عبد الله بن سليمان أيضاً) المروية في الاطعمة المباحة من الوسائل في باب جواز أكل الجبن قال كل شيء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان أن فيه ميتة .

(وأمّا ما عن بعض المتأخرين) من المناقشة في ادلة اعتبار البيئة من انها مما لعموم لها كى تشمل المقام (فيظهر لك ضعفه) من رواية مسعدة (مضافاً) الى أن البيئة إذا كانت معتبرة فى مقام دفع الخصومات فى قبال قول ذى اليد وبده ففى الموارد الخالية عن المعارض بطريق أولى .

(١) (فما عن ابى الصلاح الحلبي) من ثبوتها به محتجاً بأن الشرعيات كلّها ظنية وأن العمل بالمرجوح مع قيام الراجح باطل (ضعيف جداً) وقد ينسب هذا القول إلى ظاهر النهاية ولكنه غير معلوم (وعلى كل حال) يردّه أن مطلق الظن لا دليل على اعتباره وأمّا ثبوته فى بعض الموارد لدليل خاص فهو مما لا يقضى التعدى عنه .

(هذا مضافاً) إلى أنه سيأتى فى قاعدة الطهارة جملة من الاخبار المغيبة بالعلم فلو كانت النجاسة مما يثبت بالظن لم تنحصر الغاية فيها بالعلم فقط بل سيأتى هناك جملة اخرى من الاخبار يعرف منها على وجه القطع واليقين أن المدار فى ثبوت النجاسة ليس على الظن والّا لحكم بها فى تلك الاخبار بلا شبهة وذلك لتحقيق الظن فى موارد قطعاً ولم يحكم بها .

(ومما يردّ القول المذكور أيضاً صحيحة عبد الله بن سنان) المروية فى الوسائل فى باب طهارة الثوب الذى يستعيره الذمى المشتملة على قوله عليه السلام: صلّ فيه ولا تغسله من أجل ذلك فإنك أعرتة إياه وهو طاهر ولم تستيقن أنه نجسه فلا بأس أن تصلّى فيه حتى تستيقن أنه نجسه (انتهى) فلو كانت النجاسة مما تثبت بالظن لقال عليه السلام حتى تظن أنه نجسه ولم يقل حتى تستيقن أنه نجسه وهذا واضح .

(وصحيحة الحلبي) المروية فى الوسائل فى باب نجاسة المنى المشتملة على قوله عليه السلام فإن ظن أنه أصابه منى ولم يستيقن ولم يرمكانه فليمنضحه بالماء الخ فإن النجاسة لو كانت تثبت بالظن لامر عليه السلام بغسله لا بمنضحه فإنّ المنضج مما يكثر النجاسة ويوجب انتشارها لا إزالتها وطهارتها .

(وصحيحة زرارة) المروية بطولها فى الوافى فى باب التطهير من المنى المشتملة على قول الراوى قلت فإن ظننت أنه قد أصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم أري شيئاً ثم صليت فيه فرأيت فيه قال تغسله ولا تعيد الصلاة

اشهرهما العدم (١) واقواهما الثبوت (٢) بل الاقوى ثبوتها بقول الثقة المأمون عن الكذب ايضاً ولو لم يكن عدلاً (٣).

قلت لم ذلك قال لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك الخ .
فإن النجاسة لو كانت تثبت بالظن لأمر عليه السلام بإعادة الصلاة كما أمر بغسل الثوب وذلك لحصول الظن بالنجاسة من قبل الصلاة بل ولجعل الظن ناقضاً لليقين بالطهارة ولم يجعل حاله كحال الشك بل أطلق عليه لفظ الشك في قوله عليه السلام لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت الخ .

(ثم إن من تمام ما ذكر إلى هنا) يظهر لك ضعف قول أبي الصلاح في احتجاجه المتقدم من أن الشرعيات كلها ظنية الخ فإنه إن قصد بذلك الظن الخاص فهو حق ولكنه مما لا ينفع الظن المطلق وإن قصد به مطلق الظن فهو ممنوع أشد المنع وهكذا ضعف قوله وإن العمل بالمرجوح مع قيام الراجح باطل فإن الباطل هو أن نرفع اليد عن أصالة الطهارة المعتمدة بالدليل ونأخذ بالظن الغير المعتمد القائم على النجاسة دون العكس .

(١) بل في مصباح الفقيه أنه حكى عن المشهور وعن المعالم أنه المشهور بين المتأخرين .

(٢) وهو الذي قواه الحدائق ومصباح الفقيه وحكى عن موضع من التذكرة أيضاً وائكان المحكى عن موضع آخر منه العدم .

(٣) كما استظهره مصباح الفقيه أيضاً (ويدل عليه) استقرار سيرة العقلاء جميعاً ومنهم المسلمون في كافة أمورهم ومنها الأحكام الشرعية وموضوعاتها على العمل بخبر الثقة المأمون عن الكذب وإن لم يكن عدلاً فضلاً عن اعتبار عدلين لكن فيما إذا أفاد الخبر الوثوق والاطمينان وذلك لوضوح عدم التعبد في أمر العقلاء بما هم عقلاء فإنهم يعملون في الحقيقة بالوثوق والاطمينان من أينما حصلوا وتحققوا ولو من غير خبر الثقة كما يتفق ذلك أحياناً .

وهذا كله من غير أن تكون الآيات الناهية عن الظن رادعة عن السيرة وذلك للقطع بأن هذه السيرة التي عليها عامة الناس ليلاً ونهاراً في عامة أمورهم لو لم تكن مرضية عند الشرع لورد في النهي عنها مماثلات من الأخبار كيف والقياس الذي هو دون خبر الثقة في الأهمية بكثير إذ لا يعرفه أحد إلا الخواص من الناس ولا يبتلى به إلا في بعض الموارد قد ورد في النهي عنه أخبار متواترة حتى صارت حرمة من ضروريات المذهب فكيف بمثل خبر الثقة الذي يعرفه الكل ويعمل به الجميع في عامة أمورهم .

نعم لا يكتفى به الشرع في مقام دفع الخصومات والقضاء بين الناس والحكم على الغير إلا بالبيئة الشرعية كما لا يخفى .

(هذا كله) مضافاً إلى شهادة جملة من الأخبار المروية في الوسائل لحجية خبر الثقة في الموضوعات (كحديث هشام بن سالم) عن أبي عبد الله عليه السلام المروى في أوّل الوكالة المشتملة على قوله إن الوكيل إذا وكل ثم قام عن المجلس فأمره ماض أبداً والوكالة نابتة حتى يبلغه العزل بثقة أو يشافه بالعزل .

(وحديث حماد) المروى في الباب ١١ من أقسام الطلاق عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلاثاً فبانت منه فأرادت مراجعتها فقال لها اني أريد مراجعتك فتزوجني زوجاً غيري فقالت له قد زوجت زوجاً غيرك وحللت لك نفسك أصدق قولها ويراجعها وكيف يصنع؟ قال إذا كانت المرأة ثقة صدقت في قولها .

كما انَّ في ثبوتها بقول ذى اليد قولان أيضاً أشهرهما الثبوت (١) وهو الاقوى (٢)

(وحديث اسحاق بن عمار) المروى في آخر الوصايا باب ثبوت الوصية بخبر الثقة .
(والأخبار المروية في أبواب نكاح العبيد والإماء) في باب سقوط استبراء الجارية إذا اشترت من ثقة
وأخبر باستبرائها .^١

(والأخبار المروية) في باب جواز التعويل في دخول الوقت على أذان الثقة .
(وخبر عبدالله بن سنان) المروى في أبواب النجاسات باب أنه لا يجب إعلام الغير بالنجاسة ولا بخلل في
الطهارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال اغتسل أبي من الجنابة ف قيل له قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء فقال له
ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللمعة (انتهى) .

فلو لم يكن خبر الثقة حجة لما رتب الإمام عليه السلام الأثر على كلامه ومسح على اللمعة في ظهره وفي
الحديث وإن لم يكن تصريح بوثاقة المخبر ولكن لابد من حمله عليها بقرينة ترتيب الأثر على إخباره بعد
وضوح عدم العبرة بكلام غير الثقة قطعاً إلى غير ذلك من الروايات التي يجدها المتتبع في الأخبار .

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه قد يتوهم أن روايتي مسعدة وعبد الله المتقدمتين في صدر المسئلة هما تنافيان
حجية خبر الثقة في الموضوعات ولكن التوهم ضعيف لأن أقصاهما الظهور في الحصر وأنه لا يثبت خلاف الحكاية
الظاهرية الثابتة للأشياء إلا بالاستبانة أو بالبينة فقط والأخبار المتقدمة آنفاً هي نص في حجية خبر الثقة
وثبوت الموضوعات به فيرفع اليد عن الظاهر للنص .

(ولو قيل) أن تلك الأخبار لم يكن إلا في موضوعات خاصة وموارد مخصوصة (قلنا) أن من مجموع
الأخبار يحصل القطع بأن المالك في الكل ليس إلا وثاقة المخبر ومأمونيته عن الكذب وعليه فلا يختص الحكم
بموضوع دون موضوع ومورد دون مورد وهذا واضح .

(١) (بل عن الذخيرة) أنه المشهور بين المتأخرين (بل في الحقائق) ظاهر الأصحاب الاتفاق على قبول
قول المالك في طهارة ثوبه وإنائه ونحوهما ونجاستهما (وفي الجواهر) عن الاستاد لا ينبغي الشك في قبول
خبره بذلك وبالتطهير (انتهى) .

(ولكن مع ذلك كله) عن شرح الدروس أنه قال وأما قبول قول المالك عدلاً كان أو فاسقاً فلم نظفر له
على حجة وعن الذخيرة أني لم أقف له على دليل وعن نهاية الأحكام الإشكال فيه .

(ثم أن الذي يظهر) من مراجعة كلمات الأصحاب رضوان الله عليهم ومن التأمل في استدلالاتهم أن
محل البحث عندهم في حجية قول ذى اليد ليس مقصوراً بما إذا أخبر عن نجاسة ما في يده بل بأي جهة من
جهاته من الطهارة والنجاسة والحكمة والحرمة والتذكية وعدم التذكية إلى غير ذلك من الجهات .

(٢) (وذلك لما رواه الوسائل) في النجاسات في باب أنه لا يجب إعلام الغير بالنجاسة عن قرب الإسناد
بسند (عن عبدالله بن بكير) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّى فيه فقال لا يعلمه قلت
فإن أعلمه قال يعيد (انتهى) .

فإن الرواية نهت المعتبر عن إعلام المستعير بنجاسة الثوب الذي استعاره وصلى فيه وأنه إن أعلمه أعاد

ما صلى المستعير فيه وهذا هو معنى حجبة قول المعير للمستعير بمعنى ثبوت النجاسة بقوله نعم هي بالنسبة الى وجوب الاعادة من بعد الاعلام وان كانت معارضة (بصحيفة العيص بن القاسم) المروية في النجاسات في باب عدم وجوب الاعادة على من صلى وثوبه او بدنه نجس قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل ايتاماً ثم ان صاحب الثوب أخبره انه لا يصلي فيه قال لا يعيد شيئاً من صلاته. ولكنها بالنسبة الى ساير آثار النجاسة كالا جتنباب عن مس الثوب برطوبة او ترك الصلاة فيه ونحوها بعد الاعلام غير معارضة بشيء فيترتب عليه ساير الآثار الشرعية وهو كما ذكرنا معنى حجبة قول المعير اعنى صاحب اليد للمستعير .

﴿ ثم انه استدل الاصحاب ﴾ رضوان الله عليهم لحجبة قول ذى اليد (بأخبار) جواز بيع الزيت والسمن النجسين للإستصباح بهما مع إعلام المشتري وقد عقد لها باباً فى الوسائل بهذا العنوان فى التجارة فى ابواب ما يكتسب به فانها مما تدلّ التزاماً على حجبة قول البايع فى اخباره بنجاسة المبيع والاّ لكان اشتراط اخباره فى جواز البيع لغواً جداً .

(وبالاخبار) التى رخصت فى الشراء من سوق المسلمين من دون السؤال من ان هذا الجبن مثلاً هل فيه ميتة ام لا ؟ أم ان هذا الخف أذكى هو أم لا ام هذه الجبة أى جبة فراء أذكية هى أم غير ذكية ام هذه الجلود جلود الفراء أذكية هى ام لا المروية كلها فى الوسائل اغلبها فى ابواب النجاسات فى باب طهارة ما يشتري من مسلم وبعضها فى الاطعمة المباحة فى باب جواز اكل الجبن .

(و بأخبار) جواز الشراء على تصديق البايع فى الكيل من دون إعادته وقد عقد لها باباً فى الوسائل بهذا العنوان فى التجارة بعد باب وجوب العلم بقدر المبيع فلا يصحّ بيع المكيل والموزون والمعدود مجازفة .

(والانصاف) ان التمسك بهذه الطوائف الثلاث مما لا يخلو عن مناقشة فإنها أخص من المدعى إذ أقصاها حجبة قول البايع فى نجاسة المبيع او فى حرمة او عدم تذكيتة ونحو ذلك لامطلق ذى اليد ولو لم يكن فى مقام البيع اللّهم الاّ أن يتشبت بعدم القول بالفصل فيتم المطلوب حينئذ .

﴿ هذا وقد يستدل ﴾ لحجبة قول ذى اليد بأخبار جواز شرب البختج وهو العصير العنبى المطبوخ كما تقدم قبلاً اذا أخبر ذواليد أنه قد ذهب ثلثاه الدالة التزاماً على حجبة قوله والاّ لكان مقتضى استصحاب عدم ذهاب الثلثين الحاكم على أصل الحلّ هو حرمة وقد رواها الوسائل فى الأشربة المحرمة فى باب تحريم العصير اذا اخذ مطبوخاً ممن يستحلّه قبل ذهاب ثلثيه وهى (موثقة معاوية بن عمار) (و رواية على بن جعفر عليه السلام) . (و موثقة عمار)

ولكن الانصاف ان الاستدلال بها لحجبة قول ذى اليد مطلقاً فى غاية الاشكال (فانه مضافاً) الى ان ظاهر الاولى كما يظهر بمراجعتها هو اشتراط كون المخبر ممن لا يستحلّه على النصف والثانية صريحة فى اشتراط كون المخبر مسلماً عارفاً (أن الثالثة) تصرّح باشتراط كون المخبر مسلماً ورعاً مؤمناً وبها تقيّد الأولان أيضاً فإنّنا اشتراطنا فى المخبر أن يكون ورعاً فلا يثبت حينئذ الاّ حجبة قول العادل فى هذا المقام لا مطلق ذى اليد .

• • • • •

﴿ وقد يستدل أيضاً ﴾ بوجوه أخر ضعيفة (كسيرة العقلاء) (وأصالة صدق المسلم) (واستقراء) موارد قبول اخبار ذي اليد مما هو أعظم من ذلك من الحل والحرمة الى غير ذلك من وجوه أخر ضعيفة (ووجه ضعفها) ان استقرار سيرة العقلاء في غير موارد حصول الوثوق والاطمينان غير معلوم بل المعلوم لنا خلافه إن لا تعبد في أمر العقلاء بما هم عقلاء .

واما أصالة صدق المسلم فلو كانت هي صادقة لاقتضى حجية قول المسلم مطلقاً وهو باطل جداً واما الاستقراء فليس هو شيئاً آخر في قبال تلك الاخبار المتقدمة آنفاً .

﴿ بقي أمران أحدهما ﴾ انه لا شبهة في عدم اعتبار كون ذي اليد عادلاً او ثقة مأموناً عن الكذب لكن هل يعتبر فيه ان يكون مسلماً ام لا (قال في الجواهر) وجهان (وصرح في العروة) بالثاني فنفي الفرق في حجية قول ذي اليد بين المسلم والكافر وهو مشكل إلا اذا حصل الوثوق والاطمينان من قول ذي اليد الكافر فيندرج حينئذ تحت السيرة العقلية .

(وقد يستدل) لحجية قول ذي اليد ولو كان كافراً (بخبر اسماعيل بن عيسى) المروي في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما يشتري من مسلم قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل أيسئل عن ذكاته اذا كان البائع مسلماً غير عارف قال عليكم انتم أن تسألوا عنه اذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك وإذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه .

(ولكن الاستدلال به ضعيف) فانه مبني على كون مراد الامام عليه السلام من قوله ان تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك هو السؤال من المشركين فيكون ذلك مستلزماً قهراً لحجية قول المشرك البائع ولكن ذلك غير معلوم بل لعل الظاهر كما فهمه الحقائق هكذا أي إذا رأيتم المشركين يبيعون جلود الفراء فعليكم أن تسألوا المسلمين الذين هم من أهل أسواق الجبل عن ذكاتها وعدم ذكاتها اذ لعلهم قد اشتروها من المشركين واما اذا رأيتم المسلمين يصلون فيها فاشتروها منهم ولا تسألوهم عنها .

﴿ ثانيهما ﴾ انه هل يعتبر في اخبار ذي اليد أن يكون ذلك قبل الاستعمال فاذا أخبر بنجاسة الماء مثلاً بعد ما توضأ به الغير لم يقبل قوله (أم لا يعتبر فيه ذلك) بل يقبل قوله حتى بعد الاستعمال حكى عن التذكرة الاول (قال في الجواهر) ولعل وجهه انه قد خرج من يده بالاستعمال فلا يقبل اخباره بنجاسته . (ثم استدلل له) بصحيفة العيص بن القاسم المتقدمة قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل ايّاماً ثم ان صاحب الثوب اخبره انه لا يصلي فيه قال لا يعيد شيئاً من صلاته (واستدل له ايضاً) بأصالة الطهارة (الى ان قال) فالاقوى حينئذ قبول حال بقاء العين في يده لا إذا خرجت من يده اقتصاراً فيما خالف الاصل على محلّ اليقين .

(أقول) والحق هو حجية قول ذي اليد مطلقاً حتى بعد الاستعمال بل وحتى بعد الخروج عن يده ببيع ونحوه إذا كان اخباره عن نجاسة الشيء قبل الاستعمال او قبل البيع فاذا أخبر بعد التوضي ان الماء كان نجساً أو أخبر بعد البيع أن الزيت أو السمن كان نجساً وجب عند ذلك ترتيب الاثر على كلامه شرعاً

فصل

فى العلم الاجمالى بالنجاسة

مسئلته ١ - اذا علم اجمالاً بنجاسة احد الموضوعين او المواضع من بدنه او ثوبه او بنجاسة احد الشيئين او الاشياء من غير بدنه او ثوبه ممّا صحّ ان يصلّى فيه كالرداء والمنزر ونحوهما وجب الاحتياط (١) بغسل الجميع او بالاجتناب عن الجميع او باثنيان الصلاة في الجميع .

كلّ ذلك لاطلاق الادلّة المتقدمة وبه ينقطع أصالة الطهارة ويندفع الاقتصار فيما خالف الاصل على موضع اليقين .

وأما عدم إعادة الصلاة بعد إخبار ذي اليد في صحبة العيص بن القاسم فهو لصحة الصلاة في النجس المجهول ولو انكشف النجاسة بعد الصلاة كما سيأتي تفصيلها لا لعدم حجية قول ذي اليد بعد الاستعمال . (والظاهر) ان لأجل هذا كلّه أفتى صاحب العروة صريحاً بحجية قول ذي اليد ولو بعد الاستعمال بل ولو بعد الخروج عن يده إذا كان إخباره بالنجاسة متعلقاً بقبل الاستعمال أو بقبل الخروج عن يده فراجع . (١) وذلك لما قرّرناه في تعليلتنا على الكفاية في صدر قاعدة الاشتغال من وجوه وجوب الاحتياط في اطراف العلم الاجمالى بالتكليف وعدم جريان الاصول النافية في اطرافه لا كلاً ولا بعضاً فتحرم المخالفة القطعية وتجب الموافقة القطعية .

(هذا كلّه) مضافاً إلى ما ورد في خصوص العلم الاجمالى بالنجاسة من الاخبار الكثيرة المروية في الوسائل جملة منها في النجاسات في باب انه اذا تنجّس موضع من الثوب وجب غسله وفي باب حكم اشتباه النجس بالطاهر وبعضها في ابواب الماء المطلق في باب نجاسة ما نقص عن الكرّ . (ففي صحبة محمد بن مسلم) عن احدهما عليه السلام في حديث في المنى يصيب الثوب فان عرفت مكانه فاغسله وإن خفى عليك فاغسل الثوب كلّه .

(وفي مضمرة سماعة) قال سألت عن بول الصبي يصيب الثوب فقال اغسله قلت فان لم أجد مكانه قال اغسل الثوب كلّه (وفي رواية عنبة) بن مصعب قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المنى يصيب الثوب فلا يدري أين مكانه قال يغسله كلّه وإن علم مكانه فليغسله .

(وفي موثقة عمار الساباطي) عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال سئل عن رجل معه إناثان فيهما ماء وقع في احدهما قدر لا يدري ايتهما هو وحضرت الصلاة وليس يقدر على ماء غيرهما قال يهريقهما جميعاً ويتيمم . (وفي صحبة صفوان بن يحيى) أو حسنته أنه كتب الى ابي الحسن عليه السلام يسأله عن الرجل معه ثوبان فأصاب احدهما بول ولم يدري ايتهما هو وحضرت الصلاة وخاف فوتها وليس عنده ماء كيف يصنع قال يصلّى فيهما جميعاً (يعني في هذا مرة وفي ذاك اخرى) الى غير ذلك من الروايات الكثيرة الواردة في العلم الاجمالى بالنجاسة والجامع بين الكلّ هو الاحتياط في اطراف العلم الاجمالى بها .

فصل في قاعدة الطهارة

مسئلته ١ - اذا شك في طهارة شيء ونجاسته بنى على انه طاهر (١) حتى يحصل له العلم بأنه نجس .

(١) وذلك (لموثقة عمار) المروية في الوسائل في ابواب النجاسات باب ان كل شيء طاهر عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قذر فاذا علمت فقد قذر وما لم تعلم فليس عليك (ورواية حفص بن غياث) المروية في الباب المذكور عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام قال ما أبالي أبول أصابني او ماء اذالم أعلم (ورواية عبد الرحمن بن الحجاج) في الباب المذكور أيضاً قال سألت أبا ابراهيم عن رجل يبول بالليل فيحسب ان البول أصابه ولا يستيقن (الى ان قال) عليه السلام يغسل ما استبان انه قد أصابه وينضح ما يشك فيه من جسده وثيابه الخ .

(ورواية احمد بن موسى) عن علي بن محمد عليه السلام في الباب المذكور أيضاً في حديث قال سألت عن الفارة والدجاجة والحمامة واشباهها تطل العذرة ثم تطل الثوب أيغسل قال ان كان استبان من أثره شيء فاغسله وإلا فلا بأس .

(ورواية حماد بن عيسى) عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الماء المطلق باب انه طاهر مطهر قال الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر (ومرسلة الصدوق) في الباب المتقدم قال وقال الصادق عليه السلام كل ماء طاهر إلا ما علمت انه قذر .

(ورواية السكوني) في النجاسات في باب طهارة ما يشتري من مسلم الواردة في سفرة وجدت في الطريق المشتملة على قول أمير المؤمنين عليه السلام يقول ما فيها ثم يؤكل لأنه يفسد وليس له بقاء فاذا جاء طالبها غرموا له الثمن قيل له يا أمير المؤمنين لا يدرى سفرة مسلم ام سفرة مجوسي فقال هم في سعة حتى يعلموا (وقد ورد) في الماء المطلق في باب الحكم بطهارة الماء وفي ابواب النجاسات في باب ان طين المطر طاهر ما يدل على المطلوب ايضاً .

(بل ويدل عليه) ايضاً الروايات المروية في ابواب النجاسات في باب طهارة ما يعمل الكفار من الثياب مع تصريح الراوي فيها بأنها مما يعمل اليهود والنصارى والمجوس وهم أخبات يأكلون الميتة ويشربون الخمر ولا يغتسلون من الجنابة ونسائهم على تلك الحال الصريحة كلها في نفى الباس عنها مع العلم بأنه لا وجه لنفي الباس عنها إلا عدم العلم بتنجس تلك الثياب وانها مما لم يحصل القطع بملاقاته مع النجاسة برطوبة . ﴿ بقي أمران أحدهما ﴾ ان موثقة عمار مما لا مانع عن جريانها في كل من الشبهة الحكمية والموضوعية جميعاً وإن حكى عن الأمين الاستربادي اختصاصها بالشبهة الموضوعية فقط وتبعه الحدائق في ذلك ولكنه مما لا وجه له .

(بل ورواية حماد ومرسلة الصدوق) ايضاً مما يقبل الجريان في الشبهة الحكمية نعم يمكن ان يقال ان الماء حيث يعلم انه بتمام افراده واقسامه طاهر نظيف وليس له قسم مشكوك الطهارة بنحو الشبهة الحكمية

فصل

في عدم تعدى النجاسة مع اليبوسة

مسئلة ١ - لا تعدى النجاسة من أعيانها كالكلب والخنزير ونحوهما إلى ما لا قاهها إلا برطوبة دون اليبوسة حتى في ميتة الآدمي وغير الآدمي (١).

فالروايتان تختصان قهراً بالشبهة الموضوعية أي الماء كله طاهر حتى تعلم اند تنجس بملاقات النجاسة الخارجية .

﴿ثانيهما﴾ ان لنا جملة من الأخبار مروية في النجاسات بعضها في الباب ٧٣ وبعضها في الباب ٥٠ وبعضها في الباب ٧٣ قد يتوهم منها المنافات لقاعدة الطهارة .

(ففي رواية علي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الصلاة على بوارى النصارى واليهود الذين يقعدون عليها في بيوتهم أتصلح قال لا تصلّ عليها .

(وفي رواية أخرى له) قال سألته عن رجل اشترى ثوباً من السوق فليس يدري لمن كان هل تصلح الصلاة فيه قال ان كان اشتراه من مسلم فليصلّ فيه وان اشتراه من نصراني فلا يصلّ فيه حتى يغسله .

(وفي رواية أبي بصير) عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له الطيلسان تعمله المذجوس أصلي فيه قال أليس يغسل بالماء قلت بلى قال لا بأس (وفي صحيحة عبدالله بن سنان) قال سئل أبي أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يعير ثوبه لمن يعلم انه يأكل الجري ويشرب الخمر فيردّه أيصلي فيه قبل أن يغسله قال لا يصلي فيه حتى يغسله .

(ولكن مقتضى الجمع بين هذه الاخبار) كلها وبين ما تقدّمها من الطائفة الأولى هو حمل النهي في هذه الطائفة الثانية جميعاً على الكراهة والأمر بالغسل فيها على الاستحباب سيما بملاحظة ما في صحيحة أخرى لعبد الله بن سنان المروية قبل الأولى بلا فصل المشتملة على قوله عليه السلام فلا بأس ان تصلي فيه حتى تستيقن انه نجس بل وبملاحظة ما في بعض روايات طهارة ما يعمله الكفار من الثياب من قوله عليه السلام لا بأس وإن يغسل أحبّ اليّ فإنه كالصريح في استحباب الغسل وانه ليس بواجب .

(هذا كله) مضافاً الى ما في الحقائق من دعوى الاجماع على العمل بالأخبار الأولى وحمل الثاني على الاستحباب (انتهى) .

(١) أما عدم التعدى مع اليبوسة في كل من ميتة الآدمي وغير الآدمي فقد مضى الكلام فيهما مفصلاً في نجاسة الميتة في المسئلة الثانية من مسائلها فراجع وأما عدم التعدى مع اليبوسة فيما سوى الميتة من انواع النجاسات كلها فظاهرهم الاتفاق عليه بل في المختلف وعن المعتمد وكشف اللثام والذخيرة والدلائل الاجماع عليه صريحاً .

(هذا كله) مضافاً الى ما تقدم في ميتة الآدمي من موثقة عبدالله بن بكير المشتملة على قول أبي عبدالله عليه السلام كل شيء يابس زكيّ والروايات الدالة على عدم التعدى مع اليبوسة أصلاً فراجع .

فصل

فى تنجيس المتنجس

مسئلة ١ - المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم ان المتنجس ينجس كالنجس عيناً فكما أنه اذا وقعت قطرة من البول مثلاً في مائع طاهر تنجس المائع فكذلك اذا وقعت قطرة من هذا المائع المتنجس في مائع آخر طاهر تنجس المائع الثاني ايضاً وهكذا اذا وقعت قطرة من المائع الثاني في الثالث ومن الثالث في الرابع وهكذا وقد خالف في ذلك بعض علمائنا (١) فقال ان المتنجس لا ينجس فاذا وقعت قطرة من المائع

(١) وقد يعدّ العلامة في المنتهى ممن خالف في جزئي من جزئيات هذه المسئلة فانه كما تقدم عنه في نجاسة الميتة قد اختار ان الملاقى للميتة مع اليبوسة سواء كانت ميتة آدمي او غير آدمي نجس حكماً أي يجب غسله تعبداً ولا ينجس شيئاً آخر ولولاقاه برطوبة (ولكن عدّه) من المخالفين مشكل فان الملاقى للميتة مع اليبوسة لم يتنجس في الحقيقة سوى انه يجب غسله تعبداً في نظره والتعبد مما يختص بالملاقى دون الملاقى للملاقى وهو كلام متين لو قيل بالغسل التعبدى .

(نعم لا ينبغي الاشكال) في عدّ ابن ادريس من المخالفين في جزئي من جزئيات هذه المسئلة فان الذي يظهر مما حكاه المدارك عنه في نجاسة الميتة وما حكاه الحقائق عنه هاهنا بنحو أبسط ان ملاقى ميت الانسان مع الرطوبة من قبل غسله نجس حكماً أي يجب غسله تعبداً ولا ينجس شيئاً آخر ولولاقاه برطوبة .

وهذا مرجعه لدى الحقيقة كما تقدم منا في نجاسة الميتة الى عدم تنجيس المتنجس بنجاسة ميتة آدمي وهو كما ترى مما لاوجه له إذ مجرد كون نجاسة الميتة نجاسة حكمية بالمعنى الرابع من معانيها المتقدمة هناك في نجاسة الميتة في الهامش أي أنه مما يقبل التطهير بالغسل وان نجاسته ليست كنجاسة الكلب والخنزير ونحوهما مما لا يقبل التطهير لا يكاد يقتضى ذلك فان الميت قبل الغسل نجس حقيقة فاذا لاقاه شيء آخر برطوبة تنجس ايضاً حقيقة وإذا لاقى الملاقى شيء ثالث تنجس الثالث ايضاً حقيقة كما في ملاقى ساير المتنجسات عيناً والفرق بينهما غير واضح ولا معلوم .

❖ وعلى كل حال ❖ ان الذي خالف في المسئلة صريحاً في عموم المتنجسات من غير اختصاص بملاقى ميتة الانسان أو مطلق الميتة هو المحدث الكشاني فيظهر من مجموع ما حكى عنه في مفاتيحه وما أفاده في الوافي في مواضع عديدة من باب التطهير من البول ان الذي يجب غسله هو ملاقى عين النجاسة واما إذا ازيل العين عن الملاقى بتمسح ونحوه ثم لاقاه شيء ثالث برطوبة فلا يجب غسل الثالث استناداً إلى جملة من الروايات الآتية (مضافاً) إلى أن عدم الدليل على غسله دليل على عدمه .

(قال في محكى المفاتيح) إلا أن هذا الحكم مما يكبر في صدور الذين غلب عليهم من أهل الوسواس الذين يكفرون بنعمة الله تعالى ولا يشكرون سعة رحمة الله تعالى سبحانه (قال) وفي الحديث ان الخوارج ضيقوا على أنفسهم وان الدين أوسع من ذلك (انتهى) .

وقريب من ذلك ما قد أفاده في الوافي في باب التطهير من البول في ذيل موثقة حنان بن سدير فراجع

المتنجس بالبول مثلاً في مايع آخر لم يتنجس الآخر وهو قول ضعيف ساقط عن الاعتبار جداً .

(وأنت خير) أن هذه العبارات الخشنة هي تجسّر على الأصحاب رضوان الله عليهم بما لا ينبغي ولكن الأصحاب أيضاً قد ردّوا عليه بمنهلاً أو أخشن .

(فعن السيد المحقق الكاظميني) في وسائله أنه قال فما الذي أباح له الإقدام على مخالفة الضرورة وهو قاض بالخروج عن المذهب بل انكان إجماعاً في المسلمين وضرورة كما هو الظاهر خرج عن الدين (انتهى) .
(وعن كشف الغطاء) في شرحه القواعد وهو مخطوط ان المسئلة من العلميات لا تخفى على النساء والاطفال (الى ان قال) وقال في المفاتيح واستعين بالله من هذه المقالة انما يجب غسل ما لاقى عين النجاسة وأما ما لاقى الملاقي لها بعد ما ازيل عنه العين بالتمسح ونحوه بحيث لا يبقى فيه شيء منها فلا يجب غسله (الى ان قال) فسلام على الفقه والفقهاء بعد ظهور مثل هذه الأقوال ولا قوة إلا بالله (انتهى) .

(وفي الجواهر) في أحكام الخلوة في الاستنجاء من البول ما لفظه وقد تفرّد الكاشاني بشيء خالف به إجماع الفرقة الناجية بل إجماع المسلمين بل الضرورة من الدين (إلى أن قال) وهو بالإعراض عنه تحقيق ولا يليق بالفقيه التصدي لردّ مثل ذلك بعد ما عرفت أنه مخالف لإجماع المسلمين وضرورة الدين (انتهى) .

(وعن الوحيد البهبهاني) في شرح المفاتيح والشيخ الأعمش في كشف الظلام وصاحب الغنائم والحدائق كلمات في الردّ على الكاشاني تقرب هي من كلمات هؤلاء المذكورين غفر الله تعالى لهم جميعاً .

﴿ثم ان ظاهر الكاشاني﴾ في محكي المفاتيح وفي الوافي في الباب المتقدم هو عدم الفرق في عدم تنجيس المتنجس بين أن كان مايعاً كالزيت والسمن ونحوهما أو كان جامداً يابساً لاقاه شيء آخر برطوبة كالإناء المتنجس اليابس الذي صب فيه مايع طاهر .

(فما في مصباح الفقيه) من أنه لم يعلم من أحد انكار كون المايعات الملاقية للنجس هي بمنزلة عين النجاسة في السراية (ضعيف) سيما مع اعترافه في صدر أحكام النجاسات في الهامش بوجود المنكر للسراية من المتنجسات مطلقاً ومع نقله عن المحقق الخونساري التامل في إثبات أن كل نجس منجس بحيث يعم المتنجسات . (وعلى كل حال) قد مال مصباح الفقيه إلى عدم تنجيس المتنجسات الجامدة بل صرح نصرياً في هامش الغسالة بالاستشكل في سراية النجاسة من المتنجسات الجامدة الخالية من اعيان النجاسات (قال) وسيأتي التكلم فيه في محله (انتهى) يعني به في صدر أحكام النجاسات .

﴿والحق﴾ هو ما ذهب إليه الأصحاب رضوان الله عليهم ﴿من أن المتنجس كالنجس عيناً (ويدلّ عليه في المتنجسات المايعة الرطبة) مضافاً إلى الاجاعات المستفيضة بل سمعت من غير واحد ان عليه إجماع المسلمين بل هو من ضروريات الدين - جملة من الأخبار .

(ففي موثقة عمار) المروية في الوسائل في الماء المطلق باب الحكم بطهارة الماء أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في إنائه فارة وقد توضع من ذلك الإناء مراراً أو اغتسل منه أو غسل ثيابه وقد كانت الفارة متسلخة فقال ان كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلاة الخ فلو لم يكن الماء المتنجس بميتة الفارة منجساً لغيره لم يأمر عليه السلام بغسل ثيابه وغسل كل ما أصابه ذلك الماء وبإعادة الوضوء والصلاة جميعاً .

(وفي رواية العيص) في الماء المضاف باب حكم الماء المستعمل في الغسل من الجنابة قال سئله عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء قال إن كان من بول أو قذر فليغسل ما أصابه (انتهى) والوضوء بفتح الواو هو الماء المستعمل في التنظيف فيقول عليه السلام إن كان مستعملاً في التطهير من البول أو قذر آخر فليغسل ما أصابه ذلك الماء وهو دليل على المطلوب إذ لو لم يكن المتنجس ينجس كالنجس لم يجب غسل ما أصابه ذلك الماء المتنجس وهذا واضح .

(وفي رواية معاوية بن عمار) في باب عدم نجاسة ماء البشر سمعته يقول لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البشر إلا أن ينتن فإن أثنى غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البشر (انتهى) فلو لم يكن المتنجس ينجس لم يغسل الثوب من ماء البشر الذي أثنى بما وقع فيه من الميتة ولم يجب إعادة الصلاة لأجله .

(وفي موثقة ثانية لعمار) في النجاسات باب جواز الصلاة على الموضع النجس قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البارية يبل قصبها بماء قذر هل تجوز الصلاة عليها فقال إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها .

(ونحوها) رواية علي بن جعفر عليه السلام فانهما ندلان مفهوماً على عدم جواز الصلاة على البارية المبتلة بماء قذر وليس ذلك إلا لسراية النجاسة إلى جسد المصلّي فلو لم يكن المتنجس ينجس كالنجس لم يكن بأس بالصلاة عليها وإن كانت مبتلة بماء قذر .

بل يمكن أن يقال إن المستفاد من هذه الموثقة والرواية أن المتنجس الثاني أيضاً ، ينجس كالنجس فضلاً عن المتنجس الأول فالقذر نجس الماء والماء المتنجس نجس البارية والبارية المتنجسة بالماء القذر هي نجس جسد المصلّي .

(وفي حسنة المعلى بن خنيس) في النجاسات أيضاً باب طهارة باطن القدم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء أمر عليه حافياً فقال أليس ورائه شيء جاف قلت بلى قال فلا بأس أن الأرض يطهر بعضها بعضاً (انتهى) ذلك الرواية على تنجيس النجس والمتنجس الأول والمتنجس الثاني فالخنزير الذي خرج من الماء نجس الماء الذي يسيل منه والماء الذي يسيل منه نجس الأرض والأرض نجست باطن القدم الذي مر عليه حافياً والأرض الجافة التي وراء الأرض المبتلة طهرت باطن القدم .

(وفي رواية محمد بن إسماعيل) في النجاسات أيضاً باب أن طين المطر طاهر عن أبي الحسن الأول عليه السلام في طين المطر أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام إلا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر الخ فإن المفهوم منها أن طين المطر الذي نجسه شيء بعد المطر إذا أصاب الثوب ففيه بأس وليس ذلك إلا لأن الطين المتنجس نجس الثوب . (ويدل على المطلوب أيضاً) الأخبار الدالة على نجاسة الزيت أو السمن الذائب أو نحوهما إذا وقعت فيه فارة فماتت وأنه إن كان جامداً فتلقي الفارة وما حولها ويؤكل الباقي وإن كان ذائبا فلا يؤكل بل يستصبح به المروية كلها في الوسائل في الأطعمة المحرمة الباب ٤٣ وهو باب أن الفارة ونحوها إذا ماتت في الزيت أو السمن

(ووجه دلالتها) أن المتنجس لو لم يكن ينجس كالنجس لم ينجس تمام الزيت أو السمن الذائب ولم تسر النجاسة إلى الجميع بل كان تلقى الفارة وما حولها الملاقى لجسدها فقط وكان يؤكل الباقي .

(والأخبار الآتية) الدالة على وجوب غسل الإِناء إذا شرب منه الكلب أو الخنزير أو مات فيه الجرد فإن المتنجس لو لم يكن ينجس لم يجب غسل الإِناء الذي لم يلاق جسم الكلب أو الخنزير أو ميتة الجرد بل كان يحكم بتنجس الماء فقط ، لملاقاته عين النجس . هذا كله تمام الكلام في تنجس المتنجس المايح الرطب .

﴿ وأما المتنجس الجامد اليابس ﴾ فيدل على تنجيسه إذا لاقاه شيء آخر برطوبة (مضافاً) إلى الإجماع والضرورة المتقدمين في كلام غير واحد من الأعلام الشاملين للمتنجس الجامد بل المحكي عن المحقق الكاظمي والوحيد البهبهاني بل وعن كشف الغطاء أيضاً التصريح في معاهد إجماعهم بالمتنجس اليابس الذي لاقاه شيء آخر برطوبة (طائفتان من الأخبار) .

﴿ الأولى ﴾ الأخبار الدالة منطوقاً أو مفهوماً على أن اليد القذرة أو الأصبع القذرة إذا دخلت الإِناء تنجس الماء الشاملة باطلاقها حال يبوسة اليد أو الأصبع المروية كلها في الوسائل جملة منها في الماء المطلق باب نجاسة ما نقص عن الكرّ وبعضها في الماء المضاف باب جواز الوضوء ببقية ماء الاستنجاء وباب استحباب نضح أربعة أكف من الماء وبعضها في الجنابة باب كيفية غسل الجنابة وبعضها في الوضوء باب كيفية الوضوء .

(ففي صحيحة أحمد بن محمد) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإِناء وهي قذرة قال يكفىء الإِناء (وفي قوينة أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الجنب يحمل الركوة أو التور فيدخل أصبعه فيه قال انكأت يده قذرة فأهرقه الخ .

(وفي صحيحة شهاب) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل الجنب يسهو فيغمس يده في الإِناء قبل أن يغسلها أنه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء (ومثلها) موثقان لسماعة (وفي خبر علي بن جعفر عليه السلام) إذا أدخل يده وهي نظيفة فلا بأس (وفي صحيحته) انكأت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء (وفي حسنة زرارة) أن لم يكن أصاب كفه شيء غمسها في الماء (وفي صحيحته) ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال هكذا إذا كانت الكف طاهرة .

﴿ الثانية ﴾ الأخبار الدالة على وجوب غسل الإِناء والكوز والدّن والفراش والطنفسة أي البساط الشاملة باطلاقها حال يبوسة هذه الأمور أيضاً المروية كلها في الوسائل بعضها في باب سؤر الكلب والخنزير وبعضها في النجاسات باب أنه يغسل الإِناء من الخنزير وباب نجاسة الكافر وباب وجوب غسل الإِناء من الخمر وباب كيفية غسل الفراش وباب تعدى النجاسات وبعضها في الأشربة المحرمة باب نجاسة الخمر .

(ففي صحيحة علي بن جعفر) عن موسى بن جعفر عليه السلام قال وسألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به قال يغسل سبع مرّات (وفي صحيحة ابن مسلم) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الكلب يشرب من الإِناء قال اغسل الإِناء .

(وفي صحيحة الفضل) فقال رجس نجس يعني الكلب لا يتوضأ بفضل فاصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أو مرة ثم بالماء (وفي موثقة عمار) قال سئل عن الكوز والإِناء يكون قذراً كيف يغسل وكم مرّة يغسل قال يغسل ثلاث مرّات الخ .

(وفي رواية زرارة) إذا اضطررتم إليها يعني آنية المجوس فاغسلوها بالماء (وفي موثقة أخرى لعمار) قال سئلته عن الدنّ يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء أو كامنخ أو زيتون قال إذا غسل فلا بأس .

(وفي رواية إبراهيم بن أبي محمود) قال قلت للرضا عليه السلام الطنفسة والفراش يصيبهما البول كيف يصنع بهما وهو تخين كثير الحشو قال يغسل ما ظهر منه في وجهه إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة (ودلالة هذه الطائفة الثانية على المطلوب واضحة معلومة) إذ ليس الأمر فيها بغسل الإثاء والكوز والدنّ والفراش والطنفسة إلا لأجل أن لا تتعدى النجاسة إلى ما يجعل في الإثاء وشبهه أو إلى الذي يجلس على الفراش أو الطنفسة أو ينام عليه فلو لا تنجيس المتنجس اليابس ما لاقاه برطوبة لم يجب غسل الأمور المذكورة كلها إذا جفت وبست ولم تبق فيها رطوبة .

(ودعوى) ان غاية ما يستفاد من الأمر بغسل الأواني القذرة هي حرمة استعمالها دون تأثيرها في نجاسة ما يلاقيها برطوبة من المأكول والمشروب .

(ضعيفة جداً) إذ لا وجه لحرمة استعمالها تعبداً إلا سرية النجاسة إلى الملاقى لها برطوبة فيحرم أكله أو شربه (ومثلها) في الضعف بل واضعف منها دعوى أن ما ورد في تطهير الفراش لم يظهر منها سوى إزالة العين والعين لا كلام في سرية النجاسة منها إلى غيرها .

(ووجه الضعف) ان رواية إبراهيم وما جرى مجريها في فرض إصابة البول للفراش هي تشمل حال جفاف البول أيضاً ويبوسته وحينئذٍ لا عين كي يجب إزالتها وعليه فليس المراد منها الاغسل المتنجس بالبول لا مجرد إزالة العين عنه (ولعمري) أن الدعويين وامثالهما ليسما إلا من قبيل حركة المذبوح في قبال الروايات المأثورة المتقدمة كلها فلا تغني هي ولا تسمن .

﴿بقي أموراً أحدها﴾ أنه قد يقال إن المتنجس هب أنه ينجس كالنجس بل وحتى المتنجس الثاني ينجس لموثقة ثانية لعمار ولحسنه معلّى بن خنيس المتقدمين جميعاً ولكن لا دليل على التنجيس إذا كثرت الوسائط . (وفيه) أن الملاك في تنجيس النجس أو المتنجس الأول أو الثاني هو الملاقات مع الرطوبة المسربة وهو بعينه موجود في الوسائط الكثيرة ولو كانت سبعين واسطة .

﴿ثانيها﴾ أنه يظهر من مصباح الفقيه أن في المقام شبهات لا بدّ إمّا من حلّها أو الالتزام بعدم تنجس المتنجس (منها) ما ملخصه أنه لو كان المتنجس منجساً لزم نجاسة جميع ما في أيدي المسلمين وأسواقهم لأن أغلب الناس لا يتحرزون عن النجاسات ويخالطون غيرهم فيستوى حال الجميع .

(ومنها) استقرار سيرة المشرعة على المسامحة في الاجتناب عن ملاقيات المتنجس (ومنها) خلو الاخبار عن التعرّض لهذا الحكم (وفي الجميع ما لا يخفى) .

(أمّا الأولى) فلأن إقصاء الظن بنجاسة جميع ما في أيدي المسلمين من جهة السراية من متنجس إلى متنجس دون العلم ولا عبرة بالظن بل تجرى معه قاعدة الطهارة .

• • • • •

(هذا مضافاً) إلى جواز المنع عن حصول الظن من أصله فضلاً عن العلم .
(وأمّا الثانية) فهي ممنوعة أشدّ المنع بل السيرة مستقرة على الاجتناب عن ملاقي المتنجس بعد العلم بالملاقات مع الرطوبة المسرية ولو كانت الوسائط كثيرة قد بلغت ألف واسطة أو أكثر .
(وأمّا الثالثة) فهي أضعف من الجميع فإن خلوا الاخبار عن تنجيس المتنجس مما يدلّ على تسامحه بين المسلمين وشدة وضوحه بينهم بحدّ لا يحتاج إلى السؤال أصلاً .
(مضافاً) إلى أنك قد عرفت وقوع السؤال عنه في جملة من الأخبار المتقدمة (كموثقة عمار) أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في إنائه فارة وقد توضأ من ذلك الا ناء مراراً أو اغتسل منه أو غسل ثيابه (إلى أن قال) فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء .

(ورواية العيص) قال سئلته عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء قال ان كان من بول أو قذر فليغسل ما أصابه إلى غير ذلك مما تقدم .

﴿ ثالثها ﴾ ان ما استدل به أو أمكن الاستدلال به لعدم تنجيس المتنجس مطلقاً أو المتنجس الجاف جملة من الروايات المطروحة في الوسائل (ففي رواية سماعة) في نواقض الوضوء باب حكم البلل المشتبه قال قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام إني أبول ثم اتمسّح بالأحجار فيجيء مني البلل ما يفسد سراويلي قال ليس به بأس .

(وفي رواية حكم بن حكيم) في النجاسات باب أن النجاسة إذا أصابت بعض العضو وهو الباب ٦ أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالحناء وبالتراب ثم تعرق يدي فأمسح به وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي قال لا بأس به .

(وعن قرب الاسناد ^(١)) والمسائل عن علي بن جعفر عليه السلام قال وسألته عن جنب أصابت يده جنابة فمسحه بخرقه ثم أدخل يده في غسله قبل أن يغسلها هل يجزيه أن يغتسل من ذلك الماء قال إن وجد ماء غيره فلا يجزيه أن يغتسل وإن لم يجد غيره أجزأ (بتقريب) أن اليد التي أصابته جنابة فمسحها بخرقه لو كانت تنجس هي كالنجس لم يجز الإغتسال من الماء الذي أدخل فيه يده وهي بملك الحالة حتى إذا لم يجد ماء غيره فانه يجب التيمم حينئذٍ شرعاً .

(وفي موثقة حنان) في نواقض الوضوء في باب حكم البلل المشتبه قال سمعت رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام إني ربما بليت فلا أقدر على الماء ويشدّ ذلك عليّ فقال إذا بليت وتمسّحت فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك .

(وفي رواية ثانية لحكم بن حكيم) في الوافي باب التطهير من البول قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إني أغدو إلى السوق فاحتاج إلى البول وليس عندي ماء ثم اتمسّح وأنشف بيدي ثم امسحها بالحناء وبالأرض ثم احك جسدي بعد ذلك قال لا بأس .

• • • • •

(وفي ذيل صحيحة العيص) في النجاسات باب أن النجاسة إذا أصابت بعض العضو قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح ذكره بيده ثم عرفت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه قال لا .

(وفي رواية حفص) في النجاسات باب غسل الإِناء من الخمر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الدين يكون فيه الخمر ثم يجفف فيجعل فيه الخل قال نعم .

(وفي صحيحة أبي أسامة) في النجاسات باب طهارة بدن الجنب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام تصيبني السماء وعلى ثوب قبتله وأنا جنب فيصيب بعض ما أصاب جسدي من المني أفأصلي فيه قال نعم .

(وفي صحيحة زرارة) في الباب المتقدم قال سئلته عن الرجل يجنب في ثوبه أيتجفف فيه من غسله قال نعم لأبأس به إلا أن تكون النطفة فيه رطبة فان كانت جافة فلا بأس .

(وفي رواية ثانية لعلّي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه في باب طهارة ماء الاستنجاء من أبواب النجاسات قال سألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينضح على الثياب ما حاله قال إذا كان جافاً فلا بأس .

(وفي حسنة محمد بن ميسر) في الماء المطلق باب نجاسة ما نقص من الكر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه وليس معه إناء يغترف ويداه قذرتان قال يضع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عز وجل «ما جعل عليكم في الدين من حرج» .

(وفي صحيحة محمد بن مسلم) في الباب ١١ من أحكام الخلوة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل بال ولم يكن معه ماء قال يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عترات وينثر طرفه فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحبائل (قال) شيخنا الأنصاري وربما استظهر من الصحيحة أن المتنجس لا ينجس .

والجواب عن الجميع * أن هذه الروايات بعد تسليم دلالتها على عدم تنجيس المتنجس مطلقاً أو المتنجس الجاف مما لا يمكن الأخذ بها فيقال تلك الروايات المتواترة الدالة على تنجيس المتنجس التي قد عمل بها الأصحاب جميعاً الأمن قد عرفت بل عليها عمل عموم المسلمين كافة بل تنجيسه هو من ضروريات الدين إن لو قال قائل إن من بال في إناء ثم أفرغه حتى يابس الإِناء ثم صب فيه الماء أو المرق أو ما يع آخر فهذا مما لا يجوز شربه بالضرورة من دين الإسلام كان صحيحاً جداً .

(مضافاً) إلى أن دلالة جملة منها على عدم تنجيس المتنجس محل تأمل وتردد (فإن رواية سماعة) مما جوز الاستنجاء من البول بالأحجار فتوافق مذهب الشافعي على ما في الخلاف بل مذهب الجمهور كما عن التذكرة .

(والرواية الثانية لحكم) وإن صرحت بالبول والتمسح بيده ثم مسح يده بالحائط وبالارض ثم حك جسده لكن ليس فيها ظهور ولا اشعار بأن الحك كان مع رطوبة الجسد كي يكون نفي البأس دليلاً على عدم تنجيس المتنجس اليابس إذا لاقاه شيء آخر برطوبة (كما أن ذيل صحيحة العيص) ليس فيه تصريح ولا ظهور بأنه قد بال ثم مسح ذكره بيده ثم عرفت يده فأصاب ثوبه بل فيه مجرد مسح الذكر فكأن الرواية تخيل أنه

إذا مسح ذكره بيده ثم عرفت يده فأصاب ثوبه فعليه غسل ثوبه فقال عليه السلام : لا .

فصل

في حرمة أكل النجس او المتنجس

مسئلة ١ - لا يجوز أكل النجاسات ولا شربها (١) وهكذا المتنجسات (٢) بلا خلاف فيه بين علمائنا .

(وأمّا رواية حفص) فهي من أدلة طهارة الخمر لاهن أدلة عدم تنجس المتنجس (كما أن صحيحتي أبي أسامة وزرارة) هما من أخبار طهارة المنى كسائر ما ورد في طهارته المحمول على التقيّة لمعارضته بما دلّ على نجاسته وموافقته للعامة.

(وأمّا الرواية الثانية لعليّ بن جعفر عليه السلام) وحسنة محمد بن ميسر فهما من أدلة عدم انفعال القليل بملاقات النجاسة وكأنّ وجه التقييد بجفاف الكنيف في الاولى منهما أن مع رطوبة العين الموجودة في الكنيف غالباً يتغير الماء فينجس فاذا نضح على الثوب تنجس الثوب دون ما اذا كانت العين جافة فلا يتغير الماء ولا ينجس. وقد علمت في محله حال اخبار عدم انفعال القليل بالملاقات فلا نعيد الكلام فيها ثانياً .

(١) أمّا عدم جواز اكل النجاسات ولا شربها (فيدلّ عليه) - مضافاً إلى ما ادّعاه الجواهر في الاطعمة في الجامدات المحرّمة من نفى الخلاف فيه (قال) بل الاجماع بقسميه عليه (وقال) في المايعات المحرمة إجماعاً أو ضرورة - أمور:

(منها) التعليل المذكور في قوله تعالى «قل لا أجد فيما أوحى اليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتةً أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس» بناءً على كون الرجس هو النجس كما في مجمع البيان بل عن التهذيب انه النجس بلا خلاف .

(نعم قد ذكر في اللغة) معاني آخر للرجس كالعمل القبيح والعقاب عليه ووسوسة الشيطان الى غير ذلك ولكن المناسب للمقام هو ذلك .

(ومنها) قوله تعالى « والرجز فاهجر » بناءً على كون المراد من الرجز النجس كما هو أحد معانيه وهو المناسب لما قبله : وثيابك فطهر .

(ومنها) ما رواه في الاطعمة المحرمة في الوسائل باب تحريم اكل النجس عن تحف العقول عن الصادق عليه السلام في حديث قال فيه وأمّا وجوه الحرام من البيع والشراء (الى ان قال) والبيع للميتة او الدم او لحم الخنزير او شيء من وجوه النجس فهذا كله حرام ومحرّم لأن ذلك كلّ منهى عن أكله وشربه الخ .

(هذا كلّ مضافاً) الى ان جملة من النجاسات قد ورد في تحريم أكلها أدلة خاصة كاللحمة والدم ولحم الخنزير والخمر على القول بنجاسته وأشباه ذلك (وجملة منها) هي مما تعافه النفس كالبول والغائط والمنى والدم فتدخل هي تحت قوله تعالى « ويحرم عليهم الخبائث » بناءً على كون المراد من الخبائث القبائح وما تعافه النفس كما في مجمع البيان وغيره (وقال في المنجد) الخبيث النجس وعليه فتشمل الآية عامة النجاسات من غير اختصاص بما تعافه النفس فقط .

(٢) وأمّا عدم جواز اكل المتنجسات ولا شربها (فيدلّ عليه) مضافاً الى ما ادعاه الجواهر في الاطعمة

مسئلة ٢ - لا يجوز التسبب لاكل الغير النجس أو المتنجس وهكذا التسبب لشربه فاذا قدم طعاماً أو شراباً نجساً أو متنجساً إلى الغير ليأكله أو ليشربه من غير أن يخبره ويبينه له لم يجز ذلك شرعاً (١) من

في الجامدات المحرمة من نفي الخلاف فيه (قال) بل الاجماع بقسميه عليه ايضاً (وقال) في المايعات المحرمة بلا خلاف ولا اشكال - (طوائف من الاخبار) المروية كلها في الوسائل .

(الاولى) الاخبار الدالة على حرمة اكل الزيت او السمن اذا ماتت فيه فارة اكثرها في الأطعمة المحرمة باب ان الفارة ونحوها اذا ماتت في الزيت او السمن وبعضها في ابواب المضاف باب نجاسة المضاف بملاقات النجاسة وبعضها في التجارة باب جواز بيع الزيت والسمن النجسين للاستصباح بهما .

(الثانية) الاخبار الدالة على حرمة المرق اذا طبخ و في القدر فارة او على حرمة الدقيق اذا كان فيه خبز الفار او حرمة العجين اذا عجن بماء نجس بعضها في باب نجاسة المضاف بملاقاة النجاسة وبعضها في الأطعمة المحرمة باب ان الفارة ونحوها اذا ماتت في الزيت او السمن وبعضها في الاسئار باب حكم العجين بالماء النجس وبعضها في التجارة باب حكم بيع المذكي المختلط بالميت .

(الثالثة) الاخبار الدالة على حرمة شرب الماء المتنجس بدم او بول او كلب او جيفة ونحوها بعضها في الاسئار باب طهارة اسئار اصناف الاطيار وباب سؤر الكلب والخنزير وبعضها في المياح باب نجاسة ما نقص عن الكر وباب عدم نجاسة الكر من الماء الراكد وباب نجاسة الماء بتغير طعمه او لونه او ريحه .

(الرابعة) الاخبار الآمرة بغسل الأواني المتنجسة بدعوى انه لا وجه لغسلها إلا عدم تعدى النجاسة إلى ما يؤكل فيها رطباً أو يشرب فيحرم وقد مضى تفصيل ذلك الاخبار في المسئلة السابقة .

(الخامسة) الاخبار الواردة في تحريم الأكل في أواني الكفار وقد عقد لها باباً بهذا العنوان في الأطعمة المحرمة فإن أوانيهم حتى على القول بطهارة أهل الكتاب هي نجسة لما يأكلون فيها من الميتة ولحم الخنزير ونحوهما فليس النهي عن الأكل في أوانيهم إلا لسراية النجاسة منها الى ما يوضع فيها من الطعام او الشراب فيحرم اكله او شربه .

(١) ووجه عدم الجواز ان الاحكام الشرعية ومنها حرمة اكل النجس او المتنجس او شربه تتبع المصالح والمفاسد وإيقاع الغير في مطلق المفسدة ولو لم تكن من المفاسد المهمة والأضرار القويّة قبيح لا يجوز العقل وكلما لا يجوز العقل لا يجوز الشرع .

(هذا مضافاً) الى استفادة المطلوب من الروايات المانعة عن بيع الزيت الذي مات فيه الفارة إلا بشرط ان يبينه لمن اشتراه ليستصبح به ، فراجع تجارة الوسائل باب جواز بيع الزيت والسمن النجسين للاستصباح بهما .

(بل لا يبعد) استفادة المطلوب من صحيحة ابن ابي عمير المروية في الاسئار باب حكم العجين بالماء النجس المشتملة على قوله قيل لابي عبدالله عليه السلام في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستحل اكل الميتة .

(ومن صحيحته الاخرى) في التجارة باب حكم بيع المذكي المختلط بالميت قال يذفن ولا يباع .

غير فرق على الظاهر بين كون الغير كبيراً أو صغيراً (١) .

مسئلة ٣ - لا يجب إعلام الغير إذا أراد أن يأكل أو يشرب نجساً أو متنجساً وهو جاهل بالموضوع لا يعلم به (٢) كما إذا أراد أن يأكل ميتة وهو لا يعلم أنه ميتة أو أراد أن يشرب خمرأ وهو لا يعلم أنه خمر وإن كان مع ذلك من المستحسن إعلامه .

(ومن رواية زكريّا بن آدم) المروية في باب نجاسة الخمر قال فيها : قلت فخمرا ونبيذ قطر في عجين او دم قال فقال فسد قلت أبيعه من اليهودي والنصراني وأبين لهم قال نعم فانهم يستحلون شربه الخ فانه لو جاز التسبب لاكل الغير المتنجس لم يجب بيع العجين الذي عجن بالماء النجس او الذي قطر فيه الخمر او النبيذ او الدم ممن يستحل اكل الميتة من اليهودي والنصراني دون المسلم أو دفنه ولا يبيعه فاذا لم يجز التسبب لاكل المتنجس فالنجس بطريق أولى .

(١) فان الملاك في الكل وهو تقييح العقل ايقاع الغير في المفسدة قليلا وكثيرا واحد ومجرد رفع التكليف عن الصغير مما لا يجوز ايقاعه في المفسدة ولو كانت قليلة (بل لا يبعد) استفادة عدم جواز التسبب لاكله النجس او المتنجس من النصوص المتقدمة فانه لو جاز ذلك لم ينحصر أمر العجين المتنجس ببيعه من اليهودي او النصراني او بدفنه بل كان يطعم الطفل الصغير .

(نعم الظاهر) جواز التسبب لاكل الحيوانات النجس او المتنجس او لشربه على كراهية كما يظهر من رواية ابي بصير المروية في الاشربة المحرمة باب انه لا يجوز سقى الخمر صبيّاً قال سألته عن البهيمة البقرة وغيرها تسقى او تطعم ما لا يحل للمسلم أكله او شربه أيكره ذلك قال نعم يكره ذلك .

(٢) وذلك لعدم الدليل على وجوب إعلام الغير في هذه الصورة لا عقلاً ولا شرعاً ومجرد احتمال ما أراد اكله او شربه على المفسدة مما لا يوجب استقلال العقل بوجوب إعلامه ما لم تكن المفسدة من الاضرار المهمة الواردة عليه وإن استقل بحسن إعلامه حينئذ ومنه يستكشف حسن إعلامه شرعاً ايضاً من دون ان يجب ذلك عقلاً او شرعاً .

(وتوهم) وجوب إعلامه في هذه الصورة من باب النهي عن المنكر (ضعيف جداً) فان النهي عن المنكر انما هو في صورة علم الغير بالمنكر وتعمده المعصية أو جهله بالحكم كما يظهر ذلك من رواية يحيى الطويل المروية في الوسائل في الأمر بالمعروف باب اشتراط الوجوب بالعلم قال ابو عبد الله عليه السلام انما يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر مؤمن فيتعظ او جاهل فيتعلم الخ لا في صورة الجهل بالموضوع .

(بل قد يقال) إن أدلة النهي عن المنكر مما يختص بصورة العلم والتعمد بالمعصية فقط وأما في صورة الجهل بالحكم فآدلة النهي عن المنكر قاصرة عن الشمول لها وان لم تقصر أدلة تعليم الجاهل كآية النفس والروايات المروية في الوافي في باب ثواب العالم والمتعلم وفي باب بذل العلم فراجع .

فصل

في إزالة النجاسات عن الثياب والبدن للصلاة

مسئلة ١ - يجب إزالة النجاسات عن الثياب والبدن للصلاة بلا خلاف فيه بين علمائنا (١) من غير

(١) بل عن المعتمد إجماع العلماء عليه (وقال في الجواهر) بالاجماع محصله ومنقوله في السرائر والخلاف وغيره (انتهى) ويدل عليه مضافاً الى ذلك (قوله تعالى) وثيابك فطهر بناءً على إرادة التطهير من النجاسات للصلاة كما فسره الطبرسي وان ذكر في تفسيره اقوال أخرى أيضاً .

(نعم ذكر في البرهان) في تفسير الآية جملة من الروايات المفسرة للتطهير بالتشمير والتقصير فان تقصير الثوب كما عن الزجاج أبعد من النجاسة (قال) فانه اذا انجرّ على الأرض لم يؤمن ان يصيبه ما ينجسه (انتهى) .

(وفي رواية أبي بصير) التي رواها الطبرسي : وتشمير الثياب طهور لها وقد قال الله تعالى سبحانه: وثيابك فطهر اري فشمّر (انتهى) (وبالجملة) المراد من التطهير هو تطهير الثياب من النجاسات للصلاة وان فرض الاختلاف في ان المراد هل هو تطهيرها بالماء كما عن ابن زيد وابن سيرين او بالتشمير والتقصير كما نطق به جملة من الروايات .

﴿ ويدل على المطلوب أيضاً ﴾ من وجوب تطهير الثياب والبدن للصلاة الأخبار المتواترة المروية كلها في الوسائل كما يظهر ذلك بمراجعة الباب ٤ و ١٤ من الماء المطلق والباب ٩ و ١٠ من احكام الخلوة والباب ٧ و ١٨ من نواقض الوضوء والباب ٣٨ من الجنابة والباب ٨ و ١٣ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٢ و ٣٤ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٣ و ٤٤ و ٦١ و ٧٤ من ابواب النجاسات وهكذا في آخر باب من ابوابها والباب ٢ من قواطع الصلاة الى غير ذلك من الابواب الاخر .

(وفي خبر سماعة) في الباب ٨ من النجاسات اذا أصاب الثوب شيء من بول السنور فلا تصح الصلاة فيه حتى يغسله (وفي خبر سليمان الاسكافي) في الباب المذكور سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شعر الخنزير يخرج به قال لا بأس به ولكن يغسل يده اذا اراد ان يصلّي .

(وفي خبر محمد بن مسلم) في الباب ١٦ من النجاسات ان رأيت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة (وفي خبر ميسر) في الباب ١٨ من النجاسات قال قلت لابي عبد الله عليه السلام أمر الجارية فتغسل ثوبي من المنى فلا تبالغ في غسله فأصلي فيه فاذا هو يابس قال أعد صلاتك .

(وفي خبر الحسن بن زياد) في الباب ١٩ من النجاسات قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول فيصيب بعض جسده قدر نكتة من بوله فيصلّي ثم يذكر بعد انه لم يغسله قال يغسله ويعيد صلاته الى غير ذلك من الروايات المتواترة كما أشرنا .

فرق بين قليلها وكثيرها (١) عدى الدم كما سيأتي تفصيله ولا بين ما ترشش على الثوب أو البدن عند الاستنجاء مثل رؤس الأبر من النجاسات وبين غيره (٢) .

مسئلة ٢ - لا يجوز التسبب لأن يصلى الغير في النجس كما إذا باعه أو أعاره ثوباً نجساً ولم يخبره أنه نجس حتى صلى فيه فإن ذلك غير جائز (٣) نعم إذا لم يكن هو السبب لذلك بل رأى أن الغير يصلى في النجس

(١) كما هو المشهور على ما صرح به المدارك وغيره وذلك نظراً الى إطلاقات الأدلة المتقدمة كما صرح به الجواهر وغيره فلا يبقى إذاً فرق في وجوب إزالة النجاسات عن الثياب والبدن بين قليلها وكثيرها. (ومن العجيب) كما تقدم في نجاسة الدم ما عن ابن الجنيدي في المختصر الاحدي من ان كل نجاسة وقعت على ثوب وكانت عينها مجتمعة او منقسمة دون سعة الدرهم الذي يكون سعته كعقد الابهام الأعلى لم ينجس الثوب إلا ان تكون النجاسة دم حيض او منياً فان قليلهما وكثيرهما سواء (انتهى) .
فانه إن أراد ان كل نجاسة اذا كانت أقل من الدرهم فهو مما يعفى عنه أي لم يجب إزالته عن الثوب فهذا كما قلنا عجيب ان لا دليل عليه فيما سوى الدم كما سيأتي (ومن هنا) تقدم من المدارك هناك انه لم يقف له في ذلك على حجة وها هنا على مستند وصرح الجواهر ها هنا بأنه لا مستند له إلا القياس .
(وان أراد) ان أعيان النجاسات اذا كانت أقل من الدرهم فلا تنجس او ليست بنجسة أصلاً فهذا أعجب بل هو واضح البطلان ولعل من هنا حكى عن المشهور ان خلاف ابن الجنيدي إنما هو في العفو لافي انكار أصل النجاسة .

(وعلى كل حال) ان الظاهر ان نظره في استثناء دم الحيض والمنى في كلامه المتقدم إنما هو إلى (رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام أو أبي جعفر عليه السلام المروية في الباب ٢١ من النجاسات قال لا تعاد الصلاة من دم لا تبصره غير دم الحيض فإن قليله وكثيره في الثوب إن رآه أو لم يره سواء (ورواية سماعة) في الباب ١٩ من النجاسات قال سألتها عن المنى يصيب الثوب قال اغسل الثوب كله إذا خفي عليك مكانه قليلاً كان أو كثيراً .

(٢) فما عن السرائر مما حكاه عن بعض الاصحاب من أنه لا بأس بما ترشش على الثوب أو البدن عند الاستنجاء مثل رؤوس الأبر من النجاسات (ضعيف جداً) وهكذا ما عن السيد من العفو عن خصوص البول إذا ترشش عند الاستنجاء كرؤس الأبر .

(ووجه الضعف) إطلاقات الأدلة المتقدمة الآمرة كلها بإزالة النجاسات عن الثياب والبدن الشاملة حتى مثل رؤس الأبر (هذا مضافاً) إلى ما عرفته آنفاً من خبر الحسن بن زياد المروية في الباب ١٩ من النجاسات قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول فيصيب بعض جسده قدر نكتة من بوله فيصلّى ثم يذكر بعد أنه لم يغسله قال يغسله ويعيد صلاته (وفي خبر ابن مسكان) في الباب المذكور مثله فراجع .

(٣) كما صرح به في العروة في المسئلة ٣٢ من أحكام النجاسات (ووجه ما تقدم منا) في عدم جواز التسبب لا كل الغير النجس أو المتنجس من تبعية الأحكام الشرعية ومنها حرمة الصلاة في النجس للمصالح والمفاسد وإيقاع الغير في مطلق المفسدة ولو لم تكن من المفسد المهمة والأضرار القوية قبيح عقلاً ومن المعلوم أن ما لا يجوز

وهو لا يعلم أنه نجس فلا يجب إعلامه (١) .

العقل لا يجوز الشرع .

(ودعوى) أن المفسدة إنما هي في الصلاة في النجس المعلوم أو المنسى دون المجهول ولذا تعاد الصلاة في الأولين دون الثالث كما سيأتي تفصيله (ضعيفة جداً) فإن الظاهر من أدلة المنع عن الصلاة في النجس أن في الصلاة في النجس بما هي هي مفسدة و منقصة غايته أنه إذا صلى في النجس المجهول لا تعاد الصلاة منه منه تعالى على عباده فأجزأ غير المأمور به عن المأمور به كالأتمام مكان القصر جهلاً أو كل من الجهر والإخفات مكان الآخر كذلك أي جهلاً .

(نعم يظهر من الحدائق) أن المستفاد من (موثقة عبدالله بن بكير) المروية في أبواب النجاسات باب أنه لا يجب اعلام الغير بالنجاسة قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّى فيه وهو لا يصلّى فيه فقال لا يعلمه قلت فإن أعلمه قال يعيد (أنه يجوز التسبب) لأن يصلّى الغير في النجس .

بل لعله يمكن القول باستفادته من (صحيحة العيص) أيضاً المروية في النجاسات في الباب ٤٠ قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل إيماناً ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يعيد شيئاً من صلاته (بدعوى) أن الخبرين وإن تعارضا بالنسبة إلى الإعادة وعدم الإعادة بعد الإعلام ولكنهما مشتركان في عدم وجوب الإعلام بنجاسة الثوب الذي استعاره الغير .

ولكن التثبت بالخبرين لذلك في غاية الضعف (فانهما) ليسا في مقام جواز إعادة الثوب النجس بدون إعلام المستعير بل هما في مقام أن المعير إذا أعار الثوب بدون اعلام المستعير بنجاسته أما نسياناً أو عسياناً أو جهلاً بالحكم حتى صلى المستعير فيه لا يجب عليه إعلامه بعد ما صلى و إذا أعلمه ففي الأول يعيد وفي الثاني لا يعيد وشيء منهما غير مربوط بالإعلام من قبل الصلاة أبداً .

(١) وذلك لعدم الدليل على إعلامه كما هو الشأن في كل شبهة تحريرية موضوعية يأتى بها الغير وهو جاهل بالموضوع لا يعلم به فلا يجب إعلامه إلا في الأضرار المهمة الواردة في النفوس أو الاعراض بل في الأموال الطائلة أيضاً فيجب حينئذ إعلامه لاستكشاف الوجوب من شدة اهتمام الشارع بهذه الأمور جداً ومن المعلوم أن أبواب النجاسات ليست هي من هذا القبيل قطعاً فلا يجب الإعلام فيها .

(وعليه) فما عن العلامة في أجوبة السيد السعيد مهابن سنان المدني من وجوب إعلامه محتجاً بكونه من باب الأمر بالمعروف وهكذا ما أفاده والدى المرحوم في تعليقه على العروة من وجوب إعلامه محتجاً بكونه من باب النهي عن المنكر الواقعي ، ضعيف . لا يعتمد عليه .

(ووجه الضعف) ما أشير إليه في عدم وجوب اعلام الغير إذا أراد أن ياكل أو يشرب نجساً أو متنجساً وهو جاهل بالموضوع من أن أدلة النهي عن المنكر إنما هي تشمل صورة علم الغير بالمنكر وتعمده المعصية أو صورة جهله بالحكم لا صورة جهله بالموضوع فإنه لا دليل فيها على إعلامه .

بل الدليل هنا على عدم إعلامه (وهو صحيحة محمد بن مسلم) عن أحدهما عليه السلام المروية في أبواب النجاسات باب أنه لا يجب إعلام الغير بالنجاسة قال سأله عن الرجل يرى في ثوب أخيه دمًا وهو يصلّى قال لا يؤذنه حتى

فصل فى العفو عن دم القروح والجروح

مسئلة ١ - دم القروح أو الجروح معفو عنه (١) فى الثياب والبدن فلا يجب إزالته للصلاة إلى أن تبرأ

ينصرف . المؤيدة (بصحيحه عبدالله بن سنان) المروية فى الباب المذكور عن ابى عبد الله عليه السلام قال اغتسل أبى من الجنابة فقل له قد أبقيت لمعة فى ظهرك لم يصبها الماء فقال له : ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللمعة (ومثل الصحيحه) حديث أبى بصير فى الباب ٣٩ من أبواب الجنابة فراجع .

(١) العفو عنه فى الجملة اجماعى لا ريب فيه (ويدل عليه) مضافاً إلى ذلك جملة من الاخبار المروية فى الوسائل فى ابواب النجاسات باب جواز الصلاة مع نجاسة الثوب والبدن بدم الجروح والقروح .

(فى صحيحه ليث المرادى) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل تكون به الدماميل والقروح فجلبه وثيابه مملوءة دماً وقيحاً وثيابه بمنزلة جلده فقال يصلّى فى ثيابه ولا يغسلها ولا شىء عليه .

(وفى صحيحه ابى بصير) قال دخلت على أبى جعفر عليه السلام وهو يصلّى فقال لى قائدى ان فى ثوبه دماً فلما انصرف قلت له إن قائدى أخبرنى أن بثوبك دماً فقال لى ان بى دماميل ولست أغسل ثوبى حتى تبرأ .

(وفى موثقة سماعة) عن ابى عبدالله عليه السلام قال إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم (وفى صحيحه محمد بن مسلم) عن احدهما عليه السلام قال سألته عن الرجل يخرج به القرع لا يزال يدمى كيف يصنع قال يصلّى وانكأ الدماء تسيل .

(وفى صحيحه عبدالرحمن) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الجرح يكون فى مكان لا يقدر على ربطه فيسيل منه الدم والقيح فيصيب ثوبى فقال دعه فلا يضرك ان لا تغسله .

(وفى رواية الجعفى) قال رأيت أبا جعفر عليه السلام يصلّى والدم يسيل من ساقه (وفى مضمرة سماعة) قال سألته عن الرجل به الجرح والقرح فلا يستطيع أن يربطه ولا يغسل دمه قال يصلّى ولا يغسل ثوبه كل يوم الامر فإِنَّه لا يستطيع ان يغسل ثوبه كل ساعة .

(وعن كتاب البنظلى) ان صاحب القرحة التى لا يستطيع صاحبها ربطها ولا حجب دمه يصلّى ولا يغسل ثوبه فى اليوم أكثر من مرة (وفى موثقة عمار) عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن الدمل يكون بالرجل فينفجر وهو فى الصلاة قال يمسحه ويمسح يده بالحائط أو بالارض ولا يقطع الصلاة .

﴿ ثم إن فى المسئلة ﴾ اقوالاً عديدة (فالأكثر) على العفو عن دم القروح أو الجروح مطلقاً الى أن تبرأ (وعن قواعد العلامة) وظاهر نهايته وفى طهارة شيخنا الانصارى اعتبار المشقة فى إزالة الدم .

(وعن جمع من الاصحاب) اعتبار عدم الانقطاع فى الدم وهم بين مطلق فى القول به وبين مصرح بعدم انقطاعه فى زمان يتسع اداء الصلاة (وعن جمع آخرين) اعتبار كل من المشقة وعدم الانقطاع جميعاً بل عن كشف الغطاء نسبة هذا القول إلى الأكثر تارة وإلى المشهور أخرى ولكنه غير معلوم .

القروح أو الجروح ولا يجب تقليل الدّم (١) ولا تبديل الثوب مع الإمكان (٢) ولا غسل الثوب كلّ يوم

(وعلى كلّ حال الحقّ) هو القول الأوّل أي العفو عن دمي القروح والجروح في الصلاة مطلقاً ولو لم يكن في إزالتها مشقة وكان لهما انقطاع يسع أداء الصلاة كاملاً (ويكفي في دم القروح) إطلاق صحيحة ليث المسوق في مقام البيان (يصلّى في ثيابه ولا يغسلها ولا شيء عليه) (ويكفي في دم الجروح) إطلاق موثقة سماعة المسوق في مقام البيان أيضاً (فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم) إذا المراد من الجرح السائل فيها ليس هو السائل في تمام الوقت أو مع فترة لانسع الصلاة بل مطلق السائل الذي أصاب الثوب في قبال الجامد الذي لا يصيب الثوب أصلاً .

﴿ وأما ما استدلّ به أو امكن الاستدلال به ﴾ لاعتبار المشقة أو عدم الانقطاع أو كليهما جميعاً فهو امور :

(الأوّل) الاقتصار على المتيقن (وفيه) أنه مما لاوجه له في قبال الاطلاقين المذكورين .

(الثاني) ما تقدم عن كتاب البرزخ لما فيه من عدم استطاعة الربط ولا حبس الدم فإنه مما يؤدّي إلى اعتبار كلا القيدين جميعاً (وفيه) أنه مما لا يصلح لرفع اليد به عن الاطلاقين المسوقين في مقام البيان أبداً وذلك لجواز كون القيد فيه جارياً مجرى الغالب فلا مفهوم له

(الثالث) صحيحة عبدالرحمان ومضمرة سماعة لما فيهما من عدم القدرة على الربط على نحو لا يصيب الثوب وهو كناية عن المشقة الشديدة .

(وفيه) أن عدم القدرة على الربط مفروض في كلام السائل فحكم الإمام عليه السلام بالعفو في مورده مما لا ينافي حكمه به في غير مورده أيضاً أي في مورد القدرة على الربط وأما تعليقه عليه السلام في ذيل مضمرة سماعة فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعة ففيه مضافاً إلى ما قيل من أنه حكمة لتشريع العفولاعة له ليدور العفو مداره وجوداً وعدمًا أن المراد منه هو المشقة العرفية العادية ولا بأس بالالتزام بها لا المشقة الحقيقية البالغة حدّ العسر والجرح الرافعين للتكليف في كل مقام .

(الرابع) صحيحة محمد بن مسلم لما فيها من أنه لا يزال يدمى (وفيه) أنه مفروض في كلام السائل فلا يثبت به اختصاص العفو بما إذا كان الدم سائلاً دائماً .

(١) وذلك لما عن الشيخ من الإجماع على عدم وجوب تقليل الدم ولا تعصيب الجرح (هذا مضافاً) إلى إطلاقات جملة من الأخبار المتقدمة .

(نعم قوله في موثقة) عمار يمسحه ويمسح يده بالحائط أو بالأرض ربما يوهم وجوب تقليل الدم ولكن لا بدّ من حملها على الاستحباب جمعاً بينه وبين تلك الاطلاقات المسوقة في مقام البيان (مضافاً) إلى أنه ليس فيها تصريح ولا ظهور بانفجار الدم بالدم بل لعله كان بالقبح كما يتفق كثيراً .

(٢) وان حكى وجوبه مع الامكان عن المنتهى معللاً بانتفاء المشقة حينئذ فينتفى الترخيص (ولكنه ضعيف) لما عرفت من أن العفو مما لا تدور مدار المشقة (هذا مضافاً) إلى إطلاقات الاخبار المتقدمة الخالية كلها عن الامر بتبديل الثوب المسوقة جميعاً في مقام البيان .

مرّة وان استحب (١) نعم إذا تعدى الدم في الثوب أو البدن عن محلّ الضرورة من القروح أو الجروح لم يبعد وجوب إزالته (٢) .

فصل

فى العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم

مسئلة ١ - الدم إذا كان اقل من مقدار الدرهم فهو معفو عنه شرعاً فلا يجب إزالته للصلاة بلا خلاف فيه بين علمائنا كما أنه إذا كان أكثر من مقدار الدرهم فهو غير معفو عنه بلا خلاف فيه أيضاً بين علمائنا (٣) وأما إذا كان بمقدار الدرهم لا اقل ولا أكثر فالعفو عنه محلّ خلاف بينهم (٤) .

بل لعلّ قوله عليه السلام ولا يغسلها ولا شيء عليه أو فلا يضرك أن لا تغسله أو لست أغسل نوبى حتى تبرأ أو فلا يغسله حتى يبرأ هو كالصريح في عدم وجوب التبديل بعد امتناع حمل الجميع على صورة عدم الامكان .

(١) كما عن جمع من الاصحاب والمستند في استحباب غسل الثوب كل يوم مرّة هو مضرة سماعة المتقدمة بل وما تقدم من كتاب البرزطي أيضاً فإن مقتضى الجمع بينهما وبين الإطلاقات المسوقة كلّها في مقام البيان هو حملها على الاستحباب بل قوله عليه السلام في صحيحة أبي بصير لست أغسل نوبى حتى تبرأ أو قوله عليه السلام في موثقة سماعة فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم كالصريح في عدم وجوب غسله في كل يوم مرّة .

(فما في الحقائق) من وجوب غسله كل يوم مرّة عملاً بالخبرين (ضعيف جدّاً) سيّما مع اعترافه بعدم القائل به منهم .

(٢) كما عن المنتهى اختياره وعن المعالم تحسينه وذلك لانصراف الأخبار كلّها إلى المتعارف الغالب وهو وجود الدم في الثوب أو البدن في محلّ الضرورة من القروح أو الجروح فإذا أصاب دم الجرح الموجود في رجله مثلاً رأسه أو وجهه أو عمامته وجب عليه غسله اقتصاراً فيما خالف القاعدة على منصرف النصوص فقط دون غيره (والله العالم) .

(٣) بل الاجماع المحكية في طرفى المسئلة أي في العفو عن الاقل من الدرهم وعدم العفو عن الاكثر من الدرهم مستفيضة وإن حكى عن ابن أبى عقيل ما ظاهره عدم العفو عن الدم مطلقاً وإن كان اقل من الدرهم وأنه قال : ولو رآه يعنى الدم قبل صلاته ، أو علم أن في نوبه دما ولم يغسله حتى صلى أعاد وغسل نوبه قليلاً كان الدم أو كثيراً وقد روى أنه لا إعادة عليه إلا أن يكون أكثر من مقدار الدينار (انتهى) .

ولكن قد يدعى أن قوله قليلاً كان الدم أو كثيراً هو راجع إلى خصوص غسل نوبه لا إلى إعادة الصلاة فلا تنافي بين كلامه وكلام الأصحاب ولكنه بعيداً جداً فإن ظاهره الرجوع إلى كلا الأمرين اعنى الاعادة والغسل جميعاً وعلى كل حال لا عبرة بخلافه ان كان مخالفاً بعد كون العفو عن الاقل إجماعياً فتوى نصاً .

(٤) فمن الاكثر بل عن المشهور عدم العفو عنه بل عن الخلاف الإجماع عليه وعن كشف الحق نسبته

والأقوى عدم العفو عنه (١) .

إلى الإمامية (وعن السيد وسائر) العفو عنه وقواه المدارك والجواهر صريحاً ومنشأ الاختلاف اختلاف الأخبار المروية في الوسائل في النجاسات باب جواز الصلاة مع نجاسة الثوب والبدن بما ينقص عن سعة الدرهم من الدم .

(ففي صحيحة عبدالله بن أبي يعفور) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلّي ثم يذكر بعد ما صلى أيعيد صلاته قال يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة .

(وفي رواية جميل بن دراج) عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام انهما قالا لا بأس بأن يصلّي الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضح وان كان رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم .

(وفي حسنة محمد بن مسلم) عن طريق الكليني قال قلت له الدم يكون في الثوب علىّ وأنا في الصلاة قال إن رأيته وعليك ثوب غيره فاطرحه وصلّ وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم وما كان أقلّ من ذلك فليس بشيء رأيته قبل أو لم تره وإذا كنت قد رأيته وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيّعت غسله وصلّت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صلّيت .

(وعن التهذيب) هكذا وما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء بزيادة الواو وحذف وما كان أقلّ (وعن الاستبصار) بحذف الأخير وترك زيادة الواو .

(وفي صحيحة اسماعيل الجعفي) عن أبي جعفر عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب ان كان أقلّ من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة وان كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته وإن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة .

(وفي الرضوي) المرويّ في المستدرک في الباب المتقدم قال عليه السلام إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم وافر والوافي ما يكون وزنه درهما وثلاثاً وما كان دون الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله ولا بأس بالصلاة فيه .

(وفي الجواهر) قال والمرويّ عن كتاب عليّ بن جعفر عليه السلام عن أخيه عليه السلام قال وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله ولا تصلّ فيه حتى تغسله (قال) والدينار كما في الوسائل بسعة الدرهم تقريباً .

(١) تبعاً للمشهور فإنهم كما أشرنا آنفاً قد اختلفوا عدم العفو عن الدم إذا كان بمقدار الدرهم إلا إذا كان أقلّ منه واستدلوا له بوجوه .

(منها) ما عن المعتمد مما ملخصه ان مقتضى أدلة نجاسة الدم وأدلة وجوب إزالة النجاسات مطلقاً للصلاة هو إزالة قليل الدم وكثيره خرج منه ما وقع الاتفاق على العفو عنه وهو ما اذا كان الدم أقلّ من الدرهم وبقي الباقي تحت الحكم (قال في الحقائق) وهو جيّد وجيه (انتهى) وهو كذلك .

(ومنها) ما في المختلف مما ملخصه ان قوله تعالى وثيابك فطهر عام تركناه فيما نقص الدم عن الدرهم

.

للدليل ويبقى الباقي على عموم الأمر بالازالة (انتهى) وهو ايضاً جيد .

(ومنها) وهو العمدة صحيحة عبد الله بن أبى يعفور ورواية جميل بن درّاج المتقدمين المؤيدتين بما تقدم عن الرضوى وما عن كتاب على بن جعفر عليه السلام فإن الجميع كان ناطقاً بالعفو عن الدم إذا كان اقل من الدرهم دون ما إذا كان بمقدار الدرهم فلا يعفى عنه .

﴿ واستدلّ القائلون بالعفو ﴾ عن الدم إذا كان بمقدار الدرهم بوجوه :

(منها) الأصل (وفيه) انه مقطوع بالدليل بل الأدلة كما عرفت .

(ومنها) ما عن السيّد مما ملخصه ان الله تعالى قد أباح الصلاة في قوله إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الخ عند تطهير الأعضاء قام الدليل على تقييدها بالتطهير عن النجاسات مطلقاً وعن الدم إذا زاد عن الدرهم وبقي مقدار الدرهم تحت الإطلاق .

(وفيه) ان الدليل كما أنه قام على تقييدها بالتطهير عما زاد عن الدرهم كذلك قام على التطهير من مقدار الدرهم ايضاً وذلك لما عرفته من صحيحة عبد الله ورواية جميل المؤيدتين بالرضوى وما عن كتاب على بن جعفر عليه السلام بل وإطلاق دليل ازالة النجاسات .

(ومنها) ما عن سائر من الاستدلال بحسنة محمد بن مسلم المتقدمة .

(وفيه) ان الحسنه بعد الغرض عما فيها من الإضمار معارضة بصحيحة عبد الله ورواية جميل المؤيدتين بالرضوى وما عن كتاب على بن جعفر عليه السلام والترجيح للمعارض فإنه أقوى سنداً وأكثر عدداً وأشهر عملاً فإن المشهور على العمل بالصحيحة وما بعدها دون الحسنه وما في المدارك من حمل الأمر بالإعادة في الصحيحة بالنسبة الى مقدار الدرهم على الاستحباب فمما لا يمكن بعد قوة ظهورها في الوجوب المؤيد بتصریح رواية جميل والرضوى بنفى البأس مالم يكن مجتمعاً قدر الدرهم او ما لم يكن مقدار درهم واف وبظهور كتاب على بن جعفر عليه السلام في الوجوب ايضاً .

(ومنها) ما في المدارك من الاستدلال بصحيحة اسماعيل الجعفى المتقدمة (ومحصله) ان مفهوم قوله عليه السلام فيها ان كان اقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة ان في قدر الدرهم الإعادة ومفهوم قوله عليه السلام فيها وان كان اكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته أن في قدر الدرهم لا إعادة فيتعارضان المفهومان والترجيح للثاني لاعتزاده باصالة البرائة .

(وفيه) ان الامارات ومنها ظاهر الكلام سواء منظوقاً او مفهوماً مما لا يعتد بالأصل العملى .

(والظاهر) ان صحيحة الجعفى هي متعرضة لصورتين فقط صورة كون الدم اقل من الدرهم وصورة كونه اكثر من الدرهم وأما صورة كونه بمقدار الدرهم فلم يتعرض لها فالمرجع فيها ما سواها من الاخبار وقد عرفت مقتضى ما سواها من الاخبار فلا تغفل .

(هذا كله) مضافاً الى أنه قد يقال ان المراد من قوله عليه السلام في الحسنه مالم يزد على مقدار الدرهم أو وهو اكثر من مقدار الدرهم هكذا اى مالم يكن بمقدار الدرهم فزائداً أو بمقدار الدرهم واكثر وهكذا المراد

ثم إنه لا فرق في الدم المعضو عنه بين كونه في الثوب أو البدن كما لا فرق في الثوب بين الملبوس أو الماحمول (١) والمراد من الدرهم هو الدرهم الوافي الذي وزنه درهم وثلاث (٢) وفي كلام جمع من العلماء التعبير عنه بالدرهم البغلي (٣) والظاهر أنهما شيء واحد (٤).

من قوله عليه السلام في صحيحة الجعفي وإن كان أكثر من قدر الدرهم أى بمقدار الدرهم وأكثر (نظير) قوله تعالى فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهنّ ثلثا ما ترك أى اثنتين فما فوقهما (وقول النبي عليه السلام) لا تسافر المرأة سافراً فوق ثلاثة أيام أى ثلاثة أيام فما فوقها (وقول^(١) أبى عبدالله عليه السلام) في المكاري وإن كان مقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام فعليه التقصير والإفطار أى عشرة أيام فأكثر إلى غير ذلك من النظائر .
وحينئذ يطابق الحسنة وصحيحة الجعفي مع فتوى المشهور عيناً من عدم العفو عن الدم إذا كان بمقدار الدرهم وأكثر إلا إذا كان أقل فتأمل جيداً .

(١) أما عدم الفرق بين الثوب والبدن فلا أن أخبار العفو وإن كانت هى في خصوص الثوب ولكن في المدارك وطهارة شيخنا الأنصاري وعن المنتهى نسبة عدم الفرق بين الثوب والبدن إلى الأصحاب بل عن الانتصار والخلاف والغنية التصريح بالإجماع على عدم الفرق بينهما وهو كاف في المسئلة سيما مع خبر المنتهى بن عبد السلام المروى في ضمن أخبار العفو في الباب ٢٠ من النجاسات قال قلت له انى حككت جلدى فخرج منه دم فقال ان اجتمع قدر حمصة فاغسله والا فلا .

(والظاهر) ان غسل قدر الحمصة في هذا الخبر هو للاستحباب جمعاً بينه وبين الاخبار المتقدمة (ويحتمل) كون المراد من قدر الحمصة قدرها وزناً (قال في المدارك) وهو يقرب من سعة الدرهم (انتهى) (وصاحب الجواهر) قد أوجب تنزيله على ذلك أى على تقدير الحمصة وزناً (قال) والا كان من الشواذ المتروكة (انتهى) وهو كذلك .

(وأما عدم الفرق في الثوب بين الملبوس والماحول) فلا أن الدم الأقل من الدرهم إذا كان في الملبوس معفواً عنه بمقتضى الاخبار المتقدمة الظاهرة في الملبوس ففي الماحمول بطريق أولى كما يشير إليه الجواهر (مضافاً) الى ان ما دل على ازالة النجاسات عن الثوب منصرف إلى الثوب الملبوس فيبقى الماحمول على مقتضى الأصل وبه قد استدل في محكي المعالم واستجوده الحدائق فراجع .

(٢) كما سمعته من الرضوى وهو المحكي عن الصدوق أيضاً والمفيد وابن إدريس بل عن كشف اللثام نسبته الى الأكثر بل عن الانتصار والخلاف والغنية الإجماع عليه .

(٣) وهو المحكي عن الفاضلين ومن تأخر عنهما بل عن كشف الحق أنه مذهب الإمامية (وفي الحدائق) ان ظاهر الأصحاب الاتفاق على انه البغلي .

(٤) كما يقتضيه الجمع بين كلمات الأصحاب بل عن المعتمد والذكرى وأكثر كتب المتأخرين التصريح بأن الدرهم الوافي الذي وزنه درهم وثلاث هو الدرهم البغلي عيناً .

(نعم قد اختلفوا) في وجه التسمية بالبغلي اختلافاً شديداً (فعن المعتمد) سمى بالبغلي نسبة الى قرية

كما أن المراد من مقدار الدرهم هو سعته بلا شبهة (١) واختلف العلماء في مقدار سعته (٢) فقيل بعقد الإبهام الأعلى وقيل بعقدة الوسطى وقيل بعقد السبابة وقيل بأخمص الراحة وهو ما انخفض من باطن الكف

بالجامعين (وعن بعضهم) انه منسوب الى مدينة قديمة يقال لها بغل قريبة من بابل متصلة ببلدة الجامعين . (وعن بعض آخر) ممن له علم بأخبار الناس والأنسب ان المدينة والدرهم منسوبة الى ابن أبي البغل رجل من كبار اهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قديماً وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب إليه الدرهم البغلي . (وعن ابن دريد) انه منسوب الى رأس البغل ضربه الثاني في ولايته بسكة كسروية وزنه ثمانية^(١) دوايق والبغلية تسمى قبل الإسلام الكسروية فحدث لها هذا الاسم في الإسلام والوزن بحاله وجرت في المعاملة مع الطبرية وهي أربعة دوايق فلما كان في زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرهم منهما واستقر أمر الإسلام على ستة دوايق .

(وعن المصباح) ان الدرهم الإسلامي اسم للمضروب من الفضة وهو ستة دوايق والدرهم نصف دينار وخمسه وكانت الدراهم في الجاهلية مختلفة فكان بعضها خفافاً وهي الطبرية وبعضها ثقلاً كل درهم ثمانية دوايق وكانت تسمى العبدية وقيل البغلية نسبة الى ملك يقال له رأس البغل فجمع الخفيف والثقيل فجعلوا درهمين متساويين فجاء كل درهم ستة دوايق .

(ثم انهم اختلفوا) ايضاً في ضبط البغلي (فعن الذكري) باسكان الغين (وعن الروض) مثله بزيادة تخفيف اللام (وعن جماعة) ان بناء على نسبته الى قرية بالجامعين مفتوح الغين مشددة اللام وهو المحكى عن المتأخرين ايضاً (وعن المذهب) انه سمع ذلك من الشيوخ .

(بقي شيء) وهو أنه قد يقال ان مقتضى ما تقدم عن ابن دريد ان البغلي قد ترك في زمن عبد الملك وزمنه متقدّم على زمن الصادق عليه السلام بل ومقتضى ما تقدم عن المصباح ايضاً ان البغلي هو متروك في زمن الصادق عليه السلام . (وعليه) فيشكل حمل الاخبار الصادرة منه عليه ولكن مع تصريح الرضوى والصدوق والمفيد وغيرهم بالدرهم الوافي بل عن الانتصار والغنية الإجماع عليه وتصريح المعتمد والذكري واكثر كتب المتأخرين بأن الوافي والبغلي هما شيء واحد لا يبقى في المسئلة اشكال ومجرد حدوث الدرهم الإسلامي الذي هو ستة دوايق في زمن عبد الملك او قبله في زمن عمر كما يظهر القول بذلك من مجمع البحرين مما لا يوجب هجر البغلي رأساً بحيث لا يمكن حمل اللفظ عليه .

(١) وذلك بملاحظة كون الدم في الأخبار مفروضاً في الثوب فينتشر على وجهه فينسب إلى الذهن سعة الدرهم لا وزنه ولا حجمه .

(٢) (فعن ابن الجنيدي) في المختصر الأحمدي كما تقدم قبلاً في نجاسة الدم وآناً في إزالة النجاسات للصلاة تقدير سعة الدرهم بعقد الإبهام الأعلى (وعن الشهيد الثاني) في الروض تقديره بعقدة الوسطى . (وفي الروضة) تقديره بعقد السبابة (وعن السرائر) انه شاهد درهماً من تلك الدراهم يعني البغلي تقرب سعته من سعة أخمص الراحة وقد ينسب هذا التقدير إلى أكثر عبائر الاصحاب وعن المعتمد وشارح الروضة

(١) الدائق هو سدس الدرهم الإسلامي ثمانية اسداس هي درهم وثلاث فيوافق الدرهم الوافي (منه) .

واللازم هو الاقتصار على الأقل (١) والله العالم .

مسئلة ٣ - الدم المتفرق في مواضع عديدة من الثوب أو البدن إذا كان في كل موضع منه أقل من الدرهم ولكن إذا فرض اجتماعه في مكان واحد كان بحد المنع بأن كان أكثر من الدرهم مثلاً فالأقوى عدم العفو عند شرعاً (٢) .

نسبته إلى الأشهر .

(وعن ابن أبي عقيل) كما تقدم في صدر المسئلة ما لفظه : وقد روى انه لا إعادة عليه إلا أن يكون أكثر من مقدار الدينار ولعل نظره في الرواية الى ما تقدم من كتاب علي بن جعفر عليه السلام وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله ولا تصل فيه حتى تغسله ولكنك قد سمعت ان الجواهر حكى عن الوسائل ان الدينار هو بسعة الدرهم تقريباً (وعليه) فلا يكون الدينار تقديرأ جديداً في المقام .

(١) فإن الأدلة دلت على وجوب إزالة النجاسات للصلاة خرج منها الدم اذا كان أقل من الدرهم والدرهم مجمل مفهوماً بحسب السعة لا يدرى ان سعة هل هي بقدر عقد السبابة أو عقدة الوسطى او عقدة الإبهام الأعلى او بقدر أخمص الراحة أى ما انخفض من باطن الكف وقد قرر في محله ان في المخصص المنفصل عن العام المجمل بحسب المفهوم المردد بين الأقل والأكثر يقتصر في التخصيص على الأقل وفي الزائد يرجع الى عموم العام لانه شك في التخصيص وليس المقام من قبيل المخصص المجمل المصادق كما يظهر ذلك من الجواهر كي يرجع في الشبهات المصادقية الى الاصل لا الى العام ولا الى الخاص .

(وعليه) فاستصحاب بقاء الثوب على صحة الصلاة فيه ضعيف وقياس المقام على الشبهات الموضوعية التجارية فيها الاصل في غير محله .

(٢) وهو المحكى عن سلاّر و ابن حمزة وعن جملة من كتب العلامة واختاره الجواهر بل في الحدائق انه المشهور بين المتأخرين بل عن كشف الالتباس نسبته إلى الشهرة من غير تقييد بالتأخرين (ولكن عن المعتمد) ونهاية الشيخ العفو عنه اذا لم يتفاحش (وعن ابن ادریس) ومبسوط الشيخ ونافع المحقق وشرائعه العفو عنه بلا تقييد بعدم التفاحش وتبعهم المدارك والحدائق ومصباح الفقيه بل عن الذكرى نسبته الى المشهور وهو عجيب .

(ومرجع النزاع) في هذه المسئلة الى كفاية الاجتماع التقديرى وعدمه فعلى الاول لاعفو عنه اذا كان بحد المنع وعلى الثاني معفو عنه بلا تفاحش او حتى مع التفاحش .

والأقوى * كما ذكرنا في المتن هو عدم العفو عنه (ويدل عليه) مضافاً الى اطلاق جملة من الروايات المتقدمة في المسئلة السابقة (كحسنة محمد بن مسلم) المشتملة على قوله عليه السلام واذا كنت قد رأيت وهو أكثر من مقدار الدرهم (الى ان قال) فأعد ما صليت (وصحيحة الجعفي) المشتملة على قوله عليه السلام وكان أكثر من قدر الدرهم (الى ان قال) فليعد صلاته .

(والرضوى) المشتمل على قوله عليه السلام فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم واف الخ (وخبر علي بن جعفر) المشتمل على قوله عليه السلام وان أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله ولا تصل فيه حتى تغسله ، فإن

مسئلة ٣ - دم الحيض فى الثوب أو البدن لا يعفى عنه فى الصلاة لآعن قليله ولا عن كثيره (١) والاحوط الحاق دم الاستحاضة والنفاس ايضاً بدم الحيض فى عدم العفو عنه (٢) سيما دم النفاس .

اطلاق الجميع شامل لكل من الدم المجتمع والمتفرق فى الثوب او البدن بلاشبهة :
(صحيحة عبدالله بن ابي يعفور) المتقدمة هناك المشتملة على قوله قلت لآبى عبدالله عليه السلام الرجل يكون فى ثوبه نقط الدم (الى ان قال) عليه السلام يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة (ورواية جميل بن دراج) المتقدمة هناك ايضاً المشتملة على قوله عليه السلام لا بأس بأن يصلى الرجل فى الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضح (الى ان قال) فلا بأس مالم يكن مجتمعاً قدر الدرهم .
(فإن المعنى فى الاولى) هكذا إلا أن يكون نقط الدم الذى فرضه الراوى فى الثوب مقدار الدرهم فى فرض اجتماعه فيغسله ويعيد (وفى الثانية) هكذا فلا بأس مالم يكن الدم المتفرق فى الثوب شبه النضح فى فرض اجتماعه قدر الدرهم .

(ومن العجيب) استدلال ارباب القول بالعفو عن الدم المتفرق اذا لم يتفاحش او من غير تقييد بعدم التفاحش بصحيحة عبد الله بن ابي يعفور ايضاً بدعوى ان مقدار الدرهم هو اسم «ليكون» ومجتمعاً خبره وهو كما ترى خلاف الظاهر جداً بل الاسم كما يظهر مما ذكرنا هو نقط الدم الذى فرضه الراوى فى الثوب ومقدار الدرهم خبره واما كلمة مجتمعاً فهى حال اى فى فرض اجتماعه .

(وأعجب من ذلك) استدلال الحداثق للعفو عن الدم المتفرق برواية جميل فانها اظهر من صحيحة عبدالله فى عدم العفو عن الدم المتفرق فإن الاسم لكلمة (يكن) هو الضمير العائد الى الدم المتفرق فى الثوب شبه النضح ولفظة قدر الدرهم خبره ومجتمعاً هو حال كما لا يخفى .

(ثم ان فى مجموع) المدارك والحدائق وجوه عديدة للرد على الاستدلال بالصحيحة لعدم العفو عن الدم المتفرق يظهر ضعف جميعها بالتدبر التام فيما ذكرناه من بيان تقريب الاستدلال لعدم العفو عنه فلا حاجة الى إطالة الكلام بتعرض الجميع مفصلاً واحداً بعد واحد .

(١) بلا خلاف فيه بين علمائنا بل عن جملة من الاصحاب دعوى الاجماع عليه صريحاً (ويدل عليه) مضافاً الى ذلك ما رواه الوافى فى باب التطهير من الدم عن الكافى والتهذيب بسنديهما (عن ابي بصير عن ابي عبدالله وابى جعفر عليهما السلام) قال لا تعاد الصلاة من دم لم تبصره الا دم الحيض فإن قليله وكثيره فى الثوب إن رآه وإن لم يره سواء (ورواه الوسائل ايضاً) فى النجاسات فى الباب ٢١ وهو باب الدماء التى لا يعفى من قليلها وقال من دم لا تبصره غير دم الحيض الخ .

(وفى الرضوى) المروى فى المستدرک فى الباب المذكور وان كان الدم حمصة فلا بأس بأن لا تغسله الا ان يكون دم الحيض فاغسل ثوبك منه .

(٢) فإن المحكى عن الشيخ وأتباعه الحاقهما بدم الحيض (بل عن السرائر) نفى الخلاف فى الإلحاق بل عن الخلاف والغنية الإجماع عليه (وقد يستدل) للإلحاق بوجوه (منها) تساويهما معه فى إيجاب الغسل (ومنهما) ان الاستحاضة مشتقة من الحيض .

بل الاقوى الحاق دم نجس العين ايضاً كالكلب والخنزير والكافر، بل ودم الميتة ايضاً وهكذا دم مالا يؤكل لحمه (١) .

(ومنها) ان النفاس حيض محتبس كما قد يستفاد ذلك (من حديث مقرر عن ابي عبدالله عليه السلام) المروى في الوسائل في ابواب الحيض باب جواز اجتماع الحيض مع الحمل قال سأل سلمان علياً عليه السلام عن رزق الولد في بطن امه فقال ان الله تبارك وتعالى حبس عليه الحيضة فجعلها رزقه في بطن امه (وحديث سليمان بن خالد) في الباب المذكور قال قلت لابي عبدالله عليه السلام جعلت فداك الجبلى ربما طمئت قال نعم وذلك ان الولد في بطن امه غذائه الدم فربما كثر ففضل عنه فاذا فضل دفقته فاذا دفقته حرمت عليها الصلاة .
(وفي الجميع مالا يخفى) بل لا يخرج عن القياس كما صرح به الحدائق (ثم قال) وبناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعليلات العليلة مجازفة محضة (انتهى) وهو جيد .

(نعم) الانصاف ان الوجه الثالث ليس في الضعف كالاول والثاني ولكن مع ذلك ليس بقوى لان اقصى ما دل عليه الخبر ان الحيض محبوس في ايام الحمل لرزق الولد وليس فيهما دلالة على ان الدم الخارج بعد الوضع المسمى بالنفاس هو بقايا دم الحيض الذى كان محتبساً لرزق الولد ولكن مع ذلك كله الاحوط كما ذكرنا في المتن هو الحاق الدمين بالحيض في عدم العفو عنه سيما النفاس للخبرين بل ولما يستشعر من الاخبار الدالة على رجوع النفساء الى ايام عادتها وما دل على وجوب قعودها عن الصلاة والصيام من ان دم النفاس هو دم الحيض المحتبس عيناً .

(١) واول من حكى عنه الحاق دم نجس العين بدم الحيض في عدم العفو عنه لاعتقاده قليلاً ولا عن كثيره هو القطب الراوندى ثم حكى ذلك عن ابن حمزة في الوسيلة والعلامة في كتبه وعن البيان والدروس والروض والرياض والمسالك وجامع المقاصد وغيرهم وتبعهم الحدائق والعروة (ولكن عن ابن ادريس) ان هذا خطأ عظيم وزلل فاحش لأن هذا هدم وخرق لاجماع اصحابنا (انتهى) .

﴿وعلى كل حال﴾ ان ما استدل به أو أمكن الاستدلال به للاحاق دم نجس العين بدم الحيض في عدم العفو عنه امور :

﴿الاول﴾ ما احتمله المحقق في محكي المتعبر من ان نظر بعض فقهاء قم يعنى به القطب الراوندى الذى ألحق دم الكلب والخنزير بدم الحيض لعله الى ملاقاته جسدهما ونجاسة جسدهما غير معفو عنها .
(بل ظاهر المدارك) ان مستند القطب هو ذلك عيناً (وقد ارتضى المختلف) هذا الوجه واستند إليه نظراً الى ان الدم الخارج من نجس العين تتضاعف نجاسته ويكتسب نجاسة أخرى غير نجاسة الدم وتلك لم يعف عنها نظير ما لو اصاب الدم نجاسة أخرى غير نجاسة الدم كنجاسة البول أو الغائط ونحوهما فانه مما يجب إزالته مطلقاً وإن كان قليلاً جداً .

(فيه) ان الدم الخارج من نجس العين اذا لاقى بوله مثلاً أو وغائطه أو منيته فهذا مما يكتسب نجاسة اخرى وامّا اذا لاقى جسمه فهذا مما لا يكتسب نجاسة اخرى قطعاً لأن النجاسة المكتسبة حينئذ لو قيل بها ليست الانجاسة نجس العين وهى بعينها موجودة في دم الكلب فانه دم والدم جزء لنجس العين فكيف تتضاعف

• • • • •

نجاسته ويكتسب نجاسة اخرى وهذا واضح .

﴿ الثاني ﴾ ما أفاده الحدائق من انصراف أخبار العفو الى الأفراد الشايعة من الدم فيبقى دم نجس العين تحت عموم ما دلّ على إزالة النجاسات .

(وفيه) ان الانصراف بدوى يزول بالتأمل ولو فتحنا هاهنا باب الانصراف الى الافراد الشائعة لكنت أخبار العفو منصرفة عن دم كثير من الحيوانات الطاهرة العين النادرة الوجود من دون اختصاص بدم نجس العين فقط وهذا ايضاً واضح .

﴿ الثالث ﴾ ما عن صاحب المعالم رحمه الله مما ملخصه ان أخبار العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم انما هي تؤدى العفو عن الدم من حيث كونه دماً فلا ينافي عدم العفو عنه لاجل طرو عنوان آخر وحيثية اخرى كعنوان الكلب أو الخنزير أو الكافر الصادق على مجموع أجزائه ومنها دمه .

(وقد يضعف هذا الوجه) بأن ترك الاستفصال في أخبار العفو مما يوجب الإطلاق للفظ الدم فيشمل كل دم حتى دم الكلب وشبهه .

(ولكن التضعيف ايضاً ضعيف) وذلك لجواز أن يقال إن الدم الذى يعفى عنه في الصلاة كما ان له اطلاقاً يشمل كل دم حتى دم الكلب وشبهه فكذلك الكلب مثلاً الذى هو نجس العين ويجب الاجتناب عنه في الصلاة ثوباً وبدناً يشمل كل جزء منه حتى دمه فيتمارضان الاطلاقان في مادة الاجتماع .

(نعم يمكن أن يقال) في خصوص دم الميتة ودم مالا يؤكل لحمة ان ما دلّ على النهى عن الصلاة في أجزاء الميتة (كمرسلة ابن أبي عمير) عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام في الميتة المروية في الوسائل في أوّل باب من لباس المصلّى لاتصلّ في شيء منه ولا فى شسع. او ما دلّ على النهى عن الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمة (كموثقة ابن بكير) المروية في الباب الثاني من لباس المصلّى المشتملة على قوله عليه السلام كل شيء حرام اكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد الخ هو أقوى ظهوراً في الشمول لمادة الاجتماع من اخبار العفو عن الدم فيكون دم الميتة أو دم مالا يؤكل لحمة داخلاً تحت ما دلّ على النهى عن الصلاة في أجزاء الميتة أو مالا يؤكل لحمة لاتحت اخبار العفو .

(ولعلّ من هنا) قد افتى العروة صريحاً بعدم العفو عن دم الميتة ودم ما لا يؤكل لحمة بل حكى عن كشف الغطاء ايضاً عدم العفو عن الاخير وأيده الجواهر ومن المعلوم ان دم مالا يؤكل لحمة اذا لم يكن معفواً عنه فدم نجس العين بطريق أولى .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو انه قديقال ان استثناء دم الحيض خاصّة في رواية ابي بصير المتقدمة في صدر المسئلة لاتعاد الصلاة من دم لم تبصره الا دم الحيض الخ هو قرينة واضحة على ارادة العموم من المستثنى منه فيندرج فيه دم نجس العين ودم الميتة ودم ما لا يؤكل لحمة جميعاً .

(وفيه) ان اقصى ذلك ان كلا من دم نجس العين ودم الميتة ودم مالا يؤكل لحمة يكونه معفواً عنه في صورة الجهل به ونحن كلامنا هنا في العفو عنه حتى في صورة العلم به اذا كان اقل من درهم وهذا مما لا يستفاد من

بل الاحوط إلحاق دم الغير مطلقاً (١) وعليه فينحصر الدم الميعفو عنه في الصلاة إذا كان أقل من الدرهم في دم نفس المصلي فقط كدم رعاfe أو فصدفه أو حجامته ونحو ذلك دون غيره .

مسئلة ٢ - إذا اختلط بالدم مائع طاهر وكان المجموع أقل من الدرهم فإن كان الخلط بنحو لم يخرج الدم عن مسماه فلا إشكال حينئذ في العفو عنه وأما إذا خرج عن مسماه ففي العفو عنه قولان (٢) والاقوى هو العفو عنه (٣) .

مسئلة ٥ - إذا علم كون الدم أقل من الدرهم ولم يعلم أنه الدم الميعفو عنه كدم الحجامه أو الفصد أو الرعاfe ونحو ذلك أو أنه الدم الغير الميعفو عنه كدم الحيض أو الاستحاضة والنفاس ونحو ذلك بنى على أنه

الرواية المذكورة .

(١) كما افتى بإلحاقه صريحاً صاحب الحقائق استناداً (الى رواية الكافي) مسنداً الى البرقي رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام وقد رواها الوسائل في النجاسات باب الدماء التي لا يعفى من قليلها وهو الباب ٢١ قال قال : دمك أنظف من دم غيرك إذا كان في ثوبك شبه النضج من دمك فلا بأس وان كان دم غيرك قليلاً كان أو كثيراً فاغسله .

(قال في الحقائق) ولم أقف على من تنبّه ونبّه على هذا الكلام إلا الامين الاستر ابادى فانه ذكره واختاره (قال) والى هذه الرواية أشار ايضاً في كتاب الفقه الرضوى فقال وأروى ان دمك ليس مثل دم غيرك (انتهى) .

وقد ردّ عليه الجواهر بضعف المستند والارسال والهجر ومن هنا قد حمل الروايتين في مصباح الفقيه على الاستحباب وكأنه لاجل انه أولى من الطرح رأساً .

﴿ اقول ﴾ أما الرضوى فنعم هو ضعيف سنداً بل ودلالة ايضاً في المقام ولكن المرفوعة حيث انها مروية في الكافي ومرسلها مثل البرقي وقد وثقه الشيخ والعلامة وإن ضعفه النجاشي الغير المضّر تضعيفه ها هنا مع توثيقهما له سيّما مع ما عن الغضائري من ان الاعتماد عندى على قول الشيخ فرفع اليد عنها رأساً أو حملها على الاستحباب بلا شاهد عليه في غاية الاشكال فالاحوط كما ذكرنا في المتن ان يعامل مع دم الغير معاملة دم الحيض في عدم العفو عنه لاعتق قليله ولاعن كثيره (والله العالم) .

(٢) ففي المدارك والجواهر وعن الذكرى والمعالم وجامع المقاصد والروض واللوامع العفو عنه (وفي الحقائق) ومصباح الفقيه وعن المنتهى والبيان عدم العفو عنه وعن الذخيرة المليل اليه .

(٣) فإن مقتضى القاعدة و ان كان هو الرجوع الى اطلاق ما دل على إزالة النجاسات عن الثياب خرج منه الدم اذا كان بقدر مخصوص وبقي الباقي والمفروض ان هذا ليس بدم فيكون باقياً تحت الاطلاق وهذا هو الذى استند اليه الحقائق صريحاً في عدم العفو عنه ولعله المعنى مما افاده في محكي المنتهى من أنه ليس بدم فوجب إزالته بالاصل السالم عن المعارض ولكن نحن نعلم بالقطع واليقين يقيناً لا يبقى معه شبهة ولا ريب في ان الممتنع بشيء نجس مما لا يزيد حكمه على ذاك النجس (وبعبارة اخرى) ان الممتنع بشيء نجس لا يكون أنجس من ذاك النجس .

الدم المعفو عنه (١).

فصل

فى العفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده لصغره

مسئله ١ - كل ما لا يمكن الصلاة فيه وحده لصغره بحيث لا يسترا العورتين جميعاً كالقلنسوة والتكة والجورب والخف والنعل ونحو ذلك إذا كان نجساً فلا بأس بالصلاة فيه (٢).

(١) كما حكى ذلك عن جمع من الفقهاء بل قيل ان عليه بناء الفقهاء لكن ذلك لا للتمسك بعموم مادل على العفو عن الدّم اذا كان اقل من الدرهم فإنه من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية للمخاص أول الدم الخارج بالتخصيص وهو خلاف التحقيق كما قرر في محله بل للتمسك بأصالة البرائة عن مانعية الدم المشكوك بنحو الشبهة الموضوعية بعد اليأس عن كل من التمسك بالعام للعفو عنه أو التمسك بالمخاص لعدم العفو عنه . (٢) بلا خلاف فيه بين علمائنا بل في الجواهر عليه الاجماع تحصيلاً و نقلاً (اقول) وبدل عليه مضافاً الى ذلك والى قصور مادل على ازالة النجاسات عن الثياب من الشمول للأُمور المذكورة فيجرب الأصل عن وجوب تطهيرها (جملة من الروايات) المروية في النجاسات باب جواز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً : (ففي رسالة عبدالله بن سنان) عمن أخبره عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال كلما كان على الإنسان او معه مما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس ان يصلى فيه وان كان فيه قذر مثل القلنسوة والتكة والكمره (١) والنعل والخفين وما اشبه ذلك .

(وفي رسالة ابراهيم بن ابي البلاد) عمن حدّثه عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس بالصلاة في الشيء الذي لا تجوز الصلاة فيه وحده يصيبه القذر مثل القلنسوة والتكة والجورب . (وفي صحيحة حماد بن عثمان) عمن رواه عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلى في الخف الذي قد اصابه القذر قال اذا كان مما لا تتم فيه الصلاة فلا بأس .

(وفي رواية زرارة) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ان قلنسوتي وقعت في بول فأخذتها فوضعتها على رأسي ثم صليت فقال لا بأس (وفي موثقة زرارة) عن احدهما عليه السلام قال كلما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس يكون عليه الشيء مثل القلنسوة والتكة والجورب بناء على ظهور الشيء في القذر كما فهم الأصحاب . (وفي الرضوى) المروى في المستدرک في الباب المذكور قال عليه السلام ان أصاب قلنسوتك او عمامتك او التكة او الجورب أو الخف منى أو بول أو دم أو غائط فلا بأس بالصلاة فيه وذلك ان الصلاة لا تتم في شيء من هذه وحده .

(وفي رواية الحلبي) عن ابي عبدالله عليه السلام المروية في لباس المصلى باب حكم ما لا تتم فيه الصلاة منفرداً اذا كان حراً قال كلما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الابريسم والقلنسوة

(١) هي كيس يأخذها صاحب السلس حكاه صاحب المجمع عن بعض اللغويين (منه)

والخفّ والزّنار^(١) يكون في السراويل ويصلى .

(وكأن الوسائل) قد عرف من الرواية دلالتها على العفو عن الامور المذكورة اذا كانت من ابريسم ومن هنا ذكرها في الباب المذكور ولكنه ضعيف فانّ الخف لا يكون من ابريسم قطعاً بل هي الى الدلالة على العفو عنها اذا كانت هي نجسة اقرب وأظهر ولعلّ من هنا ذكرها الحدائق في روايات المسئلة فراجع .

﴿ ثم إنه حكى عن الراوندي ﴾ تخصيص الحكم بالخمسة المذكورة في المتن محتجاً بوقوع الاجتماع عليها و ما عداها لم يثبت النصّ فيه فيبقى على المنع (وعن أبي الصلاح) وسأّر متابعتها في التخصيص بالخمسة . (وعن ابن ادريس) تخصيص الحكم بالملابس فلا يشمل المحمول كالدرهم و الدنانير والسكين والمنديل ونحو ذلك (وعن العلامة) متابعتها في جملة من كتبه (و عن البيان) متابعة العلامة (بل عن ظاهر الاكثر) موافقة ابن ادريس بل قد يقال ان ظاهر كل من قال انه يجوز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً هو جواز لبسه في حال الصلاة فلا يدخل فيه مثل الدرهم المحمول او العصاة المحمولة ونحوهما .

(و عن المنتهى والبيان) اعتبار كون ما لا يمكن الصلاة فيه في محله فلو لم تكن التكة على رأسه وجعل الخف في يديه و كانا نجسين لم تصح صلاته (و عن المحقق والشهيد و جمع من المتأخرين) تعميم الحكم الى كلما لا يمكن الصلاة فيه وحده من ملبوس ومحمول كان الملبوس في محلهام لا .

(اقول) إنّ مقتضى الأصل بعد قصور ما دلّ على إزالة النجاسات من الثياب عن الشمول لما لا يتم الصلاة فيه وحده واشتمال جملة من النصوص المتقدمة آنفاً على لفظة (كلما) ولفظة (وما أشبه ذلك) والتعليل المذكور في الرضوى أعنى قوله عليه السلام وذلك ان الصلاة لا تتم في شيء من هذه وحده هو العفو عن نجاسة كلّ ما لا يمكن الصلاة فيه وحده من غير اختصاص بالخمسة المذكورة في المتن . (كما ان مقتضى الاصل) بعد القصور المذكور و مرسله عبدالله بن سنان المشتملة على قوله عليه السلام كلما كان على الإنسان او معه الخ هو عدم الفرق فيما لا يمكن الصلاة فيه وحده بين ان يكون ملبوساً أو محمولاً كان الملبوس في محله أوفى غير محله (ومن هنا يتجه) القول الاخير في المسئلة وبه يظهر لك ضعف سائر الأقوال جداً فتأمل جيداً .

﴿ بقي شيء ﴾ وهو ان لنا جملة من الروايات تنافي بظاهرها العفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده مروية في الوسائل في ابواب مختلفة من لباس المصلى .

(ففي صحيحة عبد الرحمن) في باب استحباب الصلاة في النعل الطاهرة الذكية وهو الباب ٣٧ عن أبي عبدالله عليه السلام اذا صليت فصلّ في نعليك اذا كانت طاهرة فان ذلك من السنة .

(وفي حسنة عبدالله بن المغيرة) في الباب المذكور مثل ما في الصحيحة (وفي رواية وهب بن وهب) عن جعفر عليه السلام عن ابيه عليه السلام في باب جواز الصلاة في السيف قال ان علياً عليه السلام قال السيف بمنزلة الرداء صلى فيه ما لم ترفيه دماً .

(وفي رواية رفاعه) في باب جواز صلاة المختضب قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المختضب اذا تمكن من

كما لا بأس بحمله ايضاً في الصلاة (١) بل لا بأس بحمل عين النجس ايضاً في الصلاة مع الأمن من التعدي الى البدن او الثوب كما اذا حمل معه قارورة فيها بول مشدودة الرأس (٢) وان كان الأحوط عدم حملها (٣) بل لا بأس بحمل المتنجس مطلقاً وان كان مما يمكن الصلاة فيه وحده كحمل الثوب المتلطيخ بالدم (٤) بل وان

السجود والقراءة ايضاً يصلي في حنائه قال نعم اذا كانت خرقة طاهرة وكان متوضئاً .

(وفي رواية علي بن جعفر) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام في الباب ١٧ من النجاسات قال سألته عن أكسية المرعزي والخفاف تنقع في البول يصلي عليها قال إذا غسلت فلا بأس عليها بناءً على رجوع الشرط اي الغسل الى كل من الأكسية والخفاف جميعاً .

(وفي مرفوعة محمد) المروية في الوافي في لباس المصلي في باب ساير ما يكره معه الصلاة عن ابي عبدالله عليه السلام قال صل في منديلك الذي تتمنل به ولا تصل في منديل يتمنل به غيرك .

(والجواب عن الجميع) ان مقتضى الجمع بينها وبين الروايات المتقدمة الواردة في مقام البيان هو حمل الامر او النهي في هذه الروايات كلها على الاستحباب او الكراهة (هذا مضافاً) الى ما في رواية وهب من ضعف السند وما في رواية رفاعه من احتمال كون الخرقه كبيرة بحيث يمكن الصلاة فيها وحدها وما في مرفوعة محمد من عدم وضوح كون النهي فيها لأجل نجاسة منديل الغير او احتمال نجاسته (والله العالم) .

(١) قد اشير الى وجهه آنفاً فلا نعيد الكلام فيه ثانياً .

(٢) كما عن الخلاف والمعتبر والمعاليم واختاره المدارك والحدائق وقد مثلوا لها بما ذكرناه في المتن من حمل قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس (ويدل على) نفي البأس قصور ما دل على إزالة النجاسات عن الثوب والبدن من الشمول لحمل عين النجس مع الامن من التعدي فيبقى الحمل على مقتضى الاصل .

(هذا مضافاً) الى ما تقدم من مرسله عبدالله بن سنان كلما كان على الانسان او معه مما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلي فيه وإن كان فيه قذر الخ .

(وعن المبسوط) وابن ادريس والعلامة في جملة من كتبه المنع عن ذلك محتجاً في المختلف بأنه حامل نجاسة فتبطل صلاته كما لو كانت النجاسة على ثوبه وبدنه (وهو كما ترى) قياس محض فلا عبرة به وقد حكى ان أصل الدليل من العامة واتخذ العلامة .

(٣) لرواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في النجاسات باب تعدى النجاسة مع الملاقات والرطوبة قال سألته عن الرجل يمر بالمكان فيه العذرة فتهب الريح فتلقى عليه من العذرة فيصيب ثوبه ورأسه يصلي فيه قبل ان يغسله قال نعم ينفضه ويصلي فلا بأس (فان الرواية) وان كانت مسوقة لنفي وجوب الغسل الذي احتمله الراوي بمجرد إصابة العذرة اليابسة ثوبه ورأسه وليست هي لبيان وجوب النفض شرعاً كي يعرف منه المنع عن حمل النجس الغير المتعدّي ولعل قوله ينفضه ويصلي هو جار مجرى العادة كما في مصباح الفقيه اي لزوال النفرة والتقدير لا لوجوب إزالته شرعاً ولكن مع ذلك كله الاحوط كما اشير في المتن هو ترك حمل النجس الغير المتعدّي نظراً الى هذه الرواية (والله العالم) .

(٤) ان لا دليل على المنع عنه فيبقى فيه الاصل سالماً كما في الجواهر فإن ما دل على النهي عن الصلاة

كانت نجاسة الثوب الماحمول هي دم الحيض او ما يلحق به من دم الاستحاضة او النفاس قليله او كثيره او كانت نجاسته دم الغير لا دم المصلي (١) نعم ان نجاسة الميتة أو نجاسة حيوان لا يؤكل لحمه ولو كان طاهر العين كالسنور والثعلب فضلاً عن نجس العين كالكلب والخنزير اذا كانت هي فيما لا يمكن الصلاة فيه وحده فلا يجوز الصلاة فيه سواء كانت النجاسة دماً أو غير دم كانت النجاسة قليلة أو كثيرة (٢) وهكذا لا يجوز حمله في الصلاة أبداً (٣)

في الثوب النجس انما يتبادر منه الثوب الملبوس لا المطوي الموضوع تحت ابطه مثلاً كما صرح بذلك في الحدائق في مسألة العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم (قال) تحقيقاً للمطرفة فلا يدخل فيه الماحمول (انتهى).

(نعم قد يقال) ان عنوان الصلاة في الثوب النجس هو صادق حتى فيما كان الثوب محمولاً وذلك بشهادة قوله ﷺ في مرفوعة محمد المتقدمة آنفاً صل في منديك الذي تتمندل به ولا تصل في منديل يتمندل به غيرك، اذ من الواضح ان المنديل لا يكون إلا محمولاً لا ملبوساً ومع ذلك قد نهى ﷺ عن الصلاة فيه والنهي فيه وان قلنا انه للكراهة جمعاً بين الاخبار ولكن مع ذلك هو كاشف عن صدق (الصلاة في) في الماحمول.

(الا ان الذي يدفعه) كما في مصباح الفقيه ان التعبير بالصلاة (في) في المرفوعة مبني على التوسعة والتجوز دون الحقيقة وهذا بخلاف ما دل على النهي عن الصلاة في النجس فهو يحمل على معناه الحقيقي وهو الملبوس دون غيره (وعليه) فالقول بنفي البأس عن حمل النجس مطلقاً - (قال في مصباح الفقيه) كما لعله المشهور - لا يخلو عن قوة.

(١) فان ما دل على عدم العفو عن دم الحيض لا عن قليله ولا عن كثيره وهكذا ما دل على عدم العفو عن دم الغير لا عن قليله ولا عن كثيره كما تقدم تفصيلهما في المسئلة الثالثة من مسائل العفو عن الدم وان كان هو في الثوب ولكن المنصرف من الثوب كما تقدم غير مرة هو الثوب الملبوس لا المطوي الماحمول معه وعليه فيبقى الماحمول على مقتضى الاصل من إباحة حمله وعدم المنع عنه.

(٢) فان ما دل على النهي عن الصلاة في أجزاء الميتة كمرسلة ابن ابي عمير وما دل على النهي عن الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه كموثقة ابن بكير وقد مضى تفصيلهما في المسئلة الثالثة من مسائل العفو عن الدم هو أقوى ظهوراً مما دل على العفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده ففي مادة الاجتماع كالفلنسوة التي فيها قدر الميتة او قدر غير المأكول يقدم دليل المنع على دليل العفو.

(٣) اما عدم جواز حمل ما فيه قدر الميتة فللمنع عن حمل أجزاء الميتة في الصلاة (لصحيحة عبدالله بن جعفر) الطروية في الوسائل في لباس المصلي باب جواز الصلاة ومعه فأرة المسك قال كتبت اليه يعني ابا عبدالله [ابا محمد] ﷺ يجوز للرجل ان يصلي ومعه فأرة المسك فكتب لا بأس به اذا كان ذكياً فانها بضميمة عدم الفرق قطعاً بين فأرة المسك اذا كانت من الميتة وبين ساير أجزاء الميتة دليل قطعي على المطلوب فلا يجوز حمل شيء من أجزاء الميتة في الصلاة أبداً.

مسئلة ٢ - ان بعض علمائنا عدّ العمامة مما لا يمكن الصلاة فيه وحده و هو مشكل جداً فاللازم هو نزعها في حال الصلاة اذا كانت نجسة (١) .

(وأما عدم جواز حمل ما فيه قذر ما لا يؤكل لحمه) فللمنع عن حمل اجزاء ما لا يؤكل لحمه في الصلاة (لمكانة ابراهيم بن محمد الهمداني) المروية في لباس المصلي باب حكم الصلاة في ثوب يعلق به وبر ما لا يؤكل لحمه قال كتبت اليه يسقط على ثوبي الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية ولا ضرورة فكتب لا تجوز الصلاة فيه (ومن المعلوم) انه اذا لم يجز حمل الوبر او الشعر مما لا يؤكل لحمه فحمل قذره أو جزء من أجزاء نجس العين بطريق اولي .

(وأما مكانة محمد بن عبد الجبار) المروية في لباس المصلي باب حكم ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً المشتملة على السؤال من قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه او تكة من وبر الأرناب وعلى الجواب بقوله عليه السلام وان كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه انشاء الله تعالى الظاهرة في جواز الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه اذا كان ذكياً فضلاً عن حملها (فعن جماعة) منهم الوسائل والحدائق ومصباح الفقيه في الصلاة حملها على التقية ويؤيده ما فيها من لفظة انشاء الله تعالى .

(مضافاً) الى معارضتها لمكانة ابراهيم بن عتبة واحمد بن اسحاق المرويتين في لباس المصلي باب حكم ما لا تتم فيه الصلاة منفرداً الصريحة في المنع عن الصلاة في الجوارب والنكك المعمولة من وبر الأرناب (كما ان ما عن المعتمد) من جواز حمل الحيوان الطاهر الغير المأكول في الصلاة استناداً الى حمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمامة وهو يصلي وانه ركب الحسين عليه السلام على ظهره وهو ساجد فضعيف جداً اذ لا يقاس حمل الحيوان الغير المأكول على حمل بني آدم .

(نعم ربما يمكن الاستدلال) لجواز حمل غير المأكول في الصلاة بترك الاستفصال في صحيحة علي بن جعفر عن أخيه ابي الحسن عليه السلام المروية في لباس المصلي باب كراهة استصحاب المصلي دبة من جلد حمار قال سألت عن رجل صلى وفي كتمه طير قال إن خاف الذهاب عليه فلا بأس حيث لم يفصل عليه السلام في الطير بين ما يؤكل وما لا يؤكل .

ولكن لا يبعد انصرافه الى المأكول من الطير لشيوعه وغلبة الابتلاء به وتوفر الداعي في صيده وضبطه دون صيد غير المأكول (مضافاً) الى ان الترخيص فيها مشروط بخوف الذهاب لا مطلقاً .

(١) و تفصيل المسئلة انه حكى عن الصدوق في الفقيه والمقنع و عن والده في الرسالة عدّ العمامة مما لا يمكن الصلاة فيه وحده كما تقدم ذلك في الرضوي .

بل عن الصدوق في الفقيه انه ساق كلاماً عين الرضوي المتقدم باختلاف يسير (و لكن المدارك) بل الاصحاب على ما في الحدائق قد استشكلوا في عدّ العمامة مما لا يمكن الصلاة فيه وحده وهو في محله (وعليه) فلا بد من حمل العمامة في الرضوي و الفقيه على العمامة الصغيرة التي لا يمكن ستر العورة بها كما حكى هذا الحمل عن الراوندي و هو غير بعيد سيما بملاحظة ما في الرضوي و محكي الفقيه من التعليل بأن الصلاة لا تتم في شيء من هذه وحده .

فصل

في العفو عن نجاسة ثوب المربية للصبي

مسئلة ١ - ان المربية للصبي اذا كان لها قميص واحد فلا يجب عليها غسله من البول في اليوم اكثر من مرة (١)

(وقد يقال) ان ادلة ازالة النجاسات عن الثوب قاصرة عن شمول العمامة فتبقى هي على مقتضى الأصل. (و لكن الانصاف) ان ذلك مشكل لان المستفاد من روايات العفو عما لا يمكن الصلاة فيه وحده سيما الرضوي بلحاظ ما في آخره من التعليل انه كلما امكن الصلاة فيه وحده هو ممالا يصح الصلاة فيه اذا كان نجساً فيشمل العمامة ونحوها .

(هذا مضافاً) الى استفادة المنع من صحبة العيص بن القاسم المروية في الوافي في لباس المصلي باب ساير ما يكره معه الصلاة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب المرأة وفي إزارها و يعتم بخمارها قال نعم اذا كانت مامونة ، بناء على اعتبار هذا الشرط في كل من الثوب والإزار والخمار الذي اعتم به الرجل فان المستفاد منها حينئذ عدم جواز الصلاة في العمامة اذا كانت نجسة .

(و بالجملة) الفتوى بجواز الصلاة في العمامة التي يمكن ستر العورتين بها كما هو الغالب اذا كانت نجسة في غاية الاشكال الا اذا كانت ملفوفة لفافاً شديداً ثم خيطة كما كانت معمولة سابقا في بعض الأصناف فلا اشكال فيها كما في العروة فان حالها حينئذ كالقلنسوة عينا فانها بعد الفتق و شد بعضها الى بعض ربما يمكن الصلاة فيها وحدها ولكن مع ذلك هي ممّا تصح الصلاة فيها اذا كانت نجسة نظراً الى ان المدار هو على قبل الفتق والعلاج لاعلى بعدهما .

(١) كما عن المشهور بل في الحدائق والجواهر نفي الخلاف فيه (و يدل عليه) مضافا الى ذلك (ما رواه في الوسائل) في الباب ٤ من النجاسات عن طريق الشيخ بسنده عن احمد بن يحيى المعاذي عن محمد بن خالد عن سيف بن عميرة عن ابي حفص عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن امرأة ليس لها الا قميص واحد ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع قال تغسل القميص في اليوم مرة (ثم قال) و رواه الصدوق مرسلًا يعنى في الفقيه (ثم قال) و رواه ايضا في المقنع مرسلًا (انتهى) .

(و قد يستدل للحكم المذكور) بالخرج و هو ضعيف لوجوب الغسل حينئذ كلما ارادت الصلاة حتى يلزم منه الحرج لا في كل يوم مرة واحدة (و عن جمع من الاصحاب) تضعيف السند و اجيب عنه بانجباره بعمل الاصحاب و هو جيد بل صرح في الحدائق بانه لا مخالف فيه ولا راد له (نعم قد يقال) ان الرواية مع ورودها في بول المولود قد صرح بالغسل وحسنة الحلبي التي تقدمت في المسئلة الثالثة من نجاسة البول و الغائط و سيأتي في التطهير من بول الرضيع تفصيل بين قبل الاكل فيصب عليه الماء و بعده فيغسل حيث قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال تصب عليه الماء فان كان قد اكل فاغسله بالماء غسلا و الغلام والجارية

والظاهر عدم الفرق بين الصبي والصبية (١) ولا بين المولود الواحد و اكثر (٢) كما ان الظاهر عدم التعدى في العفو عن البول الى الغائط (٣) ولا من الثوب الى البدن (٤) .

في ذلك شرع سواء .

(قال في الحقائق) والمغايرة بينهما ظاهرة وبه يظهر المنافات بين الحكمين مع اتفاق الأصحاب على كل منهما وبه يعظم الإشكال (انتهى) وقد قيل في الجمع بينهما وجوه :
(منها) انه يكفي بالصبي إذا تكرّر الإزالة بتكرّر البول وإذا اقتصر في اليوم على الإزالة مرة واحدة فيغسل .

(ومنها) ان المراد من الغسل في الرواية هو التطهير المختلف باختلاف المقامات فان كان من قبل الاكل فبالصبي والا فبالغسل .

(ومنها) ان الصبي مما يكفي في تطهير الثوب مطلقا ولو لم يتكرّر الإزالة بتكرّر البول ولكن الاكتفاء في اليوم على الإزالة مرة واحدة بحيث يعفى عما سواها للصلاة مما يحتاج الى الإزالة بالغسل لا بالصبي .
(والأولى) ان يقال ان تفصيل الحسنة بين قبل الاكل وبعده هو مما يوجب حمل رواية المقام على ما بعد الاكل كما انه يوجب حمل موثقة سماعة ايضا المروية في الباب ٣ من النجاسات الواردة في بول الصبي الآمرة بالغسل على ذلك بل وحمل خبر اللهوف ايضا عليه المروي في الوسائل في باب نجاسة البول المشتمل على قصة بول الحسين عليه السلام على ثوب النبي صلى الله عليه وآله الأمر بالغسل فراجع .

(١) فان لفظ المولود في الرواية مما يشملهما جميعا ولفظ الصبي في كلمات بعض الأصحاب هو للتمثيل ولعل من هنا حكى عدم الفرق بينهما عن الشهيدين واكثر المتأخرين (فما عن الشيخ والاكثر) من الاختصاص بالصبي ضعيف (ودعوى) تبادره من المولود مثله (وأضعف منه) ما عن نهاية العلامة من التعليل له بالاختصاص في الرخصة على النصوص فكأنه زعم ان لفظ المولود نص في الذكر وهو كما ترى خلاف الواقع .

(٢) وهو المحكي عن جمع من الأصحاب منهم الشهيدان والمعالن فان المنطوق على التفصيل وان لم ينفتح لنا بعد على وجه القطع ولكن لا يبعد دعوى القطع بأن ما هو المنطوق على الاجمال الموجود في المولود الواحد هو موجود في المتعدد ايضا بل في الجواهر يزاد بالضرورة (فما في الحقائق) وعن الرياض من الفرق بينهما لجواز كون المتعدد مقتضيا لكثرة النجاسة وقوتها ضعيف فان النجاسة مما لا تقوى بتعدد المولود .

(٣) اقتصارا فيما خالف الأصل على مورد النص وهو المحكي عن جمع من الأصحاب (فما عن الشهيد) من التسوية بين البول والغائط ضعيف (وأضعف منه) التعدى الى سائر النجاسات كما حكى عن اطلاق بعض العبارات .

(٤) اقتصارا فيما خالف الأصل ايضا على مورد النص وهو المحكي عن جماعة من الأصحاب وتبعهم الحقائق والجواهر (وعن بعض المتأخرين) التعدى من الثوب الى البدن نظرا الى عسر تحرز البدن عن نجاسة الثوب وان غسل البدن في كل وقت مشقة وهو لا يخلو عن وجه وجيه ولكن مع ذلك القطع بالمساوات بين الثوب والبدن غير حاصل لان المنطوق على التفصيل كما أشرنا لم ينفتح لنا بعد على وجه القطع واليقين .

ولا من المربية الى المربي (١).

نعم اذا كان لها قميصان او اكثر وقد احتاجت الى لبس الجميع لبرد و نحوه فالجميع بحكم الواحد في عدم وجوب غسله في اليوم اكثر من مرة (٢).

وهل يجب عليها تحصيل قميص آخر بشراء ونحوه إذا كانت تتمكن من ذلك ؟ الظاهر عدم وجوبه (٣) وهل يجوز لها في هذا الحال قضاء الفرائض التي فاتتها من قبل ان تصير مربية او هل يجوز لها الاتيان بالصلوات الاستيعارية مثل ما يجوز لها الصلوات الخمس اليومية اذا غسلت قميصها في اليوم مرة واحدة الظاهر عدم جوازه (٤) وهل يجوز لها غسل القميص في الليل لا في النهار الاظهر العدم (٥) وهل يجب عليها ايقاع الصلاة عقيب غسل القميص بلا فصل اذا تمكنت من لبسه كذلك أي بلا فصل الاظهر العدم ايضاً (٦) وهل يجب عليها

(١) اقتصاراً فيما خالف الاصل ايضاً على مورد النص وهو المحكي عن جماعة منهم المحقق وفي الجواهر لعلّه ظاهر الاكثر وهو مختار المدارك والحدائق (فما عن العلامة والشهيد) من الحاق المربي بالمربية مشكل لعدم تنقيح المناط القطعي .

(٢) كما هو ظاهر الحدائق بل صريحه وهو المحكي عن الروض ايضاً فان الملاك الموجود في القميص الواحد هو موجود بعينه في الاكثر اذا اضطر الى لبس الجميع فما عن صريح جماعة وظاهر أخرى من الوقوف على ظاهر النص ليس كما ينبغي .

(٣) كما في الحدائق والجواهر وحكي عن المعالم وهو الذي يقتضيه اطلاق النص (فما عن جمع من الاصحاب) من التردد في المقام لا اطلاق النص ولا انتفاء المشقة مع التمكن من تحصيل قميص آخر ضعيف فان المشقة لم تحرز انها هي المناط للحكم على وجه القطع واليقين كي اذا انتفعت انتفى الحكم (وعليه) فاللازم هو الاخذ باطلاق النص (وأضعف من ذلك) ما عن جماعة من المتأخرين من استظهار وجوب تحصيل قميص آخر اذا تمكنت منه بلا تردد في المسئلة أصلاً .

(٤) فان المتيقن بل المنصرف من النص هو جواز الصلوات اليومية مع قميصها اذا غسلته في اليوم مرة ولا يبعد ان يلحق بها قضاء الصلوات التي فاتته في ايام كونها مربية وامّا السابقة فمشكل جداً وأشكل منها الصلوات الاستيعارية (فما في الجواهر) من نفي البعد في قضاء الفرائض يعني به مطلقاً والصلوات الاستيعارية وهكذا ما عن نهاية الاحكام من تقريب خصوص الاول فبعيد جداً .

(٥) وقوفاً فيما خالف الاصل على مورد النص فانه أشبه بالقواعد كما في مصباح الفقيه وان توقف الحدائق في المسئلة بل عن كثير من الاصحاب تجوز ايقاع الغسل في الليل صريحاً إمّا لما عن المنتهى من ان اسم اليوم يطلق على النهار والليل جميعاً وامّا للتبعية والتغليب كما في الجواهر وكل منهما بعد رجوع بعضهما الى بعض غير واضح .

(٦) لعدم الدليل عليه والنص مطلق (فما في المدارك) من ايجابه (قال) ان اقتضت العادة بنجاسته مع التأخير ضعيف (بل في الجواهر) لا أعرف فيه خلافاً سوى ما في المدارك (نعم في الحدائق) التوقف في ذلك وعن الذخيرة النظر فيه ولكن الاظهر ما ذكرناه .

غسل القميص قبل صلواتها كلها في ذلك اليوم فرضاً ونفلاً الاظهر العدم ايضاً (١) وهل يجب عليها غسل القميص بعد دخول الوقت لاقبله الاظهر العدم ايضاً (٢) .

نعم اذا جعلت هى غسل قميصها في آخر النهار قبل صلاة الظهر والعصر كان حسناً جداً (٣) ثم إنها اذا أخلت بغسل قميصها في اليوم مرة فالأظهر وجوب قضاء تمام صلواتها الخمس دون خصوص الأخيرة فقط (٤) .

مسئلة ٢ - حكى عن جمع من علمائنا (٥) ان الخصى اذا توانى بوله فلا يجب عليه غسل ثوبه في النهار اكثر من مرة (٦) ولكن الحكم بذلك مشكل جداً (٧) .

(١) لاطلاق النص وكون الغسل مقدماً للصلاة مما لا ينافي جواز إيقاعه بعد الصلوات كلها في ذلك اليوم فرضاً ونفلاً وذلك لجواز كونه من قبيل الشرط المتأخر كغسل المستحاضة في الليل لصومها الماضي على قول .

(٢) لاطلاق النص (فما عن جامع المقاصد) من وجوب إيقاعه بعد الوقت لأن الأمر بالغسل في الرواية للوجوب الغيري ولا وجوب غيري من قبل الوقت ضعيف فان الغيري الترشحي وان كان كذلك أى لا يتحقق إلا بعد دخول الوقت وتحقق الأمر بذى المقدمة ولكن المنشأ بخطاب مستقل مما جاز تحققه من قبل الامر بذى المقدمة فيأمره مثلاً أو لا بدخول السوق ثم اذا دخل قال له اشتر اللحم وهذا واضح .

(٣) كما في الشرائع وعن جمع من الاصحاب أن ذلك أفضل (و علله المدارك) بقوله لتصلّى فيه أربع صلوات مع الطهارة او قلة النجاسة (انتهى) وهو جيد .

(٤) فان ظاهر الرواية ان غسل القميص في اليوم مرة شرط لصحة تمام صلواتها (فما في المدارك وعن الذخيرة) واستظهره الحدائق من وجوب قضاء آخر الصلوات لجواز تأخير الغسل الى وقته وان الصلاة من قبل كانت جائزة بلا غسل ضعيف لما ذكرناه .

(٥) منهم الشهيد في الذكرى والدروس .

(٦) استناداً الى الحرج والمشقة و رواية عبدالرحيم الفصير المروية في الوسائل في نواقض الوضوء باب حكم البلل المشتبه عن طريق الشيخ قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام في الخصى يقول فيلقى من ذلك شدة ويرى البلل بعد البلل قال يتوضأ وينتضح في النهار مرة (قال) ورواه الصدوق مرسل الى ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام مثله الا أنه قال ثم ينضح ثوبه (انتهى) .

(٧) فان المستند ان كان هو الحرج فلا بد من الغسل حينئذ كما أراد الصلاة حتى يلزم منه الحرج لا الغسل في النهار مرة واحدة وان كان هو الرواية فهى (أو لا) ضعيفة السند كما عن المعتبر والمنتهى والتذكرة وبعض متأخر المتأخرين (وثانياً) انها تصرّح بالنضح في النهار مرة لا بالغسل وبينهما فرق عظيم (وثالثاً) ان ظاهر البلل هو البلل المشتبه لا البول .

(ويؤيده) مضافاً الى ما فهمه صاحب الوسائل حيث ذكرها كما تقدم في باب حكم البلل المشتبه ورود الامر بالنضح ولو استحباباً في موارد كثيرة من الشبهات الموضوعية للنجاسة كما يظهر بمراجعة الوسائل ابواب

فصل

فى العفو عن نجاسة الثوب او البدن اذا اضطر

مسئلة ١ - اذا كان له ثوب واحد نجس ولم يمكنه تطهيره ولا نزع لبرد ونحوه صلى فيه بلاخلاف فيه بين علمائنا (١) .

مسئلة ٢ - اذا تنجس بدنه ولم يمكنه تطهيره صلى مع نجاسة بدنه بلاخلاف فيه أيضاً بين علمائنا (٢) .

فصل

فى الاخلال بازالة النجاسة عن الثوب او البدن

مسئلة ١ - اذا اخل المصلى بازالة النجاسة عن ثيابه أو بدنه عالماً عامداً بطلت صلاته ووجبت عليه

النجاسات باب ان كل شيء طاهر وباب نجاسة المنى وباب عدم وجوب الإعادة على من صلى وثوبه أو بدنه نجس وباب كيفية غسل الفراش وباب انه اذا تنجس موضع من الثوب الى غير ذلك فراجع .

(١) وفى الجواهر ومصباح الفقيه قولاً واحداً (ويدل عليه) مضافاً الى الاجماع على عدم سقوط الصلاة فى هذه الحالة بل بالضرورة من الدين وقاعدة الميسور (جملة من الروايات) الآتية فى مسألة الدوران بين الصلاة فى الثوب النجس او الصلاة عرياناً لا يمكن نزع الثوب الآمرة كلها بالصلاة فى الثوب النجس الشاملة بإطلاقها صورة الإضرار اعنى عدم امكان النزع لبرد ونحوه بطريق اولى .

(نعم ها هنا) خلاف من الشيخ وجمع من الاصحاب فقالوا بوجوب الإعادة بعد رفع الإضرار وسيأتى تحقيقه فى مسألة مستقلة نعهدها بعد مسألة الدوران انشاء الله تعالى فانتظر .

(٢) قال فى الحدائق وكأنه لما علم من اباحة الضرورات المحذورات (قال) ولم يتعرض الاصحاب هنا للاستدلال على ذلك ثم جوزوه الاستدلال للمقام بالاخبار الواردة فى السلس والبطن (قال) وفى حسنة منصور اذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدز وفى موثقة سماعة فليتوضأ وليصل فائماً ذلك بلاء ابتلى به .

(ثم ذكر) عن بعضهم الاستدلال بأن دليل الاشتراط بالطهارة من الخبث غير شامل لصورة الاضرار فيبقى إطلاق الامر بالصلاة سالماً عن معارضة ما يقتضى الاشتراط بها ثم استجوده رحمه الله بقوله وهو جيد .

(اقول) أما الاستدلال بما ورد فى السلس والبطن فجيّد لاستلزامهما نجاسة البدن والمبتلى بهما عاجز عن ازالتهما للصلاة ونحوها ولكن الاستدلال بعدم شمول دليل الشرط لصورة الاضرار غير جيد بل دليل الشرط بإطلاقه يشمل حتى صورة الاضرار ومقتضاه أنه اذا تعذر الشرط تعذر المشروط وسقط فلولا الاجماع بل الضرورة على عدم سقوط الصلاة فى هذه الحالة وقاعدة الميسور بل واخبار السلس والبطن لم نقل نحن بوجوب الصلاة فى هذه الحالة فتأمل جيّداً .

الإعادة مع بقاء الوقت أو القضاء مع عدم بقاء الوقت (١) باتفاق علمائنا .
مسئلة ٢ - اذا أخل المصلّى بازالة النجاسة عن ثيابه أو بدنه جهلاً بالحكم الشرعى بطلت أيضاً صلاته
ووجب عليه الإعادة مع بقاء الوقت أو القضاء مع عدم بقاء الوقت (٢) كما هو المشهور بين علمائنا .

(١) ويدل عليه مضافاً الى الاجماع المستفيضة واقتضاء دليل الاشتراط بالطهارة عن الخبث ذلك بلاشبهة
(جملة من الاخبار) المروية في الوسائل الواردة فيمن علم بالنجس وصلّى فيه الآمرة كلّها بالإعادة الشاملة أغلبها
صورة العمد وغيرها وان اختص بعضها بصورة العمد فقط بعضها في الباب ١٨ من نواقض الوضوء وأغلبها في
الباب ١٦ و ٢٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من النجاسات .

(ففي رواية ابي مريم) ان الحكم بن عيينة بال يوماً ولم يغسل ذكره متعمداً فذكرت ذلك لابي عبدالله
عليه السلام فقال بئسما صنع عليه أن يغسل ذكره ويعيد صلاته ولا يعيد وضوئه (وفي صحيحة زرارة) قلت فإن لم
اكن رأيت موضعه يعنى دم الرعاف وعلمت أنه أصابه فطلبتّه فلم اقدر عليه فلما ان صليت وجدته قال تغسله
وتعيد الصلاة .

(وفي صحيحة عبدالله بن سنان) ان كان قد علم أنه أصاب ثوبه جنابة او دم قبل ان يصلّى ثم صلّى فيه ولم
يغسله فعليه ان يعيد ما صلّى (وفي صحيحة عليّ بن جعفر عليه السلام) ان كان رآه (يعنى الدم) فلم يغسله فليقض
جميع ما فاتة على قدر ما كان يصلّى ولا ينقص منه شيء (وفي صحيحة محمد بن مسلم) إن رأيت المنى قبل او بعد
ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة الخ .

(وفي صحيحة الجعفي) وإن كان أكثر من قدر الدرهم (يعنى الدم) وكان رآه فلم يغسله حتى صلّى فليعد
صلاته (ونظيرها) باختلاف في اللفظ حسنة محمد بن مسلم .

(وفي صحيحة اخرى) لعبدالله بن سنان وإن كنت رأيتّه (يعنى الدم) في ثوبك قبل ان تصلّى فلم تغسله ثم
رأيتّه بعد وانت في صلاتك فانصرف فاغسله وأعد صلاتك الى غير ذلك من الروايات المروية في الأبواب المتقدمة
أو في غيرها مما يظفر عليه بالمتبع الآمرة كلّها بالإعادة وهى في لسان الأخبار لمطلق الاثنيان بالعمل ثانياً سواء
كان في الوقت او في خارجه (هذا مضافاً) الى تصريح صحيحة عليّ بن جعفر عليه السلام بالقضاء كما تقدم
فلا تغفل .

(٢) هذا هو المشهور كما ذكرنا في المتن (ويدلّ عليه) مضافاً الى اقتضاء دليل الاشتراط بالطهارة الخبثية
ذلك اى الإعادة وقتاً وخارجاً فإن الوقت ان كان باقياً فالماوربه لم يمثل بعد فيجب امتثاله وإن كان منقضياً
فالماور به قد فات فيجب قضاؤه (إطلاق أغلب الاخبار) المتقدمة آنفاً في المسئلة السابقة الواردة فيمن علم
بالنجس وصلّى فيه الآمرة كلّها بالإعادة فإن اطلاق أغلبها كإطلاق كلام الأصحاب على ما صرح به المدارك
مما يقضى بعدم الفرق في العالم بالنجاسة بين كونه عالماً بالحكم الشرعى ايضاً اى بوجوب إزالة النجاسة عن
الثياب والبدن ام لا وقد اشرنا هناك ان الإعادة في لسان الاخبار هى لمطلق الاثنيان بالعمل ثانياً وقتاً وخارجاً
مضافاً الى تصريح صحيحة عليّ بن جعفر عليه السلام بالقضاء كما تقدم .

﴿ ثم انه حكى عن العلامة * وغيره الإستدلال للمشهور اى للبطلان ولزوم الإعادة وقتاً وخارجاً بأن

• • • • •

جاهل الحكم عامداً لأن العلم ليس شرطاً للتكليف (وعن الاردبيلي) التأمّل في ذلك لأن الاجماع غير ظاهر والاخبار غير صريحة ودليل الشرط غير واصل اليه والبرائة جارية والطهارة لم تعلم شرطيتها مطلقاً ولا إعادة تحتاج الى دليل وظاهر هذا الكلام كما ترى هو عدم الإعادة لا وقتاً ولا خارجاً .

(ويظهر من الجواهر) ان بعض الأعلام قد فصل في الإعادة بين الجاهل الغافل والملتفت فالأول لإعادة عليه بخلاف الثاني (وصاحب الحقائق) قد فصل في خصوص القضاء بين الجاهل الغافل والملتفت فالأول لا قضاء عليه لأن الخطاب لم يتوجّه اليه في الوقت بخلاف الثاني .

(وللمدرك كلام) في المقام صريحه وجوب الإعادة في الوقت وظاهره بعد التأمّل فيه بلحاظ تقييده تكليف الغافل هو عدم القضاء على الجاهل الغافل ومرجه لدى الحقيقة الى تفصيل الحقائق بعينه .

﴿ اقول ﴾ أمّا قول العلامة ان جاهل الحكم عامد فالظاهر ان المراد انه كالعالم في استحقاق العقاب عقلاً على التكليف الذي اخل به وهو حق اذا كان مقصراً في التفقه والتعلم .

(وأما قوله) لأن العلم ليس شرطاً للتكليف فهو واضح إذ لا شبهة في توقف العلم بالتكليف على التكليف توقف العلم على المعلوم فلو توقف التكليف على العلم توقف المشروط على الشرط لدار (ومنه يعرف) ان العلم ليس شرطاً للتكليف الواقعي وإنما هو شرط لتنجّزه وانقداح الإرادة والكراهة على طبقه في نفس المولى كما حقق في محله (وعليه) فالجاهل بالحكم الشرعي سواء كان ملتفتاً أو غافلاً هو ممن ثبت في حقّه الحكم الواقعي المشترك بين الكل المتوجّه إلى الجميع وبتركه التفقه والتعلم الواجبين عليه عقلاً وشرعاً يستحق العقاب على مخالفته .

(وبهذا كله) يظهر لك ضعف ما تقدم عن الاردبيلي بل وما بعده من التفصيلين أيضاً فإنّ الاجماع وان لم يكن هو ظاهراً كما قاله رحمه الله ولكن الأخبار كانت ظاهرة في الإعادة على مطلق من صلى في النجس عالماً به سواء كان عالماً بالحكم أيضاً ام كان جاهلاً به والتكليف الواقعي بازالة النجاسات عن الثياب والبدن كان ثابتاً واقعاً للكل بمقتضى اطلاق دليله وشموله لجميع العباد طراً ومنهم الجاهل بالحكم الشرعي ومع اطلاق الدليل لا يبقى مجال لجريان البرائة عن الشرطية في حال الجهل كما لا يخفى .

(وبالجمله) ان التكليف الواقعي ثابت للجميع حتى للجاهل الغافل ويستحق العقاب ايضاً على مخالفته والمصحيح له هو ترك التعلم الواجب عليه بحكم العقل والشرع جميعاً فاذا كان التكليف الواقعي ثابتاً في حقه فان علم بالحكم في الوقت فلا يحيص عن الإعادة وان علم به في خارج الوقت فلا يحيص له عن القضاء حينئذ لفوت الواقع وهذا واضح ظاهر .

﴿ بقى امور احدها ﴾ انه قد يقال ان الجاهل بالحكم كان مأموراً بالصلاة في النجس بدليل جواز المؤاخذه عليها لو تركها والأمر يقتضي الاجزاء .

(وفيه مضافاً) الى ما أفاده الجواهر من وضوح فساد ذلك وهو كذلك انك قد عرفت ان الجاهل مكلف بالصلاة في الطاهر كالعالم عيناً والمؤاخذه انما هو على الواقع المجهول المنجز عليه بسبب ترك التعلم أو على التجري لتركه الصلاة التي زعم انها مأمور بها والأمر التخييلي مما لا يجزى .

مسئلة ٣ - اذا اخل المصلّى بازالة النجاسة عن ثيابه او بدنه جهلاً بالموضوع أي لم يعلم ان ثوبه او بدنه

﴿ثانيها﴾ انه قد يقال ان دليل الشرط وإن كان مما يقضى بالإعادة وقتاً وخارجاً ولكن عموم حديث لاتعاد المروى في وضوء الوسائل باب وجوب إعادة الصلاة على من ترك الوضوء عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لاتعاد الصلاة إلا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود مما يقضى بعدم إعادتها للجاهل والناسي لا وقتاً ولا خارجاً فان الحديث المذكور حاكم على جميع ادلة الاجزاء والشرائط الا الخمسة المذكورة وناظر إليها فيقدم عليها .

(وفيه مضافاً) على توقف الاستدلال به للمقام على كون المراد من الطهور فيه الحديثية كما فهمه الأصحاب لا ما يعم الخبيثية بتوهم إرادة الجامع بينهما ولا خصوص الخبيثية كما هو ظاهر قول ابي جعفر عليه السلام المروى في الباب من أحكام الخلوة لاصلاة الا بطهور ويجزيك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار والا لكان دليلاً على خلاف مقصد الخصم بل وتوقفه على شمول الحديث للجاهل ايضاً كما هو مقتضى اطلاقه وعدم اختصاصه بالناسي فقط انه مختص بالأخبار المتقدمة في المسئلة السابقة الواردة فيمن علم بالنجس وصلّى فيه الشاملة للعماد والجاهل بالحكم ايضاً الآمرة كلّها بالإعادة .

فعوم حديث لاتعاد وان كان مما يقضى بعدم الإعادة لأن الطهارة الخبيثية ليست من الخمسة التي تعاد الصلاة منها ولكن الأخبار المتقدمة مما تقضى بإعادتها والثاني يقدم لأخصيئته .

(ودعوى) ان النسبة بينهما من وجه للقطع بعدم إرادة المتعمد من حديث لاتعاد وان المتعمد يعيد لا محالة فهو أخص من تلك الاخبار من هذه الجهة كما ان تلك الاخبار ايضاً من ناحية اختصاصها بالطهارة الخبيثية دون ساير الاجزاء والشرائط هي اخص من حديث لاتعاد من هذه الجهة فمن صلّى في النجس عمداً شملته تلك الاخبار دون حديث لاتعاد ومن ترك الستر مثلاً في الصلاة جهلاً بالحكم شملته حديث لاتعاد دون تلك الاخبار ومن اخل بالطهارة الخبيثية جهلاً بالحكم شملته تلك الاخبار وحديث لاتعاد جميعاً فالاول يقضى ببطلان صلاته والثاني بصحّتها وهذا هو تقريب كون النسبة بينهما عمومياً من وجه .

(ضعيفة جداً) فإن المدار في النسبة بين الطرفين هو ملاحظة ظاهر يهما وظاهر حديث لاتعاد هو الشمول للمتعمد ايضاً كظاهر الاخبار المتقدمة عيناً غير ان الحديث يشمل كل جزء وشرط غير الخمسة والاخبار المتقدمة مختصة بالطهارة الخبيثية فقط دون ساير الأجزاء والشرائط فالنسبة بينهما عموم مطلق لامن وجه .

﴿ثالثها﴾ ان الظاهر انه لا فرق في الجهل بالحكم الشرعي بين ان يكون جاهلاً بأصل وجوب ازالة النجاسات عن الثياب والبدن او جاهلاً بنجاسة بعض النجاسات شرعاً كما اذا لم يعلم ان عرق الجنب من الحرام نجس فصلّى فيه جهلاً كما انه لا فرق على الظاهر هنا بين الجهل بالحكم الشرعي او نسيانه او نسيان الموضوع فالكل داخل تحت اطلاق أغلب الأخبار المتقدمة في المسئلة السابقة الآمرة كلّها بالإعادة .

(وبعبارة أخرى) ان تلك الاخبار ناطقة بأن من علم بالنجس وصلّى فيه يعيد ومقتضى اطلاق الأغلب عدم الفرق في ذلك بين أن كان صلاته فيه عن عمد او عن جهل بالحكم او عن نسيان للحكم او عن نسيان للموضوع فالجميع بمقتضى الاطلاق يجب عليهم الإعادة والله العالم .

نجس فصلّى وهو بهذه الحالة ثم انكشف ان ثوبه او بدنه كان نجساً صحّت صلاته ولم تجب عليه الا إعادة في الوقت ولا القضاء في خارج الوقت نعم عند مظنة النجاسة إذا ترك النظر في ثوبه او بدنه فصلّى ثم انكشف نجاسة ثوبه او بدنه فالاحوط بل الاقوى انه يعيد الصلاة مع بقاء الوقت ويقضيها مع انقضاء الوقت (١) .

(١) وتوضيح المقام انّ في المسئلة اقوالاً عديدة : (قول بعدم وجوب الا إعادة مطلقاً) لا في الوقت ولا في خارج الوقت وهذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرّح به غير واحد .

(وقول بالتفصيل) بين الا إعادة في الوقت فتجب والقضاء في خارج الوقت فلا يجب وهو المحكى عن جمع كثير من الاصحاب واما القول بوجوب الا إعادة مطلقاً وقتاً وخارجاً فقد ادعى الاتفاق على عدمه جمع من اصحابنا وان حكى عن المنتهى والخلاف ما ظاهره وجود القائل به ولا يهملنا تحقيق ذلك والمتبع هو الدليل . (وقول بالتفصيل) بين من نظر في ثوبه أو بدنه قبل الصلاة ولم يجد شيئاً فلا يعيد وبين من لم ينظر فيعيد وظاهره الا إعادة حينئذ وقتاً وخارجاً وهو المحكى عن المفيد وعن ظاهر الشيخ موافقته .

(وقول بهذا التفصيل) بعينه لكن عند مظنة النجاسة بمعنى ان من ظن بالنجاسة في الثوب أو البدن لأمرة غير علمية ولشاهد غير قطعي اذا نظر فيه ولم يجد شيئاً ثم وجده بعد الصلاة فلا يعيد وإذا لم ينظر فيه فيعيد وظاهره أنه يعيد حينئذ وقتاً وخارجاً وهو المحكى عن الشهيد في الذكرى والدروس وقوام الحقائق والجواهر وهو الصواب المختار .

﴿ حجة المشهور ﴾ امران (احدهما) عموم حديث لاتعاد المتقدم آتياً في المسئلة السابقة بناء على كون المراد من الطهور فيه الذي تعاد الصلاة منه الحديثية دون ما يعم الخبثية ولا خصوص الخبثية والآخر لكن دليلاً على المشهور لالهم .

(ثانيهما) طائفة من الروايات المروية في الوسائل كما يظهر بمراجعة الباب ١٦ و ٢٠ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٢ من ابواب النجاسات النافية كلّها للإعادة في صورة الجهل بالنجاسة .

(وفي صحيحة) عبد الرحمن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّى وفي ثوبه عذرة من انسان أو سنور أو كلب أيعيد صلاته قال ان كان لم يعلم فلا يعيد .

(وفي صحيحة الجعفي) و إن لم يكن رآه (يعني الدم الذي هو اكثر من قدر الدرهم) حتى صلى فلا يعيد الصلاة .

(وفي صحيحة علي بن جعفر عليه السلام) سألت عن الرجل احتجم فاصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى اذا كان من الغد كيف يصنع قال ان كان رآه فلم يغسله فليقض جميع ما فاتته على قدر ما كان يصلّى ولا ينقص منه شيء وإن كان رآه وقد صلى فليعتد بتلك الصلاة ثم يغسله .

(وفي صحيحة العيص) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل ايتاماً ثم ان صاحب الثوب أخبره انه لا يصلّى فيه قال لا يعيد شيئاً من صلواته .

(وفي صحيحة محمد بن مسلم) عن احدهما قال سألت عن الرجل يرى في ثوب أخيه دمًا وهو يصلّى قال لا يؤذنه حتى ينصرف .

(وفى حسنة عبدالله بن سنان) وان كان لم يعلم به (يعنى الجنابة أو الدم) فليس عليه إعادة (وفى رواية ابى بصير) وسألته عن رجل صلى وفى ثوبه جنابة او دم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال مضت صلاته ولا شيء عليه (وفى رواية أخرى لابی بصير) إن اصاب ثوب الرجل الدم فصلّى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه .
(وفى رواية سماعة) عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قلت فكيف يصنع من لم يعلم (يعنى ان فى ثوبه دمًا) أيعيد (يعنى صلاته) حين يرى فيه قال لا ولكن يستأنف (قال فى الوافى) يعنى يطهر لما يستقبل إلى غير ذلك من الروايات .

❖ وقد استدلل للمشهور ❖ بأمرين آخرين أيضاً :

(احدهما) ان المصلى فى النجس جهلاً بالموضوع قد صلى صلاة مأموراً بها يعنى بالامر الواقعي والامر يقتضى الاجزاء .

(وفيه) انه مبنى على اختصاص ادلة الاشتراط بالطهارة الخبيثة بالعالم بالموضوع فقط دون الجاهل به وهذا خلاف ظاهر الادلة فإن ظاهرها الاشتراط للجميع فالجاهل بالموضوع قد أتى بغير المأمور به واقعاً غايته أنه حكم الشارع بعدم الإعادة كما فى الإتمام مكان القصر مع عدم كونه مأموراً به قطعاً .

(ثانيهما) ان من صلى فى النجس استصحاباً للطهارة فقد أتى بالمأمور به الظاهري والامر الظاهري مما يجزى كما هو صريح التعليل فى صحيحة زرارة المشتملة على مسائل ست المروية بطولها فى الوافى باب التطهير من المنى وفيها قلت فإن ظننت أنه قد اصابه (يعنى الدم او شيء من المنى) ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم أرفيه شيئاً ثم صليت فرأيت فيه قال تغسله ولا تعيد الصلاة قلت لم ذلك ؟ قال لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغى لك ان تنقض اليقين بالشك ابداً .

(وفيه) ان الذى حققناه فى محله ان الأمر الظاهري مما لا يجزى نعم التعليل المذكور فى الصحيحة حيث لا يستقيم إلا مع أجزاء الطهارة الخبيثة الاستصحابية فنلتزم به فى خصوص المواقف لافى كل امر ظاهري . (وعليه) ففي المواقف ان استدلل للمشهور بأجزاء مطلق الأمر الظاهري ولو كان قاعدة الطهارة مثلاً فهو ممنوع جداً وان استدلل بخصوص التعليل المذكور فى الصحيحة فهو استدلال بالأخبار لا بشيء آخر غير الأمرين المتقدمين .

❖ حجة التفصيل ❖ بين الإعادة فى الوقت فتجب والقضاء فى خارج الوقت فلا يجب امران أيضاً :

(احدهما) ما عن مبسوط الشيخ ونهايته من أنه لو علم بالنجاسة فى اثناء الصلاة وجب عليه الإعادة فكذا اذا علم فى الوقت بعد الفراغ (وأجاب) عنه المدارك بمنع الملازمة وهو كذلك والحقائق بأن ضعفه اظهر من أن يبين وهو أيضاً كذلك سيما بعد ورود الاخبار المتقدمة الصريحة فى نفي الإعادة .

(ثانيهما) طائفة اخرى من الاخبار المروية فى الوسائل فى النجاسات بعضها فى الباب ٤٠ وبعضها فى الباب ٤٧ الآمرة كلها بالإعادة (ففى صحيحة وهب بن عبد ربّه) عن ابى عبدالله عليه السلام فى الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم به صاحبه فيصلّى فيه ثم يعلم بعد ذلك قال يعيد اذا لم يكن علم .

.

(وفي رواية أبي بصير) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل صلى في ثوبه بول أو جنابة فقال علم به أو لم يعلم فعليه الإعادة .

(وفي رواية عبدالله بن بكير) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّى فيه وهو لا يصلي فيه فقال لا يعلمه قلت فإن أعلمه قال يعيد .

(وتقریب الاستدلال) بهذه الاخبار على التفصيل بين الوقت وخارجه ان مقتضى الجمع بينها وبين الاخبار المتقدمة النافية كلها للإعادة هو حمل هذه الاخبار اى الطائفة الثانية على الإعادة في الوقت وتلك على خارج الوقت .

(وفيه) ان ذلك حمل بلا شاهد فلا عبرة به نعم يشهد لهذا الحمل ما في صحيحة علي بن مهزيار الآتية في المسئلة الخامسة من قول «ان الرجل اذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة الا ما كان في وقت» الا انك ستعرف ما في الصحيحة المذكورة من جهالة الكاتب والمكتوب اليه واضطراب المتن واجماله جداً فانتظر ولعل الأولى هو حمل الطائفة الثانية على الاستحباب جمعاً بين الاخبار نظراً الى صراحة تلك الاخبار اى الطائفة الاولى في نفي الإعادة وظهور هذه في وجوب الإعادة فيحمل الظاهر على النص فتستحب الإعادة وقتاً وخارجاً لما اشير إليه غير مرة من ان الإعادة في لسان الاخبار هي لمطلق الاتيان بالعمل ثانياً سواء كان في الوقت او في خارجه . (وقد يحمل) قوله عليه السلام في صحيحة وهب (يعيد إذا لم يكن علم) على الاستفهام الا تكارى أو على سقوط حرف النفي منه اى لا يعيد اذا لم يكن علم إلى غير ذلك من الوجوه التي لاشاهد عليها ولا دليل وإن ساعد بعضها الاعتبار العرفي والله العالم .

﴿ حجة التفصيل ﴾ بين من نظر في ثوبه أو بدنه قبل الصلاة فلا يعيد وبين من لم ينظر فيعيد جملة من الروايات .

(ومنها) رواية ميسر المروية في الوسائل في الباب ١٨ من النجاسات قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام أمر الجارية فتغسل ثوبي من المنى فلا تبالي في غسله فأصلي فيه فإذا هو يابس قال أعد صلاتك أما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء

(ومنها) صحيحة زرارة المتقدمة آنفاً فإن ظننت أنه قد أصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم أرفيه شيئاً ثم صليت فرأيت فيه قال تغسله ولا تعيد الصلاة قلت لم ذلك قال لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك أبداً .

(ومنها) صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الباب ١٦ من النجاسات قال ذكر المنى وشدده وجعله أشد من البول ثم قال ان رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت به بعد فلا إعادة عليك وكذلك البول .

(ومنها) مرسله الفقيه المروية في الوسائل في النجاسات باب عدم وجوب الإعادة على من نظر في الثوب قبل الصلاة قال وروى في المنى انه ان كان الرجل حين قام نظر وطلب ولم يجد شيئاً فلا شيء عليه وان كان لم

ينظرو لم يطلب فعليه ان يغسله ويعيد صلاته .

(ومنها) رواية منصور [ميمون] الصيقل المروية في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن رجل أصابته جنابة بالليل فاغتسل وصلى فلما أصبح نظر فإذا في ثوبه جنابة فقال الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلا وقد جعل له حداً إن كان حين قام لم ينظر فعليه الإعادة .

﴿ اقول ﴾ أما رواية ميسر فهي على الظاهر اجنبية عن اعتبار النظر في عدم الإعادة بل معناه أنك لو كنت غسلت أنت بيدك كنت تبالغ في غسله فلا يبقى فيه نجاسة كي تبغى بعداً بالإعادة فتكون هي من الروايات الآمرة بالإعادة من قبيل صحيحة وهب بن عبد ربه ورواية أبي بصير ورواية عبد الله بن بكير المتقدمات كلها آنفاً وقد عرفت منا محل الجميع على الاستحباب جمعاً بين الروايات فتكون حال هذه كحال تلك عيناً (والله العالم) . (وأما صحيحة) زرارة فالنظر فيها مفروض في كلام الراوى فلا يعرف منها دخله في عدم الإعادة الذي حكم به الامام عليه السلام ولعلّ ملاك عدم الإعادة هو عدم العلم بالنجاسة سواء كان قد نظر في ثوبه أو بدنه قبل الصلاة لم ينظر ، هذا مضافاً إلى أن المستفاد من التعليل ان ملاك عدم الإعادة هو استصحاب الطهارة لا النظر وهذا واضح .

(وأما صحيحة محمد بن مسلم) فظاهر الشرط المذكور فيها وإن كان هو دخل النظر في عدم الإعادة ولكن في المدارك ان الشرط المذكور قد خرج مخرج الغالب وليس ببعيد فإن الغالب فيمن احتمل المنى في ثوبه هو النظر فيه .

(مضافاً) إلى ان هذا الظهور مما لا يمكن الأخذ به في قبال اطلاق جميع الروايات المتقدمة في صدر المسئلة الخالية كلها عن اعتبار النظر في عدم الإعادة الواردة جميعاً في مقام البيان فلاجل رواية واحدة لا يمكن حمل تلك الروايات بأسرها على عدم الإعادة مع النظر بأن يكون معنى قوله عليه السلام لا يعيد أو فليعتد بترك الصلاة أو فليس عليه إعادة ونحو ذلك من التعبيرات المتقدمة اي لا يعيد إذا نظر قبل الصلاة .

(وعليه) فاللازم إما حمل الشرط على الخروج مخرج الغالب كما ذكره المدارك أو حمل مفهومه وهو الإعادة اذا لم ينظر على الاستحباب والله العالم .

(و أما مرسله الفقيه) فليست هي على الظاهر شيئاً آخر غير رواية الصيقل .

(و أما رواية الصيقل) فالانصاف انها بلحاظ اشتمالها على قوله عليه السلام الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلا وقد جعل له حداً ، لا يمكن حمل ما فيها من قوله ان كان حين قام لم ينظر فعليه الإعادة على الاستحباب بل لابد من الأخذ بظهوره في الوجوب ولكن الميتين منه بلحاظ كون الجواب عن رجل قد أصابته جنابة بالليل فاغتسل وصلى من دون ان ينظر في ثوبه و من المعلوم ان مثل هذا الرجل إن لم يكن قاطعاً بإصابة المنى ثوبه فلامحالة ظان بها ، هو وجوب الإعادة على من لم ينظر عند مظنة النجاسة و الإصابة لا مطلقاً (و من هنا يتضح لك) ان المتجه هو التفصيل الأخير في المسئل كما قويناه في المتن لاسائر الأقوال .

(و ممّا يؤيده) صحيحة زرارة المتقدمة آنفاً فان ترتب عدم الإعادة فيها على ما فرضه الراوى من الظن

مسئلة ٤ - اذا صلى و في ثوبه دم الحيض وهو لا يعلم به بطلت صلاته سواء كان الدم قليلا او كثيرا (١)
فدم الحيض ليس كسائر النجاسات بحيث اذا صلى فيها جهلا بها صححت صلاته و الاحوط كما تقدم في مسئلة
العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم الحاق دم الاستحاضة و النفاس ايضاً بدم الحيض (٢) نعم لا يلحق
ها هنا بدم الحيض نجاسة نجس العين او الميتة او مالا يؤكل لحمه فاذا صلى في شيء من هذه الثلاثة جهلا به
صححت صلاته (٣) .

مسئلة ٥ - اذا اخل المصلي بازالة النجاسات عن ثيابه او بدنه نسياناً للموضوع أى نسى ان ثوبه او
بدنه نجس فصلى و هو بهذه الحالة بطلت صلاته و وجبت عليه الاعداد مع بقاء الوقت و القضاء مع عدم بقاء
الوقت (٤) .

و النظر ربما يشعر بأنه اذا ظن ولم ينظر يجب عليه الاعداد .

(١) وذلك لرواية ابي بصير المتقدمة في المسئلة الثالثة من مسائل العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم
عن ابي عبدالله و ابي جعفر عليهما السلام قال لا تعاد الصلاة من دم لم تبصره الا دم الحيض فان قليله و كثيره في الثوب
ان رآه و ان لم يره سواء .

(٢) و قد مضى وجه الحاق الدمين سيما النفاس بدم الحيض في المسئلة الثالثة من مسائل العفو عن الدم
فلا نعيد الكلام فيه ها هنا ثانياً .

(٣) و وجه الصحة في الجميع حديث لا تعاد المتقدم في المسئلة الثانية من الاخلال بازالة النجاسة
(مضافاً) الى صحيحة عبد الرحمن المتقدمة في صدر المسئلة السابقة المصرحة بعدم الاعداد في خصوص مالا يؤكل
و نجس العين حيث سئل ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلى و في ثوبه عذرة من إنسان او سنور او كلب أيعيد
صلاته قال ان كان لم يعلم فلا يعيد فان السنور هو مما لا يؤكل و الكلب هو نجس العين و مع ذلك صحت
الصلاة في عذرتهما ان كانت عن جهل بهما .

(٤) هذا هو المشهور بين الاصحاب اى وجوب الاعداد مطلقاً وقتاً و خارجاً بل عن غير واحد دعوى
الاجماع عليه (و عن الشيخ) في بعض اقواله و المحقق في المعتبر و جملة من متأخري المتأخرين عدم الاعداد
مطلقاً و هو الذى اختاره المدارك و حمل الاخبار الآتية الآمرة بالاعداد على الاستحباب .

(و عن الاستبصار) و بعض كتب العلامة و هكذا عن المققن في نسيان الاستنجاء التفصيل بين الوقت
فتجب الاعداد و بين خارجه فلا يجب القضاء وقد يقال ان ذلك هو المشهور بين المتأخرين و ان كان قد تعجب
من هذا القول اى دعوى شهرة التفصيل بين المتأخرين صاحب الجواهر .

✽ و على كل حال الحق ما هو المشهور ✽ بين الاصحاب من وجوب الاعداد وقتاً و خارجاً (و يدل
عليه) مضافاً الى ما تقدم في المسئلة الأولى من الاخلال بازالة النجاسة من اقتضاء دليل الاشتراط بالطهارة
عن الخبث ذلك بلا شبهة واقتضاء الاخبار الواردة فيمن علم بالنجس و صلى فيه الشاملة اغلبها للناسى الآمرة
كلها بالاعداد التى قد اشرنا غير مرة انها في لسان الاخبار هى لمطلق الاثيان بالعمل ثانياً سواء كان في الوقت او
في خارجه -

• • • • •

(طائفة من الاخبار) الواردة فيمن صلى في النجس نسياناً للموضوع الآمرة كلها بالاعادة المروية جميعاً في الوسائل بعضها في الباب ١٠ من احكام الخلوة و بعضها في الباب ١٨ من نواقض الوضوء و أغلبها في النجاسات في الباب ٢٠ و ٤٠ و ٤٢ .

(ففى صحيحة زرارة) قال قلت له اصاب ثوبى دم رعاف او غيره او شيء من منى فعلمت اثره الى أن اصيب له الماء فأصبت و حضرت الصلاة ونسيت ان بثوبى شيئاً وصليت ثم انى ذكرت بعد ذلك قال تعيد الصلاة و تغسله الخ .

(و في موثقة سماعة) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى ان يغسله حتى يصلى قال قال يعيد صلاته كى يهتم بالشئ اذا كان في ثوبه عقوبة لنسيانه الخ .

(و في رواية ابن مسكان) قال بعثت بمسئلة الى ابي عبد الله عليه السلام مع ابراهيم بن ميمون قلت سله عن الرجل يبول فيصيب فخذه قدر نكتة من بوله فيصلّى و يذكر بعد ذلك انه لم يغسلها قال يغسلها و يعيد صلاته .

(و في رواية ابي بصير) و إن هو علم (يعنى بالدم) قبل أن يصلى فنسى و صلى فيه فعليه الاعادة (و في صحيحة عبد الله بن ابي يعفور) في حديث قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم ثم يعلم فينسى ان يغسله فيصلّى ثم يذكر بعد ما صلى أيعيد صلاته قال : يغسله ولا يعيد صلاته الا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة .

(و في موثقة ابن بكير) في الرجل يبول و ينسى ان يغسل ذكره حتى يتوضأ و يصلى قال يغسل ذكره و يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء .

(و في صحيحة عمرو بن ابي نصر) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أبول و أتوضأ و أنسى استنجائى ثم اذكر بعد ما صليت قال اغسل ذكرك و أعد صلاتك ولا تعد وضوءك (و نظيرها) صحيحة اخرى لزراعة .

(و في موثقة اخرى لسماعة) قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة فلم تهرق الماء ثم توضأت و نسيت أن تستنجى فذكرت بعد ما صليت فعليك الاعادة (الحديث) .

﴿ حجة القول بعدم الاعادة مطلقاً لا وقتاً ولا خارجاً ﴾ طائفة اخرى من الاخبار المروية في الوسائل بعضها في الباب ١٠ من احكام الخلوة و بعضها في الباب ١٨ من نواقض الوضوء و بعضها في الباب ٤٢ من ابواب النجاسات (ففى صحيحة العلاء) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يصيب ثوبه الشئ ينجسه فينسى أن يغسله فيصلّى فيه ثم يذكر انه لم يكن غسله أيعيد الصلاة قال لا يعيد قد مضت الصلاة و كتبت له .

(و في رواية هشام) عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتوضأ و ينسى ان يغسل ذكره و قد بال فقال يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة (و في رواية عمرو بن ابي نصر) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انى صليت فذكرت انى لم اغسل ذكرى بعد ما صليت افاعد قال لا .

(و في موثقة عمار بن موسى) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لو ان رجلاً نسي ان يستنجى من الغائط

حتى يصلي لم يعد الصلاة .

(و في صحيحة علي بن جعفر) عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل ذكر و هو في صلاته انه لم يستنج من الخلاء قال ينصرف و يستنجي من الخلاء و يعيد الصلاة و إن ذكر و قد فرغ من صلاته فقد اجزاه ذلك ولا إعادة .

(و الجواب عن هذه الروايات) كلها ان مقتضى القاعدة و ان كان هو حمل الطائفة الاولى الطاهرة كلها في وجوب الاعادة على الاستحباب كما تقدم من المدارك نظراً الى صراحة الطائفة الثانية في عدم الوجوب فيحمل الظاهر على ما لا ينافي النص و لكن الانصاف ان في الطائفة الاولى ما لا يقبل الحمل على الاستحباب مثل قوله عليه السلام في موثقة سماعة يعيد صلاته كي يهتم بالشئ اذا كان في ثوبه عقوبة لنسيانه (مضافاً) الى ان الطائفة الاولى الظاهرة في وجوب الاعادة قد عمل بظاهرها الاصحاب فلا يمكن رفع اليد عن ظهورها في الوجوب اصلاً . (قال في الحقائق) والترجيح في جانب تلك الأخبار (يعني الطائفة الاولى) لكثرتها وتعددّها واعتزادها بالشهرة بين المتقدمين (و قال في الجواهر) ان الاصحاب الذين هم اعرف بمعنى الخطاب الوارد في الكتاب و السنة اعرضوا عن النافية للإعادة فيجب الخروج عنها (قال) ولذا امرنا بالأخذ بما اشتهر بينهم عند اشتباه الآثار و تصادم الأخبار (انتهى) .

﴿ حجة التفصيل بين الوقت فتجب الإعادة و بين خارجه فلا يجب القضاء ﴾ هي حمل الطائفة الاولى الآمرة بالإعادة على الإعادة في الوقت و الطائفة الثانية النافية للإعادة على عدمها في خارج الوقت و ذلك بشهادة (صحيحة علي بن مهزيار) المروية في الوسائل في النجاسات باب وجوب الإعادة في الوقت واستحباب القضاء بعده قال كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره انه بال في ظلمة الليل وأنه أصاب كفته برد نقطة من البول لم يشك انه أصابه ولم يره وانه مسح بخرقة ثم نسي ان يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصلّى .

فأجابه بجواب قرأته بخطه : أمّا ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشئ إلاّ ما تحقق فإن حققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلوات اللواتي كنت صليتمهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها وما فات وقتها فلا إعادة عليك لها إن الرجل اذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة الا ما كان في وقت وان كان جنباً او صلى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته لأن الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك انشاء الله تعالى .

(وموثقة عمار الساباطي) المروية في الوسائل في احكام الخلوة باب حكم من نسي الاستنجاء في الرجل ينسى ان يغسل دبره بالماء حتى صلى الا انه قد تمسح بثلاثة أحجار قال ان كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء وان كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلى فقد جازت صلاته وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة .

مسئلة ٦ - اذا علم ان ثوبه او بدنه نجس ثم نسي ذلك وتذكر في اثناء الصلاة بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة (١) .

(والجواب) اما عن الشاهد الاول اعنى صحيحة على بن مهزيار فهو ما افاده المدارك بقوله وهى مع تطرق الضعف اليها من حيث السند بجهالة الكاتب مجملة المتن ايضاً بل ربما افادت بظاها عدم اعتبار طهارة محال الوضوء وهو مشكل (انتهى) .

(وعن الروض) الطعن فيها بجهالة المكتوب اليه ايضاً (ولعل) من هنا قال في مصباح الفقيه ونوقش فيها بجهالة السائل والمسئول عنه واضطراب متن الرواية وإجمالها (انتهى) (وقال في الوافى) ان معنى هذا الحديث غير واضح وربما يوجه بتكلفات لفائدة في ايرادها ويشبه ان يكون قد وقع فيه غلط من النساخ (انتهى) .

(واما الشاهد) الثانى اعنى موثقة عمار فقد كفانا مؤنته شيخنا الانصارى في احكام الوضوء (قال) لكن الرواية مع عدم صحتها تشتمل على ما يوهنها مثل الاثر بالا إعادة مع التمسح بثلاثة احجار والاثر باعادة الوضوء وعدم ايجاب قضاء الصلاة مع وقوعها بلا وضوء بقرينة قوله وليتوضأ لما يستقبل .

(وقال في مصباح الفقيه) في احكام الوضوء ايضاً وفيه انه لا بد من حمل هذه الرواية على الاستحباب او على التقية ونحوها لعدم امكان الاخذ بظاها لاقتضائه عدم كفاية التمسح بالاحجار وجوب اعادة الوضوء والاثر مخالف للاجماع والاختبار المتقدمة في محلها بل وكذا الثانى (انتهى) .

(١) فاذا لافرق كما في الجواهر ومصباح الفقيه وعن الرياض وكشفى اللثام والغطاء بين تذكر النجاسة بعد الصلاة او في اثنائها ففي كلتا صورتين تجب الاعادة فان الاخبار المتقدمة في المسئلة السابقة الآمرة كلها بالا إعادة وان كانت هي بين صريح وبين ظاهر في التذكر بعد الصلاة ولكن مقتضى ادلة اشتراط الصلاة بالطهارة عن الخبث هو بطلانها اذا وقعت كلاً او بعضاً بلا شرط .

(نعم مقتضى) عموم حديث لاتعداد الحاكم على ادلة الاجزاء والشرائط صحتها (ولكن يخصص عمومها) هاهنا بصحيحة على بن جعفر المتقدمة في المسئلة السابقة في ضمن الاخبار النافية للاعادة قال سألته عن رجل ذكر وهو في صلاته انه لم يستنج من الخلاء قال ينصرف ويستنج من الخلاء ويعيد الصلاة وإن ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك ولا إعادة فان الذيل وان لم نعمل به كساير الاخبار النافية للاعادة لما تقدم وعرفت ولكن الصدر مما لا مانع عن العمل به هاهنا .

(مضافاً) الى انه قد رواها الوسائل في الباب ٩ من احكام الخلوة بطريق آخر بدون هذا الذيل (بل ويخصص ايضاً عموم حديث لاتعداد) بصحيحة عبدالله بن سنان ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤٤ من النجاسات قال فيها وان كنت رأيت (يعنى الدم) في ثوبك قبل ان تصلى فلم تغسله ثم رأيت بعد وانت في صلاتك فانصرف فاغسله وأعد صلاتك فان ظاها أنه بعد رؤية الدم في ثوبه قد دخل في الصلاة نسياناً ثم رآه في الاثناء ولاقل من شمولها لهذه الصورة فيكفى .

(نعم) لعلى بن جعفر عليه السلام صحيحة أخرى قد رواها الوسائل في باب نجاسة الخنزير ظاها عدم الاعادة في التذكر في الاثناء (قال) سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلاته كيف يصنع به

مسئله ٧ - اذا رأى النجاسة على ثوبه او بدنه في اثناء الصلاة وعرف انها كانت من قبل الصلاة بحيث وقع بعض الصلاة مع النجاسة في الثوب او البدن جهلاً بالموضوع قالا قوى نقض الصلاة وإعادتها (١).

قال ان كان دخل في صلاته فليمض وان لم يكن دخل في صلاته فليمنح ما أصابه من ثوبه الا ان يكون فيه أثر فيغسله .

(فان الإصابة) فيها وان كانت محمولة على الإصابة مع اليبوسة بقريضة النضح ولكن ظاهر صدر الجواب انه اذا دخل في الصلاة فليمض مطلقاً وإن كان في ثوبه أثر الا ان هذا الظهور مما لا يمكن العمل به .

(قال في الجواهر) لم يقل أحد بجواز المضي في الصلاة بعد العلم بالنجاسة من غير غسل أو إبدال أو نحوهما (انتهى) وعليه فلا بد من ارتكاب الحمل والتأويل فيها بنحو لا ينافي ذلك كله (والله العالم) .

(١) كما حكى ذلك عن جماعة من المتأخرين ولكن المشهور كما صرح في الحدائق هو ازالة النجاسة في اثناء الصلاة اذا امكنت بغير فعل المبطّل او طرح الثوب النجس ان كان عليه ثوب غيره يستتر به عورته فان لم يمكن ذلك كله نقض الصلاة وأعادها .

﴿والاقوى﴾ كما ذكرنا في المتن هو الاول اى نقض الصلاة واعادتها مطلقاً وذلك (لصحيحة زرارة) الطويلة المشتملة على مسائل ست المروية بطولها في الوافي في باب التطهير من المنى قال في آخرها قلت إن رأيت في ثوبي (يعنى دم رعا ف او غيره او شيئاً من منى) وانا في الصلاة قال تنقض الصلاة وتعيد اذا شككت في موضع منه ثم رأيت ان لم تشك ثم رأيت رطباً قطعت الصلاة وغسلته ثم بنيت على الصلاة لأنك لا تدري لعله شيء اوقع عليك فليس ينبغي ان تنقض اليقين ابداً بالشك (انتهى) .

فان ظاهر قوله عليه السلام اذا شككت في موضع منه ثم رأيت أى ثم رايت النجس الذى شككت فيه من قبل الصلاة في موضع من ثوبك بحيث عرفت انه كان من قبل الصلاة ليبوسته ولم يكن هو شيئاً رطباً بحيث تحتمل انه اوقع عليك فعلا في اثناء الصلاة ففي الثاني لا ينقض الصلاة وفي الاول ينقض .

(وصحيحة محمد بن مسلم) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في باب نجاسة المنى قال ذكر المنى وشده وجعله أشد من البول ثم قال إن رأيت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة وإن انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت فلا إعادة عليك وكذلك البول (انتهى) فلا إمام عليه السلام فصل بين رؤية المنى او البول في اثناء الصلاة فتجب الإعادة وبين رؤيته بعدها فلا يجب .

(وموافقة ابي بصير) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في النجاسات باب عدم وجوب الإعادة على من صلى وثوبه او بدنه نجس في رجل صلى في ثوب فيه جنابة ركعتين ثم علم به قال: عليه أن يتبدا الصلاة قال وسألته عن رجل صلى في ثوبه جنابة او دم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال مضت صلاته ولا شيء عليه (انتهى) فلا إمام عليه السلام فصل أيضاً بين العلم بالنجاسة في اثناء الصلاة فيعيد وبين العلم بها بعد الفراغ من صلاته فلا شيء عليه .

﴿حجة المشهور﴾ حسنة محمد بن مسلم المروية في الوسائل في النجاسات باب جواز الصلاة مع نجاسة الثوب والبدن بما ينقص عن سعة الدرهم قال قلت له الدم يكون في الثوب على وانا في الصلاة قال إن رأيت

وعليك ثوب غيره فاطرحه وصلّ وان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا اعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم وما كان اقل من ذلك فليس بشيء رأيتته قبل او لم تره واذا كنت قد رأيتته وهو اكثر من مقدار الدرهم فضيّعت غسله وصليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صلّيت فيه (انتهى).

هكذا عن الكافي والفقيه ولكن عن التهذيب هكذا وما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء بزيادة الواو وحذف (وما كان اقل) ولكن الظاهر ان الصحيح هو ما عن الكافي والفقيه اذ معنى الحديث على رواية التهذيب هكذا فامض في صلاتك ولا اعادة عليك مطلقاً سواء كان الدم ازيد من مقدار الدرهم ام لا و قوله وما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء يكون كلاماً مستقلاً آخر .

(ومن هنا) قال في مصباح الفقيه ولو صحّ ما في التهذيب لوجب طرح هذه الفقرة من الرواية لشذوذها واعراض الأصحاب عن ظاهرها حيث لم يقل احد بوجوب المضيّ في الصلاة مع النجس (انتهى).

(وقال في الحقائق) لا يخفى على من لاحظ التهذيب وما وقع للشيخ فيه من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان في متون الاخبار وأسانيدها انه يرجح ما ذكره غيره من المحدثين ولا ريب ان هذا من ذلك (انتهى).

(وبالجمله) ان هذه الفقرة من الرواية انكانت هي مع الواو كما عن التهذيب فلا بد من طرحها لما سمعت من مصباح الفقيه من انه لم يقل أحد بوجوب المضيّ في الصلاة مع النجس كما سمعت مثل ذلك من الجواهر في آخر المسئلة السابقة وان كانت بلا واو كما عن الكافي والفقيه بل وعن الاستبصار ايضاً فهي مدرك المشهور من وجوب طرح الثوب اذا كان عليه ثوب غيره من دون نقض الصلاة واعادتها والاّ وجب نقض الصلاة واعادتها اذا كان الدم ازيد من مقدار الدرهم ولا يجوز المضيّ في الصلاة .

ولكن مع ذلك كلّهُ الترجيح هو للروايات المتقدمة كلّها من صحيحة زرارة وصحيحة محمد بن مسلم وموثقة ابي بصير الآمرة جميعاً باعادة الصلاة من رأس من دون تفصيل فيها .

(وقد يجمع) بين صحيحة زرارة الآمرة بالنقض والاعادة من غير تفصيل فيها وبين حسنة محمد بن مسلم الآمرة بطرح الثوب واتمام الصلاة ان كان عليه ثوب غيره بحمل الصحيحة على ما اذا لم يكن عليه ثوب غيره كي يطرحه لاعاى ان مجرد وقوع بعض الصلاة في النجس مما يوجب الاعادة (وفيه) ان الامام عليه السلام في الصحيحة في صورة رؤية الدم رطباً قد أمر بالغسل والبناء على الصلاة واتمامها فلم لم يامر بذلك في صورة رؤية الدم يابساً بل امر فيها بنقض الصلاة واعادتها فمنه يعرف ان في صورة العلم بوقوع بعض الصلاة في النجس لاعلاج لها الاّ النقض والاعادة ولا ينفعها طرح الثوب ولا الغسل والبناء اصلاً فتأمل جيّداً .

(ومن العجيب ما صنعه المدارك) في المقام فجعل صحيحة زرارة وصحيحة محمد بن مسلم في جانب وقال مقتضاهما تعين القطع مطلقاً اى سواء كان عليه ثوب غيره ام لا ثم ذكر حسنة محمد بن مسلم الى قوله فامض في صلاتك ولا اعادة عليك وذكر صحيحة علي بن جعفر عليه السلام المتقدمة في آخر المسئلة السابقة قال سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلاته كيف يصنع به قال ان كان دخل في صلاته فليض الخ وقال مقتضاهما وجوب المضيّ في الصلاة لكنه اعتبر في الأولى أي الحسنه طرح الثوب النجس اذا كان عليه غيره .

مسئلة ٨ - اذا رأى النجاسة على ثوبه او بدنه في الصلاة ولم يعرف انها هل هى كانت من قبل الصلاة او انها شيء اوقع عليه الآن لم تبطل الصلاة بمجرد ذلك فإن امكنه إزالتها بالغسل او بطرح الثوب النجس ان كان عليه ثوب آخر يستتر به عورته او بقرض موضع النجاسة من الثوب كل ذلك بدون أن يستلزم فعلاً مبطلاً كاستدبار القبلة ونحوه فعل ذلك وأتم الصلاة (١) والآن فاللازم نقض الصلاة وإعادتها كما في المسئلة

(ثم قال) ما ملخصه ان مقتضى الجمع بين الجميع هو جواز طرح الثوب النجس ان كان عليه والآن جاز له المضى في الصلاة وان كان الاستيناف مطلقاً مستحباً .

(وهو كما ترى) ضعيف جداً بل في الجواهر ينبغي القطع بفساده فإنه (أو لا) ان صحيحة على بن جعفر هي في مورد النسيان والتذكر في الاثناء لا الرؤية في الاثناء فهي اجنبية عن المقام رأساً .
(وثانياً) ان الحسنه لم تأمر بالمضى ان لم يكن عليه ثوب غيره بل قال ﷺ فامض في صلاتك ولا اعاده عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم ومفهومه انه اذا زاد على مقدار الدرهم فلا بد من النقض والاعادة من دون المضى في الصلاة وكأن المدارك قد اخذ الحسنه من التهذيب وانت عرفت ان الصحيح هو ما عن الكافي والفقيه بل والاستبصار دون التهذيب .

(وثالثاً) ان الظاهر كما في الجواهر هو اجماع الأصحاب على عدم جواز الا تمام في الثوب النجس مع التمكن من غيره ولو بقطع الصلاة (وبالجملة) ان امكن الجمع بين الصحيحه والحسنه بحمل الحسنه على ما يوافق الصحيحه - كحملها على رؤيه الدم في الاثناء رطباً مع احتمال وقوعه عليه فعلاً بحيث لم يقع شيء من الصلاة في النجس أصلاً غايته ان الصحيحه امرت بالغسل والبناء والحسنه أمرت بطرح الثوب النجس - فهو المطلوب والآن فيرد علم الحسنه الى اهله ويكون العمل على صحيحته زراة ومحمد بن مسلم وموثقة ابي بصير (والله العالم) .

﴿بقي شيء﴾ وهو انه روى الوسائل في النجاسات باب حكم من علم بالنجاسة في اثناء الصلاة روايتين (احديهما) عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان رأيت في ثوبك دمًا وانت تصلي ولم تكن رأيتته قبل ذلك فأتم صلاتك فاذا انصرفت فاغسله (الحديث) (واخرهما) رواية داود بن سرحان عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي فأبصر في ثوبه دمًا قال يتم .

(ولكن الجواب عنهما) ما افاده الحقائق (قال) والظاهر شذوذ الخبرين يعنى بهما رواية عبد الله وداود لمخالفتهمما للاخبار المستفيضة (الى ان قال) ومخالفتهمما لما عليه علماء الطائفة المحقة قديماً وحديثاً فهما يرجعان الى قائلهما (انتهى) (اقول) هذا مضافاً الى ما عن الشيخ من حمل رواية داود على ما اذا كان الدم اقل من الدرهم وليس ببعيد .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما يظهر من الحقائق بل في الجواهر لم أجد فيه خلافاً هنا (قال) بل الظاهر انه اجماعى (انتهى) (ويدل عليه) مضافاً الى ذلك ما في صحيحة زراة المتقدمة في المسئلة السابقة وان لم تشك ثم رأيتته رطباً قطعت الصلاة وغسلته ثم بنيت على الصلاة لأنك لا تدري لعله شيء اوقع عليك فليس ينبغي ان تنقض اليقين ابداً بالشك (انتهى) (يعنى لا ينبغي نقض اليقين بالطهارة بالشك فيها فتستصحبها الى

السابقة عيناً (١) .

مسئلة ٩ - اذا تنجس ثوبه او بدنه في اثناء الصلاة بالحكم هاهنا كما في المسئلة السابقة عيناً فان امكنه الازالة بدون ان يأتي بفعل مبطل للصلاة فعل وأتم الصلاة (٢) والانقضاض وأعادها (٣) .

حين الرؤية .

(ثم ان الغسل) حيث انه مما لاختصاصية له سوى انه مزيل للنجاسة فاذا امكن إزالتها بطرح الثوب النجس ان كان عليه ثوب غيره او بقرض موضع النجاسة من الثوب فعل ذلك بلاشبهة (ويدل عليه ايضاً) حسنة محمد بن مسلم المتقدمة في المسئلة السابقة ان حملناها على هذه الصورة جمعاً بينها وبين الصحيحة كما اشير آنفاً والافهمى بإطلاقها مما يشمل هذه الصورة لامحالة (ومن هنا) قد استدلل بإطلاقها الحدائق والجواهر لحكم هذه الصورة . (١) وذلك أخذاً بالروايات التي سيأتى تفصيلها في المسئلة الآتية ممّا دلّ على لزوم رعاية المنافيات والقواطع كالاّ استدبار ونحوه فالصحيحة المتقدمة الآمرة بالغسل والبناء على الصلاة وان كانت هي مطلقة ولكن اللازم تقييدها بما سيأتى من الروايات جداً .

(٢) هذا مما لاخلاف فيه على الظاهر بل في الجواهر ان ذلك ضرورى ولعلّ ذلك فان النجاسات ليست هي من القواطع كالحدث بحيث تبطل الصلاة بمجرّد طروها بل من الموانع فاذا أزالها بدون أن يقع شيء من الصلاة مقروناً بها او بدون أن يأتي بفعل مبطل او يخلّ بالمعاملات المعتبرة صحّت وتمت . (ويدلّ على ذلك) مضافاً الى هذا كله صحيحة زرارة الطويلة المتقدمة في المسئلة ٧ والاخبار المستفيضة المروية في الوسائل في الباب ٢ من قواطع الصلاة الواردة في عدم بطلان الصلاة بمجرّد الرعاف بل يزيل النجاسة ويتمّ اذا امكن ذلك بلا فعل المنافي .

(ففي صحيحة عمر بن اذينة) عن ابي عبدالله عليه السلام انه سأل عن الرجل يرعف وهو في الصلاة وقد صلى بعض صلاته فقال إن كان الماء عن يمينه او عن شماله او عن خلفه فليغسله من غير ان يلتفت وليبين على صلاته فان لم يجد الماء حتى يلتفت فليعد الصلاة الخ .

(وفي صحيحة محمد بن مسلم) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يأخذ الرعاف والقيء في الصلاة كيف يصنع قال ينقل فيغسل أنفه ويعود في صلاته وإن تكلم فليعد وليس عليه وضوء .

(وفي صحيحة الحلبي) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سأله عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلاة فقال ان قدر على ماء عنده يميناً وشمالاً أو بين يديه وهو مستقبل القبلة فليغسله عنه ثم ليصل ما بقى من صلاته وان لم يقدر على ماء حتى ينصرف لوجهه او يتكلم فقد قطع صلاته الى غير ذلك من الروايات الواردة في الباب المذكور بهذه المضامين . (نعم) ان لنا جملة من الروايات أغلبها في الباب المتقدم وبعضها في الباب ٦ من نواقض الوضوء واردة في

الرعاف وشبهه في اثناء الصلاة تنافي هي بظاهرها الأخبار المتقدمة ولكن مقتضى الجمع بينها وبين الأخبار المتقدمة الصريحة في عدم البطلان بمجرّد ذلك هو حمل هذه الروايات على استلزام فعل المنافي من الاّ استدبار والتكلم ونحوهما وعن الشيخ في بعضها احتمال التقية وليس ببعيد .

(٣) عملاً بالروايات المتقدمة آنفاً بل بكلّ ما دلّ على مبطلية المنافيات كالاّ استدبار والتكلم ونحوهما .

فصل

فى الموارد التى يصلى فى النجس

مسئلة ١ - اذا دار الأمر بين ان يصلى فى النجس او يصلى عرياناً كما اذا لم يكن عنده الا ثوب واحد نجس ولم يمكنه تطهيره وان امكنه نزع لعدم البرد الشديد ونحوه فلاقوى أن يصلى فى النجس (١) ولا يصلى

(١) كما حكى ذلك عن جماعة منهم الشهيد فى البيان والمعالم وكشف اللثام وعن ظاهر الفقيه ويظهر من المدارك الميل اليه واختاره العروة صريحاً .

(ولكن عن الشيخ) وابنى البراج وإدريس والعلامة فى اكثر كتبه وغيرهم الصلاة عرياناً بل فى الحدائق وعن غيره انه المشهور بل عن الخلاف الإجماع عليه (كما أن عن ابن الجنيد) والمعتبر والمنتهى وجماعة من المتأخرين منهم الشهيد فى الدروس والذكرى والمحقق الثانى التخيير بين الأمرين وهو ظاهر الحدائق وصريح مصباح الفقيه وعن جملة من أرباب التخيير زيادة ان الصلاة فى النجس أفضل وعن ابن الجنيد زيادة اخرى وهى انه اذا وجد ثوباً طاهراً فى الوقت أعاده وجوباً والا فيقضى استحباباً .

(والأقوى) كما ذكرنا فى المتن هو الأول (ويدل عليه) جملة من الروايات المروية فى الوسائل فى النجاسات باب جواز الصلاة مع النجاسة اذا تعذرت الإزالة .

(ففى صحيحة على بن جعفر عليه السلام) عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل عريان وحضرت الصلاة فأصاب ثوباً نصفه دم او كلّه دم يصلى فيه او يصلى عرياناً قال ان ^(١) وجد ماء صلى ولم يصل عرياناً .

(وفى صحيحة محمد بن على الحلبي) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فى ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصلى فيه فاذا وجد الماء غسله (قال قال الصدوق) وفى خبر آخر وأعاد الصلاة (وفى صحيحة اخرى) له انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله قال يصلى فيه .

(وفى صحيحة عبد الرحمن) انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب فى ثوبه ليس معه غيره ولا يقدر على غسله قال يصلى فيه (وعن الفقيه) بعد ذكر هذا الخبر (مالفظه) وفى خبر آخر يصلى فيه واذا وجد الماء غسله وأعاد الصلاة .

(وفى صحيحة ثالثة لمحمد الحلبي) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب فى الثوب او يصيبه بول وليس معه ثوب غيره قال يصلى فيه اذا اضطر اليه (والظاهر) ان المراد من الاضطرار اليه هو ان لا يجد ثوباً غيره كما فرضه الراوى فتكون الشرطية كما صرح به غير واحد مسوقة لتحقيق مورد السؤال .

(١) الظاهر ان المراد من قوله عليه السلام ان وجد ماء يعنى بمقدار الوضوء لا بمقدار غسل الثوب والا لوجب قطعاً غسل الثوب به اولاً ثم الصلاة فيه (وعلى هذا) فلا يحضرنى فعلاً وجه وجيه لهذا لشرط فانه ان وجد ماء بقدر الوضوء صلى فى الثوب النجس مع الوضوء والا صلى فيه مع التيمم كما سيأتى فى موثقة عمار فلا يعرف سبب قوله عليه السلام ان وجد ماء صلى فيه والله العالم (منه) .

• • • • •

(وفى موقفة عمار) الساباطى عن ابى عبد الله عليه السلام انه سأل عن رجل ليس معه الا ثوب ولا تحل الصلاة فيه وليس يجد ماء يغسله كيف يصنع قال يتيمم ويصلّى فاذا أصاب ماء غسله وأعاد الصلاة.

(والظاهر) ان مراد الصدوق فيما تقدم منه مكرراً من قول و فى خبر آخر وأعاد الصلاة هو هذا الخبر (قال فى الحدائق) وأما غيرها فلم نقف عليه (وقال فى موضع آخر) ان الاصحاب قد حملوها على الاستحباب جمعاً (انتهى) وهو جيد فان الروايات المتقدمة كلها فى مقام البيان وهى خالية عن الاعادة ولا يمكن حمل الجميع بأسرها على مقام الإهمال والاحمال.

﴿ حجة المشهور ﴾ القائلين بالصلاة عرياناً امور ثلاثة (احدها) اجماع الفرقة (ثانيها) ان النجس قد منعنا من الصلاة فيه ومن يجيزها فعليه إقامة الدليل.

(ثالثها) روايتان الاولى لسماعة والثانية لمنصور بن حازم عن محمد الحلبى عن ابى عبد الله عليه السلام المرويتان جميعاً فى الوسائل فى النجاسات باب وجوب طرح الثوب النجس (قال فى الاولى) سألت عن رجل يكون فى فلات من الأرض وليس عليه الا ثوب واحد وأجنب فيه وليس عنده ماء كيف يصنع قال يتيمم ويصلّى عرياناً فاعداً يومئذ إيماء.

(هكذا) عن الكافى والتهذيب ولكن عن الاستبصار ويصلّى عرياناً قائماً ويومئذ إيماء (وقال فى الثانية) فى رجل أصابته جنابة وهو بالفلات وليس عليه الا ثوب واحد وأصاب ثوبه منى قال يتيمم وي طرح ثوبه فيجلس مجتمعاً فيصلّى فيومئذ إيماء.

(وعن الشيخ) حمل الطائفة الاولى الآمرة بالصلاة فى النجس على الاضطراب وعدم امكان النزاع لبرد ونحوه او على صلاة الجنائز وحمل الدم فى صحيحة على بن جعفر عليه السلام على الدم المعفو عنه.

﴿ اقول ﴾ اما الإجماع فلم يتحصّل لما عرفت فى صدر المسئلة من مصير جمع من الاصحاب الى الصلاة فى النجس لا عرياناً ومصير جمع اكثر الى التخيير بينهما (واما إقامة الدليل) على الصلاة فى النجس فقد أقمناها اذا لم يجد المصلّى ثوباً غيره ولم يمكنه تطهيره.

(واما روايتا سماعة ومنصور) فهما قاصرتان عن مقاومة الطائفة الاولى من الأخبار الآمرة بالصلاة فى النجس وهى الصحاح الخمسة والموقفة فانها اكثر عدداً وأصح سنداً واما حمل الطائفة الاولى على الاضطراب او صلاة الجنائز او حمل الدم فى صحيحة على بن جعفر عليه السلام على الدم المعفو عنه فهو حمل بلا شاهد.

بل الحمل الاخير مما لا يمكن فان الراوى فرض ان الثوب نصفه دم او كله دم فكيف يكون دماً معفواً عنه اى اقل من الدرهم اللهم الا اذا كان مراده من الدم المعفو عنه اى الدم الطاهر كدم البق والبرغوث ونحوهما وهو بعيد جداً.

﴿ حجة القائلين بالتخيير ﴾ بين الصلاة فى النجس او الصلاة عرياناً هو الجمع بين الطائفة الاولى من الأخبار وبين خبرى سماعة ومنصور فالطائفة الاولى ذكرت طرفاً من طرفى التخيير والخبران الآخران ذكرنا الطرف الثانى.

عرياناً وإن استحبّ الإعادة بعداً عند التمكن من تطهيره (١) .

مسئلة-٢ إذا لم يكن عنده الا ثوب واحد نجس ولم يمكنه تطهيره ولا نزعهُ للبرد الشديد ونحوه صلى فيه بلا خلاف فيه بين علمائنا كما تقدم في العفو عن نجاسة الثوب أو البدن إذا اضطرّ (٢) ولكنه هل يعيد الصلاة بعد رفع الاضطرار ام لا؟ الاقوى عدم وجوب الإعادة (٣) وإن استحبّت .

﴿ اقول ﴾ ويرد على ذلك مضافاً الى انه جمع بلا شاهد ان صحيحة على بن جعفر عليه السلام المشتملة على قوله عليه السلام صلى فيه ولم يصل عرياناً آية عن هذا الحمل بلاشبهة .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو انه على تقدير قول المشهور من وجوب الصلاة عرياناً فهل يصلى قاعداً مؤمياً كما في خبر سماعة على رواية الكافي والتهذيب وخبر منصور أو قائماً مومياً كما في خبر سماعة على رواية الاستبصار أو يفصل بين الأيمن من المطلق فيصلى قائماً مؤمياً وبين عدم الأيمن منه فيصلى قاعداً مؤمياً (قال في الحقائق) اقوال اشهرها الثالث .

(ثم قال) وسيجيء تحقيق المسئلة المذكورة في محلها ونقل اخبارها انشاء الله تعالى (انتهى) ويعنى بمحلها كتاب الصلاة في لباس المصلى في كيفية صلاة العريان والاخبار فيها كثيرة وعقد لها باباً في الوسائل وباباً آخر لكيفية صلاة العرات جماعة .

(١) وذلك لما تقدم من موثقة عمار الآمرة بالإعادة المحمولة على الاستحباب عند الأصحاب على ما سمعت من الحقائق جمعاً بينها وبين الروايات المتقدمة الواردة كلها في مقام البيان الخالية جميعاً عن الإعادة الآتية عن الحمل بأسرها على مقام الإهمال والإجمال .

(٢) وتقدم ايضاً وجه وجوب الصلاة فيه من الإجماع على عدم سقوط الصلاة في هذه الحالة بل الضرورة من الدين وقاعدة الميسور وإطلاق الطائفة الأولى من الروايات المتقدمة آنفاً في المسئلة السابقة الآمرة كلها بالصلاة في النجس الشاملة لصورة الاضطرار أي عدم إمكان النزع بطريق أولى .

(٣) خلافاً للشيخ بل وجمع من الأصحاب كما في المدارك وعن الرياض فحكموا بإعادة الصلاة إذا تمكن بعداً من غسله استناداً الى موثقة عمار المتقدمة آنفاً في المسئلة السابقة ولكنك قد عرفت من الحقائق ان الأصحاب حملوها على الاستحباب واستجودناه لخلو بقية الروايات الواردة كلها في مقام البيان عن الإعادة (ثم انه) قد يناقش في الموثقة تارة بأنه لا دلالة لها على الضرورة التي هي مفروض المسئلة ليقم فيها استدلال الشيخ واخرى بأنها تدلّ على الإعادة في صورة التيمم دون الوضوء والمدعى اعم .

(اقول) أمّا المناقشة من الناحية الأولى فهي حق فإن الشيخ أفتى في المسئلة السابقة بالصلاة عرياناً كالشهور ولم يحكم فيها بالإعادة وهاهنا حكم بالإعادة استناداً الى الموثقة وليس فيها ما يدل على اختصاصها بصورة الاضطرار وهذا واضح . وأمّا المناقشة من الناحية الثانية فضعيفة جداً وذلك للقطع بأن الإعادة فيها ليست من ناحية التيمم بلاشبهة فإن المتيمم إذا وجد الماء لا يعيد بل الإعادة هي من ناحية الصلاة في الثوب النجس الذي لم يمكنه تطهيره . ولم يكن له ثوب غيره فالشيخ قال بالإعادة وجوباً لظاهر الموثقة ونحن قلنا بها كسائر الأصحاب استحباباً جمعاً بينها وبين الاخبار الواردة في مقام البيان الخالية كلها عن الإعادة فتأمل جيداً .

مسئلة ٣ - اذا كان مع المصلّي ثوبان وهو يعلم إجمالاً بنجاسة احدهما ولم يمكنه تطهيرهما ولا تطهير احدهما صلى فيهما جميعاً بمعنى انه صلى في هذا مرة وفي ذاك اخرى (١) وهكذا الامر اذا كان معه اثواب عديدة يعلم إجمالاً بنجاسة احدها .

مسئلة ٤ - اذا كان على المكلف صلاتان مترتبتان احديهما على الأخرى كالظهر والعصر ولم يكن معه إلا ثوبان يعلم إجمالاً بنجاسة احدهما ولم يمكنه تطهيرهما ولا تطهير احدهما صلى الظهر في هذا مرة وفي ذاك اخرى ثم صلى العصر في هذا مرة وفي ذاك اخرى واذا صلى الظهر والعصر جميعاً في هذا مرة ثم صلاهما في ذاك اخرى صح على الاقوى (٢) .

(١) وهو المحكى عن الشيخ واكثر علمائنا (ويدل عليه) مضافاً الى قاعدة الاشتغال (صحيحة صفوان بن يحيى) الطروية في الوسائل في النجاسات باب حكم اشتباه النجس انه كتب الى ابي الحسن عليه السلام يسئله عن الرجل معه ثوبان فأصاب احدهما بول ولم يدر ايتهما هو وحضرت الصلاة وخاف فوتها وليس عنده ماء كيف يصنع قال يصلّي فيهما جميعاً .

(قال) قال الصدوق يعنى على الافراد (اقول) يعنى في هذا مرة وفي ذاك اخرى (ولكن عن الشيخ) في المبسوط انه قال روى انه يتركهما ويصلّي عرياناً (وعن ابن ادريس) وابن سعيد بل عن قوم من اصحابنا اختيار هذا القول اى ترك الثوبين جميعاً والصلاة عرياناً (بل عن ابن ادريس) مالم يخلصه الاحتجاج له بالاحتياط وان التكرار في ثوبين مما يخل بالوجه والتميز .

﴿ اقول ﴾ اما الرواية التي أشار اليها الشيخ في المبسوط فلم يعلم حجيتها والا لكان الشيخ أولى بالعمل بها ولم يعمل بها بل اقتى كما عن الاكثر بالصلاة في هذا مرة وفي ذاك اخرى واما احتجاج ابن ادريس بالاحتياط ففيه مضافا الى ما في الحدائق من انه اجتهد في مقابل النص انه خلاف الاحتياط بل الاحتياط هو ما افاده النص والاكثر من تكرار الصلاة في ثوبين .

ودعوى انه مما يخل بالوجه ضعيفة جداً لما حققناه في الاصول من عدم اخلاله به فإنه اذا أتى بالصلاة في كل من الثوبين باحتمال طهارته ووجوب الصلاة فيه او بداعى حصول الواجب به او بصاحبه فقد أتى بالماور به الواقعى بداعى وجوبه مضافا الى أنه لا دليل على اعتبار الوجه كما سيأتى تحقيقه في الوضوء انشاء الله تعالى كما انه لا دليل على اعتبار التمييز ايضا بل لو قيل بوجوبه فهو عند التمكن منه لا عند العجز عنه كما في المقام .

(٢) قال في المدارك وبه قطع العلامة في النهاية لترتب الثانية على الاولى على كل تقدير (انتهى) بل في الحدائق فقد صرح الأصحاب بالصحة لتحقيق الترتيب (انتهى) وهو كذلك فما استشكله بعضهم للنهي عن الشروع في الثانية حتى تتحقق البرائة من الاولى واستجوده الحدائق وقوّه الجواهر على تأمل فيه مما لا وجه له فإن الثوب الاول ان كان طاهراً واقعا فقد حصل الترتيب باتيان الظهر والعصر فيه وان كان نجساً فقد حصل الترتيب باتيانهما في الثاني . (نعم لو صلى) الظهر في الاول وصلى العصر في الثاني ثم صلى الظهر في الثاني ثم صلى العصر في الاول لم يحصل القطع بالترتيب وإن كان قد أتى بأربع صلوات في كل واحد منهما

فصل

في حكم ادخال النجاسة في المسجد

مسئلة ١ - الاقوى جواز (١) إدخال النجس في المسجد اذا لم يتعدّ اليه النجاسة ولم يوجب هتك حرمة فاذا كان مع الملّكف منديل مثلافيه دم ودخل المسجد جاز ولكن اذا أدخل فيه مقداراً كثيراً من عذرة

ظهر وعصر فإن الثوب الأوّل لو كان طاهراً واقعاً فبالانيان بالصلاة الرابعة يحصل الترتيب قطعاً لانه وقع في الثوب الاول العصر بعد الظهر واما اذا كان الثوب الثاني طاهراً واقعاً فقد حصل خلاف الترتيب لانه وقع فيه العصر قبل الظهر وهذا واضح .

(ومن هنا) قال في المدارك في هذا الفرض اى في فرض الانيان بأربع صلوات على النحو المذكور أخيراً (ما لفظه) صحّ له الظهر لاغير ووجب عليه اعادة العصر في الثاني (انتهى) وهو كذلك وقد بينا وجهه .

(١) كما عن الذكري والدروس والمسالك وأبى العباس والكركي وغيرهم من متأخري المتأخرين بل عن الروض نسبته الى الاكثر بل في مصباح الفقيه لعلّه المشهور بينهم . (ولكن مع ذلك) قد حكى عدم الجواز عن ظاهر جمع من الأصحاب منهم الفضلان بل عن المنتهى انه مذهب اكثر اهل العلم وعن الكفاية انه المشهور بل عن الخلاف والسرائر وكشف الحق الإجماع على وجوب تجنب المساجد عن النجاسات .

﴿والاقوى﴾ كما ذكرنا في المتن هو الجواز مع عدم التعدّي والهتك (ويدلّ عليه) بعد الجواب عن أدلة القائلين بالحرمة واحداً بعد واحد كما ستعرف (اصالة البرائة) .

(ومما يؤيد الجواز) بل يدلّ عليه الاخبار الدالة على جواز مرور الجنب والحائض في المساجد الا المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ وقد عقد لها باباً في الوسائل في ابواب الجنابة فإن الغالب فيهما سيّما الحائض عدم خلوّ بدنهما عن النجاسة .

(هذا كلّّه) مضافاً الى ما في مصباح الفقيه من استقرار السيرة خلفاً عن سلف على عدم امتناع اصحاب القروح والجروح ومن به الدم القليل من حضور الجمعة والجماعات والمرور في المساجد لأجل أغراض آخر كالمرافعة ومذاكرة العلم وغيرهما (قال) وعدم منع الصبيان من دخول المساجد مع العلم بنجاستهم غالباً حيث انهم لا يستنجون ولا يتطهرون (انتهى) وهو جيّد وان كان أصل العبارة مقتبساً من طهارة شيخنا الانصارى اعلى الله مقامه .

﴿حجة القائلين بعدم الجواز﴾ امور :

(منها) الإجماعات المتقدمة آنفاً من الخلاف والسرائر وكشف الحق (وفيها) ان المتيقن منها هو النجاسات المتعدّية والاّ فقد عرفت القول بجواز ادخال النجس الغير المتعدّي ممن عرفت .

(ومنها) قوله تعالى في سورة التوبة : انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام فان النهى مترتب على نجاستهم فيدلّ على ان تقريب مطلق النجس من المسجد الحرام حرام والنجس كما تقدم في نجاسة الكافر

يابسة مثلاً ووضعه في وسط المسجد لم يجز شرعاً ولكن كل ذلك في غير المسجد الحرام وأما المسجد الحرام

وان قيل أنه يقال لكل مستقذر ولكن المتبادر منه في استعمال الشارع هو النجس الشرعي الذي أمرنا بالاجتناب عنه في الأكل والشرب والصلاة ونحوها لا القذر العرفي (وفيه) أن الآية غايتها الدلالة على حرمة تقريب مطلق النجس من المسجد الحرام فلا تدل على حرمة تقريبه من سائر المساجد وعدم القول بالفصل بينه وبين سائر المساجد لو سلم فهو اجماع مركب والبسيط من الاجماع ها هنا ليس بحجة لاحتمال المدارك له فكيف بمركبه .

(هذا مضافاً) إلى ما قيل من أن النهي مترتب على نجاسة المشركين خاصة دون سائر النجاسات فاللاحق مما يحتاج إلى دليل ولكنه ضعيف ومضافاً إلى ما قيل أيضاً من أنه يحتمل في الآية قوياً ورودها مورد الغالب فإن تجويز الدخول لهم كما كانوا عليه من قبل نزول الآية مما يستلزم غالباً سريانة النجاسة منهم إلى المسجد (وعليه) فلا تدل الآية على حرمة مطلق دخولهم فيه وإن لم يسر منهم النجاسة إليه .

(ومنها) قوله تعالى مخاطباً لأبراهيم واسماعيل «أن طهرا بيته للطائفين والعاكفين والركع السجود» (وفيه مضافاً) إلى ما قيل من أن تطهير الشيء لا يكون إلا في فرض تعدى النجاسة إليه فلا يدل على حرمة إدخال النجس مطلقاً ولولم يتعد إليه - أنه لم يعلم أن المراد من التطهير تطهيره من النجاسات بل لعل تطهيره من الأوساخ والقذارات كالفرث والدم ونحوهما الذي كان يطرحه المشركون عند البيت أو من الأصنام التي كانوا يعلقونها على باب البيت أو غير ذلك مما قيل في تفسيره فراجع مجمع البيان والتبيان وقد ذكر في البرهان جملة من الروايات التي يظهر منها تطهير البيت من الأوساخ والأقذار .

(نعم) ذكر فيه عن علي بن إبراهيم رواية مرسله عن الصادق عليه السلام قال فيها يعني نج عنه المشركين ومقتضى إطلاقها أنه ولولم تتعد منهم النجاسة إليه ولكن التعدى منهم إلى كل نجس مشكل ومن المسجد الحرام إلى سائر المساجد اشكل .

(ومنها) النبوي المشهور المذكور في الوسائل في أحكام المساجد باب استعجاب تعاهد النعلين قال وروى جماعة من أصحابنا في كتب الاستدلال عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال جنبوا مساجدكم النجاسة (وفيه) ما أورده المدارك عليه من الطعن بعدم الوقوف على السند (قال) والمراسيل لا تنهض حجة في إثبات حكم مخالف للأصل (انتهى) وهو جيد .

(هذا مضافاً) إلى ما أورده عليه من أن مجانبية النجاسة للمساجد تتحقق بعدم تعدى إليها إليها وإلى ما أورده شيخنا الانصاري عليه من احتمال إرادة مسجد الجبهة أو موضع الصلاة من الأرض ففوله صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم أي جنبوا مواضع صلاتكم فسمي الصلاة باسم أشرف أجزائها وهو السجود ومن أنه ظاهر في النجاسات العينية فلا يدل على حرمة إدخال المتنجس إذا لم يتعد إليه .

(ومنها) مرسله العلاء بن فضيل عن روه عن أبي جعفر عليه السلام المروية في وضوء الوسائل في باب استعجاب الطهارة لدخول المساجد قال إذا دخلت وانت تريد أن تجلس فلا تدخله إلا طاهراً .

(وفيه) أن ظاهر المرسله هي الطهارة الحديثة وقد روى في الباب المذكور روايات أخرى في هذا المعنى

فيحرم مطلق إدخال النجس فيه ولو لم يكن متعدّياً اليه ولا موجباً لهتكه (١) .

مسئلة ٢ - لا يجوز ادخال النجس في المسجد اذا كان مما يتعدّى اليه وينجّسه (٢) بل اذا تنجّس

ففي بعضها عليكم باتيان المساجد فإنها بيوت الله في الأرض من أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه وفي بعضها طوبى لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيته وفي بعضها توضأ في بيته ثم زارني في بيته الى غير ذلك من الروايات . ومن هذا كله يظهر لك حال استدلال بعضهم برواية عبد الحميد عن أبي ابراهيم عليه السلام المروية في احكام المساجد في باب كراهة طول المنارة قال : قال رسول الله ﷺ في حديث واجعلوا مطاهر كم على ابواب مساجدكم فإن جعل المطاهر هو لتحصيل الطهارة الحديثة لا الخبثية .

(ومنها) غير ذلك مما لا يليق بالذكر لضعفه ووهنه .

(١) وذلك لما تقدم من قوله تعالى «إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام» وان النهى مترتب على نجاستهم فيدل على حرمة تقريب مطلق النجس من المسجد الحرام من غير اختصاص بنجاسة المشركين فقط وان قيل بذلك اعنى بالاختصاص بنجاستهم كما تقدم آنفاً ولكنه ضعيف كما أشرنا .

(٢) ويدل عليه الاجماع المتقدمة في المسئلة السابقة من الخلاف والسرائر وكشف الحق على وجوب تجنب المساجد عن النجاسات فإن المتيقن منها كما تقدم هو النجاسات المتعدية بل عن المفاتيح نفى الخلاف عن إزالة نجاسة المساجد وظاهره النجاسة المتعدية (وقد صرح في الحقائق) بأن ظاهرهم الاتفاق على تحريم إدخال النجاسة المتعدية .

(ولكن مع ذلك كله) يظهر من المدارك التأمل في تمامية الإجماع (بل عن الاردبيلي) في مجمعه اختيار الجواز هنا صريحاً وانه قال وردت اخبار كثيرة في اتخاذ الحش مسجداً صحيحة وغير صحيحة ومنها يعلم عدم اشتراط الطهارة في المسجد بحيث يكون التحت ايضاً طاهراً وكذا الفوق (انتهى) وهو عجيب .

وأعجب منه اختيار الحقائق عدم الحرمة أصلاً مع تصريحه بأن ظاهرهم الاتفاق على الحرمة واستند في نفى الحرمة الى اصالة الجواز (وقال) انها اقوى دليل في المقام الى ان يثبت المخرج واستند ايضاً الى موثقة عمار المتقدمة في العفو عن دم القروح والجروح قال سألته عن الدمل يكون بالرجل فينفجر وهو في الصلاة قال يمسحه ويمسح يده بالحائط او بالأرض ولا يقطع الصلاة (قال) فإن اطلاقها شامل لما لو كانت الصلاة في المسجد بل هو الغالب (انتهى) .

وبالجملة ﴿الاقوى هو ما ذكرناه في المتن من عدم جواز ادخال النجس في المسجد اذا كان مما يتعدى اليه وينجّسه وذلك للاجماعات المتقدمة بل وللسيرة المستمرة من المسلمين عموماً خلفاً عن سلف على إزالة النجاسات عن المسجد وعلى المنع عن تنجّسه والتحفظ على طهارته حتى كاد ان يكون من ضروريات الاسلام بل لعله منها .

(هذا مضافاً) الى ما في المسئلة من جملة من المؤيدات والشواهد التي يحصل من مجموعها القطع بأن

حرمة تنجيس المسجد هي من الامور المسلمة بين المسلمين .

(منها) رواية عبد الله بن ميمون القداح المروية في الوسائل في احكام المساجد باب استحباب تعاهد

.

النعلين عند باب المسجد عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وآله تعاهدوا نعالكم عند ابواب مساجدكم .

(ومنها) موثقة محمد الحلبي المروية في الوسائل في النجاسات باب طهارة باطن القدم والنعل بطريقين متعديدين (قال) في أحدهما نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قذر فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال أين نزلتم فقلت نزلنا في دار فلان فقال إن بينكم وبين المسجد زقاقاً قذراً أو قلنا له إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قذراً فقال لا بأس إن الأرض تطهر بعضها بعضاً (الحديث) .

(ومنها) صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المتقدمة في ابوالخيال والبغال قال سألتهم عن الدابة تبول فتصيب بولها المسجد أو حائطه أيسل في فيه قبل أن يغسل قال إذا جف فلا بأس .

(ومنها) قوله تعالى المتقدم في المسئلة السابقة أن طهراً بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود .

(ومنها) النبوي المتقدم أيضاً في المسئلة السابقة جنبوا مساجدكم النجاسة فإن المناقشة في سنده وان كانت مما له مجال واسع بل نوقش كما تقدم قبلاً في دلالاته أيضاً ولكنه مع ذلك مما لا يخلو عن تأييد .

(ومنها) صحيحة أبي حمزة الثمالي المروية في الوسائل في الجنابة باب جواز مرور الجنب والحائض في المساجد عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل قال فيه إن الله أوحى إلى نبيه صلى الله عليه وآله أن طهر مسجداً وأخرج من المسجد من يرقد فيه بالليل ومرسداً ابواب من كان له في مسجداً باب الأباب على عليه السلام ومسكن فاطمة عليها السلام ولا يمرن فيه جنب (إلى غير ذلك) من المؤيدات التي يحصل من مجموعها القطع كما ذكرنا بحرمة تنجيس المسجد (وبهذا كله) ينقطع أصالة الجواز التي استند إليها الحدائق في حكمه بجواز تنجيس المسجد .

(وأما موثقة عمار) التي استند إليها أيضاً في الحكم بالجواز ففي الاستدلال بها ما لا يخفى فإنها مسوقة لبيان عدم بطلان الصلاة بمجرد انفجار الدمل فيها بل يمسحه ويمسح يده بالحائط أو بالأرض ويتم الصلاة فلا يمكن التمسك بإطلاقها بزعم أنها تشمل ما لو كانت الصلاة في المسجد فيجوز تنجيس حائطه وأرضه (هذا مضافاً) إلى أنه ليس فيها دلالة على انفجار الدمل بالدم ولعل انفجاره كان بالقيح المجرد المحكوم بالطهارة . (وأما الأخبار) الواردة في اتخاذ الحش مسجداً التي استند إليها الأردبيلي في حكمه بجواز تنجيس المسجد ففي الاستدلال بها ما لا يخفى أيضاً فإنها تصرح باشتراط إلقاء التراب عليه وإن ذلك مما ينظفه ويطهره وقد عقد لها باباً في الوسائل في أحكام المساجد .

(وفي بعضها) قال عبيد الله بن علي الحلبي لابي عبد الله عليه السلام فيصلح المكان الذي كان حشاً زماناً أن ينظف ويتخذ مسجداً فقال نعم إذا القى عليه من التراب ما يواريه فإن ذلك ينظفه ويطهره (وفي بعضها) فإن ذلك يطهره انشاء الله تعالى .

(وفي بعضها) لأن التراب يطهره وبه مضت السنة إلى غير ذلك من الروايات التي يعرف منها أن حرمة تنجيس المسجد ووجوب تطهيره إذا تنجس هو أمر مفروغ عنه غاية أن الإمام عليه السلام يبين أن تطهير الحش الذي

يجب تطهيره فوراً (١) وجوباً كفاً (٢) أى يسقط بفعل أحد المكلفين من غير فرق في وجوب تطهير المسجد بين باطنه وظاهره ولا في ظاهره بين أرضه أو سقفه أو جداره من داخل المسجد أو من خارجه (٣) نعم التوابع الغير المتصلة بالمسجد كالفرش والبوارى والأسرجة المعلقة فيها ونحوها مما لا يعد من أجزاء المسجد لا يجب تطهيرها إذا تنجست هي وإن كان تطهيرها حسناً جداً وقد ألحق جمع من علمائنا (٤) بالمسجد المصحف الشريف والضرائح المقدسة فيحرم تنجيسهما ويجب إزالة النجاسة عنهما إذا تنجسا وهو الاحوط بل وهو الأقوى في خطأ المصحف الشريف (٥).

مسئلة ٣ - إذا تنجس المسجد ولم يُزل المكلف نجاسته مع تمكنه من الإزالة وقدرته عليها بل تركها عسianاً واشتغل بالصلاة مع سعة وقتها صححت الصلاة على الأقوى (٦) وإن كان آثماً في ترك الإزالة وأما إذا

يراد اتخاذ مسجداً هو بإلقاء التراب عليه .

ولا عجب في ذلك فإن تطهير كل شيء بحسبه مضافاً إلى أنه لو تنزلنا عن هذا كله فعدم وجوب تطهير باطن المسجد الذي كان نجساً من قبل اتخاذ مسجداً مما لا يدل على جواز تنجيس المسجد بعد اتخاذ مسجداً بل تنجيسه حرام بمقتضى الأدلة المتقدمة باطنه وظاهره جميعاً .

(١) كما عن الذخيرة نسبتبه إلى الأصحاب وفي المدارك قطع الأصحاب به وفي الجواهر بلا خلاف (ولعل السر) أن نجاسة المسجد هي أمر مبغوض للشارع فكل آن أمكنه المكلف الإزالة فيه بلا ضرر عليه ولا عسر ولم يفعل فهو آثم مستخف بأمر المولى .

(٢) ويظهر من المدارك أن ذلك مما قطع به الأصحاب أيضاً كما أنه يظهر من الجواهر أن ذلك مما لا خلاف فيه أيضاً (والسر فيه) هو ما اشرنا إليه في المتن من سقوط الوجوب بفعل أحد المكلفين .

(وعليه) فما يظهر من محكى الذكرى من اختصاص وجوب التطهير بمن نجسه دون غيره واحتمله المدارك ولا جله توقف في الحكم بوجوب التطهير كفاً لاحتمال تعيينه على خصوص من نجسه ضعيف غاية الضعف فإن الخطاب متوجه الى الجميع والتكليف ثابت للكل غاية أنه كفاً يسقط بفعل احدهم .

(٣) فإن الجميع من أجزاء المسجد فيجب تطهيره إذا تنجس حتى الباطن إذ لا يقاس الباطن الذي تنجس بعد الإخذ مسجداً على الباطن الذي تنجس من قبل الإخذ مسجداً بأن كان كنيفاً ونحوه وهذا واضح .

(٤) قد حكى الإلحاق عن الشهيدين والمحقق الثانى ونفى عنه البأس في المدارك واستحسنه الحدائق واستجوده الجواهر بل الأخير ألحق كل ما علم من الشريعة وجوب تعظيمه وحرمة إهانتة وتحقيره وعن بعضهم إلحاق التربة الحسينية أيضاً خصوصاً المتخذة منها للتبرك والاستشفاء .

(٥) استناداً ما استند إليه شيخنا الانصارى أعلى الله مقامه من فحوى حرمة مس المحدث له .

(٦) وذلك لما حقق في الاصول من عدم اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص فالامر بالإزالة مما لا يقتضى النهى عن الصلاة كى تحرم وتبطل بل تصح الصلاة مع سقوط أمرها واقعاً من جهة مزاحمتها بالأهم ووجه الصحة هو المناط الموجود فيها بل الأمر الترتبى المتعلق بها على الأصح .

اشتغل بها في ضيق وقتها بانياً على إزالة النجاسة من بعد الصلاة صحّت الصلاة بلا كلام ولا إثم (١) .

فصل

في مطهريّة الماء وبيان كيفية التطهير به

و اعلم ان المطهّرات امور عديدة أهمّها الماء ، وأمّا الباقي فسيأتي تفصيله في الفصول الآتية انشاء الله تعالى ، ثم انّ الماء قد مضى في أوّل الكتاب مطهّريته وذلك لما عرفت هناك من ان الماء المطلق كلّ طاهر في نفسه مزيل للحدث والخبث جميعاً ويقع الكلام ها هنا في كيفية التطهير بالماء وإزالة الخبث به وهو في طيّ مسائل .

مسئلة ١ - يجب غسل البول مرّتين مطلقاً سواء كان رطبا او يابسا وسواء كان في الثوب او في البدن او

في غيرهما (٢)

(١) أمّا صحّة الصلاة بلا كلام فلا هميّة فوت الصلّة عن تأخير الإزالة الى بعد الصلّة بلا شبهة فتكون الصلّة هي المأمور بها فعلاً وأمّا عدم الإثم فليبنائه على الإزالة من بعد الصلاة فلا تجزّى ولا إثم .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرّح به المدارك والحدائق بل عن ظاهر المعتبر انه إجماعى (ولكن عن المبسوط) والبيان عدم مراعاة العدد في شيء من النجاسات الآ في الولوغ وظاهرهما الاكتفاء بالمرّة في البول (وعن المنتهى) والقواعد التفصيل بين الرطب واليابس فيعتبر التعدد في الأوّل دون الثاني (وفي المدارك) وعن المعالم التفصيل بين الثوب والبدن فيعتبر التعدد في الثوب دون البدن .

والحق هو ما ذهب اليه المشهور من وجوب غسل البول مرّتين مطلقاً وذلك للأخبار المستفيضة المروية في الوسائل في النجاسات بعضها في الباب ١ وبعضها في الباب ٢ .

(وفي صحيحة ابن أبي يعفور) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الثوب قال اغسله مرّتين (ومثلها) صحيحة محمد أغنى ابن مسلم عن أحدهما .

(وفي صحيحة اخرى) لمحمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال اغسله في المكن مرّتين فإن غسلته في ماء جارٍ فمرة واحدة .

(وفي صحيحة الحسين بن أبي العلاء) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد قال صبّ عليه الماء مرّتين فإنما هو ماء وسألته عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرّتين (الحديث) (ومثلها صحيحة البزنطي) (وفي صحيحة أبي اسحاق) النحوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن البول يصيب الجسد قال صبّ عليه الماء مرّتين .

بقي امور ينبغى التنبيه عليها أحدها ان الظاهر ان التعبير في بعض الروايات المتقدمة بالصّب فيما اذا أصاب البول الجسد انما هو لتحقيق مفهوم الغسل بذلك في البدن ونحوه مما لا يحتاج الى العسر بخلاف الثوب ونحوه فلا يصدق الغسل فيهما مالم يعصرا .

• • • • •

(ثانيها) ان الظاهر ان التعليل في صحيحتي الحسين والزهدي بقوله عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فايهما هو ماء انما هو لكفاية الصب على الجسد من غير حاجة إلى الدلك ونحوه وقد يشهد لذلك مرسله الكليني وقد رواها الوسائل في ذيل صحيحة الحسين بن أبي العلاء المتقدمة (قال) قال : أي الكليني وروى أنه ماء ليس بوسخ فيحتاج ان يدلك (انتهى) نعم عن بعض النسخ انه ماء ليس بوسخ .

(ثالثها) ان لنا جملة من الروايات في مسألة الاستنجاء من البول سيأتى تفصيلها في احكام الخلوة انشاء الله تعالى ربما يظهر من بعضها الاجتزاء بالمرّة ولكنها هي مسألة اخرى لا ملازمة بينها وبين المقام فقد يقال هاهنا بالتعدد ويقال هناك بالمرّة كما فعل الحقائق والجواهر ومصباح الفقيه وان كان الاقوى وجوب التعدد في كلا المقامين كما ستعرف .

(رابعها) ان القول بكفاية المرّة كما تقدم عن ظاهر المبسوط والبيان، قد صرح الحقائق بعدم وقوفه على دليل له (قال) بل الدليل كما عرفت على خلافه (انتهى) وهو كذلك غير ان لنا جملة من الروايات هي مطلقة قد امرت بغسل البول من غير تقييد فيها بمرتين كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١٠ من أبواب نواقض الوضوء والباب ٥ و ٨ من النجاسات .

ولكن يجب تقييدها بما تقدم من الروايات المصرحة بمرتين فان المطلقات هي في مقام أصل وجوب الغسل كما يظهر بالتأمل في متونها لاني مقام كيفية غسل البول ونحوه إزالته من الثوب او البدن . (نعم) لنا مرسلتان في المقام قد يتشبه بهما للقول بالمرّة (احداهما) مرسله الكليني وقد رواها الوسائل في ذيل صحيحة الحسين بن أبي العلاء المتقدمة (قال) قال الكليني وروى أنه يجزى ان يغسل بمثله من الماء اذا كان على رأس الحشفة او غيره .

(واخريهما) مرسله نشيط الطروية في الوسائل في الباب ٢٦ من أحكام الخلوة عن الشيخ بسنده الى نشيط عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجزى من البول ان تغسله بمثله .

(ولكن) شيئاً منهما لا يجدى (امّا الاولى) فلأن كلا من الراوى والطروى عنه فيها مجهول ولم يظهر من الكليني الذي أرسلها تقويتها والاعتماد عليها وما كان هذا حاله فلا يصلح للمعارضة مع الروايات المتقدمة المصرحة بالمرتين أبداً .

(وامّا الثانية) فلأنها مضافاً الى ما حكى عن التهذيب من الطعن في سندها بالإرسال واحتمال وهم الراوى ان الشيخ قد احتمل ان يكون قوله بمثله راجعاً الى البول لا الى ما بقى على الحشفة (قال) وذلك اكثر مما اعتبرناه (انتهى) يعنى المرتين .

(اقول) ويؤيده ان راوى هذه المرسله وهو نشيط قد روى بنفسه عن ابي عبد الله عليه السلام المثلين بالنسبة الى ما على الحشفة كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢٦ من احكام الخلوة فمن المستبعد انه مع تصريحه في هذه الرواية بمثل ما على الحشفة يكون المراد من قوله بمثله في مرسلته المذكورة هو مثل ما بقى على الحشفة والله العالم .

• • • • •

(خامسها) انه حكى عن المنتهى الاحتجاج للتفصيل بين الرطب واليابس والاكتفاء بالمرّة اذا كان البول يابساً بوجهين (اوجههما) ان المطلوب من الغسل انما هو إزالة العين والأثر والجاف ليس له العين فيكتفى فيه بالمرّة .

(ولعل نظره) في ذلك الى مرسله غوالى اللئالى المروية في المستدرك في الباب ١ من النجاسات قال روى عن الصادق عليه السلام أنه قال في الثوب يصبه البول اغسله مرتين الاولى للإزالة والثانية للإبقاء (وعن الذكرى) ايضاً نقل هذه المرسله عن الصادق عليه السلام .

(وعن المعتبر) ذكر هذه الزيادة في ذيل صحيحة الحسين بن ابى العلاء المتقدمة (فقال) بعد قوله اغسله مرتين (ما لفظه) الاولى للإزالة والثانية للإبقاء .

(ولكن) شيئاً من هذه الامور الثلاثة مما لا يجدى (امّا مرسله الغوالى) فلضعفها حتى انه يبالي ان صاحب الحدائق الذى ليس من دأبه الطعن في الروايات قد طعن في كلّ من الغوالى ومؤلفه جميعاً (وأما مرسله الذكرى) فلم يعلم أنها مرسله أخرى غير مرسله الغوالى كما أنه لم يعلم اعتماد الشهيد عليها بحيث يفتى فى اليابس بالمرّة الواحدة .

(وامّا زيادة المعتبر) فاستظهر الحدائق انها من كلام صاحب المعتبر (قال) وتبعه من تبعه في ذلك ظناً انها من أصل الخبر (قال) وهذه الزيادة لاوجود لها في شيء من كتب الأخبار (انتهى) (وعليه) فتقييد إطلاق الروايات المصرّحة بالمرتين بهذه الزيادة بحيث تحمل روايات المرتين على ما اذا كان البول رطباً لا يابساً في غاية الاشكال .

(سادسها) انه استدل المدارك لما ذهب اليه من التفصيل بين الثوب والبدن وانه يكتفى في الأخير بالمرّة الواحدة المزيلة للعين (بالأصل) وحصول الغرض من الإزالة وإطلاق الأمر بالغسل المتناول للمرّة وضعف الأخبار المتضمنة للمرّتين في غير الثوب (وفي الجميع ما لا يخفى) فإن الأصل مقطوع بالدليل والغرض لم يعلم حصوله بمجرد إزالة العين وإطلاق الأمر بالغسل يقيّد بما تقدم في الجسد من الصحاح الثلاثة الآمرة بالمرتين التي لاوجه لتضعيفها سيّما بعد عمل المشهور بها .

(سابعها) انه لا فرق في وجوب غسل ما أصابه البول مرتين بين الثوب والبدن وبين غيرهما من اشياء آخر واما اقتصار اغلب الأصحاب كالنصوص على ذكر الثوب والبدن فهو - كما احتمله الحدائق وحكى التصريح به عن الروضة وجزم به الجواهر - قد خرج مخرج التمثيل .

(وعليه) فما عن المعالم والذخيرة من احتمال كفاية المرّة في غير الثوب والبدن بل جعلها الحدائق تحقيقاً للمقام استناداً الى إطلاق الأمر بالغسل وانه لا ذكر للتعدّد في البول الآ في خصوص الثوب والبدن فقط وان ماهية الغسل مما تحصل بالمرّة وهكذا ما عن اللوامع من الاستدلال لذلك بإطلاق ماورد في تطهير الفراش ذى الحشو ونحوه من البول كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٥ من النجاسات هو في غاية الضعف والوهن كما نصّ عليه الجواهر .

وسواء كان بول انسان او بول حيوان لا يؤكل لحمه (١) نعم اذا كان غسل البول بالجارى او بالكرّ فيكفى غسله مرة واحدة سواء كان في الثوب او في البدن (٢) -

وذلك لما اشير آنفاً من ان ذكر الثوب والبدن في كلمات الأصحاب والنصوص قد خرج مخرج التمثيل وان المطلقات كما اشير قبلا هي في مقام اصل وجوب الغسل لافي مقام بيان كيفيته فلا يتمسك بها .
(ثامنها) ان ظاهر الاصحاب رضوان الله عليهم هو اعتبار القطع بين الغسلتين ليتحقق التعدد ويصدق عنوان المراتين بل عن جماعة منهم ابن الجنيد والشهيد الثاني التصريح بذلك .
(ولكن عن الذكرى) وظاهر جامع المقاصد او صريحه في باب الاستنجاء بل عن جماعة الاكتفاء باتصال الماء بقدر الغسلتين .

(قال في المدارك) وهو مشكل (ثم قال) نعم لو كان الاتصال بقدر زمان الغسلتين والقطع امكن الاكتفاء به فيما لا يعتبر فيه تعدد العصر لأن اتصال الماء في زمان القطع لا يكون اضعف حكماً من عدمه (انتهى) .
(اقول والظاهر) ان ذلك ايضاً مشكل كما صرح به الحقائق والأظهر ما عليه ظاهر الاصحاب من اعتبار القطع بين الغسلتين ليتحقق عنوان المراتين فإن المسئلة فقهية والعقل مما لامدخل له والمناطق لم يحرز بعد على نحو القطع واليقين فلا يمكن المصير الى ما صار اليه المدارك ولا الذكرى (والله العالم) .
(تاسعها) ان التعدد اى الغسل مرّتين انما يعتبر في البول بنفسه لافي غسلته ولو كانت من الغسلة الاولى وذلك لعدم الدليل عليه ولو شك ولم يكن لنا اطلاق يتمسك به فالبراءة عن وجوب الغسل اكثر من مرة جارية وبها ينقطع استصحاب النجاسة بعد الغسل مرة لكونها سببية وهو مسبب فتأمل جيّداً .
(عاشرها) انه يعتبر في الغسلتين أن تكونا معاً للتطهير بان تكونا بعد إزالة العين بل جاز حصول الإزالة بالأولى واحتمالها غسلة كما صرح به الجواهر وحكى التصريح به من المعتبر والذكرى وجامع المقاصد وغيرهم كل ذلك لا إطلاق الأدلة (مضافاً) الى ما تقدم في الامر الخامس من مرسله الغوالي والذكرى وقد ذكرها المعتبر في ذيل صحيحة الحسين المصراحة بأن الأولى للإزالة والثانية للإيقاع .

(١) كما هو ظاهر الاصحاب رضوان الله عليهم فإن ظاهرهم عدم الفرق في وجوب غسل البول مرّتين بين بول الانسان او حيوان آخر مما لا يؤكل لحمه وكأنه لا إطلاق للنصوص والفتاوى كما صرح به الجواهر .
(وامّا ما رواه في الوسائل) في الباب ٨ من النجاسات عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أصاب الثوب شيء من بول السنور فلا تصح الصلاة فيه حتى يغسله .

(وهكذا) ما رواه في الباب المذكور عن عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام اغسل ثوبك من ابوال ملا يؤكل لحمه وفي طريق آخر اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه فهو كما اشير غير مرة قد ورد في مقام بيان نجاسته و وجوب غسله وإزالته لافي مقام بيان كيفية غسله ونحوه تطهيره فلا عبرة بإطلاقه بل لابد من تقييده بما دلّ على المراتين في البول كالأروايات المتقدمة في صدر المسئلة فتأمل جيّداً .

(٢) هذا هو المحكى عن التذكرة والنهاية والشهيدين وجامع المقاصد بل قد ينسب ذلك إلى المشهور بل عن ظاهر الاصحاب الاتفاق على المرة في الجارى (والظاهر) ان مراد من اطلق في غسل الثوب والبدن من

• • • • •

البول مرتين هو غسلهما بالقليل لامطلقاً وذلك لوجود النصّ الصريح في كفاية المرة في خصوص الجارى (كما ان تصريح بعضهم) في مسئلة الولوغ أو الأوانى باعتبار التعدد في الكثير مطلقاً سواء كان جارياً أو راكداً هو مما لا يستلزم التعدد في المقام ايضاً وذلك لوجود الفرق بينهما كما صرح به الجواهر مرتين وحكى الإيحاء اليه عن الذكرى .

(نعم) قد حكى عن جامع ابن سعيد وعن السيد صاحب الرياض التفصيل بين الجارى والكرّ فلا يعتبر التعدد في الأول بخلاف الثانى فيعتبر فيه (وقد يحكى) عن بعض نسخ الجامع الفرق بين الثوب والبدن فلا يعتبر التعدد في غسل الثوب بالجارى أو الكرّ ويعتبر في غسل البدن باحدهما (ولكن قال في الجواهر) وظنى انها يعنى النسخة غلط (انتهى) (وقد يظهر من الحقائق) الميل الى هذا التفصيل أى بين الثوب والبدن .

✽ وعلى كل حال الحق مع المشهور ✽ فلا يعتبر التعدد في غسل البول بالجارى أو بالكرّ لا في الثوب ولا في البدن (اما عدم التعدد) في غسل الثوب بالجارى فلصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في صدر المسئلة قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال اغسله في المركن مرتين فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة (قال صاحب الوسائل) قال الجوهري المركن الاجانة التى تغسل فيها الثياب (انتهى) .

(ويؤيد الصحيحة) الرضى المروى في المستدرک في الباب ١ من النجاسات قال وإن أصاب بول في ثوبك فاغسله من ماء جار مرة و من ماء راكد مرتين ثم اعصره (واما عدم التعدد) في غسل البدن بالجارى فلمفهوم الموافقة .

(قال في الحقائق) فإنه اذا ثبت ذلك يعنى الاكتفاء بالمرة في الثوب الموقوف على العصر لو كان الغسل بالقليل ثبت في البدن بطريق أولى (انتهى) وهو جيد واما ما افاده بعد هذا بالافصل من قول (وفيه ما فيه فتأمل) المشعر بالتفصيل بين الثوب والبدن فليس كما ينبغي سيما مع قصور ما دلّ على التعدد في الجسد عن الشمول للماء الجارى وذلك لما فيه من الأمر بالصّب عليه وهو شاهد قوى على التطهير بالقليل كماء الا بريق ونحوه دون غيره .

(واما عدم التعدد) في الغسل بالكرّ نوباً كان أو بدناً فليجمله من الروايات المتقدمة في ماء الحمام المنزلة مائه بمنزلة الجارى من صحيحة داود بن سرحان ورواية ابن أبي يعفور والرضوى وذلك لما قد عرفت هناك من ان المراد من ماء الحمام هو ماء الحياض الصغار التى كانت متصلة بالخزانة بساقية ونحوها وهو كرّ كثير ليس بالقليل .

(ودعوى) ان اطلاق ما في الرضى المتقدم آنفاً من قول ومن ماء راكد مرتين ثم اعصره يقضى باعتبار التعدد في الراكد مطلقاً ولو كان كثيراً ، غير مسموعة في قبال تلك الروايات المنزلة ماء الحمام بمنزلة الجارى مضافاً الى ما في الحقائق من وجوب حمل الراكد في هذا الرضى على الأقلّ من الكرّ (قال) لينطبق على ظواهر الأخبار وكلام الاصحاب (انتهى) .

(وبدل على المطلوب ايضاً) من عدم التعدد في الغسل بالكرّ عموم مرسله ابن أبي عقيل المحكية في

بل وهكذا اذا كان غسله بالمطر فتكفى المرة ايضا على الاقوى (١) .

مسئلة ٢ - لا يجب غسل ما سوى البول من النجاسات وما سوى الأواني المتنجسة على اختلافها التي سيأتى تفصيلها واحداً بعد واحد اكثر من مرة واحدة على الاقوى لكن هذا اذا أزيلت بها العين او كانت زائلة من قبل (٢) والآ فيجب غسله اكثر من مرة واحدة .

المختلف في الماء القليل المجبورة ضعفها بعمل الاصحاب .

(قال) وذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة رجل يدخل الى أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام وكان في طريقه ماء فيه العذرة والجيف وكان يأمر الغلام بحمل كوزاً من ماء يغسل رجله اذا أصابه فأبصره يوماً أبو جعفر عليه السلام فقال ان هذا لا يصيب شيئاً الا طهره فلانعد لله منه غسلًا (انتهى) .

وفي المرسلة وان لم يكن تصريح بكون الماء كراً ولكن مقتضى الجمع بينه وبين ما دل على انفعال القليل بملاقات العذرة والجيف ونحوهما انه كان كراً فعموم قوله عليه السلام ان هذا لا يصيب شيئاً الا طهره هو مما يشمل البول وغيره بالاشبهة كما ان ما دل على غسل البول مرتين مما يشمل بظاهره الغسل بالكر وغيره والنسبة بينهما وان كانت من وجه ولكن عموم هذه المرسلة اظهر في الشمول لمادة الاجتماع واقوى فيكون المجمع داخلاً تحته لاحت ما دل على غسل البول مرتين .

(١) وذلك لعموم مرسلة الكاهلي المتقدمة في ماء المطر كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر الشامل لما أصابه البول أو غيره من النجاسات والنسبة بينها وبين ما دل على غسل البول مرتين وإن كان عموماً من وجه ولكن عموم المرسلة في الشمول لمادة الاجتماع اقوى وأظهر فيقدم بل بعض ما دل على غسل البول مرتين هو بنفسه ظاهر في الماء القليل وذلك بقريضة قوله اغسله في المكن أو صب عليه الماء ونحو ذلك فلا يعارض عموم المرسلة .

(٢) هذا كله اعنى كفاية المرة اذا ازيلت بها العين في غير البول والأواني هو مختار المدارك والحدائق والجواهر بل يظهر من الحدائق أنه المشهور بين الاصحاب (وعن المعتمد) اعتبار المرة بعد إزالة العين وهو الذي اختاره العروة صريحاً (فقال) وأما المتنجس بسائر النجاسات عدى الولوغ فالاقوى كفاية الغسل مرة بعد زوال العين (انتهى) بل يظهر من الجواهر ان جماعة من الاصحاب قالوا بهذا القول الثاني أي بالمرة بعد إزالة العين (وعن التحرير والمنتهى) التفصيل بين ماله قوام ونخن كاطنى وبين غيره فيعتبر المرّتان في الأول دون الثاني . (وعن الذكري) واللمعة والرسالة والمحقق الثاني في جامع المقاصد وفي حاشيته على الشرائع وجوب المرّتين مطلقاً ولعل الفرق بين هذا القول الرابع بل والقول الثالث فيما له قوام ونخن وبين القول الثاني أنه على الثاني لا يعتبر ان يكون زوال العين بالماء فاذا أزيل العين بغير الماء ثم غسل المجل بالماء مرة واحدة اجزأ وكفى بخلافه على الرابع أو الثالث فيما له قوام ونخن فلا يكفى بل لا بد ان يكون زوال العين بالماء وإذا أزيلت احياناً بغير الماء فلا بد من غسل المجل مرتين .

وعلى كل حال الحق مع المشهور فيكفى الغسل مرة واحدة اذا أزيلت بها العين او كانت العين زائلة من قبل وذلك لا يطلاق الأمر بالغسل فيما سوى البول والأواني وان الغسل مما يصدق حتى بالمرة المزيلة

للمعين فإذا كان على إصبعه مثلاً نقطة من الدم الرطب وصب عليها الماء وازيلت بذلك صدق عليه أنه غسله فيكفى .

(ولو قيل) باستصحاب النجاسة بعد الغسل مرة (قلنا) أنه مقطوع بإطلاق الأمر بالغسل (ولو قيل) أن الأمر به ليس في مقام كيفية الغسل كى يكون له الإطلاق يتمسك به أو أن مدرك بعض أعيان النجاسات كبعض أقسام الكافر هو الإجماع وهو دليل لبس لا إطلاق له (قلنا) لو سلم ذلك فالاستصحاب المذكور مسبب عن الشك في وجوب الغسل أكثر من مرة فتجوز البرائة عن الأكثر وبه ينقطع الاستصحاب .

(ولو قيل) أن نفي وجوب الغسل مرة أخرى بوسيلة الأصل مما لا يثبت به الطهارة (قلنا) أن النجاسة هي مما لا نعرفها إلا بالأمر بالغسل فإذا انتفى انتفت النجاسة غايته أنه إذا قام الدليل الاجتهادى على نفي الغسل ثبت التعبد بنفي النجاسة واقعاً وإذا قام الأصل العملي على نفيه ثبت التعبد بنفي النجاسة ظاهراً وهذا ظاهر واضح .

(وأمّا قول أبي عبد الله عليه السلام في مرسل الغوالى وغيره) المتقدم تفصيله في المسئلة السابقة في الثوب يصيبه البول اغسله مرتين الأولى للإزالة والثانية للإبقاء فهو بعد تسليم سنده مما لا يمكن تسريته الى ما سوى البول إذ لعل ذلك من خواص البول فقط وأمّا ما سواه فيجوز أن يحصل فيه الإزالة والإبقاء جميعاً بغسلة واحدة .

(وعن المطعبي) الاستدلال لما تقدم منه من اعتبار المرة بعد إزالة العين بقول النبي ﷺ لا سماء حتى يسه ثم اقرصه ثم اغسله بالماء يعنى دم الحيض (وفيه) أن الحت والقرص قبل الغسل بالماء إنما هو لإزالة العين وتوقفها عليهما غالباً لا للتعبد الشرعى بحيث إذا صادف أحياناً زوال العين بلاحت ولا قرص بل بمجرد صب الماء عليه كما يتفق ذلك فيما إذا أصاب الجسد وهو رطب لم يكف ذلك بل يحتاج الى مرة أخرى .

(وعن المنتهى) الاستدلال لما تقدم منه من التفصيل بين ماله قوام ونخن كالمنى وبين غيره بقوله النجاسات التي لها قوام ونخن كالمنى أولى بالتعدد في الغسلات (قال) ويؤيده قول أبي عبد الله عليه السلام بعد ما سئل عن البول فإنما هو ماء ، فإنه يدل بمفهومه على أن غير الماء أكثر عدداً وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر المنى فشدّه وجعله أشد من البول .

(اقول) ويؤيده أيضاً ما في المستدرک في الباب ٣ من النجاسات عن دعائم الإسلام مرسلات عن علي عليه السلام قال في المنى يصيب الثوب يغسل مكانه فإن لم يعرف مكانه وعلم يقيناً أنه أصاب الثوب غسله كله ثلاث مرات يفرك في كل مرة ويغسل ويعصر .

(وفي الجميع ما لا يخفى) أمّا مرسله الدعائم فلأنها بعد الغضّ عما في سندها ليس الغسل فيها ثلاث مرات والفرك في كل مرة إلا لتوقف إزالة المنى على ذلك غالباً لا للتعبد الشرعى (وعليه) فإذا فرض أحياناً زواله بالغسل مرة واحدة أجزاء ذلك وكفى كما أنه إذا فرض عدم زواله بالغسل ثلاث مرات مع فركه في كل مرة لم يجز ذلك قطعاً .

مسئلة ٣ - يعتبر في غسل الثياب ونحوها مما ينفذ فيه الماء العصر (١) بل لا يصدق عنوان الغسل في الثياب ونحوها بدون العصر أصلاً فإذا أراق الماء على الثوب ونحوه بدون العصر فهو صب لا غسل .

(وأمّا صحيحة محمد بن مسلم) فالظاهر ان المراد منها ان المني هو أشد من حيث صعوبة إزالة عينه لا من حيث وجوب غسله تعبدًا مرتين كالبول فإن البول بالخصوص مما يجب غسله مرتين ولو فرض زوال عينه قبلًا بشيء آخر بجفاف ونحوه وهذا بخلاف ما سواه من النجاسات .

(وإما قول أبي عبد الله عليه السلام) في صحيحته الحسين واليزني المتقدمين في صدر المسئلة السابقة بعد ما سئل عن البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين فإنما هو ماء فهو كما تقدم هناك لكفاية الصب على البول مرتين إذا أصاب الجسد بلا حاجة الى الداك ونحوه بخلاف ما سواه فيحتاج الى ذلك غالباً لا للدلالة مفهوماً على احتياج ما سواه الى عدد أكثر تعبدًا ولو فرض زوال العين بالمرّة الأولى أو كانت العين زائلة من قبل بشيء آخر غير الماء وإلا لوجب على المنتهي القول بوجوب الغسل ثلاث مرات أو أكثر فيما سوى البول ولم يقل به بل قال في خصوص ماله قوام ونخن بالمرتين فقط كما تقدم لا اكثر .

(ومن هذا كله) يظهر لك حال استدلال المنتهي بقوله النجاسات التي لها قوام ونخن الخ (وبالجملة) ان الذي ندعيه ويدعيه المشهور ان البول هو مما يجب غسله مرتين تعبدًا ولو فرض زواله بالمرّة الأولى أو كانت العين زائلة من قبل بجفاف ونحوه ولكن ماسوى البول من النجاسات لا يجب غسله مرتين تعبدًا بل مرة واحدة ، فإذا فرض زوال عينه بالمرّة الأولى أجزأ وكفى وإذا كانت العين زائلة من قبل فيكفيه غسله مرّة واحدة . (هذا كله) تمام الكلام فيما سوى القول الأخير وإما القول الأخير أعني ما تقدم عن الذكرى ومن تبعه من وجوب الغسل مرتين مطلقاً من غير تفصيل فلم يذكر له مستند أصلاً وعلى كل حال يظهر لك ضعفه مما تقدم الى ها هنا فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور كما صرح في الجواهر بل عن المعتبر نسبتته الى علمائنا بل عن المنتهي دعوى إجماعنا عليه وفي الحدائق من غير خلاف يعرف ولكن مع ذلك كله قد حكي عن جمع من المتأخرين التردد فيه بل عن بعضهم الجزم بالعدم (وعلى كل حال) قد استدلل لوجوب العصر في الثياب ونحوها مما ينفذ فيه الماء بوجوه .

(الأول) ما عن المعتبر من ان النجاسة ترسخ في الثوب فلا تزول الا بالعصر وقد ضعفه المدارك بأنه إنما يقتضى وجوب العصر اذا توقف عليه إخراج عين النجاسة ولا ريب فيه ولكن المدعى أعظم من ذلك فلا يصلح مستنداً لا يجاب العصر على وجه العموم (انتهى) وهو في محله .

(الثاني) ما عن المعتبر والمنتهي من ان الغسل إنما يتحقق في الثوب ونحوه بالعصر وبدونه يكون صباً لاغسلاً وهو جيد (ومن هنا) فرق الإمام عليه السلام في صحيحه الحسين واليزني المتقدمين في صدر المسئلة الأولى من المطهرات ففي الجسد قال صب عليه الماء مرتين وفي الثوب قال اغسله مرتين .

(وفي حسنة الحلبي) المروية في الوسائل في النجاسات في باب طهارة الثوب من بول الرضيع قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال تصب عليه الماء فإن كان قد اكل فاغسله بالماء غسلاً الخ .

(وفي الرضوى) المروى في المستدرک في الباب المذكور مثله (وفي صحيحة الفضل) المروية في الوسائل في النجاسات في باب نجاسة الكلب قال قال ابو عبد الله عليه السلام إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله وإن أصابه جافاً فاصب عليه الماء . (فلو كان الغسل) في الثوب ونحوه مما ينفذ فيه الماء صادقاً بدون العصر بل كان يكفيه مجرد الصب لقال عليه السلام في الجميع بالصب أو بالغسل ولم يفرّق بين الجسد والثوب ولا في بول الرضيع بين قبل الأكل وبعده ولا في إصابة الثوب من الكلب بين إصابته جافاً أو رطباً مع أنه لا فرق في الجميع فحكم في الأول بالصب وفي الثاني بالغسل نعم في الأمور الصلبة التي لا ينفذ الماء فيه كالجسد ونحوه إذا صب عليه الماء يصدق عليه أنه غسله ولكن فيما ينفذ فيه الماء كالثياب ونحوها لا يكاد يصدق عنوان الغسل إلا على الصب مع العصر .

(ومن هنا) يتضح لك ضعف ما يظهر من المدارك في جوابه عن هذا الوجه الثاني وعن صحيحة الفضل وفيما أفاده في بول الرضيع مما ملخصه عدم دخول العصر في مفهوم الغسل وإن الغسل هو الصب المشتمل على الاستيلاء والجريان والإيفصال وإن الصب هو مجرد إيصال الماء إلى المحل بنحو الاستيعاب ولو لم يجز ولم ينفصل .

(ومثله في الضعف) أو أضعف منه ما يظهر من الحقائق هنا في كون الصب هو الرش بل في بول الرضيع صرح بترادف الصب والرش والنضح جميعاً وإن الكل هو الاستيعاب بدون الانفصال والتقاطر وقد يستشهد على ذلك بوقوع التعبير بالصب والنضح معاً في جملة من الأخبار الواردة في ملاقات الكلب بيبوسة كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢٦ و ١٢ من النجاسات .

(وانت خبير) إن الجميع ضعيف كما اشرنا فإن الغسل في الثياب ونحوها مما ينفذ فيه الماء لا يكاد يصدق لغة وعرفاً إلا على الصب مع العصر أو شبهه من الدق والتغميز ونحوهما مما يخرج الغسالة عن الجوف لا على مجرد الصب بلا عصر أو شبهه وإن صب الماء على الشيء مما يصدق لغة وعرفاً بمجرد إراقة الماء عليه المستلزمة غالباً للجريان والإيفصال ولا ينحصر بإيصال الماء إلى المحل بنحو الاستيعاب ولو لم يجز ولم ينفصل وإن الرش والنضح هما لغة وعرفاً بمعنى إيصال الماء شبه النقط المتفرقة ولو لم تستوعب المحل .

(وأما الأخبار) الواردة في ملاقات الكلب بيبوسة الآمرة بعضها بالصب وبعضها بالنضح فهي مما لا تشهد بمساوات الصب مع النضح مفهوماً بل تشهد باستحبابهما جميعاً وجواز الاكتفاء بأيّهما فإن شاء صب الماء على موضع الملاقات وإن شاء اكتفى بنضح الماء عليه شبه النقط والله العالم .

(الثالث) ما عن التذكرة والنهاية والمنتهى من كون الغسالة نجسة فلا تحصل الطهارة مع بقائها في الثوب وشبهه وهو أيضاً جيد .

(وما في المدارك) من إمكان القول بطهارة المتخلف من الماء في المحل المغمسول مع العصر وبدونه (قال) لعموم الأدلة الدالة على طهارته بالغسل المتحقق بصب الماء على المحل مع استيلائه عليه وانفصاله عنه (ضعيف) وذلك لما عرفت من أن الغسل في الثياب ونحوها مما ينفذ فيه الماء مما لا يصدق ولا يتحقق إلا بالعصر لا بمجرد

والاقوى اعتبار تعدد العصر فيما يجب غسله مرتين كالثوب الممتنعس بالبول ففي كل غسل عصر واحد (١)

صب الماء عليه بدون العصر وعليه فلا يتمسك بعموم الأدلة وقياس المتخلف بدون العصر على المتخلف بعد العصر الذى يمكن إخراج به عصر ثان اقوى من الاول قياس مع الفارق وذلك لحصول مسمى الغسل فى الثانى فيكون المتخلف طاهراً قهراً كما اعترف به الأصحاب دون الاول فيكون نجساً .

(اقول) هذا وقد ورد العصر في لسان جملة من الأخبار أيضاً ولا بأس بالإشارة اليها (ففى ذيل صحيحة الحسين) ابن ابي العلاء المتقدمة في صدر المسئلة الاولى من المطهرات وقد روى الذيل في الوسائل في النجاسات فى باب طهارة الثوب من بول الرضيع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصبى يبول على الثوب قال تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره فان مقتضى الجمع بين هذا الذيل وبين حسنة الحلبي و الرضوى المتقدمين في نجاسة بول الرضيع هو حمل هذا الذيل على ما بعد الأكل فاذا وجب العصر فى بول الصبى ففي بول الكبير بطريق أولى .

(ومن هنا) يظهر لك ضعف ما في المدارك مما ملخصه ان هذا الذيل لأجل تضمنه الامر بالعصر فى بول الصبى متروك عند الأصحاب .

(ووجه الضعف) انه بعد حمله على ما بعد الأكل جمعاً بين الأخبار ليس بمتروك .

(وفي الرضوى) المروى في المستدرک في الباب ١ من النجاسات (ما لفظه) و إن أصاب بول في ثوبك فاغسله من ماء جارى مرة ومن ماء راكد مرتين ثم اعصره (انتهى) وقد اعتمد عليه الحدائق في فتواه بوجوب العصر واستظهر ان من ذكر العصر من المتقدمين (قال) ولا سيما الصدوقين اللذين عبارتهما عين عبارة الكتاب في هذا المقام كما بيّناه في شرحنا على كتاب الفقه انما اعتمدوا على هذا الكتاب (انتهى) .

(و في رسالة) دعائم الإسلام المروية في المستدرک في النجاسات في باب انه اذا تنجس موضع من الثوب (ما لفظه) قال فى المنى يصيب الثوب يغسل مكانه فان لم يعرف مكانه وعلم يقيناً أنه اصاب الثوب غسله كله ثلاث مرات يفرك فى كل مرة ويغسل ويعصر .

(١) ان في تعدد العصر فيما يجب غسله مرتين كالثوب الممتنعس بالبول (اقوالاً) (فعن السرائر) والمعتبر والروضة وغيرها اعتبار العصر مرتين اى في كل غسل عصر (وعن الشهيد) في اللعنة وعن غيره أيضاً الاكتفاء بالعصر بين الغسلتين .

(وعن الصدوقين) الاكتفاء بالعصر بعد الغسلتين كما في الرضوى المتقدم آنفاً (والاقوى) كما في المتن هو القول الاول اى اعتبار العصر مرتين ففي كل غسل عصر أمّا بناءً على دخول العصر في مفهوم الغسل كما اخترنا ذلك و تقدم فواضح وأمّا على غير ذلك فلا أن الغسالة كما حققناها في محلها نجسة في كل من الغسلة الاولى والثانية جميعاً .

(وعليه) فما لم تخرج الغسالة النجسة بعد الغسلة الاولى بالعصر لم ينفذ الماء الطاهر في الغسلة الثانية كى يقلع النجاسة من اصلها بل تكون الغسلة الثانية بلا عصر بعد الغسلة الاولى لغواً جداً كما ان ما لم تخرج الغسالة النجسة بعد الغسلة الثانية لم تحصل الطهارة للمحل وهذا أيضاً واضح .

كما أنّ الأقوى أنه لا يكفي الجفاف بالهواء أو بالشمس عن العصر فإذا صبّ الماء على الثوب المتنجّس بالبول ولم يعصره بل تركه حتّى جفّ بالهواء ثم صبّ عليه الماء مرّة أخرى ولم يعصره بل تركه أيضاً حتّى جفّ بالهواء لم يطهر (١) .

مسئلة ٤ - لا يعتبر في غسل الجسد ونحوه ممّا لا ينفذ فيه الماء الدلك إذا أزيلت العين بصبّ الماء عليه أو كانت زائلة من قبل (٢) .

(نعم) إذا اعتمدنا في وجوب العصر على الرضوي فقط كما فعل الحقائق واستظهره من كل من قال بالعصر من المتقدمين فلاكتفاء حينئذٍ بعصر واحد بعد الغسلتين متوجّه ولكن الاعتماد في المسئلة على سند الرضوي في غاية الاشكال .

(١) كما حكى التصريح بعدم الطهارة عن جمع من أصحابنا وعن البيان أن الأقرب عدم الطهارة وعن الذكرى أن الأولى شرطية العصر وعن التذكرة الاشكال في الطهارة وعن المعالم التفصيل فإن قلنا بأخذ العصر في مفهوم الغسل أو بتوقف خروج النجاسة على العصر لم يغن الجفاف عنه وإن قلنا بالعصر من جهة لزوم إخراج الغسالة فالجفاف يخرج لها كالعصر عيناً .

(اقول) نعم إن قلنا بالعصر من جهة دخوله في مفهوم الغسل كما اخترنا ذلك وتقدم فلا ينبغي الارتباب حينئذٍ في عدم حصول الطهارة بالجفاف بدل العصر وهكذا الحال إذا قلنا به من جهة توقف خروج النجاسة عليه أو من جهة الأخبار لعدم حصول الامتنال حينئذٍ وأما إذا قلنا به من جهة توقف خروج الغسالة على العصر فللشك حينئذٍ في حصول الطهارة بالجفاف مجال واسع ومقتضى الاستصحاب عدم الطهارة والله العالم .

(٢) فما عن النهاية والتحرير من اعتبار الدلك مطلقاً وهكذا ما عن ابن حمزة من اعتباره في غير مسّ الحيوان النجس كل ذلك لما في الدلك من الاستظهار في إزالة النجاسة (ولمؤتفة عمار) بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في النجاسات في باب وجوب غسل الإثاء من الخمر ثلاثاً المشتملة على قوله «وقال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر قال تغسله ثلاث مرّات وسئل أيجزیه أن يصبّ فيه الماء قال لا يجزیه حتى يدلكه بيده ويفسله ثلاث مرّات» (في غير محله) .

فإن الدلك إن كان مما يتوقف عليه إزالة العين عن الجسد ونحوه فهو حق وإن كان للتعبد الشرعي بحيث لو فرض زوال العين بمجرد صبّ الماء عليه بلا حاجة إلى الدلك أصلاً أو كانت العين زائلة من قبل لم يكف الصب وحده بلادلك معه فهذا مما لا دليل عليه بل إطلاق الأخبار الآمرة بالصّب على الجسد مرتين إذا أصابه البول الخالية كلها عن الدلك مما يقضى بخلافه ولو في خصوص البول فقط .

(وأما مؤتفة عمار) فلم يعلم نجاسة الخمر كي يستدل بها للمقام ولعل الأمر بالدلك فيها إنما هو لأجل شدة حرمة الخمر أكيداً ووجوب إزالة الأجزاء العالقة بالقدح أو الإثاء ثلاثاً يمتزج بما يؤكل فيهما من الطعام أو الشراب .

(ولو سلم) نجاسة الخمر وفرض أنه ليس لنجاستها ولا للإثاء خصوصية كي تمنع عن التعدى إلى كل صلب متنجّس بأي نجاسة فالامر بالدلك فيها ليس الأمر من قبيل الأمر بالبحث والقرص في دم الحيض أو الامر

مسئلة ٥ - في البساط و الفراش و نحوهما مما يتعسر او يتعدّر عصره يكفى الدق و التغميز بدل العصر (١) .

مسئلة ٦ - ما ينفذ فيه الماء ولا يخرج منه لا بالعصر ولا بالدق و التغميز كالصابون و الخبز و الحبوب من الحنطة و الشعير و الأرز و نحو ذلك إن تنجّس ظاهره من قبل ان تنفذ النجاسة الى باطنه فهو كالأمور

بالفرك في المني وقد مضى تفصيل الأمرين جميعاً في المسئلة الثانية من هذا الفصل المنعقدة لغسل ما سوى البول من النجاسات فلا يكون ذلك الاً مقدمة لإزالة العين المتوقفة عليه غالباً لا للتعبد الشرعي .
(هذا مضافاً) إلى معارضة الموثقة برواية اخرى لعمار المروية في الوسائل في الأشربة المحرمة باب نجاسة الخمر الآمرة بغسل الإناء الذي يشرب فيه النبيذ سبع مرّات وكذلك الإناء الذي يشرب منه الكلب من غير أمر فيها بذلك أصلاً و بروايته أيضاً في النجاسات في باب غسل الإناء من الخنزير و الفارة الآمرة بغسل الكوز أو الإناء القذر ثلاثاً بأن يصبّ الماء فيه و يحرك و يفرغ و هكذا إلى ثلاث مرات من دون الأمر فيها بذلك أبداً .

(نعم) تقدم في غسل البول مرّتين في صحيح الحسين و البزنطي الواردين في الجسد الذي أصابه البول قوله عليه السلام : « صبّ عليه الماء مرّتين فانما هو ماء » وهو مشعر باحتياج ما سوى البول إلى ذلك كما أنه تقدم هناك أيضاً رسالة الكليني في البول « وروى أنه ماء ليس بوسخ فيحتاج أن يدلك » لكن كلّ ذلك لاحتياج غسل ما سوى البول إلى ذلك غالباً بمعنى ان الاغلب توقف إزالة العين عليه لا للتعبد الشرعي بحيث إذا فرض زوالها بمجرد الصبّ عليه أو كانت زائلة من قبل لم يكف مجرد الصبّ .

(١) كما حكاه الحدائق عن جملة من الأصحاب بل المدارك عن الأصحاب و أطلق وعن العلامة التقلب و الدق وعن المصنّف التعليّل لذلك بالضرورة وعن الذكرى و جملة من المتأخرين التعليّل له بالرواية (اقول) أمّا التعليّل بالضرورة فمشكل فإن الضرورة مما لا يشرّع البديل الاً اضطراري للعصر .

(وأمّا التعليّل بالرواية) فأشكّل إذ ليس في شيء من الروايات الواردة في غسل الفراش و نحوه وهي ثلاثة كلّها في الوسائل في النجاسات في باب كيفية غسل الفراش عين ولا أثر .

(وفي صحيحة إبراهيم بن أبي محمود) قال قلت للرضا عليه السلام الطنفسة و الفراش يصيبهما البول كيف يصنع بهما وهو نخين كثير الحشو قال يغسل ما ظهر منه في وجهه .

(وفي صحيحة إبراهيم بن عبد الحميد) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثوب يصيبه البول فينفذ إلى الجانب الآخر و عن الفرو و ما فيه من الحشو قال اغسل ما أصاب منه و مسّ الجانب الآخر فإن أصبت مسّ شيء منه فاغسله و الاً فانضحه بالماء .

(وفي رواية على بن جعفر) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الفراش يكون كثير الصوف فيصيبه البول كيف يغسل قال يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء في المكان الذي أصابه البول حتى يخرج من الجانب الآخر .

(نعم) التعليّل بتنقيح المناط القطعي ممّا لا بأس به بمعنى أن المالك الموجود في العصر هو بعينه موجود

الصلبة عيناً فيقبل التطهير بكلّ من القليل والكثير جميعاً (١) فيطهر بصبّ الماء عليه بلا شبهة ولو بمعونة ذلك اذا توقف إزالة العين عليه وأمّا اذا نفذت النجاسة الى باطنه كما اذا انتقع في النجس (٢) فان كانت الرطوبات النجسة موجودة فعلاً في باطنه فهو في هذا الحال مما لا يقبل التطهير بالقليل ولا بالكثير (٣) و

في الدق والتغميز أيضاً فيكتفى بهما بلا شبهة حتى في الثياب ونحوها مما لا يتعسر عصره فإن العصر مما لا خصوصية له سوى اخراج ما في الباطن من النجس أو الممتنّجس بوسيلة كما لا يخفى .

﴿بقي شيء﴾ وهو أن الصحيحة الأولى والثانية وإن لم يكن فيهما ما ينافي اعتبار الدق والتغميز في غسل البساط والفرش ونحوهما فإن الأولى قد اكتفى بغسل الظاهر والثانية بغسل الجانبين إذا نفذ البول إلى الجانب الآخر والغسل كما اشير غير مرّة في خصوص ما ينفذ فيه الماء قد أخذ في مفهومه العصر أو الدق والتغميز ونحو ذلك مما يخرج الغسالة من الباطن ولكن الرواية الثالثة قد اكتفى بغسل الظاهر ثم صبّ الماء عليه حتى يخرج من الجانب الآخر وظاهرها الاكتفاء بالصبّ بالنسبة إلى ما سوى الظاهر أي الجانب الآخر من غير حاجة إلى الدق والتغميز أبداً .

(وقد يقال) إنه لامانع عن ذلك في مثل موردّها مما كان محشواً بالصوف فإن الصوف وهكذا الشعر هو مما لا يستقر الغسالة في جوفه بل تخرج من الجانب الآخر بلا حاجة إلى عصر اودق أو تغميز أصلاً هذا ومن الجائز ما صنعه شيخنا الانصارى في طهارته من تقييد الرواية بكون الصبّ فيها مع الغمز أو الدق والله العالم .

(١) كما صرّح به في مصباح الفقيه وأمّا ما سيأتي من كلام المانعين عن تطهيره بالقليل فهو محمول على صورة نفوذ النجاسة إلى باطنه (وعليه) فما يظهر من الحدائق بل صرّح به الجواهر من اطلاق كلام المانعين وشموله حتى صورة تنجس ظاهره فقط دون باطنه هو خلاف ظاهرهم جدّاً وعلى كلّ حال لا ينبغي الارتياح في جواز تطهير الأمور المذكورة في هذه الصورة بكلّ من القليل والكثير جميعاً بعد فرض عدم نفوذ النجاسة إلى باطنها وأعماقها سوى أنه تنجس ظاهرها فقط .

(٢) وعلى هذه الصورة يحمل كلام جمع من الأصحاب المانعين عن تطهير الأمور المذكورة بالقليل وقد حكى أن منهم الشهيدين والمحقق الثاني بل عن المعالم نسبتهم إلى المعروف بين المتأخرين (وقد أشكل عليهم المدارك) بلزوم الحرج والضرر وبأن ما يتخلف في هذه المذكورات ربما كان أقلّ من المتخلف في الحشايا بعد الدق والتغميز المحكوم بالطهارة عند الأصحاب وبإطلاق الامر بالغسل المتحقق بالقليل والكثير جميعاً . (وظاهر المدارك) بعد هذه الاشكالات هو تجويز تطهير الأمور المذكورة بكلّ من القليل والكثير جميعاً كما حكى النصريح بذلك عن المنتهى والنهاية ومجمع الفائدة والكاشاني والنراقي والحق هو ما فصلناه في المتن وسيظهر لك وجهه آنفاً .

(٣) فإنّ الرطوبات النجسة الموجودة فعلاً في باطنه مما يمنع عن نفوذ الماء فيه ليظهره ويقلع النجاسة من أصلها وهذا واضح .

أما اذا جفت الرطوبات النجسة التي كانت في باطنه فان كان هو مما ينفذ فيه الماء مع حفظ اطلاق الماء و عدم صيرورته ماء مضافاً كما في الخبز والحبوب والخزف والخشب ونحو ذلك فهذا مما يطهر بوضعه في الكثير حتى ينفذ فيه الماء الطاهر (١) ولا يطهر بالقليل أبداً و ان وضع فيه طويلاً او جرى عليه طويلاً حتى نفذ الماء فيه و استوعب الباطن بأجمعه (٢) و أما اذا كان مما لا ينفذ فيه الماء إلا بعد خروج الماء عن الاطلاق الى الاضافة بمعنى ان الماء بعد ان يصير مضافاً ينفذ في أعماقه كما في الصابون والقند و شبههما فهذا ايضاً مما لا يطهر لا بالقليل ولا بالكثير (٣) حتى يذاب فيه و يستهلك .

(١) وقد يناقش في طهارة الامور المذكورة حتى بوضعها في الكثير الطاهر و ذلك لأن الواصل الى الباطن هو أجزاء مائية لطيفة يشك في صدق اسم الماء عليها وللشك في نفوذ الماء على وجه الغلبة على الأجزاء الباطنية بأجمعها ولأن الماء النافذ في اعماق الجسم لا يصدق عليه انه متصل بالكر او الجارى بحيث يصدق عليه عرفاً عنوان الاتصال كى يطهر الباطن .

ولكن الذي يحسم الاشكال من وجوهه الثلاثة هي (صحيحة هشام) بن سالم المتقدمة في ماء المطر انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه فيصيبه السماء فيكف فصيّب الثوب فقال لا بأس به ما اصابه من الماء اكثر منه .

(ومرسلة الكاهلي) المتقدمة هناك ايضاً المشتملة على قوله والبيت يتوضأ على سطحه (يعنى التنظيف من البول والغائط) فيكف على ثيابنا قال ما هذا بأس ، إلى غير ذلك من الأخبار فلولم يكن النافذ في جوف السطح مما يصدق عليه اسم الماء ولم يكن نفوذه على وجه الغلبة على الأجزاء الباطنية المتنجسة بالبول ونحوه ولم يكن هذا النحو من الاتصال كافياً في تطهير الباطن الجاف لم يقل عليه السلام لا بأس او ما هذا بأس ولم يخكم بطهارة ما يكف وهذا ايضاً واضح .

(٢) وذلك لأن غسالة القليل نجسة وهي تنفذ إلى الباطن والمفروض انها مما لا تخرج لا بالعصر ولا بالدق والتغميز فلا موجب للطهارة أصلاً ومجرد لزوم الحرج والضرر حينئذ مما لا يطهر النجس ولا يغير الحكم الوضعي وقياس المتخلف فيه على المتخلف فيما يقبل العصر بعد عصره باطل فإن الغسل هناك بعد خروج الغسالة بالمقدار المتعارف بسبب العصر او الدق والتغميز صادق فيكون المتخلف طاهر أقهرأ بخلاف المقام فلا يصدق فيه الغسل بالنسبة إلى الباطن ولا يبقى معه مجال للتمسك باطلاق الأمر بالغسل أبداً .

(٣) ووجهه واضح إذ المفروض أن الماء النافذ وان كان متصلاً بالكر او الجارى ولكنه مما لا ينفذ في اعماق القند مثلاً الا بخروجه عن الاطلاق الى الاضافة ومن المعلوم ان الماء المضاف مما لا يرفع الخبث كما تقدم في محله .

﴿بقى في المسئلة شيء﴾ وهو انه قد ورد جملة من الاخبار في جملة مما ينفذ فيه الماء ولا يخرج لا بالعصر ولا بالدق والتغميز من الأمور العديدة .

(منها) الجص وقد ورد فيه صحيح ابن محبوب المروى في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما حالته النار ماداً قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ثم يجصص به المسجد يسجد

مسئلة ٧ - اذا تنجس الدهن المايح فلا يطهر بصبه في كرا او جار على الاقوى وان قال بطهارته بعض

عليه فكتب الى بخطه ان الماء والنار قد طهره .

(ومقتضى) ما حققناه لك أن الجص مما لا يقبل التطهير لا بالقليل ولا بالكثير اذ الظاهر انه كالصابون والقند ونحوهما مما لا ينفذ فيه الماء الا بعد خروجه عن الاطلاق الى الاضافة (ولكن المراد) على الظاهر من طهارته هنا بالماء والنار هو انه يزول بهما مرتبة من القذارة الحاصلة بملاقات العذرة وعظام الموتى جافاً من قبيل زوال مرتبة من القذارة الحاصلة بمس الكلب جافاً بالنضح او الصب .

(ومنها) الخفاف المنتقعة في البول او المدبوعة بخرث الكلاب وقد ورد فيها مارواه الوسائل في النجاسات في باب حكم الجلود المدبوعة بخرث الكلاب عن قرب الاسناد بسنده عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن اكسية المرعزى والخفاف تنقع في البول ايصلى عليها ؟ قال إذا غسلت بالماء فلا بأس .

(ومقتضى) ما حققناه لك هو ان الخف المنتقع في البول مما لا يطهر الا بعد تجفيفه ووضعه في الكثير (ولكن الظاهر) ان الامام عليه السلام في الرواية المذكورة هو في مقام بيان وجوب غسله وصحة استعماله بعد الغسل لا في مقام بيان كيفية غسله فلا تنافي ما حققناه .

(ومنها) الخبز المتنجس وقد ورد فيه رسالة الصدوق المروية في الوسائل في احكام الخلوة في باب ان من دخل الخلاه فوجد لقمة خبز قال دخل ابو جعفر الباقر عليه السلام الخلاه فوجد لقمة خبز في القدر فأخذها وغسلها ودفعها الى مملوك معه فقال تكون معك لا كلها إذا خرجت الحديث (وفي رواية اخرى) في الباب المذكور عن الحسين بن علي عليه السلام قال فيها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من وجد لقمة ملقاة فمسح او غسل منها ثم اكلها لم تستقر في جوفه الا اعتمقه الله من النار الحديث .

(ومقتضى) ما حققناه لك ان الخبز المتنجس مما لا يطهر الا بتجفيفه ثم وضعه في الكثير حتى ينفذ فيه الماء (ولكن يمكن) حمل الخبز او اللقمة في الروايتين على المتنجس ظاهره فقط وهو مما يقبل التطهير بالقليل او حمله على المتلطخ بالوسخ كما يشعر به قوله عليه السلام في الثانية (فمسح) او يقال ان قوله عليه السلام (او غسل منها) في الرواية الثانية هو في مقام وجوب غسله لا في مقام كيفية غسله ، فلا ينافي ما حققناه والله العالم .

(ومنها) اللحم المطبوخ مع المرق النجس وقد ورد فيه (رواية السكوني) عن جعفر عن ابيه عليه السلام المروية في الوسائل في المضاف والمستعمل في باب نجاسة المضاف بملاقات النجاسة قال إن علياً عليه السلام سئل عن قدر طبخت واذا في القدر فارة قال يهراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل .

(ورواية زكرياً) بن آدم المروية في النجاسات في باب نجاسة الخمر والنبيذ قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال يهراق المرق او يطعمه اهل الذمة او الكلب واللحم اغسله وكله .

(والمحكى) عن ظاهر الأصحاب من غير خلاف يعرف هو القول بمضمونها ولكن مع ذلك كله لا بد من

علمائنا (١) .

حملها على ما اذا وقعت الفارة بعد الطبخ وماتت وهكذا القطرة من الخمر او النبيذ المسكر بناءً على نجاستهما قطرت بعد الطبخ بحيث لم تسر النجاسة الى جوف اللحم والا فلا بد على ما حققناه في المقام من تجفيف اللحم ثم تطهيره بوضعه في الكثير حتى ينفذ فيه الماء الطاهر .

(ومن هنا) قد استشكل الحدائق في اطلاق الروايتين من حيث أن النجاسة إذا سرت إلى باطن اللحم كيف يطهر بمجرد غسل ظاهره (وهو حق) .

(ومنها) العجين الذي قد عجن بماء نجس وقد ورد فيه اخبار كثيرة :

(احدها) ما في ذيل رواية زكريا بن آدم المتقدمة آنفاً قال قلت فخمّر او نبيذ قطر في عجين او دم قال فقال فسد قلت أبيع من اليهودى والنصرانى وأبيتن لهم قال نعم فإنهم يستحلون شربه .

(ثانيها) مرسله ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا المروية في الاسرار في باب حكم العجين بالماء النجس قال قيل لابي عبد الله عليه السلام في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستحل اكل الميتة .

(ثالثها) مرسله اخرى لابن ابي عمير المروية في الباب المذكور عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال يدفن ولا يباع .

(رابعها) مرسله ثالثة لمحمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الماء المطلق في باب عدم نجاسة ماء البئر في عجين عجن وخبز ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة قال لا بأس اكلت النار ما فيه .

(خامسها) رواية عبد الله بن الزبير في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البئر تقع فيها الفارة او غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها يؤكل ذلك الخبز قال اذا اصابه النار فلا بأس بأكله .

(ومقتضى) ما حققناه في المقام وان كان جواز تطهير العجين النجس بعد ما يبس تماماً بوضعه في الكثير حتى ينفذ فيه الماء الطاهر كما حكى ذلك عن التذكرة وظاهر الذكرى وعن المعالم استحسنانه واستجوده الحدائق ولكن الظاهر ان الروايات المذكورة انما سكنت عن ذلك لما فيه من المشقة والعسر كما عن المعالم (فقال عليه السلام) في الأولى فسد وجوز بيعه من اليهودى والنصرانى وفي الثانية جوز بيعه ممن يستحل اكل الميتة وفي الثالثة قال يدفن ولا يباع ، يعنى من المسلم .

(وامّا الرواية الرابعة) النافية للباس عن الخبز الذي عجن من الماء النجس معللاً بأن النار اكلت ما فيه فهي بخالفة للمشهور والاصحاب لم يفتوا على طبخها كما سيأتى في آخر المطهرات انشاء الله تعالى سوى ما عن الشيخ في بعض كتبه (مضافاً) الى ما فيها من احتمال كون العجين قد عجن بماء البئر التي كان فيها ميتة فتكون حالها كحال الرواية الخامسة من حيث كون العجين فيها طاهراً شرعاً لعدم انفعال ماء البئر بالميتة ونحوها على الاصح الأقوى كما تقدم في محله غير ان النار مما تذهب الحزازة التي كانت ترتفع بنزح المقدّر ولم ينزح والله العالم .

(١) (فمن التذكرة) الحكم بطهارة المايح دهنًا كان او غيره اذا صب في كبر أو جار وسرى الماء الى

مسئلة ٨ - في الثياب ونحوها مما ينفذ فيه الماء لا يعتبر العصر ولا الدق والتغميز اذا كان تطهيرها بالماء المعتصم كالمطر او الكرّ او الجارى (١) بل يكفى وضعها فيه حتى يصل الماء الى باطنها لكن هذا اذا جميع أجزائه (وعن المفتهى) والنهية نحو ذلك في الدهن النجس (وعن الذكري) ما لفظه وفي طهارة الدهن في الكثير وجه اختاره الفاضل في تذكرته .

(وفي المدارك) قلت لا ريب في الطهارة مع العلم بوصول الماء الى كل جزء من أجزاء المايح الا ان ذلك لا يكاد يتحقق في الدهن لشدة اتصال أجزائه بل ولا في غيره من المايحات الا مع خروجه عن تلك الحقيقة وصيرورته ماء مطلقاً (انتهى) وهو جيد كما في الحدائق وعن المعالم نحو ما في المدارك وقد مضى في ماء المضاف ان المضاف النجس مما لا يطهر باتصاله بالكرّ او بالجارى مثل ما يطهر الماء الممتنجس بذلك وذكرنا الفرق بينهما هناك فراجع .

(وبالجملة) المضاف النجس اذا اتصل بالكرّ او بالجارى فالجزء الاول منه وان كان يطهر ولكن لا يطهر الاول الثاني الا اذا خرج عن الاضافة الى الاطلاق وهكذا الثاني لا يطهر الثالث الا اذا صار ماء مطلقاً وهكذا الى الآخر وهو عين الاستهلاك واما اذا صب في الكرّ او الجارى فلا يحصل العلم بوصول الماء الى كل جزء منه الا مع خروجه عن حقيقته وصيرورته ماء مطلقاً وهو عين الاستهلاك ايضاً .

(هذا كله) في المضاف النجس واما الدهن المايح فالاقوى كما ذكرنا في المتن انه لا يطهر اصلاً بالاتصاله بالكرّ او الجارى ولا بصبه في أحدهما وذلك لعدم حصول العلم بوصول الماء الى كل جزء من أجزائه لشدة اتصال أجزائه كما ذكر المدارك فتأمل جيداً .

(١) وعن العلامة ومن تأخر عنه الجزم بذلك وقديدي نفي الخلاف فيه وإن حكى عن البحار التصريح بوجود القائل بالعصر في الماء المعتصم بل مقتضى اطلاق عبارة الشرايع كما صرح به المدارك وهي قوله وتعتبر الثياب من النجاسات كلها هو القول بالعصر حتى في المعتصم .

(ولكن الحق) مع ذلك كله هو ما ذكرناه في المتن من عدم اعتبار العصر في الماء المعتصم (لكن لا لما اعتمد عليه المدارك) من عدم دخل العصر وشبهه في مفهوم الغسل لغة او عرفاً فإنه ضعيف لما ذكرنا قبلاً من دخوله في مفهومه وأن الغسل مما لا يصدق ولا يتحقق عنوانه في الثياب ونحوها مما يقبل العصر ما لم تعصر ولو كان غسلها بالكثير والا فهو غمس او صب لا غسل .

(ولا للرضوي) المروى في المستدرک في الباب ١ من النجاسات قال وإن أصاب بول في ثوبك فاغسله من ماء جار مرة ومن ماء راكدمتين ثم اعصره فإنه مع الغض عمافي سنده من الضعف ممّا لا يجدى بعد القول بدخول العصر في مفهوم الغسل و ان كان يجدى في كفاية المرة في الجارى كما تقدم في المسئلة الاولى .

(بل لمرسلة الكاهلي) المتقدمة في ماء المطر كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر (ومرسلة ابن ابي عقيل) المتقدمة في كفاية غسل البول بالجارى او بالكرّ مرة واحدة المشتملة على قول أبي جعفر (عليه السلام) مشيراً الى الماء الذي كان في طريق الراوى وكان كراً لما ذكرناه هناك وعرفت (ان هذا لا يصيب شيئاً الا طهره) ومن المعلوم ان الرؤية والاصابة مما يصدق لغة وعرفاً ولو بدون العصر وشبهه (ثم انه) اذا ثبت نفي العصر في كل من ماء المطر والكرّ ففي الماء الجارى بطريق اولي فإنه من اقوى المياه المعتصمة كما لا يخفى .

كانت الثياب يابسة وأما إذا كان في جوفها ماء متنجس فلا حوط عصرها قبل الوضع في الماء المعتصم (١) بل إذا كان في جوفها عين النجس وتوقف خروجها على العصر وجب العصر بلا شبهة .
مسئلة ٩ - إذا تنجس الثوب ببول الصبى الذى لم يأكل الطعام بعد فيكفى صب الماء عليه مرة واحدة (٢) .

(١) وذلك لعدم الجزم حينئذ بنفوذ الماء الطاهر فيها كى يقطع النجاسة من أصلها كما لا يحصل الجزم بكفاية هذا النحو من الاتصال الدقى الواقعى بالماء المعتصم فى تطهير ما فى الباطن الغير الجاف (والله العالم) .

(٢) قال فى المدارك هذا مذهب الاصحاب لا تعلم فيه مخالفاً وفى الحدائق وعن المعالم والذخيرة وظاهر المعتمر والمنتهى مثله بل عن الخلاف والناصرىات اجماع الفرقة عليه صريحاً .
(وبدل عليه) مضافاً الى هذا كله (حسنة الحلبي) المروية فى الوسائل فى النجاسات فى باب طهارة الثوب من بول الرضيع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن بول الصبى قال نصب عليه الماء صباً فان كان قد اكل فاغسله بالماء غسلاً والغلام والجارية فى ذلك شرع سواء .

(والرضوى) المروى فى المستدرک فى الباب المذكور قال عليه السلام وان كان البول للغلام الرضيع فتصب عليه الماء صباً وان كان قد اكل الطعام فاغسله والغلام والجارية سواء .
(ويعارض الحسنه) المؤيدة بالرضوى رواية السكونى المروية فى الوسائل فى الباب المذكور عن جعفر عن ابيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال لبن الجارية وبولها يغسل قبل ان يطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل ان يطعم لأن لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين (ووجه المعارضة) ان الحسنه فصلت بين قبل الاكل وبعده وسوت بين الغلام والجارية ورواية السكونى فصلت بين الغلام والجارية وسوت بين اللبن والبول .

(ولكن رواية السكونى) ضعيفة السند سيما بملاحظة ما ستعرفه من موافقتها لروايات العامة فى الجملة واشتمالها على ما لا يقول به الأصحاب من نجاسة لبن الجارية بل وطهارة بول الغلام قبل الاكل فلا تقاوم الحسنه المؤيدة بالرضوى المعمولة بها عند الأصحاب .

(ثم ان الروايات) الواردة فى بول الصبى كما تقدم فى نجاسة بول الرضيع قد جاء على قسمين آخرين أيضاً (الأول) ما أمر بصب الماء عليه من غير تقييد فيه بما قبل الاكل كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٨ من النجاسات والمستدرک الباب ٢ من النجاسات .

(الثانى) ما أمر بغسله من غير تقييد بما بعد الاكل كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٣ و ٤ و ٨ من النجاسات .

(والحسنه المؤيدة بالرضوى) هى شاهدة جمع بين القسمين فقبل الأكل يصب عليه وبعد الأكل يغسل كما ان مقتضى الجمع بين هذه الاقسام الثلاثة الواردة فى بول الصبى اى الذى أمر بالغسل الذى فصل بينهما بالصب قبل الأكل والغسل بعد الأكل وبين الاخبار الواردة فى البول المطلق الآمرة بالصب عليه مرتين اذا

كما انه اذا كل الطعام فيكفى غسله مرة واحدة مادام كونه صبيّاً (١) وقد عرعت الفرق بين الصب والغسل في المسئلة الثالثة وان الغسل مما لا يصدق في الثوب ونحوه بدون العصر اصلاً بخلاف الصب فيكفيه إراقة الماء على المحل، ثم ان الصبى اذا صار كبيراً بحيث لم يصدق عليه انه صبى وجب غسل بوله مرتين (٢) و الاقوى لحوق الصبية بالصبى في هذا الحكم فقبل الأكل يصب الماء على بولها و بعد الأكل يغسل (٣).

اصاب الجسد وبغسله مرتين إذا اصاب الثوب المروية جميعاً في الوسائل في الباب ١ و ٢ من النجاسات هو حمل هذا القسم الرابع على بول الكبير أعني من خرج عن تحت عنوان الصبى .

وذلك بشهادة (حسنه الحسين بن ابي العلاء) المروية في الوسائل في النجاسات بعضها في الباب ١ و بعضها في الباب ٢ قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين فإما هو ماء وسألته عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرتين وسألته عن الصبى يبول على الثوب قال تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره . (ففي صدرها) لما سئل عليه السلام عن البول يصيب الجسد والثوب أمر بالصب مرتين أو بالغسل مرتين وفي ذيلها لما سئل عن الصبى يصيب الثوب أمر بالصب مع العصر يعنى الغسل بدون التقييد بالمرتين فيعرف من ذلك كله ان البول المستول عنه في الصدر الذى امر فيه عليه السلام بالصب مرتين أو بالغسل مرتين هو بول الكبير لا الصبى . (فمن الجمع) بين مجموع هذه الاقسام الأربعة يعرف ان بول الصبى من قبل الأكل يصب عليه الماء و يكتفى بالمرّة لحصول المسمى بها وبعد الاكل يغسل اى يصب عليه الماء ويعصر ويكتفى ايضاً بالمرّة لحصول المسمى بها وفي غير الصبى إذا اصاب الجسد يصب عليه الماء مرتين وإذا اصاب الثوب يغسل بالماء مرتين . (وعليه) فماعن كشف الغطاء من الصب على بول الصبى قبل الاكل مرتين ضعيف (كما ان ماعساه) يظهر من الاصحاب من غسل بول الصبى بعد الاكل مرتين كالكبير بعينه ضعيف ايضاً لما عرفته من حسنة الحسين بن ابي العلاء فان الامام عليه السلام في صدر الحسنه قد أمر بالصب مرتين وبالفعل مرتين ولكن في ذيلها لما سئل عن الصبى يبول على الثوب قال تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره يعنى بذلك عليه السلام غسله فان الصب مع العصر غسل وعلى كل حال لم يأمر بغسله مرتين كما أمر في الصدر .

ومقتضى الجمع بين هذا الذيل الأمر بالغسل في بول الصبى وبين حسنة الحلبي المتقدمة المفصلة بين قبل الاكل وبعده هو حمل الصبى في هذا الذيل على ما بعد الاكل كما لا يخفى .

(١) قد ذكرنا لك آنفاً وجه ذلك و علته فلا نعيد الكلام فيه ثانياً .

(٢) و ذلك لما عرفته في المسئلة الاولى من المطهرات بنحو مبسوط فلا نعيد الكلام فيه مرّة أخرى .

(٣) كما هو المحكى عن الصدوقين وهو ظاهر المدارك و الحقائق ايضاً (فما عن المشهور) على ما في المدارك

من اختصاص الحكم بالصبي فقط دون الصبية ضعيف جداً مع ما تقدم فى حسنة الحلبي المؤيدة بالرؤى من التصريح بالتسوية بين الغلام والجارية في هذا الحكم .

(ومن هنا) تعجب الحقائق من الأصحاب رضوان الله عليهم من حيث انهم فى أصل الحكم قد اعتمدوا على

الحسنة ومن حيث التسوية بين الغلام والجارية لم يعتمدوا عليها .

(وأمّا ما عن الاستبصار) من ان قوله عليه السلام و الغلام والجارية شرع سواء معناه بعد أكل الطعام فبعد

• • • • •

وفي الحقائق قال ولا يخفى ما فيه وهو كذلك (وابعد منه) ماعن المعتبر من أن الأُشبه اختصاص التخفيف ببول الصبى وان الرواية يعنى الحسنة محمولة على التسوية فى التنجيس لافى حكم الإزالة (قال) مصيراً الى ما فتى به اكثر الاصحاب (انتهى) .

(نعم يظهر من جملة من الروايات) الفرق بين الصبى والصبية في بولهما (منها) رواية السكونى المتقدمة فى صدر المسئلة (ومنها) ما ذكره الجواهر من العامة و انتهم روه معتمدين عليه وهى رواية زينب بنت جحش عن النبى ﷺ قال فى آخرها : يجزى الصب على بول الغلام ويفسل بول الجارية .

(ومنها) ما ذكره الجواهر ايضاً عن لبانة بنت الحارث قالت كان الحسن بن على ﷺ فى حجر رسول الله ﷺ فبال عليه فقالت أعطنى إزارك لأغسله فقال انما يفسل من بول الأُنثى (وزاد فى مصباح الفقيه) و ينضح من بول الذكر .

(ومنها) ماعن الناصريات وغيره روايته عن النبى ﷺ يفسل من بول الجارية وينضح على بول الصبى ما لم ياكل ولكن الروايات كلها ضعيفة السند لاعبرة بها فى قبال الحسنة المؤيدة بالرضوى (والله العالم) .
 ﴿بقي فى المسئلة﴾ امور (الاول) انه تقدم متنافى مسئلة العصر فى الثياب و نحوها ان صب الماء على الشيء مما يصدق لغة وعرفاً بمجرّد إرافة الماء عليه المستلزمة غالباً للجريان والافصال عنه .

و يؤيده (مرسلة دعائم الاسلام) المروية فى المستدرک فى الباب ٢ من النجاسات عن الصادق عليه السلام فى بول الصبى : يصب عليه الماء حتّى يخرج من الجانب الآخر (انتهى) .

ولا ينحصر الصب بايصال الماء الى المحلّ بنحو الاستيعاب ولولم يجز ولم ينفصل كما يظهر ذالك من المدارك (فانه ضعيف) ودعوى قطع الأصحاب بذلك بلاشاهد وإطلاق النص اعنى حسنة الحلبي مما لا يجدى بعد استلزام الصب للجريان والافصال غالباً .

(وأضعف منه) ما تقدم هناك من الحقائق من ترادف الصب والرش والنضح مفهوماً (ومن هنا) يتوجه التفصيل فى طهارة رطوبات المحلّ بعد الصب عليه فان انفصلت الغسالة عنه فالرطوبات المتخلّفة طاهرة وان رسبت فيه ولم تنفصل كما يتفق ذلك فى الثياب فهى نجسة .

(الثانى) انه حكى عن المعتبر ان المراد من الاكل الغذاء لا الدواء ولا الغذاء فى الندرة (وعن المنتهى) ان المراد من الاكل هو الاكل عن إرادته وشهوته والأ لتعلق الغسل بساعة الولادة إذ يستحب تحنيكه بالتمر وقد تبعه فى ذلك كل من المدارك والجواهر ومصباح الفقيه وغيرهم .

(وعن جملة من المتأخرين) منهم الروض ان المراد هو الرضيع الذى لم يغتذ بغير اللبن كثيراً بحيث يزيد على اللبن او يساويه ولم يتجاوز الحولين (وعن ابن ادریس) تعايق الحكم على بلوغ الحولين لا على اكل الطعام .

(اقول) وأضعف ما فى الباب هو قول ابن ادریس اذ ليس منه فى الاخبار عين ولا أثر واقوى ما فى الباب هو ما عن المعتبر ولكن مع ذلك كلّهُ اذا اكل الرضيع الطعام ولو ندرة ففى الاكتفاء بالصّب على بوله دون غسله

- مسئلة ١٠ - لا يعتبر فى تطهير الشيء عدم بقاء أوصاف النجاسة من اللون و الرائحة و الطعم (١) ما لم يمدّ بقائها فى نظر العرف بقاءً للعين ببعض مراتبها كما فى بقاء اللون الشديد .
- مسئلة ١١ - يعتبر فى الماء الذى يتطهر به ان يكون طاهراً قبل الاستعمال (٢) و ان تنجس بالاستعمال

تامثل والاحوط بل الاقوى وجوب غسله لاطلاق النصّ وصدق الاكل .

(الثالث) ان الصبى اذا لم ياكل حتى تجاوز الحولين فالظاهر ان الحكم بكفاية الصبّ على بوله باق على حاله كما فى الجواهر لاطلاق الحسنه وانّ تقييد بعدم تجاوز الحولين ليس منه فى الاخبار عين ولا أثر كما اشير آنفاً وان تقدم فى كلامى ابن ادريس والروض جميعاً .

(الرابع) ان الظاهر عدم اختصاص الحكم بولد المسلم فقط بل الحكم بكفاية الصبّ على بوله مما يجرى حتى فى ولد الكافر كما قواه الجواهر وذلك لاطلاق النصّ فما عن كشف الغطاء من تخصيص الحكم بولد المسلم دون الكافر مما لا وجه له على الظاهر (والله العالم) .

(١) بل عن المعتمد القطع بعدم وجوب إزالة اللون والرائحة لانهما عرضان لا يحملان النجاسة (بل قال) وعليه اجماع العلماء (انتهى) ولكن عن المنتهى والنهاية الجزم بوجوب إزالة اللون مع الامكان وعدم التعسر وانه اعتبار فى النهاية وجوب إزالة الطعم ايضاً لسهولة إزالته .

(والحق) هو ما اشير فى المتن من عدم وجوب إزالة الأوصاف مطلقاً (ويدلّ على المطلوب) كما ينبغى اطلاقات الغسل الشاملة لصورة زوال العين وبقاء الأوصاف مطلقاً ولو بتمامها هذا مضافاً الى ما تقدم من المعتمد من اجماع العلماء على عدم اعتبار زوال اللون والرائحة وجملة من الاخبار الواردة بعضها فى اللون وبعضها فى الرائحة: (ففى الوافى) فى باب التطهير من الدم روى عن على بن أبى حمزة عن العبد الصالح عليه السلام قال سألته ام ولد لابيه عليهما السلام فقالت جعلت فداك إني اريد أسألك عن شيء وانا استحي منه قال : سلى ولا تستحي قالت أصاب ثوبى دم الحيض ففسأته فلم يذهب أثره فقال اصبغيه بمشق حتى يختلط ويذهب أثره .

(وفى رواية اخرى) فى الباب المذكور قال لها تصبغه بمشق حتى يختلط (وفى رواية ثالثة) فى الوسائل فى النجاسات فى باب وجوب إزالة عين النجاسة دون أثرها فقال اصبغيه بمشق (والمشق) فى اللغة المغرة وهى الطين الأحمر يقال امشق الثوب اى صبغه بالمشق (قال) فى المدارك ولو كان اللون نجساً لما اجتزأ بالصبغ (انتهى) وهو جيد (وفى الجواهر) ما بمعناه وهو ايضاً جيد .

(وفى الوسائل) فى الباب المذكور عن ابن المغيرة عن أبى الحسن عليه السلام قال قلت له إن للاستنجاء حدّاً قال لا حتى ينقى ما نمتة قلت فانه ينقى ما نمتة ويبقى الريح قال الريح لا ينظر اليها (وفى رواية اخرى) فى الباب المذكور بعد ما سئل الرضا عليه السلام عن الرجل يستنجى فيجد الريح من انظاره ولا يرى شيئاً فقال لاشيء عليه من الريح .

(٢) هذا الشرط من الضرورات فضلاً عن الاجماع عليه (مضافاً) الى استقلال العقل بأن الفاقد للطهارة مما لا يعطى الطهارة للغير بل يظهر اعتبار هذا الشرط من بعض الروايات ايضاً كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٤ من الماء المطلق فراجع .

على الأقوى من نجاسة الغسالة كما تقدم قبلاً وأن يكون ماءً مطلقاً قبل الاستعمال (١) وإن خرج عن الإطلاق وصار ماءً مضافاً في أثناء الاستعمال (٢) نعم في غسل الثياب ونحوها مما ينفذ فيه الماء لا بدّ وإن يكون الماء النافذ فيها ماءً مطلقاً (٣) فإذا نفذ الماء فيها وهو ماء مطلق وخرج منها الماء بسبب العصر ونحوه وهو ماء مضاف لم يضر ذلك بتطهيرها (٤) ولا يعتبر في الماء عدم التغير بالنجاسة في أثناء الاستعمال على الأقوى (٥) نعم في غسل الثياب ونحوها مما ينفذ فيه الماء لا بدّ وإن يكون النافذ فيها غير متغيّر (٦) فإذا نفذ الماء فيها وهو ماء غير متغيّر وخرج منها الماء بسبب العصر ونحوه وهو ماء متغيّر لم يضر ذلك (٧) .

مسئلة ١٣ - الاحوط بل الأقوى اعتبار ورود الماء على النجس أو المتنجّس في التطهير بالماء القليل فإذا انعكس الأمر بأن ورد النجس أو المتنجّس على الماء القليل لم تحصل الطهارة (٨) .

- (١) و ذلك لما عرفت في المياه من ان المضاف مما لايزيل خبئاً كما انه لايرفع حدثاً .
 - (٢) فإذا كان على جسده دبس متنجّس و صبّ عليه الماء الطاهر المطلق وزال الدبس عنه أمّا بالصبّ وحده او بمعوثة ذلك طهر الجسد لصدق الغسل بذلك وإن خرج ماء الغسالة عن الإطلاق الى الإضافة .
 - (٣) فإن الماء المضاف مما لا يطهر باطن الثياب ونحوها بلاشبهة .
 - (٤) و ذلك لصدق الغسل بذلك وعدم الدليل على اعتبار الإطلاق في الماء حتى بعد العصر وإن دلّ الدليل على اعتباره قبل الاستعمال بل وحين النفوذ في الثياب أيضاً ونحوها .
 - (٥) فإذا كان على جسده دم و صبّ عليه الماء الطاهر المطلق وزال الدم عنه أمّا بالصبّ وحده او بمعوثة ذلك طهر الجسد لصدق الغسل بذلك وإن تغير ماء الغسالة بالدم (وعليه) فما يظهر من الجواهر في الماء المستعمل ويحكى عن نجاة العباد هاهنا وفي الماء المستعمل جميعاً من اعتبار عدم التغير في أثناء الاستعمال ضعيف لا نصير إليه وإن كان أحوط .
 - (٦) فإن المتغير بالنجاسة مما لا يطهر باطن الثياب ونحوها بلا كلام .
 - (٧) و ذلك لصدق الغسل بذلك و عدم الدليل على اعتبار عدم التغير في الماء حتى بعد العصر وإن دلّ الدليل على اعتباره قبل الاستعمال بل وحين النفوذ في الثياب أيضاً ونحوها فتأمل جيّداً .
 - (٨) هذا هو المشهور بين الأصحاب (قال في الجواهر) نقلاً وتحصيلاً (إلى أن قال) بل قد يظهر من السرائر الإجماع عليه (انتهى) (وعن كشف اللثام) الميل الى عدم اعتبار الورود (وفي المدارك) المسئلة محل تردّد وإن اختلف في الماء القليل وفي الماء المستعمل في غسل النجاسات اعتبار الورود في طهارة القليل وعدم انفعاله بمعنى ان القليل إذا كان وارداً لا ينجس ولكن ذلك مما لا يستلزم اعتبار الورود في التطهير أيضاً لجواز ان يقال ان القليل إذا كان موروداً ينجس ولكن يطهر الغير كما يقوله المشهور في الوارد عيناً فينجس بالملاقات ويطهر الغير .
- (نعم ظاهر ما عن السيّد وابن إدريس) هو اعتبار الورود في كل من طهارة القليل وفي التطهير به جميعاً بمعنى ان القليل الوارد لا ينجس ويطهر الغير والمورود ينجس ولا يطهر الغير (وعلى كل حال) قد حكى عن الذكرى النصريح بعدم اعتبار الورود في التطهير بعدما استظهر أولاً اعتباره بل عن شرح المفاتيح تبعاً لشرح الارشاد حكاية الشهرة على ذلك وتعجب منه الجواهر وهو في محله .

مسئلة ١٣ - اذا تنجس موضع من الأرض واريد تطهيرها بالماء القليل فإن كانت الأرض رخوة بحيث ينفذ فيها الماء ولا يجرى الى مكان آخر فيصب عليها الماء وتطهر الطبقة العليا دون السفلى لنفوذ الغسالة فيها

﴿ ثم ان ما استدل به او امكن الاستدلال به ﴾ لاعتبار الورود في التطهير بالقليل امور :
 ﴿ ومنها ﴾ ما تقدم في الماء المستعمل في غسل النجاسات عن السيّد وابن إدريس ممّا ظاهره اعتبار الورود في كل من طهارة القليل، وفي التطهير به جميعاً من انالو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لأدنى ذلك إلى ان الثوب لا يطهر من النجاسة إلاّ بإيراد كرّ من الماء عليه وذلك يشقّ فدلّ على ان الماء إذا ورد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة ولا الكثرة كما يعتبر فيما ترد النجاسة عليه .
 (وفيه) ما تقدم هناك ايضاً من أنه لامنفات بين نجاسة القليل الوارد على الثوب المتنجس او المورد له وبين طهارة الثوب به شرعاً اذ من الجائز ان يطهر الثوب بعد انفصال الغسالة عنه فيكتسب الماء نجاسة المحلّ ويكتسب المحلّ طهارة الماء كما هو الحال عيناً في حجر الاسمنجاء فالحجر يكتسب نجاسة المقعدة والمقعدة طهارة الحجر .

﴿ ومنها ﴾ ما عن الذكرى عند ما استظهر أو لا اعتبار الورود في التطهير (فقال) الظاهر اشتراط ورود الماء على النجاسة لقوته بالعمل إذ الوارد عامل (انتهى) (وفيه) ما لا يخفى فإن الاحكام الشرعيّة مما لا يؤسس بالأموال الاستحسانية الاعتبارية .

﴿ ومنها ﴾ ما عن الذكرى ايضاً عند ما استظهر أو لا اعتبار الورود في التطهير (فقال) بعد عبارته المتقدمة والمنهى عن إدخال اليد في الإناء قبل الغسل وكأنّه يعنى بذلك (ما في رواية عبد الكريم بن عتبة الهاشمي) المروية في وضوء الوسائل في استحباب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء قال فيه قلت فانه استيقظ من نومه ولم يبيل أيدخل يده في وضوئه قبل ان يغسلها قال لا لأنّه لا يدرى حيث باتت يده فليغسلها .

وبهذا المعنى جملة اخرى من الروايات كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق (مثل قوله) في الرجل الجنب يسهوفيه لمس يده في الإناء قبل ان يغسلها أنه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء (أو عن الرجل) يدخل يده في الإناء وهي قذرة قال يكفى الإناء (أو إذا أصاب الرجل) جنباً فأدخل يده في الإناء فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء من المنى (أو سألته) عن الجنب يحمل الركوة أو التور فيدخل اصبعه فيه قال ان كانت يده قذرة فأهرقه إلى غير ذلك من الاخبار .

(وفيه) ان المستفاد من المجموع ان اليد القذرة إذا وردت على الماء القليل فالماء ينجس ولا يبقى له صلاحية للوضوء ونحوه لا أنه لم يطهر اليد فالأخبار المذكورة هي من أدلة انفعال القليل بالملاقات لا من أدلة اعتبار الورود في التطهير بالقليل .

﴿ ومنها ﴾ ما تمسك به الجواهر من اوامر الصبّ فإنها كالنصّ في اعتبار ورود الماء على النجس وقد مضى تفصيل الجميع في وجوب غسل البول مرتين وفي تطهير بول الصبّي إذا لم يأكل .

(وفيه) ان الاخبار المذكورة هي واردة في تطهير الجسد وفي تطهير بول الصبّي قبل ان يأكل ففيهما قدورد الامر بالصبّ وهو دليل اعتبار الورود فيهما ولكن المدعى اعمّ والدليل أخصّ (وان شئت قلت) ان فيما سوى

وهي نجسة ، وإن كانت صلبة لا ينفذ فيها الماء فإن كانت مستوية بحيث لا يجري الماء على وجهها الى مكان آخر فلا يطهر بالماء القليل إلا بالكثير وما بمنزلته من المطر او بالشمس اذا جففتها وان كانت مسرحة فتطهر بصب

الموضعين قد ورد الامر بالغسل وهو صادق مع كل من ورود الماء وعدمه .

(مضافاً) إلى احتمال ان الامر بالصب في الموضعين إنما هو قد جرى مجرى العادة فإن العادة في التطهير بالقليل قد جرت على إيراد القليل على النجس لا بالعكس .

﴿ ومنها ﴾ ما تمسك به الجواهر أيضاً من استصحاب النجاسة مع عدم الورد (وفيه) ان الاستصحاب مقطوع بإطلاقات الغسل الصادق مع كل من الورد وعدمه جميعاً ولو تنزلنا عن الإطلاقات فالبرائة عن اعتبار الورد في التطهير حاكمة عليه لكونها سببية وهو مسببي .

﴿ ومنها ﴾ ما تمسك به الجواهر أيضاً من أن مقتضى القاعدة هو عدم حصول الطهارة بالماء المتنجس خرج منها الوارد بناءً على نجاسة الفسالة وبقي المورد على حاله .

(وفيه) ان هذه القاعدة لم ترد بها آية ولا رواية كى يرجع إليها عند الشك (مضافاً) إلى أن إطلاقات الغسل مما يكفى في قطعها ورفع اليد عنها .

﴿ ومنها ﴾ ما ذكره الجواهر أيضاً من السيرة المستمرة وهي أصح ما في الباب وأقواه وهي المعتمد والمستند فإن سيرة المتدينين خلفاً عن سلف في جميع الأعصار والأصناف قد جرت على إيراد الماء القليل على النجس دون العكس وإلى ما استقر عليه السيرة تنصرف إطلاقات الغسل ويضعف التمسك بالإطلاقات لعدم اعتبار الورد كما فعل المدارك مع تردده في المسئلة وبهذه السيرة يضعف أيضاً ما عن الذكرى في توجيه عدم اعتبار الورد بعد ما استظهر أولاً اعتباره من ان امتزاج الماء بالنجاسة حاصل على كل تقدير والورد لا يخرجه عن كونه ملائياً للنجاسة .

﴿ وقد يستدل لعدم اعتبار الورد ﴾ بجملة من الاخبار أيضاً :

(الأول) ما تمسك به في محكي الذكرى وهو صحيح ابن محبوب المروي في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما حالته النار رماداً قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ثم يجصص به المسجد أو يسجد عليه فكتب اليّ بخطه ان الماء والنار قد طهرا .

(وتقريب الاستدلال بها) واضح فإن الجص مما يرد على الماء في الإبقاء لا بالعكس فإذا كان الجص نجساً وقد طهره الماء فهو دليل عدم اعتبار الورد في التطهير .

(ولكنك قد عرفت) منا في ذيل مسئلة ما ينفذ فيه الماء ولا يخرج منه لا بالعصر ولا بالدق والتغميز كالصابون ونحوه ان المراد على الظاهر من طهارة الجص هنا بالماء والنار هو أن يزول بهما مرتبة من القذارة الحاصلة بملاقات العذرة وعظام الموتى جافاً من قبيل زوال مرتبة من القذارة الحاصلة بمس الكلب جافاً بالنضح او الصب إلا فإن كان الجص متنجساً واقعاً بملاقات النجس رطباً فهو مما لا يطهر ظاهراً لا بالقليل ولا بالكثير من غير فرق بين كونه وارداً أو موروداً لعدم نفوذ الماء فيه إلا بعد خروجه عن الإطلاق الى الإضافة وسقوطه عن صلاحية التطهير به رأساً كما في القند عينا .

الماء عليها ولكن ينجس الموضع الذي انتهت اليه الغسالة واجتمعت فيه (١) .

(الثاني) ما تمسك به في المدارك وفي محكي كشف اللثام وهو صحيح ابن مسلم المروى في الوسائل في الباب ٢ من النجاسات قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال اغسله في المكن مرتين فان غسَلته في ماء جار فمرة واحدة .

(وفيه) ان الغسل في المكن على نحوين فقد يجعل في المكن الماء ثم يدخل الثوب فيه وقد يجعل الثوب في المكن ويصب عليه الماء والسيرة على الثاني واطلاق الغسل في المكن ينصرف الى ما استقر عليه السيرة . (نعم الانصاف) ان الغسل في المكن بعد انصرافه الى ما استقر عليه السيرة دليل على كفاية الورد فيه في أول الأمر لا الى الآخر كما في صب الماء على الجسد فإنه يجري من الأعلى الى الأسفل ثم ينفصل . (الثالث) ما تمسك به المدارك أيضاً وهو موقوف عمار الآتي في غسل الأواني المروى في الوسائل في النجاسات في الباب ٥٣ المشتمل على صب الماء في الأثناء وتحويله ونفريه وهكذا إلى ثلاث مرات (وفيه) أنه دليل على كفاية الورد فيه في أول الأمر لا على عدم اعتبار الورد بالمرة .

(وبالجملة) ملخص الكلام من أول المسئلة الى هاهنا ان الأقوى هو اعتبار الورد في التطهير بالقليل ولكن في التطهير في المكن وفي تطهير الأواني يكتفى بالورد في أول الأمر لا الى الآخر كما في صب الماء على الجسد (والله العالم) .

(١) هذا كله مقتضى ما تقدم تحقيقه في محله من نجاسة الغسالة (ولكن الشيخ) صرح في صلاة الخلاف بما ملخصه أنه يصب عليها الماء حتى يغمر النجس ويقهره وتزول اوصافه الثلاثة الطعم واللون والرائحة فإذا زال طهر الموضع والماء الوارد عليه ولا يحتاج الى نقل اثره باحتجاج بقاعدة الحرج وبرواية ابي هريرة المشتملة على قصة بول الأعرابي في ناحية المسجد وأمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فاهريق عليه .

(وعن الشافعي) ما يوافق قول الشيخ (وعن ابن إدريس) أيضاً موافقة الشيخ في جميع هذه الاحكام (قال في المدارك) وهو جيّد على أصله من طهارة الماء الذي يغسل به النجاسة (انتهى) وهو كذلك .

(وعن الذكري) الميل الى ما قال به الشيخ (قال) في محكيها تطهر الأرض بما لا ينفع من الماء بالملاقات وفي الذنوب قول لنفي الحرج وأمر النبي ﷺ به في الحديث المقبول (وعن مجمع البرهان) والموجز والبيان ان الرواية مشهورة .

✽ اقول ✽ أما قاعدة الحرج فلا ترفع بها النجاسة ونحوها من الاحكام الوضعية (وأما رواية ابي هريرة) فيضرب بها على وجهه قال الله تعالى إن جأنكم فاسق بنياً فتبينوا وأى فسق أعظم من تركه علياً عليه السلام وهو اخو النبي ﷺ ووزيره بل نفسه بنص القرآن واتباعه معاوية وحزبه وهم الفئة الباغية بنص النبي ﷺ في الحديث المتواتر .

(وقد أجاد الحقائق) حيث قال وليت شعري بأي وجه دخلت هذه الرواية في حيز القبول أمن جهة راويها أبي هريرة الذي اعترف ابو حنيفة بكذبه ورد رواياته (الى ان قال) أم من حيث اعتضاها بالاصول الشرعية والقواعد المرعية .

• • • • •

(وعن المعتب) تضعيف الرواية وانها منافية للأصل (قال) لا ناقد بيننا ان الماء المنفصل عن محل النجاسة نجس تغير او لم يتغير لأنه ماء قليل لاقى نجاسة (ثم عارض الرواية) برواية ابن معقل عن النبي ﷺ أنه قال في الحكاية المذكورة خذوا ما بال عليه من التراب واهريقوا مكانه (انتهى) .

(وفي المختلف) تضعيف كلام الشيخ قال لنا أنه ماء قليل لاقى نجاسة فانفصل بها فلا يطهر المحل (قال) والذي احتج به الشيخ لم يرد من طرفنا وإنما هوشىء أوردته الجمهور (انتهى) .

﴿بقي أمور أحدها﴾ أنه قد ذكر لرواية أبي هريرة محامل مثل كون الذنوب الذي اهريق على البول كبيراً يسع الكر أو أن المقصود من إهراق الذنوب عليه ذهاب الرائحة الكريهة من البول أو اللون المكتسب منه لا تطهير المسجد أو أن الموضع الذي اهريق عليه الذنوب لعله كان صلباً ينحدر عنه غسلته إلى خارج المسجد أو أنه كان رملاً يطهر ظاهره ولا يجب تطهير باطن المسجد أو أن الغرض منه كان توفير البلة لتبقى وتطلع عليها الشمس وتجففها وتطهرها ولكن الكل بعيد والصحيح هو طرح الرواية وضربها كما اشرنا على وجه راويها أبي هريرة .

(ثانيها) أنه قد روى الوسائل في النجاسات في الباب ٢٩ موثقة عمار عن أبي عبد الله ﷺ أنه سئل عن الموضع القذر يكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس ولكنه قديس الموضع القذر قال لا يصلى عليه وأعلم موضعه حتى تغسله الحديث .

(قال شيخنا الانصاري) في طهارته وظاهرها جواز غسلها بالماء القليل والسند لا يخلو عن قوة (انتهى) وهو كذلك ولكن أقصى ما يستفاد من الموثقة جواز تطهير الأرض النجسة بالماء القليل في الجملة وليست الآتي مقام عدم جواز الصلاة عليها قبل الغسل لافي مقام كيفية غسلها بالقليل فإذا لا تنافي هي ما حققناه لك في كيفية تطهيرها به والله العالم .

(ثالثها) أنه روى الوسائل في الباب ١٣ من مكان المصلى صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ﷺ قال سألت عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت المجوس فقال رش وصل (وروى) في الباب ١٤ من مكان المصلى رواية أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ﷺ عن الصلاة في بيوت المجوس فقال رش وصل .

(قال في محكي المعالم) وفي هذين الخبرين اشعار بالافتاء في زوال النجاسة عن الأرض بصب الماء عليها (وحكى عنه) أنه استشعر ذلك من صحيحة هشام بن سالم أيضاً المتقدمة في ماء المطر أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه فيصيبه السماء فيكف فصيب الثوب فقال لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه (وأنه قال) ووجه الإشعار فيه تعليل نفى الباس بكون الماء الذي أصاب المحل أكثر من البول فإنه ليس بالبعيد كون أداة التعريف في الماء للعهد الذهني لا الخارجى فتأمل (انتهى) .

(اقول) أما صحيحة عبد الله ورواية أبي بصير فالأمر فيهما برش البيع والكنائس وبيوت المجوس كما سيأتى في آخر مسائل التطهير بالماء إنما هو للاستحباب ولتزول النفرة الحاصلة للنفس من تلك المواضع كلها لا لإزالة النجاسة عنها وذلك لعدم العلم بها والآ فلا يزيد لها الرش إلا نجاسة لا طهارة (وأما صحيحة هشام)

مسئلة ١٤ - اذا تنجس الاثاء ببولوغ الكلب فيه أى بشر به منه وجب غسله بالتراب اول مرة ثم بالماء

مرتين (١) .

فاللام فى قوله عليه السلام ما أصابه من الماء اكثر منه هى للعهد الخارجى أى ماء السماء الذى أصاب السطح ووكف وأصاب الثوب هو اكثر من البول فلم يتغير به كى لا يطهر وليست هى للعهد الذهنى ولاهى لام النجس أى للإشارة إلى الطبيعة والماهية والأ لكنت الصحيحة دليلاً على عدم انفعال القليل بالملاقات مالم يتغير لعل جواز تطهير الأرض بالماء القليل فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح به غير واحد بل عن المنتهى نسبتة الى علمائنا الا ابن الجنيد بل عن ظاهر الناصريات وصريح الاقتصار والخلاف والغنية والذكرى الإجماع عليه (قال فى الجواهر) وهو الحق .

(اقول) ويدل عليه مضافاً الى ذلك (صحيحة المبقاق) المحكية عن التهذيب المروية فى الوسائل فى الباب ١ من الاسرار والباب ٧٠ من النجاسات رواها عن الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن الفضل أبى العباس قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرّة والشاة والبقرة والايل والحمار والخيول والبغال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً الا سألت عنه فقال لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس نجس لا تتوضأ بفضله فاصبب ذلك الماء واغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء (انتهى) .

(ثم ان الصحيحة) وان كانت مطلقة لم تقيّد غسله بالماء بمرتين ولكن المشهور بل المجمع عليه كما تقدم هو تقييده بمرتين .

(ويؤيد المشهور) بل يدل عليه ان الشيخ بنفسه قد روى الصحيحة فى طهارة الخلاف وقال فى آخرها ثم بالماء مرتين (وعن المعتمد) والمنتهى والتذكرة والذكرى والروض وشرح الإرشاد للفخر وجامع المقاصد وغوالى اللثالى وأوانى المختلف ذكر الرواية مع زيادة مرتين (قال شيخنا الانصارى) ولا يبعد وجدان الزيادة فى بعض الكتب المعتمدة .

(وقال فى المستدرك) والعجب من صاحب الوسائل انه لم يلتفت الى نسخة المعتمد والظاهر ان المحقق أخذ الخبر من كتاب الحسين بن سعيد او حماد او حريز (قال) ومن وقف على ما فى التهذيب من الخل والتجريف فى متون اكثر الأخبار او أسانيدها علم ان ما فى المعتمد اصح وأولى بالأخذ والا اعتماد لا تقان صاحبه وضبطه والله العالم (انتهى) .

(ويؤيد المشهور ايضاً الرضوى) المروى فى المستدرك فى الاسرار فى باب نجاسة سؤر الكلب والخنزير قال عليه السلام إن وقع كلب فى الماء او شرب منه اهرق الماء وغسل الاثاء ثلاث مرّات مرة بالتراب ومرتين بالماء ثم يجفف (انتهى) .

ومن العجيب ان المدارك بعد أن ذكر الصحيحة على نحو ما تقدم من الوسائل وصرح بأن المعتمد نقلها بزيادة مرتين بعد قوله ثم بالماء وانه قلده فى ذلك من تأخر عنه (قال) ولا يبعد ان تكون الزيادة وقعت سهواً من قلم الناسخ .

• • • • •

(وقد أجاد الحقائق) في تضعيفه حيث قال إن ذكر المرتين لو اختص بمن تأخر عن المحقق لثم مذكوره ولكنه موجود في كلام المتقدمين أيضاً كالشيخين والصدوقين والمرضى وغيرهم (انتهى).

(وبالجملة) لا ينبغي الإرتياب في وجوب العمل بما عليه المشهور لصحیحة البقیاق علی روایه الشیخ فی طهارة الخلاف وقد سمعت ان المعتبر وجملة ممن تأخر عنه بل ومن تقدم عليه أيضاً قد ذكروا الرواية بزيادة مرتين وإن حكى عن مواضع آخر من الخلاف وبعض مواضع المختلف ذكر الصحیحة بلا زيادة مرتين ولكن لا عبرة به كما لا عبرة بما عن غوالي اللثالی انه روى عن النبي ﷺ قال طهور إنائكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل بالتراب ثم بالماء بدون زيادة مرتين .

(واماً صحیحة محمد بن مسلم) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١ من الاستار قال سألته عن الكلب يشرب من الإناء قال اغسل الإناء (الحديث) فهي في مقام بيان نجاسة الكلب على الإجمال ووجوب غسل الإناء الذي قد شرب منه لافي مقام بيان كيفية غسله (وعليه) فاللازم هو تقيدها بما في صحیحة البقیاق لا حمل صحیحة البقیاق على الاستحباب كما قد يتوهم ذلك .

﴿ بقى في المسئلة أمور الاول ﴾ ان المحكى عن مختصر ابن الجنيد ان الأوانى اذا تنجست بولوغ الكلب وما جرى مجراه غسل سبع مرات أو لهن بالتراب محتجاً (بما روى عن النبي ﷺ) انه قال اذا ولغ الكلب في إناء احدكم فليغسله سبعاً أو لهن بالتراب (وموثقة عمار) الساباطى عن ابي عبد الله عليه السلام قال يغسل من الخمر سبعاً وكذلك من الكلب .

(اقول) اما الرواية الأولى فعامة كما في المدارك فلا عبرة بها واما موثقة عمار فقد وجدتها في أشربة الوسائل في باب نجاسة الخمر ولفظها هكذا في الإناء يشرب فيه النبيذ فقال تغسله سبع مرات وكذلك الكلب وهي بعد تقيدها بالغسل بالتراب أول مرة بالنسبة الى الكلب تحمل على الاستحباب بالنسبة الى ما زاد على صحیحة البقیاق .

(ويؤيده) ما رواه الشيخ في طهارة الخلاف في مسئلة الولوغ عن ابي هريرة عن النبي ﷺ انه قال في الكلب يبلغ في الإناء يغسل ثلاثاً او خمساً او سبعاً ويحتمل التخيير أيضاً في ولوغ الكلب بين الغسل ثلاثاً أو لهن بالتراب وبين الغسل سبعاً بالماء ولكن مع ذلك كله رفع اليد عن صحیحة البقیاق التى قد عمل بها المشهور وهي ظاهرة في التعيين لافي التخيير في غاية الاشكال والله العالم .

﴿ الثانى ﴾ ان المشهور كما صرح في الجواهر (قال) نقلاً وتحصيلاً ان الغسل بالتراب يكون من قبل الغسل بالماء وعن الصدوقين ما ظاهره ذلك وعن جمع من الاصحاب انهم اطلقوا فقالوا يغسل ثلاث مرات احداهن بالتراب ويمكن حمل كلامهم على ما ذهب اليه المشهور سيما بقرينة استدلالهم بصحیحة البقیاق المصرحة بتقديم التراب على الماء .

(نعم عن الشيخ) في الخلاف والمبسوط ما ظاهره عدم اعتبار سبق الغسل بالتراب على الغسل بالماء (قال) في محكيهما اذا ولغ الكلب في الإناء ثم وقع ذلك الإناء في الماء الكثير الذى بلغ كراً فما زاد لا ينجس الماء

والأقوى إلحاق كلّ من لطع الكلب أو لعابه أو مباشرة سائر أعضائه بولوغه (١) فكما أنه إذا شرب من الإلء وجب غسله بالتراب أوّل مرّةٍ ثم بالماء مرّتين فكذلك إذا لطمه بلسانه أو وقع فيه لعابه أو وضع فيه يده أو رجله أو أحد أعضائه كما أنّ الأقوى وجوب امتزاج التراب بالماء بمقدار يصدق معه الغسل

ويحصل له بذلك غسلة من جملة الغسلات (انتهى) وهو مشكل جدّاً بل الأقرب كما عن المنتهى في هذا الفرع أنه لا نحصل له بذلك غسلة (قال) لوجوب تقدم التراب (انتهى) وهو كذلك (كما أنّ عن المفيد) في المقنعة ما صريحه اعتبار كون الغسل بالتراب في الوسط أي بين الغسلتين بالماء وهذا أشكل .

(ومن هنا) صرّح جمع من الأصحاب بعدم الوقوف له على مستند وهو كذلك سوى ما عن الوسيلة من وجود رواية بالتوسيط وما عن الخلاف من نسبة ذلك إلى رواية ولكنها كما قال شيخنا الانصاري على تقدير الوجود والدلالة شاذّة وفي الجواهر قاصرة عن معارضة ما تقدم يعنى به الصحيحة المؤيّدّة بالرضوى المصرّحة بتقديم التراب على الماء وهكذا ما تقدم عن غوالي اللثالي وابن الجنيد من النبويّين المصرّحين بذلك تصرّحاً .

﴿ الثالث ﴾ أنه حكى عن الصدوقين والمفيد وجملة من المتأخريين ومتأخريهم التجفيف بعد الغسلات والمستند على الظاهر ما تقدم من الرضوى ولكن الخروج عن مقتضى الأصل بل عن إطلاق صحيحة البقباق المسوقة لمقام البيان بل إطلاق جميع ما تقدم من الروايات الواردة في ولوغ الكلب كلّها بالرضوى الواحد كما فعل الحدائق مشكل جدّاً .

(ولعلّ الأولى) حمل التجفيف في الرضوى على الاستحباب وذلك جمعاً بينه وبين ماسواه من الأخبار بل لا يبعد دعوى القطع بأنّ التجفيف بعد الغسل مما لا دخل له في تطهير الإلء بلاشبهة .

﴿ الرابع ﴾ أن صحيح البقباق وهكذا الرضوى وإن كانا في ولوغ الكلب في الماء بقرينة قوله ﷺ في الأوّل فاصبب ذلك الماء الخ وقوله في الثاني أن وقع كلب في الماء أو شرب منه الخ ولكن الظاهر لحوق سائر المايعات بالماء أيضاً بل في الجواهر ينبغي القطع بعدم الفرق بين شرب الماء وغيره من سائر المايعات وهو كذلك .

(١) أمّا لحوق لطع الكلب بولوغه فالمحكي عن الكفاية وشرح المفاتيح أنه المشهور بل عن جماعة من متأخري الأصحاب التخصيص على أنه في معناه وإن لم يصدق عليه لغة اسم الولوغ نظراً إلى أنه أولى بالحكم من الولوغ فيتناولوه الدليل بمفهوم الموافقة وهو كذلك (وعن المعالم) استحسان ذلك (وفي الحدائق) نفى البعد عنه بل يظهر من مجمع البحرين أن اللطع هو من مصاديق الولوغ لغة (قال) الولوغ شرب الكلب من الإلء بلسانه أو لطمه به (انتهى) .

(وعليه) فماعن الأردبيلي في مجمع البرهان من منع التعدية إلى مباشرة لسانه بما لا تسمّى ولوغاً حتى اللطع ضعيف جدّاً (وأمّا لحوق لعاب الكلب) بولوغه فقد حكى ذلك عن العلامة في النهاية وقوّه والدى في حاشيته على العروة وهو كذلك فإن وقوع اللعاب في الإلء أن لم يكن أشدّ من الولوغ فيه بل هو أشدّ قطعاً فهو ليس بأهون منه بلاشبهة .

(وأمّا لحوق مباشرة سائر أعضائه) بولوغه فالمشهور كما صرّح في الجواهر وإن كان عدمه (ولكن المحكي) عن الصدوقين والمفيد والنراقي عدم الفرق بينهما (وعن الرياض) الميل إلى ذلك (وفي الجواهر) لا يخلو عن وجه

ولا يخرج التراب عن اسمه (١) و هل يعتبر في التراب الطهارة الاقوى عدم اعتبارها فاذا غسله بالتراب النجس اوّل مرّة ثم بالماء الطاهر مرّتين اجزأ وكفى (٢) .

وهو كذلك (وفي الحقائق) قوّى إلحاق أجزاء الكلب بلعابه وهو ايضاً كذلك .
ويؤيده تصريح الرضوى المتقدم متنه بالتسوية بين وقوع الكلب في الماء او شربه منه والقطع بأن مستند القائلين بالتسوية سيّما الصدوقين والحدائق ليس الا الرضوى فقط .
(هذا مضافاً) الى ما في الجواهر مما ملخصه ان التامّل في صحيحة البقباق يعنى في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ بعدما انتهى الراوى في سؤاله الى الكلب (رجس نجس لا تتوضأ بفضلها فاصبب ذلك الماء واغسله بالتراب اوّل مرّة ثم بالماء) مما يعطى ظهوراً في سياقها لبيان نجاسة الكلب من غير فرق بين عضو وعضو وان انتهى عن التوضي بفضلها ووجوب صبّ ذلك الماء وغسله بالتراب اوّل مرّة ثم بالماء هو من آثار كونه رجساً نجساً لا من آثار خصوص شربه منه فتأمّل جيّداً .

(١) و تفصيل المسئلة انه (حكى عن ابن ادريس) و الراوندى والمنتهى وكشف اللثام وبعض متأخري المتأخرين وجوب مزج التراب بالماء تحصيلاً لحقيقة الغسل وهي جريان المايح على المحلّ المغسول (وحكى عن جامع المقاصد) وظاهر الخلاف بل قد ينسب الى المشهور وجوب عدم امتزاجه بالماء وكأنّه جهوداً على لفظ التراب في قوله واغسله بالتراب اوّل مرة (وعن ظاهر الذكرى) والمسالك وعن الدروس والبيان والذخيرة التخيير بينهما فيجتزى بكل من المزج وعدمه .

(وعن شرح المفاتيح) والرياض وجوب الجمع بين المزج وعدمه فيغسل نارة بالتراب وحده واخرى بالتراب الممتزج بالماء استناداً الى ان اليقين بالطهارة مما لا يحصل الاّ بذلك .
(ثم ان مزج التراب) بالماء على اقسام (فتارة) يمتزج التراب بشيء قليل من الماء على نحو لا يصدق معه حقيقة الغسل وهو الذى يظهر عدم كفايته مما تقدم عن ابن ادريس ومن تبعه .

(واخرى) يمتزج التراب بشيء كثير من الماء على نحو يخرج التراب عن اسمه وهو الذى يظهر عدم كفايته من محكى المسالك فان المحكى عنه أنه اشترط ان لا يخرج التراب بالمزج عن اسمه .
(وثالثة) على نحو يصدق معه حقيقة الغسل ولا يخرج التراب عن اسمه والاقوى كما ذكرنا في المتن هو الامتزاج على هذا النحو الأخير فان المتبادر من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في صحيحة البقباق واغسله بالتراب اوّل مرة هو ذلك عيناً وبه يظهر لك ضعف ساير الاقوال والنحوين الاولين من المزج جميعاً (والله العالم) .

(٢) و تفصيل المسئلة انه حكى (عن جمع من الأصحاب) اعتبار طهارة التراب لأن المطلوب منه التطهير والنجس لا يطهر (واعترها الحدائق) ايضاً للنبيّ المروى بطرق وقد رواه الوسائل في الباب ٧ من التيمّم جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً بدعوى ان الطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره من غير فرق بين ان يطهر الغير من الحدث او الخبث فانّه شامل للجميع .

(واعتبر الطهارة ايضاً) صاحب الجواهر وشيخنا الأ نصارى لاستصحاب بقاء النجاسة بدونها وتبادر الطاهر من الإطلاق (وعن نهاية العلامة) احتمال إجزاء النجس لأن المقصود من التراب الاستعانة على القلع وهي

مسئلة ١٥ - هل يجزى الاشنان ونحوه عن التراب في حال الاختيار ووجود التراب او في حال الاضرار
وفقد التراب الاقوى عدم الاجزاء (١) مطلقاً لاني حال الاختيار ولا في حال الاضرار .

مسئلة ١٦ - اذا تعذر التراب والاشنان ونحوه على القول باجزائهما عن التراب ولم يتيستر الماء
فقط فهل يسقط حينئذ اعتبار التراب رأساً او يقوم الماء مقام التراب بحيث يغسل الاثناء الذي ولغ فيه الكلب

تحصل بكل من الطاهر والنجس .

(وفي المدارك) قد استشكل في اعتبار الطهارة لا إطلاق النّص وحصول الايقاع بالطاهر والنّجس (وعن
الرياض) الميل الى ذلك (وعن ظاهر المعالم) عدم اعتبار الطهارة لا إطلاق النّص .

(وعن الأردبيلي) عدم اعتبارها صريحاً (وهو الاقوى) كما ذكرنا في المتن لما ذكره العلامة والمدارك
من ان المقصود من التراب هو الاستعانة على القلع والايقاع وهي تحصل بكل من التراب الطاهر والنّجس
جميعاً وليس المقصود منه التطهير بل التطهير هو بالماء بعد التراب كما لا يخفى .

(ومن هنا يضعف) دعوى تبادر الطاهر ويقوى التمسك بالإطلاق وبه ينقطع استصحاب بقاء النجاسة .
(وامّا النبوى) فلم يعلم ان المراد من الطهور فيه هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره بل لعلّه للمبالغة
فى الطاهر على طبق القاعدة كما فى الرسول والأكل ومنه قوله تعالى : وسقاهم ربهم شراباً طهوراً .

(ولو سلم) فلم يعلم ان المراد منه ان الأرض تطهر الغير من الحدث والخبث جميعاً وذلك لعد الجامع
بين الطهارتين فان احدهما معنوية تعبدية مشروطة بقصد القرية والاخرى طهارة من الاقدار توصلية تحصل
هى كيفما اتفق ولو بلا قصد القرية والاشتراك اللفظي مما لا يسوغ ازاوتهما جميعاً بل المراد على الظاهر بقرينة
المسجد هو خصوص الطهارة الحديثية اى يتيمم بها .

(ولو سلم) جواز ازاوتهما جميعاً فالتراب فى المقام ليس مطهراً كى يعتبر فيه الطهارة بل هو مما يستعان
به على القلع والايقاع كما تقدم والمطهر هو خصوص الماء فقط بعد الغسل بالتراب فتأمل جيداً .

(١) امّا عدم الاجزاء فى حال الاختيار فهو المشهور كما صرح به غير واحد وهو الحق لعدم القطع
بحصول القلع بالاشنان ونحوه مثل ما يحصل بالتراب بعينه والدليل مما دل على التراب لاعلى غيره (وعليه)
فما عن ظاهر ابن الجنيد وموجز أبى العباس من التخيير بين التراب وما يقوم مقامه كالاشنان والصابون ونحوهما
فهو ضعيف (قال فى الحقائق) ولعلّ ذهب ابن الجنيد الى ذلك مبنى على ما نقله الأصحاب عنه من العمل
بالقياس (انتهى) وهو غير بعيد .

(وامّا عدم الاجزاء) فى حال الاضرار وفقد التراب فهو المحكى عن جمع كثير بل لعلّه المشهور وايضاً
وهو الصواب لما تقدم من عدم القطع بحصول القلع به مثل ما يحصل بالتراب بعينه والدليل مما دل على اشتراط
الطهارة بالتراب وظاهره الاطلاق فى كل من حالتى الاختيار والاضرار جميعاً ولازم ذلك انتفاء المشروط
بانتفاء الشرط .

(فما عن معتبر المحقق) ونهاية العلامة من التردد فى المقام ضعيف (وأضعف منه) ما عن مبسوط
الشيخ وجملة من كتب العلامة كامختلف وغيره و عن الذكرى والبيان من الاجزاء صريحاً فى هذه الصورة.

بالماء ثلاث مرّات مرّة بدلاً عن التراب ومرّتين أصالةً لا بدلاً الأقوى عدم سقوط اعتبار التراب رأساً ولا قيام الماء مقام التراب فيبقى الإِناء نجساً على حاله حتى يحصل التراب (١) .

مسئلة ١٧ - اذا خيف فساد الإِناء وكسره بالتعفير بالتراب لرقته ودقته ونفاسته فالأقوى ان حاله كحال تعذّر التراب عيناً فيبقى الإِناء نجساً الى ان يغسل بالتراب اوّل مرّة ثم بالماء مرّتين (٢) .

مسئلة ١٨ - هل يجزى حكم إِناء الولوغ كلّما ولغ فيه الكلب ولو لم يسمّ في العرف إِناء كالحوض من الماء الذي لا يسع الكرّ او كالقربة من الماء او كفّ الانسان اذا كان فيه ماء الى غير ذلك من الأمثلة ام لا يجزى فيختصّ الحكم بما يسمّى في العرف إِناء الأقوى الجريان (٣) .

(١) و ذلك لما تقدم آنفاً من ان الدليل قد دلّ على اشتراط الطهارة بالتراب و ظاهره الإِطلاق في كلّ من حالتي الإِختيار والإِضطرار جميعاً ولازم ذلك انتفاء المشروط بانتفاء الشرط فيبقى الإِناء نجساً كما ذكرنا نافي المتن حتى يحصل التراب وهو المحكى عن جمع من المتأخّرين (وعليه) فماعن الشيخ و جمع من الأصحاب من انه لو تعذّر التراب وشبهه سقط اعتباره رأساً وطهر الإِناء بغسله مرّتين بالماء ضعيف .

(و مثله) ما في المختلف من قيام الماء مقام التراب في هذا الحال فانه صرّح بوجوب الاقتصاد على التراب مع وجوده فان تعذّر فما يقوم مقامه من الاشنان وشبهه فان تعذّر فالماء (قال) ان الاقرب حينئذى حين تعذّر التراب و ما جرى مجراه عدم الاكتفاء بالغسل مرّتين يعني بذلك وجوب غسله بالماء ثلاثاً .

(٢) و تفصيل المسئلة ان المشهور هو إلحاق خوف الفساد بتعذّر التراب فان قيل هناك بسقوط اعتبار التراب رأساً او بقيام الماء مقام التراب او ببقاء النجاسة على حالها حتى يحصل التراب ويغسل به اوّل مرّة ثم بالماء مرّتين قيل به في المقام ايضاً فكلّ على مذهبه (وعن بعضهم التفصيل) ففي تعذّر التراب يبقى النجاسة على حالها إلى أن يحصل التراب و هاهنا لا يمكن الحكم ببقاء النجاسة لأنه يفضى الى التعطيل الدائم و هو غير مناسب بحكمة الشرع و تخفيفه بخلاف الحكم ببقائها عند تعذّر التراب فان حصوله مرجو ولا يفضى الى التعطيل الدائم .

(و قد ينصر لهذا التفصيل) بدعوى ظهور النص في الأواني الممكنة التعفير لا المتعدّرة (قال في الجواهر) كما اعترف به الاستاد في كشفه واحتمله غيره (انتهى) .

و فيه ان النص مطلق يشمل الجميع تماماً وهو في مقام بيان علاج إزالة النجاسة وانها مما لا نزول في ولوغ الكلب الآ بالتراب والماء لا بالماء وحده (وعليه) فلا يرتفع الحكم الوضعي بتعذّر التراب او بخوف فساد الإِناء اذا غسل به كما لا يرتفع بتعذّر الماء او بخوف فساد الإِناء اذا غسل به وهذا واضح .

(٣) كما قوّه الجواهر ايضاً في أواخر الولوغ وان تردّد في أوائل المسئلة ولكن المحكى عن ظاهر الاصحاب وصريح كشف الغطاء هو عدم الجريان وهو ضعيف لإِطلاق النص وخلوّه عن لفظ الإِناء فان عنوان صحيحة البقباق كان هو السؤال عن فضل الهرّة والبقرة حتى انتهى الى الكلب و عنوان الرضوى كان وقوع الكلب في الماء او شربه منه و كل من الفضل والشرب مما يشمل الامور المذكورة جميعاً كالحوض والقربة وكفّ الانسان بلا شبهة .

مسئلة ١٩ - هل يلحق بولوغ الكلب ماء البولوغ فكما اذا دلغ الكلب فى الإناء وجب غسله بالتراب أول مرة ثم بالماء مرتين فكذلك اذا صب ماء البولوغ فى إناء آخر ام لا يلحق الاقوى للقوق (١) بل لا يبعد الحكم للقوق حتى اذا اصاب ماء البولوغ الجسد او الثوب فيجب تعفيرهما ايضاً (٢) .

مسئلة ٢٠ - هل يلحق بولوغ الكلب غسالة البولوغ فكما اذا دلغ الكلب فى الإناء وجب غسله بالتراب أول مرة ثم بالماء مرتين فكذلك اذا اصابه غسالة البولوغ الاحوط لولم يكن الاقوى هو الإلحاق (٣) سيما اذا اصابه من الغسلة الأولى التى هى بالتراب .

مسئلة ٢١ - الاقوى عدم سقوط التعفير أى الغسل بالتراب أول مرة اذا كان تطهير إناء البولوغ بالماء الكثير (٤) .

(١) كما عن نهاية العلامة وعن المحقق الثانى وقواه الجواهر ونفى عنه البعد شيخنا الأنصارى (ولكن عن المعتبر) والذكرى والمنتهى و ظاهر الخلاف عدم الإلحاق و به صرح المدارك والحدائق وهو ضعيف فإن حكم إناء البولوغ لم يات من مباشرة الكلب له بلسانه فإن الكلب مما يباشر خصوص الماء غالباً والماء هو الملاقى للإناء بل أتى الحكم المذكور من ملاقات ماء البولوغ للإناء وهو موجود فى كل من الإناء الذى دلغ فيه الكلب والإناء الذى صب فيه ولوغ الكلب وهذا ايضاً واضح .

(٢) كما رجع اليه الجواهر أخيراً بعد ما حكم أولاً بعدم تعفيرهما (والسرى فى التعفير) هو ما اشير آنفاً من كون النص أعنى صحيحة البقباق هو فى مقام بيان علاج ازالة النجاسة وانها مما لا نزول فى ولوغ الكلب إلا بالغسل بالتراب أول مرة من غير فرق فى ذلك بين أن كان ما اصابه البولوغ إناء او قربة او جسداً او ثوباً او نحو ذلك .

(٣) و ان كان المعروف من كلام الاكثر كما صرح فى الحدائق عدم اللقوق ولكن الاحوط هو ما ذكرناه فى المتن و ذلك لقوة احتمال كون الملاك موجوداً فى غسالة البولوغ عيناً (بل عن المحقق الثانى) الفتوى صريحاً بانه لو اصاب غسالة الإناء قبل التعفير إناء آخر وجب تعفيره لأنها نجاسة البولوغ (قال فى المدارك) و ما أبعد ما بين هذا القول وقول الشيخ فى الخلاف بعدم نجاسة غسالة إناء البولوغ مطلقاً (انتهى) و هو كذلك .

(٤) كما هو المشهور على ما صرح به الحدائق بل فى الجواهر انه يظهر من المعتبر والمنتهى ان عدم سقوط التعفير امر مفروغ عنه (انتهى) ولكن مع ذلك فى المختلف وعن نهاية الأحكام وكشف الغطاء سقوط التعفير من أصله .

(وقد احتج المختلف) بأن إناء البولوغ حال وقوعه فى الكر لا يمكن القول بنجاسته حينئذ لنزول عين النجاسة اذ التقدير ذالك والحكم زال بملاقاته للكثير (وقد ضعفه المدارك) بأننا نمنع طهارة الإناء بدون التعفير ولا بعد فى بقائه على النجاسة حال وقوعه فى الكثير كما فى جلد الميتة اذا وضع فى كرى من ماء فإن ذالك الماء يكون طاهراً مع بقاء الجلد على النجاسة (انتهى) .

(وبالجمله) ظاهر صحيحة البقباق المتقدمة فى أول إناء البولوغ المشتملة على قوله لَا يُلَاحِظُ واغسله بالتراب أول مرة الخ أن علاج نجاسة ولوغ الكلب مما يتوقف على التعفير أى الغسل بالتراب أول مرة

وإن سقط اعتبار التعدد حينئذ على الأقوى (١) فإذا غمس بعد التعفير بالتراب في الكر مثلاً مرة واحدة أجزأه ذلك وكفى.
مسئلة ٢٢ - إذا تنجس الإِناء بولوغ الخنزير فيه أى بشربه منه وجب غسله بالماء القليل سبع مرات

غير فرق في ذلك بين غسله بعد هذا القليل أو بالكثير وهذا واضح .

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب على ما صرح به الحدائق وحكى التصريح به عن الكفاية أيضاً (ولكن عن الشيخ) في الخلاف والمبسوط اعتبار التعدد حتى في غسله بالكثير (وعن المعتبر) موافقته وهكذا (عن المنتهى) في أحكام الأواني (و في الجواهر) تقويته لا إطلاق النص على رواية المعتبر و إطلاق معاهد الإجماعات مدعياً عدم التلازم بين اعتباره ها هنا وبين اعتباره في غسل البول بالماء الكثير (و عن نجيب الدين) في الجامع التفصيل فيعتبر التعدد في الكثير الرأى أكد دون الجارى وظاهره التفصيل في مطلق إنباء النجس من غير فرق بين إنباء البولوغ وغيره .

(و على كل حال) الأقوى كما ذكرنا في المتن هو ما عليه المشهور من عدم اعتبار التعدد في غسله بالكثير فإن صحيحة البقباق على رواية المعتبر وجملته ممن تأخر عنه (واغسله بالتراب أو مرة ثم بالماء مرتين) وهكذا الرضوى المؤيد لها (مرة بالتراب ومرتين بالماء) وإن كان مما لها إطلاق يشمل القليل والكثير جميعاً. (ولكن) عموم مرسله ابن أبى عقيل المجبورة ضعفها بعمل الأصحاب المتقدمة تفصيلها في غسل البول بالجارى أو بالكر المشتملة على قوله عليه السلام مشيراً إلى الماء الذى كان في طريق الراوى وكان كراً بقرينة ما ذكرناه هناك (إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره) وهكذا عموم مرسله الكاهلى المتقدمة تفصيلها في ماء المطر (كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر) هو أقوى وأظهر فى الشمول لمادة الاجتماع فيقدم فيها مع كون النسبة بين المرسلتين وبين صحيحة البقباق والرضوى عموماً من وجه .

فإن الصحيحة وهكذا الرضوى أخص من ناحية المتنجنس الذى أريد تطهيره وهواناء البولوغ واعم من ناحية الماء الذى قد اريد التطهير به والمرسلتان بالعكس أى كل منهما اخص من ناحية الماء الذى قد اريد التطهير به واعم من ناحية المتنجنس الذى يراد تطهيره والمجمع بينهما هواناء البولوغ الذى اريد تطهيره بالكر أو بالمطر .

(هذا مضافاً) إلى ما عن المشهور من تعويلهم في الحكم بعدم التعدد في الكثير على انصراف الماء فيما دل على التعدد إلى الماء القليل نظراً إلى كونه المتعارف المعهود في الاستعمالات نوعاً في زمان صدور الامر وتشريعه .

(لا يقال) النسبة بين صحيحة البقباق والرضوى وبين المرسلتين ان كانت عموماً من وجه فكما ان مقتضى اقوائية عموم المرسلتين وأظهريته في الشمول لمادة الاجتماع هو سقوط التعدد فيها فكذلك مقتضاه سقوط التعفير فيها أيضاً .

(لأنه يقال) ان المراد من قوله عليه السلام في المرسلتين إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره أو كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر هو الأشياء القابلة للتطهير بالماء لا الأمور الغير القابلة له كالأعيان النجسة أو إنباء البولوغ قبل التعفير .

على الأقوى (١) وأمّا بالكثير فمرة واحدة (٢) والأقوى إلحاق كل من لطح الخنزير أو لعابه أو ماء ولوغه

(وعليه) فإنّاء اللوغ قبل التعفير هو خارج عن عموم المرسلتين موضوعاً فتبقى الصحيحة والرضوى فيه سالمين عن المعارض وبعد التعفير وقابليته للتطهير بالماء يدخل تحت عموم المرسلتين ويظهر بمجرد الإصابة والرؤية بلا حاجة إلى التعدّد أصلاً (ثم إنه) إذا تمّ عدم اعتبار التعدّد في الكرّ والمطر ففي الجارى بطريق أولى فإنّه من أقوى المياه المعتمدة كما اشير قبلاً غير مرة .

﴿بقى شيء﴾ وهو انه لو قلنا باعتبار التعدّد في غسل إنّاء اللوغ في الكثير فلا فرق حينئذ في مصاديقه اعنى في مصاديق الكثير فيعتبر التعدّد في الجميع (وعليه) فما عن المعتبر والمنتهى من كفاية تعاقب الجريتين على الانّاء في الجارى بدل غسله فيه مرتين ضعيف (وأضعف منه) ما عن خصوص المنتهى من كفاية تحريك الانّاء و خضضته في الكثير الراكد بحيث يمرّ عليه أجزاء أخر غير الأجزاء التي كانت ملاقية له عن غسله فيه مرتين .

(ووجه الضعف) في الجميع عدم صدق المرتين بتعاقب الجريتين أو بالخضضة والتحريك أصلاً كما صرح في الجواهر ومصباح الفقيه وغيرهما جميعاً (والله العالم) .

(١) كما هو المشهور بين المتأخرين على ما صرح به الحدائق بل عن الكفاية انه المشهور من غير تقييد بالتأخرين وهو الذي اختاره المدارك والحدائق والجواهر وشيخنا الانصارى ومصباح الفقيه والعروة . (وعن الخلاف) ان حكمه حكم الكلب استناداً الى امرين (احدهما) ان الخنزير يسمى كلباً لفة فيتناوله حكمه (ثانيهما) ان سائر النجاسات يغسل منها الانّاء ثلاثاً كما سيأتى والخنزير من جملتها فيغسل منه الانّاء ثلاثاً وهذا القول محكى عن المبسوط ايضاً والمصباح ومختصره ومهذب القاضي (وعن ظاهر الشهيد) في اللعة وجوب المرتين (وعن المعتبر) وابن ادریس والمقنعة بل عن جماعة من الاصحاب الاكتفاء فيه بالمرة . ﴿والأقوى﴾ كما ذكرنا في المتن ما عليه المشهور من وجوب غسله سبعاً (الصحيحة على بن جعفر عليه السلام) المروية في الوسائل في باب نجاسة الخنزير من النجاسات في حديث قال و سألته عن خنزير يشرب من انّاء كيف يصنع به قال يغسل سبع مرآت .

(ودعوى الخلاف) ان الخنزير يسمى كلباً فيتناوله حكمه (ضعيفة جداً) فإن لفظ الكلب إن لوحظ معناه اللغوي فهو كل سبع عقور من غير اختصاص بالكلب و الخنزير فقط وان لوحظ معناه العرفي الغالب المنصرف اليه الروايات وغيرها فهو خصوص النابح المعروف دون ما يشمل الخنزير .

(وأضعف منها) دعواه الأخرى فإن سائر النجاسات وان كانت يغسل منها الانّاء ثلاثاً والخنزير من جملتها اذا أغمضنا النظر عن الصحيحة الواردة فيه بالخصوص ولكن ليس في اول غسلات الانّاء الممتنّجس التراب بخلاف الكلب فكيف يكون حكم الخنزير حكم الكلب (ومثل الدعويين) في الضعف ما عن المعتبر من حمل الصحيحة على الاستحباب فإنّه حمل بلا وجه (قال في المدارك) لانتفاء المعارض وهو كذا لك .

(٢) و يظهر وجه ذلك بمراجعة ما تقدم آنفاً في وجه سقوط التعدّد في تطهير ولوغ الكلب بالماء

الكثير فراجع .

بولوغه كما تقدم ذلك في الكلب عيناً (١) فكما اذا ولغ الخنزير في اناء وجب غسله سبعاً فكذلك اذا لطعه بلسانه او وقع فيه لعابه او صب فيه ماء ولوغه فيجب ايضاً غسله سبعاً نعم اذا وضع في الاناء يده او رجله او احد اعضائه او أصابه غسالة ولوغه فالاقوى كفاية غسله ثلاثاً (٢) وان كان الأحوط مع ذلك غسله سبعاً .

مسئلة ٣٣ - اذا تنجس الاناء بميتة الجرد وجب غسله بالماء القليل سبع مرّات على الاقوى (٣)

(١) و يظهر وجه ذلك بمراجعة ما تقدم منا في وجه لحوق كل من لطع الكلب او لعابه او ماء ولوغه بولوغه فراجع .

(٢) و ذلك لعدم الدليل هاهنا على الغسل سبعاً فيعامل مع الاناء حينئذ معاملة الاناء المتنجس بسائر النجاسات غير ولوغ الكلب والخنزير و ميتة الجرد الذي سيأتي شرحه و بيانه وستعرف قريباً ان الاناء المتنجس بسائر النجاسات هو مما يجب غسله ثلاثاً لاكثر فانتظر .

(٣) كما هو الاظهر على ما في طهارة شيخنا الانصارى بل المشهور كما في مصباح الفقيه و هو الذي اختاره الحداثق والجواهر وشيخنا الانصارى ومصباح الفقيه (وفي الشرائع) وعن النافع والقواعد وغيرهم وجوب غسله ثلاثاً (وعن ظاهر الشهيد) في اللعة وجوب غسله مرّتين (وعن المعتبر) والعلامة في اكثر كتبه بل عن ظاهر ابن ادريس والمقنعة بل ظاهر جماعة من الاصحاب وجوب غسله مرة واحدة وهو الذي اختاره المدارك صريحاً .

(والاقوى) كما ذكرنا في المتن هو وجوب غسله سبعاً (لموثقة عمار الساباطي) المروية في الوافي في باب تطهير الاناء بالماء القليل عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الكوز والانياء يكون قذراً كيف يغسل وكم مرة يغسل قال يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه (الى ان قال) و اغسل الاناء الذي تصيب فيه الجرد ميتاً سبع مرّات و قدرواها الوسائل في النجاسات في باب انه يغسل الاناء من الخنزير والفارة سبعاً .

(و بها يظهر لك) ضعف القول بوجوب غسله ثلاثاً فان المستند فيه ان كان صدر الموثقة فالذيل اخص منه فيقدم عليه و إن كان غيره فليس فيما بايدينا من الأخبار ما دلّ على ذلك (ومن هنا قال في المدارك) ولم أقف على نص يقتضى اعتبار الثلاث فيه (وفي مصباح الفقيه) ما يقرب من ذلك (وأضعف منه) القول بوجوب غسله مرّتين .

(نعم القول بالمرة) قد يكون له وجه غير وجهه و هو تضعيف الموثقة سنداً فيرجع الى اطلاقات الغسل ومقتضاها الاجتزاء بالمرة .

(ولكن تضعيف الموثقة) كما عن المعتبر استناداً الى افراد الفطحية بها في غاية الضعف إذ عن الشيخ في الفهرست إن عماراً جيّد معتمد و عن النجاشي والتهذيب توثيقه في النقل والرواية وعن العدة الاجماع على العمل بروايته وعن المفيد انه من الأعلام الذين يؤخذ منهم الأحكام ولا يطعن عليهم وعن البهائي توثيقه و أن حديثه يجري مجرى الصحاح بل عن مواضع عديدة من المعتبر بنفسه التصريح بأن الاصحاب قد عملوا بروايته فلا ترد روايته (ومن هنا قال في الحداثق) في تطهير اناء الخمر (مالفظه) كم قد عمل في غير موضع من كتابه يعنى كتاب المعتبر بموثقة عمار وإن تفرد بها (انتهى) .

وأما بالكثير فمرة واحدة (١) و الجُرذ كعُمر قيل أنّه ضرب من الفيران و كبيرها (٢) وقيل انه الذكر من الفيران (٣) والفيران جمع فارة والأحوط هو الغسل سبعاً في كلّ من كبير الفيران وذكرها (٤) .

(١) و يظهر وجه ذلك بمراجعة ما تقدم في وجه سقوط التعدّد في تطهير ولوغ الكلب بالماء الكثير بل الأمر هنا أوضح فإنّ الوثيقة الدالة في المقام على الغسل سبعاً بملاحظة ما في صدرها من قول يصبّ فيها الماء انما هي في الماء القليل بالخصوص فيبقى عموم مرسله ابن ابي عقيل الواردة في ماء الكرّ ان هذا لا يصيب شيئاً إلاّ قد طهره وهكذا عموم مرسله الكاهلي الواردة في ماء المطر كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر سالماً عن المعارض وليست النسبة بين الطرفين عموماً من وجه ويكون تقديم عموم المرسلتين لاظهريته في الشمول لمادة الاجتماع كما كان الأمر كذلك في اناء الولوغ فتذكر .

(٢) ففي القاموس و المنجد و عن الصحاح و المغرب وابن سيده انه ضرب من الفار (وعن الأخير) انه أعظم من اليربوع (وعن بعضهم) انه أضخم الفيران يكون في الفلوات (وعن الجاحظ) ان الفرق بين الجرذ والفار كالفرق بين الجواميس و البقرة و البخاني والعراب (وفي المدارك) الجرذ كبير الفار والمتحصل من مجموع الاقوال المذكورة ان الجرذ نوع خاص من الفار أعظم من الفار العادي والظاهر انه المشتهر عند الفرس (بموش خرما) .

(٣) و هو الذي صرح به المجمع و حكى عن ابن الأباري والزهرى والمحيط والنهاية الأثيرية بل عن الأخير انه الذكر الكبير منها و المتحصل من قول هؤلاء ان الجرذ ليس نوعاً خاصاً من الفار له الذكر والأنثى كما هو ظاهر الطائفة الاولى بل هو خصوص الذكر منها او الذكر الكبير منها .

(٤) فإن الغسل سبعاً مترتب على الجرذ وهو مردّ دين الأمرين المذكورين في المتن ومقتضى القاعدة هو الاحتياط أى الغسل سبعاً في كل منهما تفرغاً للذمة عما اشتغلت به يقيناً .

﴿بقي شيء﴾ وهو ان المتحصل من مجموع ما تقدم من كلمات اللغويين بطائفتهم هو ان الجرذ ليس مطلق الفار بل هواماً نوع خاص منها او خصوص الذكر منها أو الذكر الكبير منها (وعليه) فما عن غير واحد من الأصحاب من جعلهم عنوان البحث هو الفارة في غير محلّه فإنّ تعدية الحكم الى ما هو اعم من الجرذ مشكل كما في الحقائق (وعن المعبر) انه يحتمل ان يكون هذا الحكم مختصاً بالجرذ فلا يتناول الفارة (انتهى) .

(واما ما عن جامع المقاصد) من عدم التفاوت نظراً الى اطلاق اسم الفار على الجميع (ضعيف) وقد أجاد الحقائق في الرد عليه (قال) ما ملخصه ان هذا انما يتّجه إذا ورد في الخبر لفظ الفار فيقال إنه يطلق على الجميع لا الجرذ الذي لا يطلق إلاّ على البعض (انتهى) .

نعم عن مبسوط الشيخ انه قال بعد الفتوى بالغسل سبعاً في الخمر والأشربة المسكرة ما لفظه وروى مثل ذلك في الفارة اذ امانت في الاناء ولكن من المحتمل قويا ان مراده من الرواية هو موثقة عمار المتقدمة المصروفة بالجرذ (مضافاً) الى أن المرسله المجردة عن الجابر ممّا لا يكفي في المسئلة كما صرح به شيخنا الأناصاري أعلى الله مقامه .

مسئلة ٢٤ - اذا قلنا بنجاسة الخمر كما هو المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم فالاقوى وجوب غسل اناء الخمر بكل شراب مسكر بالماء القليل ثلاثاً (١) .

(١) و تفصيل المسئلة ان المشهور القائلين بنجاسة الخمر قد اختلفوا في تطهير الاناء منها على اقوال (فغن المفيد) وسلاّر وجملة من كتب الشيخ واكثر كتب الشهيد وعن المحقق الثاني وجمع من المتأخرين انه يغسل سبعة (وفي خلاف الشيخ) وعن بعض كتبه الآخر وعن المحقق في غير المعتمر والعلامة في بعض كتبه وعن ظاهر ابن ادريس وعن اطعمة المهذب للقاضي وكشف الرموز وجوب غسله ثلاثاً (وعن اللمعة) وجوب غسله مرتين (وعن المعتمر) والعلامة في اكثر كتبه والروض والمعالم والمدارك الاجتزاء بالمرّة وإن صرح في المختلف و حكى عن المعتمر الاجتزاء بها بعد إزالة العين .

﴿والاقوى﴾ كما ذكرنا في المتن اذا قلنا بنجاسة الخمر هو وجوب غسله ثلاثاً (لموثقة عمار) المروية في الوسائل في الأشربة المحرمة في باب جواز استعمال أواني الخمر بعد غسلها قال سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خل أو ماء أو كامن^(١) . اوزيتون قال اذا غسل فلا بأس وعن الابريق وغيره يكون فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء قال اذا غسل فلا بأس وقال في قدح او إناء يشرب فيه الخمر قال تغسله ثلاث مرات سئل أيجزى ان يصب فيه الماء قال لا يجزىه حتى يبدله بيده ويغسله ثلاث مرات .

(هذا مضافاً) الى ما تقدم في المسئلة السابقة من موثقته الأخرى الواردة صدرها في مطلق الاناء القدر الآمرة بغسله ثلاثاً .

(وأما موثقته الثالثة) الآمرة بالغسل سبعة المروية في الوسائل في الأشربة المحرمة في باب نجاسة الخمر عن ابي عبدالله عليه السلام في الاناء يشرب فيه النبيذ فقال تغسله سبع مرات وكذلك الكلب فمحمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين موثقته الأولى أعني المتقدمة آنفاً في صدر المسئلة الصريحة في الثلاث (كما ان ما ورد) في الاشربة المحرمة في باب جواز استعمال أواني الخمر بعد غسلها من الروايات النافية للبأس عن اناء الخمر اذا غسل فهي كصدر الموثقة الأولى ليست الا في مقام بيان وجوب غسله على الاجمال لافي مقام بيان كيفية غسله فلا ينافي ماورد في ذيل الموثقة الأولى من الأمر بغسله ثلاثاً .

(وبهذا كله يظهر لك) ضعف ساير الاقوال كلها بأجمعها سيما القول بالمرّة المبتنى على تضعيف عمار ورد رواياته اذا نفرد بها والرجوع الى اطلاقات الغسل وذلك لما عرفت في المسئلة السابقة من عدم امكان ذلك بعدما ورد من علمائنا الأعلام في توثيقه ما يشير اليه هناك اجمالاً .

﴿بقي شيء﴾ وهو ان ارباب القول بوجوب غسل اناء الخمر سبعة قد صرح جملة منهم بلحوق كل شراب مسكر بالخمر مع ان الموثقة الثالثة التي هي مستند هذا القول قد وردت في النبيذ لافي الخمر ولا في كل شراب مسكر ولعل ذلك لعدم القول بالفصل بين النبيذ وبين كل شراب مسكر في كيفية تطهير الاناء منها كما ان بعدم القول بالفصل يتم لنا الفتوى بالغسل ثلاثاً في كل شراب مسكر كما ذكرنا في المتن إذ الموثقة الأولى صرحت

(١) قال في المنجد الكامخ ادام يؤتم به ثم قال و خصه بعضهم بالمخللات التي تستعمل لتشهى الطعام الجمع كوامخ والكلمة من الدخيل (انتهى)

وأما بالكثير فمرة واحدة (١) وإذا توقف إزالة العين على ذلك وجب ذلك قطعاً (٢) .

مسئلة ٢٥ - إذا قلنا بنجاسة الخمر كما هو المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم فالأقوى أن أواني الخمر كلها قابلة للتطهير سواء كان صلباً كالنحاس والرصاص ونحوهما أو غير صلب كالخشب والقرع ونحوهما مما يرسب فيه الخمر و ينفذ فيه (٣) غايته ان غير الصلب يجفف ويوضع في الكر أو الجارى حتى ينفذ الماء

بالخمر ففي الباقي يتم الأمر بالإجماع المركب أو بشمول لفظ الخمر لكلاً شراب مسكر وقد مضى تفصيل الكلام في الشمول له في ذيل لحوق كل مسكر ما يع بالأسالة بالخمر في النجاسة فراجع .

(١) و يظهر وجه ذلك بمراجعة ما تقدم في وجه سقوط التعدد في تطهير ولوغ الكلب بالماء الكثير

فراجع .

(٢) وجوباً مقدماً و عليه يحمل ماورد في ذيل الموثقة الأولى من الأمر بالدلك لا الوجوب التعبدى

النفسى بحيث اذا فرض زوال العين بدون الدلك كان مع ذلك واجباً شرعاً فتأمل جيداً .

(٣) فالجميع قابل للتطهير كما عن الأكثر على ما صرح به الحدائق (ويدل عليه مضافاً) الى الموثقة

الأولى والثالثة المتقدمين في المسئلة السابقة جملة من الاخبار الأخر المروية في الوسائل في الأشربة المحرمة في باب جواز استعمال أواني الخمر بعد غسلها .

(ففي رواية على بن جعفر عليه السلام) سألته عن الشرب في الإناء يشرب فيه الخمر قدحاً عيدان أو باطية ^(١)

قال اذا غسله فلا بأس (وفي رواية أخرى له) وسألته عن دن ^(٢) الخمر يجعل فيه الخل والزيتون أو شبهه قال اذا غسل فلا بأس .

(وفي رواية) حفص قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتى أخذ الركوة ^(٣) فيقال إنه اذا جعل فيها الخمر و

غسلت ثم جعل فيها البختج ^(٤) كان اطيب له (الى ان قال) لا بأس به .

(وعليه) فماعن الشيخ في النهاية وعن ابني الجنيد والبراج من المنع عن إناء الخمر اذا لم يكن صلباً

كالخشب والقرع ونحوهما مما لوجه له يعتمد عليه سوى ما قد يستدل له بأمرين :

(الأول) ان للخمر حدّة ونفوذاً فتستقر اجزائه في باطن الإناء ولا ينالها الماء (وفيه) ان الماء أشدّ

نفوذاً من الخمر فاذا جفف الإناء ثم وضع في الكر أو الجارى ونفذ الماء في أعماقه طهر وأما سكوت الأخبار

المتقدمة عن ذلك أى عن التجفيف والوضع في الكر أو الجارى فلا نها ليست إلا في مقام بيان قابليته للتطهير

على الإجمال لا في مقام بيان كيفية تطهير غير الصلب من الأواني المتنجسة بالخمر أو غيرها من النجاسات .

(الثانى) جملة من الروايات المشتملة على النهى عن أواني الخمر (كصحيحة محمد بن مسلم) . المروية

في الوسائل في الأشربة المحرمة في باب حكم ظروف الشراب عن احدهما عليه السلام قال سألته عن

(١) الباطية إناء من الزجاج يملا من الشراب (المنجد) .

(٢) الدن هو الرقود إناء كالحب اصغر منه يجعل فيه الخل ونحوه .

(٣) الركوة إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء .

(٤) هو المصير المنبى المطبوخ .

في جوفه كما تقدم التفصيل في مسألة ما ينفذ فيه الماء ولا يخرج منه لبالعصر ولا بالدق والتغميز فتذكر .

نبذ قدسكن غليانه فقال قال رسول الله ﷺ كل مسكر حرام قال وسألته عن الظروف فقال نهى رسول الله ﷺ عن الدبا^(١) والمزفت^(٢) وزدتم انتم الحنتم يعنى الغضار^(٣) و المزفت يعنى الزفت الذى فى الزق وبصير فى الخوابي ليكون أجود للخمر قال وسألته عن الجرار الخضر والرصاص فقال لا بأس بها .
(ورواية جراح) المدائني فى الباب المذكور عن ابى عبد الله عليه السلام انه منع مما يسكر من الشراب كله ومنع النقيير^(٤) ونبيذ الدبا (الحديث) .

(ورواية ابى الربيع الشامي) المروية فى الوسائل فى النجاسات فى باب ما يكره من الأواني عن ابى عبد الله عليه السلام قال نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر فكل مسكر حرام قلت فالظروف التى يصنع فيها منه قال نهى رسول الله ﷺ عن الدباء والمزفت والحنتم^(٥) والنقيير قلت وما ذاك قال الدبا القرع والمزفت الدنان والحنتم أجرار خضر والنقيير خشب كان اهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها اجواف ينبذون فيها .

(وفيه) انه لم يعلم ان وجه النهى فى هذه الروايات الثلاث عن أواني الخمر هو عدم قابليتها للتطهير بل لعل النهى عنها هو عن استعمالها فى الاكل والشرب لثلاث تسرى الأجزاء المتخلقة فيها الى ما يجعل فيها من الماكول والمشروب كما احتمل ذلك صاحب المدارك اما نهياً تحريمياً كما هو ظاهره او نهياً تنزيهياً بمقتضى الجمع بينها وبين رواية اخرى لحفص قدرواها الوسائل بعد روايته الأولى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الدن يكون فيه الخمر ثم يجفف فيجعل فيه الخل قال نعم فتكون هذه الرواية من ادلة طهارة الخمر .

(ويحتمل قوياً) بل جزم به الحقائق أن النهى عنها إنما هو نهى عن استعمالها فى الاغتذاء (قال ماملخصه) ولو كان النهى عنها انما هو من حيث نفوذ الخمر فيها وعدم قبولها للتطهير لم يكن لذكر المزفت الذى هو المقيتر معنى لأنه لا نفوذ فيه وكذلك الحنتم وهى الجرار الخضر المغسورة يعنى بها المدهونة كما عن النهاية أى بدهن يقو به و يمنع نفوذ الخمر فى مسامته كما فى المدارك والمغسور كما فى مفتاح الكرامة قبيل الوضوء ييسير هو المطلق بما يسد المسام .

(قال صاحب الحقائق) ويشير إلى ما ذكرنا قوله عليه السلام فى رواية جراح المدائني انه منع نبيذ الدبا يعنى ما ينبذ فيه (قال) وبالجمله فالظاهر من الاخبار المذكورة انما هو النهى عن النبيذ فيها خوفاً من التغير و

(١) الدبا هو القرع .

(٢) المزفت كما فى الحقائق وسياى التصريح به من الجواهر المقيير

(٣) الغضار كما سترف هو الجرار الخضر المدهونة بدهن يمنع عن نفوذ الخمر وغيرها فيها ولكن هذا التفسير مما ينافى السؤال ثانياً فى ذيل هذه الصحيحة عن جرار الخضر ولعل من هنا صرح الجواهر بوجود الاجمال بل الاشكال فى متن الصحيحة ولوقيل ان المراد من الجرار الخضر فى الذيل هو غير المدهونة فيختلف مع الغضار فى الصدر . قلنا لا يمكن ذلك بل المراد منها هو المدهونة التى لا تنفذ فيها الخمر بقرينة نفي الياس عنها فالتنافى باق على حاله .

(٤) النقيير كما سياى خشب كان اهل الجاهلية ينقرونها وينبذون فيه .

(٥) قد فسر الحنتم فى ذيل هذه الرواية كما سياى بالاجرار الخضر ولعل المراد غير المدهونة منها التى ينفذ فيها الخمر بقرينة النهى عنها هنا فلا ينافى نفي البأس عنها فى الرواية الاولى اعنى الصحيحة .

مسئلة ٢٤ - اذا تنجس الإِناء بساير النجاسات أعنى غير ولوغ الكلب أو الخنزير أو ميتة الجرذ فالأقوى وجوب غسله بالماء القليل ثلاث مرّات (١) .

الإِنقلاب الى المحرّم لاعتن الاستعمال بقول مطلق كما ظنوه . وحينئذ فلا يكون الأخبار من محلّ البحث في شيء (انتهى)

(اقول) ويؤيد ذلك مضافاً الى رواية جراح المداينى رواية عثمان بن عيسى المتقدمة في لحوق الفقاع بالخمير في الحرمة والنجاسة فإنها مع ملاحظة ما تقدم هناك عن الوافى فى شرحها بل وما تقدم هناك ايضاً عن النهاية من حديث على عليه السلام هى كالصريحة فيما أفاده الحقائق من كون النهى انما هو عن الإِنْتِباذ فيها لئلاّ يصير مسكراً فراجعها بدقّة .

﴿بقي شيء﴾ وهو انه صرّح في الشرائع بكراهة ما كان من أواني الخمر خشباً أو قرعاً أو خزفاً غير مدهون وهو المحكى عن الشيخ وابن ادریس وجمع من الاصحاب بل نسب الحقائق كراهة استعمال غير الصلب من أواني الخمر الى الاكثر بل عن كشف اللثام نسبته الى المشهور وهو مشكل فإن المقصود إن كان استعمالها من قبل التطهير فهو حرام قطعاً لامكروه وذلك لنجاسة الخمر عند المشهور وإن كان بعد التطهير على النحو الذى ذكرنا في المتن فقد يقال انه لا وجه لعدم استعمالها حينئذ لاحرمة ولا كراهة الاّ النهى عن الإِنْتِباذ فيها كما تقدم من الحقائق .

بل الجواهر ايضاً صرّح بظهور الأخبار في إرداء النهى عن الإِنْتِباذ فيها مخافة الإِخْتِمَار باعتبار ما في الاناء من الدهنيّة أو النبيذ السابق المتغير لامطلق استعمالها (قال) كما يشهد لذلك النهى فيها عن المزقّت أى المظلمة بالزفت وهو المقيس وعن العنتم وهى كما قيل الجرار الخضر المدهونة (انتهى) وهو جيد .

(١) و تفصيل المسئلة انه ذهب جمع كثير من علماؤنا الى وجوب غسل الإِناء المتنجس بساير النجاسات غير ما ذكر في المتن بالماء القليل ثلاثاً (وهذا القول) محكى عن اكثر كتب الشيخ وعن الصدوق و ابن الجنيد والذكري و الدروس والمسالك و جامع المقاصد والوحيد البهبهاني و اختاره الحقائق و الجواهر وشيخنا الأتصاري و مصباح الفقيه (وقد حكى عن اللعة) والألفية انه يغسل مرّتين .

(و ذهب جمع آخرون) الى وجوب غسله مرّة واحدة وهو المحكى عن اكثر كتب العلامة وعن المفيد وابن ادریس وسلاّر والمعتبر والنافع والشرائع والبيان والروض والعلامة الطباطبائي و كشف الغطاء واختاره المدارك بل عن كاشف اللثام نسبته الى الاكثر بل عن الحلّى دعوى الاجماع عليه نعم في المختلف وعن المعتمد الاكتفاء بالمرّة بعد زوال العين ولازم ذلك عدم الإِكتفاء بالفسلة المزيلة للعين .

﴿و على كلّ حال﴾ الأقوى كما ذكرنا في المتن هو وجوب غسله ثلاثاً (ملوثة عمار) الساباطى عن أبى عبدالله عليه السلام المتقدمة أغلبها في تطهير الإِناء من ميتة الجرذ انه سئل عن الكوز والإِناء يكون قذراً كيف يغسل وكم مرّة يغسل قال يغسل ثلاث مرّات يصبّ فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد طهر وقال اغسل الإِناء الذى تصيب فيه الجر ذميّاً سبع مرّات .

واما بالكثير فمرة واحدة (١) كما تقدم ذلك عيناً في إناء الخمر اذا قلنا بنجاسته .

(وقد أجاب عنها المختلف) بضعف السند كما سمعت ذلك من المعتبر ايضاً في تطهير الإناء عن ميتة الجرذ بل وفي تطهيره من الخمر ايضاً فضعف عماراً وردّ رواياته اذا نفرّد بها لكونه قطعياً و تبعهما المدارك في التضعيف ولكن الكل ضعيف لما اشير هناك الى وثاقة عمار و وجاهته عند الأصحاب وقبولهم رواياته و ان نفرّد بها .

(و بالجملة) مع وجود الموثقة في المسئلة لا يمكن المصير الى القول بوجود الغسل مرتين او مرة واحدة سيما القول بالمرّة فإنه مما ينبغي القطع بوهنه فيما اذا تنجّس الإناء بالبول فان الماء ان لم يكن أولى بالزيادة كما في الجواهر من الجسد فليس هو بأقل منه قطعاً وقد علمت قبلاً انه يجب تطهير البول سواء أصاب الثوب او الجسد مرتين لا اقل منهما .

(واستدلّ المختلف للقول بالمرّة) بصدر موثقة عمار المتقدمة في تطهير إناء الخمر قال سألته عن الدّن يكون فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه خلّ او ماء او كامخ اوزيتون قال اذا غسل فلا بأس وعن الأبريق وغيره يكون فيه خمر أ يصلح أن يكون فيه ماء قال اذا غسل فلا بأس .

(وفيه مالا يخفى) فإن اطلاق الغسل في الصدر مضافاً الى كونه في خصوص الخمر ممالا ينفع القول بالمرّة و ذلك لما في ذيل هذه الموثقة بعينها من التصريح بالثلاث (و قال في قدح او إناء يشرب فيه الخمر قال تغسله ثلاث مرّات سئل أيجزيه ان يصبّ فيه الماء قال لا يجزيه حتى يدلّكه بيده ويغسله ثلاث مرّات) فالصدر هو في مقام بيان اصل الغسل على الإجمال و الذيل في مقام بيان كيفية غسله على التفصيل فلا عبرة بالصدر .

(و منه يظهر حال ما أجاب به المدارك) عن الموثقة الاولى بعد تضعيف سندها بمعارضتها بما رواه عمار ايضاً من الاكتفاء بالمرّة و الظاهر انه يعنى به صدر هذه الموثقة ، اذ ليس لعمّار رواية مصرّحة بالمرّة غير اطلاق صدر هذه الموثقة و كأنّ المختلف والمدارك قد زعما ان صدر هذه الموثقة رواية مستقلة و غفلا عن ان في ذيلها التصريح بالثلاث فلا تغفل .

(نعم قد حكى) عن المبسوط انه قال و يغسل الإناء من ساير النجاسات ثلاث مرّات ولا يراعى فيها التراب و قد روى غسله مرّة واحدة والاوّل أحوط (انتهى) ولكن في الحقائق انالم نقف على هذه الرواية فيما وصلنا من كتب الأخبار (انتهى) وقال شيخنا الأنصاري و في المرسله مالا يخفى (انتهى) .

هذا مضافاً الى ما احتمله الجواهر من كون مراد المرسل يعنى المبسوط هو ماسمعه من الإطلاق في موثق عمّار يعنى به صدر موثقة الثانية المتقدمة آنفاً وهو احتمال قوى .

(١) و يظهر لك وجهه بمراجعة ما تقدم منا في وجه سقوط التعدد في تطهير ولوغ الكلب بالماء الكثير بل و ما تقدم منا في وجه سقوطه في تطهير الإناء المتنجّس بميتة الجرذ فراجعهما بدقة .

﴿ بقى في المسئلة امور احدها ﴾ انه اذا أصاب غسالة الإناء إناء آخر فمقتضى نجاسة الغسالة كما حقق في محلّها وصدق الإناء الفذر على الإناء الثاني المصاب بغسالة الاوّل و اندرجه حينئذ في هذه الموثقة (سئل

عن الكوز والائناء يكون قذراً (النح) هو وجوب غسله ثلاثاً لكن هذا اذا كانت الغسالة من الغسلة الاولى
لامن الثانية او الثالثة وذلك للقطع بعدم زيادة الفرع على الأصل بل يجب حينئذ غسله مرتين ان كانت من
الثانية و مرة واحدة ان كانت من الثالثة والله العالم .

(ثانيها) انه اذا صب الماء في الايناء حتى امتلأ فالظاهر كفايته عن التحريك فإن المقصود منه ليس
الأصول الماء الى المواضع القذرة من الايناء وهو موجود بنحو أنم في الامتلاء وقد حكى الاكتفاء بذلك
عن جمع من الاصحاب حكاه عنهم الحدائق (و عليه) فتأمل الجواهر في الاكتفاء بذلك بدل التحريك مما
لا يرى له وجهاً وجيباً .

(ثالثها) انه اذا صب الماء في الايناء وافرغ بالاكفاء فلا اشكل و اما اذا افرغ بالة ^(١) فعن جماعة
انه يكفي ذلك لكن بشرط تطهيرها بحيث لا تعود الآلة الى الايناء ثانياً الا طاهرة كما عن الروضة .
و عن بعضهم اشتراط كون الايناء كبيراً مثبتاً بحيث يشق قلعه .

(اقول) اما اشتراط كون الايناء كبيراً مثبتاً يشق قلعه فمما لا وجه له فإن المشقة مما لا مدخل لها في
رفع الحكم الوضعي : كالطهارة و النجاسة ونحوهما وان كان لها دخل في رفع التكليف و اما اشتراط تطهير
الآلة فنعم ولكن في كل غسلة من الغسلات الثلاث لافي كل عودة لتفريغ احدى الغسلات الثلاث ولعل مراد
الجماعة الذين اشترطوا التطهير هو ذلك ولو كانت الآلة اثناء صغيراً بحيث يحتاج تطهيرها الى الغسل
ثلاثاً فيكفي غسلها لكل غسلة من غسلات الايناء الكبير مرة واحدة .

(وقد يناقش) في وجوب تطهير الآلة لا إطلاق الموثقة ولأن المغسول لا يتنجس بماء غسالته (وفي كلا
الوجهين) ما لا يخفى (اما الاول) فلأن الموثقة ليست مسوقة لبيان ذلك بل ظاهرها التفريغ بالاكفاء
كما هو الغالب الشايع دون التفريغ بالالة الذي قد يتفق احياناً في الايناء الكبير المثبت (و اما الثاني)
فلأن المغسول انما لا يتنجس بماء غسالته مع حفظ المرتبة بينهما في الطهارة والنجاسة فالمغسول الذي يحتاج
تطهيره الى الغسل ثلاث مرات اذا غسل مرة فلا يتنجس بغسالة الغسلة الاولى و اذا غسل مرتين فلا يتنجس
بغسالة الغسلة الثانية ولكن يتنجس بغسالة الغسلة الاولى بمعنى انه اذا اصابه غسالة الغسلة الاولى فتزول عنه
المرتبة الخاصة من الطهارة التي حصلت له بالغسلة الثانية و يعود الى ما كان عليه في الغسلة الاولى فتأمل
جيداً .

(رابعها) انه هل يلحق بالوانى الحياض ونحوها مما يشبه الاوانى في الصورة بل والارتفاع ايضاً وان
لم يصدق عليها اسم الايناء ام لا (قال في الجواهر) وجهان يقوى في النفس الاول و ظاهر الاصحاب الثاني
(انتهى) وهو جيد فيقوى في النفس للحوق فان الملاك الموجود في الاوانى موجود في الحياض ونحوها
قطعاً و ان فرض عدم مساعدة العرف في تسميتها إيناء بل لا يبعد دعوى انها إيناء حقيقة فإن إيناء هو الوعاء

(١) ولو كانت خرقة بان توضع في الايناء فتمتص مقداراً من الغسالة فتخرج وتصر ثم تعاد الى الايناء ثانياً
وثالثاً الى ان تنتهي الغسالة .

مسئلة ٢٧ - يستحب الغسل في موارد عديدة ويستحب المسح في بعض الموارد اعنى المسح بالماء وفي بعضها المسح بالتراب او بالحائط (الاول) غسل مالاقي بول الفرس او البغل او الحمار او اروائها (١) (الثاني) غسل مالاقي الفارة برطوبة (٢) (الثالث) غسل اليد عند مصافحة الناصبي (٣) (الرابع) غسل مالاقي المذى من الثوب او البدن (٤) (الخامس) غسل مالاقي اهل الكتاب برطوبة أو لاقى الخمر عند القائلين بطهارتهما (٥) واما القائلون بنجاستهما فالغسل عندهم في هذا الفرض واجب لاستحباب (السادس) غسل اليد اذا مسّت الثعلب او الارنب او شيئاً من السباع حيّاً او ميتاً يابساً (٦) (السابع) غسل القيء (٧) (الثامن) مسح ما لاقى الحديد رطباً او يابساً فاذا حلق رأسه مثلاً بالموسى او قصّ ظفّره او جزّ شعره بالمقصّ فيستحبّ له مسح المالاقي للحديد

وهو جنس له انواع عديدة كلّ منها يسمّى باسم خاصّ كالكوز و الكأس والقدرح و الابريق و نحو ذلك ، (١) و ذلك لجملة من الروايات الآمرة بالغسل المحمولة كلّها على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما هو صريح في الطهارة وقد مضى تفصيل الكلام مبسوطاً في النجاسات في مسئلة ابوال خيل والبغال والحمير وأروائها فراجع .

(٢) و ذلك لصحيحة على بن جعفر عليه السلام الآمرة بالغسل المحمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما هو صريح في طهارة الفارة وقد مضى أيضاً تفصيل الكلام في ذلك في المسئلة الاولى من الاسئار فراجع .

(٣) و ذلك لرواية القلانسي المروية في الوسائل في باب نجاسة الكافر ولو ذمياً ولو ناصبياً قال قلت لابي عبدالله عليه السلام القى الذمى فيصافحني قال امسحها بالتراب او بالحائط قلت فالنصب قال اغسلها . (والرواية) وان كانت هي ظاهرة في وجوب المسح والغسل ولكن المصافحة حيث انها محمولة على الغالب المتعارف من كونها مع اليبوسة و من المعلوم ان النجاسة ممّا لا تبرى مع اليبوسة كما تقدم تحقيقه في اوائل احكام النجاسات فكل من المسح والغسل لا محالة يكون للاستحباب ومن هنا لم نذكر الرواية في ادلة كفر الناصب و نجاسته فنذكر .

(٤) و ذلك لروايته الحسين بن ابي العلّا الآمرتين بالغسل المحمولتين على الاستحباب جمعاً بينهما وبين ما هو صريح في طهارة المذى وقد مضى تفصيل الكلام في ذلك في المسئلة الثانية من نجاسة المنى .

(٥) و ذلك للروايات الآمرة بالغسل في كلّ من مالاقي اهل الكتاب برطوبة ومالاقي الخمر المحمولة كلّها عند القائلين بطهارتهما على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما هو صريح في طهارتهما وقد مضى ايضا تفصيل الكلام في اهل الكتاب والخمر مبسوطاً في محله .

(٦) و ذلك لصحيحة يونس المتقدمة في المسئلة الثانية من نجاسة الميتة المحمولة على استحباب غسل اليد عند المسّ حيّاً او ميتاً في حال اليبوسة فقط جمعاً بين الأدلة فراجع .

(٧) و ذلك لروايته ابي هلال وعمر بن اذينة الآمرتين بغسل القيء المحمولتين على الاستحباب جمعاً بينهما وبين ما هو صريح في طهارته من الروايات العديدة وقد مضى الكلام في ذلك مفصلاً في آخر النجاسات في المسئلة الرابعة مما وقع الخلاف في نجاسته فراجع .

بالماء (١) (التاسع) مسح اليد بالتراب او بالحائط عند مصافحة الذمى (٢) .

مسئلة ٢٨ - يستحب الرش بالماء في مواضع عديدة (الاول) رش الثوب اذا لاقى الكلب جافاً (٣)

(١) وذلك للأخبار الآمرة بالمسح بالماء بعد مماسسة الحديد في الحلق ونحوه المجمولة كلها على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما دلّ صريحاً على طهارة الحديد من الإجماع والسيرة والأخبار الكثيرة وقد اشير الى ذلك كله في آخر مسئلة من مسائل النجاسات فراجع .

(٢) وذلك لرواية القلانسي المتقدمة آنفاً في استحباب غسل اليد عند مصافحة الناصبي .
(هذه جملة من الموارد) التي يستحب فيها الغسل او المسح بالماء او بالتراب او بالحائط مما ظفرت عليه على العجالة ولعل المتتبع في الاخبار يجد اكثر من ذلك .

(نعم) حكى عن الشيخ في النهاية وجوب مسح اليد بالتراب عند مسّ الانسان بيده كلباً او خنزيراً او ثعلباً او ارنباً او فارة او وزغة يابساً او صافح ذمياً او ناصبياً كذلك اى يابساً (وعنه) في المبسوط استحباب مسح اليد بالتراب اذا أصابته نجاسة يابسة .

(وعن المفيد) مثل ما عن النهاية غير انه لم يذكر الثعلب و الارنب وذكر الكافر مكان الذمى والناصبى ولم يصّرّح بالوجوب وإن كان هو ظاهر كلامه (وعن ابن حمزة) التصريح بوجوب المسح بالتراب عند مماسسة الكلب او الخنزير يابساً .

(ولكن عن المنتهى) انه شيء ذكره الأصحاب ولم يثبت (وفي الشرائع) وقيل يمسح يابساً ولم يثبت (بل في الحدائق) انه ذكر جمع من الأصحاب انهم لم يعرفوا للمسح المذكور وجوباً أو استحباباً وجهاً ولا دليلاً (انتهى) وهو كذلك فلا نعرف لهم دليلاً على المسح بالتراب او بالحائط وجوباً أو استحباباً الاّ ما تقدم في مصافحة الذمى (والله العالم) .

(٣) قد ورد في ذلك روايات عديدة مروية كلها في الوسائل في الباب ٢٦ من النجاسات الاّ الرواية الثانية فانها مروية في الباب ١٢ .

(وفي صحيحة حريز) قال اذا مسّ ثوبك كلب فإن كان جافاً فانضخه وإن كان رطباً فاغسله (وفي رواية الخصال) تنزهوا عن قرب الكلاب فمن أصاب الكلب وهو رطب فليغسله وإن كان جافاً فلينضخ ثوبه بالماء (وفي رواية على) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الكلب يصيب الثوب قال انضخه وإن كان رطباً فاغسله (وفي صحيحة على بن جعفر) عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت قال ينضخه بالماء ويصلى فيه ولا بأس .

(وفي صحيحة الفضل) إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله وإن مسّه جافاً فاصب عليه الماء (الحديث) والمشهور هو استحباب الرش اى النضخ في الروايات المذكورة بل في الجواهر لاخلاف يعتدّ به في كون ذلك على جهة الندب بل عن المعتبر أنه مذهب علمائنا اجمع ولكن مع ذلك عن صريح جمع و ظاهر آخرين الوجوب وفي الحدائق والقول بالوجوب تعبداً لا يخلو من قوة لاتفاق الاخبار عليه من غير معارض .
﴿ اقول ﴾ ان وجوب الرش تعبداً بما هو هو لا للسراية فينبغى القطع بعدمه بل الرش انما هو للسراية

(الثاني^١) رش الثوب إذا لاقى الخنزير جافاً (١) (الثالث^٢) رش الثوب إذا لاقى الكافر جافاً (٢) (الرابع)

غايته أنه لسراية مرتبة من الحزازة والقذارة لا لسراية النجاسة وذلك لكون الإصابة هنا مع اليبوسة وقد عرفت في نجاسة الميتة وفي أوّل احكام النجاسات عدم سراية النجاسة مع اليبوسة للنصّ بل للنصوص العديدة بل وللإجماعات المحكية فيما سوى ميتة الآدمي وميتة غير الآدمي فراجع الموضعين بدقّة .

(هذا مضافاً) الى ان النجاسة لو كانت تسرى مع اليبوسة فلا يزيد بها الرش الا نجاسة لا طهارة (وعليه) فينبغي القطع كما ذكرنا بكون الرش انما هو لسراية مرتبة من الحزازة والقذارة فيكون هو قهراً للاستحباب بعد عدم سراية النجاسة لا للوجوب وهذا واضح .

(ثم ان الصدوق) رحمه الله قد فصل كما تقدم في نجاسة الكلب والخنزير بين كلب الصيد وكلب غير الصيد ففي الثاني قد وافق المشهور وفي الأوّل خالفهم فحكم فيه عند مماسة الثوب معه جافاً انه لا شيء وعند مماسته معه رطباً أنه يرش وقد عرفت تفصيل الكلام فيه وفي تضعيفه هناك فلا تعيد ثانياً .

(١) وذلك لصحيحة عليّ بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٣ من النجاسات قال سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلاته كيف يصنع به قال ان كان دخل في صلاته فليمض وان لم يكن دخل في صلاته فليتنصص ما اصابه من ثوبه الا أن يكون فيه أثر فيغسله (الحديث) .

(ولرواية علي بن محمد) المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من النجاسات قال سألته عن خنزير اصاب ثوبا وهو جاف هل تصلح الصلاة فيه قبل ان يغسله قال : نعم ينضحه بالماء ثم يصلّي فيه (الحديث) وفي قرب الأسناد عن علي بن جعفر عليه السلام مثله على ما ذكره الوسائل والحقائق .

(والظاهر) ان المشهور هنا هو الاستحباب ايضا بل ظاهر المدارك ان ما تقدم آنفا في الموضع الأوّل من المعتبر من انه مذهب علمائنا اجمع هو راجع الى كل من ملاقات الثوب مع الكلب او الخنزير او الكافر .

(ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن ظاهر المقنعة والجامع و صريح الشيخ في النهاية وابن حمزة في الوسيلة وسائر في رسالته الوجوب وظاهر الحقائق هنا بل صريحه هو الوجوب التعبدى ايضا كما في الموضع الأوّل عينا والجميع ضعيف ويظهر لك وجهه بالتدبّر فيما ذكرناه آنفا في الموضع الأوّل فتدبّر جيّداً .

(٢) وذلك لصحيحة الحلبي المروية في الوسائل في الباب ٧٣ من النجاسات قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في ثوب المجوس فقال يرش بالماء وقد تنظّر مصباح الفقيه في الاستدلال بها بما حاصله انا لانعلم ان الملاك فيه هو ثوب المجوس بما انه كافر حتى يتعدى منه الى كل كافر ولعل الملاك فيه هو كونه مظنة النجاسة لما ستعرف من انها من احدى مواضع استحباب الرش (الى ان قال) فعمدة مستند الحكم في الكافر هو الاجماع المحكي عن المعتبر (قال) وكفى به دليلاً لاثبات الحكم بعد البناء على المسامحة (انتهى) .

(ولعل من هنا) جعل الحقائق موضع الرش هو ثوب المجوس لا ثوب مطلق الكافر (ولكن) الذي يهون الخطب ان ثوب مطلق الكافر مع مظنة النجاسة هما متلازمان خارجا فلا تظهر الثمرة .

رش الثوب إذا احتمل ملاقاته مع الفارة الرطبة (١) (الخامس) رش الجسد أو الثوب عند الشك أو الظن بإصابة النجاسة له (٢) (السادس) رش الجسد أو الثوب عند الشك فى إصابة -

(وعلى كل حال) لا قائل هنا على الظاهر بالوجوب وقد صرح الحقائق بعدم وقوفه على القائل به ولم يقل هو أيضا بالوجوب التعبدى الذى التزم به فى الموضع الأول والثانى بل صرح هنا بالاستحباب جمعا بين الصحيحة المتقدمة وصحيحة معاوية بن عمار المروية فى الباب المتقدم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابريّة يعملها المجوس وهم أخبات وهم يشربون الخمر ونسائهم على تلك الحال ألبسها ولا أغسلها وأصلى فيها؟ قال نعم (الحديث).

(اقول) ويدل على عدم الوجوب أيضاً رواية أبى حميلة فى الباب المذكور عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سأله عن ثوب المجوسى ألبسه وأصلى فيه قال نعم (هذا) مضافاً إلى ما تقدم فى الموضع الأول مما يتضح به وجه عدم وجوب الرش فى كل مقام كانت الملاقات فيه مع النجاسة جافاً لارطبا .

(١) وذلك لصحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية فى الوسائل فى الباب ٣٣ من النجاسات قال سأله عن الفارة الرطبة قد وقعت فى الماء فتمشى على الثياب أبلغى فيها قال اغسل ما رأيت من أثرها وما لم تره انضحه بالماء (والمشهور) كما صرح فى الحقائق هو استحباب النضح (وعن ظاهر المفيد) فى المقنعة وصريح الشيخ فى النهاية وعن الوسيلة وسلاّر وجوب الرش مع ملاقاتها يابسا .

(اقول) أمّا الأمر فى الصحيحة بغسل ما رأيت من أثرها فهو للاستحباب قطعاً (ومن هنا) حكمنا فى المسئلة الأولى من الاستئثار باستحباب غسل ما أصابته الفارة برطوبة جمعا بين الصحيحة وبين ما هو صريح فى طهارة الفارة وأمّا الأمر بنضح ما لم تر من أثرها فهو للاستحباب بطريق أولى لعدم العلم حينئذٍ بالملاقات حتى ان الحقائق الذى قال بالوجوب التعبدى فى كل من الموضع الأول والثانى قد اعترف هاهنا بالاستحباب .

وأمّا وجوب الرش مع ملاقاتها يابسا كما تقدم عن المفيد ومن تبعه فضعيف جداً أذ لم نجد له مستنداً سوى الصحيحة وقد عرفت (أو لا) ان النضح فيها للاستحباب (وثانياً) ان مورده الثوب الذى قد احتمل ملاقاته مع الفارة الرطبة لا الثوب الذى لا قافا يابسا .

(وأضعف من ذلك كله) الحكم بوجوب رش الثوب عند ملاقاته مع الوزغة أو الثعلب أو الأرنب يابسا كما عن نهاية الشيخ ووسيلة ابن حمزة أو مع خصوص الوزغة يابسا كما عن مقنعة المفيد ورسالة سلاّر اذ ليس فيما بأيدينا من الاخبار ما يدل على الرش فى هذه المواضع لاجوباً ولا استحباباً (والله العالم) .

(٢) وذلك للروايات العديدة المروية كلها فى الوسائل فى النجاسات بعضها فى الباب ٥ وبعضها فى الباب ١٦ وبعضها فى الباب ٣٧ وبعضها فى الباب ٤٠ .

(فى صحيحة عبد الرحمن) بن الحجاج قال سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن رجل يبول بالليل فيحسب ان البول أصابه ولا يستيقن (الى ان قال) يغسل ما استبان أنه قد أصابه وينضح ما يشك فيه من جسده وثيابه (الحديث) .

(وفى حسنة الحلبي) عن أبى عبد الله عليه السلام قال اذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه منى فليغسل الذى أصابه

ابوالدّ وأبله (١) (السابع) رش ما أصابه بول البعير والشاة (٢) (الثامن) رش الثوب الذي أصابه المذى (٣) (التاسع)

فإن ظن أنه أصابه منى ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء (الحديث) .

(وفي حسنة عبد الله بن سنان) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة اودم (الى ان قال) وان كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً اجزأه أن ينضحه بالماء .

(وفي رواية ابراهيم بن عبد الحميد) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن ثوب يصيبه البول فينفذ الى الجانب الآخر وعن الفرو ومافيه من الحشو قال اغسل ما أصاب منه ومس الجانب الآخر فإن أصبت مس شيء منه فاغسله والّا فانضحه بالماء .

(وقد يذكر من روايات المسئلة) مكتبة عبد الرحيم القصير المروية في الوسائل في نواقض الوضوء في باب حكم البلل المشتبه قال كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام في الخصى يبول فيلقى من ذلك شدة ويرى البلل بعد البلل قال يتوضأ وينضح في النهار مرة (بناء) على كون المراد من البلل بقريضة الأمر بالنضح هو البلل المشتبه كما هو ظاهر الوسائل غايته ان النضح في الاخبار المتقدمة كان عند الشك في إصابة البول مثلاً وفي المكتبة يكون عند الشك في بولية ما أصابه .

(وعلى كل حال) إن الاصحاب قد حكموا باستحباب الرش عند الشك او الظن بإصابة النجاسة للمجسد او الثوب دون وجوبه ولم يستثن في الحدائق منهم أحداً وهو في محله لا تنفائ النجاسة في الظاهر من جهة قاعدة الطهارة الجارية عند الشك أو الظن فيكون الرش قهراً للاستحباب وأما الوجوب التعبدى فقد احتمله الحدائق ها هنا كما احتمله قويا في الموضع الأول واختاره صريحاً في الموضع الثاني ولكنه بعيد الى الغاية وضعيف الى النهاية .

(١) وذلك لحسنة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٩ من النجاسات قال وسألت عن ابوالدّ وأب والبغال والحمير فقال اغسله فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله فإن شككت فانضحه . (اقول) أما الأمر بالغسل عند العلم بالإصابة فهو للاستحباب قطعاً وذلك جمعاً بين الحسنه وبين ما هو صريح في طهارة ابوالدّ وأب ممّا تقدم شرحه في النجاسات في ابوال خيل والبغال والحمير فاذا كان الغسل عند اليقين بالإصابة مستحباً فالرش عند الشك في الإصابة بطريق أولى .

(٢) وذلك لصحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصرى المروية في الوسائل في الباب ٩ من النجاسات بطريقين قال في أحدهما سألت عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل يمسّه بعض ابوال البهائم أيغسله ام لا قال يغسل بول الفرس والحمار والبغل وينضح بول البعير والشاة وكلّ ما يؤكل فلا بأس ببوله (انتهى) فان بول البعير والشاة مما وقع التسالم من الاصحاب على طهارته وان وقع الخلاف في طهارة ابوال الدّ وأب الثلاثة .

(وعليه) فيكون نضحه مستحباً قهراً لرفع الحزازة ومرتبة من القذارة وأما الوجوب التعبدى فهو مما لم يقل به احد ها هنا حتى الحدائق الذي قال به في الموضع الأول والثاني واحتمله في الموضع الخامس وليس ذلك الا لطهارة بول البعير والشاة فيتعين كون النضح للاستحباب قطعاً .

(٣) وذلك لصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٧ من النجاسات قال

رش الثوب الذى اصابه عرق الجنب من الحلال (١) (العاشر) رش الملقعة التى بها جرح وخرج منها الندى والصفرة بعد الاستنجاء (٢) (الحادي عشر) رش البيع والكنائس اى معابد اليهود والنصارى وهكذا بيوت المجوس للصلاة فيها (٣)

سألته عن المذى يصيب الثوب قال ينضحه بالماء انشاء (الحديث) (ورواية الحسين بن ابى العلاء) المروية في الباب المذكور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذى يصيب الثوب قال لا بأس به فلما رددنا عليه قال ينضحه بالماء (انتهى) فان المذى بعد الحكم بطهارته كما حقق في محله يكون الأمر بنضح ما أصابه هو للاستحباب قهراً سيما بقرينة قوله إن شاء في الأولى وبقرينة قوله فلما رددنا عليه في الثانية .

ثم ان مقتضى الجمع بين ما عرفته هاهنا وما تقدم في المسئلة السابقة في المورد الرابع هو التخيير في الثوب الذي اصابه المذى بين الغسل والنضح وان كلا منهما مستحب لا واجب .

(١) وذلك لرواية ابى بصير المروية في الوسائل في الباب ٢٧ من النجاسات قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القميص يعرق فيه الرجل وهو جنب حتى يبتل القميص فقال لا بأس وإن أحب أن يرشته بالماء فليفعل .

(وفى الباب المذكور) رواية اخرى في عرق الجنب لا تخلو هي عن إجمال قال على بن أبى حمزة سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه فقال ما أرى به بأساً وقال إنه يعرق حتى لو شاء ان يعصره عصره فقطب أبو عبد الله عليه السلام في وجه الرجل فقال إن أبيتم فشيء من ماء فانضحه (انتهى) .

فإن المراد من قوله أجنب في ثوبه ان كان أنه أمنى فيه فالرواية هي من روايات طهارة المذى المحمولة على التقية كما تقدم في محله وان كان المراد أنه أجنب وهو في ثوبه فهو من روايات طهارة عرق الجنب واستحباب نضحه سيما بقرينة قوله عليه السلام إن أبيتم فشيء من ماء فانضحه .

(٢) وذلك لرواية صفوان وابن أبى نصر المروية في الوسائل في الباب ١٦ من نوافض الوضوء قال صفوان سأل رجل أبا الحسن عليه السلام وقال ابن أبى نصر سئل الرضا عليه السلام رجل وأنا حاضر فقال ان بى جرحاً في مقعدتى فأنوضاً ثم أستنجى ثم أجد بعد ذلك الندى والصفرة تخرج من الملقعة أفأعيد الوضوء قال قد أنقيت قال نعم قال لا ولكن رشته بالماء ولا تعد الوضوء (انتهى) .

فإن الندى او الصفرة الخارجة من الملقعة بعد الاستنجاء طاهرة كما تقدم في المسئلة الثالثة من نجاسة المنى والأفان كانت نجسة بمنزلة الدم لأمر عليه السلام باعادة الاستنجاء بل باعادة الوضوء والاستنجاء جميعاً لو كانت بمنزلة الغائط وعليه فاذا كانت الندى او الصفرة طاهرة شرعاً كان الرش للاستحباب قهراً .

(٣) وذلك للروايات العديدة المروية في الوسائل في مكان المصلّى بعضها في الباب ١٣ وبعضها في الباب ١٤ (ففى صحيحة عبد الله بن سنان) عن أبى عبد الله عليه السلام قال سألته عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت المجوس فقال رشّ وصلّ (وقد روى) هذه الصحيحة بطريق آخر باختلاف يسير في اللفظ (وفى رواية أبى بصير) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في بيوت المجوس فقال رشّ وصلّ .

(وفى رواية الحلبي) فى حديث قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى بيوت المجوس وهى نرش بالماء

(الثاني عشر) رش أعطان الإبل و مرايض البقر و الغنم للصلاة فيها (١) (الثالث عشر) رش موضع الجبهة

قال لأبأس به (والظاهر) ان المفروض هو عدم العلم بنجاسة تلك المواضع والألّا لوجب تطهيرها ولو خصوص موضع الجبهة فقط فاذا لم يعلم بنجاستها فتلك المواضع كلها محكومة بالطهارة شرعاً ومع طهارتها ولو في الظاهر يكون الرش استحباً قهراً، مشروفاً لزوال النفرة والحزاة عنها، وليس على وجه الوجوب لتحصيل الطهارة وزوال النجاسة منها والألّا لما زادها الرش إلا نجاسة دون الطهارة ولا على وجه الوجوب التعبدى، وذلك لما عرفت حاله قبلاً حتى ان قائله وهو صاحب الحدائق لم يقل به ها هنا إلا في الموضع الأول والثاني واحتمله في الموضع الخامس كما تقدم.

(ومن هذا كله) يظهر لك ضعف ما حكى عن سلاّ من فساد الصلاة في بيوت المجوس (ان لو سلم) فسادها فيرفع الفساد بالرش للنصوص المتقدمة آنفاً فلاوجه للقول بالفساد مطلقاً (ومثل ذلك في الضعف) ماعن ظاهر الاصحاب من التفصيل بين البيع والكنائس فلا تكرر الصلاة فيهما وبين بيوت المجوس فتكره الصلاة فيها. (وقد أجاد الحدائق) في تضعيفه حيث قال فلامعنى لفرقهم في هذا المقام بين بيوت المجوس التي اتفقوا فيها على الكراهة وبين البيع والكنائس التي حكموا فيهما بعدم الكراهة (قال) فإن الرش إن كان لدفع الكراهة ففي الموضعين وان كان لا لذلك ولا يستلزم الكراهة ففي الموضعين (انتهى) وقد قوى صريحاً قبل ذلك بيسير ما ذهب اليه ابن ادريس وسلاّ وابن البراج من عدم التفصيل في الكراهة بين الموضعين أصلاً وهو في محله وسياتي تفصيل الكلام بنحو أبسط في مكان المصلّى انشاء الله تعالى فانتظر.

(١) وذلك للرّوايات العديدة المروية في الوسائل في مكان المصلّى في الباب ١٧.

(وفي موثقة سماعة) قال سألته عن الصلاة في أعطان الإبل وفي مرايض البقر والغنم فقال ان نضحته بالماء وقد كان يابساً فلا بأس بالصلاة فيها فامّا مرايض الخيل والبغال فلا.

(وفي صحيحة محمد بن مسلم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في أعطان الإبل قال ان تخوفت الضيعة على متاعك فاكنسه وانضحه ولا بأس بالصلاة في مرايض الغنم (ومثلها) صحيحة الحلبي بتقديم وتأخير. (وفي صحيحة علي بن جعفر عليه السلام) في كتابه عن أخيه عليه السلام قال سألته عن الصلاة في معاطن الإبل أتصلح قال لا تصلح إلا ان تخاف على متاعك ضيعة فاكنس ثم انضح بالماء ثم صلّ قال وسألته عن معاطن الغنم أتصلح الصلاة فيها قال نعم لأبأس.

(وفي رواية المصلي بن خنيس) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في معاطن الإبل فكرهه ثم قال ان خفت على متاعك شيئاً فرشّ بقليل ماء وصلّ.

(وعن المشهور) كراهة الصلاة في المواضع المذكورة بدون الرش لا الحرمة وهو في محله فان أعطان الإبل ومرايض البقر والغنم بل وحتى الخيل والبغال والحمير كلها طاهرة شرعاً فقهرأ يكون الرش استحباً لزوال النفرة والاستقذار عنها وبدونه تكرر الصلاة فيها سيّما بقرينة لا تصلح او فكرهه فإنهما شاهدان قويّان على الكراهة دون الحرمة (وعليه) فما عن الحلبي من التحريم في المواضع المذكورة وما عن المفيد من التحريم

للسجود عليه اذا كان وسخاً غير نظيف (١) .

فصل فى مطهرة الشمس

مسئلة ١ - الارض اذا أصابها البول وجفقتها الشمس طهرت على الاقوى على حسب طهارتها بالماء ويترتب عليها تمام آثار الطهارة من جواز السجود عليها والتميم بها وعدم تنجس ما بارها برطوبة الى غير ذلك من الآثار (٢) .

فى خصوص أعطان الابل فى غير محلّه .

(وامّا مرسله) عبدالله بن الفضل المروية فى الوسائل فى الباب ١٥ من مكان المصلى المشتملة على النهى عن الصلاة فى عشرة مواضع منها معاطن الابل (فهى للكرهه) بمقتضى الجمع بينها وبين الأخبار المتقدمة المصرحة بالتصلح او فكرهه (ولو سلم) فترفع الحرمة عن المصلى بخوف الضيعة على متاعه ثم كنسه ونضحه بالماء فلاوجه للقول بالحرمة مطلقاً .

(وبالجملة) الظاهر من الأخبار المتقدمة كلها هو الكراهة دون الحرمة وأن أخفها كراهة مرايض الغنم لنفى البأس عنها بلارش فى جملة من الأخبار المتقدمة الأموثقة المصرحة باشتراط النضح فيها ولو لاهما لحكمنا بنفى البأس عنها رأساً بلا اشتراط بالرش أصلاً وإن أشدها كراهة هى مرايض الخيل والبغال فلا ترفع كراهتها حتى مع النضح وذلك للموثقة المتقدمة .

(١) و ذلك لما رواه فى الوسائل فى الباب ٢٢ من مكان المصلى مسنداً عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام فى حديث قال رأيت فى المنازل التى فى طريق مكة يرش أحياناً موضع جبهته ثم يسجد عليه رطباً كما هو وربما لم يرش المكان الذى يرى انه نظيف .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح به الحقائق والجواهر وغيرهما بل عن كشف الفطاء شهرة كادت تبلغ الاجماع بل عن كشف الحق انه مذهب الامامية وعن السرائر وموضعين من الخلاف دعوى الاجماع عليه صريحاً .

(ولكن مع ذلك قد حكى عن الراوندى) والوسيلة وظاهر النهاية و عن المعبر والبهائى والمحدث الكاشانى ان الأرض اذا أصابها البول وجفقتها الشمس فحكمها حكم الطاهر فى جواز السجود عليه مالم تصر رطبة بعد الجفاف او لم يكن الجبين رطباً (وعن ابن الجنيد) الاحوط تجنبها الا ان يكون ما يلاقيها من الأعضاء يابسا (وفى المدارك) فالمسئلة محل توقف وفى الحقائق وهو فى محلّه يعنى التوقف .

والاقوى ﴿﴾ كما ذكرنا فى المتن هو ما ذهب اليه المشهور من ان الأرض اذا أصابها البول وجفقتها الشمس طهرت حقيقة لان حكمها حكم الطاهر فى خصوص جواز السجود عليه .

(و يدل عليه) جملة من الأخبار المروية فى الوسائل فى الباب ٢٩ من النجاسات :

(فى صحيفه زرارة) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح او فى المكان الذى يصلى فيه

مسئلة ٢ - الاقوى ان الارض تطهر بتجفيف الشمس لها من اى نجاسة كانت من غير اختصاص بالبول

فقال اذا جففته الشمس فصل عليه وهو طاهر (وفي رواية ابي بكر الحضرمي) عن ابي جعفر عليه السلام قال يا ابا بكر ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر (قال صاحب الوسائل) وبهذا الاسناد عن ابي جعفر عليه السلام قال كلمًا اشرقت عليه الشمس فهو طاهر والظاهر انه يعنى بذلك ما في الاستبصار فانه قد روى الحديث مع لفظة كل .

(وفي موثقة عمار الساباطي) عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال سئل عن الموضع القذر يكون في البيت او غيره فلا تصيبه الشمس ولكنه قديس الموضع القذر قال لا يصلّي عليه وأعلم موضعه حتى تغسله وعن الشمس هل تطهر الأرض قال اذا كان الموضع قذراً من البول او غير ذلك فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة وإن أصابته الشمس ولم يبس الموضع القذر وكان رطباً فلا يجوز الصلاة حتى يبس وإن كان غير الشمس أصابه حتى يبس فإنه لا يجوز ذلك .

(هكذا في الوسائل) وهو الصحيح (ولكن في الحقائق) هكذا وان كان عين الشمس أصابته حتى يبس فإنه لا يجوز (قال) وظاهر عجز الخبر بل صريحه الدلالة على عدم حصول التطهير بالشمس (ثم قال) الا ان جملة من المحدثين نقلوا عن بعض نسخ التهذيب بدل عين الشمس بالعين المهملة والنون غير الشمس بالغين المعجمة والراء أخيراً (انتهى) .

وهو من الحقائق عجيب إذ من الواضح ان لفظة عين غلط وذلك لما وقع في الموثقة بنفسها من التصريح بأنه اذا كان الموضع قذراً من البول او غير ذلك فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة فكيف يصح بعده بفصل يسير بعدم جواز الصلاة عليه .

(وأعجب منه) ما فعله الوافي فذكر الموثقة بلفظة عين الشمس وقال في النسخ الموثوقة بها هكذا (الى ان قال) وعلى هذا فهو نص فيما قلناه من عدم تطهير الشمس الأرض (قال) وربما يوجد في بعض نسخ التهذيب غير الشمس أصابه بالغين والراء (قال) وكأنه تصحيف (انتهى) وقد حكى نحو ذلك عن الجبل المتين ايضاو الكل غلط كما ذكرنا والصحيح غير الشمس فلا تشبهه .

(وفي صحيحة زرارة وحديد بن حكيم الأزدى) قالوا قلنا لابي عبدالله عليه السلام : السطح يصيبه البول او يبال عليه يصلّي في ذلك المكان فقال إن كان تصيبه الشمس والريح وكان جافاً فلا بأس به الا ان يكون يتخذ مبالاً .

❦ وفي المستدرک في الباب المتقدم ❦ جملة اخرى من الاخبار الدالة على المطلوب : (ففي الرضوى) قال ما وقعت الشمس عليه من الأماكن التي أصابها شيء من النجاسة مثل البول وغيره طهرتها وأما الثياب فلا يتطهر الا بالغسل .

(وفي الجعفریات) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام في حديث قال قالوا فلا أرض يا امير المؤمنين قال اذا أصابها قدر ثم أتت عليها الشمس فقد طهرت .

(وفيها أيضاً) عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام سئل عن البقعة يصيبها البول والقذر قال الشمس طهور لها قال لا بأس ان يصلّي في ذلك الموضع اذا أتت عليه الشمس .

(وفيها ايضاً) عن عليّ عليه السلام في الأرض زبلت بالعذرة هل يصلّي عليها قال اذا طلعت عليها الشمس او مرّت عليها بماء فلا بأس بالصلاة عليها .

(وفي دعائهم الاسلام) قال قالوا صلوات الله عليهم في الأرض تصيبها النجاسة لا يصلّي عليها الا أن تجفّفها الشمس وتذهب بريحها مما أصابها من النجاسة فانها اذا صارت كذلك ولم يوجد فيها عين النجاسة ولا ريحها طهرت .

(وتقريب الاستدلال) بهذه الاخبار واضح ظاهر فان جملة منها بل اكثرها مصرّحة بالطهارة وهي عين المطلوب وبعضها يصرّح بجواز الصلاة على ما جفّفته الشمس وظاهره حصول الطهارة بذلك وان جواز الصلاة عليه من آثار طهارته بتجفيف الشمس له .

﴿واحتج من انكر حصول الطهارة للأرض بتجفيف الشمس لها﴾ وان كان حكمها حكم الطاهر في جواز السجود عليها بوجوه :

(الأول) الاستصحاب (وفيه) انه مقطوع بما تقدم من الاخبار .

(الثاني) ان تجويز الصلاة على الأرض التي جفّفتها الشمس من البول ونحوه مما لا يدلّ على طهارتها بالتجفيف ولعلّ ذلك من قبيل العفو عن الدم ليسير في الصلاة مع كونه نجساً (وفيه) ما اشير اليه آنفاً من ان تجويز الصلاة على ما جفّفته الشمس ظاهره حصول الطهارة له بذلك وانه من آثار طهارته بالتجفيف (ولوسلم) فيكفي أن أغلب الأخبار المتقدمة المصرّحة بالطهارة تصرّحاً .

(الثالث) صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع المروية في الباب المتقدم في صدر المسئلة قال سألت عن الأرض والسطح يصيبه البول وما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء قال كيف يطهر من غير ماء .

(وفيه) مضافاً الى إضمارها وعدم مقاومتها مع الأخبار المتقدمة والى احتمال حملها على النقية (قال في الوسائل) لانه قول جماعة (انتهى) انّ من المحتمل قوياً ان يكون مراد الإمام عليه السلام هكذا انّ الأرض اليابس كيف تطهر بالشمس من غير ان تبتلّ بالماء لتجفّفها الشمس وتطهر .

﴿بقي في المسئلة امران احدهما﴾ ان الريح ليس سبباً مستقلاً للتطهير ولا جزء سبب (ولكن للشيخ) في الخلاف قبيل الحيض كلام قد يتوهم منه كون الريح سبباً مستقلاً للتطهير (قال) الأرض اذا أصابها نجاسة مثل البول وما أشبهه وطلعت عليه الشمس او هبت عليها الريح حتى زالت عين النجاسة فإنّها تطهر ويجوز السجود عليها والتميم بترابها وان لم يطرح عليها الماء (انتهى) .

(كما ان صحيحة زارة وحديد) المتقدمة المشتملة على قوله عليه السلام ان كان تصيبه الشمس والريح وكان جافاً فلا بأس به قد يتوهم منها كون الريح جزء سبب للتطهير بمعنى انها مع الشمس سبب كامل للطهارة ولكن كلا التوهمين ضعيفان .

(أما كلام الشيخ) فلا أن المختلف فسره بما ملخصه ان المراد هو هبوب الرياح المزيلّة للأجزاء الملاقية للنجاسة الموجبة لتفرّقها ونقلها الى مكان آخر وانه يؤيد ذلك ما ذكره الشيخ بنفسه في الكتاب المذكور و

فقط (١) لكن بشرط ان لا يبقى جرم النجاسة على حاله (٢) بل الاحوط ان لا يبقى أوصافها ايضا على حالها كاللون والرائحة والطعم (٣) بل وبشرط ان لا يبقى جرم المتنجس ايضا كالأوراق المتنجسة ونحوها على

غيره من انه اذا جفّ الأرض بغير الشمس لم يطهر وهو تفسير جيد .

(وأما صحيحة زرارة) فبعد عدم مدخلية الريح في الحكم نصاً واجماعاً كما في مصباح الفقيه لا بدّ من حملها على القيد الغالبى كما في المدارك من قبيل قوله تعالى «وربائبكم اللاتي في حجوركم» فان الغالب هو ملازمة الأمرين معاً اعنى الشمس والريح في الخارج .

(ثانيهما) ان الجفاف بغير الشمس ليس من المطهرات اجماعاً (قال في محكى المنتهى) لو جفّ بغير الشمس لم يطهر عندنا قولاً واحداً خلافاً للحنفية .

(اقول) ويدلّ عليه مضافا الى ذلك تصريح موثقة عمار المتقدمة بذلك في كل من صدرها وذيلها جميعا بل ومفهوم قوله عليه السلام في صحيحة زرارة المتقدمة اذا جففته الشمس فصلّ عليه وهكذا مفهوم رواية الدعائم المتقدمة الا ان تجففها الشمس الخ .

(نعم) لعلى بن جعفر عليه السلام صحاح ثلث ولعمارة موثقة اخرى يأتى الإشارة الى الجميع في المسئلة الثالثة ترخص جميعا في الصلاة على الموضع القدر الجافّ بل في بعضها التصريح بأنّ جفافها كان بغير الشمس . ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين ما يمنع عن ذلك منطوقا ومفهوما كجملة من اخبار المسئلة هو حمل أخبار المنع على موضع السجود وأخبار الرخصة على غير موضع السجود وذلك بشهادة ما سيأتى الإشارة اليه مختصراً في المسئلة الثالثة اى بعد هذه المسئلة بمسئلة لا حمل أخبار الرخصة على مطهرية مطلق الجفاف ولو بغير الشمس

(١) وهو صريح الخلاف قبل الحيض بيسير والمحقق في الشرائع وهو المحكى عن النافع وجماعة من الأصحاب منهم العلامة في جملة من كتبه والشهيدان بل عن المشهور بين المتأخرين بل عن المهذب وغيره انه المشهور وهو الذى يقتضيه اطلاق جملة من النصوص المتقدمة مثل قوله عليه السلام ما شرقت عليه الشمس فقد طهر او اذا كان الموضع قدراً من البول او غير ذلك فأصابته الشمس الخ او ما وقعت الشمس عليه من الأماكن التى أصابها شىء من النجاسة مثل البول وغيرها طهرتها الى غير ذلك من النصوص .

(وعليه) فماعن مقنعة المفيد ورسالة سلاّر وعن النهاية والاصباح وموضع من المبسوط ومنتهى العلامة من اختصاص الحكم بنجاسة البول فقط ضعيف .

(ومنه يظهر لك) ضعف ما لوقال به الراوندي ايضا واتباعه من اختصاص جريان حكم الطهارة على ما جففته الشمس بنجاسة البول فقط .

(٢) قال في المدارك لو كانت النجاسة ذات جرم اعتبر في طهارتها بالشمس زوال جرم النجاسة اجماعاً (انتهى) وحكى نحو ذلك عن اللوامع والمستند وصرّح في الحقائق بنفى الخلاف في ذلك بين الأصحاب (اقول) ويدلّ على اعتبار زوال جرم النجاسة مضافا الى ذلك كله ما تقدم في رواية الدعائم حيث قال ولم يوجد فيها عين الخ . (٣) فإنّنا في التطهير بالماء وان لم نعتبر زوال الأوصاف كما تقدم في المسئلة العاشرة من مسأئل مفصلاً

حاله (١).

مسئلة ٣ - الافوى عدم اختصاص الحكم أغنى طهارة ما جففته الشمس بالأرض فقط بل هو شامل للأرض والبارية والحصير بل والاشياء التى لا تنقل من أبنية وأشجار وما يتبعهما من الأبواب والاوراد والاوراق والثمار ونحو ذلك فجميع هذه الأشياء كلها اذا تنجّس بشيء من النجاسات وجففته الشمس يطهر شرعا (٢).

لأدلة خاصة دلت على ذلك ولكن لا يقاس عليه التطهير بالشمس لعدم الدليل هاهنا بل رواية الدعائم صرحت باعتبار زوال الرائحة .

(١) كما يظهر ذلك من مصباح الفقيه ايضا وهو في محله فإن المتنجّس الذى له جرم كطرق و نحوه مضافا الى انه مما لا يطهر بالشمس بناء على عدم التعدى في مطهرتها عن الأرض والبوارى والحصر والأبنية و الأشجار هو مما يمنع عن اشراق الشمس على وجه الأرض لتطهر بها وهذا واضح .

(٢) ظاهر الخلاف قبيل كتاب الحيض و ظاهر محكى المبسوط هو اختصاص الحكم بالأرض فقط نظراً الى اقتصارهما على ذكر الارض خاصة دون غيرها (و لكن صريح الخلاف) في الصلاة وعن المقتنعة وسلاّ و الراوندى و الوسيلة والنافع شمول الحكم للأرض والبوارى والحصر بل الشيخ رحمه الله قد ادعى إجماع الفرق على ذلك .

(وعن الراوندى) المنع من غير هذه الثلاثة فلا هو يطهر بالشمس ولا يصير بحكم الطاهر في جواز السجود عليه (وفي الشرائع) والمختلف بل عن جملة من كتب العلامة والشهيد بل المشهور بين المتأخرين على ما صرح به الحدائق هو شمول الحكم للأرض والبوارى والحصر وكلّما لا ينقل من الأبنية والأشجار وما يتبعهما فالجميع يطهر بالشمس اذا جففته .

﴿ اقول اما الأرض ﴾ فيمكن استفادة حكمها من جملة من النصوص المتقدمة وان كانت هي مختلفة من حيث الظهور فيها او التصريح بها (مضافا) الى ما فى الجواهر من انه لا يعرف خلافا في طهارة الأرض بالشمس بل صرح هو بامكان دعوى تحصيل الإجماع عليها فضلاً عن محكيه عن غير واحد (وفي الحدائق) صرح بالاتفاق على الأرض من حيث الطهارة او حكم الطهارة .

(وامّا البوارى والحصر) فاستدل الشيخ في صلاة الخلاف لجريان الحكم فيهما بصحيفة على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٩ من النجاسات في حديث قال سألت عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها اذا جفت من غير ان تغسل قال نعم لا بأس .

وفيه مضافاً الى ابتناء الاستدلال على كون البوارى والحصر شيئاً واحداً (كما عن كشف اللثام) حيث قال إننى لم أعرف في اللغة فرقا بين الحصير والبارية .

(وعن الصحاح) والديوان والمغرب ان الحصير هو البارية (وفي الجواهر) ولا ينافيه ما يترانى من عرف هذا الزمان من اختصاص البارية بالمعمولة من القصب والحصير بالمعمول من غيره (ما أورده المدارك عليه) من عدم التصريح في الصحيفة باستناد الجفاف الى الشمس (واما حملها على التجفيف) بالشمس فهو بغير شاهد .

(مضافا) الى أن لعلى بن جعفر عليه السلام صحيفة اخرى في الوسائل في الباب ٣٠ من النجاسات ترخص

مسئلة ٣ - اذا سرت النجاسة كالبول مثلاً الى باطن الأرض القريب الى الظاهر فاشرقت الشمس على

هى فى الصلاة على الموضع القذر الجاف وان كان جفافه بغير الشمس فهذه الصحيحة اى الثانية هى مانعة عن الحمل المذكور فى الصحيحة الاولى .

(ثم ان فى الوسائل) فى الباب ٣٠ من النجاسات صحيحة ثالثة لعلى بن جعفر عليه السلام وموثقة لعمار الساباطى تؤد بان ما أدته الصحيحة الاولى لعلى بن جعفر عليه السلام من تجويز الصلاة على البارية القذرة اذا يبست .
(والظاهر) ان مقتضى الجمع بين كل ما رخص فى الصلاة على الموضع القذر الجاف وبين جملة من أخبار المسئلة المانعة عن الصلاة على الموضع القذر الجاف اما منطوقاً او مفهوماً كما اشير قبلاً هو حمل اخبار المنع على موضع السجود وحمل اخبار الترخيص على غير موضع السجود وذلك بشهادة الإجماع الذى سيأتى تفصيله فى محله انشاء الله تعالى .

(وعلى كل حال) لا يتم استدلال الشيخ هنا لا جراء الحكم فى البوارى والحصر بصحيحة على بن جعفر عليه السلام الاولى كما لا يتم بصحيحة زرارة ونحوها مما يشتمل على لفظ السطح او المكان او الأماكن بتخييل إطلاق هذا اللفظ وشموله لكل من الأرض الخالية و المفروشة بالبارية والحصى فإن التخييل ضعيف لانصرافه الى الخالية عن هذا كله من دون شموله للمفروش بشيء أبداً كى يتشبه بالإجماع وغيره لاخراج الفرش المتخذ من الصوف والقطن ونحوهما مما لا يطهر شرعاً الا بالماء .

(ولعل الأصح) فى المقام هو الاستدلال للبوارى والحصر بإطلاق رواية أبى بكر الحضرمى ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر .

(واما الأبنية) فيمكن استفادة حكمها من الصحيحة الاولى لزراعة المشتملة على السطح او المكان الذى يصلى فيه ومن الصحيحة الثانية لزراعة المشتملة على السطح فقط والرضوى المشتمل على الأماكن .

(واما الأشجار) فليس فى الأخبار ما يصلح لشمولها الا إطلاق رواية أبى بكر الحضرمى ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر (واما المناقشة فى سندها) كما فى المدارك وعن المنتهى لأن من جملة رجالها عثمان بن عبد الملك ولم يذكره علماء الرجال على ما ذكره المدارك (ففى غير محلها) فإن الرواية مأخوذة عن التهذيب والإستبصار وقد عمل بها الشيخ فى الخلاف قبيل كتاب الحيض وهكذا المختلف فى مسلتين مربوطتين بالمقام بل عن المعتبر أيضاً تجويز الاستدلال بها فلولاً صلاحيتها لذلك لم يجوز المعتبر الاستدلال بها .

بل يمكن ان يقال ان ظاهر كل من تعدى عن الأرض والبوارى والحصر الى الأبنية والأشجار وما يتبعهما هو الاستناد الى هذه الرواية اذ ليس فى الأخبار ما يصح الاستدلال به لشمول الحكم للأبنية والأشجار سوى إطلاق الرواية المذكورة (ولعل من هنا رد الحقائق) على تضعيف المنتهى للسند بقوله وهو عندنا غير مرضى ولا معتمد (انتهى) .

نعم مقتضى إطلاق الرواية او عمومها على رواية الإستبصار كلما اشرقت عليه الشمس فهو طاهر بعد تقييدها بمادل على تجفيف الشمس له من صحيحة زرارة وغيرها ان الشمس تطهر كل شيء قذر جف بها ولو كان مما ينقل خرج منها ما خرج بالنص كالثياب للرضوى المتقدم المصرح بأن الثياب لا تطهر الا بالغسل

الظاهر حتى جفّ الظاهر والباطن تماماً طهر الظاهر والباطن جميعاً (١) مالم تكن السراية خارجة عن الحدّ المتعارف (٢) أي كانت عميقة جداً وهكذا إذا سرت النجاسة في البارية والحصر إلى الجانب الآخر فيطهر الجانبان بإشراق الشمس على أحد الجانبين حتى جففتهما (٣) نعم إذا سرت النجاسة في السطح أو الجدار إلى الجانب

أو بالإجماع كما في الجسد والأواني وبقي الباقي على حاله .

(وقد حكى) عن فخر المحققين أنه كان يرى عموم الحكم في النباتات وإن انفصلت كالخشب والآلات المتخذة من النبات وعن موجز ابن فهد أنه يؤيده رواية الحضرمي وعن المنتهى والجامع والمبسوط إلحاق كل ما عمل من نبات الأرض غير القطن والكتان بالحصر والبوارى .

(ولكن الإصناف) إن العمل باطلاق الرواية أو عمومها في غير الأرض والبوارى والحصر والآبنية والأشجار وما يبتعضها مما يمتص بهما مع عدم فتوى الأصحاب بذلك مشكل جداً سيما مع ما عسى أن يدعى من انصراف الرواية إلى الأمور الغير المنقولة (والله العالم) .

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه قد حكى عن ظاهر العلامة في النهاية عدّ الثمرة على الشجرة من المنقول فلا يطهر بتجفيف الشمس لها (و عن جماعة من المتأخرين) عدّها من الغير المنقول كالأبنية والأشجار فيطهر بتجفيف الشمس لها (وعن المعالم) أن ما ذكره الجماعة أولى إلا إذا حان أو أن قطافها .

(و عن الروضة) أنها من غير المنقول مطلقاً وإن حان أو أن قطافها وهو جيد وإن جعل الحدائق الاحتياط فيما ذكره المعالم ولا ملزم له فإنه لا ينبغي الإرتياب في كونها من غير المنقول مادامت هي متصلة بها وإن حان أو أن قطافها .

(نعم عدّ السفن) ونحوها مما يجري في الماء من غير المنقول وإنها بحكم الأرض كما عن غير واحد و تبعهم العروة مشكل جداً وفي مصباح الفقيه لا يخلو عن تأمل .

(وأشكل منه) عدّ العربات ونحوها مما يجري على الأرض أو عدّ البيدر الكبير كما عن بعض العلماء من غير المنقول بل لا ينبغي الإشكال في عدّها من المنقول فأشكل العروة في ذلك ليس كما ينبغي .

(وأما أجزاء الأرض) من الأحجار والحصى والرمل ونحوها فالظاهر أنها إن كانت في محلّها فهو من غير المنقول أي بحكمه وإن أخذت منها لغرض عقلائي من بناء ونحوه فهي من المنقول وإن عادت إليها عاد حكمها وهكذا الأمر في أجزاء الأبنية وانقاضها فمادامت هي متصلة بها فهي من غير المنقول وإن انفصلت عنها فهي من المنقول وإن عادت إليها عاد حكمها (والله العالم) .

(١) كما عن التذكرة والمهذب وجامع المقاصد والمسالك والروض فإن الباطن القريب إلى الظاهر يعدّ هو مع الظاهر شيئاً واحداً فيصدق على المجموع أنه شيء أشرق عليه الشمس حتى جفّ فيطهر (وعليه) فما عن ظاهر المنتهى من تخصيص الطهارة بظاهر الأرض دون باطنها ضعيف .

(٢) على نحو لا يعدّ الباطن مع الظاهر شيئاً واحداً كي يصدق على المجموع أنه شيء أشرق عليه الشمس حتى جفّ فيطهر بل يصدق ذلك على خصوص الطاهر فقط دون الباطن لمعقده وبعده عن الظاهر .

(٣) وذلك لكون الجانبين في نظر العرف شيئاً واحداً فيصدق على المجموع أنه شيء أشرق عليه الشمس

الآخر فيشكل الحكم بطهارتهما جميعاً بإشراق الشمس على أحد الجانبين ولو جففتهما (١) .

فصل في مطهريّة الارض

مسئلة ١ - الاقوى ان الارض تطهر كلاً من أسفل القدم واسفل الخفّ واسفل النعل جميعاً (٢) بل

حتى جفّ فيطهر .

(١) و ذلك لعدم كون الجانبين من السطح والجدار في نظر العرف شيئاً واحداً كي يصدق على المجموع انه شيء اشرق عليه الشمس حتى جفّ فيطهر .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحدائق (بل عن المعالم) والذخيرة انه لا يعرف فيه خلاف بين الأصحاب (بل في المدارك) وعن الدلائل انه مقطوع به في كلام الأصحاب بل المدارك صرح بأنّ ظاهرهم الاتفاق عليه .

(ولكن مع ذلك كلّ) حكى عن جمع من الأصحاب الاقتصار على ذكر الخفّ والنعل فقط وهو مشعر باختصاص الحكم بهما (وعن التحرير) الاستشكال في القدم صريحاً (وعن المنتهى) التوقف فيه صريحاً (بل ظاهر الخلاف) قبيل الحيض او صريحه ان أسفل القدم لا يطهر بذلك وإن عفى عن نجاسته (وعن جماعة) الاقتصار على أسفل القدم وباطن النعل وتركوا الخفّ (وعن النافع) الاقتصار على القدم والخفّ وترك النعل (وعن جماعة اخرى) الاقتصار على النعل خاصة وتركوا القدم والخفّ ولعلّ الاقتصار على ما ذكره في جميع هذا كلّ من باب التمثيل كما استظهره الجواهر وغيره لامن باب التخصيص .

﴿وعلى كل حال﴾ الحق هو ما عليه المشهور من ان الارض تطهر كلاً من أسفل القدم والخفّ والنعل جميعاً .

﴿أما أسفل القدم﴾ فيدلّ عليه جملة من الروايات وقد عقد لها باباً في الوسائل في النجاسات عنوانه باب طهارة باطن القدم والنعل والخفّ بالمشي على الأرض النظيفة الجافة .

(وفي صحيحة زرارة) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل وطأ على عذرة فساخت رجله فيها أينقض ذلك وضوئه وهل يجب عليه غسلها فقال لا يغسلها الا ان يقذرها ولكنه يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلى .

(وفي حسنة المعلى بن خنيس) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمرّ على الطريق فيسيل منه الماء امرّ عليه حافياً فقال أليس ورائه شيء جاف قلت بلى قال فلا بأس ان الأرض تطهر بعضها بعضاً .

(وفي صحيحة الآحول) عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً قال لا بأس اذا كان خمسة عشر ذراعاً او نحو ذلك .

(وفي صحيحة الحلبي) على رواية الكليني قال نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قذر فدخلنا على

وتطهر أيضا أسفل كل من القبقاب وخشبة الأقطع وكعب الوكاز والحافر والظلف بل الركبتين واليدين لمن

أبي عبد الله عليه السلام فقال أين نزلتم فقلت في دار فلان فقال ان بينكم وبين المسجد زقاقاً قدراً او فلناله ان بيننا وبين المسجد زقاقاً قدراً فقال لا بأس ان الأرض تطهر بعضها بعضاً قلت فالسرقين الرطباً طأ عليه فقال لا يضركم مثله . (وعلى رواية ابن ادريس) في آخر السرائر هكذا قال قلت له (يعني لأبي عبد الله عليه السلام) ان طريقى الى المسجد في زقاق يبال فيه فر بما مررت فيه وليس على حذاء فيلصق برجلي من نداوته فقال أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة قلت بلى قال فلا بأس ان الأرض تطهر بعضها بعضاً قلت فأطأ على الروث الرطب فقال لا بأس أنا والله ربما وطأت عليه ثم أصرى ولا أغسله .

(وفي آخر حسنة محمد بن مسلم) او صحيحته عن أبي جعفر عليه السلام لا بأس ان الأرض تطهر بعضها بعضاً (وفي صحيحة اخرى لزراعة) عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣٠ من احكام الخلوة قال جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار ان يمسح العجان ولا يغسله ويجوز ان يمسح رجله ولا يغسلهما .

(وفي المستدرک) في الباب ٢٤ من النجاسات قد ذكر عن أبي عبيدة الحذاء عن كتاب عاصم بن حميد الحنط حديثاً عن أبي جعفر عليه السلام قال في آخره ان الأرض لتطهر بعضها بعضاً .

(وفي المستدرک أيضاً) في الباب المذكور عن دعائم الإسلام هكذا قال قالوا صلوات الله عليهم في المتطهر اذا مشى على أرض نجسة ثم على طاهرة طهرت قدميه .

﴿وَأَمَّا أَسْفَلُ الْخَفِّ﴾ فيدل عليه مضافاً الى اطلاق صحيحة الأحوال وصحيحة الحلبي على رواية الكليني وعموم التعليل المتقدم في جملة من الأخبار المتقدمة ان الأرض تطهر بعضها بعضاً (صحيحة حفص بن عيسى) المروية في الوسائل في الباب ٣٢ من النجاسات قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انى وطأت على عذرة بخفى ومسحته حتى لم أرفيها شيئاً ما نقول في الصلاة فيه فقال لا بأس .

(ومرسلة غوالي اللثالى) عن النبی صلى الله عليه وآله المروية في المستدرک في الباب ٢٤ من النجاسات اذا وطأ احدكم الأرض بخفيه فإِنَّ التراب له طهور .

(ومرسلة الشيخ) في الخلاف قبيل الحيض قال وروى عن النبی صلى الله عليه وآله انه قال اذا أصاب خف احدكم أذى فليدلكه بالأرض .

﴿وَأَمَّا أَسْفَلُ النَّعْلِ﴾ فيدل عليه مضافاً الى ما تقدم من إطلاق صحيحتي الأحوال والحلبى وعموم التعليل بل وجميع ما تقدم في الخف للقطع بعدم الفرق بين الخف والنعل سوى ان الخف يستتر ظهر القدم والنعل لا يستتره من جهة الشراك وهذا ليس بفارق من جهة الأسفل (مرسلة غوالي اللثالى) عن النبی صلى الله عليه وآله المروية في المستدرک في الباب المتقدم في النعلين يصيبهما الأذى فليمسحهما وليصل فيهما .

(وذكرها المستند) وقال اذا جاء احدكم الى المسجد فإن رأى في نعله أثراً وأذى فليمسحهما وليصل فيهما (وفي المدارك) عن النبی صلى الله عليه وآله هكذا اذا وطأ احدكم بنعليه الأذى فإِنَّ التراب له طهور (وفي الجواهر) فطهورهما التراب .

﴿بقي في المسئلة امران احدهما﴾ انه قد يناقش في دلالة صحيحة حفص بدعوى ان نفى البأس فيها انما

يمشى عليهما (١) .

مسئلة ٣ - لافرق في تطهير الأرض كلا من الأمور المتقدمة في المسئلة السابقة بين ان يكون على نحو المشى عليها اى على الارض او المسح بها بل وحتى الدلك بها (٢) .

هو بلحاظ كون الخف مما لا يتم فيه الصلاة منفرداً فالعفو عن نجاسته هو من هذه الجهة لامن جهة انه مما يطهر بمسحه بالأرض .

(وفيه ان الصحيحة) ظاهرها السؤال عن طهارة الخف بسبب المسح كما ان الظاهر الجواب ايضاً هو نفى البأس من هذه الناحية لامن ناحية كونه مما لا يتم الصلاة فيه منفرداً (ومنه يظهر) حال ما اذا نوقش في دلالة المرسله الثانية للغوالى .

(ثانيهما) ان معنى قوله ﷺ في جملة من الأخبار المتقدمة ان الأرض تطهر بعضها بعضاً هكذا اى تطهر بعضها ما نجسته البعض الآخر ، فباطن القدم او الخف او النعل يتمنجس ببعض الأرض مما عليه عين النجس كالعذرة او غيرها ويطهر ببعضها الآخر الجاف النظيف وهذا المعنى مما استقر به الحدائق واستظهره الجواهر واحتمله المدارك وان احتمل هو معنى آخر ايضاً بأن يكون المراد من البعض الثانى هو أسفل القدم او الخف او النعل بنحو التجوز في الكلمة ولكن في الجواهر مما ينبغي القطع بفساده بل في المقام معنى ثالث لا يليق بالذكر . (وقد يجعل الثمرة) بين المعنى الاول والثاني ان على الاول يختص مطهرية الأرض بما نجسته الأرض بالخصوص بخلافها على الثانى فهى تطهر كلاً من أسفل القدم او الخف او النعل مطلقاً من أينما نشأت نجاسته و لومن غير الأرض ولكن الثمرة ضعيفة بل مما يقطع بفساده وذلك للقطع بعدم الفرق في العذرة مثلاً التى أصابت أسفل القدم او الخف او النعل بين ان كانت على الأرض وأصابته او كانت في موضع آخر غير الأرض .

(١) فان الأقوى هو الحاق المذكورات جميعاً كما فعله الجواهر في جميعها او في أغلبها بل وجملة من الأصحاب ايضاً في بعضها بأسفل القدم والخف والنعل وذلك للقطع بوحدة الملاك في الكل ولعموم التعليل المذكور في جملة من الأخبار المتقدمة ان الأرض تطهر بعضها بعضاً .

(٢) فان المشى والدلك محكيان عن جمع كثير من الأصحاب والمسح محكى عن المفيد وغيره والكل صحيح فان المشى والمسح يستفادان من جملة من الاخبار المتقدمة (واما الدلك) فيدل عليه مرسله الشيخ في الخلاف المتقدمة (مضافاً) الى ان مسح الخف مثلاً بالأرض هو إمراة عليها واماً دلكه بها فهو إمراة عليها ثم إعادته من حيث أمره وهكذا مراراً حتى يصدق الدلك ويحصل به النقاء .

(وعليه) فالدلك ان لم يكن أشد تطهيراً من المسح فليس بأقل منه (ثم انه قديدعى) ان مقتضى إطلاق أدلة المسح عدم الفرق بين مسح باطن الخف مثلاً بالأرض وبين أخذ شيء من أجزاء الأرض من حجر ونحوه وجعله آلة للمسح فيمسح بها باطن الخف كما صرح به الجواهر وحكى عن ظاهر كشف الغطاء .

(ولكنه مشكل) كما في العروة بل مع عن ذلك صريحاً شيخنا الانصارى وهو فى محله (كما أنه قديدعى) أن مقتضى إطلاق أدلة المسح هو جواز المسح بكل جسم ولو بخشب ونحوه وهو المحكى عن ابن الجنيد وعن نهاية العلامة ما احتماله وعن الذخيرة تقويته وعن المستند الاجتزاء بالمشى على الآجر والحصير والنبات والخشب (والكل

- مسئلة ٣ - لافرق في مطهريّة الأرض بين أجزائها المختلفة من التراب والحجر والرمل وغير ذلك (١) بل ولا الآجر والبصّ والنورة (٢) نعم لا يكفي الأرض المطلية بالقيّر أو المفروشة بالخشب (٣) .
- مسئلة ٤ - حكى عن بعض علمائنا انه يعتبر في حصول التطهير بالأرض المشى عليها خمسة عشر ذراعاً (٤) والاقوى عدم اعتباره فإذا زالت العين بأقلّ من ذلك أجزأ وكفى وإذا لم تزل إلاّ بأكثر من ذلك وجب الاكثر حتى تزل العين .
- مسئلة ٥ - الأحوط بل الاقوى انه يعتبر في حصول التطهير بالأرض زوال أوصاف النجاسة بها فلا يبقى منها لون ولا رائحة ولا طعم (٥) .

ضعيف) بل في الجواهر انه في محله قطعاً (انتهى) وهو كذلك إلاّ الاجتزاء بالمشى على الآجر فانه غير بعيد .

(١) كما حكى ذلك عن جمع من الاصحاب وما يوهمه بعض الاخبار المتقدمة المشتملة على قوله عَلَيْهَا فان التراب له ظهور من حصر المطهريّة بالتراب فقط وإنّ عليه يحمل ما اشتمل على لفظ الأرض فليس بشيء فإن ما أثبت مطهريّة الأرض وما أثبت مطهريّة التراب ليسا بمتنافيين كى يحمل المطلق منهما على المقيّد بل هما من قبيل أكرم العالم وأكرم زبداً العالم مضافاً الى ان التعبير بالتراب انما هو لكونه الجزء الغالب من الأرض لا لخصوصية له من بين ساير الأجزاء من الحجر والرمل والطين ونحو ذلك .

(٢) كما صرح في العروة وهو في محله فإن الكلّ من أجزاء الأرض غير ان الأمور المذكورة قد طبخت بالنار ولا يضرّها ذلك بعد عدم خروجها عن الاسم وصدق الأرض عليها .

(٣) وذلك لعدم صدق الأرض على القيّر والخشب وما في العروة من الاشكال في كفايتهما في غير محله إذ ينبغي الجزم بعدم كفايتهما لخروجهما عن الاسم وعدم صدق الأرض عليهما لا الاشكال في كفايتهما .

(٤) قد حكى ذلك عن ابن الجنيد وكأنه استناداً الى صحيحة الأ حول المتقدمة المصرية بذلك ولكن الظاهر ان التحديد فيها بخمسة عشر ذراعاً انما هو غالبى ويؤيده قوله عَلَيْهَا فيها خمسة عشر ذراعاً أو نحو ذلك (وعليه) فإذا زالت العين قبل هذا الحدّ أجزأ وكفى وإذا لم تزل إلاّ بأكثر منه وجب الاكثر حتى تزل .

(٥) فإنّ في التطهير بالماء وان لم نعتبر زوال أوصاف النجاسة كما تقدم في المسئلة العاشرة من مسائله ولكن ذلك لأدلة خاصّة دلت هناك على عدم اعتبار زوالها ولا يقاس عليه التطهير بالأرض كما لم نفس عليه التطهير بالشمس ايضاً لعدم الدليل فى الأخيرين بل الدليل فى التطهير بالشمس كان بالعكس كما انه فى المقام أي التطهير بالأرض ايضاً بالعكس لصحيحة زرارة الاولى المصرية باعتبار ذهاب الأثر وهو عام يشمل كلاً من اللون والآتحة والطعم جميعاً فإن الجميع أثر كما لا يخفى .

وعليه (فما عن جامع المقاصد) ومنظومة الطباطبائى من اعتبار ذهاب الأثر كله هو فى محله (وما عن كشف الغطاء) وشيخنا الانصارى من عدم اعتبار زوال الوصف اصلاً ضعيف لا نقول به .

(وأضعف منه) ما فى الجواهر من عدم اعتبار زوال الأجزاء الصغار تشبهاً باطلاق النصوص يعنى بها غير الصحيحة الاولى لزراة ولسهولة الملة وسماحتها والعسر والخرج ودعوى تعذر زوالها غالباً الى غير ذلك من الوجوه الضعيفة فان الجميع كما ترى مما لا يغنى ولا يسمن .

مسئلة ٦ - الاقوى انه يعتبر في حصول التطهير بالأرض ان تكون الأرض يابسة (١) نظيفة (٢) فلا تنكفى الأرض الرطبة ولا القذرة النجسة .

مسئلة ٧ - الاقوى انه لا يعتبر في حصول التطهير بالأرض أن يكون زوال العين بها فإذا زالت العين عن باطن القدم مثلاً بغير الأرض وبقيت النجاسة الحكمية الغير المرئية لا العينية المرئية فيطهر الباطن حينئذ بالمشى على الأرض او بالمسح او بذلك بها (٣) نعم لا يكفى حينئذ مجرد المماسه مالم يمش عليها او يمسح

(١) كما حكى ذلك عن ابن الجنيّد وجماعة من متأخري الأصحاب ونفى عنه البأس في المدارك واستظهره الحدائق وقوّه الجواهر وأفتى به العروة (ويدلّ عليه) مضافاً الى ذلك كلّه حسنة المعلى بن خنيس وصحيحة الحلبي على رواية السرّاء .

(وعليه) فما عن الروضة والرياض ونهاية العلامة والذخيرة والمعالم و في مفتاح الكرامة من عدم اعتبار البيوسة وإن جعلها المعالم أحوط (فهو ضعيف) لانصير اليه .

(وأضعف منه) ما عن الرياض من تضعيف الخبرين أغنى حسنة المعلى وصحيحة الحلبي (ومن هنا تنظر الجواهر) في ذلك اى في تضعيف الخبرين وقال ضرورة صحة الخبرين بناءً على الظنون الاجتهادية (وقال في الحدائق) ولامعارض لهما الا إطلاق غيرهما من الأخبار فيجب تقييده بهما (انتهى) وهو جيّد .

(وأما ما في مفتاح الكرامة) من دعوى انتفاء فائدة التطهير في ايام المطر لو اعتبرنا البيوسة ولزوم الحرج والمشقة العظيمة اى في ايام المطر ايضاً فلا نعرف له وجهاً وجيهاً اصلاً .

(٢) كما حكى ذلك عن ابن الجنيّد والشهيد الأوّل والمحقق الثاني بل عن جماعة من الأصحاب واختاره المدارك والحدائق والجواهر والعروة .

(ويدلّ عليه) مضافاً الى ذلك كلّه ظاهر الأخبار المتقدمة كلّها فإنّها منصرفة الى الأرض النظيفة دون القذرة .

(بل صحيحة الاحول) المتقدمة في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً قال لابأس الخ هي مما لا تخلو عن إشعار باعتبار النظافة في الأرض بل ما تقدم من مرسله دعائم الإسلام كانت صريحة في اعتبار الطهارة فيها بل العقل ايضاً بما يستقلّ بذلك فان الفاقدة للطهارة مما لا يعطى الطهارة للغير كما تقدم ذلك في اعتبار الطهارة في الماء الذي يتطهّر به وقياس المقام على تراب الولوغ هو مع الفارق فان التراب هناك ليس بمطهّر بل المقصود منه كما تقدم هناك هو الاستعانة به على القلع وانما المطهّر هو الماء بعد التراب .

(ومن تمام ما ذكر) يظهر لك ضعف ما عن الروضة من عدم اعتبار الطهارة في الأرض بل حكى ذلك عن جماعة وعن الرياض الميل اليه واختاره والدى في حاشيته على العروة صريحاً كما ان ما استدل به الحدائق لاعتبار الطهارة فيها بالنسبة المروية (جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً) ضعيف ايضاً ويظهر لك ضعفه من وجوه بمراجعة ما سبق منا في وجه عدم اعتبار الطهارة في تراب الولوغ فراجع .

(٣) وذلك لا إطلاق الروايات بل قد يقال ان الأرض اذا طهرت النجاسة العينية المرئية التى لها جرم

او يدلك بها (١) كما ان الاقوى انه لا يعتبر في حصول التطهير بالارض ان تكون النجاسة جافة (٢) بل الارض تطهرها وان كانت رطبة غير جافة .

فصل

هل النار من المطهرات

مسئلة ١ - يظهر مما حكى عن بعض علمائنا (٣) ان النار هى من جملة المطهرات من قبيل الماء والشمس

كالعذرة او البول الرطب فالنجاسة الحكمية الغير المرئية التى لا جرم لها كالبول اليابس في باطن القدم ونحوها بطريق أولى .

(وعليه) فما عن بعض العامة من اعتبار كون النجاسة التى يراد تطهيرها بالأرض مما له جرم وبعبارة اخرى تكون عينية لاحكمية فهو مما لا ريب في بطلانه كما في المدارك بل يحكى عدم اعتباره عن جمع كثير من اصحابنا بل لم يحك الخلاف فيه من أحدهم .

(١) كما صرح به شيخنا الانصارى وتبعه مصباح الفقيه بل العروة أيضاً حيث استشكل في كفاية المماساة وهو في محله فان المالك في حصول الطهارة هو تحقق احد العناوين المأخوذة في الروايات من المشى او المسح او الدلك دون مجرد المماساة .

(وعليه) فماعن منظومة الطباطبائى وكشف الغطاء وأفتى به الجواهر وتبعه والدى في حاشيته على العروة من كفاية مجرد المماساة ضعيف لا نصير إليه .

(٢) وذلك لا إطلاق الروايات بل لعل جملة منها كانت ظاهرة في النجاسة الرطبة ولعل من هنا جعل العروة الاحتياط في كون القدم او النعل رطبة لاجافة (وعليه) فماعن بعض العامة من اعتبار كون النجاسة جافة لارطبة هو مما لا ريب في بطلانه كما صرح به المدارك أيضاً بل يحكى عدم اعتباره عن جمع كثير من اصحابنا بل لم يحك الخلاف فيه من أحدهم (والله العالم) .

(٣) اذ حكى عن الشيخ في النهاية في باب المياه انه قال فان استعمل شيء من هذه المياه النجسة في عجين يعجن به ويخبز لم يكن بأس بأكل ذلك الخبز فان النار قد طهرته الخ وعن الاستبصار والفقيه والمقنع الفتوى بذلك صريحاً .

(ويظهر من أطعمة المختلف) ان الشيخ وابن البراج والمفيد وسلاّر قد أفتوا بأن القدر إذا كانت تغلى على النار وقطر فيها الدم جاز أكل ما فيها غير أنه اختلف بعضهم مع بعض في اشتراط بعض الأمور فالشيخ وابن البراج اشتراط الغلّة في الدم والمفيد وسلاّر اشتراط زوال عين الدم وتفرقها بالنار .

﴿ اقول ﴾ ويساعد مطهريه النار في الجملة جملة من النصوص :

﴿ منها ﴾ ماورد في العجين النجس إذا خبز (كرواية احمد بن محمد بن عبد الله) المروية في الوسائل في

الباب ١٤ من الماء المطلق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البئر تقع فيها الفارة او غيرها من الدواب فتموت

ونحوهما فاذا عجن العجين مثلاً بماء متنجس بالميتة ثم خبز جاز أكله أو إنَّ القدر اذا كانت تغلى على النار فوقع فيها قطرة من الدم مثلاً جاز اكل ما فيها ولكنه قول ضعيف شاذ لا نعمل به .

فيعجن من مائها أيؤكل ذلك الخبز قال إذا أصابته النار فلا بأس بأكله .

(ومرسلة ابن أبي عمير) في الباب المذكور عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام في عجين عجن وخبز ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة قال لا بأس أكلت النار ما فيه .

❦ ومنها ❦ ماورد في القدر التي قطر فيها الدم (كرواية زكريا بن آدم) المروية في الوسائل في النجاسات في باب نجاسة الخمر قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير (الى ان قال) قلت فإنه قطر فيه الدم قال الدم تأكله النار انشاء الله تعالى الحديث .

(ورواية سعيد الأخرج) المروية في الوسائل في الباب ٣٤ من الأطعمة المحرمة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قدر فيها جزور وقع فيها قدر أوقية من دم أيؤكل قال نعم فان النار تأكل الدم (ورواية علي بن جعفر) عن أخيه عليه السلام المروية في الباب المتقدم قال سألت عن قدر فيها ألف رطل ماء يطبخ فيها لحم وقع فيها أوقية دم هل يصلح أكله فقال إذا طبخ فكل لا بأس .

❦ ومنها ❦ ماورد في الجص المطبوخ بالعدرة (كصحيفة الحسن بن محبوب) المروية في الوسائل في الباب ٨١ من النجاسات قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدرة وعظام الموتى ثم يجصص به المسجد أيسجد عليه فكتب الى بخطه ان الماء والنار قد طهرناه .

(ومرسلة الصدوق) المروية في الوسائل في الباب ٦٥ من أحكام المساجد قال سئل أبو الحسن عليه السلام عن الطين (الى ان قال) وعن الجص يطبخ بالعدرة يصلح ان يجصص به المسجد قال لا بأس (ويظهر من الوسائل ان الرواية رواها علي بن جعفر أيضاً .

(هذا) ما وجدته على العجالة من الاخبار التي يظهر منها مطهريّة النار في الجملة ولعل المتتبع يجد أكثر من ذلك ولكن في الجميع ما لا يخفى .

❦ أمّا ماورد في العجين النجس ❦ فلا ن رواية أحمد بن محمد بن عبد الله ضعيفة قد حكى عن المتأخرين الطعن في سندها وإنَّ أحمد وجدّه عبد الله هما مجهولان .

(هذا مضافاً) الى قصور دلالتها على المطلوب لأن مفروضها ان العجين قد عجن بماء البئر التي تقع فيها الفارة وتموت والبئر قد عرفت انها مما لا تنفع بالميتة ونحوها ولعل المراد من قوله عليه السلام إذا أصابته النار فلا بأس أي ان النار تذهب العزازة والنفرة التي كانت ترتفع بنزح المقدّر ولم ينزح (والله العالم) .

(وامّا مرسله ابن أبي عمير) فهي وان لم تكن ضعيفة ولكنها - مضافاً الى ما فيها من احتمال كون العجين فيها قد عجن من ماء البئر التي كانت فيها الميتة بقرينة الرواية السابقة لا الماء القليل والى إعراض المشهور عنها حتى أنه لم يحك عن أحد من الأصحاب الفتوى على طبقها الا عن الشيخ في النهاية والإستبصار وعن الصدوق في الفقيه والمفنع بل عن أطعمة النهاية الرجوع عن ذلك وعن التهذيب والمبسوط عدم الطهارة صريحاً -

فصل

فى مطهرة الاستحالة

مسئلة ١ - أحد المطهرات الاستحالة بأن تستحيل الأعيان النجسة او المتنجسة الى الأعيان الطاهرة

(هى معارضة) بمسلتين آخرتين لابن أبى عمير المرويتين فى الوسائل فى آخر الاسرار (قال فى احديهما) قيل لابي عبد الله عليه السلام فى العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستحل أكل الميتة (وقال فى اخرىهما) يدفن ولا يباع .

(وتقرىب معارضتهما) واضح فان العجين النجس لو كان يطهر بالنار اذا خبز لم يقل عليه السلام يباع ممن يستحل أكل الميتة أو يدفن ولا يباع هذا كله فيما ورد فى العجين النجس .

﴿ واما ماورد فى القدر التى قطر فيها الدم ﴾ من روايه زكريا ورواية سعيد ورواية علي بن جعفر عليه السلام فالكل ضعيف غير قابل لقطع القواعد الشرعية به (فان فى طريق رواية زكريا) تجد بن موسى ومن المحتمل أنه تجد بن موسى بن عيسى أبو جعفر السمان الذى طعن فيه القميون وتكلموا فأكثروا فيه على ما حكى عن ابن الغضائرى وضعفوه بالغلو على ما حكى عن النجاشى بل عن ابن الوليد أنه كان يضع الحديث وقد حكى عن ابن ادريس أنه قال ما ذكره شيخنا فى نهايته رواية شاذة مخالفة لاصول المذهب أوردها فى كتابه إيراداً ولا نرجع عن الادلة القاهرة بمثلها والظاهر أنه يعنى بها رواية زكريا وان حكى عن النهاية أنه احتج بكل من رواية زكريا وسعيد (واما سعيد) فقد صرح المختلف بأنه لايعرف حاله (قال) والا حجاج به يتوقف على معرفة عدالته (انتهى) وهو كذلك .

(واما رواية علي بن جعفر عليه السلام) فلم يحتج بها احدكى يتكلم حولها سوى ما أفاده فى مصباح الفقيه بنحو الاجمال وقد أجاد (قال) ولا يخفى عليك ان هذه الأخبار بعد إعراض الأصحاب عنها ومعارضتها بغيرها من الادلة مما يجب رد علمها إلى أهلها (انتهى) .

هذا تمام الكلام فيما ورد فى العجين النجس وفيما ورد فى القدر التى قطر فيها الدم .

﴿ واما ما ورد فى الجص المطبوخ بالعدرة ﴾ فصحيحة ابن محبوب وان لم يطعن فى سندها ولكنها قاصرة عن الدلالة على مطهرة النار ان لم يعلم تنجس الجص بايقاد العدرة وعظام الموتى عليه كى يطهره الماء والنار وذلك لقوة احتمال كونهما يابسين حال ايقادهما عليه بل المظنون هو ذلك جداً لولم يكن مقطوعاً إذ لم يعهد الى الآن ان يوقد عليه بالعدرة الرطبة .

(مضافاً) الى ان المتعارف هو ورود الجص على الماء الموضوع فى الإناء وهو قليل يخرج عن الإطلاق بمجرد ورود الجص عليه فكيف يطهره هو والنار معاً فيعرف من هذا كله ان المراد من طهارته هنا بالماء والنار كما تقدم فى المسئلة السادسة والثانية عشرة من التطهير بالماء هو ان يزول بهما مرتبة من القذارة الحاصلة بملاقات العدرة وعظام الموتى جافاً من قبيل زوال مرتبة من القذارة الحاصلة بمس الكلب جافاً بوسيلة النضح او الصب .

كاستحالة النطفة انساناً او حيواناً او الدّم قيحاً او العذرة دوداً او الماء المتنجّس بولا لحيوان مأكول اللحم او الغذاء المتنجّس روثاً لحيوان مأكول اللحم الى غير ذلك من الأمثلة التي لاخلاف فيها بين علمائنا (١) وان

(ومن جميع ما ذكر) في صحيحة ابن محبوب يظهر لك حال مرسله الصدوق أيضاً (مضافاً) الى ان المفروض فيها هو طبخ الجصّ بالعذرة ومن المعلوم ان المتعارف الغالب في طبخه بها هو إيقادها تحته لاجعائها فوقه كما في الصحيحة فيكون احتمال تنجّس الجصّ بها حينئذٍ أبعد وأبعد .

(١) وتفصيل المسئلة انه لا نزاع هنا في الكبرى اي في مطهريّة الاستحالة في الجملة سوى ما يحكى عن المنتهى والمعتبر من قول انه إذا وقع الخنزير في ملاءة فاستحال ملحاً والعذرة في البئر فاستحالت حمأة لم تطهر وهو قول أكثر أهل العلم خلافاً لابي حنيفة وانهما احتجّا على ذلك بأن النجاسة قائمة بالأجزاء لا بالصفات فلا تزول بتغير أوصاف محلّها وتلك الأجزاء باقية لا تنفء ما يقتضى ارتفاعها (انتهى) .

وظاهر هذا القول بقريّة الاحتجاج هو منع الكبرى من أصلها اي مطهريّة الاستحالة مع الاعتراف بتحقيق الصغرى بقريّة (فاستحال) أو (فاستحالت) (ومن هنا) نسب إليهما الجواهر وشيخنا الأ نصارى عدم كون الاستحالة من المطهّرات وانه منهما عجيب .

أقول (وأعجب منه) قولهما وهو قول اكثر أهل العلم مع نصريح الجواهر بأنه لا أعرف لهما موافقاً عليه (قال) سوى ما عساه يظهر من الأردبيلي (انتهى) .

اللهم الا اذا ارادنا من أهل العلم العامة دون الاصحاب (نعم في المسألة) نزاع طويل في جملة من صغريات هذه الكبرى وانه هل تحققت فيها الاستحالة المطهّرة ام لا وسيأتى تفصيل تلك الصغريات واحدة بعد واحدة في طيّ مسائل .

﴿ ثم إن الاستحالة ﴾ هو تبدل حقيقة الشيء الى حقيقة اخرى وتغيّر ماهيّته الى ماهية ثانية جديدة كما في الأمثلة المذكورة في المتن في قبال الاّ انقلاب وهو تبدل صفة الشيء الى صفة اخرى وحاله الى حال آخر وخاصيّته الى خاصيّة اخرى جديدة من دون أن يتغيّر حقيقته وماهيّته الى حقيقة اخرى وماهيّة ثانية جديدة وهذا كما في انقلاب الخمر الى الخلّ وانقلاب اللبن الحليب الى اللبن الخائر او الى الجبن وانقلاب الحصرم الى العنب الى غير ذلك من الأمثلة لتغير الصفة والخاصية دون الحقيقة والماهية .

(ومن هنا) يظهر لك ان مقتضى القاعدة في الاستحالة هو المطهريّة لأن الاحكام سواء كانت تكليفية او وضعية تابعة لموضوعاتها فاذا تبدل الموضوع الى موضوع آخر تبدل الحكم قهراً بقضية الموضوع الاّ ماخرج بالدليل فيبقى الحكم الاول على حاله كما في عذرة الانسان اذا استحيلت وصارت روثاً لأحد الحيوانات الجلالة المحكّلة بالذات فانها مع استحالتها باقية على نجاستها حتى يستبرأ الجلال فيحلّ لحمه ويظهر بوله وروثه .

(كما ان مقتضى القاعدة) في الانقلاب هو عدم مطهريّته من النجاسة لأن الاحكام التكليفية هب انّها تابعة للعناوين التي تبدلت الى عناوين آخر فيكون العنوان هو الموضوع للحكم التكليفى ولكن الحكم الوضعى كالطهارة والنجاسة موضوعها في نظر العرف هو نفس تلك الأجزاء التي لم يتغير حقيقتها وماهيّتها وأن تغير

وقع الخلاف في أمثلة المسائل الآتية كلها جميعاً .

مسئلة ٢ -- الكلب او الخنزير اذا وقع في المملحة حتى صار ملحاً فالاقوى طهارة هذا الملح لتحقيق

عنوانها وخاصيتها (فاذا نهانا الشارع) عن الخمر وانقلب الى الخل لم تبق الحرمة (واذا نهانا الطبيب) عن اللبن الحليب او عن الحصرم وانقلب الاول الى اللبن الخائر والثاني الى العنب لم تبق الحرمة . (ولكن اذا قال الشارع) ان الخمر نجس او علمنا ان هذا اللبن الحليب الخارجى تنجس بيول او بدم او بنحوهما وانقلب الخمر الى الخل او اللبن الحليب الى اللبن الخائر او الى الجبن كانت النجاسة في نظر العرف باقية على حالها الا اذا قام الدليل على الطهارة كما في الخمر المنقلب الى الخل وذلك لان موضوع الحرمة في نظر العرف وان كان هو ما صدق عليه عنوان الخمر او اللبن الحليب او الحصرم ولم يبق ولكن موضوع النجاسة في نظر العرف هو ما يعم ذلك اى نفس تلك الأجزاء الباقية على حقيقتها وماهيتها فان قام الدليل بالخصوص على تبدل النجاسة الى الطهارة فهو والا فالحكم باق على حاله ولو شك استصحب لبقاء ما يراه العرف موضوعاً للنجاسة .

(وليس من العجيب) ان عنواناً واحداً ماخوذاً في الدليل يكون في نظر العرف بالنسبة الى حكم من القيود المقومة فاذا زال زال الحكم وبالنسبة الى حكم آخر من الحالات المتبادلة فاذا زال لم يزل الحكم فاذا قال مثلاً لا يصح عند النائم فعنوان النوم هاهنا من القيد المقومة فاذا زال زال الحكم واذا قال اكرم هذا النائم فهو من الحالات المتبادلة والعناوين المشيرة فاذا قام من النوم لم يزل الحكم بل باق على حاله مع ان عنوان النوم في كلا الموردین ماخوذ في لسان الدليل وهذا معنى ماقد يقال ان موضوع الحكم يختلف في نظر العرف بحسب ما يرتكز في أذهانهم وما يتخيلونه من المناسبات بين الحكم والموضوع .

(وبالجملة) ان مقتضى القاعدة في الاستحالة هو مطهريتها الا ما خرج بالدليل ومقتضى القاعدة في الاقلاب هو عدم مطهريته الا ما خرج بالدليل .

(ومن جميع ما ذكر الى هنا) يظهر لك ضعف ما تقدم عن المنتهى والمعتبر من الاحتجاج لعدم مطهريّة الاستحالة فان النجاسة وإن كانت هي قائمة بالأجزاء لا بالصفات والعناوين ولكن الأجزاء في الاستحالة قد تغيرت حقيقتها وماهيتها لامجرد أوصافها وخواصها فقهرأ يتبدل الحكم بتبدل الحقيقة والماهية الا ما أبقاه الشارع على حاله (نعم) الأجزاء في الاقلاب هي باقية على حقيقتها وماهيتها وإن تغيرت عنوانها وصفتها وخاصيتها .

(ومنه يتضح لك) ان الاحتجاج المذكور انما هو ينفع لعدم مطهريّة الاقلاب الا ماخرج بالدليل لا لعدم مطهريّة الاستحالة اصلاً فنقول ان النجاسة هي قائمة بالأجزاء لا بالصفات بمعنى ان موضوعها في نظر العرف هو نفس تلك الأجزاء الباقية على حقيقتها وماهيتها وإن زال عنوانها وصفتها وخاصيتها الى عنوان جديد وصفة اخرى وخاصية ثانية (وعليه) فالنجاسة باقية على حالها ببقاء موضوعها الا ما خرج بالدليل فتأمل جيداً .

الاستحالة^(١) .

مسئلة ٣ -- العين النجس او المتنجس اذا صارت بوسيلة النار رماداً فالاقوى طهارة هذا الرماد لتحقيق

الاستحالة (٢) .

مسئلة ٤ - العين النجس او المتنجس اذا صارت بوسيلة النار دخاناً فالأقوى ان هذا الدخان طاهر

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم بل لم يحك الخلاف في ذلك عن أحد منهم إلا ما عرفته في صدر المسئلة السابقة من المنتهى والمعتبر من قول انه إذا وقع الخنزير في ملاءة فاستحال ملحاً والعذرة في البئر فاستحالت حمأة لم تطهر الخ كما انك قد عرفت من الجواهر انه لا يعرف لهما موافقاً عليه (انتهى) .

وظاهرهما كما اشرنا هناك بل صريحهما هو تسليم الصغرى اى تحقق الاستحالة ولكنهما يمنعان الكبرى أى مطهرية الاستحالة وعلى كل حال قد عرفت منا في المسئلة السابقة بما لا مزيد عليه مطهرية الاستحالة وهو بانضمام تسليم تحققها في المقام تفتيح طهارة الكلب او الخنزير المستحيل الى الملح وهذا واضح .

(٢) امّا العين النجس اذا صارت رماداً فامشهور كما صرح في الجواهر (قال) نقلاً وتحصيلاً شهرة كادت تكون إجماعاً ان ذلك الرماد طاهر بل في صلاة الخلاف وعن المبسوط والمنتهى والسرائر وجامع المقاصد والمطانيح وكشف اللثام وظاهر الذكرى والتذكرة الاجماع عليه (ولكن مع ذلك كله) في اطعمة الشرائع وعن المعتبر التردد فيه .

(والاقوى) ما عليه المشهور وذلك لتبدل الموضوع الى موضوع آخر (واستدل الخلاف) عليه بعد إجماع الفرفة بصحیحة الحسن بن محبوب المتقدمة قريباً في مطهرية النار وعدمها قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ثم يجصص به المسجد أو يسجد عليه فكتب إلى بخطه ان الماء والنار قد طهرّاه (ويظهر من الجواهر) انه تبع الخلاف في الاستدلال بها غير واحد من الأصحاب .

(وكأن وجه الاستدلال بها) ان العذرة التي توقد على الجص تصير رماداً ويختلط رمادها بالجص فلو لم يكن ذلك الرماد طاهراً لما جاز تجصيص المسجد بذلك الجص المختلط بالرماد ولما جاز السجود عليه .

(وفيه ما لا يخفى) وذلك لعدم العلم باختلاط الرماد بالجص كى اذا حكم بطهارة الجص علم منه طهارة الرماد أيضاً إذ المتعارف على الظاهر بعد تمام طبخ الجص هو إزالة ما عليه من الرماد تماماً والجص في تلك الحال بعد غير مسحوى كى يختلط بالرماد بل بعد طبخه وإزالة الرماد عنه يدق ويسحق ويجصص به المسجد او غيره .

(مضافاً) الى ان ظاهر الصحیحة انها مسوقة للسؤال عن الجص من حيث مماسته مع العذرة التي توقد عليه فأجاب عليه السلام بأن الماء والنار قد طهرّاه وقد عرفت معنى ذلك في آخر الفصل السابق لامن حيث اختلاطه بالرماد والآن فاجاب الامام عليه السلام بان الماء والنار قد طهرّاه يكون دليلاً على ان العذرة لم تطهر باستحالتها

لتتحقق الاستحالة فإذا اجتمع الدخان شيئاً فشيئاً في مكان خاصّ وتراكم بعضه على بعض حتى صار سواداً تلمس باليد ونحوها فتلك السّواد طاهرة إلا إذا كانت لدهن نجس أو متنجّس فإن الحكم بطهارتها حينئذٍ مشكك (١).

رماداً والّا لما احتاج الجصّ المختلط بالرماد الى الطهارة بالماء وهذا واضح .
(هذا كله) في العين النجس إذا صارت بوسيلة النار رماداً (وأمّا العين المتنجّس) إذا صارت رماداً بوسيلة النار فهي أولى بالطهارة من العين النجس كما حكى عن بعضهم واستجوده في محكيّ المعالم بقوله وهو جيد ، وهو كذلك بل عن غير واحد من الاصحاب دعوى الاجماع على إلحاق المتنجّس بالنجس في هذا الحكم . (ولكن مع ذلك كله) قد ذكر شيخنا الأنصاري في الاستصحاب عن بعض المتأخرين أنه فرق في الاستحالة بين نجس العين كالعذرة وبين المتنجّس بالعين كالخشب المتنجّس بالبول أو العذرة ونحوهما فحكم في الأول بالطهارة لتبدّل الموضوع فإن النجاسة كانت ثابتة لعنوان العذرة وقد اضمحلّ بخلاف الثاني فإن النجاسة لم تكن ثابتة لعنوان الخشب كي يقال انه اضمحلّ بل كانت ثابتة لذلك الجسم وهو موجود بعد في الخارج ثم ذكر بعده بيسير عن جماعة تبعاً للفاضل الهندي ما مرجعه الى هذا التفصيل ايضاً .

(وفي الجميع ما لا يخفى) فإن النجاسة في الثاني وان كانت للجسم لا لعنوان الخشب ولكن لمصادق الجسم لا لمفهومه والمصادق قد تغير ماهيته الى ماهية اخرى بلا شبهة فلا مجال لبقاء الحكم الأول عيناً مع تبدل الماهية قطعاً فتأمل جيّداً .

(١) وتفصيل المسئلة ان العين النجس بل والمتنجّس بطريق أولى إذا صارت دخاناً فامشهور بين الاصحاب على ما في الجواهر (قال) نقلاً وتحصيلاً شهرةً كادت تكون إجماعاً الخ ان ذلك الدخان طاهر بل عن المنتهى والتذكرة مآظهم الإجماع عليه بل عن المعتمد والسر آثر وجامع المقاصد ما صريحه الإجماع عليه (ولكن مع ذلك كله) تردّد الشرائع في كتاب الأطعمة في طهارته (والاقوى) ما عليه المشهور لتبدّل الموضوع الى موضوع آخر .

(نعم) اذا كان الدخان لدهن نجس أو متنجّس فالحكم بطهارته كما ذكرنا في المتن مشكك (بل عن المبسوط ونهاية العلامة) الحكم بنجاسته صريحاً معللاً له في الأوّل بأنه لا بدّ من تصاعد أجزائه قبل إحالة النار لها بواسطة السخونة (وقال) روى اصحابنا انه يستصبح به تحت السّماء دون السقف (وقال في محكي الثاني) و لهذا نهى عن الاستصباح بالدهن النجس تحت الظلال لعدم انفكاك ما يستحيل عن استصباح أجزاء دهنية (انتهى) . (وأمّا ما عن جملة من الاصحاب) واستجوده الحقائق من منع تصاعد اجزاء الدهن بدون الاستحالة (فهو في غير محله) لأنّ الاجزاء الدهنية الباقية على دهنيّتها محسوسة في السّواد المجتمعة من دخان الدهن بلا شبهة (ثم إنه استدللّ المدارك) لطهارة دخان الاعيان النجسة بصحيحة الحسن بن محبوب المتقدمة في المسئلة السابقة (وهو ضعيف) فإن الجصّ الذي يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى او بغيرهما لا يصيبه الدخان أصلاً . (نعم لو استدللّ) بمرسلة الصدوق المتقدمة قريباً في مطهريّة النار وعدمها المشتملة على قوله وعن الجصّ يطبخ بالعذرة يصلح ان يجصّص به المسجد قال لا بأس كان أولى لأن المتعارف في طبخه بها او بغيرها هو إيقاد

مسئلة ٥ - العين النجس او المتنجس اذا صارت بوسيلة النار فحماً او بخاراً فالأقوى نجاسة الفحم والبخار جميعاً (١) نعم البخار النجس بمجرد أن أصاب شيئاً لا ينجسه مالم يظهر عليه النداءة والرطوبة .

الوقود تحتها لافوقها .

ولكن مع ذلك كله أقصاها الدلالة على طهارة دخان الاعيان النجسة او المتنجسة لالدهن النجس او المتنجس بل النهى عن الاستصحاب بالدهن النجس تحت الظلال ان لم يكن دليلاً على نجاسة دخانه فهو لامحالة مؤيد لها (وبالجملة) ان دخان الاعيان النجسة او المتنجسة وان كان طاهراً للاستحالة ولكن الحكم بطهارته دخان الدهن النجس او المتنجس في غاية الاشكال والله العالم .

(١) اما فحم الأعيان النجسة كالعذرة او المتنجسة كالحطب المتنجس بالبول و نحوه (فالحكمى عن المسالك) وشرح الصغير لصاحب الرياض عدم طهارته وهو الذى قوّاه الجواهر (وعن البحار) والكفاية التوقف (وعن جامع المقاصد) واللوامع وظاهر الرياض والروض بل اكثر المتأخرين الطهارة (وعن المعالم) التفصيل بين فحم الأعيان النجسة والمتنجسة فالأول نجس والثاني طاهر .

(والاقوى) كما ذكرنا في المتن عدم طهارته مطلقاً إذ الاستحالة فيه بمعنى تغيّر الحقيقة والماهية غير معلومة ولا مبينة .

(وعليه) فإذا شك في بقاء النجاسة شرعاً فلا استصحاب جارٍ لامحالة فإن موضوع النجاسة في نظر العرف هو ذلك الجسم الخارجى المعين ولم يعلم تغير ماهيته بل يعلم عدم تغير الماهية وان تغيرت الصفة . (ومن هنا) قال في مصباح الفقيه ولعل من هذا القبيل ما لو صارت الخشب المتنجسة فحماً إذ لا يبعد ان يدعى ان الفحم لدى العرف هو بعينه ذلك الجسم الملاقى للنجس وقد تغيرت صفته فينتج حينئذ استصحاب نجاسته على تقدير الشك في بقائها (وقال في العروة) وفي صدق الاستحالة على صيرورة الخشب فحماً تأمل (الى ان قال) ومع الشك في الاستحالة لا يحكم بالطهارة (انتهى) .

﴿ واما بخار الأعيان النجسة او المتنجسة ﴾ فعن كشف اللثام ان الناس مجمعون على عدم التوقى منه (انتهى) ولكن قد احتاط فيه والدى رحمه الله في حاشيته على العروة احتياطاً لا يترك (بل عن المنتهى) الفتوى بنجاسته صريحاً (قال في محكيه) ان البخار المتصاعد من الماء النجس اذا اجتمعت منه نداوة على جسم صقيل وتقاطر فإنه نجس (انتهى) وهو الأقوى كما ذكرنا في المتن فإن بخار البول مثلاً او الماء المتنجس ليس شيئاً مبأئناً عرفاً مع ذى البخار وحقيقة اخرى غير حقيقته وماهية جديدة غير ماهيته الأولية بل هو هو بعينه غير انه تفرقت أجزائه وتصادعت تدريجاً بوسيلة النار الى الفضاء الاعلى .

(ومن هنا اذا اجتمعت الأجزاء المتفرقة المتصاعدة بوسيلة النار في مكان واحد شيئاً فشيئاً فيرجع الاسم الاوّل فيبخار البول اذا اجتمع بول وبخار الماء اذا اجتمع ماء وبخار ماء والورد اذا اجتمع ماء ورد كالأول عيناً بل هو أحسن من الاول وأشد رأثة .

(وبالجملة) الأقوى ان بخار النجس او المتنجس نجس كما ذكرنا ولكن بمجرد أن أصاب شيئاً لا ينجسه شرعاً مالم يظهر على الشيء نداوة ورطوبة كما بينا في المتن ولعلّه الى ذلك يشير ما تقدم عن كشف اللثام من ان الناس

مسئلة ٦ - الطين المتنجس اذا طبخ بالنار حتى صار آجراً أو خزفاً فالاقوى عدم طهارته بذلك لعدم تحقق الاستحالة (١) .

مسئلة ٧ - المشهور بين علمائنا ان العذرة اذا بقيت في الأرض زمناً طويلاً وتقادم عهدها حتى استحال

مجمعون على عدم التوقي منه اى بمجرّد الإصابة (والله العالم) .

(١) قال الشيخ في صلاة الخلاف قبيل احكام المساجد (ما لفظه) اللبن المضروب من طين نجس اذا طبخ آجراً او عمل خزفاً طهرته النار وبه قال ابو حنيفة (الى ان قال) دليلنا إجماع الفرقة ثم ذكر صحيحة الحسن بن محبوب المتقدمة في البحث عن مطهريه النار وعدمها (وعن المبسوط) وجمع كثير الحكم بالطهارة ايضاً (وعن المعالم) الاحتجاج لها بأن الدليل على نجاسة مثل الطين بعد زوال العين ليس الاّ الاجماع دون النصّ ومادركه الاجماع لا يستصحب الى حالة اخرى كما بعد الطبخ فتجرى اصالة الطهارة .

(وعن الشهيد الأول) في غير البيان وجمع كثير من المتأخرين الحكم بعدم الطهارة وهو الذي قوّاه الجواهر ومصباح الفقيه (وعن الروض) الاحتجاج له بعدم خروج الخزف عن مسمى الأرض كما لا يخرج الحجر عن مسمّاها (الى ان قال) ومن ثم جاز السجود عليهما .

(وعن المعالم) الجواب بما حاصله هو صدق اسم الأرض على الحجر دون الخزف وانه تنبّه لهذا جماعة منهم المحقق في المعتبر فجوز التيمم بالحجر لانه أرض دون الخزف لخروجه بالطبخ عن اسم الأرض (وعن المعتبر) و موضع من المنتهى التوقف في الحكم كما توقف فيه المدارك والحدائق ايضاً .

﴿والاقوى﴾ كما ذكرنا في المتن هو عدم الطهارة لا تنفّاء الاستحالة فان الطين بمجرّد صيرورته بالنار آجراً او خزفاً لا يخرج عن حقيقته وماهيته واذا فرض زوال عنوان الأرض او الطين عنه وعدم جواز التيمم به ولا السجود عليه فالنجاسة لم تثبت لعنوان الأرض او الطين كي تزول بزواله بل لتلك الأجزاء الخاصة وهي باقية على حالها لم تتغير ماهيتها وان تغيرت صفتها واذا فرض الشك في بقاء نجاستها جرى الاستصحاب بلا شبهة لبقاء الموضوع عرفاً .

(ودعوى) ان الدليل على نجاسة الطين بعد زوال العين هو الاجماع ومادركه الاجماع لا يستصحب الى حالة اخرى (ضعيفة جداً) و ذلك لما ائتمناه في الأصول من حجية الاستصحاب مطلقاً ولو كان مدرك الحكم في المستصحب هو الاجماع دون النصّ .

(وأضعف منها) ما تقدم عن الخلاف من ان اللبن المضروب من طين نجس اذا طبخ آجراً أو عمل خزفاً طهرته النار وذلك لما عرفته في البحث عن مطهريه النار وعدمها من ان النار لا تطهر الاّ اذا أوجبت الاستحالة و لم توجبها هاهنا .

وامّا صحيحة الحسن بن محبوب فقد عرفت الجواب عنها هناك فلا نعيد واما إجماع الفرقة الذي ادّعاه الخلاف فقد أجاب عنه الحدائق (قال) امّا إجماعاته المدّعاة في هذا الموضع وغيره فلا يخفى على العارف الخائض في الفن ما فيها (انتهى) وهو كذلك .

تراباً فهذا التراب طاهر والاقوى نجاسته لعدم تحقق الاستحالة حقيقة (١) .

فصل

فى مطهرية انقلاب الخمر الى الخل

مسئلة ١- اذا قلنا بنجاسة الخمر كما هو المشهور بين علمائنا فانقلابها الى الخل مما يطهرها بلاشبهة (٢)

(١) المشهور كما ذكرنا فى المتن هو الطهارة بل لم اعثر على مخالف لهم فى المسئلة سوى ما أفاده القواعد بقوله وفى تطهير الكلب والخنزير اذا وقعا فى المملحة فصارا ملحاً والعذرة اذا امتزجت بالتراب وتقدم عهدا حتى استحال تراباً نظر (انتهى) وسوى مانسبه مفتاح الكرامة الى الشهيد الأول من التردد فى المسئلة بل عن موضع من المبسوط الحكم بعدم الطهارة صريحاً وهو الاقوى كما ذكرنا فى المتن .

وزالك لعدم تحقق الاستحالة حقيقة فان العذرة مما لا يستحيل الى التراب اصلاً وإن تفرقت أجزائها وكانت فى الظاهر بصورة التراب ولكنها فى الواقع ليست بتراب حتى ان العرف اذا اطلع على حقيقة الحال لا يطلق عليه التراب حقيقة وان أطلق فهو بالعناية والمسامحة .

(وعليه) فعنوان العذرة وإن كان زائلاً فعلاً ولكن اجزائها الباقية لم تتغير حقيقتها وماهيته الى حقيقة اخرى وماهى جديدة وان تغيرت صفتها والنجاسة كما اشير قبلاً ليست هى ثابتة فى نظر العرف للعنوان اى الاسم كى اذا زال زالت بل هى ثابتة فى نظرهم لتلك الأجزاء التى لم تتغير ماهيتها فالحكم باق على حاله بتبعية بقاء الموضوع كذلك اى على حاله ولوشك فى بقاءه استصحاب الحكم لبقاء الموضوع العرفى .

(ومن هذا كله) يظهر لك ضعف ما عن المنتهى وتبعه المدارك من التعليل للطهارة بأن الحكم معلق على الاسم فيزول بزواله وبقوله (١) عنه جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً فتمام جيداً .

(٢) قد عرفت فى صدر مطهرية الاستحالة معنى كل من الاستحالة والاقلاب مفصلاً وان مقتضى القاعدة فى الاستحالة هو مطهريتها الا ماخرج بالدليل وقد مثلنا له هناك فلا تغفل وان مقتضى القاعدة فى الاقلاب هو عدم مطهريته إلا إذا قام الدليل على مطهريته وهو ليس الا فى خصوص انقلاب الخمر الى الخل إذ لاخلاف عند الفأئلين بنجاسة الخمر فى ان الخمر تطهر اذا انقلبت الى الخل بل المشهور بين علماء الاسلام عموماً هو ذالك .

(ويدل عليه) مضافاً الى هذا جملة من النصوص المروية فى الوسائل فى الأشربة المحرمة فى باب عدم تحريم الخل وان الخمر اذا انقلبت خلاً حلت .

(وفى صحيحة زرارة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الخمر العتيقة تجعل خلاً قال لا بأس : (وفى موقفة عبيد بن زرارة) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلاً قال لا بأس .

(وفى موقفة اخرى لعبيد بن زرارة) عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال فى الرجل اذا باع عصيراً فحبسه السلطان

سواء انقلبت الى الخل بطبعها او بعلاج وإن كره الثاني (١) وسواء بقي ما عولج به الخمر من ملح او غيره

حتى صاراً خمرأً فيجعله صاحبه خلأً فقال اذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به .

(وفي صحيحة محمد بن ابي عمير) وعلى بن حديد جميعاً عن جميل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يكون لي على الرجل الدراهم فيعطيني بها خمرأً فقال خذها ثم أفسدها قال على يعني ابن حديد واجعلها خلأً الى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى .

(وتقريب الاستدلال بالجميع) واضح فإن النصوص مصرحة بالحلية بعد الانقلاب فلو لم تكن الخمر مما تظهر بعد انقلابها الى الخل لما حل شر بها بعد الانقلاب .

(١) أما جواز علاج الخمر حتى يصير خلأً فقد صرح به أئمة الشرائع والقواعد وحكى عن جمع كثير (بل عن غير واحد) ان ذلك مشهور بل في الجواهر ان ظاهر الاصحاب نقلاً وتحصيلاً الاتفاق عليه (وبدل عليه) مضافاً الى ذلك وظهور اكثر الاخبار المتقدمة مثل قوله تجعل خلأً او فجعله صاحبه خلأً او اجعلها خلأً الى غير ذلك (تصريح جملة اخرى) من الاخبار بذلك المروية في الباب المتقدم .

(وفي رواية ابي بصير) عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الخمر تعالج بالملح وغيره لتحول خلأً قال لا بأس بمعالجتها قلت فأنى عالجتها وطبخت رأسها ثم كشفت عنها فنظرت إليها قبل الوقت فوجدتها خمرأً أيحل لي إمساكها قال لا بأس بذلك إنما إرادتك ان يتحول الخمر خلأً وليس إرادتك الفساد . (وفي صحيحة عبدالعزيز بن المهدي) قال : كتبت إلى الرضا عليه السلام : جعلت فداك ! العصير يصير خمرأً فيصب عليه الخل وشيء يغيره حتى يصير خلأً ؟ قال : لا بأس به .

(وفي الرضوي) المروي في المستدرک في الباب الذي تقدم عنوانه من الوسائل (مالفظه) فإن تغير بعد ذلك (يعني العصير) فصار خمرأً فلا بأس ان يطرح فيه ملحاً او غيره حتى يتحول خلأً .

(وأما كراهة علاج الخمر) حتى يصير خلأً (فلرواية ثمانية لابي بصير) عن ابي عبد الله عليه السلام مروية في الوسائل في الباب المتقدم قال سئل عن الخمر يجعل فيها الخل فقال لا إلا ما جاء من قبل نفسه وهي محمولة على الكراهة جمعاً بينها وبين ما تقدم مما هو صريح في جواز العلاج وقد صرح بحملها على ذلك غير واحد بل في الجواهر قد حكي عليه الشهرة لقصورها عن المعارضة بوجوه (قال) بل لا قائل بمضمونها كما في شرح الأستاذ للمفاتيح سوى ما عن الشهيد من التوقف في أصل العلاج بالأجسام وهو مسبوق بالإجماع وملحق به (انتهى) .

(اقول) وعلى الكراهة يحمل أيضاً ما ذكره الجواهر وغيره عن العيون عن علي عليه السلام كلوا الخمر ما انفسد ولا تأكلوا ما افسدتموه انتم .

(ثم ان في الوسائل) في الباب المتقدم رواية ثالثة ورابعة لابي بصير (قال في الثالثة) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى يحمض قال ان كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فلا بأس به ^(١)

(١) و الظاهر ان المعنى هكذا اي ان كان الذي جعل في الخمر هو الغالب عليها فلا بأس .

الى ما بعد الانقلاب عيناً أولم يبق بل اذيب واستهلك فيها من قبل الانقلاب (١) .
مسئلة ٢ - كل مسكر مایع بالأصالة هو كالخمر بعينها فاذا انقلب الى الخل طهر (٢) بل وهكذا

(وقال في الرابعة) سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر يجعل خللاً قال لا بأس اذا لم يجعل فيها ما يغلبها ^(١) (وهما لا تخلوان عن الاجمال) بل والتنافي بينهما مع بعض إذ المراد من الغلبة فيهما مردد بين الاستهلاك وبين الانقلاب وتبدل الصفة .

(وقد فهم الشيخ الطوسي) من الثالثة الاستهلاك (فقال) على ما حكاه الوسائل عنه انه خبر شاذ متروك لأن الخمر نجس ينجس ما حصل فيها (انتهى) .

وصاحب الوسائل حملها على الانقلاب وتبدل الصفة (واما الرابعة) فقد ذكرها الوسائل والواني بالغة يغلبها بالغين ثم قال في الوسائل وهو محمول على الكراهة (انتهى) .

وقد ذكرها الجواهر وشيخنا الأنصاري ومصباح الفقيه بلفظة يقلبها بالقاف اي إذا لم يجعل فيها ما يقلبها خللاً فيحمل على الكراهة ايضاً .

(و بالجملة) ان الرواية الثالثة التي رخصت في ان يصنع فيها ما يغلبها ان كان المراد من الغلبة فيها هو الاستهلاك فعلمها مردود الى أهلها لما ستعرفه في بعض المسائل الآتية من المنع الاكيد عن مزج الخمر ولو كان قليلاً بكثير من الماء ونحوه و ان كان المراد منها هو الانقلاب فهي كالرواية الأولى لأبي بصير قد رخصت في علاج الخمر حتى ينقلب خلا .

(و اما الرواية الرابعة) التي نهت أن يجعل فيها ما يغلبها فان كان المراد منها هو الاستهلاك فالنهي فيها على القاعدة و ان كان المراد منها هو الانقلاب فالنهي فيها محمول على الكراهة كما في الرواية الثانية لأبي بصير عيناً فتأمل جيداً فان المقام لا يخلو عن دقة .

(١) وقد صرح بالتسوية وعدم الفرق بين الأمرين في أطعمة الشرائع وحكي ذلك عن أطعمة القواعد وعن ظاهر جامع المقاصد بل عن المرتضى وظاهري كشف اللثام و منظومة الطباطبائي الاجماع عليه (ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن جماعة من اصحابنا التأمل في ذلك بل عن غير واحد منهم المنع الصريح عن بقاء ما عولج به الى بعد انقلابه والّا فلا يحكم بالطهارة .

(والاقوى) ما عليه المشهور من عدم الفرق في ذلك أصلاً لإطلاق النصوص ومنع الانصراف الى الذوبان والاستهلاك من قبل الانقلاب فان البقاء الى بعد الانقلاب ليس بحد الندرة والشذوذ كي ينصرف عنه الاخبار ولا يتمسك بإطلاقها وهذا واضح .

(٢) كما صرح به في مصباح الفقيه (فقال) لافرق بين الخمر وسائر المسكرات المايعة في حليتها وطهارتها عند انقلابها خللاً لما عرفت في محله من ان الحكم بنجاسة سائر المسكرات انما هو لاندراجها في موضوع الخمر حقيقة او حكماً على أبعد الاحتمالين بل قد عرفت في ذلك المبحث ان خمر أهل المدينة التي هي بحسب

(١) و الظاهر ان هذه الرواية الرابعة هي على خلاف الثالثة اي لا بأس اذا لم يجعل في الخمر ما يغلب الخمر فالثالثة تشترط غلبة ما يجعل في الخمر و الرابعة تشترط عدم غلبة ما يجعل في الخمر على الخمر .

العصير العنبي اذا غلا وقلنا بنجاسته في هذا الحال فإنه اذا انقلب خلاً بطبعه او بعلاج (١) طهر (٢) ولو كان انقلابه من قبل ذهاب ثلثيه نعم الأحوط ان العصير اذا كان غليانه بنفسه لا بالنار ان يترك حتى يصير من ذاته خلاً لا بعلاج (٣).

مسئلة ٣ - اذا امتزج قليل من الخمر بكثير من الخل أو الماء أو المرق واستهلك فيه لم يحل شرب ذلك الخل أو الماء أو المرق أبداً (٤) إلا اذا فرض انقلاب الخمر القليل الممتزج بالخل الكثير فصار خلاً فيحل الجميع بل ويطهر ايضاً على القول بنجاسة الخمر.

الظاهر مورد الاخبار غالباً لم تكن متخذة إلا من غير العصير الذي قديقال باختصاص اسم الخمر به فلا ينبغي الارتياب فيه (انتهى) و هو جيد .

(وبالجمله) قد مضى في المسئلة الثانية من نجاسة الخمر جملة من الأخبار الصريحة في ان كل مسكر هو خمر إما تنزيلاً كما في قوله (عليه السلام) فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر أو حقيقة كما هو ظاهر قوله (عليه السلام) وكل مسكر خمر او فكل مسكر من الشراب اذا أخرج فهو خمر او إن من العنب خمرأ وان من الزبيب خمرأ و ان من التمر خمرأ وان من الشعير خمرأ الى غير ذلك مما تقدم شرحه هناك .
و عليه فاذا كان كل مسكر مايع بالأصالة خمرأ حقيقةً او حكماً و فرضنا ان كل خمر اذا انقلب الى الخل فهو طاهر فيثبت ان كل مسكر مايع بالأصالة اذا انقلب خلاً فهو طاهر .

(١) فإن ادلة جواز العلاج الواردة في الخمر مما يجري حتى في العصير العنبي و ذلك لوحدة المناط فيهما و قد حكى جواز العلاج في العصير عن جامع المقاصد ايضاً بل ظاهر ماسيأتي من منظومة الطباطبائي انه أمر متفق عليه فانتظر يسيراً .

(٢) إذ الظاهر ان مطهريّة الانقلاب مما لا يختص بالخمر فقط او بكل مسكر مايع بالأصالة بل يجري حتى في العصير العنبي بل صريح منظومة الطباطبائي انه أمر متفق عليه (قال) :

والخمر والعصير ان تخللاً ✽ فبـ اتفاق طهـ .ـ را و حلاً
بنفسه او بعلاج انقلب ✽ ان بقى الغالب فيه او ذهب

بل الجواهر صرح بالاجماع بقسميه عليه (هذا مضافاً) الى ما تقدم في العصير العنبي من إطلاق الخمر عليه في صحيحة معاوية بن عمار الواردة في البختج فقال (عليه السلام) هو خمر لا شر به بل وفي الرضوى ايضاً حيث قال (عليه السلام) إن أصل الخمر من الكرم إذا أصابته النار او غلا من غير أن تصيبه النار فهو خمر ولا يحل شر به إلا ان يذهب ثلثاه على النار الخ فاذا كان العصير خمرأ حقيقة او تنزيلاً و فرضنا ان الخمر اذا تخلل طهر فيثبت ان العصير ايضاً إذا تخلل طهر .

(٣) وذاك للرضوى المروى في المستدرك في الأثرية المحرمة في باب عدم تحريم الخل وان الخمر اذا انقلبت خلاً حلت قال (عليه السلام) في كلام له في العصير فإن نش من غير أن تصيبه النار فدعه حتى يصير خلاً من ذاته من غير أن تلقى فيه بشيء الخ .

(٤) اذ عن السيد في الانتصار ان ذلك لا يجوز عند الإمامية (و في الجواهر) فلا يحل ولا يطهر

مسئلة ٤ - اذا كان إنائان في الاول خمر وفي الثاني خلّ وقد اخذ من الايناء الاول شيء قليل من الخمر وجعل في الايناء الثاني حتى استهلك فيه لم يحلّ الثاني بمقتضى ما تقدّم آنفاً في المسئلة السابقة ولكن يظهر من جملة من علمائنا ان الايناء الاول المأخوذ منه الخمر اذا انقلب خلاّ فيحلّ الايناء الثاني المجمعول فيه قليل من الخمر ايضاً بل ويظهر ايضاً على القول بنجاسة الخمر فيكون الايناء في الاول علامة لحصول الانقلاب في الثاني ولكنه ليس بمعلوم والأحوط بل الأقوى الاجتناب عن الثاني الا اذا فرض العلم بحصول الانقلاب فيه كالاول (١).

بمجرّد الاستهلاك من دون انقلاب واستحالة قطعاً بل وإجماعاً خلافاً لأبي حنيفة (انتهى) .
(اقول) وهذا على القول بنجاسة الخمر واضح ظاهر فإنّه بمجرّد امتزاج قليل منها بكثير من المايح الطاهر ينجس المايح الطاهر و ان كان القليل من الخمر مستهلكاً فيه و اما على القول بطهارتها فمقتضى القاعدة وان كان ما ذكره ابو حنيفة من جواز شربه بعد الاستهلاك في المايح الحلال الطاهر (ولكن) الروايات المأثورة عن الائمة الطاهرين منعنا عن ذلك جداً ، فراجع الأثرية المحرمة من الوسائل الباب ١٨ .
(ففي رواية عمر بن حنظلة) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره فقال لا والله ولا قطرة قطرت في حبّ الا اهريق ذلك الحبّ .
(و في رواية كليب بن معاوية) قال كان ابو بصير وأصحابه يشربون النبيذ يكسرونه بالماء فحدث أبا عبدالله عليه السلام فقال لي: وكيف صار الماء يحلّ المسكر مرهم لا يشربون منه قليلاً ولا كثيراً ففعلت فأمسكوا عن شربه فاجتمعنا عند أبي عبدالله عليه السلام فقال له ابو بصير أن ذا جأئنا عنك بكذا وكذا فقال صدق يا أبا محمد ان الماء لا يحلّ المسكر فلا تشربوا منه قليلاً ولا كثيراً .
(و في آخر رواية عمرو بن مروان) عن أبي عبدالله عليه السلام الواردة في النبيذ هكذا قلت فإذا كسره بالماء اشربه قال لا .

(و في رواية زكريا بن آدم) المروية في النجاسات في باب نجاسة الخمر قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر او نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة او الكلب واللحم اغسله وكله الخ .

(١) و تفصيل المسئلة انه حكى عن الشيخ في النهاية انه (قال) و اذا وقع شيء من الخمر في الخلّ لم يجز استعماله الا بعد ان يصير ذالك الخمر خلاّ (و ظاهره) كما احتمل مفتاح الكرامة والجواهر أي الا بعد أن يصير الخمر الواقع في الخلّ خلا (ولكن) ذهب جمع كثير إلى ان المراد هكذا أي الا بعد أن يصير ذالك الخمر المأخوذ منه خلا فيكون انقلابه علامة لتخلل الخمر الملقى في الخلّ ايضاً .

(ثم ان هذا الجمع) قد اختلفوا فيما بينهم فذهب قوم منهم كالمتخلف في الاطعمة ومفتاح الكرامة و اللوامع و جماعة آخرين الى ان تخلل الاول علامة لتخلل الثاني ايضاً و ذهب قوم آخرون الى عدم كونه علامة له منهم ابن ادريس والشرائع في المسئلة السادسة من لواحق الأطعمة والنافع والتحرير والدروس و جماعة آخرون بل عن جماعة انه المشهور و هو على الظاهر كذالك (قال) في الجواهر و مع ذالك كلّ يشهد له

- مسئلة ٥ - اذا قلنا بنجاسة الخمر كما هو المشهور بين علمائنا ووقع في الخمر بعض الأجسام الطاهرة وتنجس بها وبقي فيها حتى تخلل الخمر وطهرت فالأقوى ان ذلك الجسم ايضاً يطهر تبعاً (١) .
- مسئلة ٦ - اذا تنجس الخمر بنجاسة خارجيّة من دم أو بول ونحوهما ثم انقلبت خلاً لم تطهر على الأقوى (٢) .

التتبّع لكلمات الأصحاب مع التأمّل فيها والتدبّر (انتهى) .

وكيف كان (الحق) ما ذهب اليه المشهور وذلك لما اشير اليه في المتن من عدم العلم بحصول الانقلاب في الثاني اذ لعلّ الخمر القليل المستهلك فيه مما يمنعه الاّ استهلاكه عن الانقلاب كما في الجواهر احتمالاً (قال) اذ لعلّ هذا الاّ استهلاكه والحموضة من الخلّ يمنع من ذلك (انتهى) وهو جيد فإنّ لم يعلم بالاّ انقلاب فمقتضى الاستصحاب حرمة بل ونجاسته ايضاً على القول بنجاسة الخمر والظاهر انّ هذا هو السرّ في عدم حكم المشهور بالحلية والطهارة .

(وقد أجاد كاشف اللثام) حيث قال فيما حكى عنه انما انكر ابن ادريس والمحقق والمصنّف في التحرير كون تخلل الخمر الخارجة علامة على تخلل ما جعل فيه فيحكم ببقاء الحرمة والنجاسة اذ لا طريق الى العلم بالتخلل ولو فرض العلم بالظاهر انفاقهم على الحلّ والطهارة (انتهى) وعليه فما عن غير واحد من ان ظاهرهم عدم الطهارة حتى مع العلم بالاّ انقلاب والتخلل ليس كما ينبغي .

(ودعوى) ان التأمّل الجيّد مما يشرف الفقيه على القطع بعدم طهارة الكثير من الخلّ بتبعية انقلاب قليل من الخمر المستهلك فيه ، مما لانسلّمها لعدم الفرق على الظاهر في طهارة التابع بين القليل والكثير . (واما ما عن اللوامع) من ان المشهور في التطهير بالعلاج هو الاشتراط بغلبة الخمر على المطروح فيها فلومزجت الخمر بالخلّ الكثير فاستهلك في لم يطهر فهو على تقدير تسليمه والاعتراف بأن المشهور هو ذلك ليس على الظاهر الاّ من جهة عدم علمهم بانقلاب القليل من الخمر المستهلك في الكثير من الخلّ لا انّ مع العلم به ايضاً يحكمون بعدم الطهارة (والله العالم) .

(١) و ان قال في مصباح الفقيه (ما هذا لفظه) لكن الجزم بذلك في غير ما جرت العادة بعدم التحرّز عن مثله في مثل هذه الموارد كقليل من التراب او الحجارة او الحصى او الأجرام العنبيّة فيها وغيرها مما جرى هذا المجرى في غاية الجرأة (انتهى) (وعن المقدس الأردبيلي) والخراساني التأمّل في الطرح لغير العلاج . (ولكن الأقوى) ما ذكرناه في المتن من الطهارة تبعاً فإن مقتضى الاستصحاب التعليق في الخمر هو الطهارة لانه من قبل ان يقع فيه جسم طاهر كان يطهر اذا تخلل فهكذا يطهر بعد ما وقع فيه الجسم الطاهر بالاستصحاب ومقتضى الاستصحاب التنجيز في الجسم الطاهر الواقع في الخمر هو النجاسة فانه بعد ما وقع في الخمر تنجس فيستصحب نجاسته الى ما بعد الانقلاب ويتعارضان الاستصحابان جميعاً لعدم كون احدهما سببياً والاّخر مسبباً بل هما في عرض واحد فيتساقطان الاستصحابان وتصل النوبة الى اصاله الطهارة في هذا الحال الحاضر فتأمّل جيّداً .

(٢) وهو المحكى عن جماعة وقوّاه الجواهر ايضاً واستدلّ له بوجوب الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقن وبأن الظاهر ان الانقلاب ممّا يطهر النجاسة الخمرية لا غيرها وهو جيّد (نعم) ناقش في ذلك شيخنا

فصل

في مطهريّة ذهاب الثلثين من العصير العنبي والزبيبى

مسئلة ١ - تقدم في المسئلة الخامسة من نجاسة الخمر انّ العصير العنبي اذا غلا ولم يذهب ثلثاه فهو ملحق بالخمر في الحرمة إجماعاً وعلى القول بنجاسة الخمر ملحق به في النجاسة ايضاً على الأشهر الأظهر من غير فرق بين غليانه بالنار او بغيرها كما انه تقدم في المسئلة السادسة ان الاظهر ان العصير الزبيبى اذا غلا هو ملحق بالعصير العنبي المغلى في الحرمة والنجاسة جميعاً فكما ان العنبي اذا غلا ولم يذهب ثلثاه يحرم وينجس فكذلك الزبيبى عيناً وأما حلية العصير العنبي الذى حرم بالغليان وهكذا الزبيبى على القول بلحقه بالعنبي فهي بذهاب ثلثيه اجماعاً وسنة (١) وهكذا طهارته يكون بذهاب ثلثيه عند كل من قال بنجاسة العصير العنبي او الزبيبى اذا غلا (٢).

مسئلة ٢ - الاقوى انه يعتبر في ذهاب الثلثين الموجب لحلية العصير بل ولطهارته على القول بنجاسته أن يكون بالنار لا بالشمس او بالهواء بل الاقوى انه يعتبر ان يكون غليانه في أوّل الأمر ايضاً بالنار فاذا

الانصارى لا صالة عدم قبول نجاسة الخمر بل مطلق النجاسة للمضاعفة واختصاص ادلة التنجس بما هو طاهر بالذات لاما هو نجس كالخمر (ولكنه) أخيراً عدل عن ذلك (وقال) لكن الاقوى ثبوته (انتهى) يعنى ثبوت قبول النجاسة للمضاعفة.

(وبالجملة) ان الخمر اذا تنجست بالدم مثلاً فبعد الا انقلاب يستصحب نجاستها لبقاؤه ما هو الموضوع في نظر العرف وهو المايح الخارجى الذى لم يتغير ماهيته وان تغيرت صفته وذلك لما عرفت من عدم تغير الماهية في الا انقلاب الا في الاستحالة.

(ان قلت) انا نستصحب الطهارة التعليقية في الخمر من قبل التنجس بالنجاسة الخارجية واستصحابها حاكم على استصحاب النجاسة التنجزية من بعد التنجس بها والانعقاب فان الخمر من قبل أن تقطر فيها قطرة من الدم مثلاً كانت تطهر اذا انقلبت خلاً فكذلك تطهر بعده بالانعقاب.

(قلت) كلاً فان الخمر التى تنجست بالدم مثلاً هي في نظر العرف غير الخمر التى لم تنجس به فما كنا نتيقن بطهارته طهارة تعليلية أى اذا انقلب خلاً فقد طهر هو غير ماشك فعلاً في طهارته بعد الا انقلاب (وعليه) فلا استصحاب للطهارة التعليقة ولا حاكم على استصحاب النجاسة التنجزية فتأمل جيداً.

(١) قال في الجواهر سنة مستفيضة حدّ الاستفاضة إن لم تكن متواترة (أقول) بل هي متواترة على الظاهر كما يظهر بمراجعة الأشرطة المحرمة من الوسائل الباب ٢ و ٥ و ٧ و ٨.

(٢) فانه اذا حلّ بعد ذهاب الثلثين إجماعاً وسنةً فكذلك يطهر على القول بنجاسته بالغليان بلا شبهة فانّ ما دلّ على حليته في هذا الحال بالمطابقة قد دلّ على طهارته ايضاً بالا لئلا يتركز لأن الحلية أخص من الطهارة فانّ كلّ حلالٍ جاز شربه هو طاهر قطعاً ولا عكس.

نشّ العصور او غلا بغير النار لم يحلّ ولم يطهر ابدأ وإن ذهب ثلثاه بالنار (١) .

مسئلة ٣ - الأقوى عدم الفرق في حلية العصور وطهارته بذهاب ثلثيه بين أن يكون خالصاً وحده او كان ممزوجاً بشيء آخر من ماء او عسل او فاكهة او نحو ذلك (٢) .

مسئلة ٤ - لا اشكال في طهارة الا ناء تبعاً لطهارة العصور بذهاب ثلثيه (٣) وهكذا الآلات التي يستعملها العامل في صنع العصور كالمعلقة وشبهها (٤) لكن الأقوى اعتبار كون الآلات موضوعة في العصور حين ذهاب ثلثيه لا خارجة عنه (٥) وقال بعض علمائنا بطهارة ثوب العامل ايضاً اذا لاقى العصور من قبل التثليث وهو مشكل (٦) .

مسئلة ٥ - لافرق في معرفة ذهاب الثلثين بين اختباره بالوزن او بالكيل او بالمساحة (٧) وقيل ان الاولين

(١) قد مضى تفصيل ذلك كله مبسوطاً في اواخر المسئلة الخامسة من نجاسة الخمر فراجع ولا يعيد .

(٢) قد مضى ايضاً تفصيل ذلك في آخر المسئلة الخامسة من نجاسة الخمر مشروحاً فراجع ولا يعيد .

(٣) ولولا طهارة الا ناء تبعاً لكان طهر العصور بذهاب ثلثيه مممتنعاً جداً بناءً على تنجيس المتنجس كما هو الحق المشهور على ما تقدم في أحكام النجاسات .

(٤) فإن المفهوم من إطلاقات الأخبار وعدم استثناء الإمام عليه السلام الآلات التي يتوقف عليها عادة صنع العصور هو طهرها تبعاً لطهر العصور كما في الا ناء عيناً .

(٥) فإن الطهارة التبعية هي على خلاف القاعدة والمتيقن منها هو ما اذا كانت الآلات حين ذهاب الثلثين في العصور فتطهر تبعاً له وامّا اذا تنجست بالعصور من قبل ذهاب ثلثيه وكانت حين طهارة العصور بذهاب ثلثيه خارجة عنه فالحكم بطهارتها حينئذ تبعاً لطهارة العصور في غاية الاشكال .

(٦) بل هذا أشكل من الحكم بطهارة الآلات التي كانت خارجة عن العصور حين طهره بذهاب ثلثيه (والله العالم) .

(٧) فإن الكل طريق لا حراز ذهاب الثلثين مضافاً الى أن الجميع منصوب كما يظهر بمراجعة الأثرية المحرمة من الوسائل (ففي رواية عقبة بن خالد) عن ابي عبدالله عليه السلام المروية في الباب ٨ في رجل أخذ عشرة أرطال من عصير العنب فصبّ عليه عشرين رطلاً ماءً ثم طبخهما حتى ذهب منه عشرون رطلاً وبقي عشرة أرطال أ يصلح شرب تلك العشرة أم لا فقال ما طبخ على الثلث فهو حلال .

(وفي رواية ابن ابي يعفور) عن ابي عبدالله عليه السلام المروية في الباب ٢ قال اذا زاد الطلا على الثلث اوقية فهو حرام والمراد ان عصير العنب وهو المعبر عنه بالطلا اذا طبخ وام يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه بل بقي اكثر من الثلث ولو اوقية فهو حرام (قال في مصباح الفقيه) فإن في تحديد الزائد بالأوقية شهادة على ان العبرة في المزيد عليه بالوزن (انتهى) وهو جيد .

(وفي مؤنفتي عمار) المرويتين في الباب ٥ نصريح بالكيل (ففي احديهما) ثم تكييله كله فتنظر كم الماء ثم تكيل ثلثه الخ (وفي اخرىهما) فكله بشيء واحد حتى تعلم كم هو (بل فيهما نصريح بالمساحة) ايضاً (ففي احديهما) و تجمل قدره قسبةً او عوداً فتحدّها على قدر منتهى الماء الخ (وفي اخرىهما) ثم تضع فيه مقداراً

أحوط بل قيل ان خصوص الاول أحوط (١) .

مسئلة ٤ - قال بعض علمائنا ان العصير اذا غلا ثم صار ديساً يطهر و ان لم يذهب ثلثاه (٢) و هو قول ضعيف .

فصل

في مطهريه الاسلام

مسئلة ١ - الاسلام من المطهرات باتفاق علمائنا (٣) فيطهر بالاسلام بدن الكافر بل وشعره وظفره ونحوهما (٤) بل وفضلاته المتصلة به الطاهرة من المسلم كالبصاق والنخامة والدمع ويحذرك (٥) نعم الحكم بطهارة نيايه التي كانت عليه حين اسلم الملاقيه لجسمه مع الرطوبة في حال كفره مشكل جداً (٦) كما ان الحكم بطهارة بدنه

وحدّه حيث يبلغ الماء الخ (وفي رواية اسماعيل) في الباب ٥ ايضاً واخذت مقداره بعود ثم طبخته طبخاً رقيقاً حتى يذهب ثلثاه الخ .

(١) قال في الجواهر و ان كان الأولين يعني الوزن والكيل (ثم قال) بل قيل الأول (انتهى) (اقول) ولعل وجه الأولية في الأولين كون الاختبار بهما أدق وأضبط من المساحة كما ان الوزن أدق وأضبط من الكيل والمساحة جميعاً .

(٢) حكى هذا القول عن اللوامع والجامع وضعفه الجواهر (فقال) ضعيف كمستنده من أصالة الطهارة والإباحة وإطلاق دليل طهارة الدبس وحله (قال) لوجوب الخروج عنه بما عرفت يعنى بمادل على حرمة العصير ونجاسته اذا غلا (ثم قال) وأضعف منه التمسك باندراجه حينئذ في الاستحالة ان هو ليس منها قطعاً (انتهى) و هو كذلك .

(٣) كما انك قد عرفت في النجاسات ان الكافر نجس باتفاق علمائنا فيما سوى الكتابي ففيه خلاف فقهرأ يكون الاسلام مطهراً للكافر اذا أسلم لتبدل الموضوع الى موضوع آخر طاهر ومن هنا نفى الخلاف في مطهريته في الجواهر بل عن المنتهى والذكرى وغيرهما الإجماع عليه صريحاً .

(٤) وفي الجواهر ينبغى القطع بذلك وهو كذلك اذا الشعر و الظفر ونحوهما ممّا تعدّ من أجزاء البدن . (٥) وهو ظاهر الجواهر ايضاً معللاً له بصدق إضافة الأمور المذكورة للمسلم (وهو المفهوم) من محكي البيان ايضاً حيث قال والفضلات الطاهرة من المسلم اذا كان عليها نجاسة خارجية لم يطهرها الاسلام (بل وهو صريح شيخنا الأنصاري ايضاً) إن صرح ان الاسلام يطهر به بدن الكافر وعرقه الكائن عليه حال الكفر وسائر الرطوبات الكائنة على بدنه المتنجسة به (انتهى) .

و بالجملة ان الفضلات المذكورة هي مما تعدّ من أجزاء البدن فتطهر بطهارته شرعاً فما في مفتاح الكرامة من التأمل في طهارة عرقه ليس كما ينبغى .

(٦) وقد احتاط فيها صاحب العروة بل ظاهر الجواهر هو الحكم بنجاستها وعمله بالافتصار على المتيقن (قال)

إذا تنجّس بعين من أعيان النجاسة وقد زالت العين في حال كفره وبقي تطهيره فعلاً مشكلاً ايضاً فإذا بالمثل في حال كفره ولم يغسل ذكره حتى جفّ ثم أسلم فالحكم حينئذٍ بعدم وجوب غسل ذكره وأنه مما طهر تبعاً لبدنه في غاية الاشكال (١) .

مسئلة ٣ - إذا أسلم الأبوان فكما انهما يطهران بالإسلام فكذلك يطهر ولدهما تبعاً لهما (٢) وإذا أسلم احدهما فالولد تابع لمن أسلم منهما (٣) .

بل هو مقتضى الدليل و احتمال طهارته تبعاً لا شاهد له (انتهى) وهو كذلك فإن ثيابه في الصورة المذكورة هي كساير الأشياء الملاقية للعين النجس برطوبة فيجب تطهيرها .

(١) فإنّ الإسلام مما يطهر النجاسة الناشئة عن الكفر لا النجاسة الناشئة عن الأعيان النجسة من بول او دم ونحوهما .

(و من العجيب) تقوية الجواهر القول بالطهارة استناداً الى عدم تأثر النجس بالنجس فبدن الكافر النجس لم يتأثر ببول ونحوه وبالسيرة وبخلو السنة عن الأمر بذلك مع غلبته .

(وقد تبعه العروة) في تقوية هذا القول والكل ضعيف فإنّ عدم تأثر النجس بالنجس ممنوع خصوصاً مع اختلاف الآثار من العدد ونحوه وفي كيفية التطهير كالغسل بالتراب ونحوه والسيرة على عدم التطهير في الصورة المذكورة غير معلومة ومثلها خلو السنة وذلك لكفاية إطلاقات أدلة التطهير من النجاسات كما لا يخفى .

(٢) قال في الجواهر في الجهاد في الطفل المسبى مع أبويه و ان حكمه حكمهما (ما لفظه) ذكراً او انثى تابع لأبويه في الإسلام والكفر وما يتبعهما من الاحكام كالطهارة والنجاسة وغيرهما بلا خلاف اجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه (انتهى) .

(٣) قال في الجواهر في المطهرات و يتبعه ولده في الطهارة بالإسلام سواء كان اباً او أمّاً إلحاقاً بأشرف الأبوين (انتهى) و (قال في الجهاد) في ذيل التعليق على قول المحقق فإن أسلم أو أسلم احدهما تبعه الولد (ما لفظه) بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به بعضهم كحالهم قبل السبى (قال) قال حفص بن غياث سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب اذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك فقال إسلامه إسلام لنفسه ولولده الصغار وهم أحرار وولده و متاعه و رقيقه له فأما الولد الكبار فهم فيهم فيهم للمسلمين الا ان يكونوا أسلموا قبل ذلك .

(ثم ساق الحديث الى ان قال) مضافاً الى قاعدة انّ الإسلام يعلم ولا يعلم عليه والى لحقوق الولد بأشرف أبويه في الحرية ففي الإسلام أولى وحينئذٍ فهو مسلم وإن سبى مع الكافر منهما مع فرض إسلام الآخر من أبويه ولو في دار الحرب (انتهى) وذكر في الرياض في الجهاد نحو ذلك عيناً .

(اقول) ولولا عدم الخلاف في المسئلة لكان للمناقشة في المقام مجال واسع فإنّ رواية حفص المتقدمة المروية في جهاد الوسائل في باب ان المشترك اذا أسلم في دار الحرب وان كانت صريحة في تبعية الولد لأبيه في الإسلام ومقتضى إطلاقها انه تابع له وإن كانت الأم كافرة ولكن تبعية للأم إذا أسلمت وكان أبوه كافراً غير مستفادة منها وقاعدة ان الاسلام يعلم ولا يعلم عليه ليست بواضحة الدلالة للمقام و تسرية لحقوق الولد بأشرف أبويه

مسئلة ٣ - لاختلاف بين علمائنا في ان الكافر الأصلى أي من ولد على الكفر اذا أسلم فلا إسلام مطهر له وهكذا المرتد الملى أى من ولد على الكفر وأسلم ثم ارتدّ فاذا أسلم ثانياً فلا خلاف ايضاً في قبول إسلامه وانه مطهر له وأما المرتد عن فطرته اى من ولد على الإسلام وارتدّ ثم أسلم ثانياً ففي قبول إسلامه وطهارته خلاف (١) والاقوى انه يقبل إسلامه ويترتب عليه أحكامه ومنها الطهارة الاً أحكاماً ثلاثة : وهى وجوب قتله

في الحرية الى المقام قياس لا نقول به و أولوية المقام عنه غير مقطوعة والمظنونة عنها على فرض تسليمها مما لا تجدى فتأمل جيداً .

(١) فعن ظاهر المعظم و صريح بعضهم ان المرتد الفطرى لا يقبل منه إسلامه ولا يترتب عليه أحكامه مطلقاً وهو الذى قوّه الجواهر (وعن التحرير) والشهيدين والعلامة الطباطبائي والموجز والمهذب وجماعة من متأخري المتأخرين منهم المحقق القمي انه يقبل إسلامه ويترتب عليه أحكامه ومنها الطهارة الاً الأحكام الثلاثة المذكورة في المتن (وقد يعبر) عن هذا القول بعدم قبول إسلامه ظاهر أو قبوله باطناً (كما انه قد يعبر عنه) بقبول توبته فيما بينه وبين الله .

(وعلى كل حال) قد اختار هذا القول مضافاً الى من سمعت شيخنا الأنصاري ومصباح الفقيه و جملة ممن تأخر عنهما (و عن ابن الجنيد) من اصحابنا و عن العامة عموماً عدم الفرق بين المرتد الملى و الفطرى أبداً و انه في الجميع يستتاب فإن تاب والاّ قتل وهو من ابن الجنيد مع النصوص الآتية المصرّحة بعدم الاستتابة في الثانى عجيب جداً .

﴿ وكيف كان ﴾ ان في المرتد اخباراً كثيرة كما يظهر بمراجعة الوسائل ابواب حدّ المرتد بل ومراجعة الوافى ايضاً باب حدّ المرتد وهى على اقسام اربعة :

﴿ القسم الاول ﴾ مادل على قبول توبة المرتد وليس فيه دلالة على كونه ملىاً او فطرياً (كرواية محمد بن مسلم) عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال فيه : ومن برأ من دين الله فهو كافر و دمه مباح في تلك الحال الا ان يرجع ويتوب الى الله مما قال .

(و رواية غير واحد من أصحابنا) عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليه السلام في المرتد يستتاب فإن تاب والاّ قتل (ورواية جميل بن دراج) وغيره عن احدهما عليه السلام في رجل رجع عن الإسلام قال يستتاب فإن تاب والاقتل النخ . (ورواية الثلاثة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام المرتد تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة ايام فإن تاب والاقتل يوم الرابع الى غير ذلك من الروايات .

﴿ القسم الثانى ﴾ مادل على عدم قبول توبة المرتد وليس فيه ايضاً دلالة على انه ملى او فطرى (كصحيحة محمد بن مسلم) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال من رغب عن الإسلام و كفر بما انزل على محمد عليه السلام بعد إسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله و بانث منه امرأته و تقسم ماله على ولده .

(والظاهر) ان المراد من قوله عليه السلام بعد إسلامه اى بعد أن كان مسلماً فيشمل الملى والفطرى جميعاً لا بعد أن أسلم والاّ فتكون الصحيحة ظاهرة في عدم قبول التوبة من المرتد الملى وهو باطل بالاجماع والنص .

﴿ القسم الثالث ﴾ مادل على قبول توبة الملى و هو ما ورد في بنى ناجية الذين كانوا نصارى فأسلموا

وبينونة زوجته يوم ارتد فتعتمد منه عدة الوفاة وتزوج بغيره ان شئت وانتقال أمواله الى ورثته فهذه الاحكام

ثم رجعوا عن الاسلام و ماسياني من صحيح علي بن جعفر و مرفوع عثمان .

﴿القسم الرابع﴾ مادل على عدم قبول توبة الفطرى (كمونقة عمار الساباطى) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وجحد ثم ادّأ نبوته و كذبه فان دمه مباح لمن سمع ذلك منه و امرأته بائنة عنه يوم ارتد ويقسم ماله على ورثته وتعتمد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام أن يقتله ولا يستتبعه .

(ورواية عثمان مرفوعاً والصدوق مراسلاً) قال كتب عامل امير المؤمنين عليه السلام اليه انى أصبحت قوماً من المسلمين زنادقة وقوماً من النصارى زنادقة فكتب اليه اما من كان من المسلمين ولد على الفطرة ثم تزندق فاضرب عنقه ولا تستتبعه ومن لم يولد على الفطرة فاستتبعه فان تاب والّا فاضرب عنقه واما النصارى فمأهم عليه أعظم من الزندقة . (و صحيحة الحسين بن سعيد) قال قرأت بخط رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر وأشرك وخرج عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب ؟ فكتب عليه يقتل .

(وصحيحة علي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن مسلم تنصّر قال يقتل ولا يستتاب قلت فنصراني أسلم ثم ارتد قال يستتاب فان رجع والّا قتل .

(ومقتضى الجمع بين جميع الأخبار) بأقسامها الأربعة وحمل المطلق منها على المقيّد هو قبول توبة الملكى وعدم قبول توبة الفطرى سيّما بشهادة رواية عثمان والصدوق وصحيحة علي بن جعفر عليه السلام المصرّحتين بالتفصيل بين الفطرى فلا تقبل توبته والملكى فتقبل .

﴿ثم انه يقع الكلام﴾ في ان ما دل على عدم قبول توبة المرتد الصريح في الفطرى كما في القسم الرابع او المحمول عليه كما في القسم الثانى هل هو عدم قبول توبته بالنسبة الى تمام أحكام الاسلام ومنها الطهارة فاذا أسلم لم يطهر جسمه ولم تصح عباداته او هو قبول توبته الا بالنسبة الى الاحكام الثلاثة فقط وهى وجوب قتله وبينونة زوجته وتقسيم أمواله على ورثته فاذا أسلم طهر جسمه وصحّت عباداته .

﴿الأقوى كما ذكرنا في المتن هو الثانى﴾ وذلك لأمر :

﴿الاول﴾ ان ما دل على عدم قبول توبة الفطرى وإن كان في بدو الأمر قد يتخيّل منه انه بالنسبة الى تمام الأحكام الا ان المراد منه بقرينة قوله عليه السلام في الأخبار المتقدمة ودمه مباح في تلك الحال الا ان يرجع ويتوب او يستتاب فان تاب والّا قتل او نحو ذلك مما تقدم وعرفت انه لا توبة له بالنسبة الى القتل فالملكى يستتاب فان تاب والّا قتل والفطرى لا توبة له ولا يستتاب بل يقتل لمحال .

(هذا مضافاً) الى ان ذكر خصوص الأحكام الثلاثة في صحيحة محمد بن مسلم ومونقة عمار هو من قبيل المتيقن في مقام التخاطب بل من قبيل اقتران الدليل بما يصلح للقرينة فلا ينعقد معه الاطلاق بالنسبة الى جميع الأحكام بل المتيقن منها هو الثلاثة فقط وبالنسبة الى باقى الأحكام يرجع الى إطلاق مادل على ان الاسلام شهادة أن لا اله الا الله والتصديق برسول الله ﷺ مثل روايتى سماعة وجميل المتقدمتين في المسئلة الثالثة من نجاسة الكافر .

الثلاثة تجرى عليه ولو بعد توبته ورجوعه الى الاسلام ثانياً .

وأما قوله عليه السلام في ذيل رواية سماعة به حققت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث فالفطرى خارج عنه بالتخصيص فيكون نتيجة ضم رواية سماعة الى ما ورد في الفطرى هكذا ان الاسلام شهادة ان لا اله الا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وسلم به حققت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث إلا الاسلام الفطرى فلا يحقن به دمه ولا يبقى زوجته المسلمة في حبالته ولا يرث هو من مورثه بل يرثه وارثه من حين ارتداده .

بل ورجع ايضاً الى إطلاقات أخبار التوبة وانها تقبل من التائب من قبل أن يحضره الموت أى من قبل أن يعاين أمر الآخرة كما فسر في الحديث فإنها مما تشمل التوبة عن الذنب والكفر جميعاً وقد عقد لها ولوقتها بابين في الوافي في آخر كتاب الكفر والايمان فالفطرى إذا أسلم وتاب فهو من جزئياتها المندرجة تحتها .
وأما قوله تعالى **إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ** فهو محمول على ما اذا مات على الشرك لاما اذا تاب ورجع إلى الاسلام والتوحيد .

﴿الثاني﴾ قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فالولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة فإن مفهومه أن من يرتدد منكم عن دينه ولم يمت وهو كافر بل أسلم ثانياً ومات على الاسلام فلا يحبط أعماله ومن المعلوم ان عدم الحبط علامة لقبول إسلامه بعد ارتداده كما ان إطلاق المرتد في الآية الشريفة مما يشمل الملقى والفطرى جميعاً ولا وجه لتخصيصه بالأول فقط كما لا يخفى .

(ونظير مفهوم الآية) منطوق رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام المروية في الوافي في آخر باب التوبة من كتاب الكفر والايمان قال من كان مؤمناً فعمل خيراً في ايمانه ثم أصابته فتنة فكفر ثم تاب بعد كفره كتب له وحوسب بكل شيء كان عمله في ايمانه ولا يبطله الكفر اذا تاب بعد الكفر .

(ورواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام) في الباب المذكور قال من كان مؤمناً فمحن وعمل في ايمانه خيراً ثم أصابته في ايمانه فتنة فكفر ثم تاب وآمن قال يحسب له كل عمل صالح عمله في ايمانه ولا يبطل منه شيء فإن عدم الحبط في الروايتين بمقتضى نصريهما به هو علامة واضحة لقبول إسلام المرتد بعد ارتداده وإطلاق المرتد فيهما كإطلاقة في الآية مما يشمل الملقى والفطرى جميعاً .

﴿الثالث﴾ ما استدلل به الشهيد الثاني في حدود الروضة والمسالك (وقيل) انه من أقوى أدلة القائلين بقبول إسلام الفطرى فيما سوى الاحكام الثلاثة ولعله كذلك .

(ومحصله) ان المرتد الفطرى ان قلنا انه بمجرّد ان ارتد عن الاسلام خرج عن التكليف الشرعية من صلاة وصيام ونحوهما فلا يكون بعد ارتداده مكلفاً بشيء أصلاً وإن عاش ما عاش فهذا باطل بالضرورة فإنه حتى عاقل قادر فكيف يرتفع عنه القلم ويكون كالبهائم .

(وأما ما ادّعاء الجواهر) من امكان منع القطع بعدم سقوط التكليف عنه لظهور الأدلة في تنزيله منزلة الميت (ضعيف جداً) فإن تنزيله منزلة الميت في اعتداد زوجته منه وقسمة أمواله على ورثته مما لا يدل على تنزيله منزلة الميت في تمام الجهات والألّا لوجب الفصل على من مسّه وهو حتى وهذا ايضا باطل بالضرورة .
(هذا كله) اذا قلنا ان الفطرى قد خرج عن التكليف بمجرّد ارتداده وأما اذا قلنا ان التكليف باقية في

حقّه على حالها فهذا مما يدلّ على جواز اسلامه وطهارة جسمه به وذلك لاشتراط عباداته بالاسلام والطهارة كما لا يخفى .

(ودعوى) جواز كونه طاهراً بالنسبة الى نفسه خاصّة دون غيره مما لا ترجع الى محصل (ومثلها دعوى سقوط الاشتراط) بالطهارة بالنسبة اليه خاصة فتصحّ أعماله وان كان نجساً شرعاً فإنّها دعوى بلا دليل ومجرد تعقلها ثبوتاً لا يوجب المصير اليها إثباتاً .

(وأضعف من الجميع) دعوى أن بقاء التكليف في حقّه مما لا ينافي امتناع اسلامه وطهارته به فإنّ الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار (قال في الجواهر) وله نظائر كثيرة في الشرع (انتهى) فإنّ الامتناع وان فرض انه طراً بالاختيار ولكنه بعد أن طراً وحدث لا يعقل بقاء التكليف معه من الحكيم العادل مع النفاة الى امتناع صدور الفعل من المكلف فعلاً في هذا الحال وهذا واضح ظاهر لا ينبغي الارتياح فيه .

(وامّا ما اشتهر على الألسن) من ان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار فمعناه انه لا يقبح العقاب عليه لأنّه قد نشأ من سوء اختيار المكلف لانه يصحّ التكليف معه فعلاً .

﴿ومما يؤيد المطلوب﴾ من قبول اسلام الفطرى الآ في الأحكام الثلاثة بل يدلّ عليه دلالة واضحة ما ذكره الجواهر في الحدود مع انه ممن لا يرى قبول اسلامه وهو تصريح غير واحد بأن المرتد عن الدين يقضى صلوات أيام ردّته وان كان عن فطرة (قال) بل ولا خلاف معتدّ به فيه عندهم بل حكى عن غير واحد الاجماع عليه (قال) بل في ناصريات المرتضى اجماع المسلمين على ذلك وهو لا يتم الا على قبول توبته في غير الاحكام المزبورة (انتهى) وهو جليّد .

﴿ومما يؤيد المطلوب ايضاً﴾ قوله تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً فإنّ قوله ان الذين آمنوا يشمل باطلاقه المؤمن الأصلي ايضاً أى من ولد على الاسلام ويظهر منه امكان ان يؤمن ثانياً بعد ان كفر والاّ لم يقل جلّ وعلا ثم آمنوا وهذا واضح .

﴿ثم إنّ من جميع ما ذكر الى هنا﴾ يظهر لك ضعف القول الاول في المسئلة من عدم قبول اسلام الفطرى وعدم ترتب أحكامه عليه مطلقاً (وضعف أدلة الجواهر له) من استصحاب كفر الفطرى بعد أن أسلم واستصحاب نجاسته وإجماع كشف اللثام في المواثيق على عدم قبول توبته وقول أبي جعفر عليه السلام في صحبة محمد بن مسلم المتقدّمة (فلا توبه له) . ومرسل عثمان بن عيسى المروى في الوافي في باب الشك من كتاب الكفر والايان عن أبي عبد الله عليه السلام قال من شك في الله تعالى بعد مولده على الفطرة لم يفيء الى خير أبداً (فإن الاستصحاب) منقطع باطلاق مادل على ان الاسلام شهادة أن لا اله الا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وباطلاق مادل على قبول التوبة الى قبل حضور الموت ومعينة أمر الآخرة .

(وامّا إجماع كشف اللثام) على عدم قبول توبته فهو دليل لبّى والمتيقن منه عدم قبول توبته بالنسبة الى القتل والاحكام الثلاثة دون غيرها ولو سلم ان المراد هو بالنسبة الى تمام الاحكام فهو غير مجد بعد كون المسئلة خلافيّة كما عرفت .

مسئلة ١٢ - قال بعض علماءنا (١) ممن قال بقبول إسلام المرتد الفطرى إلا في الاحكام الثلاثة أغنى وجوب قتله وبينونة زوجته يوم ارتد وانتقال أمواله الى ورثته ان المرتد الفطرى اذا أسلم وتاب صحت معاملاته

(واما قول ابى جعفر عليه السلام) فلا توبة له وان كان ظاهره في بدو الأمر انه بالنسبة الى تمام الأحكام كما اشير قبلاً ولكن قد عرفت الجواب عنه بما لا مزيد عليه فلا نعيد .

(واما مرسل عثمان) فلا بد من حمله على حال الشك فقط لاعلى ما يعم حال زواله وحصول اليقين له ثانياً بالله تعالى والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك جمعاً بينه وبين ادلة التوبة وانها مما تقبل الى قبل حضور الموت .
 ﴿واما القول الثالث في المسئلة﴾ من عدم الفرق بين الملى والفطرى وانه في الجميع يستتاب فان تاب والآقتل فضعفه مما لا يحتاج الى البيان بعد النصوص العديدة النافية للاستتابة في الثانى وقد اشرفنا في صدر المسئلة ان ذلك من ابن الجنيد عجيب جداً .

(وزيدك في المقام) ان تايد الشهيد الثانى لهذا القول أعجب (قال في حدود المسالك) ويظهر من ابن الجنيد ان الارتداد قسم واحد وانه يستتاب فان تاب والآقتل (الى ان قال) وعموم الأدلة المعتبرة تدل عليه وتخصيص عامتها وتقييد مطلقها برواية عمار لا يخلو عن إشكال ورواية على بن جعفر ليست صريحة في التفصيل إلا أن المشهور بل المذهب هو التفصيل (انتهى) .

وانت خبير ان النصوص النافية للاستتابة في الفطرى ليست منحصرة بموثقة عمار وصحيحة على بن جعفر عليه السلام بل مرفوعة عثمان وصحيحة الحسين ايضاً صرحنا بعدم الاستتابة فيه ومعه كيف يمكن الميل الى عدم الفرق بينهما أصلاً (وأعجب من هذا كله) ما يظهر من مصباح الفقيه من اختيار جماعة من المتأخرين هذا القول .

(١) هو الشهيد الثانى في حدود الروضة (قال) فلولم يطالع أحد عليه يعنى المرتد الفطرى اولم يقدر على قتله او تأخر قتله بوجه وتاب قبلت توبته فيما بينه وبين الله تعالى وصحت عباداته ومعاملاته وطهر بدنه ولا يعود ماله وزوجته اليه بذلك عملاً بالاستصحاب ولكن يصح له تجديد العقد عليها بعد العدة وفي جوازها وجه كما يجوز للزوج العقد على المعتدة عنه بائناً .

(وقال في حدود المسالك) ويجوز له تجديد العقد عليها بعد العدة اوفيهما على احتمال الخ (وتبعه في ذلك صاحب العروة) فقال لكن يملك ما اكتسبه بعد التوبة ويصح الرجوع الى زوجته بعقد جديد حتى قبل خروج العدة على الأقوى (انتهى) .

وقد وافق العروة في هذه الفتوى جمع من أجلأء المحشين وأفاضلهم (واعترض الجواهر) في الحدود على الشهيد الثانى (فقال) بعد نقل ما تقدم آنفاً في آخر المسئلة السابقة من المسالك في تايد ابن الجنيد من عدم الفرق بين الملى والفطرى وبعد تضعيفه له بقوله لا ينبغي أن يسطر بعد استقرار مذهب الإمامية على خلافه (مالفظه) .

ونحو ذلك ما وقع له من الإضطراب في قبول توبة المرتد الفطرى باطناً وجعل من ذلك عود زوجته اليه بعقد جديد بعد العدة اوفيهما في احتمال المطلقة بآئناً مع ان بينونة الزوجة أحد الاحكام الثلاثة التى قد عرفت

كما صحّت عباداته فإذا لم يقدر على قتله أو تأخر قتله بسبب من الأسباب صحّ له العقد على زوجته بمقد جديد بعد العدة بل وقبل خروج العدة وهذا مشكل جداً (١) والأحوط هو أن لا يتزوج بأحد لا بزوجه ولا بغيرها لاني العدة ولا في خارج العدة وأن لا يعامل مع نفسه معاملة من يملك بل معاملة من لا يملك كالعبيد بناءً على أنهم لا يملكون والله العالم .

فصل

في مطهريّة الانتقال في الجملة

مسئلة ١ - حكى عن بعض علمائنا (٢) أن الانتقال هو من المظهرات وهو في الجملة حقّ صحيح فإذا انتقل الدّم مثلاً من الإنسان أو من حيوان آخر ذى نفس سائلة بالمعنى المتقدم في نجاسة البول والغائط إلى البق أو إلى حيوان آخر لأنفس له سائلة وقدمضى على ذلك زمان يصدق معه الإضافة إلى المنتقل إليه (٣) طهر الدّم وإن لم تحصل معه الاستحالة الحاصلة في انتقال الأعيان النجسة كأجزاء البول أو الغائط أو الدم إلى عروق النباتات والأشجار بعد إلقائها في المزارع والبساتين فإنّ انتقالها إليها ليس إلا من الاستحالة و تبدّل الحقيقة والماهية لأن الانتقال من مكان إلى مكان آخر وإن شكّ في صدق الإضافة إلى المنتقل إليه كما في حال امتصاص البقّ دم الإنسان من جسمه أو بعده ييسر لم يحكم بالطهارة (٤) وأوضح من ذلك إذا علم بعدم

الإجماع على عدم قبول التوبة بالنسبة إليها بل مقتضى إطلاق البينونة واعتدادها منه عدة الوفاة خلاف ذلك أيضاً والله العالم (انتهى) .

(١) ووجه الإشكال أن قول أبي عبد الله عليه السلام في موثقة عمّار المتقدمة و امرأته بآئنة عنه يوم ارتدّ ويقسّم ماله على ورثته وتعتدّ امرأته عدة المتوفى عنها زوجها الخ بل وقول أبي جعفر عليه السلام أيضاً في صحيحة محمد بن مسلم وبانت منه امرأته وتقسّم ماله على ولده ماله ظهور في أن الإرتداد عن الفطرة هو بمنزلة الموت عند الشارع ولو بالنسبة إلى النكاح والأموال لا بالنسبة إلى تمام الأحكام ومعه يشكل الفتوى بصحة العقد على زوجته في العدة أو في خارج العدة أو على غير زوجته وهكذا بالنسبة إلى اكتساب الأموال وتملكها لها .

والأحوط هو ما ذكرناه في المتن من عدم التزويج بأحد وأن لا يعامل مع نفسه معاملة من يملك ولا يترك هذا الاحتياط سيّما في الأوّل فإنّه الفرج وأمر الفرج شديد كما في الحديث المروى عن أبي عبد الله عليه السلام فراجع الوسائل في آخر أبواب مقدمات النكاح وآدابه .

(٢) بل يظهر من الجواهر أنه قال بذلك غير واحد من أصحابنا بل ادّعى نفى الخلاف فيه بل الضرورة .

(٣) ويظهر اعتبار ذلك من الجواهر أيضاً .

(٤) قال في الجواهر فلو شكّ في انتقال الإسم بعد الانتقال إلى الجسم كما إذا دخل شيء من النجاسات المتعلقة بذوات النفوس في بطون غير ذوات النفوس ولم يستقرّ فيها حتى يتبدّل الإسم لم يحكم بالطهارة (انتهى) وهو جيّد لاستصحاب النجاسة بعد القطع بعدم تبدّل الموضوع وبقائه على حاله إذ المفروض عدم الاستحالة و عدم تبدّل الحقيقة والماهية سوى الانتقال من مكان إلى مكان آخر .

صدق الإضافة الى المنتقل اليه كما في دم العلق وهي الدّوية السوداء التي تمتصّ الدّم وتكون بمنزلة الكيس فإن الدم الذي يمتصّه حتى ينتفخ ويصير أضعاف ما كان من قبل الإمتصاص هو مما ينسب الى المنتقل عنه (١) من انسان او حيوان سوآء كان الدم بعد في بطنه او قذفه بعد الإمتصاص كما هو الغالب دون المنتقل اليه .

فصل

في مطهريّة زوال العين عن بدن الحيوان

مسئلة ١ - اذا زالت عين النجاسة عن بدن الحيوان فبدنه طاهر من غير حاجة الى تطهيره بالماء فاذا أكلت الهرة مثلاً ميتة ثم زال عنها أثرها من دم ونحوه ثم شربت من ماء قليل لم ينجس ذاك الماء (٢) وهكذا ساير الحيوانات .

(١) كما صرّح به العروة (فقال) ولا بدّ من كونه على وجه لا يسند الى المنتقل عنه والّا لم يطهر كدم العلق بعد مصّده من الإنسان (انتهى) وهو ايضاً جيّد لاندرج الدم حينئذ تحت مادلّ على نجاسة دم الإنسان ونحوه مما له نفس سائلة .

(٢) كما هو المشهور على ما صرّح به كلّ من الحدائق ومفتاح الكرامة في الاسرار وحكى ذالك عن غيرهما ايضاً فنسبوا الجميع إلى المشهور انهم قالوا ان الهرة اذا اكلت ميتة ثم شربت من ماء قليل لم ينجس ذالك الماء غابت ام لم تغب (و الظاهر) ان ذكر الهرة في كلامهم انما هو للتمثيل والّا فلم يرد في شأنها بالخصوص آية اورواية .

(ومما يؤيد) ذهاب المشهور الى ذالك بل يدلّ على اتفاهم عليه ما عن المنتهى من انه ليس لأصحابنا الا قول واحد وهو الطهارة بزوال العين (وعن ظاهر الخلاف) أوصريتها الإجماع عليه (وعن كشف الالتباس) نفى الشك عنه (ولكن مع ذالك كلّ) قد حكى عن مجمع البرهان ان رفع هذه النجاسة المحققة في غيبة الاشكال (وعن بعض) مشايخ شيخنا الأنصاري اختيار ذالك (وفي الحدائق) وقيل بالنجاسة لأصالة البقاء عليها .

(وعن نهاية العلامة) التفصيل بين أن لا تغيب الهرة وبين أن تغيب ففي الأوّل نجسة وفي الثاني طاهرة لاحتمال ولوغها في ماء كثير فاذا شربت من الماء لم يحكم بنجاسته (قال) بل يستصحب طهارته (انتهى) وهو أحد اقوال الشافعية والحنابلة ولهم القول بالطهارة مطلقاً والقول بالنجاسة مطلقاً .

﴿ ثم انّ ما استدل به المشهور ﴾ او يمكن الاستدلال به لطهارة بدن الحيوان بعد زوال العين عنه امور عديدة :

﴿ الأوّل ﴾ الأخبار النافية للبأس عن سؤر الهرة والسباع وهي كثيرة كما يظهر بمراجعة الباب ١ و٢ من اسرار الوسائل (قال في المدارك) في تقريب الاستدلال بها (مالفظه) لأنها يعنى الهرة وغيرها من السباع لا تكاد تنفك عن النجاسات خصوصاً الهرة فإن العام بمباشرتها للنجاسة متحقق في اكثر الأوقات ولولا ذالك للزم صرف اللفظ الظاهر الى الفرد النادر بل تأخير البيان عن وقت الحاجة وانه ممتنع عقلاً

فصل

في مطهريّة غيبة المسلم عن النظر

مسئلة ١ - اذا تنجّس بدن المسلم او ثوبه او شيء آخر مما هو تحت يده واختياره وغاب عن النظر

(انتهى) وقد أشار الى هذا التقريب بنحو الاختصار صاحب الجداول وحكى عن المعالم ايضاً .
(اقول) والعمدة من هذه الأخبار ما دلّ على طهارة سؤر السباع كالأسود والفهود والنمور ونحوها فانها لا تسكن الا البرارى والقفار ولا تعيش الا بصيد الحيوانات البرية وهي غالباً من ذوى النفوس السائلة وميمتها نجسة فمع هذه الحالة اذا حكم الشارع بطهارة سؤرها علم ان مجرد زوال العين عنها مما يكفى في طهارتها .

﴿ الثانى ﴾ موثقة عمار بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤ من الأسرار النافية للبأس عن سؤر الحمامة وكل ما اكل لحمه وسؤر الباز والصقر والعقاب وكل شيء من الطير قال عليه السلام:
إلا أن ترى في منقاره دماً فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب (ورواها الوسائل) بطريقتين آخرين ايضاً فيهما زيادة قال وسئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال إن كان في منقارها قدر لم يتوضأ منه ولم يشرب و ان لم تعلم ان في منقارها قدرأ توضأ منه واشرب .

(وتقريب الاستدلال بها) واضح فإن منقار الباز والصقر والعقاب بل والدجاجة ايضاً مما لا ينفك غالباً عن النجاسة لاعتمادها بأكل الجيف والطيّة او القذر فإن نفي الإمام عليه السلام البأس عن سؤرها مالم يرفى منقارها دماً علم ان منقارها يطهر بمجرد زوال العين عنه من غير حاجة الى تطهيره بالكر أو الجارى .

﴿ الثالث ﴾ الأخبار النافية للبأس عن سؤر الفارة وعما تقع فيه الفارة وتخرج منه حيّة من قبل أن تموت وقد مضى تفصيلها في كراهة سؤر الفارة ان لاشبهة في ان بول الفارة وخرثها نجسان فإن حكم الإمام عليه السلام بطهارة ما وقعت فيه الفارة وخرجت منه حيّة علم ان مخرج بولها وخرثها مما يطهر بزوال العين عنه .
(قال شيخنا الانصارى) ويؤيده الأخبار الدالة على طهارة المايع اذا خرج منه الفارة حيّة مع انها لا تنفك عن نجاسة موضع بعثها ومخرج منسبها (وقال في مصباح الفقيه) فهل تستنجى بعد البول وتسبح في الشلوط والأنهار حتى يتحقق احتمال المطهر الشرعى بالنسبة اليها (انتهى) وهو جيد .

﴿ الرابع ﴾ السيرة القاطعة بين المسلمين كما صرح به الجواهر فانها قد استقرت على عدم التحرز عن الحيوانات التى يعلم بنجاستها ولو عند تولدها بدم الولادة (قال في مصباح الفقيه) ولا عن سؤر الهرّة و أشباهاها مع علمهم غالباً بمباشرتها للنجس ولو فى بعض الأزمنة واطمينانهم بعدم ملاقاتها للمطهر الشرعى بل لو غسل واحد منهم فم الهرّة التى اكلت الفارة او شربت ماء نجساً مع علمه عادة بأنّها تاكل من طعامه وشرايه يعدّ عندهم من المجانين . (وفي الجواهر) بل من غسل شيئاً من الحيوانات يحكمون انه من المجانين (انتهى) وهو كذلك .

واحتملنا أنه طهره في غيبته ثم رجع وعامل مع ذلك الشيء المتنجس بمعاملة الطاهر بأن عمل عملاً يشترط بطهارته كما اذا صلى مثلاً في ذلك الثوب فغيبته هذه هي بحكم المطهر له (١) لكن بشرط أن كان ذلك المسلم

✽ الخامس ✽ ما استدل به المدارك وحكى عن المعالم من عدم ثبوت التعبد بغسل النجاسة عن الحيوان وتبعهما الحدائق (قال) فإن عدم وجود دليل على التكليف بإزالة النجاسة في مثل ذلك مع عموم البلوى بذلك دليل على عدم التكليف بذلك (انتهى) وهو جيد .

✽ السادس ✽ ما نمتك به المدارك من الأصل العملى (قال) وقد قطع جمع من المتأخرين بطهارة الحيوان غير الآدمى بمجرد زوال العين وهو حسن للأصل (انتهى) وهو ضعيف فإنه بعد زوال العين لا مجال لأصل الطهارة إلا استصحاب النجاسة فلو لا الأدلة السابقة على الطهارة لم يكن مجال لأصل الطهارة أصلاً .

(بقى الكلام) فيما تقدم من تفصيل العلامة في النهاية وهو أيضاً ضعيف فإنه لو لا الأدلة السابقة على الطهارة لم ينفعها مجرد غيبة الحيوان واحتمال ولوغه في الماء الكثير فإن استصحاب نجاسته وعدم ولوغه في الماء الكثير حاكم على استصحاب طهارة الإناء الذى قد شرب منه بعد غيبته فتأمل جيداً .

(١) وتفصيل المسئلة ان المشهور ان غيبة المسلم عن النظر زماناً يسع فيه التطهير هي بحكم المطهر في الجملة (بل في مفتاح الكرامة) وهو ظاهر مذهب الأصحاب (قال) كما في تمهيد القواعد (وفي الجواهر) بخلاف معتد به أجده فيه (قال) بل حكى الإجماع عليه بعض شراح منظومة الطباطبائى (انتهى) .

(ولكن قد وقع الخلاف) في هذه المسئلة في مواضع :

✽ منها ✽ ان غيبة المسلم عن النظر هل هي مطهرة لبدنه خاصة او لبدنه وثيابه وكلما يتعلق به مما في يده وتحت سلطته واختياره حكى عن المستند الاول وعن المشهور الثانى .

✽ ومنها ✽ ان غيبة المسلم عن النظر هل هي مطهرة بالاشراط او مع الشرط .

(فعن الشهيد) في حواشى الكتاب عدّها من المطهرات من دون شرط وهو ظاهر الحدائق ايضاً في آخر الأستار بل صريحه (وعن الذكري) وظاهر كشف الإلتباس اشتراط علمه بالنجاسة والتكليف بمعنى كون المسلم مكلفاً (وعن المقاصد العلية) اشتراط علمه واهليته لإزالتها كأن يكون مميزاً معتقداً وجوب إزالتها او استحبابها .

(وعن تمهيد القواعد) اشتراط العلم بالنجاسة فقط (وعن موجز أبى العباس) التفصيل بين بدن الإنسان فالإشترط فيه شيء وبين غيره كثيابه ونحوها فيشترط فيه العلم بالنجاسة ومشاهدته مستعملاً له فيما يشترط بالطهارة (وعن المنائيج) اشتراط العلم بإزالة النجاسة او الظن بها (وفي المدارك) وعن مجمع البرهان اشتراط التلبس بما يشترط فيه الطهارة على تأمل لهما في ذلك .

(وظاهر الجواهر) بل صريحه في بدو الأمر اعتبار التكليف بمعنى كون المسلم مكلفاً وعلمه بالنجاسة وتلبسه بما يشترط فيه الطهارة ولكن الذى يظهر منه أخيراً انه عدل عن هذا كله فاختر عدم اشتراط التلبس بما يشترط فيه الطهارة وفاقاً لمن عدى المدارك ومجمع البرهان والموجز في الثياب خاصة واختار ايضاً عدم

اعتبار العلم بالنجاسة وفاقاً لظاهر الطباطبائى فى منظومته وصريح النراقى فى لواامعه وظاهر استاده فى كشفه بل لأبى العباس فى موجزه فى خصوص البدن مع الاعتراف بأن المعروف بين من تعرض لذلك اعتباره كما انه اختار عدم اعتبار التكليف ايضاً بل ولا التمييز ولا الاهتمام بالنجاسة استناداً الى تحقق السيرة فى جميع ذلك كله او اكثره .

(وصريح العروة) هو الا شتراط بأمر خمسة العلم بالملاقات والعلوم بالنجاسة اجتهاداً او تقليداً و الاستعمال فيما يشترط فيه الطهارة والعلم باشتراط الطهارة واحتمال التطهير فى زمان غيبته .

﴿ ومنها ﴾ ان الدليل على مطهرية غيبة المسلم عن النظر ما هو (فمن منظومة الطباطبائى) الاستدلال بالسيرة (وعن تمهيد القواعد) استناد الأصحاب الى ظاهر حال المسلم لأنه ممن يتنزّه عن النجاسة (وفى الجواهر) قد استند الى السيرة القاطعة المرجحة للعمل بظاهر حال المسلم من عدم عصيانه وسهوه ونسيانه على الأصل .

(وفى الحقائق) فى آخر الاسرار ان الحكم مما يعم به البلوى (قال) ولو لم يكن مجرد الغيبة كافياً فى الطهارة لورد فيه أثر عنهم عليه السلام وبلغنا ذلك ولا تمتنع الاقتداء بإمام الجماعة حتى يسئله لأنّ عروض النجاسة له بالبول والغائط أمر متيقن وعروض النسيان له ممكن وبطلانه أظهر من أن يحتاج الى البيان (انتهى).

(واستدل شيخنا الأناضولى) بظهور الإجماع وظاهر حال المسلم والسيرة القطعية والخرج وما دلّ على تصديق المسلم وعدم اتهامه (وظاهر العروة) بل صريحه وهكذا ظاهر كل من اعتبر التلبس بما يشترط فيه الطهارة كالمدارك ومجمع البرهان وابو العباس فى غير البدن هو الاستناد الى حمل فعل المسلم على الصحة .

﴿ اقول ﴾ والعمدة فى الأدلة المتقدمة هى السيرة وظاهر حال المسلم وحمل فعله على الصحة ولكن المتيقن من السيرة والأخذ بظاهر حال المسلم من تنزهه عن النجاسة هو فيما اذا صدر منه فعل مشروط بالطهارة لامطلقاً ولو لم يصدر منه ذلك فإن مع عدم صدوره منه لا تقطع بالسيرة ولا يكون ظاهره التنزه عن النجاسة بماهى هى ، لعدم كونه ملزماً به مالم يكن لأجل العمل المشروط بالطهارة فالعمدة فى الحقيقة هو حمل فعل المسلم على الصحة وعدم الاعتناء باحتمال الغفلة والنسيان او التعمد والعصيان وذلك لبناء العقلاء عامة على عدمه .

(وامّا الاستدلال) بأنه لو لم يكن مجرد الغيبة كافياً فى الطهارة لورد فيه أثر فهو ضعيف لكفاية ماورد فى النهى عن نقض اليقين بالشك بطرق عديدة وامّا عدم السؤال عند الاقتداء بإمام الجماعة فهو لكونه فى مقام إصدار عمل مشروط بالطهارة وعمله محمول على الصحة .

(وأضعف منه) الاستدلال للطهارة بظهور الإجماع عليها وذلك لما فى الحقائق من نسبة القول بالنجاسة حتى يعلم زوالها الى ظاهر المشهور بل عن المستند دعوى شهرة ذلك صريحاً ومعهما كيف يستدل للطهارة بالإجماع عليها .

عالمًا بالتنجس وعالمًا باشتراط ما عمله بعد رجوعه من غيبته من الصلاة و نحوها بالطهارة وهل يشترط في ذلك كون المسلم بالغاً (١) أم لا الأحوط اشتراطه سيّما إذا كان غير البالغ طفلاً غير مميز كما أن الأحوط أن لا يكون البالغ ممّن لا يبالي بالنجاسة (٢) .

فصل

في مطهرية زوال العين عن الباطن

مسئلة ١ - إذا زالت عين النجاسة عن الباطن فالباطن مما يظهر بزوالها عنه (٣) من غير حاجة إلى

(ومثله في الضعف) أيضاً الاستدلال لها بالحرج فإنّ المستند في الحكم بالطهارة لو كان هو ذلك لوجب الافتصار في رفع اليد عن استصحاب النجاسة على مقدار يندفع به الحرج لامطلقاً (وأمّا ما دل على تصديق المسلم) وعدم اتهامه فهو حقّ لكن إذا أخبر عن التطهير أمّا قولاً أو عملاً بأن ارتكب عملاً مشروطاً بالطهارة لامطلقاً .

(ومن جميع ما ذكر الى هاهنا) يظهر لك ان الحق في الاستدلال هو ما استدللّ به العروة من حمل فعل المسلم على الصحة كما ان الحق في الاشتراط هو ما اشترطه العروة من الأمور الخمسة المتقدمة وقد اشرنا الى الجميع في المتن فإن حمل فعل المسلم على الصحة لا يكاد يكون الاّ مع تلك الشرائط الخمسة بل الشرط الأخير وهو احتمال التطهير في زمان غيبته هو مما يقول به كلّ من قال بمطهرية غيبة المسلم عن النظر إنمّع العلم بعدم التطهير في زمان غيبته لا يكاد يقال بمطهرية الغيبة بما هي هي .

(كما ان من جميع ما ذكر الى هاهنا) يظهر لك عدم اختصاص الحكم ببدن المسلم فقط بل يجري في ثيابه أيضاً وكلّما يتعلّق به مما في يده وتحت اختياره وذلك لعدم اختصاص الدليل وهو حمل فعل المسلم على الصحة بالبدن خاصة فما تقدم عن المستند من الاختصاص ببدنه ضعيف .

(١) قد مضى اشتراط ذلك من الذكري وظاهر كشف الإلتباس وجعله صاحب العروة أحوط وهو كذلك فان المتيقن من أصالة الصحة بمعنى حمل فعل المسلم على النحو المحكّل الجائز هو ما اذا كان بالغاً مكلفاً لا غير بالغ سيّما اذا كان غير ممّيّز (ومن العجيب) ما تقدم من الجواهر من عدم اعتبار البلوغ ولا التمييز أصلاً .

(٢) واستشكل العروة في الحكم بمطهرية غيبة المسلم عن النظر لو علم من حاله انه ممّن لا يبالي بالنجاسة أصلاً وهو في محله اذا المتيقن من أصالة الصحة وحمل فعل المسلم على النحو المحكّل الجائز هو غيره (ومن العجيب) ما حكم به الجواهر من مطهرية غيبة المسلم عن النظر مطلقاً حتى اذا علم ممّن حاله عدم الاهتمام والإكتراث بإزالة النجاسات لتسامحه في دينه وهو كما ذكرنا من الجواهر عجيب .

(٣) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل نفى الخلاف عنه في الحدائق في احكام النجاسات في المسئلة الأولى مما يجب إزالته من النجاسات (وفي الجواهر) قداّعى الاتفاق عليه (قال) بل قيل انه يمكن ان يكون من ضروريات الدين (انتهى) ولعلّه كذلك .

تطهيره بالماء لا بقليله ولا بكثيره فإذا خرج الدّم من أصول أسنانه وتنجّس به باطن فمه ثم زال الدم أمّا بالبصاق أو بالبلع وإن كان حراماً أو بالاستهلاك شيئاً فشيئاً طهر باطن الفم فإذا بصق فبصاقه طاهر وهكذا

﴿ثم إن المشهور﴾ قد استدلوا لذلك بطائفة من الروايات المروية في الوسائل في النجاسات أغلبها في الباب ٢٤ وبعضها في الباب ٣٩ .

(وفي صحيحة عبد الحميد) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل يشرب الخمر فيبصق فأصاب ثوبي من بصاقه قال ليس بشيء .

(وفي صحيحة إبراهيم بن أبي محمود) قال سمعت الرضا عليه السلام يقول ليستنجى ويغسل مظهر منه على الشرج ولا يدخل فيه الأثملة (ورواه أيضاً) في الباب ٢٩ من أحكام الخلوة وقال فيها قال سمعت الرضا عليه السلام في الاستنجاء يغسل مظهر منه الخ .

(وفي موثقة عمار) عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال إنما عليه أن يغسل ما ظهر منه يعني المقعدة وليس عليه أن يغسل باطنها .

(وفي موثقة أخرى) لعمار قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل يسيل من أنفه الدم هل عليه أن يغسل باطنه يعني جوف الأنف فقال إنما عليه أن يغسل مظهر منه .

(وفي رواية محمد بن مسلم) عن أحدهما عليه السلام في الرجل يمس أنفه في الصلاة فيرى دمًا كيف يصنع أينصرف قال إن كان يابساً فليرم به ولا بأس .

(وفي رواية زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام قال ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة إنما عليك أن تغسل مظهر (وقد جعل الحدائق) هذه الرواية الأخيرة مؤيدة لمطلب المشهور لدليلاً عليه .

(والانصاف) أنه ينبغي جعل تمام الروايات المتقدمة من المؤيدات لامن الأدلة وذلك لعدم تمامية دلالتها (أمّا الصحيحة الأولى) فلا أنها من أدلة طهارة الخمر لامن أدلة طهر الباطن بزوال العين .

(ويؤيده) رواية الحسين بن موسى المروية في الوسائل من بعد الصحيحة الأولى بالافضل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشرب الخمر ثم يمجه من فيه فيصيب ثوبي قال لا بأس .

(وأمّا) بقية الروايات فلا أن أقصاها الدلالة على عدم وجوب غسل الباطن لاطهره بزوال العين عنه بمعنى أن الواجب على المكلف لأجل الصلاة ونحوها هو غسل ما ظهر منه لا ما بطن وان كان نجساً (بل لا ينبغي) جعل الرواية الأخيرة من المؤيدات أيضاً فإنها أجنبية عن المقام رأساً فإنها من روايات الوضوء والمراد من غسل مظهر هو غسله لرفع الحدث لا لرفع الخبث .

(ويؤيد ذلك) ماورد في الوضوء في باب استحباب المضمضة من التصريح بنفي المضمضة والاستنشاق من الوضوء لأنهما من الجوف .

(والعجب) من الوسائل أنه ذكر رواية زرارة المتقدمة آنفاً في أبواب الوضوء في باب استحباب المضمضة وذكرها في المقام أيضاً في باب أنه يجب غسل ظاهر البدن من النجاسة دون البواطن مع أن بين الباين بون بعيد والغسل في أحدهما لرفع الحدث وفي الآخر لرفع الخبث .

إذا رُفِعَ وتنَجَسَ بالدم باطن أنفه ثم انقطع الدم ولم يبق منه أثر طهر باطن الأنف فإذا امتخط فمخاطه طاهر

﴿والصحيح﴾ هو الاستدلال لمطلب المشهور من طهر الباطن بزوال العين عنه بطأفة أخرى من الروايات المروية في الوسائل كما يظهر بمراجعة الباب ١٢ و ١٦ من نواقض الوضوء والباب ٥٥ من النجاسات :

(ففي رواية عمار بن موسى) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع كيف يصنع؟ قال إن كان خرج نظيفاً من العذرة فليس عليه شيء ولم ينقض وضوئه .
(ونظيرها) رسالة حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تسقط منه الدواب وهو في الصلاة قال يمضي في صلاته ولا ينقض ذلك وضوئه .

(وتقريب الاستدلال بهما) واضح فإن حبّ القرع والدود الخارجين عن المقعدة قد لاقيا العذرة في الباطن بلا شبهة ومع ذلك لم يأمر الإمام عليه السلام بغسل المقعدة بعد خروجهما وهو مما يكشف عن طهارتهما فعلاً والّا لوجب غسل المقعدة بالكلام لوضوح أنهما لا يخرجان عادةً إلا مع الرطوبة لاجافين يابسين .
(وفي رواية صفوان بن يحيى) قال سئل رجل أبا الحسن عليه السلام وأنا حاضر فقال إن بي جرحاً في مقعدتي فأتوضأ ثم استنجى ثم أجد بعد ذلك الندى والصفرة تخرج من المقعدة أفاعيد الوضوء قال قد انقيت قال نعم قال لا ولكن رشّه بالماء ولا تعد الوضوء .

(وتقريب الاستدلال بها) إن الندى والصفرة الخارجتين من المقعدة قد لاقيا عادةً في الباطن مع العذرة وبعض أجزائها ومع ذلك لم يحكم الإمام عليه السلام بغسل المقعدة بخروجهما وإن أمر بالرش وهو للاستحباب كما تقدم في المسئلة ٢٨ من التطهير بالماء فمنه يعرف طهارتهما شرعاً وإلا لوجب غسل المقعدة بلا شبهة .
(وفي صحيحة أخرى لابراهيم بن أبي محمود) قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة وليها قميصها أو إزارها يصيبه من بلل الفرج وهي جنب أتصلي فيه قال إذا اغتسلت صلت فيهما .

(وتقريب الاستدلال بها) إن البلل الخارج عن فرج المرأة الجنب قد لاقى عادةً مني الرجل أو بقاياها المتخلفة في باطن فرجها ومع ذلك لم يأمر الإمام عليه السلام بغسل القميص أو الإزار الذي أصابه ذلك البلل وهو ممّا يكشف عن طهارة البلل الخارج منها والّا لوجب غسل القميص أو الإزار بلا كلام .

(وفي صحيحة زرارة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن سال من ذكرك شيء من مذى أو ودى وانت في الصلاة فلا تغسله ولا تقطع الصلاة ولا تنقض له الوضوء وإن بلغ عقبيك النخ .

(وتقريب الاستدلال بها) إن الودى بالبدال المهملة هو الذي يخرج بعد البول إجماعاً مضافاً إلى أنه قد صرح بذلك رسالة ابن رباط أيضاً المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء ومن المعلوم أن الودى الخارج بعد البول لا بدّ من ملاقاته في الباطن مع رطوبات البول المتخلفة في المجرى ومع ذلك لم يأمر الإمام عليه السلام بغسله وهو مما يكشف عن طهارته شرعاً والّا لوجب غسل المخرج بالكلام .

(نعم في الباب المذكور) رواية آمرة بأعادة الوضوء لأجله لكن عن الشيخ حملها على من ترك الاستبراء بعد البول وهو جيّد إذ هو الذي يقتضيه الجمع بينها وبين الروايات الصريحة في نفي البأس عما خرج بعد

بل لا يبعد ان يقال إنّ الباطن مما لا يتنجّس بالأعيان النجسة أصلاً (١) لا انه يتنجّس بها ثم يطهر بزوال العين عنه فاذا كان في فمه شيء من الدم فريقه المتصل به طاهر فاذا أدخل أصبعه في فمه وقد أصاب الريق دون الدم لم يتنجّس إصبعه .

مسئلة ٣ - الأظهر انه لا فرق في عدم تنجّس الباطن بالعين بين ان كانت العين متكوّنة في الباطن او

البول والاستبراء وإن سال على الساق فالأولى لمن ترك الاستبراء بعد البول والثانية لمن استبرأ بعده فراجع الوسائل الباب ١٣ من نوافض الوضوء .

(١) وتفصيل المسئلة ان ظاهر الكلمات وصريح الحدائق بل والشهيدين على ما حكى عنهما ان مراد الفقهاء هاهنا هو طهر الباطن بزوال العين عنه لعدم تنجّسه بها ولكن الجواهر قد استظهر ان مرادهم هو الثاني اى عدم تنجّسه بها وادّعى ظهور الموثقة الثانية لعمار في ذلك وانه قضية الاصل والعمومات (قال) ان ليس في ادلة النجاسة عموم مثلاً يشمل نجاسة البواطن بها .

(ثم قال) وقد أجاد الأستاذ الأكبر في شرحه على المفاتيح حيث قال انه لم يتحقق اجماع على تنجّس البواطن لولم نقل بالاجماع على العدم مضافاً الى الأصول والعمومات (انتهى) .

(وقد ذكر الجواهر) في الاستار لذلك ثمرةً فاذا لاقى شيء مع الباطن كالسن مثلاً وقد شك في بقاء العين على الباطن فعلى الاول يحكم بنجاسة الشيء الملاقى للباطن وذلك لاستصحاب نجاسة الباطن ولولا احتمال بقاء العين عليه وعلى الثاني لا يحكم بنجاسته فان استصحاب بقاء العين عليه مما لا يثبت الملاقات معها كى يثبت بها نجاسة الملاقى .

(ولكنّه) رحمه الله قد نسي هذه الثمرة في المقام بل انكر الثمرة هاهنا بدعوى ان العين ان كانت باقية فهي المنجّسة للملاقى والا فالملاقى للباطن طاهر لا محالة سواء قلنا ان الباطن طهر بزوال العين عنه او انه لم يتنجّس بها أصلاً .

(وقال في العروة) بعد ما استقرب عدم تنجّس جسد الحيوان او باطن الانسان بالعين لانهما يتنجّسان بها ويطهران بزوال العين (مالفظه) ومما يترتب على الوجهين انه لو كان في فمه شيء من الدم فريقه نجس مادام الدم موجوداً على الوجد الاول فاذا لاقى شيئاً نجسّه بخلافه على الوجه الثاني فان الريق طاهر والنجس هو الدم فقط فان أدخل إصبعه مثلاً في فمه ولم يلاق الدم لم ينجّس وإن لاقى الدم ينجّس الخ .

(اقول) اما عدم تنجّس جسد الحيوان بعين النجاسة فبعيد غاية البعد وذلك للاطمينان بعدم الفرق بين جسده وجسد الانسان في تنجّسه بدم او منى ونحوهما من النجاسات أبداً غير ان الاول يكفى في طهره زوال العين عنه ولا يكفى ذلك في الثاني .

وامّا عدم تنجّس باطن الانسان بعين النجاسة فلا يبعد استفادتها من الطائفة الثانية من الروايات كلاً او بعضاً وان بعد استفادتها من الموثقة التي أشار إليها الجواهر وذلك لما عرفت من انها وبقية الطائفة الاولى جميعاً مفادها هو عدم وجوب غسل الباطن لاطهره بزوال العين عنه او عدم تنجّسه بملاقاته معها .

(هذا مضافاً) الى ما سمعته من الجواهر واستاده من ان مقتضى الأصل والعمومات أعنى أصل الطهارة

كانت داخلة اليه من الخارج (١) فكما انه اذا خرج من أصول أسنانه الدم لم يتنجس ريقه المتصل به فكذلك اذا دخل الى فمه دم من الخارج فلا يتنجس ايضاً ريقه المتصل به كما ان الأظهر انّه لافرق في تنجس الظاهر بالنجاسة بين ملاقاته معها في الخارج اوفي الباطن كانت النجاسة في الثاني متكوّنة في الباطن اوداخلة اليه من الخارج فالظاهر في جميع هذا كله مما يتنجس بملاقات النجاسة (٢) فلا يصعب مثلاً اذا وضعه على جرح له

وعموماً ما دلّ على طهارة الأشياء كلّها إلا ما خرج هو عدم تنجس الباطن بالعين بعد عدم عموم لا دلة تنجيس النجس يشمل باطن الانسان كما يشمل ظاهره وإن شئت قلت ان قاعدة الملاقات وهي تاتر ملاقى النجس برطوبة منصرفه عن الباطن رأساً فيكون مقتضى الأصل والعمومات فيه عدم تنجسها بملاقات النجس .

(١) أمّا العين المتكوّنة في الباطن فهي مورد أغلب روايات الطائفة الثانية المتقدمة آنفاً في المسئلة السابقة وأمّا العين الداخلة اليه من الخارج فهي مورد الصحيحة الثانية لابراهيم بن أبي محمود المتقدمة في الطائفة الثانية وذلك لما عرفت من ان البلل الخارج من فرج المرأة الجنب قد لاقى عادة منى الرجل الداخل اليه او بقاءه المتخلّفة فيه .

(هذا كلّه) مضافاً الى ما سمعته آنفاً من انصراف قاعدة الملاقات عن الباطن رأساً فيكون مقتضى الأصل والعمومات فيه هو طهارته وعدم تنجسه بملاقات العين مطلقاً سواء كانت العين من الداخل او من الخارج . (نعم إن شيخنا الانصارى) أعلى الله مقامه بعد أن نفى الإشكال في عدم تنجس البواطن بالنجاسة مطلقاً سواء كانت متكوّنة فيها او داخلة اليها من الخارج واستدلّ عليه بظهور عدم الخلاف فيه (قال) كما يظهر من شارح الروضة وبانصراف دليل تاتر ملاقى النجس برطوبة الى غير البواطن (فصل) بين البواطن التي لا تظهر للمحس كالبطن وشبهه فلا يتأثر بالنجاسة مطلقاً سواء تكونت هناك اودخلت اليها من الخارج و بين ما يظهر للمحس كالفم والأنف والعين فيتأثر بها مطلقاً وان كان يظهر بزوال العين عنه .

(وانت خبير) ان الفرق بينهما غير واضح ولا ظاهر فإن الدليل وهو الاصل والعمومات بعد انصراف دليل تاتر ملاقى النجس برطوبة الى غير البواطن وإن شئت قلت انصراف قاعدة الملاقات عن البواطن هو مما يشمل الباطن بكلا قسميه جميعاً .

(٢) والمستند في الجميع ان قاعدة الملاقات التي اشير اليها آنفاً وهي تاتر ملاقى النجس برطوبة تشمل كلّ شيء ظاهر لا تعدّ من الباطن سواء لاقى عين النجس في الخارج اوفي الباطن كانت العين في الثاني متكوّنة في الباطن اوداخلة اليه من الخارج .

(وامّا ما فصله ايضاً) شيخنا الأنصارى هاهنا بين البواطن التي لا تظهر للمحس كالبطن وشبهه فلا يتنجس الجسم الخارجى الذى دخل اليها ولاقى العين كما في ماء الحقنة وبين البواطن التي تظهر للمحس كالفم والأنف والعين فيتنجس الجسم الخارجى الذى دخل اليها ولاقى العين .

(فهو غير واضح ايضاً ولا ظاهر) وذلك لجريان الدليل وهو قاعدة الملاقاة في الجميع على حدّ سواء (وبالجملة) ملخص الكلام في هذه المسئلة ان الباطن سواء كان مما لا يظهر للمحس كالبطن وشبهه او يظهر له كالفم وشبهه هو ممّا لا يتنجس بالعين مطلقاً لانصراف قاعدة الملاقات عن الباطن بكلا قسميه جميعاً وان

فى رجله وأصابه الدم تنجس وإذا أدخله فى أنفه وأصابه دم الرعاف تنجس وإن فرض خروج الإصبع نظيفاً بحيث لم يكن عليه أثر الدم وهكذا الحال فى ماء الحقنة فإذا لاقى النجس فى الخارج تنجس وإذا لاقى العذرة فى الباطن تنجس وإن كان قد خرج غير ملوث بالعذرة وإذا أدخل لحم الميتة فى فمه ليأكله ثم أدخل قطعة من الخبز ليأكلها معه ولاقى الخبز مع اللحم فى الفم تنجس الخبز وإن زال عنه العين هناك (١) فيجب عليه إخراجها كما يجب عليه إخراج اللحم عيناً والله العالم .

الجسم الخارجى الملاقى للعين مما يتنجس بالعين مطلقاً وذلك لشمول قاعدة الملاقات لجميع اقسام ملاقاته بتمامها والله العالم .

(١) كما حكى التصريح بذلك عن الروضة وشارحها فيبقى على نجاسته وحرمة أكله ولا ينفعه زوال العين عنه أصلاً ولو فى الباطن .

﴿ ثم انه بقى فى خاتمة المطهرات ﴾ شيء لا بأس بذكره مختصراً وهو انه قد ذكر فى العروة أموراً أخر عدّها من المطهرات غير ما ذكرناها نحن الى هاهنا من الأمور الاثنى عشر وإن سبق منا الإشارة الى بعضها بنحو الايجاز .

(منها) التبعية كتبعية فضلات الكافر المتصلة به فانها مما تطهر تبعاً بالاسلام وتبعية ولد الكافر للكافر فإنه ممن يطهر ايضاً تبعاً بالاسلام وتبعية ولد الكافر للسباى المسلم الذى سباه منفرداً لامع أبيه اوجدّه وتبعية ظرف الخمر للخمر فى طهارته بالانقلاب الى الخل على القول بنجاسة الخمر وتبعية آلات تغسيل الميت للميت فانها مما تطهر تبعاً لطهارة الميت بالغسل وتبعية أطراف البئر والدلو والحبل وثياب النارج فانها مما تطهر تبعاً لطهارة البئر بالنزع اذا قلنا بتنجسها بالملاقات وتبعية آلات طبخ العصير فانها تطهر تبعاً لطهارة العصير بذهاب الثلثين اذا قلنا انه ينجس بالغليان وتبعية يد الغاسل فى تطهير النجاسات وآلات الغسل وبقية الغسالة المتخلفة فى المحل فإن الجميع مما يطهر بتبعية طهارة المغسول بالغسل وتبعية ما يجعل فى العنب او التمر للتخليل كالخيار والباذنجان ونحوهما فإن الجميع كما ينجس تبعاً للعنب او التمر اذا صار احدهما خمراً وقلنا بنجاسة الخمر فكذلك يطهر تبعاً لهما اذا صار احدهما خلاً .

(ومنها) استبراء الحيوان الجلال فإنّه مطهر لبوله وروثه بل وامرقة على القول بنجاسته .

(ومنها) حجر الاستنجاء فإنّه ممّا يطهر المقعدة من الغائط كما يطهرها الماء .

(ومنها) خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف فإنّه مطهر لمابقى من الدم فى جوفها .

(ومنها) نزع المقادير الخاصة عن البئر للنجاسات المختلفة الواقعة فيها فإنّه مطهر لها على القول بتنجسها بالملاقات .

(ومنها) تيمم الميت بدلاً عن الاغسال الثلاثة عند تعذرهما فيطهره كما تطهره الاغسال عيناً .

(ومنها) الاستبراء بالخرطاط بعد البول وبالبول بعد المني فإنّه مطهر للبلل المشتبه الخارج بعده .

(ومنها) زوال التغيير فى الجارى والبئر بل مطلق النابع بأى وجه كان أى سواء زال التغيير بنفسه

او بعلاج .

فصل

في أواني الذهب والفضة

وما يلحق بهما من الآلات المتخذة منهما وزخرفة السقوف والحيطان والكلام في الجميع يقع في طي مسائل .

مسئلة ١ - يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب على الأقوى (١) والظاهر ان الحرام هو نفس الأكل والشرب منها لا مجرد الأخذ منها او الوضع في الفم او المضغ فيه فإن هذا كله ليس

(وذكر الجواهر) عن كشف الغطاء أمرين آخرين أيضاً (احدهما) اغتسال المصلوب من قبل أن يصلب فإنه بدل عن غسل الميت المطهر له (ثانيهما) الشهادة لبدن الشهيد فإنها مما يغنى عن غسل الميت المطهر له . (هذا كله) مضافاً الى ما تقدم في المسئلة الثانية من المطلق والمضاف من مطهريه المايح المضاف للنجاسات عند السيّد والمفيد والكاشاني بل وابن ابي عقيل ايضاً عند الضرورة ومطهريه المسح للأجسام الصقيلة على نحو يزول منها العين عند السيّد والكاشاني ومطهريه البصاق للدم عند ابن الجنيّد من اصحابنا . (اقول) ان جملة من الأمور المذكورة تقدّمت في ضمن المطهرات تبعاً وجملة منها سيأتى الكلام فيها في محلّها بعداً وجملة منها عدّها من المطهرات لا يخلو عن مسامحة كما اعترف به العروة ولكن الأمر مع ذلك كله سهل هين .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل في الحدائق نفى الخلاف عنه بل في المدارك والجواهر وعن جمع آخرين دعوى الإجماع عليه صريحاً (ولكن) مع ذلك كله قال الشيخ في المسئلة ١٥ من طهارة الخلاف (ما لفظه) يكره استعمال أواني الذهب والفضة وكذلك المفضّض منها (قال) وقال الشافعي لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة (انتهى) .

و ظاهره الكراهة المصطلحة التي هي في قبال الحرمة وذلك بقريضة جعل قوله بالكراهة في قبال قول الشافعي بعدم الجواز وإن حمل كلامه غير واحد منا على الحرمة كالمختلف والمدارك والجواهر وحكى ذلك عن المعتمد والذكرى ايضاً ولكن عن كاشف اللثام إن هذا الحمل بعيد وهو كذلك .

نعم حكى عن المبسوط وزكاة الخلاف التصريح بعدم الجواز ولكنه على الظاهر رجوع عن القول بالكراهة لانه قريضة على إرادة الحرمة من الكراهة في طهارة الخلاف (وعن المجمع) لولا الإجماع لكان القول بكراهة استعمال الأواني حسناً .

(وفي الوسائل) في خانة الباب ٦٥ من النجاسات (ما لفظه) واعلم ان اكثر الأصحاب على تحريم آنية الذهب والفضة وهو المعتمد (انتهى) وهو كالصريح في كون المسئلة خلافية (وعلى كلّ حال) الأقوى كما ذكرنا في المتن هو حرمة استعمال أواني الذهب والفضة في كلّ من الأكل والشرب جميعاً لأجوازها على كراهية . ﴿ ويدلّ عليه ﴾ مضافاً الى ما في الجواهر من الإجماع (قال) محصلاً و منقولاً إن لم يكن متواتراً (طائفة من الاخبار) الصريحة او الظاهرة في الحرمة .

• • • • •

(فى زكاة الخلاف) فى المسئلة ١٠٣ قد روى عن النبى ﷺ مرسلًا انه نهى عن استعمال آنية الذهب والفضة و قال من شرب فى آنية الذهب والفضة انما يجر جر فى بطنه نار جهنم .

(و فى المدارك) والحدائق و غيرهما ان الجمهور قدروا عن على عليه السلام انه قال الذى يشرب فى آنية الذهب والفضة انما يجر جر فى بطنه نار جهنم (ورواه المستدرک) فى الباب ٤٠ من النجاسات عن البحار عن الرضى وعن غوالى اللثالى جميعاً عن النبى ﷺ مثله باختلاف يسير فى اللفظ .

(و فى المدارك) ايضاً والحدائق وغيرهما ان الجمهور قدروا عن النبى ﷺ انه قال لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا فى صحافها ^(١) فإياها لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة (وقريب منها) ما رواه المستدرک فى الباب المتقدم عن القطب الراوندى عن النبى ﷺ .

(و فى الوسائل) فى الباب ٣٠ من لباس المصلى روى عن الخصال بسنده عن البراء بن عازب قال نهى رسول الله ﷺ عن سبع وأمر بسبع نهانا عن التختيم بالذهب و عن الشرب فى آنية الذهب والفضة و قال من شرب فيها فى الدنيا لم يشرب فيها فى الآخرة الخ .

(و فى الوسائل) ايضاً فى الباب ٦٥ من النجاسات روى عن الكلينى والبرقى بسنديهما عن موسى بن بكر عن ابى الحسن عليه السلام قال آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوفنون (وروى مثله) عن الصدوق مرسلًا عن النبى ﷺ (و فى المستدرک) فى الباب المتقدم عن الراوندى والجعفرىات مثله ايضاً .

(و فى الوسائل) فى الباب ٦٥ و ٦٦ من النجاسات روايات عديدة تدل على المطلوب ايضاً (فعن داود ابن سرحان) عن أبى عبد الله عليه السلام قال لا تأكل فى آنية الذهب والفضة (وعن محمد بن مسلم) عن أبى جعفر عليه السلام مثله باختلاف يسير (و عن محمد بن مسلم) ايضاً عن أبى جعفر عليه السلام انه نهى عن آنية الذهب والفضة .

(و عن الصدوق) فى حديث قال نهى رسول الله ﷺ عن الشرب فى آنية الذهب والفضة (و عن قرب الأسناد) ان رسول الله ﷺ نهاهم عن سبع منها الشرب من آنية الذهب والفضة (و عن الحلبي) عن أبى عبد الله عليه السلام قال لا تأكل فى آنية من فضة ولا فى آنية مفضضة .

(وفى المسئلة ١٥) من طهارة الخلاف روى عن النبى ﷺ مرسلًا انه نهى عن استعمال أوانى الذهب والفضة (ورواه فى زكاة الخلاف) ايضاً فى المسئلة ١٠٣ .

(و فى المستدرک) فى الباب المتقدم جملة اخرى من الاخبار الناهية عن الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة و عن استعمالها قد رواها عن كتاب على بن جعفر عليه السلام و فقه الرضا عليه السلام و مكارم الأخلاق للطبرسى و درر اللثالى للأحسائى .

✽ نعم لنا طائفة اخرى من الأخبار ✽ ظاهرها الكراهة (فى الوسائل) فى الباب ٦٥ من النجاسات (صحيحة محمد بن اسماعيل) بن زريع قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرها (الحديث)

(١) الصفحة القصعة الكبيرة المنبسطة تشعب الخمسة أو أكثر والجمع صحاف . (منه)

بأكل بل الأكل هو البلع بعد هذا كله و إيصاله الى الجوف (١) كما ان الظاهر عدم سراية الحرمة الى نفس المأكول او المشروب (٢) فلا يكون المأكول او المشروب من أواني الذهب والفضة هو كل لحم الخنزير او الخمر

(وموثقة سماعة بن مهران) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي الشرب عن آنية الذهب والفضة (ورواية عبيد الله بن علي الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام انه كره آنية الذهب والفضة والآنية المفضضة .

(وفي الباب ٤٤) موثقة بريد عن ابي عبد الله عليه السلام أنه كره الشرب في الفضة و في القدح المفضض وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض والمشطة كذلك (وفي الباب ٤٧) صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة قال نعم انما يكره استعمال ما يشرب به (الحديث) .

الى غير ذلك من الروايات الظاهرة في الكراهة المصطلحة التي هي في قبال الحرمة ولكن لا بد من حمل الجميع على الكراهة بالمعنى الأعم الذي لاينا في الحرمة و ذلك جمعاً بين هذه الروايات و بين جملة من روايات الطائفة الأولى التي كانت صريحة او كالصريحة في الحرمة كالمشتملة على قول النبي ﷺ او الإمام عليه السلام انما يجزى بطنه نار جهنم اوفانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة اومتاع الذين لا يوقنون يعني الكفار . (١) فما فهمه الحدائق من كلام جملة من الأصحاب من ان المحرم هو مجرد الأخذ والتناول منها بل الجواهر نسبة الى ظاهر الأصحاب فضعف جداً فإن الأواني مقدمة للأكل بل و هكذا الوضع في الفم والمضغ و الإزدرداد فيه فإنهما أيضاً مقدمتان للأكل و ما في الحدائق و الجواهر من ان الأكل هو المضغ و الإزدرداد فضعف أيضاً بل الأكل هو ما ذكرناه في المتن وصرح به مصباح الفقيه و هو البلع و الإيصال الى الجوف بعد هذا كله .

(وعليه) فإذا كان كل من الأخذ والوضع في الفم والمضغ والإزدرداد فيه مقدمة للأكل فلا وجه لحرمة شرعاً فإن مقدمة الحرام ليست بحرام على ما حقق في محله إلا ما كان منها علة نامة للحرام فيتشرح الطلب حينئذ من ترك الحرام الى ترك ما هو العلة له لتوقف تركه على تركها ، وليست الأمور المذكورة هي علة للأكل والشرب بلا شبهة لجواز الأخذ من الأنية و وضعه في الفم و مضغه و ازدرداده فيه ثم إخراج به هذا كله .

نعم اذا كان الايمان بمقدمات الحرام بعقصد التوصل بها الى الحرام فهو حرام عقلاً للتجزي لا شرعاً غيرياً . (٢) و هو المحكى عن الأكثر كما في الجواهر بل عمن تأخر عن المبسوط كما في الحدائق و تبعهم المدارك صريحاً (ولكن عن المفيد) سراية الحرمة الى نفس المأكول والمشروب استناداً الى قوله عليه السلام انما يجزى بطنه نار جهنم (و في أطعمة المختلف) و عن الذكرى انه يلوح ذلك من أبي الصلاح أيضاً .

(و قد مال) الى ذلك صاحب الحدائق بل اختاره صريحاً حيث صرح أن المأكول او المشروب الذي في آنية الذهب او الفضة وإن كان حلالاً ذاتاً ولكنه حرام عرضاً من جهة كونه موضوعاً فيها نظير الحق الشرعي الذي يأخذه بحكم الحاكم الجور مع التمكن من أخذه مقاصة او بحكم الحاكم العدل فإنه حلال ذاتاً حرام سحت عرضاً .

(والحق) هو ما ذكرناه في المتن من عدم سراية الحرمة الى نفس المأكول او المشروب فإن المفسدة

عيناً بحيث وجب على الآكل أو الشارب استفراغه إذا أمكنه ذلك بلا ضررٍ عليه ولا حرج بل الحرام كما ذكرنا هو نفس الأكل والشرب فإذا دخل المأكول أو المشروب في جوفه حصل الحرام وسقط النهي بسبب العصيان ولم يجب عليه استفراغه وإن أمكنه ذلك .

مسئلة ٢ - الأقوى حرمة استعمال أواني الذهب والفضة مطلقاً حتى في غير الأكل والشرب كاستعمالها في الوضوء أو الغسل أو غسل النجاسات ونحو ذلك (١) .

في المحرمات تكون في نفس المأكول أو المشروب و في المقام تكون في نفس الأكل أو الشرب .
(و تظهر الثمرة) كما ذكرها الجواهر وأشرنا إليها في المتن في وجوب الاستفراغ وعدمه على الآكل أو الشارب فإن قلنا بسراية الحرمة إلى نفس المأكول أو المشروب وأنه صار كالحجم الخنزير أو الخمر عيناً فيجب استفراغه بعد الأكل أو الشرب إذا أمكن ذلك بلا ضررٍ عليه ولا حرج والّا فلا يجب لأن الحرام على هذا هو الأكل أو الشرب وقد تحقق في الخارج وحصل العصيان وسقط النهي بسببه وليس ما في بطنه الآن من المأكول أو المشروب حراماً كي يجب استفراغه .

(و أمّا قوله ﷺ) إنما يجزجر في بطنه نار جهنم فهو مما يلائم كلاً من حرمة الأكل أو الشرب أو حرمة المأكول أو المشروب من دون تعيين الثاني أبداً وذلك لما عرفت من أن الأكل ليس هو مجرد المضغ والإزدراد في الفم بل هو البلع وإيصاله إلى البطن بعد المضغ والإزدراد فكما أنه يمكن أن يكون القول المذكور كناية عن حرمة ما دخل في بطنه فكذلك يمكن أن يكون كناية عن حرمة إدخاله في بطنه وإيصاله إلى جوفه .

(هذا وقد يقال) بظهور الثمرة في الأكل أو الشرب من آنية الذهب أو الفضة في شهر رمضان فعلى القول بحرمة المأكول أو المشروب يجب على الآكل أو الشارب ثلاث كفارات عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً لأنه أفطر على حرام والّا فكفارته واحدة .

(ولكن الثمرة ضعيفة) لانصراف قوله ﷺ من أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات إلى الحرام الذاتي لا بالعرض من قبيل ما حرمه بالنذر وشبهه (وعليه) فعلى كلا القولين في هذه المسئلة يجب كفارة واحدة لا كفارات ثلاث .

(و أضعف من ذلك) ما عن كشف الغطاء من ظهور الثمرة فيما إذا أخذ من آنية الذهب والفضة ووضعها في فمه للأكل ثم ندم وتاب فإن قلنا بسراية الحرمة إلى المأكول وجب إخراجه من فمه والّا فلا وهو كما ذكرنا أضعف من سابقه فإن الأكل ليس مجرد الوضع في الفم أو المضغ والإزدراد فيه بل هو البلع والإيصال إلى الجوف وهو بعد لم يتحقق في الخارج فإن اندم وتاب قبل البلع وجب إخراجه على كل حال وهذا واضح .
(١) وهو المحكى عن المبسوط والمصريح به في الشرائع والقواعد بل في المدارك وعن المنتهى والتذكرة

والتحرير والمجمع واللوامع الإجماع عليه و في الحدائق والجواهر و عن كشف الرموز نفى الخلاف فيه .

(ويدل عليها) مضافاً إلى هذا كله جملة من النصوص المتقدمة الناهية عن آنية الذهب والفضة الشاملة لتمام استعمالها من غير اختصاص بالأكل أو الشرب فقط أو النصوص المصرحة بأنها متاع الذين لا يوفنون فتشمل أنحاء استعمالها جميعاً بل وحتى صحيحة ابن بزيع ورواية عبيد الله بن علي الحلبي المصرحة بتكرهه

مسئلة ٣ - الاقوى حرمة اتخاذ أواني الذهب والفضة حتى للفقيرة والإدّخار دون الاستعمال (١) فمن اتخذها ولو للفقيرة فقد فعل حراماً ووجب عليه كسرها ومن كسرها فلاأرض عليه أعنى تفاوت قيمتها بعد

آنية الذهب والفضة فإنّهما بعد حملهما على الحرمة جمعاً بينهما وبين ما هو صريح أو كالصريح في الحرمة يشملان تمام الاستعمالات طرّاً .

(و أمّا صحيحة علىّ بن جعفر عليه السلام) المتقدمة المشتملة على قوله سألت عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة قال نعم أما يكره استعمال ما يشرب به فلا يظهر منها الإختصاص بالشرب فقط بل يظهر منها الإختصاص باستعمال ما يشرب به يعنى الآنية في قبالة المرأة ونحوها من الآلات ومن المعلوم أن الاستعمال مطلق يشمل أنحاء التصرفات جميعاً من غير اختصاص بالأكل أو الشرب فقط .

(و من هنا يظهر) أنه لاوجه لما أفاده الجواهر من وجوب طرح الصحيحة أو تأويلها (كما أن من جميع ما ذكر) إلى هنا يظهر لك أنه يحرم استعمال أواني الذهب والفضة حتى بوضع المأكول أو المشروب فيها ولو فرغت عنه حين الأكل أو الشرب في إناء آخر ولم يصدق الأكل أو الشرب منها وذلك لأن مجرد الوضع فيها ولو مع تفرغها حين الأكل والشرب حرام فإنّ الوضع نحو استعمال لها وقد عرفت ان مطلق استعمالها حرام (والله العالم) .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به جماعة (قال في الجواهر) نقلاً ونحصيلاً (انتهى) بل عن ظاهر المنتهى والمعتبر أنه لاخلاف عندنا في المسئلة (ولكن مع ذلك) قد حكى عن غير واحد التردد في المسئلة وعن المجمع الميل الى الجواز وفي المختلف قد اختار الجواز صريحاً والظاهر ان المخالف الصريح الى زمان الجواهر منحصراً بالمختلف (حيث قال في الجواهر) لأجد فيه خلافاً إلاّ من مختلف الفاضل (انتهى) ولكن من بعد الجواهر ذهب شيخنا الانصارى الى الجواز ومن بعده مصباح الفقيه .

❖ واستدل المشهور ❖ بحرمة الإتيان للفقيرة بأمور (منها) أنه تضييع للمال وهو حرام (ومنها) أنه تعطيل للمال فيكون إسرافاً (ومنها) أن فيه إرادة للعلو في الأرض وهى مهلكة (ومنها) رواية محمد بن مسلم المتقدمة في المسئلة الأولى عن أبى جعفر عليه السلام أنه نهى عن آنية الذهب والفضة فإن إطلاق النهى يشمل حتى الإتيان للفقيرة .

(ومنها) رواية موسى بن بكر المتقدمة أيضاً في المسئلة الأولى عن أبى الحسن عليه السلام قال آنية الذهب والفضة مناع الذين لا يوقنون .

(ومنها) صحيحة محمد بن اسماعيل المتقدمة أيضاً في المسئلة الأولى قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرهها الخ فإنها بعد حمل الكراهة فيها على الحرمة بقرينة ما تقدم هناك مما تشمل القنية والإدّخار أيضاً .

(ومنها) تعليل النبوى فإنّها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة .

❖ أقول ❖ ان كلاً من الدليل الأوّل والثاني والثالث وان كان ضعيفاً جداً لا يصلح الاستناد اليه وان كان الكبريات فيها مسلمة لا ريب فيها بل مرجع الأوّل والثاني الى شيء واحد لا الى دليلين مستقلين ولكن

الكسر ولا يجوز بيعها إلا للكسر مع الوثوق بالمشتري (١) .

مسئلة ٤ - الأقوى حرمة اتخاذ أواني الذهب والفضة لتزيين الغرف والمجالس بها ولو قلنا بجواز اتخاذها للفقنية والادّخار فإنّ التزيين بها نحو استعمال لها وقد عرفت في المسئلة الثانية حرمة استعمالها مطلقاً ولو في غير الأكل والشرب (٢) بل الأقوى حرمة التزيين بها حتى في المشاهد والمساجد لعدم الدليل على استثنائهما (٣) نعم لا يبعد جواز تزيين المشاهد والمساجد بقناديل الذهب والفضة وهي المصابيح إذ لا تعدّ هي عند العرف من الأواني (٤) .

ماورد في النهي عن آنية الذهب والفضة وما عبّر عنها بمتاع الذين لا يوقنون وماورد في كراهتها بعد حمل الكراهة فيه على الحرمة والتعليل المذكور في النبوى كلّ ذلك بضميمة ما تقدم عن ظاهر المنتهى والمعتبر من نفي الخلاف عندنا في المسئلة ممّا يكفى على الظاهر في الفتوى بحرمة الاتخاذ للفقنية والادّخار شرعاً .

(ويؤيدها) ما رواه المستدرک في الباب ٤٠ من النجاسات عن ولد الشيخ الطوسي في أماليه عن والده عن الصادق عليه السلام بطريقين أنه سئل عن الدنانير والدرهم وما على الناس فيها (الى أن قال) ومن أكثر له منها فبخل بها ولم يؤدّ حق الله فيها واتخذ منها الآنية فذلك الذى حق عليه وعيد الله عزّ وجل في كتابه يقول الله يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون .

(١) وقد صرح بهذه الثمرات الثلاث المترتبة على حرمة الاتخاذ للفقنية في كلّ من الحدائق والجواهر تصريحاً بل المدارك فيجوز بيعها بكون المطلوب كسرها مع كون المشتري مأموئاً حتى على القول بجواز الاتخاذ للفقنية ولعله بلحاظ ان المشتري لو لم يكن مأموئاً جاز أن يستعملها في الأكل والشرب فلا يجوز البيع حينئذٍ وهو بالنسبة الى الإشتراط بمأموئية المشتري وإن كان في محله ولكن بالنسبة الى الإشتراط بكون المطلوب كسرها حتى على القول بجواز الاتخاذ للفقنية في غير محله .

(٢) فما في الجواهر من دعوى اندراج التزيين في نحو الاستعمال الذى قد عرفت معلومية منعه في محله وما في مصباح الفقيه من ان التزيين بها لا يعدّ استعمالاً لها عرفاً ضعيف لانصير اليه .

(٣) فما عن الذكرى من انه قال في المشاهد والمساجد نظر يعنى في التحريم ضعيف وما عن مجمع الأردبيلي من أن دليل التعظيم وميل قلوب الناس لا يصلح لتخصيص دليل الحرمة لو كان موجوداً جيّد جداً وأجود منه ما في الجواهر من استغناء تعظيم شعائر الله بمحلّاته عن محرّماته (قال) ومن هنا تعرف انه متى كان شيء مما يزين بها مشهد أو مسجد مما يسمى إناءً من مبخرة ونحوها دخل في المحرّم من ذلك النخ .

(٤) فما في المدارك من التردد في جواز تحلية المشاهد والمساجد بالقناديل من الذهب والفضة للشك في صدق اسم الإناء عليه حقيقةً وضعف منه ما عن منظومة الطباطبائي من استثنائه القناديل للسيرة المستمرة في جعلها شماراً للمشهد والمسجد فإنّ ظاهره تسليم كون القناديل من الأواني غير ان السيرة قد أخرجتها عن تحت دليل الحرمة وهو كما ذكرنا اضعف .

(والصحيح ما في الجواهر) من عدم الشاهد على كون القناديل من الأواني بل الشاهد على خلافه (قال)

مسئلة ٥ - قال جمع من علمائنا (١) بصحة التطهير من أواني الذهب و الفضة و ضوء و غسلاً وإن كان المتطهر آنماً وقال جمع آخرون بصحته (٢) من كل من أواني الذهب و الفضة والأواني المغصوبة وإن كان المتطهر آنماً أيضاً و قال بعضهم (٣) ببطلانه في الجميع و الأقوى هو التفصيل فيبطل التطهير من أواني الذهب و الفضة و يصح من الإتياء المغصوب إذا كان بالإغتراف منه لا بصبه على موضع الغسل (٤) و إن كان

والأ فلو سلم أنها من الأواني لم يكن لاستثنائها وجه لحدوث تلك السيرة واستغناء تعظيم شعائر الله بمحملاته عن محرّماته (الى آخر) ما تقدم آنفاً .

(١) و هم الشيخ في المبسوط و المحقق في المعتمد و الشهيد في الذكرى و البيان على ما حكى عنهم و يظهر هذا القول من المدارك أيضاً إلا في صورة الإحصار و عدم التمكن من استعمال غيره فحكم بالبطلان حينئذٍ لانقضاء الأمر وسقوطه .

(٢) ان الصحة هي المصرحة بها في القواعد و المحكية عن المذهب و جواهر ابن البراج و جامع المقاصد و الهداية بل نسبها الجواهر إلى الأصحاب (قال) من غير خلاف يعرف فيه بينهم .

(و يظهر منه) أن وجه حكمهم بالصحة أن المحرّم هو الإلتزاع من الإتياء و هو أمر خارج عن الطهارة و قد حكى عن المعتمد أنه قال في وجه صحة التطهير من أواني الذهب و الفضة (ما لفظه) لنا أن انتزاع الماء ليس جزء من الطهارة بل لا يحصل الشروع فيها إلا بعده فلا يكون له أثر في بطلان الطهارة (انتهى) .

(٣) و هو العلامتان في المنظومة و الكشف أعنى كشف الغطاء فإن الذي يظهر من الجواهر أنهما قد حكما بالبطلان وساويا بين إتياء الذهب و الفضة و الإتياء المغصوب (قال) كما ان غيرهما ساوى بينهما في عدمه يعنى عدم البطلان (انتهى) .

(٤) أمّا بطلان التطهير من أواني الذهب و الفضة فلما عرفت من ان استعمالها حرام و قد وقع التصريح بالإستعمال في بعض النصوص المتقدمة في المسئلة الأولى و الاستعمال لا ينحصر بخصوص الإلتزاع منها فقط بل إذا انتزع الماء منها و صبّه على وجهه أو يده في الوضوء أو على رأسه أو الأيمن أو الأيسر في الغسل فكما ان الإلتزاع منها استعمال لها فكذلك الصب على الوجه أو اليد أو الرأس أو الأيمن أو الأيسر من بعد الإغتراف استعمال لها أيضاً عرفاً فيحرم و هو من أفعال الطهارة فيفسد .

(و من العجيب) ما في الحدائق حيث ادعى الصحة في المقام و ظاهره الإغتراف بأن جميع ذلك كله استعمال لآنية الذهب و الفضة (غير انه قال) انّ النهى عن الاستعمال في الوضوء لا يستلزم بطلان الوضوء كما ذكره بل غايته حصول الإثم بالإستعمال خاصة (انتهى) .

(و أمّا صحة التطهير من الإتياء المغصوب) إذا كان بالإغتراف فلا أن المحرّم في هذا الباب هو عنوان الغصب أي التصرف في المغصوب و هذا العنوان ممّا لا يصدق إلا على الإلتزاع من المغصوب دون الصب بعد الإلتزاع (و عليه) فلا يتحد المحرّم مع شيء من أفعال الطهارة كى يحرم و يفسد و هذا من غير فرق بين الإحصار بالإتياء المغصوب و عدمه أمّا مع عدم الإحصار و بقاء الأمر بالتطهير فواضح و أمّا مع الإحصار به فلا أمر الترتبى أى الموجود في فرض المعصية بالإغتراف منها لو لم نقل بكفاية الملاك في صحة العبادة كما لا يبعد .

المتطهر آثماً في الإغتراف منه أيضاً .

مسئلة ٦ - الأقوى جواز استعمال الإثاء المفضض على كراهية (١) ولكن يستحب عزل الفم عن

(و قد أجاد صاحب الجواهر) رحمه الله فإنه فصل في المسئلة كما فصلنا فيها فخالف المشهور في الحكم بالصحة مطلقاً و خالف العلّامتين المتقدمين في الحكم بالبطلان مطلقاً و ذهب الى التفصيل بين التطهير من أواني الذهب و الفضة فيبطل و من الإثاء المغصوب فيصحّ يعنى اذا كان بالإغتراف منه لا بصبه على موضع الفسل فراجع عين كلامه زيد في علو مقامه .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم (قال في الجواهر) نقلاً وتحصيلاً (انتهى) ولكن المحكى عن جامع المقاصد التحريم وتبعه مفتاح الكرامة وقد ينسب الحرمة الى الشيخ أيضاً في طهارة الخلاف في المسئلة ١٥ حيث قال فيها يكره استعمال أواني الذهب و الفضة وكذلك المفضض (انتهى) بدعوى ان مراده من الكراهة هو الحرمة في كل من أواني الذهب و الفضة و المفضض .

(ولكنك) قد عرفت منا في المسئلة الأولى ان مراده من الكراهة هو الكراهة المصطلحة في قبال الحرمة وذلك بقرينة واضحة قد ذكرناها هناك (وعليه) فالشيخ مخالف مع المشهور في تلك المسئلة حيث أفتى بكراهة أواني الذهب و الفضة دون الحرمة لافى هذه المسئلة بدعوى انه ممن يفتى بالحرمة في المفضض دون الكراهة . (وعلى كل حال) الحق هو ما أفتى به المشهور من جواز استعمال الإثاء المفضض على كراهية (أما جوازه) فلصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٦٦ من النجاسات قال لا بأس ان يشرب الرجل في القدر المفضض واعزل فمك عن موضع الفضة .

(وأما كراهيته) فلروايات عديدة تقدمت في المسئلة الأولى .

(منها) صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة فان النهي بالنسبة الى آنية من فضة وإن كان محمولاً على ما هو ظاهره من الحرمة ولكن بالنسبة الى المفضضة لا بد من حملها على الكراهة جمعاً بينهما و بين صحيحة عبدالله المصروفة بنفى البأس عنها أى لا تأكل في آنية من فضة ولا تأكل في آنية مفضضة فالأول للحرمة والثاني للكراهة .

(ومنها) رواية عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام انه كره آنية الذهب و الفضة و الآنية المفضضة .

(ومنها) موثقة بريد عن أبي عبدالله عليه السلام انه كره الشرب في الفضة و في القدر المفضض الخ فإن مادة كره في رواية عبيد الله و موثقة بريد لا بد من حملها على الكراهة بالمعنى الأعم الغير المنافي للحرمة بالنسبة الى آنية الذهب و الفضة شديدة بالغة بحد المنع من الفعل بمقتضى الجمع بينهما و بين ما تقدم في المسئلة الأولى مما هو صريح او كالصريح في الحرمة و بالنسبة الى الآنية المفضضة او القدر المفضض غير شديدة لم تبلغ بحد المنع من الفعل بمقتضى الجمع بينهما و بين صحيحة عبدالله المصروفة بنفى البأس عن المفضض .

❦ واستدل الجواهر ❦ لجواز استعمال المفضض مضافاً الى الأصل وصحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة

(بصحيحة معاوية بن وهب) أيضاً المروية في الوسائل في الباب ٦٦ من النجاسات قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن

موضع الفضة (١) و الظاهر ان الإِنَاء المذهب حكمه كحكم الإِنَاء المفضض في كراهة استعماله (٢) إن لم يكن أشد .

الشرب في القدح فيه ضبة من فضة قال لأبأس به إلا أن تكره الفضة فتنزعهما (قال في الجواهر) إن ذوا الضبة من المفضض كما صرح به في كشف اللثام كباقي أنواع الملابس بل ومنه المنبت بل في كشف الاستاد منه المموءة و ان كان لا يخلو عن نظر (انتهى) .

(اقول) قد صرح بعض اللغويين ان الضبة بفتح الضاد وتشديد الباء شيء من حديد أو صفر أو نحوهما يشعب به الإِنَاء (انتهى) وكأنها بمنزلة الطوق تجعل للإِنَاء فيشعب به أى يجمع به الأطراف وتحفظ من التفرق والإِنكسار أو تجعل للتزيين والظاهر انها تجعل في الجانب الأعلى من القدح في موضع الفم بقرينة رواية عمرو بن أبي المقدام في الباب المتقدم قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام قد أتى بقدح من ماء فيه ضبة من فضة فرأيت به ينزعها بأسنانه .

(وعلى كل حال) ان الصحيحة صريحة في جواز الشرب من قدح فيه ضبة من فضة فإذا كان ذوا الضبة من أقسام المفضض كما لا يبعد ذلك للصدق العرفي فالصحيحة مما يدل على جواز استعمال المفضض صريحاً كصحيحة عبد الله عينا .

(١) بل المحكى عن جمع كثير هو الوجوب بل عن الكفاية نسبتها الى المشهور بل في الجواهر لاختلاف أجهده فيه من القدماء والمتأخرين إلا من معتبر المصنف فاستحبته وتبعه الطباطبائي في منظومته واستحسنه المدارك والذخيرة (انتهى) ويساعد المشهور صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة المشتملة على قوله عليه السلام واعزل فمك عن موضع الفضة فإن ظاهر الأمر الوجوب وهكذا ما في آخر موثقة بريد المتقدمة من الزيادة على حسب رواية الصدوق كما ذكر الوسائل قال قال أبو عبد الله عليه السلام في آخرها فإن لم يجد بداً من الشرب في القدح المفضض عدل بفمه عن موضع الفضة .

(ولكن الحق) مع ذلك كله مع المعتبر و من تبعه من استحباب عزل الفم عن موضع الفضة دون وجوبه استناداً الى ما استند اليه في محكى المعتبر من صحيحة معاوية بن وهب المتقدمة آنفاً قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الشرب في القدح فيه ضبة من فضة قال لأبأس به إلا أن تكره الفضة فتنزعهما فإن الصحيحة كالصريحة في رجحان نزع الضبة واستحبابه دون وجوبه وتعيينه و قد عرفت منا انها في موضع الفم بقرينة رواية عمرو بن أبي المقدام المتقدمة فلو كان يجب عزل الفم من موضع الفضة لوجب نزعهما بنحو البت والإلزام لا بنحو الندب والرجحان وهذا واضح .

(٢) فإن النصوص وإن وردت في المفضض دون المذهب (ولكن) المذهب كما عن المنتهى لا ينزل عن درجة الفضة و عن نهاية الاحكام لتساويهما في المنع والعلة وفي الحدائق قد احتمل أولوية المذهب (قال) ان لم يكن أولى لا يشتركا في أصل الحكم وفي المدارك و عن المجمع الجزم بأولويته بالمنع وهو كذلك فإن الذهب أمره أشد من الفضة إذ يتسامح للرجال في الفضة ما لا يتسامح لهم في الذهب فإذا كره لهم استعمال المفضض فالمذهب أولى بالكراهة و باستحباب عزل الفم عن موضع الذهب (فما في مصباح الفقيه) من ان

مسئلة ٢ - يجوز استعمال الآلات المتخذة من الذهب أو الفضة مما لا يصدق عليه عنوان الآية (١) كالسماز والمنقاش وميل الإكتحال (٢) وما يشد به الأسنان (٣) والحلقة تجعل للمرآة (٤) وللسيف والدرع (٥) الجزم بذلك في غير محلّه ضعيف .

(وما عن الذخيرة) من انه إنبات للكراهة مع فقد النص أضعف و ذلك للقطع بوحدة الملاك فيهما بل بأقوائيته في المذهب .

(بل عن الذكرى) احتمال الحرمة في ضبة الذهب لقوله ﷺ في الذهب والحريز : هذان محرمان على ذكرور أمتي (ولكن الحدائق) قد أجاب عنه بقوله و الظاهر ضعفه (قال) والحديث المذكور إن ثبت فالظاهر منه ارادة اللبس (يعنى لبس الذهب) كما يشير اليه ذكر الحريز (انتهى) و هو جيد .

(١) وفي الجواهر بعد أن نفى البأس عما لا يكون من الأواني وذكر التنصيص عليه من الفاضلين وغيرهما (قال) بل لا أجد فيه خلافاً بل في اللوامع الظاهر وفاقهم عليه للأصل والعمومات (انتهى) .

(٢) وقد حكى عن المعتمد والمنتهى والذكرى والجعفرية التنصيص على اتخاذ ميل الإكتحال من الذهب أو الفضة (بل عن المناهل) استظهار كونه مما لا خلاف فيه .

(٣) والروايات فيما يشد به الأسنان عديدة وقد عقد لها باباً في الوسائل في لباس المصلّى سمّاه بباب جواز شدّ الأسنان بالذهب (ففى صحيح محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام أن أسنانه استرخت فشدّها بالذهب (وفي رواية الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الثنية تنفصم أ يصلح أن تشبك بالذهب وإن سقطت يجعل مكانها نية شاة قال إن شاء ليشدّها بعد أن تكون ذكية .

(وفي رواية عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل ينفصم سنّه أ يصلح له أن يشدّه بالذهب فإن سقطت أ يصلح أن يجعل مكانها سنّ شاة قال إن شاء ليشدّها بعد أن تكون ذكية .

(٤) وقد صرح بذلك صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٦٧ من النجاسات قال سألته عن المرآة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة قال نعم الخ (وصحيحه محمد بن اسماعيل) بن بزيع المروية في الوسائل في الباب ٦٥ من النجاسات قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرهها فقلت قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن عليه السلام مرآة ملتبسة فضة فقال لا والله إنما كانت لها حلقة من فضة وهى عندى الخ .

(٥) وقد ورد بذلك روايات عديدة رواها الوسائل في أبواب النجاسات في باب حكم الآلات المتخذة من الذهب والفضة وفي الملابس في باب جواز تحلية السيف والمصحف بالذهب والفضة (ففى رواية صفوان بن يحيى) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن ذى الفقار سيف رسول الله ﷺ فقال نزل به جبرئيل من السماء وكان حلقة فضة (ورواها) بطريقين آخرين أيضاً قال في آخر احديهما : وهو عندي .

(وفي رواية السكوني) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان نعل سيف رسول الله ﷺ وقائمه فضة وبين ذلك حلق من فضة ولبست درع رسول الله ﷺ وكنت أسحبها وفيها ثلاث حلقات من فضة من بين يديها وثنتان من خلفها .

ويجوز تحلية السيف والمصحف بالذهب والفضة (١) ويظهر من بعض الروايات (٢) كراهة تعشير المصحف بالذهب والظاهر ان التعشير هو أن يكتب في هامش القرآن عند انتهاء كل عشرة آية لفظة عشر كما أنه يظهر من بعض الروايات (٣) كراهة كتابة القرآن أيضاً بالذهب ويكره اتخاذ السري من ذهب لامذهب (٤) واتخاذ المرأة الملبسة من فضة (٥)

(وفي رواية يحيى بن ابي العلا) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول درع رسول الله ﷺ ذات الفضول لها حلقتان من ورق في مؤخرها وقال لبسها على ﷺ يوم الجمل .
(وفي رواية محمد بن قيس) عن أبي جعفر عليه السلام وكان له درع يعنى للنبي ﷺ تسمى ذات الفضول لها ثلاث حلقات فضة حلقة بين يديها وحلقتان خلفها (وفي المستدرک) في البابين المذكورين روايات عديدة أيضاً في هذا المعنى فراجع .

(١) وقد ورد بذلك روايات عديدة رواها الوسائل في الملابس في باب جواز تحلية السيف والمصحف بالذهب والفضة (ففي رواية حاتم) بن اسماعيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن حلية سيف رسول الله ﷺ كانت فضة كلها قائمه^(١) وقبائه^(٢) (وفي رواية السكوني) عن أبي عبد الله عليه السلام كما تقدمت آنفاً قال : كان نعل سيف رسول الله ﷺ وقائمه فضة الخ .

(وفي حسنة عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس بتحلية السيف بأس بالذهب والفضة (وفي رواية داود بن سرحان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس بتحلية المصحف والسيوف بالذهب والفضة بأس .
(وفي المستدرک) في أبواب النجاسات في باب حكم الآلات المتخذة من الذهب والفضة روى عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث ولا بأس بأن يحل السيف والمصحف بالذهب والفضة .

(٢) وهو مضمة سماعة المروية في تجارة الوسائل في الباب ٦٠ من أبواب ما يكتسب به قال سألته عن رجل يعشّر المصحف بالذهب قال لا يصلح فقال إنه معيشتي فقال انك إن تركته لله جعل الله لك خرجاً (اقول) والظاهر ان في متن الحديث تصحيحاً والصحيح هكذا قال سألته رجل عن تعشير المصحف بالذهب قال لا يصلح فقال إنه معيشتي الخ والله العالم .

(٣) وهو رواه محمد بن الوراق المروية في تجارة الوسائل أيضاً في الباب المتقدم آنفاً قال عرضت على أبي عبد الله عليه السلام كتاباً فيه قرآن ختم معشّر بالذهب وكتب في آخره سورة بالذهب فأريته ايّاه فلم يعب منه شيئاً الا كتابة القرآن بالذهب فإنه قال لا يعجبني أن يكتب القرآن الا بالسواد كما كتب أول مرة .

(٤) وذلك لرواية الفضيل بن يسار المروية في الوسائل في الباب ٦٧ من أبواب النجاسات قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السري فيه الذهب أ يصلح إمساكه في البيت فقال إن كان ذهباً فلا ، وإن كان ماء الذهب فلا بأس فإن قوله عليه السلام فلا أي فلا يصلح وليس مفاده على هذا أكثر من الكراهة .

(٥) وذلك لصحيفة محمد بن إسماعيل المتقدمة آنفاً قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب

(١) قائم السيف مقبضه .

(٢) القبيعة من السيف ما على طرف مقبضه من فضة وحديد .

• • • • • و اتخذ المشط المفضضة (١) والأحوط ترك اتخاذ السرج و اللجام من الذهب أو الفضة (٢) وهكذا الأحوط ترك اتخاذ الصندوق والسفط والهاون والمجامر والمباخر والمحابر والمكحلة وظروف الغالية والمعجون والعنبر والأفيون والتنباك ونحو ذلك من الذهب أو الفضة (٣) نعم لا بأس باتخاذ قسبة من فضة أو ذهب فتجعل بيتاً للتعويد (٤) إلا أن القسبة إذا كانت من ذهب ففي شذها على العضد للرجال

والفضة فكرها فقلت قد روى بعض أصحابنا أنه كان لابي الحسن عليه السلام مرآة ملبسة فضة فقال لا والله إنما كانت لها حلقة من فضة وهي عندي الخ فإن الظاهر من قوله عليه السلام لا والله الخ هو كراهة اتخاذ المرآة الملبسة من فضة وإن لم يكره جعل حلقة لها من فضة .

(١) وذلك لموثقة بريد عن أبي عبدالله عليه السلام المتقدم في المسئلة الأولى أنه كره الشرب في الفضة وفي القدح المفضض وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض و المشط كذلك .

(٢) وذلك لصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٦٧ من النجاسات في حديث قال وسألته عن السرج واللجام فيه الفضة أيركب به قال إن كان مموماً لا يقدر على نزع منه فلا بأس والأفلا يركب (وفي المسئلة ٩١) من زكاة الخلاف قد أفتى الشيخ بحرمة استعمال لجام الفرس المحلى بالذهب أو الفضة صريحاً (قال) لأنه سرف (انتهى) وهو ضعيف لمنع الإسراف .

(وعن الشيخ) والحق والمحقق والعلامة المنع عن تحلية السيف واللجام بالذهب لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله خرج ذات يوم وفي يده قطعة من ذهب فقال هما محرمان على ذكور أممي حل لا نائها (انتهى) .

وهو أيضاً ضعيف (أمّا في السيف) فلما تقدم من الروايات الواردة في جواز تحلية السيف والمصحف بالذهب والفضة (وأمّا النبوي) فالظاهر أنه عين النبوي المتقدم في آخر المسئلة السابقة من قول النبي صلى الله عليه وآله في الذهب والحريز هذان محرمان على ذكور أممي وقد عرفت من الحديث أنه قال والحديث المذكور إن ثبت فالظاهر منه إرادة اللبس (يعنى لبس الذهب) كما يشير إليه ذكر الحريز (انتهى) .

(٣) فإن الموجود في النصوص وإن كان هو النهي عن الآنية ولكن صدق عنوان الآنية على الأمور المذكورة ليس بمعلوم بل المعلوم هو صدق عنوان الظرف عليها ألا أنه مع ذلك حيث يحتمل صدق عنوان الإيذاء عليها خصوصاً على بعضها بل بعض الأصحاب قد جزم بصدق العنوان المذكور في أكثرها فالاحتياط هنا مما لا يترك .

(٤) وذلك لصحيحة منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في النجاسات في باب حكم الآلات المتخذة من الذهب والفضة قال سألت عن التعويد يعلق على الحائض فقال نعم إذا كان في جلد أو فضة أو قسبة حديد (وفي المستدرك) في الباب المذكور رواية أخرى في هذا المعنى عن أبي جعفر الجواد عليه السلام صريحة في جواز صياغة قسبة من فضة للتعويد وجواز شذها على العضد .

(ودعوى) أن جواز ذلك للحائض لا يدل على جوازه للرجال (ضعيفة جداً) لعدم الفرق بين الرجال والنساء في حرمة الأواني بل عليه الإجماع كما عن التذكرة والذكرى وجامع المقاصد وغيرهما فلو كانت قسبة التعويد إيذاءً لم يجز حتى للنساء .

إشكال (١) والأحوط الترك ، نعم لا إشكال في حملها للرجال كما لا إشكال في زخرفة السقوف والحيطان بالذهب والفضة على الأقوى (٢) .

(ودعوى) كونها إناءً قد خرج في الصحيحة بالتخصيص (وعليه) فلا يتعدى من الفضة إلى الذهب كما عن العلامة الطباطبائي في منظومته وقواه الجواهر (ضعيفة أيضاً) لعدم صدق الإناء عليه عرفاً كي لا يتعدى في التخصيص من الفضة إلى الذهب .

(قال في مصباح الفقيه) وفيه ان جعل الصحيحة شاهدةً لخروجها عن الموضوع كما يشعر به سوق الرواية ويشهد به العرف أولى (انتهى) وظاهره التعدى من الفضة إلى الذهب بعد نفيه كون القصة إناءً بل العروة قد صرح بالتعدى من الفضة إلى الذهب نصريحاً (حيث قال) لا بأس بما يصنع بيتاً للتعويض إذا كان من الفضة بل الذهب أيضاً (انتهى) .

(١) ومنشأ الإشكال احتمال صدق لبس الذهب حينئذٍ وهو حرام للرجال حلال للنساء خاصة (ودعوى) عدم صدق اللبس على مثل ذلك ولذا تقدمت الروايات في تحلية السيف بالذهب وهو مما يشد على الوسط عادة (لا تخلو عن ضعف) وذلك لاحتمال صدق اللبس فيهما جميعاً وخروج السيف بالتخصيص والله العالم .

(٢) وقد حكى عن الشيخ في الخلاف أنه لانص على تحريمها والأصل الإباحة (وهو جيد) ومثله ما عن الأردبيلي (وزاد في الجواهر) على الأصل العمومات ولعلّه يعنى بها مثل قوله تعالى «هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً» (قال) والسيرة فى نحو المشاهد بل وغيرها (انتهى) وهو ضعيف فإن السيرة هنا متأخرة عن زمن المعصومين فلا حجية لها .

(والصحيح) هو الاستناد فى جوازها بعد فقد النص على الحرمة الى الأصل كما تقدم عن الشيخ والأردبيلي (وما عن ابن ادریس) من المنع عن ذلك لما فيه من تعطيل المال وتضييعه فى غير الأغراض الصحيحة ليس في محله بل جعله الجواهر محل المنع وهو في محله (قال) إذ التلذذ فى الملابس والمساکن ونحوها من أعظم الأغراض التى خلق المال لها (انتهى) .

(وفى المدارك) جعل المنع عن ذلك أحوط لما يشعر به فحوى قول الرضا عليه السلام فى ذيل صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع المروية فى الوسائل فى الباب ٦٥ من النجاسات ان العباس ^(١) لما عذر عمل له قضيب ملبس من فضة من نحو ما يعمل للصبيان تكون فضته نحواً من عشرة دراهم فأمر به أبو الحسن عليه السلام فكسر . (وهو كما ترى ليس في محله أيضاً) فإن أمر أبى الحسن عليه السلام بكسر ما عمل للعباس حين عذر أى اختتمن أقصاها الدلالة على كراهة القضيب الملبس من فضة فيشعر بكراهة زخرفة السقوف والحيطان بالفحوى لا على حرمة كى يشعر بحرمتها بالفحوى فتأمل جيداً .

(١) ولعل المراد من العباس هنا هو عباس بن على بن أبى طالب عليه السلام لا عباس بن عبدالمطلب وان المراد من أبى الحسن الذى أمر بكسر القضيب الملبس من فضة هو أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام لا أبو الحسن الرضا عليه السلام .

فصل في الجلود وفيه مسائل

مسئلة ١ - المشهور بين علمائنا ان جلد الميتة لا يطهر بالدبغ (١) وهو الأقوى (٢) وقال بعض علمائنا

(١) قد صرح بشهرة ذلك جماعة بل عن جماعة اخرى دعوى الاجماع عليه الا ابن الجنيد بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه بلا استثناء أحد بل عن شرح المفاتيح أنه من ضروريات المذهب كحرمة القياس وليس ببعيد (ولكن مع ذلك كله) مخالفة ابن الجنيد محققة لاريب فيها قال فيما حكى عنه أنه يطهر جلد الميتة بالدبغ إذا كان من حيوان طاهر العين فينتفع به في كل شيء الا الصلاة (وقد ينسب هذا القول) الى الشلمغاني من قدماء أصحابنا .

(وعن الكاشاني) في مفاتيحه موافقة ابن الجنيد في هذا القول (بل قد يستظهر ذلك) من الصدوق ايضاً نظراً الى أنه روى في الفقيه مرسلًا عن الصادق عليه السلام رواية مصرحة بنفى لباس عن جعل اللبن والسمن والماء في جلود الميتة وقد صرح في أول الكتاب أنه لا يورد فيه الا ما يفتى به ويحكم بصحته والرواية وإن كانت خالية عن الدبغ الا انها محمولة على الغالب فيكون الدبغ هو المطهر لجلد الميتة بعد الاجماع على نجاسة الميتة .

(ولكنه استظهر ضعيف) بل ظاهر ما تقدم من الفقيه وما حكى عن المقلع من تجويز التوضأ من ماء كان في زق من جلد الميتة أنه يقول بطهارة جلد الميتة مطلقاً ولو لم يدبغ كأجزائها التي لا تحلها الحياة كالشعر والصوف والعظم ونحو ذلك (وفي المدارك) وعن المعالم التريدي في المسئلة وهو لأجل بعض الروايات الآتية التي ستعرف حالها .

(٢) وذلك لأقسام عديدة من الأخبار :

❖ القسم الاول ❖ ما صرح بأن جلد الميتة لا يذكى بالدبغ (ففي رواية عبدالرحمان بن الحجاج) المروية في الوسائل في الباب ٦١ من النجاسات قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انني أدخل سوق المسلمين أعني هذا الخلق الذين يدعون الاسلام فأشترى منهم الفراء للتجارة فأقول لصاحبها أليس هي ذكية فيقول بلى فهل يصلح لي أن أبيعها على أنها ذكية فقال لا ولكن لا بأس أن تبيعها و تقول قد شرط لي الذي اشتريتها منه انها ذكية قلت وما أفسد ذلك قال استحلل أهل العراق للميتة وزعموا ان دبغ جلد الميتة ذكاته ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك الا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(وفي رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام في الباب المتقدم في حديث عن علي بن الحسين عليهما السلام كان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه فإذا حضرت الصلاة ألقاه والقي القميص الذي يليه فكان يسئل عن ذلك فقال إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة ويزعمون ان دبغه ذكاته .

(وفي رواية علي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام المروية في أطعمة الوسائل في باب

أنه يطهر بالدَّبغ وهو قول ضعيف لا يلفت إليه .

تحريم استعمال جلد الميتة قال سألته عن الماشية تكون لرجل فيموت بعضها أ يصلح له بيع جلودها ودباغها ويلبسها قال لا وإن لبسها فلا يصلح .

(وفي المستدرک) في النجاسات في باب عدم طهارة جلد الميتة بالدبغ روى عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بجلود الميتة وإن دبغت وقال الميتة نجسة وإن دبغت .

﴿ القسم الثاني ﴾ ما صرح بأن جلد الميتة لا ينتفع به فلو كان جلد الميتة مما يطهر بالدبغ وجاز استعماله في المأكول والمشروب كان مما ينتفع به لاحالة .

(ففي رواية الفتح بن يزيد الجرجاني) عن أبي الحسن عليه السلام المروية في أطعمة الوسائل في باب ما لا يحرم الانتفاع به من الميتة قال كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكياً فكتب عليه السلام لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب الخ .

(وفي صحيحة علي بن المغيرة) المروية في الوسائل في النجاسات في الباب ٦١ قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك الميتة ينتفع منها بشيء فقال لا قلت بلغنا أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة فقال ما كان على أهل هذه الشاة إن لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها قال تلك شاة لسودة بنت زمعة زوجة النبي ﷺ وكانت شاة مهزولة لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت فقال رسول الله ﷺ ما كان على أهلها إن لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها أن تذكي .

(هكذا في هذه الصحيحة) (ولكن في موثقة أبي مريم) في الباب المذكور هكذا قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام السخلة التي مر بها رسول الله ﷺ وهي ميتة فقال : ما ضر أهلها لو انتفعوا بإهابها فقال أبو عبد الله عليه السلام لم تكن ميتة يا أبا مريم ولكنها كانت مهزولة فذبحها أهلها فرموا بها فقال رسول الله ﷺ ما كان على أهلها لو انتفعوا بإهابها .

(قال في الجواهر) ولا منافات بين الخبرين لاحتمال تعدد السخلتين (انتهى) وهو جيد وبمثل صرح في الوسائل في الأطعمة المحرمة (وفي موثقة سماعة) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من النجاسات قال سألته عن جلود السباع ينتفع بها قال إذا رميت وسميت فانتفع بجلده وأما الميتة فلا .

﴿ القسم الثالث ﴾ ما أمر من يعمل اغمد السيوف من جلود الميتة ان يتخذ ثوباً للصلاة وأن لا يصلح في ثوب اصابه تلك الجلود فلو كان جلد الميتة مما يطهر شرعاً بالدبغ لجاز الصلاة في ثوب اصابه تلك الجلود لانها تدبغ غالباً ولم يجب اتخاذ ثوب آخر للصلاة وهذا واضح .

(ففي رواية قاسم الصيقل) المروية في الوسائل في النجاسات في باب نجاسة الميتة قال كتبت إلى الرضا عليه السلام انى أعمل اغمد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثيابي فأصلح فيها فكتب الى انى اتخذ ثوباً لصلاتك الخ (وفي رواية ابي القاسم الصيقل) وولده المروية في تجارة الوسائل في باب جواز بيع جلد غير مأكول اللحم قال كتبوا الى الرجل جعلنا الله فداك انا قوم نعمل اغمد السيوف ليست لنا معيشة ولا تجارة غيرها ونحن

مضطربون إليها وإنما علاجنا من جلود الميتة من البغال والحمير الأهلية لا يجوز فى أعمالنا غيرها فيحلّ لنا عملها وشرائها وبيعها ومسّها بأيدينا وثيابنا ونحن نصلى فى ثيابنا ونحن محتاجون إلى جوابك فى هذه المسئلة يا سيّدنا لضرورتنا فكتب عليه السلام اجعلوا ثوباً للصلاة الخ .

﴿ثم إن فى الخلاف والمختلف وعن المحقق﴾ الاحتجاج لعدم طهارة جلد الميتة بالدبغ بعموم قوله تعالى «حرمت عليكم الميتة» تعويلاً على تناوله لجميع انواع الانتفاع وباستصحاب النجاسة من بعد الدبغ وبصحيحة محمد بن مسلم المروية فى الوسائل فى الباب ٦١ من النجاسات قال سألت عن جلد الميتة ألبس فى الصلاة اذا دبغ فقال لا ولو دبغ سبعين مرة .

(وفى الجميع ما لا يخفى) أمّا الأوّل فلانصرافه إلى تحريم الأكل وأمّا الثانى فلأنه لا مجال للأصل مع وجود الاخبار فى المسئلة نفياً وإثباتاً وأمّا الصحيحة فلأنّ عدم جواز الصلاة فى جلد الميتة وإن دبغ سبعين مرة ممّا لا يدلّ على عدم طهارته بالدبغ بل لعلمه يطهر به ومع ذلك لا تصحّ الصلاة معه لأنّه من أجزاء الميتة اجزائها التى تحلّها الحياة .

﴿واحتمج ابن الجنيد﴾ لما ذهب إليه من طهارة جلد الميتة بالدبغ (بصحيحة الحسين) بن زرارة المروية فى أطعمة الوسائل فى باب تحريم استعمال جلد الميتة عن أبى عبدالله عليه السلام فى جلد شاة ميتة فيصب فيه اللبن أو الماء فأشرب منه وأتوضأ قال نعم وقال يدبغ فينتفع به ولا يصلى فيه الخ .

(ويؤيدها الرضوى) المروى فى الحقائق فى نجاسة الميتة (قال) وإن كان الصوف والوبر والشعر والريش من الميتة وغير الميتة بعد أن يكون ممّا أحلّ الله تعالى أكله فلا بأس به وكذلك الجلد فإن دبغ طهارته (وقال أيضاً) وذكاة الحيوان ذبحه وذكاة الجلود الميتة الدباغ .

(ومرسلة الفقيه) عن الصادق عليه السلام انه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والسمن والماء ما ترى فيه فقال لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن وتوضأ منه وتشرب ولكن لا تصلّ فيها (وموثقة سماعة) المروية فى الوسائل فى الباب المتقدم قال سألت عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمخت فرخص فيه وقال إن لم تمسه فهو أفضل .

(وصحيحة زرارة) عن أبى عبد الله عليه السلام المروية فى أطعمة الوسائل فى باب ما لا يحرم الانتفاع به من الميتة قال سألت عن الانفة تخرج من الجدى الميت قال لا بأس به (الى ان قال) والصوف والشعر وعظام الفيل والجلد الخ فإنه عليه السلام عدّ الجلد فى عداد الصوف والشعر ونحوهما مما ينتفع به من الميتة .

(ورواية أبان بن عثمان) عن أبى عبدالله عليه السلام المروية فى أطعمة الوسائل فى باب ما يحرم من الذبيحة عن علل الصدوق (قال فيها) واطلق فى الميتة عشرة أشياء الصوف والشعر والريش (إلى ان قال) والإهاب واللبن الخ فإنه عدّ عليه السلام الإهاب وهو الجلد من جملة ما اطلق فى الميتة كالصوف والشعر ونحوهما .

(وفى الجميع ما لا يخفى) فإن الرّوايات المتقدمة كلّها محمولة على التقيّة لموافقتها لمذهب العامة ويشهد لذلك مضافاً الى ما تقدم فى القسم الاول من روايتى عبدالرحمان وأبى بصير ما ذكره الشيخ فى اوّل الخلاف

مسئلة ٤ - الأقوى جواز الا انتفاع بجلد الميتة بل بكل جسم نجس العين (١) في الأمور الغير المشروطة بالطهارة فيجوز صنع أغماد السيوف أو الفراء من جلود الميتة وينتزع في حال الصلاة ويجوز صنع الدلاء من

(قال) وقال الشافعي كل حيوان طاهر في حال حياته فيجلده إذا مات يطهر بالدباغ وهو ما عدى الكلب والخنزير وما تولد بينهما وقال ابو حنيفة يطهر الجميع الا جلد الخنزير وقال داود يطهر الجميع وقال الأوزاعي يطهر جلد ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل لحمه وهو مذهب أبي ثور وقال مالك يطهر الظاهر منه دون الباطن وقال الزهري يجوز الا انتفاع بجلد الميتة قبل الدباغ وبعده (انتهى) وذكر في مفتاح الكرامة من العامة القائلين بطهارة جلد الميتة بالدباغ جمعاً آخرين كثيرين غير هؤلاء فراجع .

✽ واحتج الكشاني ✽ لموافقته مع ابن الجنيّد بأمور :

(الاول) ان عدم جواز الا انتفاع بجلد الميتة الذي صرح به القسم الثاني من الأخبار مما لا يستلزم النجاسة (وفيه) ان ذلك وان لم يستلزمها عقلاً لجواز التعبد بعدم الا انتفاع به مع طهارته شرعاً ولكنه يستلزمها عرفاً فانه لو كان طاهراً لم يسلب الا انتفاع منه .

(الثاني) ورود أخبار كثيرة في الا انتفاع به وهو ممّا يكشف عن طهارته (وفيه) انها محمولة على التقية كما عرفت آنفاً فلا عبرة بها (نعم ان روايتي الصيقليين) في القسم الثالث من الأخبار قد يقال انه يستفاد منهما جواز الا انتفاع بجلود الميتة في صنع أغماد السيوف والاّ لنهى الإمام عليه السلام عنه كما أمر باتخاذ ثوب للصلاة ولكن الذي يدفع القول المذكوران الجلود المذكورة فيهما المعمولة في أغماد السيوف ان كانت هي بلا دبح فهذا ممّا يعترف بنجاسته ابن الجنيّد والكشاني وإن كانت مع الدبح وقد طهرت به فما معنى أمر الإمام عليه السلام باتخاذ الثوب للصلاة وهل هو الاّ لنجاستها .

(الثالث) حمل المطلق على المقيّد وكأنّه يعني بذلك حمل ما دلّ على عدم الا انتفاع بجلود الميتة على ما قبل الدبح وذلك بشهادة صحيحة الحسين المتقدمة (ولكنك) قد عرفت حال الصحيحة وما أيدها من الرضى وما بعده من حمل الجميع على التقية وانّ المطبوع هو القسم الاول المصرّح بعدم طهارتها بالدبح وهكذا القسم الثاني والثالث (هذا) وقد جاوز الحدّ صاحب الجواهر مع الكشاني رحمهما الله حيث قال في تضعيف كلامه فلا ينبغي الاصغاء الى هذه الخرافات ولا تضييع العمر في التشكيك في الضروريات (انتهى) .

(١) أمّا جلد الميتة فعن الفاضلين والشهيد بل عن جمهور الأصحاب عدم الا انتفاع به وعن المطعير والمنتهى التعليل له بعموم النهى عن الا انتفاع به كما في القسم الثاني من الاخبار المتقدمة في المسئلة السابقة وأضاف اليه الذكرى عموم قوله تعالى حرّمت عليكم الميتة (ولكن مع ذلك كلّ) قد حكى عن جماعة منهم الفاضلان في النافع والإرشاد تجويز الا ستقاء بجلد الميتة لغير الصلاة والشرب .

(وأما كل جسم نجس العين) فعن ظاهر الاكثر حرمة الانتفاع به بل عن ظاهر الحدائق في مسئلة الا انتفاع بالدهن المتنجس في غير الا ستصباح نسبتها إلى الأصحاب بل عن ظاهر فخر الدين في شرح الإرشاد وتنقيح الفاضل المقداد الإجماع عليها .

(وقد استدلّ عليها) بمثل قوله تعالى حرّمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الخ وقوله تعالى انما الخمر

جلد الخنزير ويستقى بها للزرع لا للشرب ولا للوضوء أو الغسل كما أنه يجوز جعل شعر الخنزير حبلاً

والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه وقوله تعالى والرجز^(١) فاهجر وبتعليقه عليه السلام فى رواية تحف العقول حرمة بيع وجوه النجس بحرمة الأكل والشرب والإمساك وجميع التقلبات فيه .
(ولكن مع ذلك كله حكى) عن المبسوط جواز الانتفاع بسرجين ما لا يؤكل لحمه وعذرة الانسان وخرء الكلاب فى الزروع والكروم وأصول الشجر بلاخلاف وعن التذكرة والقواعد جواز اقتناء الأعيان النجسة لفائدة وعن جامع المقاصد تقريره وعن المختلف فى الأطعمة والأشربة جواز استعمال شعر الخنزير مطلقاً مستدلاً بأن نجاسته لا يمنع الانتفاع به وظاهر شيخنا الأنصارى فى مسئلة الانتفاع بنجس العين بل صريحه هو الجواز كما ان صريح مصباح الفقيه والعروة هو الجواز ايضاً .
* وهو الأقوى كما ذكرنا فى المتن * وذلك لروايات عديدة :

(منها) روايتا الصيقلين المتقدمتين فى المسئلة السابقة فى القسم الثالث من الأخبار فإيهما ظاهران جداً فى جواز استعمال جلود الميتة فى أنعماد السيوف غير انه يجب على من كان عمله ذلك ان يتخذ ثوباً للصلاة والألنها الإمام عليه السلام عنه كما أمره بائخاذ الثوب للصلاة .
(ان قلت) ان الرواية الثانية من الروايتين مشتمل على السؤال عن بيع تلك الجلود وشرائها ومع ذلك سكت الإمام عليه السلام فى الجواب عنهما ولم ينبه السائلين عن التصدى لبيعها وشرائها مع أنهما محرمان قطعاً ، فكما أن سكوته عنهما لا يدل على جوازهما فكذلك سكوته عن استعمال جلود الميتة فى أنعماد السيوف لا يدل على جوازه .

(قلت) لا ملازمة بين السكوتين فسكوته عن البيع والشراء وان لم يكن حجة لقيام حجة أقوى على المنع عنهما ولكن سكوته عن استعمالها فى أنعماد السيوف باقى على حججه .
(ومنها) خبر أبى بصير المتقدم فى صدر المسئلة السابقة المشتمل على لبس على بن الحسين عليه السلام فراء أهل العراق فى غير حال الصلاة فإذا حضرت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذى يليه معكلاً ذلك عند ما سئل عن سبب الإلقاء بأنهم يستحلون لباس الجلود الميتة ويزعمون ان دباغه ذكاته .

(وعليه) فلو كان لبس جلود الميتة محرماً ما حتمى فى غير الصلاة لم يلبس الإمام عليه السلام فرائهم أبداً .
(ومنها) رواية الریان بن الصلت المروية فى الوسائل فى الباب ٥ من لباس المصلى المشتملة على السؤال عن أبى الحسن الرضا عليه السلام عن لبس أمور عديدة منها الكيمخت وعلى الجواب عنه بنفى البأس بهذا كله وقد عرفت فى المسئلة السابقة من موثقة سماعة فى ذيل احتجاج ابن الجنيد ان الكيمخت هو جلد الميتة المملوح .

(ومنها) صحيحة زرارة المروية فى الوسائل فى باب عدم نجاسة ماء البشر قال قد سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جلد الخنزير يجعل دلوأ يستقى به الماء قال لا بأس ، وعن الشيخ حملها على الاستقاء به لسقى الدواب والأشجار ونحو ذلك وهو جيد .

يستقى به للزرع أيضاً ويجوز الإستصباح بالدهن النجس أو المتنجس مع التجنب عنه في الثوب والبدن ويجوز طرح العذرة في المزارع لتقوية الأرض والزرع وهكذا كل استعمال آخر من هذا القبيل مما لا يتوقف على

(ومنها) صحيحة زرارة وموثقة الحسين بن زرارة في الباب المتقدم الظاهران بحسب تقرير الإمام عليه السلام في جواز اتخاذ شعر الخنزير حبلاً يستقى به .

(ومنها) الروايات الواردة في جواز العمل بشعر الخنزير مثل أن يعمل به الحمام أو يخرز به أو غير ذلك وقد عقد لها بابين في الوسائل باباً في التجارة في ابواب ما يكتسب به وباباً في الأطعمة المحرمة فراجعها . (ومنها) رواية البزنطي صاحب الرضا عليه السلام المروية في الباب ٣٠ من ذبائح الوسائل قال سألت عن الرجل يكون له الغنم يقطع من إلباتها وهي أحياء أ يصلح أن ينتفع بما قطع قال نعم يذبيها ويسرج بها ولا يأكلها ولا يبيعها (ووجه دلالتها) على المطلوب واضح ظاهر فإن الإلية المقطوعة من الحي هي ميتة ومع ذلك رخص الإمام عليه السلام في الإستصباح بها .

(وفي الباب المذكور) رواية أخرى في هذا المعنى يظهر منها عدم المنع عن الإصطباح بها سوى أنه يصيب اليد والثوب وهو حرام يعني أنه نجس وذلك لوضوح عدم كون تنجيس اليد والثوب بما هو حراماً شرعاً غير أنه يعتبر طهارتهما في الصلاة بلا شبهة .

(ومنها) رواية وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٨ من الأطعمة المحرمة قال أنه كان لا يرى بأساً أن يطرح في المزارع العذرة إلى غير ذلك من الروايات التي يجدها المتتبع في الاخبار .

❖ بقي أمران أحدهما ❖ الجواب عما اشير اليه في صدر المسئلة من أدلة المنع (فنقول أمّا الاجاعات المحكية) التي اشير إليها بلفظة (عن جمهور الاصحاب) او (نسبتها الى الاصحاب) او (الاجماع عليها) فلا استدلال بها في غاية الوهن بعد ما عرفت من كون المسئلة خلافية (مضافاً) الى ان المتيقن من معاقد الاجاعات والمنصرف من الآيات مثل قوله حرمت عليكم الميتة الخ او انما الخمر والميسر الخ او الرجز فاهجر الناهية جميعاً عن بعض الأعيان النجسة وهكذا الروايات الناهية عن الإنتفاع بجلد الميتة المتقدمة في المسئلة السابقة هو الإنتفاعات الظاهرة المتعارفة في كل بحسب حاله من الأكل والشرب ونحوهما من الاستعمالات المتوقفة على الطهارة .

(ومنه يظهر) حال صحيحة الكاهلي أيضاً المروية في الباب ٣٠ من ذبائح الوسائل المصرحة بأن ما قطع من البات الغنم ميت لا ينتفع به فهي أيضاً منصرفة الى الإنتفاعات الظاهرة المتعارفة . (وأما رواية تحف العقول) المروية في تجارة الوسائل في الباب ٢ من ابواب ما يكتسب به فلا بد من حملها على ما لا ينافي الروايات المتقدمة كلها فيكون المراد من جميع التقلبات فيها التقلبات المتوقفة على الطهارة او جميع انواع التعاطي كما احتمله شيخنا الأنصاري ويكون المراد من تحريم الإمساك هو الإمساك للوجه المحرم كما احتمله شيخنا الأنصاري أيضاً وفي هذه الرواية النهي عن اللبس أيضاً ولا بد من حمله على اللبس في حال الصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة لا مطلقاً .

الطهارة شرعاً .

مسئلة ٣ - الأقوى عدم اعتبار الدبغ بعد التذكية في طهارة جلود ما لا يؤكل لحمه (١) فالسباع إذا

(ثانيهما) الجواب عن روايتين أخريين قد يتخيل دلالتهما على عدم جواز الإلتفاف بجلد الميتة مطلقاً ولو في ما لا يشترط بالطهارة وقد رواهما الوسائل في الأطعمة المحرمة في باب تحريم استعمال جلود الميتة .
(أحديهما) رواية علي بن جعفر عليه السلام عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الماشية تكون لرجل فيموت بعضها يصلح له بيع جلودها ودباغها ويلبسها قال لا وإن لبسها فلا يصلح فيها .
(والجواب عنها) أن ظاهر قوله عليه السلام لا وإن لبسها فلا يصلح فيها أي لا يصلح بيع جلودها ولا دباغها ولبسها بانياً على أنها طاهرة وأما إذا لبسها ولم يعامل معها معاملة الطهارة بل نزعها في حال الصلاة فلا مانع عنه .

(وأخريهما) موثقة سماعة قال سألته عن أكل الجبن وتقليد السيف وفيه الكيمخت والغراء فقال لا بأس ما لم يعلم أنه ميتة .

(والجواب عنها) أنه لا بد من حملها ولو جمعاً بينها وبين الروايات المتقدمة إما على مرجوئية تقليد السيف وفيه الكيمخت بشهادة موثقته الأخرى المتقدمة في المسئلة السابقة في ذيل احتجاج ابن الجنيد قال سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمخت فرخص فيه وقال إن لم تمسه فهو أفضل أو على النهي عن تقليده في حال الصلاة بشهادة أن الوسائل قد رواها في النجاسات في باب طهارة ما يشتري من مسلم هكذا قال أنه سئل أبا عبدالله عليه السلام عن تقليد السيف في الصلاة وفيه الغراء والكيمخت فقال لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة .

(١) خلافاً لخلاف الشيخ وما عن مبسوطه بل لما عن الشيخين ومصباح المرتضى وبيان الشهيد بل قد ينسب الخلاف إلى الأكثر بل المشهور إلا أن الحقائق صرح بعدم وقوفه على المخالف في المسئلة الآ على الشيخ والمرضى (وعلى كل حال) الأقوى ما ذكرناه في المتن من عدم اعتبار الدبغ بعد التذكية في طهارة جلود ما لا يؤكل لحمه (فإن ما لا يؤكل لحمه) إذا ذكّي وذبح على الشرائط خرج بذلك عن تحت عنوان الميتة التي قام الدليل على نجاستها ودخل تحت عنوان المذكّي وإذا شك مع ذلك في طهارة جلده قبل الدبغ فلا أصل للطهارة وعدم اعتبار الدبغ فيه .

(هذا كله) مضافاً إلى موثقة سماعة المروية في الوسائل في الباب ٤٩ من النجاسات قال سألته عن جلود السباع ينتفع بها قال إذا رميت وسميت فانتفع بجلده وأما الميتة فلا فإن الإمام عليه السلام رتب الإلتفاف على مجرد الرمي والتسمية من دون اعتبار الدبغ بعد ذلك أصلاً .

(بل يمكن) استفادة المطلوب من إطلاق جملة من الروايات المروية في الوسائل في لباس المصلى أغلبها في الباب ٥ وبعضها في ٧ المرخصة جميعاً في الركوب على جلود السباع أو في لبسها في غير الصلاة من غير تقييد بشيء خرج من إطلاقها اعتبار التذكية بلا إشكال وبقي اعتبار الدبغ تحت الإطلاق فيتمسك به لرفعه .

* احتج الشيخ لما ذهب إليه * من اعتبار الدبغ بعد التذكية في جلود ما لا يؤكل لحمه في أول الخلاف في المسئلة ١١ بأمرين (أحدهما) أن التصرف في الجلود مما يحتاج إلى دلالة شرعية وبعد الدباغ لا خلاف في

ذُكِتْ أَى ذُبِحَتْ عَلَى الشَّرَاطِطِ فَجُلُودُهَا طَاهِرَةٌ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِيهَا سِوَى الصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَدْبِغْ .

جواز استعمالها وقبل الدباغ لادليل عليه .

(ثانيهما) رواية علي بن أبي حمزة المرويتي في الوسائل في الباب ٣ من لباس المصلي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الفراء والصلاة فيها فقال لا تصل فيها إلا فيما كان منه ذكياً قال قلت أوليس المذكي ما ذكّي بالحديد فقال بلى إذا كان مما يؤكل لحمه النخ وموثقة ثانية لسماعة المرويتي في الوسائل في الباب ٥ من لباس المصلي قال سألت عن لحوم السباع وجلودها فقال أما لحوم السباع من الطير والدواب فأنكره وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلون فيه .

﴿ أقول ﴾ أما الأمر الأول ففيه إن مجرد عدم الدليل على اعتبار الدبغ بعد التذكية مما يكفي في جريان أصل الطهارة حينئذٍ وهو أصل شرعي من غير حاجة إلى دليل آخر على عدم اعتباره هذا مضافاً إلى ما استدللنا به من الموثقة وإطلاق جملة من الروايات .

(وأما رواية علي بن أبي حمزة) فكان الشيخ قد استند فيها إلى مجموع قول الرّأوي وجواب الإمام عليه السلام (أو ليس المذكي ما ذكّي بالحديد فقال بلى إذا كان مما يؤكل لحمه) فزعم أن قوله عليه السلام (إذا كان مما يؤكل لحمه) راجع إلى كون المذكي ما ذكّي بالحديد وأن مفهومه هكذا أي إذا كان مما لا يؤكل لحمه فليس المذكي ما ذكّي بالحديد بل لا بدّ فيه من اعتبار أمر آخر أيضاً غير التذكية .

(وفيه) أن قوله عليه السلام إذا كان مما يؤكل لحمه ناظر إلى نهيه عليه السلام في صدر الرواية عن الصلاة في الفراء إلا فيما كان منه ذكياً فالرّأوي زعم أن كلما ذكّي بالحديد فهو مذكّي يجوز الصلاة فيه فقال عليه السلام نعم المذكي ما ذكّي بالحديد ويجوز الصلاة فيه لكن إذا كان مما يؤكل لحمه لا مما لا يؤكل لحمه (وأما الموثقة الثانية لسماعة) فلم نعرف وجه استدلال الشيخ بها أبداً بل هي على خلاف مطلبه أدلّ بلحاظ إطلاقها وعدم اعتبار الدبغ في جواز الركوب على جلود السباع وسائر استعمالاتها .

﴿ نعم لنارواية واحدة ﴾ قد يظهر منها اعتبار الدبغ في جلود النمر بل مطلق السباع بإسقاط الخصوصية وهي رواية أبي مخلد السراج المرويتي في الوسائل في التجارة في الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه معتب فقال بالباب رجلاً فقال أدخلهما فدخلا فقال أحدهما اني رجل سراج أبيع جلود النمر فقال مدبوغه هي قال نعم قال ليس به بأس .

(ولكنها مضافاً) إلى قصورها سنداً كما صرح به الجواهر في خاتمة الذبائح في القسم الثاني بل احتمال فيها ضرباً من التقية (قال) خصوصاً بعد أن كان الرجلان غير معلومين (انتهى) هي قاصرة عن مقاومة الموثقة الأولى لسماعة فإنها كالنص في كفاية مجرد الرمي والتسمية في الإنتفاع بجلد السباع من غير اعتبار شيء آخر فيه (والأولى) حمل الرواية على الاستحباب دون الوجوب .

(ولعل من هنا) حكم في القواعد والشرائع وحكى عن غيرهما أيضاً استحباب الدبغ في جلد ما لا يؤكل لحمه بل في المختلف والشرائع في لباس المصلي كراهة استعماله قبل الدبغ ولكن المحكى عن المعتمد أنه استند في الكراهة إلى مجرد التفصّي عن خلاف الشيخ والمرضى وهو كما ترى ضعيف لا يصلح مدركاً للكراهة

مسئلة ٤ - الأقوى جواز دبغ الجلود بالأجسام النجسة (١) كما أن الأقوى أنه إذا دبغت بها فهي تطهير بالغسل أى بنقعها في الكرّ أو الجارى (٢) .

فإنها حكم من الأحكام الشرعية وهو لا يثبت بمثل ذلك .

(ودعوى) ان مرجع الكراهة إلى حسن الاحتياط فى الشبهة التحريمية ليست كما تنبغى فان حسن الاحتياط أمر آخر غير الحكم باستحباب الدبغ أو كراهة تركه كما لا يخفى .

(نعم) عن كاشف اللثام أنه قال روى فى بعض الكتب عن الرضا عليه السلام ان دباغة الجلد طهارته ولكنه على الظاهر عين الرضى المتقدم فى المسئلة الأولى فى ذيل احتجاج ابن الجنيد وقد عرفت أنه وما أشبهه من الروايات كلها محمولة على التقيّة مضافاً إلى أنه مما لا يجدى فى المقام أصلاً لشموله الماكول وغير الماكول والمذكّر والميعة جميعاً وهو بهذه السعة مما لا يقول به الشيخ ولا المترضى وإنما قالاً باعتبار الدبغ فى خصوص المذكّر من غير الماكول كما تقدم لا مطلقاً .

(١) كخرء الكلاب ونحوه فما عن المبسوط وابن إدريس والمعتبر والمنتهى والذكرى من عدم جواز الدبغ بالأجسام النجسة عجيب وما فى المختلف من الاجتماع عليه أعجب (قال فى الحقائق) ولا أعرف للتحريم وجهاً بعد حصول الطهارة بالغسل (انتهى) وهو كذلك (اقول) ولعل مرادهم من عدم جواز الدبغ بالأجسام النجسة هو دبغ الجلود بها ثم استعمالها والحال هذه من غير غسل ولا تطهير والله العالم .

(٢) فما عن ابن الجنيد فى مختصره من أنه ليس دباغها المحلل لها إلا بمحلل طاهر (إلى أن قال) فإن دباغت بشيء من النجس لم تطهر كالدارس ^(١) فإنّها تدبغ بخراء الكلاب الخ (ضعيف جداً) فإن حال الجلد كحال سائر الأشياء المتنجسة إذا نفذت النجاسة فى جوفها فتطهر إذا يبتست ثم نعت فى الكرّ أو الجارى حتى ينفذ فيه الماء العاصم .

(واذا كان مستنده فى ذلك) رواية أبى يزيد القمى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام المروية فى الوسائل فى الباب ١٧ من النجاسات أنه سأله عن جلود الدارس التى يتخذ منها الخفاف قال فقال لا تصلّ فيها فإنّها تدبغ بخراء الكلاب .

(فالرواية) مضافاً إلى قصورها سنداً كما فى الجواهر قاصرة دلالة فإن ظاهرها كما صرح به الحقائق وحكى عن المعتبر والمنتهى هو النهى عن الصلاة فيها والحال هذه بلا غسل ولا تطهير لا مطلقاً .

(وبويّد ذلك) ما فى الباب المذكور من رواية قرب الأسناد بسنده عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سأله عن أكسية المرعزى والخفاف تنقع فى البول أبصلى عليها قال إذا غسلت فلا بأس .

(ثم لا بد) من حمل النهى عن الصلاة فيها فى رواية أبى يزيد على الكراهة وذلك لما عرفت فى محله من العفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده كالثكّة والجورب والخف ونحو ذلك .

(وقد يوجّه الكلام المتقدم آنفاً) لابن الجنيد بأنه رحمه الله ممن يقول إن جلد الميعة يطهر بالدبغ

(١) حكى عن الجوهري وغيره ان الدارس هو جلد معروف وسبأى فى رواية أبى يزيد ان جلود الدارس تدبغ

بخراء الكلاب (منه) .

مسئلة ٥ - اذا شك في جلد حيوان أو في لحم حيوان انه هل هو ذكى أم لا ولم يحرز تذكيتة بالعلم أو بالبينة

فمقتضى القاعدة هو البناء على عدم تذكيتة (١)

• • • • •

فيعتبر حينئذ في الدبغ أن لا يكون بالنجس إذا النجس لا يطهر النجس .

(اقول) ان حمل كلام ابن الجنيد في هذه المسئلة على خصوص جلود الميتة وإن كان غير بعيد بقرينة صدر كلامه المتقدم ليس دباغها المحلل لها إلا بمحلل طاهر فان الجلود التي يحللها الدباغ باعتمادها هي جلود الميتة لا مطلقاً ولكن مع ذلك كله هو كلام ضعيف فإن جلد الميتة إذا فرض أنه مما يطهر بالدبغ كما يقول به العامة فلا ينبغي الفرق حينئذ بين دبغه بالجسم الطاهر أو الجسم النجس سوى أنه في الثاني يحتاج إلى التطهير دون الأول لأن الثاني لا يطهر إلى آخره ولعل مراد من قوله لم تطهر كالدارس أي لم تطهر بالدبغ فيحتاج إلى الغسل والتطهير بعداً (والله العالم) .

(١) فإن المشهور بين الأصحاب كما صرح به الحداث في لباس المصلى هو ان الاصل عدم التذكية (ولكن ذهب المدارك) الى اصاله الطهارة والحداث الى اصالته الطهارة والحل جميعاً بل نسب الأخير في لباس المصلى اصل الطهارة الى جملة من افاضل متأخري المتأخرين .

والحق مع المشهور فإن اصاله عدم التذكية بمعنى استصحاب عدمها من قبل حاكمه او واردة على اصالته الطهارة والحل يرتفع بها موضوعهما وهو الشك في الطهارة والحلية (ودعوى) ان اصاله عدم التذكية معارضة باصاله عدم الموت حتف انفه (ضعيفة جداً) اذ الآثار الشرعية من حرمة الاكل وعدم جواز اللبس في الصلاة والنجاسة ليست هي مترتبة على الموت حتف انفه كى تجرى اصاله عدمه وتعارض اصاله عدم التذكية بل الآثار الشرعية كلها مترتبة على غير المذكى وان ذبح فاقداً لبعض الشرائط ولم يموت حتف انفه .

(وعلى هذا) فتجرى اصاله عدم التذكية بلا معارض لها ويترتب عليه آثاره .

(أما ترتب الحرمة على غير المذكى) فلقوله تعالى في أوّل المائدة حرّمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع إلا ما ذكّيتم النخ فان حلية الاكل فيه مترتبة على المذكى وحرمة مترتبة قهراً على غير المذكى بل وهكذا قوله تعالى في سورة الانعام فكلوا مما ذكر اسم الله عليه النخ فان حلية الاكل فيه ايضاً مترتبة على المذكى وحرمة قهراً على غير المذكى . (هذا مضافاً) الى انعقاد الاجماع على حرمة غير المذكى من غير اختصاص بما مات حتف انفه قطعاً بل لعل حرمة هي من ضروريات الدين فضلاً عن المذهب .

(وأما ترتب عدم جواز اللبس في الصلاة على غير المذكى) فلموثق ابن بكير المروى في الوسائل في الباب ٢ من لباس المصلى المشتمل على قوله ﷺ فان كان ممّا يؤكل لحمة فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه والبانة وكل شيء منه جائز اذا علمت انه ذكى وقد ذكاه الذبح النخ .

(وفي خبر علي بن ابي حمزة) في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله و ابا الحسن عني عن لباس الفراء والصلاة فيها فقال لا تصل فيها إلا ما كان منه ذكياً النخ فان جواز اللبس في الصلاة في هذين الخبرين مترتب على المذكى وعدم الجواز مترتب قهراً على غير المذكى وهكذا الحال في حديث تحف العقول في الباب المذكور

ايضاً قال وكلّما انبتت الارض فلا بأس بلبسه والصلاة فيه وكل شيء يحلّ لحمه فلا بأس بلبس جلده الذكي منه النخ .

(واما ترتيب النجاسة على غير المذكور) فلحديث قاسم الصيقل المروى في الوسائل في الباب ٣٤ من النجاسات قال كتبت الى الرضا عليه السلام اني اعمل اغماد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثيابي فاصلّي فيها فكاتب الى اتّخذ ثوباً لصلاتك فكاتب الى ابي جعفر الثاني عليه السلام كنت كتبت الى ابيك عليه السلام بكذا وكذا فصعب عليّ ذلك فصرت اعملها من جلود الحمر الوحشية الذكية فكاتب الى كل اعمال البرّ بالصبر يرحمك الله فان كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس .

(فانّ المستفاد) من مجموع قول الراوى فتصيب ثيابي وقول الرضا عليه السلام (اتّخذ ثوباً لصلاتك) ان جلود الحمر الميتة نجسة وانها اذا اصاب الثوب نجسته والمستفاد من قول ابي جعفر الثاني عليه السلام (فان كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس) ان خصوص المذكور من الجلود طاهر وغير المذكور نجس من غير اختصاص للنجاسة بالميتة فقط اى بما مات حتف انفه بل لم يبعد ان يستفاد من مجموع هذا الحديث ان ما سوى الذكي ميتة .

(ووضح من ذلك) دلالة على هذا المعنى اى ان ما سوى الذكي ميتة (موثق سماعة) المروى في الوسائل في الباب ٣٩ من النجاسات قال سألته عن جلود السباع ينتفع بها قال اذا رميت وسميت فانتمتع بجلده واما الميتة فلا (فانّ المستفاد منه) انك اذا رميت ولم تسم فهو ميتة لا ينتفع بجلده مع انه ليس مما مات حتف انفه قطعاً .

(ومما يؤيد ذلك) ما في القاموس من تفسير الميتة بغير المذكور قال (الميتة ما لم تلحقه الذكاة) وقال في المنجد (الميتة مؤنث الميت الحيوان الذى مات حتف انفه او على هيئة غير شرعية) .

(ثم انّ نظير هذه الدعوى بطولها) في الضعف والوهن دعوى ان اقصى ما يثبت اصالة عدم التذكية هو عدم كون هذا الجلد او اللحم مذكياً ، فيترتب عليه الأحكام السلبية من عدم الطهارة وعدم الحلية ونحوهما لاكونه غير مذكياً كى يترتب عليه الأحكام الثبوتية الملازمة لهذه الأحكام السلبية كالنجاسة والحرمة ونحوهما (ووجه الضعف) انه اذا ثبت بالأصل عدم كونه مذكياً بنحو مفاد ليس الناقصة وترتب عليه عدم الطهارة وعدم الحلية ونحوهما فلا حاجة الى ثبوت كونه غير مذكياً بنحو العدم النعتى فإن ثبوت عدم الطهارة وعدم الحلية مما يكفى بلا كلام .

﴿ هذا وقد اشكل المدارك ﴾ في اصالة عدم التذكية من وجهين (احدهما) ان مرجع الأصل المذكور الى الاستصحاب ولا دليل على اعتباره .

(وفيه) ان المحقق عندنا كالمشهور هو اعتباره (ثانيهما) انه لو سلم انه يعمل به فهو انما يفيد الظن والنجاسة لا يحكم بها الا باليقين او الظن الذى ثبت اعتباره شرعاً فاذا تجرى قاعدة الطهارة في الجلد المشكوك تذكّيته كما تجرى في الدم المشتبه بالطاهر والنجس (فال) ويشهد له قول الصاق عليه السلام في صحبحة الحلبي صلّ

فيها حتى تعلم انه ميتة بعينه .

(قال) وفي رواية اخرى ما علمت انه ميتة فلا تصل فيه (وفيه) ان استصحاب عدم التذكية بعد تسليم العمل به وانه ممّا يفيد الظن وتسليم ان النجاسة مما يحكم بها بالظن الذي ثبت اعتباره لا يبقى مجال لاجراء قاعدة الطهارة في الجلد المشكوك طهارته وذلك لكون الاستصحاب حاكماً او وارداً كما اشرنا على اصل الطهارة ونفصيل الحال اكثر من ذلك مشروح في محله .

(وامّا صحيحة الحلبي) فتمامها في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما يشتري من مسلم هكذا قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق فقال اشتر وصل فيها حتى تعلم انه ميتة بعينه (فالامام عليه السلام) وان رخص في الصلاة في الخف الغير المعلوم كونه ميتة ولكنه لا من حيث كونه مشكوكاً بل من حيث كونه مأخوذاً من سوق المسلمين وسيأتي التصريح باستثناء ذلك في المتن بلا فصل .

(نعم) ان الرواية الاخرى التي أشار إليها المدارك وهي صحيحة على بن أبي حمزة المروية في الباب المتقدم ونظيرها موثقة سماعة المروية في الباب المتقدم أيضاً وحسنة جعفر بن محمد المروية في لباس المصلي في الباب ٥٤ بل وحسنة الحلبي المروية في لباس المصلي أيضاً في الباب ٦١ المشتملة على كراهة الصلاة فيما لم يعلم تذكّيته مرخصة جميعاً في الصلاة في المشكوك تذكّيته .

ولكن المنصرف من الكل ان الترخيص فيها ليس الا من جهة الشراء من سوق المسلمين أو من يد المسلم ولو في غير السوق لا من جهة كونه مشكوك التذكية بما هو مشكوك والا لم يقل عليه السلام في موثقة ابن بكير المروية في الوسائل في الباب ٢ من لباس المصلي فالصلاة في وبره (الى ان قال) وكل شيء منه جاز اذا علمت انه ذكي الخ ولم يقل عليه السلام في خبر اسماعيل بن عيسى الآتي (عليكم ان تسملوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك) .

اذ لو كان مجرد الشك مما يكفى في جواز الصلاة في المشكوك لم يعتبر العلم بالتذكية في الموثقة ولم يجب علينا السؤال عنه كما في الخبر إذا رأينا المشركين يبيعونها واحتملنا انهم اشتروها من المسلمين وهذا واضح .

﴿ كما ان الحدائق أيضاً قد أشكل ﴾ في أصالة عدم التذكية من وجوه :

(الاول) جريان قاعدة الحل عند الشك في التذكية المعتمدة بصحيحة سليمان بن جعفر المروية في الوسائل في لباس المصلي في الباب ٥٤ عن العبد الصالح المشتملة على السؤال عن الرجل يأتى السوق فيشتري جبة فراء لا يدري أذكية هي ام غير ذكية أوصلى فيها قال نعم ليس عليكم المسئلة الخ (وفيه) ان قاعدة الحل كما اشرنا آنفاً محكومة لأصالة عدم التذكية وأما الصحيحة وأمثالها مما رخصت في الصلاة في المشكوك تذكّيته فهي من جهة الشراء من سوق المسلمين لا من جهة انه مشكوك .

(الثاني) رواية السكوني المروية في الوسائل في الباب ٥٠ من النجاسات المشتملة على ترخيص أمير المؤمنين عليه السلام في الأكل من سفرة وجدوها في الطريق وفيها اللحم والخبز والجبن والبيض ولا يدري سفرة

إِلَّا إِذَا أَخَذَهُ مِنْ سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ (١) أَوْ مِنْ يَدِ الْمُسْلِمِ وَلَوْ فِي غَيْرِ السَّوْقِ

مسلم أو سفرة مجوسى (وفيه) ان الترخيص فيه كما سيأتى انما هو لأجل كونه مطروحة في بلاد المسلمين لامن حيث كونها مشكوكة لا يعلم حالها .

(الثالث) ان مرجع أصالة عدم التذكية الى استصحاب عدمها ومثل هذا الاستصحاب ليس بحجة مضافاً الى انه معارض باستصحاب طهارة الجلد من حال الحيات (وفيه) ان الاستصحاب كما أشرنا آنفاً هو حجة عندنا وتحقيقه في محله واستصحاب عدم التذكية هو حاكم على استصحاب طهارة الجلد من حال الحياة من قبيل حكومة استصحاب الحرمة التعليقية من حال العنبيّة الى حال الزبيبيّة على استصحاب الحلية المطلقة من قبل غليان الزبيب الى بعده وتفصيل ذلك بنحو أبسط مشروح في محله .

(الرابع) ان مرجع أصالة عدم التذكية الى استصحاب عدم المذبوحية وهو على قسمين عدم المذبوحية في حال الحيات وعدم المذبوحية في حال زهاق الروح أما عدم المذبوحية في حال الحيات فلم يكن حكمه النجاسة وأما عدم المذبوحية في حال زهاق الروح فحكمه النجاسة ولكن لم يكن في السابق كى يستصحب . (وعليه) فما كان في السابق لا أثر له وما له الأثر ليس له حالة سابقة (وفيه) ان عدم المذبوحية أمر واحد مستمر عرفاً فيستصحب من السابق الى اللاحق غايته انه في السابق لم يكن ذا أثر وفي اللاحق له أثر وهذا المقدار مما يكفى في الجريان فإن المدار في كون المستصحب ذا أثر كونه كذلك في هذا الحال لافى السابق .

فإن استصحب عدم المذبوحية الى الحال الحاضر وهو حال زهاق الروح ثبت موضوع النجاسة والحرمة لأحد الجزئين محرز بالوجدان وهو زهاق الروح والآخر محرز بالأصل وهو عدم كونه مذبوحاً فيترتب عليه حكمه قهراً من النجاسة والحرمة جميعاً فتأمل جيداً .

(١) فإن سوق المسلمين أمانة على التذكية بخلاف فيها بين الأصحاب رضوان الله عليهم .

وبدل على أمارته عليها ﴿مضافاً الى عدم الخلاف فيها واستمرار السيرة عليها روايات مستفيضة لو لم تكن متواترة كما يظهر بمراجعة الوسائل (في النجاسات) باب طهارة ما يشتري من مسلم ومن سوق المسلمين (وفي الذبائح) باب جواز شراء الذبائح واللحم من سوق المسلمين (وفي الأطعمة المباحة) باب جواز اكل الجبن ونحوه مما فيه حلال وحرام (وفي لباس المصلى) باب جواز الصلاة فيما يشتري من سوق المسلمين وباب كراهة الصلاة في الجلد الذى يشتري من مسلم يستحل الميتة بالدبح .

(ففي صحيحة البرزطى) عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الرجل يأتى السوق فيشتري جبة فراء لا يدري أذكية هي أم غير ذكية أيصلى فيها فقال نعم ليس عليكم المسئلة إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهااتهم ان الدين أوسع من ذلك (ومثلها) صحيحة الجعفرى عن العبد الصالح عليه السلام .

(وفي صحيحة اخرى للبرزطى) عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الخفاف يأتى السوق فيشتري الخف لا يدري أذكى هو أم لا ما تقول في الصلاة فيه وهو لا يدري أيصلى فيه قال نعم انا اشتري الخف من السوق ويصنع لى وأصلى فيه وليس عليكم المسئلة .

(وفي رواية الحسن بن الجهم) قل قلت لأبى الحسن عليه السلام أعترض السوق فأشتري خفاً لا أدري أذكى

فيبنى على تذكيتة (١) واذا اخذه من يد الكافر ولو في سوق المسلمين لم ينفع (٢) و اذا كان يد المسلم مسبوقه هو ام لا قال صلّ فيه قلت فالفعل قال مثل ذلك قلت انّي أضيق من هذا قال أترغب عما كان ابو الحسن عليه السلام يفعل . (وفي حسنة الفضلاء) انهم سألو أبا جعفر عليه السلام عن شراء اللحوم من الأسواق ولا يدري ما صنع القصابون فقال كل اذا كان من سوق المسلمين ولا تسئل عنه .

(وفي خبر اسماعيل بن عيسى) قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل أيسئل عن ذكاته اذا كان البايع مسلماً غير عارف قال عليكم أن تسألوا عنه اذا رأيتم المشتريين يبيعون ذلك وإذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه (انتهى) يعني اذا رأيتم المسلمين يصلون فيها فلا تسألواهم عن ذكاتها . (وفي موثقة اسحاق بن عمار) عن العبد الصالح عليه السلام انه قال لا بأس بالصلاة في الفراء اليماني وفيما صنع في أرض الإسلام قلت فإن كان فيها غير أهل الإسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس . (وفي رواية أبي الجاورد) قال أبو جعفر عليه السلام والله اني لأعرض السوق فأشتري بها اللحم والسمن والجبن والله ما أظن كلهم يسمون هذه البربر وهذه السودان .

(وفي رواية السكوني) عن أبي عبد الله عليه السلام إن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة يكثر لحمها وخبزها وجبنها وبيضها وفيها سكين فقال أمير المؤمنين عليه السلام يقوم ما فيها ثم يؤكل لأنه يفسد وليس له بقاء فإذا جاء طالبها غرموا له الثمن قيل له يا أمير المؤمنين لا يدري سفرة مسلم أم سفرة مجوسى فقال هم في سعة حتى يعلموا الى غير ذلك مما لا حاجة الى استقصائه لكثرة وعدم الخلاف في المسئلة .

(١) فإن الأخبار المتقدمة كما يستفاد منها حجية سوق المسلمين فكذلك يستفاد منها حجية يد المسلم ولولم يكن في السوق فإن السوق بما هو هو مما لا خصوصية له سوى ان البايعين فيه مسلمون (وفي رواية بكر بن حبيب) المروية في الوسائل في الأطعمة المطبحة في باب جواز اكل الجبن عن ابي عبد الله عليه السلام اشتر من رجل مسلم ولا تسئل عن شيء (ومن هنا) قال في المدارك في لباس المصلي ويكفي في الحكم بذكاة الجلد الذي لا يعلم كونه ميتة وجوده في يد مسلم او في سوق المسلمين (انتهى) .

(٢) فما زعمه الحدائق وصرح به في لباس المصلي من ان ذلك مما يذفع ليس كما ينبغي فإن الاخبار المتقدمة الواردة في سوق المسلمين كلها منصرفه الى ما اذا كان البايع مسلماً فإن سوق المسلمين بما هو هو ممّا لا مدخلية له سوى ان البايع فيه مسلم والاّ فنفس الجدار او السقف او الارض بما هو هو ممّا لا خصوصية له بحيث اذا باع الكافر في سوق المسلمين كانت يده اماره على التذكية واذا باع في غيره لم تكن اماره عليها .

(هذا مضافاً) الى ما تقدم في خبر اسماعيل بن عيسى من قوله عليه السلام عليكم ان تسألوا عنه اذا رأيتم المشتريين يبيعون ذلك .

(نعم) اذا كان البايع محلّه في سوق المسلمين وشك في كونه مسلماً او كافراً بنى على اسلامه كما يشهد به موثقة اسحاق بن عمار المتقدمة (قال في الجواهر في الجلود) مضافاً الى جريان احكام الاسلام على مثله ممّن وجد في ارض المسلمين من ردّ السلام وتغسله ونحوه (انتهى) وهو جيّد .

بيد الكافر فيد المسلم ايضاً لا تنفع (١) الا اذا احتملنا احتمالاً يعتد به ان يد الكافر ايضاً كانت مسبوقه بيد المسلم وان المسلم إنما أخذه من الكافر لأجل سبق يد المسلم على يد الكافر فيد المسلم حينئذ تنفع (٢) .
مسئلة ٦ - لافرق في الحكم بتذكية ما يؤخذ من سوق المسلمين أو من يد المسلم ولو في غير السوق بين أن كان البايع ممن لا يستحل جلد الميتة بالدبغ ولا يستحل ذباجة أهل الكتاب او كان ممن يستحلها ففي كلتا صورتين يبنى على تذكية ما اخذ منه ويصلى فيه وإن كره الصلاة في الصورة الثانية (٣) كما لافرق ايضاً

(١) خلافاً لما عن كشف الغطاء من نفى البأس عن الجلود التى يؤتى بها من بلاد الكفار اذا اخذت من ايدى المسلمين وللجواهر ايضاً فى الجلود وفى لباس المصلّى فحكم فيهما جميعاً بالتذكية واستند فى الاول الى السيرة والاجماع المنقول واطلاق الأخبار وسهولة الملة وسماحتها وفى الثانى الى رجحان قوة يد المسلم على يد الكافر .

(وفى الجميع ما لا يخفى) فإن السيرة المتصلة الى زمان المعصوم ممنوعة والاجماع المنقول فى هذه الصورة وهى سبق يد الكافر على يد المسلم غير معلوم والأخبار كلها منصرفة عن هذه الصورة وسهولة الملة وسماحتها مما لا يثبت به التذكية ورجحان قوة يد المسلم على يد الكافر ضعفه اوضح من ان يخفى .

(والحق) كما اشرنا فى المتن ان يد المسلم اذا كانت مسبوقه بيد الكافر لا دليل على اماريتها على التذكية فتجرى اصالة عدم التذكية ويترتب عليه النجاسة والحرمة جميعاً .

(٢) لأصالة الصحة فى يده وان شئت قلت فى فعله واخذه من الكافر وانه لا يأخذه منه الا على وجه صحيح وهو سبق يد المسلم على يده .

(٣) و ملخص المسئلة ان العامة كما تقدم فى المسئلة الاولى من الجلود فى ذيل تضعيف احتجاج ابن الجنيدي هم يستحلون جلود الميتة بالدبغ بل يستحلون ذباجة أهل الكتاب ايضاً كما صرح به الخلاف فى الذباجة فيقع الكلام فى هذه المسئلة فى ان البايع المسلم اذا كان ممن يستحلها فهل يحكم مع ذلك بتذكية ما اخذ منه ويصلى فيه (فمنقول) نعم يحكم بها تبعاً للمشهور على ما حكى عن روض الجنان بل يظهر من المدارك ان عليه عمل الاصحاب وفتاويهم .

(ويدل على) الحكم بالتذكية حينئذ اطلاق الأخبار المتقدمة فى المسئلة السابقة الواردة فى سوق المسلمين (مضافاً) الى ما فى الجواهر من السيرة المعلومة وهو حق بل السوق فى عصر الأئمة لم يكن الا للعامة فقط وهم كما سمعت يستحلون جلود الميتة بالدبغ ويستحلون ذبائح أهل الكتاب ومع ذلك كله قد عرفت ترخيص الأخبار المتقدمة كلها فيما يؤخذ من سوقهم (الا انه حكى) عن التذكرة والمنتهى والتحرير وكشف اللثام والشافية ونهاية الشيخ والمحقق الثانى عدم الحكم بتذكية ما فى يد مستحل الميتة بالدبغ وان اخبر بالتذكية لأصالة عدم او لعدم حصول الظن بالتذكية .

(بل عن نهاية الأحكام) وكشف اللثام عدم إباحة ما فى يد المسلم المجهول حاله فكيف بما إذا علم انه ممن يستحلها به (وعن التحرير) اعتبار كون المسلم ممن لا يستحل ذبائح أهل الكتاب .

(وعن الشهيد) وبعض من تأخر عنه التفصيل فى مستحل الميتة بالدبغ فاستقرب القبول إذا أخبر بالتذكية

في ذلك اى في الحكم بالتذكية بين إخبار البايع بأنه مذكى وبين عدم إخباره به (١) .

مسئلة ٧ - المطروح في بلاد المسلمين من الجلد او اللحم اذا كان عليه أثر الاستعمال وقرائن التذكية فهو كالمأخوذ من سوق المسلمين او من يد المسلم ولو في غير السوق في البناء على تذكيته وحليته فيصلّى في الجلد

وترد فيما اذا سكّت عنها ولم يخبر عن شيء (ثم ذكر) روايتى عبدالرحمن بن الحجاج وابى بصير المتقدمين في المسئلة الأولى في القسم الاول من الأخبار .

﴿ اقول ﴾ أمّاعدم الحكم بتذكية ما يؤخذ من مستحل الميتة بالدبغ او ممن يستحل ذبائح اهل الكتاب او من المسلم المجهول حاله استناداً الى اصالة عدم التذكية وعدم حصول الظن بها فيردّه إطلاق الأخبار المتقدمة في المسئلة السابقة الواردة في سوق المسلمين كما ذكرنا ، بل السوق كلكه كان لهؤلاء وهم يستحلون الأمرين جميعاً ومع ذلك كلكه قد اطلق الإمام عليه السلام في الترخيص ولم يفصل .

(وأما رواية عبدالرحمن بن الحجاج) فمضافاً الى طعن المدارك في سندها لاشتماله على عدة من المجاهيل اقصاها الدلالة على ان الفراء التي اشترىها الرأوى من اهل العراق وهم يستحلون جلد الميتة بالدبغ لا يبيعها على انها ذكية واين ذلك من الحكم بكون ذلك ميتة او غير مذكى وإلا لم يجز بيعها ويقول قد شرط الذى قد اشترىتها منه انها ذكية وقد صرح الإمام عليه السلام بجواز ذلك فيها فتذكر .

(وأما رواية ابى بصير) المويّدة برواية عبدالله بن سنان المروية في الوسائل في لباس المصلّى في الباب ٣٨ قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول اهديت لأبى جبة فرو من العراق فكان اذا اراد ان يصلّى نزعها فطرحها (فمضافاً) الى طعن المدارك ايضاً في سندها لاشتماله على عدة من الضعفاء (اقصاها) الدلالة على حسن الاحتياط بنزع الفرو حين الصلاة لاحتمال كونه من جلود الميتة التي يستحلها اهل العراق بالدبغ لاعلى الحرمة .

(هذا كلكه) مضافاً الى جواز حمل هذه الروايات الثلاث على كراهة ما يشتري من مستحل الميتة بالدبغ (بشهادة صحيحة الحلبي) المروية عن ابى عبدالله عليه السلام في الوسائل في الباب ٦١ من لباس المصلّى قال تكره الصلاة في الفراء الا ما صنع في ارض الحجاز او ما علمت منه ذكاته .

(١) وقد صرح بعدم الفرق في ذلك كل من صاحبه المدارك والجواهر في لباس المصلّى بل كلام الثانى مشعر باطباق الأصحاب عليه وليس يبعد إذ لم يحك عن احد التفصيل هاهنا الا ما تقدم عن الشهيد في خصوص مستحل الميتة بالدبغ فاستقرب القبول إذا أخبر بالتذكية وترد فيما اذا سكّت عنها ولم يخبر عن شيء (وعلى كل حال) يدل على عدم الفرق بين اخبار البايع بالتذكية وعدمه اطلاق الأخبار المتقدمة في المسئلة السابقة الواردة في سوق المسلمين بل اكثرها كانت ناهية عن السؤال معللاً في بعضها بأن الدين اوسع من ذلك .

(ومن هنا يتجه) حمل رواية الأشعري المروية في الوسائل في الباب ٦١ من لباس المصلّى قال كتب بعض أصحابنا الى أبى جعفر الثانى عليه السلام ما تقول في الفرو يشتري من السوق فقال اذا كان مضموناً فلا بأس ، على أفضلية ما كان مضموناً أى ما أخبر البايع بتذكيته وإن لم يجب السؤال عنها بل ولعله لا يستحب ايضاً لما يلوح من قوله عليه السلام قبل قوله ان الدين اوسع من ذلك : إن الخوارج ضيقوا على انفسهم بجهاالتهم .

(ونظير رواية الأشعري) رواية أبى تمامه المروية في الوسائل في الباب ٢ من لباس المصلّى قال قلت لأبى

ويؤكل اللحم (١) .

مسئلة ٨ - الأظهر أن ما سوى الكلب والخنزير والإنسان من الحيوانات التي لا يؤكل لحومها كالسباع والمسوخ والحشرات كلها قابل للتذكية (٢) فإذا ذبح على الشرائط فيبقى على الطهارة وإن لم يجز الصلاة

جعفر الثاني عليه السلام إن بلادنا باردة فما تقول في لبس هذا الوبر فقال إلبس منها ما أكل وضمن بناءً على كون المراد هكذا أي ما أكل لحمه وضمن تذكية .

(١) وفقاً للمدارك وما عن كشف الغطاء واللوامع بل عن الأخير نسبته إلى ظاهر المعتبر والطبقة الثالثة (ويدل عليه) مضافاً إلى ما استدل به الجواهر من تحكيم الظاهر على الأصل وإيماء موثقة إسحاق بن عمار المتقدمة في المسئلة ٥ لا بأس بالصلاة في الفراء اليماني وفيما صنع في أرض الإسلام قلت فإن كان فيها غير أهل الإسلام قال إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس (رواية السكوني) المتقدمة هناك في آخر الأخبار وقد كانت مشتملة على سفرة وجدت في الطريق وفيها اللحم الكثير وغيره وقد أمر أمير المؤمنين عليه السلام بأكل ما فيها بعد تقويمه .

(بل وصحيحة حفص بن البختري) المروية في حج الوسائل في الذبح في باب إن الهدى إذا عجز قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل ساق الهدى فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا يعلم أنه هدى قال ينحره ويكتب كتاباً أنه هدى يضعه عليه ليعلم من مر به أنه صدقة وفي الباب روايتان أخريان بهذا المضمون فراجع .

(٢) وما استدل به لقابليته للتذكية أو يمكن الاستدلال به لذلك أمور :

(الأول) ما استظهره الحدائق من عدم الخلاف فيه (قال) الرابع الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب رضوان الله عليهم فيما أعلم أن ما عدى الكلب والخنزير والإنسان من الحيوانات الطاهرة تقع عليه الذكاة (انتهى) .

(الثاني والثالث) ما عن الشهيد في الذكرى من أن الأصح وقوع الذكاة على الطاهر في حال الحياة كالسباع لعموم الآ ما ذكيتهم وقول الصادق عليه السلام لا تصل فيما لا يؤكل لحمه ذكاه الذبح أو لم يذكه فيطهر بالتذكية (انتهى) .

(الرابع) صحيحة علي بن أبي حمزة المروية في الوسائل في الباب ٢ من لباس المصلي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الفراء والصلاة فيها فقال لا تصل فيها إلا ما كان منه ذكياً قال قلت أو ليس المذكي ما ذكي بالحديد قال بلى إذا كان مما يؤكل لحمه .

(الخامس) صحيحة علي بن يقطين المروية في الوسائل في الباب الخامس من لباس المصلي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسمور والفنك والثعالب وجميع الجلود قال لا بأس بذلك .

✽ أقول ✽ أما استظهره الحدائق من عدم الخلاف في ذلك ففي الجواهر لم تتحققه (قال) بل المحقق خلافه (انتهى) .

وهو كذلك (فإن المسوخ) قد صرح الشرائع في الذبائح بعدم وقوع التذكية عليها (وفي الجواهر) أنه

في اجزائه لكونه مما لا يؤكل لحمة .

المشهور على ما قيل (انتهى) نعم عن المرتضى والشهيد وقوعها عليها بل عن غاية المراد نسبتها الى ظاهر الاكثر وعن كشف اللثام الى المشهور (واما الحشرات) فتردد فيها الشرائع وقال أشبهه انه لا تقع (قال في الجواهر) وفقاً للأكثر بل المشهور (انتهى) .

(واما السباع) كالأسود والنمور والفهود والثعالب فتردد أيضاً فيها الشرائع ولكن قال والوقوع أشبه بل في الجواهر وفقاً للمشهور (قال) بل في غاية المراد لا نعلم مخالفاً بل عن بعض دعوى الاتفاق عليه بل عن السرائر الإجماع عليه (انتهى) .

(واما قوله تعالى الأما ذكيتم) فلا يبعد دعوى ظهوره بقرينة صدره حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكيتم في خصوص ما يؤكل لحمة بل الجواهر في الجلود قد ادعى القطع بذلك (قال) كما يدل عليه المستثنى منه (وقال في الذبائح) لا ينكر ظهور سوقها من النصوص الواردة في تفسيرها في ما كول اللحم من الحيوان بل يمكن دعوى القطع بذلك (انتهى) .

(واما قول الصادق عليه السلام) لا تصل فيما لا يؤكل لحمة ذكاه الذبح اولم يذكه فالظاهر ان مقصود الشهيد منه هو ما في ذيل موثقة ابن بكير المروية في الوسائل في الباب ٢ من لباس المصلي قال عليه السلام وان كان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله وحرّم عليك اكله فالصلاة في كل شيء منه فاسدة ذكاه الذبح او لم يذكه . (والایضاف) ان أقصاه الدلالة على ان محرم الأكل هو مما يقبل التذكية بنحو الموجبة الجزئية واما جميع أفرادها فلا (وما ادّعاء الجواهر) من ظهوره في ان الذبح تذكية لكل حيوان فضعيف .

(نعم صحيحة على بن أبي حمزة) لا تخلو عن ظهور في ذلك فإن السائل قد زعم ان كل ما ذكّي بالحديد فهو مذكّي يجوز الصلاة فيه والایمام عليه السلام صدّقه في ان كلّما ذكّي بالحديد فهو مذكّي غير انه شرط عليه ان يكون مما يؤكل لحمة ليحوز الصلاة فيه (وأظهر من هذه الصحيحة) صحيحة علي بن يقطين بل هي صريحة في العموم وان جميع الجلود مما لا بأس به ، يعني اذا ذكّي فلا اعتماد في الحقيقة في هذه المسئلة على هاتين الصحيحتين .

﴿ ثم انا إذا يتسنا ﴾ في هذه المسئلة من وجود دليل عام يظهر منه قابلية عموم الحيوانات للتذكية إلا الكلب والخنزير والای انسان (فهل الأصل) في الحيوان المشكوك قابليته للتذكية هو عدم التذكية (أو الأصل) بقائه بالتذكية على الطهارة التي كانت في حال حياته (الأظهر) كما اختاره غير واحد من الأعاظم بل لعله الأشهر او المشهور هو الأوّل .

(قال في الجواهر في الجلود) فالأقوى حينئذ التمسك بأصالة عدم التذكية في كلّ حيوان شك في قابليته لها وعدمه (انتهى) .

(وفي رسائل شيخنا الأنصاري) في البرائة في التنبيه الخامس للشبهة التحريمية الحكمية (ما لفظه) إن أصل الإباحة في مشتبّه الحكم انما هو مع عدم أصل موضوعي حاكم عليه فلو شك في حلّ اكل حيوان

فصل في واجبات التخلي وفيه مسائل

مسئلة ١ - يجب في حال التخلي وفي حال الدخول في الحمام بل وفي كل حال ستر العورة عن نظر الغير اليها كما يحرم النظر الى عورة الغير ايضاً (١) .

مع العلم بقبوله التذكية جرى أصالة الحل وإن شك فيه من جهة الشك في قبوله للتذكية فالحكم الحرمة لأصالة عدم التذكية لأن من شرائطها قابلية المحل وهي مشكوكة فيحكم بعدمها وكون الحيوان ميتة (انتهى) .

(وقال صاحب الكفاية) في التنبيه الاول للبرائة (ما لفظه) فلا تجرى مثلاً أصالة الإباحة في حيوان شك في حليته مع الشك في قبوله التذكية فإنه إذا ذبح مع سائر الشرائط المعتمدة في التذكية فاصالة عدم التذكية تدرجها فيما لم يذكّر وهو حرام إجماعاً كما اذا مات حتف أنفه (الى ان قال) وذلك بأن التذكية إنما هي عبارة عن فرى الأوداج الأربعة مع سائر شرائطها عن خصوصية في الحيوان التي بها يؤثر فيه الطهارة وحدها او مع الحلية ومع الشك في تلك الخصوصية فالأصل عدم تحقق التذكية بمجرّد الفرى بسائر شرائطها كما لا يخفى (انتهى) .

وبالجملة * إن تمّ وجود دليل عام كالصحيحتين او غيرهما يظهر منه قابلية عموم الحيوانات للتذكية إلا الحيوانات الثلاثة المتقدمة فهو والأصل في الحيوان المشكوك قابليته للتذكية هو عدم التذكية لأن الذبح مع الشرائط المعتمدة إنما يؤثر في بقاء الطهارة السابقة الموجودة في حال الحيات اوفي حدوث الحلية في لحمه اذا كان في الحيوان خصوصية يعبر عنها بالقابلية فإذا شك في وجود تلك الخصوصية والقابلية وقد وقع الذبح في الخارج مع الشرائط المعتمدة فالأصل عدم حصول ذلك الأثر به أي بقاء الطهارة السابقة او حدوث الحلية في لحمه ويكون هذا الأصل حاكماً على استصحاب طهارته من حال حياته لأنه سببى والثانى مسببى وتفصيل الكلام في السببى والمسببى مشروح في محله .

(١) وبدل على الحكمين بعد الإجماع محصلاً ومنقولاً كما في الجواهر بل إجماع علماء الإسلام كما عن المعتمد والمنتهى والتحرير وجامع المقاصد والروض بل في الجواهر ضرورة الدين في الجملة وهي غير بعيدة (الاخبار المستفيضة) التي كادت تكون متواترة وهي على طوائف :

(منها) مادل على الحكمين جميعاً (ومنها) مادل فقط على وجوب ستر العورة عن نظر الغير اليها (ومنها) مادل فقط على حرمة النظر الى عورة الغير فراجع الوسائل الباب ١ من أحكام الخلوة والباب ٣ و٦ و٩ و١١ و١٢ و١٥ و١٦ و٢١ و٢٢ من آداب الحمام وباب تحريم النظر الى النساء الأجانب في ابواب مقدمات النكاح . * فمن الطائفة الأولى * رواية الحسين بن زيد عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن النبي ﷺ في حديث المناهى قال اذا اغتسل احدكم في فضاء من الأرض فليحاذر على عورته وقال لا يدخلن احدكم الحمام الا بميزر

• • • • •

ونهى أن ينظر الرجل الى عورة أخيه المسلم وقال من تأمل عورة أخيه المسلم لعنه سبعون الف ملك ونهى المرأة ان تنظر الى عورة المرأة الخ .

(ورواية تحف العقول) عن النبي ﷺ انه قال يا على ايّاك ودخول الحمام بغير ميزر ملعون ملعون الناظر والمنظور اليه (وفي رواية محمد بن جعفر) عن بعض رجاله عن أبي عبدالله عليه السلام قال لعن رسول الله ﷺ الناظر والمنظور اليه في الحمام بلاميزر الى غير ذلك من الروايات .

❖ ومن الطائفة الثانية ❖ رواية محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألت عن الحمام قال ادخله بازار (وفي رواية رفاعة بن موسى) عن أبي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بميزر (وفي رواية الخصال) قال رسول الله ﷺ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مأثدة يشرب عليها الخمر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بميزر الى غير ذلك من الروايات .

❖ ومن الطائفة الثالثة ❖ صحيحة حريز عن أبي عبدالله عليه السلام قال لا ينظر الرجل الى عورة أخيه (وفي رواية عبدالله بن سنان) عن أبي عبدالله عليه السلام قال من دخل الحمام فغض طرفه عن النظر الى عورة أخيه آمنه الله من الحميم يوم القيامة .

(وفي رواية الصدوق) في عقاب الاعمال عن رسول الله ﷺ قال من اطلع في بيت جاره فنظر الى عورة رجل او شعر امرأة او شيء من جسدها كان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين، الى غير ذلك من الروايات .

❖ ثم ان هاهنا اموراً يجب التنبيه عليها احدها ❖ انه قديقال باستفادة وجوب ستر العورة من حرمة النظر الى عورة الغير فان الناظر اذا حرم عليه أن ينظر الى عورتنا فيحرم علينا ان نكشف له لانه اعانة على الاثم فيجب علينا التستر منه (وقديناقش) فيه بان ذلك انما يتم اذا كان الناظر مكلفاً واما اذا كان غير مكلف ولو كان مميزاً فلا يحرم عليه النظر كي نستفيد منه وجوب التستر (اقول) ان المناقشة وان كانت في محلها ولكنك قد عرفت من الطائفة الاولى والثانية من الاخبار وجوب ستر العورة عن نظر الغير اليها من غير حاجة الى استفادته من حرمة النظر الى عورة الغير كي لا يتم الأمر في الستر عن المميز الغير المكلف .

❖ ثانيها ❖ انه حكى عن بعض متأخري المتأخرين انه أشكل عليه الأمر في حرمة النظر الى عورة الغير بحيث قال ولولم يكن مخافة خلاف الاجماع لأمكن القول بكراهة النظر دون التحريم وذلك لاشتمال بعض الروايات بل جملة منها على مادة كره كما يظهر بمراجعة الوافي في باب الحمام وستر العورة ومراجعة الوسائل الباب ٣ و ٩ و ١٠ من آداب الحمام .

(ففي رسالة الصدوق) في الفقيه قال روى عن الصادق عليه السلام انه قال انما اكره النظر الى عورة المسلم فاما النظر الى عورة الذمي ومن ليس بمسلم فهو مثل النظر الى عورة الحمام (وفي موثقة ابن ابي يعفور) وان اضطررمتها قال سألت ابا عبدالله عليه السلام أيتجرّد الرجل عند صب الماء ترى عورته او يصب عليه أو يرى

هو عورة الناس قال كان أبي يكره ذلك من كل أحد (وفي رواية انس بن ماجة) وكره دخول الحمام الا بميزر وفي (رواية زيد بن علي بن الحسين عليه السلام) وكره دخول الحمامات بغير ميزر .

(والجواب عن الجميع) ان مادة كره وان كانت بحسب طبعها الأصلية منصرفة الى الكراهة المصطلحة التي تقابل الحرمة ولكن استعمالها في الأخبار في الحرمة غير عزيز كما في جملة من الأخبار المتقدمة في المسئلة الأولى من الأواني مثل قوله سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرهها أو كره آنية الذهب والفضة أو كره الشرب في الفضة .

وموثقة سماعة المتقدمة في المسئلة ٣ من الجلود المشتملة على قوله عليه السلام أما لحوم السباع من الطير والدواب فانا نكرهه ، الى غير ذلك من الموارد الكثيرة (وفي المقام) لا بد من حملها في الجميع على الحرمة اوعلى المعنى الأعم الغير المنافي للحرمة وذلك بشهادة ما تقدم من قوله عليه السلام لعنه سبعون ألف ملك او ملعون ملعون اولعن رسول الله ﷺ الناظر والمنظور الى غير ذلك من القرائن القطعية على الحرمة .

﴿ ثالثها ﴾ انه ورد في جملة من الأخبار المروية في الوسائل في الباب ٨ من آداب الحمام تفسير عورة المؤمن على المؤمن حرام ، بإذاعة سره او تعييره او تعييبه وانه ليس المراد من العورة المعنى المعروف أى السوءة .

(ففي صحيحه عبدالله بن سنان) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن «عورة المؤمن على المؤمن حرام» فقال نعم قلت أعنى سفليه فقال ليس حيث يذهبون إنما هو إذاعة سره .

(وفي رواية حذيفة بن منصور) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام شيء يقول الناس «عورة المؤمن على المؤمن حرام» فقال ليس حيث يذهبون إنما أعنى عورة المؤمن أن يزل زكاه أو يتكلم بشيء يعاب عليه فيحفظ عليه ليعيره بها يوماً ما .

(وفي رواية زيد الشحام) عن أبي عبدالله عليه السلام «عورة المؤمن على المؤمن حرام» قال ليس أن ينكشف فيرى منه شيئاً إنما هو أن يروى عليه أو يعيبه فهذه الروايات الثلاث بعد ما فسرت العورة بالمعنى المذكور لعلها تنافي حرمة النظر الى عورة المؤمن بالمعنى المعروف أى السوءة .

(ولكن الجواب عنها) ان دليل حرمة النظر الى عورة المؤمن ليس منحصراً بالعبارة المذكورة المشهورة أعنى عورة المؤمن على المؤمن حرام كي اذا فسرت العورة فيها بغير السوءة اشكل الأمر علينا بل دليلها الروايات الكثيرة المتقدمة جملة منها الصريحة او كالصريحة في ان المراد من العورة هى السوءة لا إذاعة السر مثل قوله عليه السلام ونهى ان ينظر الرجل الى عورة أخيه المسلم او من تأمل عورة أخيه المسلم الخ اولعن رسول الله ﷺ الناظر والمنظور اليه في الحمام بلاميزر أو من دخل الحمام فغض طرفه عن النظر الى عورة أخيه أو من اطلع في بيت جاره فنظر الى عورة رجل النخ .

(وعليه) فالمراد من لفظ العورة في العبارة المشهورة وإن فرض انه إذاعة السر ولكن دليل حرمة النظر الى عورة المسلم بمعنى السوءة مما لا ينحصر بذلك كي يشكل الأمر علينا .

- مسئلة ٢- لا فرق في وجوب ستر العورة عن نظر الغير إليها ولا في حرمة النظر الى عورة الغير بين ان يكون الغير عاقلاً أو مجنوناً ذكراً أو أنثى بالغاً أو غير بالغ اذا كان مميزاً (١) نعم لا يجب ستر العورة عن الطفل الغير المميز ولا يحرم النظر الى عورة الطفل الغير المميز (٢) .
- مسئلة ٣- يجب ستر العورة عن نظر الكافر أو الكافرة إليها (٣) ولكن الاقوى عدم حرمة النظر الى عورة الكافر أو الكافرة (٤)....

(وأما ما في الجواهر) والحدائق والوسائل بل وطهارة شيخنا الانصارى ومصباح الفقيه ايضاً من التكلف الشديد بإرادة المعنيين جميعاً من لفظ العورة في العبارة المشهورة فليس كما ينبغي بعد تسليم جواز استعمال اللفظ في معنيين فإن الروايات الثلاث مما تنفى إرادة العورة بمعنى السواة بلاشبهة حيث يقول عليه السلام ليس حيث تذهبون أو يذهبون اوليس ان ينكشف فيرى منه شيئاً وحينئذ كيف يمكن أن يراد منها المعنيين جميعاً . (هذا كله) مضافاً الى معارضة الروايات الثلاث المتقدمة مع رواية حنان بن سدير عن علي بن الحسين عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٩ من آداب الحمام فإن الإمام عليه السلام في هذه الرواية لمّا رأى سديراً وأباه وعمه وجدّه في بيت المسلخ من الحمام عراة بلا ازر أمرهم بالازار واستدلّ لهم بقول رسول الله ﷺ عورة المؤمن على المؤمن حرام فلو كان المراد من العورة في العبارة المذكورة غير السواة لم يتم الاستدلال المذكور بالاكلام وهذا واضح .

(١) كلّ ذلك لا إطلاق بجملة من الأخبار المتقدمة مثل قوله عليه السلام ملعون ملعون الناظر والمنظور اليه او لعن رسول الله ﷺ الناظر والمنظور اليه في الحمام بالاميزر أو فلا يدخل الحمام الاّ بميزر الى غير ذلك من الاطلاقات .

(٢) وذلك لانصراف الأخبار عن الغير المميز بل وللسيرة القطعية (هذا مضافاً) الى ما استدللّ به شيخنا الانصارى لعدم العبرة بغير المميز ناظراً أو منظوراً بقوله ويدلّ عليه في الجملة جواز تغسيل المرأة ابن خمس سنين وتغسيل الرجل بنت خمس سنين (انتهى) وهو جيد فإنه ان لم يكن دليلاً قطعياً على المطلوب لجواز المناقشة فيه بعدم استلزام التغسيل النظر الى العورة فهو لامحالة مؤيد قوي .

(٣) وذلك لا إطلاق لأخبار المتقدمة فلا يبقى فرق في الناظر بين كونه مسلماً أو كافراً بل لعلّ التستر عن الكافر أوجب وأهم .

(٤) وهو المحكى عن الحرّ العاملي في كتاب البداية وهو ظاهره في الوسائل ايضاً حيث عقد باباً في آداب الحمام لجواز النظر الى عورة البهائم ومن ليس بمسلم بغير شهوة (وهو المحكى) عن ظاهر الصدوق ايضاً في الفقيه .

والظاهر انه مرسلته المتقدمة في المسئلة ١ روى عن الصادق عليه السلام انه قال انما اكره النظر الى عورة المسلم فاما النظر الى عورة الذمى ومن ليس بمسلم فهو مثل النظر الى عورة الحمام وهو مختار الحدائق ايضاً للمرسلّة المذكورة .

(وحسنه ابن أبي عمير) المروية في الوسائل في الباب ٦ من آداب الحمام عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام

• • • • • بل يجوز ما لم يكن بشهوة ولذّة (١) .

قال: النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل نظرك الى عورة الحمار .

(بل الحقائق) في آداب الحمام قد نسب الجواز الى جماعة وصرّح بميل المعالم إليه (ولكن مع ذلك كلّهُ) قد حكى القول بالحرمة عن الذكرى بل الحقائق في آداب الحمام صرّح بأن الحرمة هو المفهوم من كلام الأكثر وهو الذى اختاره الجواهر صريحاً (قال) اخذاً باطلاق بعض الروايات المنجبرة باطلاق الفتوى والاجماع فلا يتجرّى على تقييد ذلك بهذين الروايتين مع ما فيهما من الإرسال (الى ان قال) وبأن مقتضاه عدم وجوب التستر عن الكافر ولم يقل به أحد .

(قال) وايضاً ففي بعض الروايات السابقة ان النظر سبب الإيقاع في الزنا ولعلّ حرمة من هذه الجهة فلا يتفاوت بين الكافر والمسلم (انتهى) وظاهر شيخنا الانصارى ومصباح الفقيه التردد في المسئلة .

(ولكن الأقوى) كما ذكرنا في المتن هو جواز النظر الى عورة الكافر والكافرة (ويدلّ عليه) - مضافاً الى ظهور مثل قوله ﷺ نهى ان ينظر الرجل الى عورة اخيه المسلم او من تأمل عورة اخيه المسلم او فغض طرفه عن النظر الى عورة أخيه الى غير ذلك من التعبيرات في عدم العبرة بعورة الكافر والألّكان التقييد بالمسلم لغوّاً جداً - (مرسله الصدوق) (وحسنة ابن أبي عمير) المتقدمتين آنفاً .

واطلاق الفتاوى في قبال هذا كلّهُ مما لا عبرة به والمتيقن من معاقب الاجتماعات هو عورة المسلم وإرسال الخبرين مما لا يضرّ بهما بعد كون المرسل في احدهما الصدوق في الفقيه وقد شرط على نفسه أن لا يروى فيه إلّا ما كان حجةً بينه وبين ربّه وفي الآخر ابن أبي عمير الذي قد أجمع الأصحاب على ان مراسيله كالمسانيد . واما جواز النظر الى عورة الكافر فهو مما لا يستلزم عدم وجوب ستر العورة عن نظر الكافر اليها فإن تنزيل عورة الكافر في الخبرين منزلة عورة الحمار مما لا يستلزم تنزيل نظر الكافر الى عورة المسلم منزلة نظر الحمار اليها .

(واما ما في بعض الروايات السابقة) من ان النظر سبب الإيقاع في الزنا ، فالظاهر ان مقصود الجواهر من هذا البعض هو ما ذكره الوسائل في الباب ١ من احكام الخلوة عن المرتضى من تفسير النعماني عن عليّ بن الحسين في قوله عز وجل « قل للمؤمنين يغضّوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم » معناه لا ينظروا احدكم الى فرج أخيه الطّو من او يمكنه من النظر الى فرجه ثم قال « قل للمؤمنات يغضّضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن » أى ممن يلحقهن النظر كما جاء في حفظ الفرج فالنظر سبب ايقاع الفعل من الزنا وغيره (ولا يخفى) ان من تأمل في هذا الخبر يحصل له الظن بقريئة قوله كما جاء في حفظ الفرج ان الذيل اى قوله « فالنظر سبب ايقاع الفعل من الزنا وغيره » ليس من كلام عليّ بن الحسين بل هو امّا كلام المرتضى او النعماني فلا يستدلّ به . (١) كما تقدّم من الوسائل تقييد النظر الى عورة من ليس بمسلم بغير شهوة (وقال في الحقائق) ولعلّ الجواز في الخبرين المذكورين يعنى بهما المرسله والحسنة المتقدمتين مقيّد بعدم اللذة والفطنة (قال) كما يشير اليه التمثيل بعورة الحمار (انتهى) وهو كذلك .

مسئلة ٤ - العورة هي القبل والدبر (١) وقبل الرجل هو الفضيب والأثنيان (٢) فلا يجب على الانسان ستر اكثر من قبله ودبره (٣) ولكن يستحب له ستر السرة والركبة وما بينهما (٤) .

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب على ما حكى التصريح بذلك عن جماعة بل عن السرائر انه بالإجماع أهل البيت عليهم السلام وعن الخلاف انه بالإجماع وعن المعتمد والمتنهي وجامع المقاصد وغيرهم الإجماع على ما يقرب من ذلك ولكن عن التحرير التوقف في تحديد العورة وعن الكركي إلحاق العجان بالقبل والدبر والعجان كما صرح به الجواهر هو ما بين الأثنيين والدبر وعن القاضي والحلي ان العورة هي من السرة الى الركبة وعن المرتضى جعل ذلك رواية بل قد ينسب الى الحلبي الى نصف الساق .

(٢) كما صرح به كل من الحدائق والمدارك هنا وفي لباس المصلي والجواهر في لباس المصلي فقط بل حكى التصريح بذلك عن جمع كثير بل عن جماعة انه المشهور .

(٣) وبديل عليه مضافاً الى ان مقتضى الأصل هو ذلك طائفة من الروايات (كمرسلة أبي يحيى الواسطي) المروية في الوسائل في آداب الحمام في باب حدّ العورة عن بعض اصحابه عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال العورة عورتان القبل والدبر والمستورة بالإيتين فإذا سترت الفضيب والبيضتين فقد سترت العورة قال (قال) الكليني وفي رواية اخرى فأما الدبر فقد سترته الإليتان وأما القبل فاستره بيدك .

(ورواية محمد بن حكيم) المروية في الباب المذكور قال قال الميمني لا أعلمه إلا قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام أو من رآها متجراً دأً وعلى عورته ثوب فقال ان الفخذ ليست من العورة (وفي الجواهر) في لباس المصلي أن لمحمد ابن حكيم خبر آخر قال فيه أن الركبة ليست من العورة .

(ومرسلة الصدوق) في الباب المذكور أيضاً قال قال الصادق عليه السلام الفخذ ليس من العورة (ورواية علي بن جعفر) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٣٠ من مقدمات النكاح قال وسألته عن الرجل يكون يبطن فخذيه أو إليته الجرح هل يصلح للمرأة أن تنظر إليه وتداويه قال إذا لم يكن عورة فلا بأس إلى غير ذلك من الروايات .

(٤) وذلك لطائفة اخرى من الروايات كما يظهر بمراجعة الوسائل في نكاح العبيد والإماء في باب من زوج أمته من عبده وفي أحكام المساجد في باب كراهة كشف العورة والسرة وفي آداب الحمام في باب استحباب طلي العورة وفي أبواب الملابس في باب كراهة التعرّي .

(ففي رواية الحسين بن علوان) عن جعفر عن أبيه عليه السلام أنه قال إذا زوج الرجل أمته فلا ينظر إلى عورتها والعورة ما بين السرة والركبة .

(وفي رواية السكوني) عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال كشف السرة والفخذ والركبة في المسجد من العورة .

(وفي رواية بشير النبال) ان أبا جعفر عليه السلام دخل الحمام فأنزله بإزار وغطى ركبتيه وسرته ثم أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجاً من الإزار ثم قال اخرج عنى ثم طلى هو ما تحته بيده ثم قال هكذا فافعل .

مسئلة ٥ - الاقوى عدم وجوب ستر حجم العورة بمعنى تنوئها (١) فاذا لبس ثوباً ضيقاً جداً ملصقاً

(وفي رواية الخصال) في حديث الأربعة قال إذا تعرض أحدكم نظر إليه الشيطان فطمع فيه فاستتر ولا ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذه ويجلس بين قوم .

(وفي المستدرک) في آداب الحمام في باب استحباب ستر الركبة والسرة وما بينهما روايات عديدة أيضاً في هذا المعنى بعضها كرواية السكوني عيناً وبعضها بإسقاط الفخذ وفي بعضها عورة الرجل ما بين الركبة إلى السرة وفي بعضها الفخذ عورة .

(ثم إنّه قد يتخيّل) التنافي بين الطائفة الاولى وبين جملة من روايات الطائفة الثانية فإنّ الاولى مما تحصر العورة بالقبل والدبر وإنّ ما سواهما ليس بعورة وجملة من روايات الثانية ناطقة بأن العورة هي ما بين السرة والركبة (ومن هنا قد يلتجأ) إلى تضعيف السند في الطائفة الثانية أو إلى حملها على التقيّة لموافقتها للعامة .

(ولكن الظاهر) عدم التنافي بينهما فإنّ العورة في اللغة هي كلّ شيء يستره الإنسان حياءً من غير اختصاص بالسوءة فقط فالعورة التي يجب سترها بنحو البتّ والإلزام ولا يجب سترها سواها هي ما صرحت به الطائفة الاولى أي القبل والدبر والعورة بالمعنى الأعمّ التي يستحب سترها من دون إلزام به هي السرة والركبة وما بينهما فحيث ان الطائفة الاولى صريحة في عدم وجوب ستر أكثر من القبل والدبر والثانية ظاهرة في وجوب سترها بين السرة والركبة فيحمل الظاهر على ما لا ينافي النصّ ويكون المراد من الثانية هو الاستحباب الذي هو المشهور بين الأصحاب بل عن الخلاف الإجماع عليه .

(١) و تفصيل المسألة أنه حكى عن جماعة عدم وجوب ستر الحجم صريحاً وعن جماعة أخرى ما ظاهره ذلك وعن جماعة ثالثة دعوى وجوبه (والاقوى) كما ذكرنا في المتن عدم وجوبه إن كان المراد من الحجم النتوء ولعلّ مراد القائلين بوجوبه هو الحجم بمعنى الشبح بل صرح الجواهر بأنه لا ينبغي البحث في عدم وجوبه إن كان المراد من الحجم النتوء (وعلى كلّ حال) يدلّ على عدم وجوب ستر الحجم بمعنى النتوء صدق الستر إذا كان السائر مما يحجب اللون والشبح جميعاً وإن لم يحجب الحجم بمعنى النتوء فاذا شكّ مع ذلك في وجوب ستره فالأصل عدمه .

(هذا مضافاً) إلى ما رواه في الوسائل في آداب الحمام في باب أجزاء ستر العورة بالنورة عن محمد بن عمر عن بعض من حدّثه أن أبا جعفر عليه السلام كان يقول من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلّا بميزر قال فدخل ذات يوم الحمام فتنوّ رفلما أن أطبقت النورة على بدنه ألقي الميزر فقال له مولى له بأبي أنت وأمتي انك لتوصينا بالميزر ولزومه وقد ألقيته عن نفسك فقال أما علمت ان النورة قد أطبقت العورة .

(وقريب من ذلك) رواية أخرى في الباب المذكور وفيها فقال عليه السلام كلاً أن النورة ستره (ووجه دلالتها على المطلوب) واضح ظاهر لوضوح ان النورة مما لا يستر الحجم بمعنى النتوء عادة وإن ستر البشرة والشبح جميعاً فلو كان ستر الحجم بمعنى النتوء واجباً شرعاً لما ألقي الإمام عليه السلام الميزر بعد إطباق النورة على بدنه ولكن مع ذلك في النفس من الحديثين شيء لاستبعاد إلقاء الامام عليه السلام الميزر ولومع مستوريّة فرض العورة

بيدنه على نحو يعرف به طول العورة وغلظتها فلا بأس وإن كان الأحوط مع ذلك ستره (١) وأما حجم العورة بمعنى شبعها فالأقوى وجوب ستره (٢) فإذا لبس ثوباً رقيقاً يرى من ورائه شبح عورته لم يجز ذلك وإن بالنورة بتمام المعنى حتى حجماً .

(١) كما صرح به العروة فإن الحجة كما تقدمت من الأصل والخبرين وإن كانت قائمة على عدم وجوب ستر الحجم بمعنى التنوء ولكن مع ذلك موضوع حسن الاحتياط عقلاً وشرعاً هو مجرد الاحتمال وهو موجود في المقام لعدم العلم واقعاً بعدم وجوبه .

(٢) ويدل عليه - مضافاً إلى عدم صدق ستر العورة مع مشاهدة الشبح وعليه يحمل ما في مفتاح الكرامة من أن الجسم إذا ظهر وبان لا يقال في العرف أنه ستر عورته بعنوان الإطلاق (انتهى) وإن ادعى مصباح الفقيه صدقه بدون ستر الشبح وهو ممنوع جداً - (جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من لباس المصلّي المصرّحة بجواز الصلاة في ثوب واحد إذا كان كثيفاً .

(ففي صحيحة محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام فقلت له ما ترى للرجل يصلّي في قميص واحد فقال إذا كان كثيفاً فلا بأس الخ (وفي رواية أبي مريم الانصاري) قال صلى بنا أبو جعفر عليه السلام في قميص بلا إزار ولا رداء فقال إن قميصي كثيف فهو يجرى أن لا يكون عليّ إزار ولا رداء .

(وفي صحيحة أخرى) لمحمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلّي في قميص واحد أوقبا طاق^(١) أو قبا محشو^(٢) وليس عليه إزار فقال إذا كان عليه قميص صفيق^(٣) أو قباء ليس بطويل الفرج^(٣) فلا بأس الخ وفي الباب ٢١ حديث قال فيه عليه السلام عليكم بالصفيق من الثياب فإن من رق ثوبه رق دينه الخ . ودلالة هذه الروايات على المطلوب واضحة فإن مع كثافة الثوب لا يرى شبح العورة كما لا يرى لو نها (ودعوى) أن كثافة الثوب مما لا تمنع إلا عن اللون فقط دون الشبح ممنوعة جداً نعم إن الثوب الكثيف لا تمنع عن الحجم بمعنى التنوء إذا كان ضيقاً جداً ملصقاً بالبدن تماماً وقد عرفت أن تنوء العورة ممّا لا يجب ستره .

(ثم إن في الوسائل) في الباب ٢١ من لباس المصلّي مرفوعة أحمد بن حماد إلى أبي عبد الله عليه السلام قال لا تصل فيما شف^(١) أو وصف يعنى الثوب المصقل وفي الباب المذكور حديث آخر قال فيه عليه السلام لا يقوم أحدكم بين يدي الربّ جلّ جلاله وعليه ثوب يشف^(٢) الخ .

(قال الشهيد) في محكي الذكرى معنى شف^(١) لاحت عنه البشرة ومعنى وصف محكي الحجم (انتهى) والظاهر أن مراد الشهيد من الحجم هنا الشبح فتكون المرفوعة على هذا التفسير من أدلة المطلوب كما أن الظاهر أن تفسير (وصف) بالثوب المصقل في نظر الشهيد ليس هو من الإمام عليه السلام وإلا فالثوب المصقل كما أنه يحكي الحجم كذلك يحكي البشرة أيضاً كما في الزجاج عينا بل هو إما من الشيخ كما احتمله غير واحد أو

(١) المراد بالطاق ما لا بطانة له ، قاله في الوافي .

(٢) الصفيق هو الكثيف .

(٣) فرج القبا بضم الفاء وفتح الراء شقوقها ، قاله في الوافي .

لم ير لونها من البياض او الحمرة ونحوهما .

مسئلة ٦ - اتفق علمائنا رضوان الله عليهم على وجوب الاستنجاء من البول لأجل الصلاة ونحوها مما يعتبر فيه طهارة البدن (١) كما انهم اتفقوا على ان الاستنجاء من البول لا يجزيه الا الماء فقط ولا يكفيه التمسح بالأحجار وشبهها أبداً (٢) .

من الراوى كما جزم به الوافي (وعن خط الشيخ) في التهذيب (أو صف) بواو واحد والظاهر أن فيه سقط إن ليس للصف معنى يناسب المقام .

(وعن كاشف اللثام) احتمال أو صف بإعجام الضاد من الضعف أو الضيق وهو بعيد والأصح (أو وصف) وقد سقط منه الواو (وفي مرفوعة محمد بن يحيى) في الباب المتقدم قال أبو عبدالله عليه السلام لا تصل فيما شف أو صف يعنى الثوب الصقيل .

(وفي الوافي) في الباب ٢ من لباس المصلى (أوسف) بالسّين ولعلّ الثاني أقرب لما عرفت من ان (أوصف) بواو واحد ليس له معنى يناسب المقام ولكن (أوسف) قد ذكر له بعض اللغويين معنى قد يناسب المقام (قال) أسف الشيء أي ألصق بعضه ببعض فكأن المراد من الثوب الذي سف أي لصق بالبدن شديداً حتى ظهر حجم العورة وتوئها .

ولكن الظاهر ان الأصح في المرفوعتين جميعاً (أو وصف) بواو بن لا بواو واحد وبالصاد لا بالضاد ولا بالسّين أي حكى الحجم كما تقدم من الشهيد يعنى به الشبح كما استظهرنا والله العالم بحقائق الأمور .

(١) بل في الجواهر عده من ضروريات المذهب وليس ببعيد (نعم حكى عن أبي حنيفة) العفو عما قل من الدرهم وفي الجواهر أنه لم يوجب غسلًا ولا غير غسل (انتهى) ويعنى بغير غسل التمسح بالأحجار وشبهها وعلى كل حال يدل على المطلوب أعنى وجوب الاستنجاء من البول للصلاة ونحوها مضافاً إلى الإجماع بل ضرورة المذهب الأخبار المروية في الوسائل في الباب ١٨ من نواقض الوضوء والباب ٩ و ١٠ من أحكام الخلوة بل مطلق الاخبار الدالة على وجوب الاستنجاء من البول ولو لم يكن فيها تصريح بأنّه للصلاة ونحوها بل كل خبر دل على وجوب إزالة النجاسات عن البدن للصلاة ونحوها وقد اشير إليها وإلى أبوابها بنحو الإجمال في أحكام النجاسات فراجع .

(٢) وقد صرح بالإجماع في المسئلة جمع كثير لاجابة إلى ذكر أسمائهم (هذا مضافاً) الى ان مقتضى الأصل هو ذلك أيضاً أعنى عدم إجزاء غير الماء فإن المطهر توقيفى ولم يرد من الشرع في التطهير من البول إلا الماء .

بل وقد صرح بعدم إجزاء غير الماء (صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب من أحكام الخلوة قال لا صلاة إلا بطهور ويجزىك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار بذلك جرت السنة من رسول الله ﷺ وأما البول فإنه لا بد من غسله .

(ورواية بريد بن معاوية) المروية في الباب المذكور عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً أنه قال يجزى من الغائط المسح بالأحجار ولا يجزى من البول إلا الماء .

مسئلة ٧ - الأقوى وجوب غسل مخرج البول بالماء مرتين ولا يجزى غسله مرة واحدة (١)

﴿ نعم في المسئلة روايات ثلاث ﴾ قد يتمخيل دلالتها على خلاف المطلوب :

(الأولى) رواية سماعة المروية في الوسائل في الباب ١٣ من نواقض الوضوء قال قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام انى أبول ثم اتمسح بالأحجار فيجىء منى البلل ما يفسد سراويلي قال ليس به بأس .
(الثانية) موثقة حنان بن سدير في الباب المذكور قال سمعت رجلاً سأل أبا عبدالله عليه السلام فقال إني ربما بليت فلا أقدر على الماء ويشتد ذلك عليّ فقال إذا بليت وتمسحت فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك .

(الثالثة) موثقة ابن بكير المروية في الوسائل في الباب ٣١ من أحكام الخلوة قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط قال كل شيء يابس زكى .
﴿ وفي الجميع ما لا يخفى ﴾ أما الأولى فلا نها ضعيفة سنداً قد أعرض الأصحاب عنها كما صرح في الجواهر (مضافاً) إلى ما في دلالتها من الإجمال إذ هي كما صح أن يستدل بها لكفاية التمسح بالأحجار في الاستنجاء من البول فكذلك صح أن يستدل بها لعدم تنجيس المتنجس كما تقدم في أحكام النجاسات في مسئلة تنجيس المتنجس بل وإلى ما في جهتها من الموافقة للعامة لما عرفت هناك في آخر المسئلة من مصير الشافعي بل الجمهور إلى جواز الاستنجاء من البول بالأحجار قياساً له على الغائط فتحمل على التقية .
(قال في الجواهر) ويؤيده أنها مروية عن الكاظم عليه السلام وقد كانت التقية في زمانه في غاية الشدة (انتهى)
(وأما الثانية) فلأنها قاصرة عن الدلالة على أن التمسح بحجر ونحوه مطهر لمخرج البول كالماء وإلا فما وجه قوله عليه السلام فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك بل الظاهر أن مخرج البول باق على نجاسته بعد التمسح وإن المراد من مسح ذكره بريقه هو مسحه به في غير مخرج البول فإن وجد شيئاً قال هذا من ذاك ولم يقل أنه بلل خرج من المخرج وتنجس ونجس السروال أو الموضع الآخر من البدن فتأمل جيداً .
(وأما الثالثة) فبعد القطع بأن كل شيء يابس ليس بزكى لجواز أن ييبس بعض الأعيان النجسة وليس بزكى بالضرورة من الدين أن المراد أن كل شيء يابس هو كالزكى الطاهر في عدم تنجيسه وعدم سريانه النجاسة منه إلى غيره ما دام كونه يابساً فذكره بعد البول إذا مسحه بالحائط ويبس يكون من هذا القبيل جداً وهذا مما لا ننكره ولا ينفع الخصم .

(١) ونفصيل المسئلة أنه اختلف الأصحاب هنا على قولين (فذهب جمع كثير) إلى أن أقل ما يجزى من الماء في الاستنجاء من البول هو مثلاً ما على الحشفة وقد ينسب هذا القول إلى الأكثر بل إلى المشهور (وذهب جمع آخرون) إلى الاكتفاء بما يزول به العين ويسمى غسلاً (وقد يظهر) من بعض أرباب هذا القول اعتبار مرور الماء على المحل بعد زوال العين في الغسلة الواحدة .

(ثم إنهم اختلفوا أيضاً) في تفسير المثليين الواقع في كلمات أرباب القول الأول (فذهب جمع) كثير ومنهم شيخنا الأنصاري إلى أن المراد من المثليين هو الغسل مرتين (وذهب جمع) آخرون ومنهم المدارك والحدائق والجواهر ومصباح الفقيه إلى أن المراد من المثليين هو الغسل مرة واحدة غاية أنه يعتبر في الماء أن يكون

بقدر المثلين لتحصيل الغلبة .

(والظاهر) أنه تظهر الثمرة بين المثلين بهذا التفسير وبين القول الثانى فى المسئلة فيما إذا تحقق الغسل بأقل من المثلين فعلى القول الثانى يكفى بخلافه على القول بالمثلين بهذا التفسير .
 ﴿ والأظهر من القولين فى المسئلة ﴾ هو القول الأوّل كما أن الاظهر من التفسيرين هو التفسير الأوّل .

(اما اظهرية القول الاول) فلرواية نسيط بن صالح عن أبى عبد الله عليه السلام المروية فى الوسائل فى الباب ٢٤ من أحكام الخلوة قال سألته كم يجزى من الماء فى الاستنجاء من البول فقال مثلاً ما على الحشفة من البلل .

(ولا يصغى) إلى تضعيف المدارك والحدائق لسندها بعد انحصار ما يصلح مدركاً للمشهور بهذه الرواية وظاهرهم الاستناد إليها بل صرّح فى المختلف باحتجاج الشيخ بها واعترف المدارك بأن الأصل فيها هي الرواية المذكورة .

(ومن هنا) صرّح الجواهر بانجبارضعفها بالشهرة المحصلة والمنقولة وصرّح شيخنا الأتصاري بأن سند الرواية لا يخلو عن اعتبار بل فى مصباح الفقيه لا ينبغى الالتفات إلى قصور السند فى مثل هذه الرواية المشهورة المعمول بها عند الاصحاب بحيث عبّروا بمنتهى فى فتاويهم (انتهى) .

(نعم فى قبال رواية نسيط بن صالح) (مرسله الكليني) فى الباب المذكور قال وروى أن يغسل بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفة وغيره (ومرسله اخرى لنسيط) فى الباب المذكور أيضاً عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال يجزى من البول أن تغسله بمثله .

(والمرسلتان) كلتاهما قاصرتان عن المعارضة لرواية نسيط بن صالح .

(اما الأولى) فلأن المرسل وان كان هو الكليني ولكن لم يظهر منه تقويتها ولا عمله بها (مضافاً) إلى ان مقتضاها الاجتزاء فى التطهير من البول بغسلة واحدة فى كل من رأس الحشفة وغيره وهذا خلاف الروايات المستفيضة أو المتواترة المتقدمة فى المسئلة ١ من التطهير بالماء الناطقة كلّها باعتبار الغسل مرتين فى كل من الثوب والبدن جميعاً .

(واما الثانية) فلما عن الشيخ فى التهذيب من الطعن فى سندها (وفى الجواهر) انها مرسله لاجاب لها وموهونة باعراض المشهور عنها (هذا مضافاً) إلى ما فى المرسلتين من احتمال كون المراد من مثله هو مثل البول لا مثل ما بقى على الحشفة وإن احتمله الشيخ فى خصوص الأخيرة ولكنه ممالا وجه له ومن المعلوم أن مثل البول يكفى للغسل مرتين وأكثر .

(واما اظهرية التفسير الأوّل) فلأن الأتصاف أن المتبادر من قول يجزى من الماء فى الاستنجاء من البول مثلاً ما على الحشفة هو الغسل مرتين كل مرة بمثل ما على الحشفة سيّما مع ملاحظة الأخبار المستفيضة أو المتواترة الواردة فى تطهير الثوب أو البدن من البول المصرحة جميعاً بالمرتين ومع إرتكاز عدم الفرق فى تطهير

بل يستحب غسله ثلاث مرّات (١) .

مسئلة ٨ - لا يعتبر في الاستنجاء من البول ذلك (٢) بل يكفى صبّ الماء على مخرج البول مرّتين .

الجسد من البول بين رأس الحشفة وغيره .

(ودعوى) أن المراد من المثلين لو كان هو الغسلتان لكان المثل الواحد غسلة وقد ثبت أن الغسلة لا بدّ فيها من أغلبية مائها على النجاسة واستيلائها عليها وذلك منتفٍ في كلّ واحد من المثل (ضعيفة جدّاً) فإن المقصود من الغلبة إن كان هو زوال العين بالغسلة فهذا مما يحصل بالمثل وإن كان غير ذلك فلا نسلم اعتباره .

﴿هذا وقد يستدل﴾ لجواز الاكتفاء بالغسل مرّة واحدة في الاستنجاء من البول (بحسنة ابن المغيرة) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من أحكام الخلوة عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له للاستنجاء حدّ قال لا [حتى] ينقى مائمه قلت ينقى مائمه ويبقى الريح قال الريح لا ينظر إليها (وفيه) أن الحسنه بقرينة الريح ظاهرة في الاستنجاء من الغائط دون البول .

﴿وقد يستدل أيضاً لذلك﴾ بإطلاق جملة من الروايات التي يظهر تفصيلها بمراجعة الوسائل الباب ١٨ من نواقض الوضوء والباب ٩ و ١٠ و ٢٦ و ٣١ من أحكام الخلوة (ففي آخر صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام وأما البول فإنه لا بدّ من غسله .

(وفي صحيحة جميل بن دراج) عن أبي عبد الله عليه السلام إذا انقطعت درّة البول فصبّ الماء (وفي موثقة يونس ابن يعقوب) قال قلت الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال قال يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم يتوضأ مرّتين إلى غير ذلك من الإطلاقات الكثيرة .

﴿والجواب عن الجميع﴾ أن الكلّ في مقام بيان أصل وجوب غسل الذكر بالماء وأنه لا يجزى عنه غيره لا في مقام كيفية غسله بالماء (وعليه) فلا تعارض بين الإطلاقات وبين رواية نشيط بن صالح المصنوعة بالمثليين الظاهرة في الغسل مرّتين الواردة في مقام بيان كيفية غسله بالماء كما أن في تطهير الثوب أو البدن من البول كان إطلاقات كثيرة آمرة بالغسل من غير تقييد فيها بالمرّة أو المرّتين فكما أنها لم تعارض الروايات المصنوعة بالمرّتين لعدم كونها في مقام بيان كيفية التطهير فكذلك في المقام عيناً .

(١) وذلك لصحيحة زرارة المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من أحكام الخلوة قال كان يستنجى من البول ثلاث مرّات ومن الغائط بالمدر والخرق (قال في الوسائل) ذكر صاحب المنتقى أن ضمير كان عائد إلى أبي جعفر عليه السلام (انتهى) .

ومقتضى الجمع بينها وبين رواية نشيط بن صالح الواردة في مقام البيان المصنوعة بمثلي ما على الحشفة هو حمل هذه الصحيحة على الاستحباب كما حكى ذلك عن الأصحاب رضوان الله عليهم .

(٢) كما صرح به الحدائق ويشهد له إطلاقات النصوص والفتاوى بل وما تقدم في المسئلة ١ من التطهير بالماء من قوله عليه السلام في صحيحتي الحسين بن أبي العلاء والبزنطي بعد ما سئل السائل عن البول يصيب الجسد

مسئلة ٩ - اذا نسى الاستنجاء وصلى ثم تذكّر بعد ما صلى انه لم يستنج بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة إن كان الوقت باقياً والقضاء إن لم يكن الوقت باقياً (١) .

مسئلة ١٠ - اذا لم يجد الماء ليستنجى به من البول وجب عليه إزالة العين عن مخرج البول بالتمسح بحجرٍ ونحوه (٢) و ذلك تخفيفاً للنجاسة بل وتقليلاً لها اى منعها من الانتشار اذ بدون التمسح يسرى البول

قال صبّ عليه الماء مرتين فإِنما هو ماء فإِن التعليل على الظاهر ليس إلّا بلمحاذ ان البول هو كالماء في كفاية صبّ الماء عليه بالاحاجة إلى الدلك وأصرح من ذلك ما تقدم هناك من مرسله الكليني قال وروى أنه ماء ليس بوسخ فيحتاج أن يذلك .

(١) فإن المسئلة كما صرّح به المدارك في أحكام الوضوء هي من جزئيات إخلال المصلّى بإزالة النجاسة عن ثيابه أو بدنه نسياناً فصلّى وهو بهذه الحالة وقد مضى تفصيل الكلام في أحكام النجاسات في المسئلة ٥ من الإخلال بإزالة النجاسة عن الثوب أو البدن وعرفت هناك ان الحق فيها هو بطلان الصلاة وإعادتها وقتاً وخارجاً وإن كان صريح الحدائق أن ظاهر الأصحاب هو جعل هذه المسئلة خارجة عن مسئلة من صلى في النجاسة نسياناً واستند في ذلك إلى اختلاف أقوال المسائلين .

(ففي تلك المسئلة) قد ذهب المشهور إلى الإعادة مطلقاً وقتاً وخارجاً وذهب الشيخ في بعض اقواله والمعتبر وجمله من متأخري المتأخرين إلى عدم الإعادة مطلقاً لا وقتاً ولا خارجاً وذهب الاستبصار والفاضل في بعض كتبه ومشهور المتأخرين إلى التفصيل بين الوقت فيعيد وخارجه فلا يعيد .

(وامّا في هذه المسئلة) فلم يحك الخلاف عن أحد في قبال المشهور القائلين بالإعادة وقتاً وخارجاً إلّا عن ابن الجنيّد ففصل بين الوقت فيعيد وخارجه فلا يعيد وعن الصدوق حيث فصل بين نسيان الإستنجا من البول فيعيد والغائط فلا يعيد .

(وعلى كل حال) الحق أن من نسي تطهير الثوب أو البدن من النجاسات سواء كانت النجاسة بولاً أو غائطاً أو غيرهما وسواء كان البدن الذى نسي تطهيره هو موضع الاستنجاء أو سائر مواضع البدن ثم صلى وهو بهذه الحالة بطلت صلاته شرعاً وجبت عليه الإعادة وقتاً وخارجاً وتفصيل الكلام كما ينبغي وبحق قدمي هناك مستقصياً فلا نعيد ثانياً .

(٢) قد حكى ذلك عن جمع كثير من أصحابنا بل استظهر الجواهر وشيخنا الأنصارى من بعضهم أنه المشهور وليس ببعيد وان استظهر مفتاح الكرامة من المتأخرين عدم وجوبه بعد الاتفاق من الكل على عدم طهارة المحل بغير الماء حتى في حال العجز وفقدان الماء وان كان قديمهم طهارته به في حال العجز بعض العبارات مثل قول الشرائع ويجب غسل موضع البول بالماء ولا يجوز غيره مع القدرة ولكنها غير مقصودة بلاشبهة .

(وعلى كل حال) قد استدّلوا لجوب إزالة العين بالتمسح بحجرٍ ونحوه عند تعذر الماء بوجوه :
(الأوّل) ما عن المحقق والعلامة بل وعن الذكرى أيضاً من أن الواجب هو إزالة العين والأثر فاذا تعذر إزالة الأثر بالماء بقى وجوب إزالة العين على حاله .

(وقد أورد عليه) بعبارة مختلفة ولعل الجامع بين الكل أن المركب إذا تعذر بعض اجزائه سقط الأمر

.

المتعلق به والباقي مما يحتاج إلى أمر جديد وهو منتف في المقام (وفيه) أن الأمر الجديد وإن كان منتفياً ولكن قاعدة الميسور كما سيأتي تكفي .

(الثاني) ما عن العلامة من الاستدلال بموثقة ابن بكير المروية في الوسائل في الباب ٣١ من أحكام الخلوة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط قال كل شيء يابس زكي .

(وفيه) أن الاستدلال إن كان بقوله فيمسح ذكره بالحائط فهذا من فعل الرجل ولم يصدر من الإمام عليه السلام ما دل على وجوبه وأما إذا كان الاستدلال بقوله عليه السلام كل شيء يابس زكي فالمراد منه كما تقدم قبلاً في المسئلة ٥ بعد القطع بأن كل شيء يابس ليس بزكي وذلك لجواز أن ييبس بعض الأعيان النجسة وليس بزكي بالضرورة من الدين هو أن كل شيء يابس يكون كالزكي الطاهر في عدم تنجيسه وعدم سراية النجاسة منه إلى غيره مادام كونه يابساً وهذا مما لا ينفع المقام بلاشبهة .

(الثالث) ما عن الوسائل من الاستدلال بخبر زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الباب ٢٠ من أحكام الخلوة قال سألته عن ظهور المرأة في النفاس إذا طهرت وكانت لا تستطيع أن تستنجي بالماء أنها إن استنجت اعتقرت ^(١) هل لها رخصة أن تتوضأ من خارج وتمسحه بقطن أو خرقة قال نعم لتنقى من داخل بقطن أو بخرقة .

(وفيه) ما أورده شيخنا الأنصاري من أن الداخل مما لا يجب غسله كي إذا تعذر غسله ووجب تنقيته بقطن أو خرقة صح الاستدلال به للمقام (قال) إلا أن يراد من الداخل ما يظهر عند قعودها للتخلى بحيث يجب غسله مع القدرة لكونه من الظاهر (انتهى) .

(الرابع) ما استدلل به الجواهر واحتمل رجوع الوجه الأول إليه من قاعدة الميسور التي مدرکہا (النبوي) إذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم (والعلويان) المرويتان عن عوالي اللثالي الميسور لا يسقط بالمعسور وما يدرك كله لا يترك كله (ولكنه) استشكل أخيراً في دخول ما نحن فيه تحت القاعدة لظهورها فيما له الأفراد أو ما له الأجزاء دون الفصل أو المسح (قال) نعم هي جارية في متعدد الفصل وفيما إذا أمكن غسل البعض ونحو ذلك (انتهى) .

و استشكل فيه أي في دخول ما نحن فيه تحت القاعدة شيخنا الأنصاري أيضاً نظراً إلى جريان القاعدة فيما له جزء خارجي كالركبات أو ما له جزء ذهني تحليلي كالمقيدات بقيود نظير الصلاة عن ستر أو عن قبلة أو عن طهارة والفصل هاهنا ممّا لا جزء له لا خارجاً ولا ذهنياً .

(الخامس) ما استدلل به الجواهر أيضاً من وجوب تغيير خرقة المستحاضة عند الصلاة (وفيه) إن كلاً من تغيير الخرقة والقطن محل الكلام كما سيأتي في محله فلا يستدل به للمقام .

(السادس) ما استدلل به شيخنا الأنصاري من قوله والرجز فاهجر (قال) واقل مراتب الهجر والاجتناب

إزالة عينها (ثم قال) وفي مثل هذه يعنى ماله مراتب تجرى قاعدة الميسور .

(السابع) ما استدلل به شيخنا الأناصري أيضاً من إطلاق حسنة ابن المغيرة المروية في الوسائل في الباب ١٣ من أحكام الخلوة عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له للإستنجاء حدثاً قال لا [حتى] ينقى مائة قلت ينقى مائة ويبقى الريح قال : الريح لا ينظر إليها بناءً على شمولها للإستنجاء من البول أيضاً وكون المراد من النقاء هو زوال العين غايته أنه يقيد إطلاقها في حال القدرة بمادل على وجوب غسل البول بالماء ويبقى إطلاقها في حال المعجز على حالها .

(وقد أورد عليه رحمه الله) بنفسه من وجهين (أحدهما) أنها ظاهرة بقرينة الريح في الإستنجاء من الغائط (ثانيهما) أنه لو كان المراد من النقاء زوال العين وقيدناه في حال القدرة بالغسل بالماء خرج الحدّ عن كونه حدثاً . فلا يتم قوله حتى ينقى مائة .

(وأورد عليه) مصباح الفقيه أيضاً من وجهين آخرين (أحدهما) أن دليل القيد وهو مادل على وجوب غسله بالماء ممّا له إطلاق يشمل حالتي المعجز والقدرة جميعاً فإذا تعذر القيد سقط المقيّد .

(ثانيهما) أن ظاهر الحسنة هو السؤال عن الحدّ الذي به يحصل الطهارة شرعاً ومقتضى الاستدلال المذكور أن في حال المعجز يحصل الطهارة بمجرد النقاء وهو خلاف ما صرح به المدارك والحدائق والجواهر جميعاً من الإجماع على عدم طهارة المحلّ في الإستنجاء من البول بغير الماء أبداً .

﴿ أقول ﴾ وتحقيق المقام أن بناءً على تبعيّة الأحكام للمصالح والمفاسد كما نسب إلى مشهور العدلية أن النجاسة هي ممّاله مفسدة بلاشبهة وحينئذٍ يستقل العقل بتقليلها كمّاً وكيفاً إذا أمكن (مضافاً) إلى أن قاعدة الميسور التي صرح شيخنا الأناصري في قاعدة الاشتغال بأنّه شاع بين العلماء بل بين جميع الناس الاستدلال بها في المطالب (قال) حتّى أنّه يعرفها العوام بل النسوان والأطفال ممّا لا مانع عن شمولها للمقام فإنها كما تجرى فيماله الأفراد والأجزاء فكذلك تجرى فيماله المراتب كما في المقام فإن إزالة النجاسة هي كذلك أى ممّاله مراتب فإذا تعذر بعضها لم يسقط الآخر .

(ومن هنا يتّجه الاستدلال) بقوله تعالى والرجز فاهجر فإن إزالة العين بالتمسح بحجر ونحوه هي مرتبة من مراتب الهجر فتجب عند تعذّر جميع مراتبه (ومن تمام ما ذكر) يظهر لك حال ما إذا تمكّن من غسل مخرج البول بالماء مرّة واحدة لمرتين فإن الغسل مرّة إن لم يكن أولى من التمسح بحجر ونحوه فليس بأقل منه بلاشبهة (ومن هنا) قوّى الوجوب في الجواهر من غير تأمل وإن كان يظهر من شيخنا الأناصري التأمل فيه وهو على الظاهر في غير محله .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو أنّه حكى عن بعض المحققين من متأخري المتأخريين استظهار عدم وجوب تخفيف النجاسات من إطلاق الأخبار المسوّغة للصلاة مع النجاسة عند تعذر الماء فإنّها قد أذنت في الصلاة معها من غير تعرّض لتخفيف النجاسة بالتمسح بحجر ونحوه .

(وفيه) أن الأخبار المذكورة كما تقدم تفصيلها في أحكام النجاسات في المسئلة ١ من الموارد التي يصلّى في

الى الثوب او موضع آخر من بدنه فتكثر النجاسة (١) .

مسئلة ١١ - اتفق علمائنا رضوان الله عليهم على وجوب الاستنجاء من الغائط (٢) كاتفاقهم على وجوب الاستنجاء من البول عيناً واتفقوا ايضاً على الاكتفاء في الاستنجاء من الغائط بكل من الماء او ثلاثة أحجار (٣)

النجس كلها منصرفة إلى صورة يبوسة العين في الثوب من الدم أو البول أو المني و نحو ذلك لا صورة كونها رطبة بحيث امكن إزالتها بالتمسح بحجر و نحوه كى يستظهر من إطلاقها حينئذ عدم وجوب إزالة عينها فتأمل الأخبار جيداً .

(١) واكثر النجاسة مملاً يجوز بلا شبهة (ومن هنا) صرح شيخنا الأنصاري بوجوب التحفظ (قال) حتى لا يتنجس به ثوبه او موضع آخر من بدنه (انتهى)

(٢) ويدل على وجوب الاستنجاء من الغائط (مضافاً) الى الإجماع كما صرح في الجواهر بمحصله ومنقوله وإلى ما دل على اشتراط الصلاة بالطهارة الخبثية مطلقاً من البول والغائط وغيرهما (الأخبار المستفيضة) الدالة بالخصوص على الاستنجاء من الغائط المروية في الوسائل في الباب ٩ و ١٠ و ١٣ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٤ و ٣٧ من أحكام الخلوة ولعل المتتبع في الأخبار يجد أكثر من ذلك فتتبع .

(٣) أما الاكتفاء في الاستنجاء من الغائط بالماء (فيدل عليه) مضافاً إلى الإجماع كما صرح به الجواهر بمحصله و منقوله وما دل على مطهرية الماء مما تقدم تفصيله في محله (الأخبار المستفيضة) المروية في الوسائل في الباب ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ من أحكام الخلوة والعمدة هي الباب الأخير .

(قال في الجواهر) فما ينقل عن عطاء أنه محدث وعن سعيد بن المسيب أنه قال هل يفعله إلا النساء وما عن ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص من انكار الاستنجاء من الغائط بالماء لا يخفى عليك ما فيه (انتهى) وهو كذلك .
﴿ وأما الاكتفاء بثلاثة أحجار ﴾ فيدل عليه مضافاً إلى الإجماع كما صرح به الجواهر أيضاً بمحصله و منقوله (الأخبار المستفيضة) كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٩ و ٢٦ و ٣٠ من أحكام الخلوة .

(ففي صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام قال لا صلاة إلا بطهور و يجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار بذلك جرت السنة من رسول الله ﷺ وأما البول فإنه لا بد من غسله .

(وفي رواية زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن التمسح بالأحجار فقال كان الحسين بن علي عليه السلام يمسح بثلاثة أحجار .

(وفي صحيحة أخرى لزراعة) عن أبي جعفر عليه السلام قال جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان النخ والعجان فسرّه الوافي بالدبر .

(وفي رواية بريد بن معاوية) عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال يجزى من الغائط المسح بالأحجار ولا يجزى من البول إلا الماء .

(وفي مضمرة زرارة) قال كان يستنجى من البول ثلاث مرات ومن الغائط بالمدر والخرق .

(قال صاحب الوسائل) ذكر صاحب المنتقى ان ضمير كان عائد إلى أبي جعفر عليه السلام (انتهى) وفي الوافي والحدائق بالمدر والخرق وفي الأخير المدر جمع أقله ثلاثة و هو اشتباه بل هو جنس كالخرق لا جمع

وإن كان الاستنجاء بالماء أفضل (١) وأفضل منه الجمع بين الماء والأحجار جميعاً فيستنجدى أولاً بثلاثة أحجار

والاعتماد في التثليث على الاخبار السابقة .

(وفي المستدرک) في الباب ٢٢ من أحكام الخلوة اخبار كثيرة في الإكتفاء بثلاثة أحجار لاحاجة الى ذكرها (وعلى كل حال) فما حكى عن قوم من الزيدية من أنه لا يجوز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء هو مما لا يصح اليه بل قد يدعى ان الإكتفاء بالأحجار مع وجود الماء من الضروريات ولعله كذلك .

﴿ نعم لنا جملة من الروايات ﴾ في الوسائل في احكام الخلوة بعضها في الباب ٩ و بعضها في الباب ١٠ وبعضها في الباب ٣٠ يظهر من الجميع عدم جواز الاكتفاء بالأحجار مع وجود الماء .

(ففي موثقة عمار الساباطي) عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل ينسى ان يغسل دبره بالماء حتى صلى إلا انه قد تمسح بثلاثة أحجار قال ان كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء و ان كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلى فقد جازت صلاته وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة .

(وفي رواية عيسى بن عبدالله) عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ اذا استنجى احدكم فليوتر بها وترأ اذا لم يجد الماء (قال في الوافي) والحدائق ان ضميرها يعود الى أداة الاستنجاء المدلول عليها بالقرينة (انتهى) .

(وفي مرسلة احمد) المرفوعة الى ابي عبدالله عليه السلام قال جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة احجار ابكار و يتبع بالماء .

(كما ان المستدرک) في الباب ٢٥ من احكام الخلوة ذكر جملة اخرى من الأخبار من هذا القبيل (ففي بعضها) الاستنجاء بالماء في كتاب الله (الى ان قال) و هو خلق كريم وليس لأحد تركه .

(وفي آخر) وسئل رسول الله ﷺ عن امرأة أتت الخلاء فاستنجت بغير الماء فقال لا يجزيها إلا أن لا تجد الماء (وفي ثالث) فاتبعوا الماء الأحجار .

(وفي رابع) ان جبرئيل قال يا محمد كيف ننزل عليكم وانتم لا تستنجون بالماء .

(والجواب) ان هذه الاخبار في قبيل الإجماع بقسميه والأخبار المستفيضة الصريحة في جواز الإكتفاء بالأحجار لا بد من حملها على الاستحباب وأفضلية الماء وإذا فرض إباء بعضها عن هذا الحمل فلا بد من رد علمه الى أهله فإنهم أولى به .

(١) ويدل على أفضلية الماء - مضافاً الى انه مما لا خلاف فيه على الظاهر بل عن الغنية و كشف اللثام الإجماع عليها بل عن المنتهى نسبتها الى اهل العلم وكأنه لم يعتن بما تقدم من عطا وسعيد وابن الزبير وسعد من انكار الاستنجاء من الغائط بالماء والى الأخبار المتقدمة آنفاً الظاهرة جميعاً في عدم الاكتفاء بالأحجار مع وجود الماء كلها على استحباب الماء وأفضليته جمعاً بين الاخبار -

(رواية مسعدة بن صدقة) عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليه السلام المروية في الباب ٩ من أحكام الخلوة ان النبي ﷺ قال لبعض نساء مري نساء المدينة أن يستنجين بالماء ويبالغن فانه مطهرة للحواشي . مذهب للبواسير . (وجملة من الروايات) المروية في الوسائل في احكام الخلوة في باب استحباب اختيار الماء على الأحجار

ثم بالماء (١) .

مسئلة ١٢ - يجب في الاستنجاء من الغائط بالماء غسل ظاهر المخرج دون باطنه وقد ورد بذلك نص (٢) .

مسئلة ١٣ - لا يكفي ثلاثة أحجار في الاستنجاء من الغائط اذا لم يحصل بها النقاء بل يجب الزيادة

عليها حتى يحصل النقاء (٣)

الواردة أكثرها في قصة الانصارى الذى كان هواول من استنجى بالماء .

(ففى بعضها) قال كان الناس يستنجون بالأحجار فأكل رجل من الأنصار طعاماً فلان بطنه فاستنجى بالماء

فأنزل الله تبارك وتعالى فيه ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين (وفى بعضها) قال رسول الله ﷺ يا معشر

الانصار ان الله قد أحسن اليكم الثناء فماذا تصنعون ؟ قالوا نستنجى بالماء .

(١) ويدل على افضلية الجمع مضافاً الى انه مما لا خلاف فيه على الظاهر بل عن المعتبر دعوى الإجماع

عليها بل عن المنتهى نسبتها الى اهل العلم وإن قال في المدارك لولا الإجماع المنقول على هذا الحكم لكان للمناقشة

فيه من أصله مجال ولكنه مما لا يصفى اليه (مرسلة احمد) المتقدمة آنفاً قال جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة

أحجار أبكار ويتبع بالماء (ومارواه المستدرک) في الباب ٢٥ من احكام الخلوة عن عوالى اللثالى عن فخر المحققين

قال روى عن على عليه السلام انه قال كنتم تبعدون بعراً وأنتم اليوم تثلطون ثلطاً فاتبعوا الماء الأحجار .

(وحكى عن المعتبر والمنتهى) أنهما قد روياه عن الجمهور عن علي عليه السلام والثلط هو الغائط الرقيق

والروايتان محولتان على الاستحباب بعد ما عرفت من الإجماع والأخبار المستفيضة فى جواز الإكتفاء بكل من

الماء أو الأحجار (هذا وقد يخصص) افضلية الجمع بين الأحجار والماء بصورة التعدى عن المحل وهو على

الظاهر مما لا وجه له لعدم الشاهد عليه .

(ثم إن ظاهر الروايتين) هو تقديم الأحجار على الماء وإن حكى الإطلاق عن كثير من عباراتهم ولكنه

مما لا عبرة به فى قبال الروايتين (هذا مضافاً) إلى ما ذكره المدارك علة للتقديم وهو تنزيه اليد عن مباشرة النجاسة

(أقول) ومضافاً إلى أنه لو قدم الماء فلا يبقى مجال على الظاهر للأحجار بخلاف العكس فيبقى الأجزاء الصغار

العالقة بالمحل المعتبر عنها بالأثر فى كلمات الأصحاب كما سيأتى فيذهبها الماء .

(٢) وهو موثقة عمار المروية فى الوسائل فى الباب ٢٩ من أحكام الخلوة عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث

قال إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها يعنى المقعدة وليس عليه أن يغسل باطنها (بل وصحيفة إبراهيم بن

أبى محمود) المروية فى الباب المذكور قال سمعت الرضا عليه السلام يقول فى الاستنجاء يغسل ما ظهر منه على الشرح^(١)

ولا يدخل الأتملة (هذا مضافاً) إلى ما فى الحدائق من نفي الخلاف فى المسئلة .

(٣) وذلك بالإجماع القطعى بل الإجماعات فى ذلك فوق الاستفاضة (ففى المدارك) هذا موضع وفاق بين

العلماء (وفى مفتاح الكرامة) إجماعاً (وفى الجواهر) محصلاً ومنقولاً إلى غير ذلك (ويدل عليه) مضافاً إلى

الإجماعات ووضوح أن العين إذا بقيت فى المحل بعد ثلاثة أحجار فهى نجسة قطعاً ويجب الاستنجاء منها بلا شبهة

(إطلاق حسنة ابن المغيرة) عن أبى الحسن عليه السلام المروية فى الوسائل فى الباب ٢٥ من النجاسات قال قلت

للاستنجاء حدّ قال لا حتى ينقى مائة الخ .

ويستحب في صورة الزيادة القطع على الوتر (١) .

مسئلة ١٣ - اذا حصل النقاء بأقل من ثلاثة أحجار فالأحوط ان لم يكن الأقوى هو عدم الاكتفاء به حتى يكمل ثلاثة أحجار (٢) .

(وإطلاق موثقة يونس بن يعقوب) المروية في الوسائل في الباب ٩ من أحكام الخلوة قال قلت لابي عبدالله الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال، قال عليه السلام يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين وأما الروايات المصرحة بثلاثة أحجار كما تقدمت في المسئلة ١١ فهي بالنسبة إلى عدم الزيادة محمولة على الغالب المتعارف من حصول النقاء بها عادة فلا مفهوم لها .

(١) وهو المحكى عن جمع كثير وبدل عليه رواية عيسى بن عبدالله المتقدمة في المسئلة ١١ عن أبيه عن جدّه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ إذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترأ الخ وإليها يشير المدارك بقوله وهو مروى في بعض الأخبار بل الجواهر قد استدلل بها صريحاً .

(٢) و تفصيل المسئلة أن في صورة حصول النقاء بأقل من ثلاثة أحجار (قد ذهب جمع كثير) إلى وجوب التثليث بل الحدائق نسبه إلى المشهور بل عن جماعة حكاية الشهرة عليه من غير اختصاص بالحدائق بل عن المعتمد الإجماع عليه .

(وعن جمع آخرين) ان استعمال الثلاثة سنة أو عبادة وهو كلام يحتمل الوجوب والاستحباب (وعن المذهب) أنه قال وان نقي بواحد فينبغي ان يستعمل حجرين سنة وهو ظاهر في الاستحباب (وفي المختلف) والمدارك والجواهر وجماعة من متأخري المتأخرين التصريح بجواز الإقتصار على الأقل إذا حصل به النقاء .

❖ واستدل المشهور ❖ لوجوب التثليث وإن حصل النقاء بالأقل باستصحاب النجاسة واستصحاب مانعية الأجزاء الصغار العالقة بالمحل التي لا تكاد تزول بالأحجار بل بلغ ما بلغ عددها حتى يثبت العفو منها ولم يثبت العفو إلا بعد إمرار الثلاثة عليها وإن لم تقلعها وبالأخبار المتقدمة في المسئلة ١١ المصرحة بثلاثة أحجار نصريحاً .

❖ واستدل القائلون بجواز الإقتصار على الأقل إذا حصل به النقاء ❖ بإطلاق حسنة ابن المغيرة عن ابي الحسن عليه السلام المروية في الباب ٢٥ من النجاسات قال قلت للإستنجاء حدّ قال لا حتى ينقى مائمة قلت ينقى مائمة ويبقى الريح قال الريح لا ينظر إليها (وإطلاق موثقة يونس بن يعقوب) المروية في الباب ٩ من أحكام الخلوة قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال قال يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين .

(وبمطلقات المسح والاستنجاء) كرواية زرارة المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من أحكام الخلوة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول كان الحسين بن علي عليه السلام يتمسح من الغائط بالكسوف ولا يغسل وصحيحة زرارة المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من أحكام الخلوة قال كان يستنجى من البول ثلاث مرّات ومن الغائط بالمدر والخرق (وباستبعاد وجوب الإمرار تعبداً) من غير فائدة (وبأن الأخبار المشتملة على العدد لاحجة في مفهومها) لكونها واردة مورد الغالب من عدم حصول النقاء إلا بذلك .

مسئلة ١٥ - يكفى في الاستنجاء من الغائط كل جسم قالع للنجاسة حجراً كان أم غير حجر (١)

﴿ اقول ﴾ أما استدلال المشهور القائلين بالتثليث باستصحاب النجاسة أو باستصحاب مانعية الأجزاء الصغار بالتقريب المتقدم (فمما لا ينبغي) مع وجود النص في طرفي المسئلة جميعاً (وأما استدلال القائلين بالاقل) بإطلاق موثقة يونس أو بمطلقات المسح والاستنجاء (فمما لا ينبغي أيضاً) فإنها في مقام بيان تشريع أصل الاستنجاء من الغائط ولو بغير الماء بحجر ونحوه لا في مقام بيان كيفيته وما يعتبر فيه من العدد ونحوه .
(وأما استبعاد وجوب الإمرار تعبداً) من غير فائدة فلا يلتفت إليه إذا اقتضته الدليل بل صح أن يقال إنه ليس بغير فائدة بل هو لحصول الطهارة شرعاً من قبيل الفسلة الثانية في التطهير من البول بعد زوال العين بالأولى .

(و أما دعوى) أن الاخبار المشتملة على العدد لا حجة في مفهومها لكونها واردة مورد الغالب فضيعة جداً فإنها وإن كانت بالنسبة إلى عدم الزيادة كذلك لورودها مورد الغالب . (ومن هنا) قلنا أنه إذا لم يحصل النقاء أحياناً بثلاثة أحجار وجبت الزيادة عليها (ولكنها) بالنسبة إلى الأقل ليست كذلك وذلك لحصول النقاء بحجر أو حجرين نوعاً لا بثلاثة سيما في الصدر الأول الذي كانوا يبعرون بهراً كما تقدم عن علي عليه السلام في ذيل فضيلة الجمع بين الماء والأحجار وقد علّله في رواية أبي خديجة المروية في المستدرک في الباب ٢٥ من أحكام الخلوة بأنهم كانوا ياكلون البسر .

(نعم يمكن أن يقال) إن أظهر الاخبار المشتملة على العدد المصروفة بثلاثة أحجار هي صحيحة زرارة المشتملة على قوله عليه السلام ويجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار وظهورها في عدم أجزاء الأقل وإن كان مما لا ينكر ولا يكاد يصغى إلى دعوى عدم ظهور أخبار العدد في الوجوب فإنها لو صححت فيما سوى الصحيحة ففي الصحيحة ممنوعة ولكن ظهورها مما لا يقاوم ظهور حسنة ابن المغيرة في أن الحد للاستنجاء من الغائط هو النقاء سواء حصل باكثر من ثلاثة أحجار أو باقل .

(ودعوى) أن المراد من الاستنجاء فيها هو خصوص الاستنجاء من البول لا يلتفت إليها بل المراد هو الاستنجاء من الغائط قطعاً بقرينة ما في ذيلها من الريح فإن الريح لا يكون إلا في الغائط لا في البول (كما ان دعوى) ان المراد من الاستنجاء فيها هو خصوص الاستنجاء بالماء لا بالأحجار لا يلتفت إليها أيضاً لعدم الدليل عليها .

(ولكن مع ذلك كله) رفع اليد عن المشهور سيما مع اعتضاد قولهم ببعض الأخبار التي قد رواها المستدرک في الباب ٢٢ من أحكام الخلوة وهو صريح أو كالصريح في عدم جواز الاجتزاء بالاقل مثل قول النبي ﷺ وليستنجد بثلاثة أحجار أبكاراً ولا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار أو نهانا رسول الله ﷺ أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار إلى غير ذلك من الأخبار في غاية الاشكال .

(وعليه) فالأحوط كما ذكرنا في المتن ان لم يكن هو الأقوى عدم الاكتفاء بالاقل من ثلاثة أحجار وإن حصل به النقاء (والله العالم) .

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب على ما في الحقائق شهرة كادت تكون إجماعاً كما في الجواهر (بل

فالجسم الصيقلى الذي لا يقلع النجاسة مما لا يكفى (١) .

مسئلة ١٦ - يشترط فيما يستنجى به سواء كان حجراً أو غير حجراً أن يكون طاهراً (٢) وأن لا يكون

الشيخ في الخلاف) قد ادعى الإجماع عليه صريحاً ثم استدل له (برواية ابن عباس) ان النبي ﷺ قال إذا مضى أحدكم لحاجته فليتمسح بثلاثة أحجار أو بثلاثة أعواد أو بثلاث حثيات من تراب (وبمضمرة زراة) المتقدمة في المسئلة ١١ قال كان يستنجى من البول ثلاث مرات ومن الغائط بالمدر والخرق (وعن الغنية) دعوى الإجماع أيضاً في المسئلة .

(ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن سائر عدم أجزاء الاستجمار إلا بما كان أصله الأرض (وعن ابن البراج) جواز استعمال الخرق والغطن إذا لم يتمكن من الأحجار (وعن ابن الجنيد) تجوز التمسح بالكرسف أو ما قام مقامه إذا لم يحضر الأحجار وأنه قال ولا أختار الاستطابة بالآجر والخزف إلا ما ألبسه طين أو تراب .

﴿ أقول ﴾ والحق في المسئلة هو ما ذهب إليه المشهور فإن من راجع الوسائل الباب ٩ و٢٦ و٣٠ و٣٤ من أحكام الخلوة وهكذا المستدرك الباب ٢٢ يجد كلاً من الأحجار والمدر والخزف والخرق والكرسف والأعواد وحثيات من تراب المذكوراً في الأخبار والمستفاد من المجموع هو جواز الاستنجاء بكل جسم قالع للنجاسة من غير اختصاص بالمذكورات فقط بلا حاجة إلى ضم عدم القول بالفصل إليها كما فعله الجواهر بل ولا إلى الاستدلال بإطلاق حسنة ابن المغيرة المتقدمة في المسئلة السابقة المشتملة على قوله ﷺ حتى ينقى مائة أو إطلاق موثقة يونس بن يعقوب المتقدمة هناك أيضاً المشتملة على قوله ﷺ ويذهب الغائط .

(والعجب) من الحدائق ان مع وجود الأمور المذكورة في النصوص توقف في الحكم المذكور تبعاً لشيخه (قال) لعدم الدليل الواضح على العموم (انتهى) .

(١) فإن المقصود من الاستنجاء بالأحجار ونحوها هو قلع النجاسة كما يستفاد من قوله ﷺ في الحسنه المشار إليها آنفاً حتى ينقى مائة أو من قوله ﷺ في الموثقة المشار إليها آنفاً ويذهب الغائط ومن المعلوم أن الصيقلى مما لا يقلع النجاسة .

(ومن هنا) قد اعتبر في الشرائع أن لا يكون ما يستنجى به صيفلياً يزلق عن النجاسة (وفي القواعد) وعن الموجز أن لا يكون ما يزلق عن النجاسة (وعن جماعة) ذكر عدم الصقالة (وعن غير واحد) ذكر عدم اللزوجة (وعن الروض) اعتبار القلع والكل في محله .

(نعم) إذا اتفق أحياناً حصول القلع به فالأظهر الأجزاء كما اختاره الجواهر وحكى التصريح به عن بعضهم وأما ما عن نهاية العلامة بل عن جماعة من عدم الأجزاء حتى مع القلع فالظاهر أنه مما لا وجه له .

(٢) كما هو المشهور على ما صرح به الحدائق بل عن الغنية والمنتهى والتحرير والدلائل وشرح الفاضل الإجماع عليه (وبدل عليه) مضافاً إلى الإجماعات (مرسلة احمد) المتقدمة في المسئلة ١١ المرفوعة إلى أبي عبد الله قال ﷺ جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار ابكار ويتبع بالماء (وما رواه المستدرك) في الباب ٢٢ من أحكام الخلوة عن غوالي اللثالى عن فخر المحققين عن النبي ﷺ أنه قال وليستنيج بثلاثة أحجار أبكار والمراد

رطباً بحدٍ لا ينشف المحل بل يزيده التلويت والانتشار (١) .

مسئلة ١٧ - إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى كالدّم فيمتعين الاستنجاء بالماء (٢) وهكذا الأمر إذا وصل إلى المحل نجاسة أخرى كالبول أو استنجى بحجر متنجس بغير الغائط فيمتعين الماء أيضاً (٣) نعم إذا استنجى بحجر متنجس بالغائط فالأقوى عدم تعين الماء حينئذ بل المحل باقٍ على حاله الأولى فيجوز الاستنجاء بثلاثة أحجار طاهرة (٤) .

من الحجر البكر هو الحجر الغير المستعمل كما ان المقصود من الغير المستعمل ان يكون طاهراً لا نجساً باستعماله في الاستنجاء ونحوه بل لا يبعد انصراف كل ما دل على الاستنجاء بالأحجار إلى الحجر البكر فيكون هو دليلاً على المطلوب أيضاً .

(هذا مع ما استدل به) من ان النجس مما لا يطهر النجس وهو جيد فإن فاقد الشيء لا يعطى الشيء (وقد يستدل بأن المحل ينجس بملاقات الحجر النجس فلا يكون الحجر مطهراً له ولكنه أخص من المدعى وذلك لجواز استعمال الحجر النجس بعد جفاف المحل بحجرين طاهرين من قبله فلا تسرى حينئذ نجاسته إلى المحل) .

(١) قد حكى هذا الشرط في مفتاح الكرامة عن جمع كثير وفي الحدائق عن الأكثر وذكر له من الأصحاب تعليقات .

(منها) ما عن التذكرة من ان الرطب لا ينشف المحل يعنى لا ينشف رطوبات الغائط العالقة بالمحل وهو كذلك إذا لم تكن الرطوبة يسيرة .

(ومنها) ما عن العلامة في النهاية من ان الرطب لا يزيل النجاسة بل يزيده التلويت والانتشار وهو أيضاً كذلك إلا إذا كانت الرطوبة يسيرة جداً فلا عبرة بها حينئذ وليس الكلام فيها .

(ومنها) ان البلل الذي هو على الرطب ينجس باصابة النجاسة فيمتنجس الحجر ويكون من استعمال الحجر النجس وهو ضعيف جداً فإن الحجر كان طاهراً قبل استعماله وقد تنجس بالمحل وهذا مما لا يضر . وإلا فلا يتفاوت في ذلك بين ان كان رطباً أو يابساً فإنه مما يمتنجس بالمحل لا محالة .

(٢) كما هو ظاهر الأصحاب وصريح العروة وذلك لانصراف اخبار الاستنجاء بالأحجار إلى غير هذه الصورة فلا يقطع حينئذ بارتفاع النجاسة إلا بالماء .

(٣) ووجهه يظهر مما تقدم آنفاً في وجه تعين الماء إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى كالدم .

(٤) وملخص الكلام هاهنا ان في الاستنجاء بحجر متنجس وجوه بل أقوال (فقد يقال) بتعين الماء بعد ما استنجى بحجر متنجس مطلقاً ولو كان تنجسه بالغائط (وقد يقال) ببقاء المحل على حاله الأولى من قابليته للطهارة بالأحجار الثلاثة بعد ما استنجى بحجر متنجس مطلقاً ولو كان تنجسه بغير الغائط وذلك لأن المحل نجس فلا يمتنجس بالنجس أى نجس كان فإذا استنجى بعد هذا بثلاثة أحجار طاهرة طهر المحل (وقد يفصل) بين نجاسة الحجر بغير الغائط فيمتعين الماء أو بالغائط فيبقى على حاله الأولى (قال في الجواهر) اقواها الأولى .

- مسئلة ١٨ - يعتبر في الاستنجاء بالأحجار عدم يبوسة المحل فإذا تغوط ولم يستنج لا بالماء ولا بالأحجار حتى يبس المحل لم يكف حينئذ الاستنجاء بالأحجار (١) بل لابد من الاستنجاء بالماء .
- مسئلة ١٩ - الأقوى جواز الاستنجاء بالحجر المستعمل في الاستنجاء إذا كان طاهراً فعلاً بأن أزيلت النجاسة عنه أما بغسل أو بحك أو بكسر موضع النجاسة (٢) .

(أقول) بل أقواها الأخير فإن كان الحجر متنجساً بغير الغائط كالبول مثلاً فالمحل قد تغير حكمه بلا شبهة فإن النجس مما يختلف بحسب الأحكام من حيث اعتبار العدد في تطهيره وعدمه ومن حيث القابلية للطهارة بالحجر وعدمه ومن حيث العفو عن قليله في الصلاة وعدمه وهكذا وإذا تغير حكمه تعين قهراً تطهيره بالماء .

(وبعبارة أخرى) إذا استنجى بحجر متنجس بالبول مثلاً وتنجس المحل به فيندرج المحل حينئذ تحت الأدلة القائمة على تطهير المتنجس بالبول بالماء ولا يجرى استصحاب بقاء المحل على حاله الأولى من قابليته للطهارة بالأحجار أبداً فإن اليقين السابق قد انتقض باليقين وهو دليل تطهير المتنجس بالبول بالماء وأنه لا يجزيه غيره وهذا واضح ظاهر .

وأما إذا كان الحجر متنجساً بالغائط فالمحل لا يزداد نجاسة ولا يكاد يختلف حكمه بل باق على حاله الأولى باستصحاب إذا استنجى حينئذ بثلاثة أحجار طاهرة طهر المحل .

(١) فإن الأحجار بعد يبوسة المحل مما لا تقلع النجاسة والأخبار منصرفه عن هذه الصورة فيتعين الماء قهراً والأصحاب رضوان الله عليهم لم يتعرضوا لذلك وكأنه لوضوحه وعدم الخلاف فيه فأهملوه والله العالم .

(٢) حكى عن جمع كثير من الأصحاب عدم أجزاء المستعمل وعن بعضهم اعتبار كون الحجر بكاراً (وقد يقال) ان ظاهر هؤلاء عدم أجزاء المستعمل مطلقاً ولو كان طاهراً فعلاً بغسل ونحوه (وقد ينزل كلامهم) على المستعمل النجس فعلاً لا الطاهر بغسل ونحوه .

(ولكن الإصاف) ان التنزيل الأخير وإن أمكن في كلام من قال ولا يجزى المستعمل ولا النجس كما في القواعد فيكون المراد من المستعمل أي المتنجس فعلاً والمراد من النجس أي العين النجس كما في الشرائع حيث يقول ولا يستعمل الحجر المستعمل ولا الأعيان النجسة ولكن لا يمكن هذا التنزيل في كلام من منع عن استعمال كل من الحجر المستعمل والحجر النجس كما عن الوسيلة .

(وعلى كل حال) قد حكى عن كشف الغطاء النصريح بعدم جواز استعمال المستعمل وان غسل (كما حكى عن المعتبر) والمنتهى والتحريز والنهاية وابن إدريس والشهيدين والمحقق الثاني وابن فهد وغيرهم النصريح بجواز استعمال المستعمل إذا كان طاهراً فعلاً بغسل وبكسر ونحوهما (بل قد يقال) ان ظاهر المعظم هو ذلك (بل الحقائق) قد صرح بعدم الخلاف فيما بينهم (بل عن المصاييح) دعوى الإجماع عليه صريحاً .

(وكيف كان) ان أقصى ما يمكن الاستدلال به لعدم أجزاء المستعمل ولو كان طاهراً فعلاً بغسل ونحوه هو استصحاب نجاسة المحل بعد استعماله والمرسلة المتقدمة في المسئلة ١٦ المشتبهة على قول أبي عبد الله عليه السلام

مسئلة ٢٠ - إذا تعدى الغائط عن المخرج وَوَصَلَ إِلَى مَحَلٍّ لَا يَعْتَادُ وَصُولُهُ إِلَيْهِ تَعْيِينَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ حِينَئِذٍ وَلَمْ يَكْفِ اسْتِعْمَالُ الْأَحْجَارِ وَشَبَّهَهَا أَبَدًا وَإِنْ فُرِضَ مَعَ ذَلِكَ صَدَقَ الْإِسْتِنْجَاءُ عَلَى إِزَالَتِهِ (١) .

جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار والنبوي المتقدم هناك قال وليستنج بثلثة أحجار أبكار ولكن الاستصحاب محكوم لأصل البرائة عن اعتبار عدم الاستعمال في الحجر ولو كان طاهراً فعلاً لأن الثاني سببى الأول مسببى .

وأما الأبقار في المرسلة والنبوي فالمقصود منها على الظاهر ان لا يكون الحجر نجساً بالاستعمال في الاستنجاء لا ان مجرد الاستعمال مما يضر ولو كان الحجر طاهراً فعلاً بنفسه ونحوه فإن ذلك بعيد جداً لا يستفيدة العرف من الدليل أبداً .

(١) و تفصيل المسئلة أنه لا خلاف على الظاهر في تعيين الاستنجاء بالماء مع تعدى الغائط في الجملة (بل عن المعتبر) أنه مذهب أهل العلم (وعن جماعة) دعوى الإجماع عليه .

(ولكنهم اختلفوا) اختلافاً شديداً في معنى التعدى (فمن جمع كثير) ان المراد هو التعدى عن المخرج بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه (وعن جمع آخرين) ان المراد هو التعدى عن حواشى الدبر بأن لم يبلغ الإيتين بل عن غير واحد الإجماع على ذلك .

(وعن مجمع البرهان) والمحقق الخونسارى ما ملخصه أنه لو لا إجماع التذكرة على ان المتعدى هو ما يتعدى عن المخرج لقلنا بالاستنجاء بالأحجار مطلقاً إلا إذا تفاحش التعدى بحيث خرج عن العادة وَوَصَلَ إِلَى الْإِلَية (وفي المدارك) والحدائق وعن الدلائل ينبغى أن يكون المراد وصول الغائط إلى محل لا يعتاد وصوله إليه ولا يصدق على إزالته اسم الاستنجاء (وفي الجواهر) أن الظاهر منهم إرادة التعدى عن المحل الذي يعتاد وصول النجاسة إليه وإن لم يخرج عن مسمى الاستنجاء .

﴿أقول﴾ لا إشكال في أن الأخبار خالية عن اعتبار عدم التعدى سوى ما حكاه المدارك عن المعتبر (من النبوى) يكفى أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محل العادة (وما رواه المستدرک) في الباب ٢٢ من أحكام الخلوة عن غوالى اللئالى عن فخر المحققين أنه قال مراسلاً وروى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال يجزى من الغائط المسح بالأحجار ما لم يتجاوز محل العادة .

(فعمد المدرك) لاعتبار عدم التعدى هي انصراف أخبار الاستنجاء بالأحجار عن صورة التعدى ومن المعلوم ان مطلق التعدى عن المخرج لا يكون خارجاً عن منصرف الأخبار بل الخارج عن منصرفها هو ما إذا تعدى الغائط عن المخرج ووصل إلى محل لا يعتاد وصوله إليه فعند ذلك لانتمله اخبار الاستنجاء بالأحجار ويجزى استصحاب النجاسة معه أي مع الاستنجاء بالأحجار ويتعين الماء حينئذٍ وإن فرض عدم خروج إزالتها بالأحجار عن مسمى الاستنجاء .

فإنما يكون التحقيق ما أفاده صاحب الجواهر (غير أنه رحمه الله أشكل على نفسه) بأن لازم ذلك نجاسة ماء هذا الاستنجاء بعد خروجه عن منصرف الأدلة (وأجاب عنه) بأن ظاهر الأصحاب هناك الحكم بطهارة ماء الاستنجاء حتى يتعدى تعدياً يخرج عن مسمى الاستنجاء (ثم قال) فتأمل (انتهى) وأنت خبير ان

مسئلة ٢١ - يعتبر في الاستنجاء من الغائط بالماء زوال العين والأثر جميعاً وبالأحجار وما أشبهها زوال العين فقط دون الأثر والظاهر أن مراد علمائنا رضوان الله عليهم من الأثر هو الأجزاء الصغار العالقة بالمحل التي لا تزول عادة بالأحجار وما أشبهها إلا بالماء والدلك (١).

مع التعمد عن المخرج ووصول الغائط إلى محل لا يعتاد وصوله إليه يخرج المورد عن منصرف أخبار الاستنجاء مطلقاً سواء كان بالأحجار أو بالماء فلا الحجر حينئذ يطرأ المحل ولا الاستنجاء بالماء حينئذ يكون غسلته ظاهرة وإن فرض عدم خروج الإزالة مع ذلك عن مسمى الاستنجاء.

(وأما ما ادّعاء الجواهر) من أن ظاهر الأصحاب هناك هو طهارة الماء في هذا الفرض فهو ممنوع جداً ولعله إليه أشار بقوله (فتأمل) فتأمل جيداً.

(١) أما اعتبار زوال الأثر في الاستنجاء بالماء فهو المشهور كما استظهره الجواهر وإن استشكل في اعتباره غير واحد (فعن بعض المتأخرين) أنه لا ذكر له في الروايات (وفي المدارك) فلم نقف فيه على أثر (وفي الحقائق) ما يقرب من ذلك (وعن فخر الإسلام) أنه لا دليل على وجوب إزالة الأثر (وأما عدم اعتبار زواله في الاستنجاء بالأحجار) وما أشبهها فعن المعتبر وفخر الإسلام الإجماع عليه.

ثم أنهم اختلفوا اختلافاً شديداً في معنى الأثر الذي اعتبر المشهور زواله في الاستنجاء بالماء ولم يعتبروا زواله في الاستنجاء بالأحجار بالإجماع.

(فعن بعض المحدّثين) أنه الملوسة المكتسبة من مجاورة الخارج (واعترض عليه الحقائق) بأن فيه من التمحّل ما لا يخفى وهو كذلك وإن مال إليه في مصباح الفقيه وعبر عنها باللزوجة واللصوقة.

(وعن مجمع الفوائد) أنه ما يتخلف على المحل بعد مسح النجاسة وتنشيقها وأنه غير الرطوبة لأنها من العين (واعترض عليه) بأنه غير متحقق ولا واضح وهو كذلك.

(وعن الأردبيلي) أنه الرائحة وأن إزالتها في الاستنجاء بالماء مستحب دون الأحجار (وفيه) أن القائلين بإزالة الأثر في الماء قد صرحوا بعدم العبرة بالرائحة فكيف ينزل كلامهم عليها (هذا مضافاً) إلى ما في الجواهر من أن حكمه بالاستحباب (يعنى استحباب إزالة الرائحة في الاستنجاء بالماء) لا أعرف مأخذه (انتهى) وهو كذلك فلا يعرف له ماخذ.

(وعن بعضهم) أن المراد به الرسم الدال على النجاسة وعن الروض تنزيل الرسم على اللون وليس ببعيد وستعرف حال اللون.

(وقيل) إن المراد به الرطوبة المتخلفة بعد قلع الجرم (واعترض عليه) بأن الرطوبة هي من العين فيجب إزالتها وهي كذلك.

(وعن بعضهم) أنه النجاسة الحكمية الباقية بعد إزالة العين فيكون إشارة إلى اعتبار تعدد الفصل في الاستنجاء بالماء (واعترض) عليه شيخنا الانصاري بأنه في غاية الضعف وهو كذلك لعدم اعتبار التعدد في الاستنجاء بالماء إذا كان من الغائط إجماعاً كما عن المنتهى.

(وعن الفاضل المقداد) أنه اللون وحيث أنه عرض لا يقوم إلا بمحل فوجوده دليل على وجود العين فيجب

مسئلة ٣٣ - لا يعتبر في الاستنجاء من الغائط سواء كان بالماء أو بالأحجار وما أشبهها زوال الرائحة بل يطهر المحل ولو كانت الرائحة باقية فيه (١) .

إزالتها في الاستنجاء بالماء (واعترض عليه) من وجوه أهمها ان اللون معفو عنه نصاً وفتوى (وقد يجاب عن الاعتراض) بأن المعفو عنه هو ما لا يمكن إزالته (وفيه) ان دليل العفو كما تقدم في المسئلة ١٠ من كيفية التطهير بالماء هو مطلق لا مقيّد (وفي الجواهر) وعن المسالك والفاضل الميسي والوحيد البهبهاني أنه الأجزاء اللطيفة العالقة بالمحل التي لا تزول عادة إلا بالماء .

(وعن كشف الغطاء) ما يقرب من ذلك بل مرجعه إليه كما صرح به شيخنا الأنصاري وصرح أيضاً بأن هذا الوجه الأخير هو أوضح التفاسير وهو كذلك فإن المراد من الأثر كما ذكرنا في المتن هو الأجزاء الصغار العالقة بالمحل وحيث أنها تعدّ من مرائب العين فيجب إزالتها في الاستنجاء بالماء وحيث أنها مما لا يمكن إزالتها عادة بالأحجار فيعرف من ذلك العفو عنها ، بل ظاهر الأخبار كما عن الفاضلين والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم هو طهارة المحل بالأحجار مع وجود تلك الأجزاء فيه .

(وأما النقاء) في حسنة ابن المغيرة المتقدمة في المسئلة ١٤ وغيرها قال قلت للإستنجاء حدّ قال لا حتى ينقى مائمه فهو مختلف في نظر العرف ففي الاستنجاء بالماء لا يصدق إلا مع زوال تلك الأجزاء الصغار وأما مع الأحجار فيصدق حتى مع بقاء تلك الأجزاء التي لا يمكن إزالتها عادة بالأحجار وشبهها إلا بالماء والدلك وهكذا الأمر في عنوان ذهاب الغائط في موثقة يونس بن يعقوب المتقدمة هناك فتأمل جيداً .

(١) وتوضيح المقام انك قد عرفت في المسئلة ١٠ من كيفية التطهير بالماء أنه لا يعتبر في تطهير الشيء عدم بقاء أوصاف النجاسة من اللون والرائحة والطعم بل تقدم هناك عن المعتبر إجماع العلماء على عدم وجوب إزالة اللون والرائحة .

(واستدلنا هناك) على عدم إزالة الأوصاف مضافاً إلى إجماع المعتبر بإطلاقات الغسل وبجملة من الأخبار الواردة بعضها في اللون وبعضها في الرائحة وكان ما ورد في الرائحة (حسنة ابن المغيرة) عن أبي الحسن عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من النجاسات قال قلت له انّ للإستنجاء حدّاً قال لا حتى ينقى مائمه قلت فإنّه ينقى مائمه ويبقى الريح قال الريح لا ينظر إليها (ورواية أخرى) في الباب المذكور بعد ما سئل الرضا عليه السلام عن الرجل يستنجي فيجد الريح من أنفاره ولا يرى شيئاً فقال لا شيء عليه من الريح .

ولكن مع ذلك كلّه قد تعرّض الأصحاب هاهنا عدم العبارة بالرائحة ثانياً فصرّح جمع كثير بعدم العبارة بها (بل في المدارك) أنه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً (بل عن الشهيد) وكاشف اللثام دعوى الإجماع عليه صريحاً .

(واستدلّ عليه الجواهر) مضافاً إلى ذلك بالأصل وإطلاق الأمر بالغسل وصدق تحقق النقاء والإذهب مع بقائها (قال) وعدم دخولها تحت اسماء النجاسات (انتهى) ويشير بتحقيق النقاء إلى الحسنه المشار إليها آنفاً وبالإذهب إلى موثقة يونس بن يعقوب المروية في الوسائل في الباب ٩ من أحكام الخلوة المشتملة على قول أبي عبد الله عليه السلام يغسل ذكره ويذهب الغائط .

مسئلة ٢٣ - الأقوى عدم إجزاء توزيع الأحجار الثلاثة على موضع النجاسة بأن يتمسّح بكل حجر مثلاً ثلث الموضع (١) بل الواجب إمرار كل حجر من الأحجار الثلاثة على تمام الموضع (٢) .

مسئلة ٢٤ - الأقوى إجزاء حجر واحد ذى جهات ثلاث عن الأحجار الثلاثة فيستنجى بكلّ جهه منها تمام الموضع مرّة واحدة ويظهر المحلّ (٣) .

(نعم عن الشهيد) الاعتراض على عدم العبرة بالرائحة بأنها ترفع أحد أوصاف الماء وذلك يقتضى النجاسة (وقد اجيب عنه) تارةً بالعفو عن الرائحة واخرى بأنّ الرائحة إن كان محلّها الماء نجس لانفعاله وإن كان محلّها اليد أو المخرج فلا (قال في المدارك) وهذا أجود وعن جامع المقاصد أنه استجوده أيضاً وعن الذخيرة أنه استحسنه (اقول) وأجود من الكل أن يقال إن الفارق هو النصّ أي بين الماء وبين اليد أو المخرج .

(١) لكن قال في مفتاح الكرامة وقد نصّ على إجزاء التوزيع أجلّاء الأصحاب (وعن الذخيرة) أنه المعروف من مذهب الأصحاب (وفي الجواهر) أنّه المشهور بل عن بعض الأصحاب تخطئة من عدّ منع التوزيع قولاً لا ماميةً .

(٢) كما صرّح به الشرائع وعن شرح الألفية أنّه الاصحّ وهو المحكى عن الشهيد في جميع كتبه وقد مال إليه الحدائق وقوّه الجواهر ومصباح الفقيه صريحاً بل عن المفاتيح وشرحها نسبته إلى الشهرة وعلى كل حال هو الأقوى كما ذكرنا في المتن وذلك لانه المتبادر من النصوص دون التوزيع كما لا يخفى .

(٣) حكى عن جمع كثير عدم إجزاء حجر واحد ذى جهات ثلاث بل عن شرح المفاتيح نسبته إلى الشهرة (و عن جمع آخرين) كثيرين أيضاً إجزائه وهو الذى قوّه الجواهر وصاحب العروة بل عن شرح الألفية والروض وغيرهما نقل الشهرة عليه .

(واستدلّ لعدم الإجزاء) باستصحاب النجاسة وبظاهر صحيحة زرارة المتقدمة في المسئلة ١١ المشتملة على قوله عليه السلام ويجزىك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار بل بكلّ خير مشتمل على لفظة ثلاثة أحجار ولفظة أحجار .

﴿واستدلّ للإجزاء﴾ بأمور أوجهها خمسة (الاول) ان المراد من ثلاثة أحجار هو ثلاث مسحات ولو بحجر واحد نظير قولك اضربه عشرة أسواط فيجزى ضربه عشر مرّات ولو بسوط واحد (وقد ردّه المدارك) بأن إرادة المسحات من الأحجار مجاز لا قرينة عليه وإن قامت القرينة في المشبّه به على إرادة المرّات من الأسواط وهو جيد .

(الثانى) أن الجهات الثلاث في الحجر الواحد إذا انفصلت بعضها عن بعض أجزاء قطعاً فكذلك مع الاتصال (قال في المختلف) وأي عاقل يفرق بين الحجر متصلاً بغيره ومنفصلاً (وانتهى) وقد ردّه المدارك بأنّ الفارق هو النصّ، وهو أيضاً جيد فان النصّ دلّ على الثلاثة ومع الاتصال للاثلاثة .

(الثالث) قول النبي ﷺ إذا جلس أحدكم لحاجته فليتمسح ثلاث مسحات المؤيّد بالنبوى المروى في المستدرک في الباب ٢٢ من احكام الخلوة عن غوالى اللئالى عن فخر المحققين (قال) وروى عن النبي ﷺ أنه قال وليستنّج بثلاث مسحات (ولعل) النبويّين واحد واختلاف اللفظ قد نشأ من الرواة .

(وعلى كلّ حال) ردّه المدارك بأمرين (أحدهما) ان الرواية مجهولة الأسناد والظاهر أنها عامية

فصل في محرمات التخلّي وفيه مسائل

مسئلة ١- لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها في حال التخلّي ببول ولا غائط لا في الصحارى ولا

فلا يسوغ التعلق بها وهي كذلك (ثانيهما) انها مطلقة والخبر المتضمن للأحجار مقيّد والمقيّد يحكم على المطلق (أقول) بل الظاهر انصراف ثلاث مسحات بنفسها إلى المسح بثلاثة أحجار فلاحاجة حينئذٍ إلى حمل المطلق على المقيّد .

(الرابع) انه لو استجمر ثلاثة اشخاص بحجر واحد ذى جهات ثلاث كل شخص منهم بجهة واحدة منه لأجزأ كل جهة منها عن حجر واحد (وعليه) فاذا استنجى احدهم بجهة واحدة فكما ان الجهتين الباقيتين تنفعان لشخصين آخرين فكذلك تنفعان لهذا الشخص ايضاً (وفيه) ان المقيس عليه ليس أمراً متسالمأ عليه كى يستدل به في المقام .

(نعم) إذا سلمناه فلا ينبغى حينئذٍ الفرق بينه وبين المقام كما فرق مصباح الفقيه حيث يظهر منه تسليمه له في ذيل التعليق على قول المصنف ولا يستعمل الحجر المستعمل الخ ومع ذلك انكر كفاية ذى جهات ثلاث لشخص واحد .

(الخامس) ان المقصود من الاستنجاء بثلاثة احجار هو قلع النجاسة بثلاثة أجسام طاهرة قاله لها وهو كما يحصل بثلاثة احجار مستقلة فكذلك يحصل بحجر واحد ذى جهات ثلاث وهو جيد جداً (ومحصله) ان الدليل وإن كان قاصراً عن شمول المقام لفظاً ولكن نحن نقطع بوجود الملاك فيه عيناً فيجزي .

(هذا مضافاً) إلى اقتضاء الاستصحاب ايضاً ذلك فانه إذا استنجى بجهة واحدة فالجهة الثانية كانت مما يجزى التمسح بها عن حجر واحد من قبل التمسح بالأولى بلا شبهة فكذلك يجزى فعلاً بالاستصحاب إذ من المعلوم ان التمسح بالأولى هو من قبيل تبادل الحالات للحجر ويكون منشأ الطر والشك في بقاء صفة من صفاته لا من قبيل تبدل الموضوع كى يضرب بالاستصحاب وهكذا الكلام عيناً يجرى في الجهة الثالثة ايضاً و به يتم المطلوب ويقدم هذا الاستصحاب على استصحاب النجاسة الذي استدلل به المنكرون للأجزاء لأن هذا سببي وذاك مسببي .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو اننا إذا لم نقل بأجزاء حجر واحد ذى جهات ثلاث لعدم اليقين بوجود المناطق فيه ولا بجرى ان الاستصحاب بالتقريب المتقدم فاللازم حينئذٍ هو الفرق بين الحجر الواحد وبين الخرق الطويلة جداً او الصخرة العظيمة التي لها اطراف عديدة فان المناطق لوشك في وجوده في الاول فلا ينبغى التشكيك في وجوده في الخرق الطويلة او الصخرة العظيمة وما أشبههما (وما عن المعبر) من عدم أجزاء الخرق الطويلة إلا بعد تقطيعها فهو ضعيف بل في الجواهر لا يخلو عن جود .

في الأبنية (١) .

مسئلة ٢ - الاحوط بل الاقوى ترك كل من استقبال القبلة بمقادير بدنه او بطرف ذكره و بوله فاذا

(ومن هنا) حكى عن ظاهر المنتهى ان النزاع هو في غير الحائط والثوب (قال) لأنه لو تمسح بالحائط او بثوب واحد ثلاث مسحات اجزاً (وذهب مصباح الفقيه) مع اختياره عدم اجزاء ذى الجهات الثلاث إلى كفاية أطراف الصخرة العظيمة او الخرق الطويلة التي تعد أطرافها بنظر العرف بمنزلة الأشياء المستقلة المنفردة .

(وقد صرح صاحب المدارك) مع كونه من المانعين ايضاً بالقطع باجزاء الخرق الطويلة إذا استعملت من جهاتها الثلاث (قال) تمسكاً بالعموم النخ و إن كان في تمسكه بالعموم ما لا يخفى فإن مقصوده على الظاهر من العموم كما فهمه الجواهر هو إطلاق النقاء في حسنة ابن المغيرة المتقدمة مرات عديدة المشتملة على قوله قلت للإستنجاء حدّ قال لا حتى ينقى مائة فإن الإطلاق لو اخذ به لم يبق فرق فيه بين الحجر والخرقة الطويلة .

(ولو قيل) إن في الحجر لنا دليلاً بالخصوص على التثليث (قلنا) إن لنا في الخرق ايضاً دليلاً بالخصوص عليه وهو لفظ الخرق فإنه جمع أقله ثلاثة .

(ومنه يظهر) ما في تبعية الحدائق للمدارك في الفرق بين الحجر والخرقة الطويلة حيث استقرب كلام المدارك (وقال) قصرّاً للإشتراط يعنى به التثليث إن تم على مورد النص يعنى الحجر (انتهى) (وبالجمله) ان الصحيح في وجه الفرق بين حجر واحد ذى جهات ثلاث وبين الخرق الطويلة جداً على القول بالفرق بينهما هو دعوى القطع بوجود المنط في الثاني دون الاول .

(فيكون ملخص الكلام) من اول المسئلة إلى ها هنا هو اجزاء حجر واحد ذى جهات ثلاث للقطع بوجود المنط فيه وللاستصحاب بالتقريب المتقدم (ولو تنزّلنا) عن القطع بوجود المنط فيه وعن الاستصحاب بالتقريب المتقدم فلا ينبغي الارتياح في وجود المنط في الخرق الطويلة بالاحاجة إلى تقطيعها والصخرة العظيمة بالاحاجة إلى كسرها والحائط بالاحاجة إلى هدمه فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به جمع كثير (وقال في مفتاح الكرامة) أنه نص عليه جمهور الأصحاب إلا من ذكره (بل عن السرائر) أنه الظاهر من المذهب (بل في الخلاف وعن الغنية) دعوى الإجماع عليه صريحاً .

(ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن سلاّر التحريم في الصحاري والكراهة في الدور (وعن المفيد) الكراهة في الصحاري والإباحة في البنيان وهو الذي يظهر مما حكاه المختلف عنه فما نسبته إليه غير واحد من التحريم في الصحاري ليس كما ينبغي بل عن الروض أنه سهو وهو كذلك (وعن ابن الجنيّد) موافقة المفيد على ما صرح به المختلف (وفي المدارك وعن جماعة) الكراهة مطلقاً (وعن النهاية) احتمال التحريم في الاستقبال مطلقاً وأما الاستدبار ففي خصوص المدينة ومحاذيها لاستدعاء الاستدبار فيهما استقبال بيت المقدس .

والحق هو ما ذهب إليه مشهور الأصحاب من حرمة استقبال القبلة واستدبارها في حال التخلّي

استقبل القبلة في حال التخلّي بمقادير بدنه فقد فعل حراماً وإن حرّف طرف ذكره عنها وكان البول إلى غير القبلة وهكذا إذا حرّف طرف ذكره إلى القبلة وكان البول إليها فقد فعل حراماً أيضاً وإن لم يكن مقادير

مطلقاً سواء كان في الصحراء أو في البناء (ويدلّ عليه) مضافاً إلى ما سمعته من السرار من أنه الظاهر من المذهب ومن الخلاف والغنية من الإجماع عليه صريحاً جملة من الروايات :
(ففي الخلاف) قال وروى عن النبي ﷺ أنه قال إنما أنالكُم مثل الوالد فإذا أنى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غائط .

(وفي الوسائل) في الباب ٢ من أحكام الخلوة ذكر رواية الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام أن النبي ﷺ قال في حديث المناهي إذا دخلتم الغائط فتجنبوا القبلة قال ونهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبلة ببول ولا غائط .

(وفي الباب المذكور) رواية عيسى بن عبدالله الهاشمي عن أبيه عن جدّه عن عليّ عليه السلام قال قال النبي ﷺ إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرقوا أو غربوا (ورواه المستدرک أيضاً) باختلاف يسير في اللفظ (وفي الباب المذكور أيضاً) مرفوعة محمد بن يحيى قال سئل أبو الحسن عليه السلام ما حدّ الغائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها (ويظهر) من الوسائل أنه رواه الصدوق في الفقيه عن الحسن بن عليّ عليه السلام وفي المقنع عن الرضا عليه السلام وأنه رواه الشيخ أيضاً عن الحسن بن عليّ عليه السلام عليهما السلام .

(وفي الوسائل) في الباب ١٥ من أحكام الخلوة ذكر مرفوعة عليّ بن إبراهيم قال خرج أبو حنيفة من عند أبي عبدالله عليه السلام وأبو الحسن موسى عليه السلام قائم وهو غلام فقال له أبو حنيفة يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم فقال اجتنب أفنية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار ومنازل النزال ولا تستقبل القبلة بغائط ولا بول وارفع ثوبك وضع حيث شئت (ويظهر من الوسائل) أن الطبرسي أيضاً قد رواه في الاحتجاج باختلاف في اللفظ (كما أنه يظهر من المستدرک) في الباب ١٢ من أحكام الخلوة أنه قد رواه المسعودي أيضاً في اثبات الوصيّة باختلاف في اللفظ .

(وفي المستدرک) في الباب ٢ من أحكام الخلوة ذكر عن الراوندي في نوادره بأسناده عن موسى بن جعفر عليه السلام عن آبائه عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبول الرجل وفرجه باد للقبلة .

(وفي الباب المذكور) ذكر عن البحار عن العلل لمحمد بن عليّ بن إبراهيم القمي كلاماً قال فيه فلا يجوز أن يستقبل القبلة بقبل ولا دبر والعلة في ذلك أن الكعبة أعظم آية لله في أرضه وأجلّ حرمة ولا تستقبل بالعمودين القبل الدبر الخ .

(وفي المستدرک) أيضاً في الباب ٣ من أحكام الخلوة ذكر عن مناقب ابن شهر آشوب حديثاً عن الحسن بن عليّ عليه السلام في صفة التخلّي قال فيه نعم تبعد الممشى في الأرض الصحصح حتى تتوارى من القوم ولا تستقبل القبلة ولا تستدبرها .

﴿ بقي أمور أحدها ﴾ أن المدارك قد حمل أخبار المقام لضعف سندها على الكراهة وعن جملة من متأخر

بدنه إليها ولم يصدق عليه انه مستقبل القبلة (١) .

المتأخرين حملها على استحباب التجنب وكان الحملين لأنه أولى من الطرح (وهو في غير محله) فإن الأخبار بعد تعددها وكثرتها وعمل المشهور بها واستنادهم اليها لوضوح عدم المدرك في المسئلة سواها لامجال للمناقشة في سندها وحملها على غير ما هو ظاهرها فراراً عن الطرح .

﴿ثانيها﴾ انه حكى عن بعضهم الطعن في دلالتها لاقتران النهي عن استقبال القبلة واستدبارها ببعض المكروهات كاستقبال الريح واستدبارها أو ببعض المستحبات كاجتناب أفنية المساجد و شطوط الأنهار و مساقط الثمار ومنازل النزال ونحو ذلك (وفيه) مضافاً إلى أن جملة من الأخبار المتقدمة لم تكن مقترنة بشيء مما ذكر أن اقتران المحرمات ببعض المكروهات واقتران الواجبات ببعض المستحبات كثير في الأخبار ومجرد ذلك مما لا يقتضي رفع اليد عما اقتضته النهي أو الامر صيغة أو مادة من الحرمة أو الوجوب إلا بمقدار قيام الدليل على الخلاف وهذا واضح .

﴿ثالثها﴾ انه حكى عن سائر أنه استند في حكمه بكراهة الاستقبال في الدور إلى رواية محمد بن إسماعيل المروية في الوسائل في الباب ٢ من أحكام الخلوة قال دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام وفي منزله كنيف مستقبل القبلة وسمعتة قال من بال حذاء القبلة ثم ذكر فأنحرف عنها إجلالاً للقبلة وتعظيماً لها لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له (ويظهر من الوسائل) انه قد رواها البرقي أيضاً في المحاسن بسنده عن رسول الله ﷺ .

(ثم إن سائراً) رحمه الله كأنه استفاد من وجود كنيف مستقبل القبلة في منزل أبي الحسن عليه السلام جواز الاستقبال ومن قوله عليه السلام فأنحرف عنها إجلالاً للقبلة الخ كراهته (وفيه ما لا يخفى) فإن مجرد وجود كنيف مستقبل القبلة في منزل أبي الحسن عليه السلام مما لا يدل على الجواز وذلك لجواز كون المنزل للغير وقد سكن عليه السلام فيه موقناً وأما قوله عليه السلام فأنحرف الخ فليس مما ينافي حرمة الاستقبال ووجوب الانحراف كما لا يخفى .

﴿رابعها﴾ أن من المحتمل ان المفيد رحمه الله قد استند في حكمه بالكراهة في الصحارى إلى ما فعله المدارك في الأخبار من حملها على الكراهة وفي حكمه بالجواز في الدور إلى وجود كنيف مستقبل القبلة في منزل أبي الحسن عليه السلام وأنت قد عرفت ضعف المستنديين فلانعيد الكلام فيهما ثانياً .

﴿خامسها﴾ أن ما تقدم من احتمال النهاية التحريم في الاستقبال مطلقاً وفي الاستدبار في خصوص المدينة ومحاذيها لاستدعائه استقبال بيت المقدس (فعن الشهيد) أن هذا الاحتمال مما لأصل له (قال) في الجواهر ولعله كذلك .

(أقول) هذا مضافاً الى ان الاستدبار لو سلم عدم حرمة في حد ذاته فلا وجه لحرمة في المدينة و محاذيها لاستدعائه استقبال بيت المقدس وذلك لعدم الدليل على حرمة استقبال بيت المقدس في حال التخلي وإن كان هو مما ينبغي احترامه بلاشبهة .

(١) اختلف الاصحاب رضوان الله عليهم في بيان المراد من الاستقبال والاستدبار (وإن حكى عن

مسئلة ٣ - المذار في صدق استقبال القبلة في المتخلى هو على مقاديم بدنه كالصدر والبطن والركبتين فاذا كانت محاذية للقبلة فهو مستقبل لها من غير فرق في ذلك بين كون المتخلى واقفاً او جالساً او مضطجعا فالمضطجع على الايمن مثلاً او الأيسر إذا تخلى وكان رجلاه إلى القبلة أو رأسه إليها لم يكن مستقبلاً لها ولم يفعل حراماً وأما المستلقى على ظهره فالمذار في صدق استقباله للقبلة أن يكون رجلاه إليها بحيث لو قام لكان مستقبلاً لها بمقاديم بدنه كما ان المكبوب على وجهه هو بعكس المستلقى على ظهره فالمذار في استقباله للقبلة أن يكون رأسه إليها ورجلاه إلى عكسها (١) .

مسئلة ٤ - الأحوط بل الأقوى إلحاق حال الاستنجاء بحال البول والتغووط فكما انه إذا استقبل القبلة أو استدبرها في حال البول أو التغووط فقد فعل حراماً فكذلك إذا استقبلها أو استدبرها في حال الاستنجاء من البول أو الغائط فقد فعل حراماً ايضاً (٢) .

الاكثر) أنهم قد أطلقوا وكأنهم أحالوها إلى العرف كما فعل الجواهر صريحاً (فعن الروض) والمسالك انهما على نحو الاستقبال والاستدبار في الصلاة (وعن مجمع الفوائد) ان المراد هو الاستقبال او الاستدبار بالبدن (وعن الروضة) والفاضل الميسى والمحقق الثانى ان المذار على مقاديم البدن وعكسها (وعن ألفية الشهيد) أن المراد هو الاستقبال او الاستدبار بالعورة (وعن الفاضل المقداد) المحرّم هو الاستقبال بالفرج دون الوجه والبدن فمن بال مستقبلاً وحرّف ذكره عنها لم يكن عليه بأس (وعن الموجز) أن المراد هو الاستقبال والاستدبار بالفرج (وعن المبسوط) والسرائر والتحرير ان المراد هو الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط .

(أقول) والظاهر ان مرجع الجميع إلى قولين (أحدهما) أن المحرّم هو الاستقبال او الاستدبار بمقاديم البدن أو بمئاخيره (ثانيهما) أن المحرّم هو الاستقبال أو الاستدبار بالعورة .

(والاحوط) كما فعل شيخنا الانصاري بل الأقوى كما ذكرنا في المتن هو رعاية الأمرين جميعاً (فاذا استقبل القبلة) في حال التخلى بمقاديم بدنه فقد فعل حراماً وإن حرّف ذكره عنها فإنه مضافاً إلى انه يشمل في هذا الحال كلّ خبر دلّ على النهي عن الاستقبال أو الاستدبار يشمل ما دلّ على النهي عن الاستقبال بفرجه أو بقبله أو دبره فإن الفرج مما لا ينحصر بطرف ذكره الذى حرّفه عن القبلة بل أصل الذكر والبيضان والدبر كلّها فرج وهو مستقبل القبلة .

(وإذا حرّف ذكره إلى القبلة) وبالإليها فقد فعل حراماً ايضاً وإن لم يكن مقاديم بدنه إليها ولم يصدق عليه أنه مستقبل القبلة وذلك حيث يشمل حينئذ كلّ خبر دلّ على النهي عن الاستقبال بفرجه أو بقبله أو ببوله .

(١) هذه المسئلة مما لا نحتاج إلى آية أو رواية فإنه بعد ما ثبت بالدليل حرمة استقبال القبلة في حال التخلى فاستقبال كلّ من الواقف والجالس والمضطجع عند العرف هو بمقاديم بدنه وفي المستلقى هو ببطن قدميه كما في المحتضر وفي المكبوب بعكسه كما صرح في الجواهر فاستقباله هو بأن يكون رأسه إلى القبلة ورجلاه إلى عكسها .

(٢) وذلك لموثقة عمار الساباطى المروية في الوسائل في الباب ٣٧ من أحكام الخلوة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت الرجل يريد أن يستنجى كيف يقعد قال يقعد كما يقعد للغائط قال وإنما عليه أن يغسل ما ظهر منه

مسئلة ٥ - الاقوى عدم وجوب التشريق او التغريب على المتخلّى فى الأماكن التى قبلتها فى جهة الجنوب او الشمال بل يكفيه الاّ نحراف عن القبلة بمقدار يخرج عن صدق استقبال القبلة (١) وإن كان الاحوط

وليس عليه ان يغسل باطنه (ولرسلة الصدوق) فى الباب المذكور قال سئل الصادق عليه السلام عن الرجل إذا أراد أن يستنجى كيف يقعد قال كما يقعد للغائط .

(ومن هنا) حكى الاّ لحاق عن الذخيرة والدلائل واستظهره الحدائق ومال إليه شيخنا الأ نصارى واحتمله المدارك (وإن حكى عن كشف الغطاء) القطع بالعدم مدّعياً ان رواية عمار وردت ردّاً للعامة لان لهم فى قعودهم للاّ استنجاء نحواً آخر من زيادة التفريغ وإدخال الأ نملة ولكنه غير واضح ولا ظاهر، فلا يمكن رفع اليد بسبب ذلك عن ظاهر الروايتين .

(وقد تبعه فى عدم الاّ لحاق صاحب الجواهر) مدّعياً أنه لم يعلم إرادة السائل من الكيفية ما ذا (ثم قال) فتأمل (انتهى) (وفيه) ان ظاهر قوله عليه السلام يقعد كما يقعد للغائط بعد اشتهاى النهى عن الاستقبال والاّ استدبار فى هذا الحال أنه يقعد كما يقعد للغائط فى ترك الاستقبال والاستدبار (ولعله) إليه أشار أخيراً بقوله فتأمل .

(ثم إننا لو تنزلنا) عن ظهور الروايتين فيكفيما إطلاق ما تقدم فى المسئلة ١ من قول النبىّ ﷺ إذا دخلتم الغائط فجنبوا القبلة و إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها فإنهما يشمالان حال الاستنجاء بلا شبهة ولا ينافيهما مثل قوله ﷺ فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها يقول ولا غائط فإن حرمة الاستقبال والاستدبار فى حال البول والغائط بهذا وأمثاله مما لا ينافى حرمتها فى حال الاّ استنجاء أيضاً بدليل آخر وهذا واضح .

(١) وهذا هو الظاهر من كلام الأصحاب على ما صرح به فى مفتاح الكرامة (ولكن عن بعض المحققين) ان التشريق او التغريب اى فى الاماكن التى قبلتها فى جهة الجنوب أو الشمال واجب واستند فى ذلك إلى ظاهر الأمر فى رواية عيسى بن عبدالله المتقدمة فى المسئلة ١ المشتملة على قول النبىّ ﷺ ولكن شرفوا أو غرّبوا .

(وأئده برواية زرارة عن أبى جعفر عليه السلام) (لمروية فى الوسائل فى الباب ١٠ من القبلة قال لا صلاة إلاّ إلى القبلة قال قلت أين حدّ القبلة قال ما بين المشرق والمغرب قبلة كلّه (واستظهر المدارك) استحباب التشريق أو التغريب لرواية عيسى ويظهر من الحدائق الميلى إليه واحتمل الاستحباب صاحب الجواهر .

﴿ اقول ﴾ والاقوى كما ذكرنا فى المتن عدم وجوب التشريق أو التغريب اى فى الاماكن التى قبلتها فى جهة الجنوب أو الشمال فإن ترك الاستقبال مما يكفيه الاّ نحراف عن القبلة بمقدار يخرج عن الاّ استقبال من دون حاجة إلى كونه بعد التشريق أو التغريب .

(وامّا رواية عيسى بن عبدالله) فهى قاصرة سنداً ودلالة عن اثبات استحباب التشريق أو التغريب فضلاً عن الوجوب (امّا قصورها سنداً) فلما فى المدارك والجواهر من الاعتراف بضعفها من حيث السند وقصورها عن اثبات حكم مغالف للاصل (وامّا قصورها دلالة) فلما احتمله الحدائق وتبعه الجواهر ومصباح الفقيه من

هو الانحراف بحدّ التشريق او التغريب (١) .

مسئلة ٦ - إذا اشتبه القبلة على المتخلى فيجب عليه الفحص والاجتهاد حتّى يعرفها ويجتنبها في حال التخلى (٢) نعم إذا تفحص واجتهد ولم يرتفع الاشتباه - فعند ذلك يتخير عقلاً ما لم يظن القبلة في جهة معينة

ان المراد من التشريق أو التغريب فيها هو الميل عن القبلة ذات اليمين أو ذات اليسار لا التوجّه الى جهة الشرق او الغرب .

(ويؤيده) ان المراد من التشريق او التغريب فيها لو كان معناه الحقيقي لاخصّ ذلك بالأماكن التي قبلتها في جهة الجنوب او الشمال دون الأماكن التي قبلتها في جهة الشرق او الغرب كما في كثير من بلاد الحجاز وغيره فإن التشريق او التغريب فيها مما لا يجوز ومن البعيد ان يقصد النبي ﷺ في قوله ولكن شرقوا او غربوا خصوص الأماكن التي قبلتها في جهة الجنوب او الشمال دون ما سواها .

(واما رواية زرارة) المشتملة على قول أبي جعفر ﷺ ما بين المشرق والمغرب قبلة كلّ (فالذي يظهر) من موثقة عمار المروية في باب ١٠ ايضاً من القبلة عن أبي عبد الله ﷺ رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل ان يفرغ من صلاته قال ان كان متوجّهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعة يعلم وان كان متوجّهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحوّل وجهه إلى القبلة ثم يفتتح الصلاة (أن ما بين المشرق والمغرب) قبلة في خصوص حال الجهل والنسيان لامطلقاً .

بل الظاهر من قوله ﷺ فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعة يعلم الخ ان ما بين المشرق والمغرب ليس بقبلة وإنما هو يجزى عن القبلة في خصوص حال الجهل والنسيان فقط لاغيره وهذا واضح .

(١) كما صرح به العروة وذلك لما فيه من المبالغة في الانحراف فيكون ترك الاستقبال معه أوضح (هذا مضافاً) إلى ما فيه من العمل برواية عيسى بن عبد الله لو كان المراد من التشريق او التغريب فيها معناه الحقيقي .

(٢) كما صرح بذلك صاحب الجواهر وغيره فيجب الفحص مقدّمة لامتنال النهي عن الاستقبال والاّ استدبار (واحتمل في المدارك) سقوط الفحص بمجرد الاشتباه (قال) للشك في المقتضى وهو قريب (انتهى) (و قال في الحقائق) والظاهر أن وجه قربه أن مقتضى صحيحة ابن سنان الدالة على أن كلّ شيء فيه حرام و حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه ونظائرها ذلك (انتهى) (واستظهر مصباح الفقيه) ان الشبهة غير محصورة فلا يجب الفحص عن القبلة (قال) ويؤيده طريقة المتشركة حيث لم نجدهم يتفحصون عن القبلة عند إرادة التخلى (انتهى) .

﴿ أقول ﴾ اما سقوط الفحص بمجرد الاشتباه فهو اشتباه محض فإن المقتضى له موجود وهو العلم الاجمالي بالتكليف (وأما صحيحة ابن سنان) ونظائرها مما ظاهره جريان قاعدة الحلّ في تمام اطراف العلم الاجمالي بالحرمة ولو كانت محصورة فلم يسمع من أحد من الأصحاب العمل بهذا الظاهر سوى ما ذكره شيخنا الأتصاري في الشبهة التحريمية الموضوعية من أنه حكى عن ظاهر بعض جواز المخالفة القطعية .

(و أما كون الشبهة غير محصورة) فهو من مصباح الفقيه عجيب (وأما استقرار طريقة المتشركة) على عدم الفحص فإن كان عند اشتباه القبلة ممنوع جداً وإن كان مع عدم الاشتباه فهو غير مجد .

والأفريقيين عليه عقلاً اجتناب تلك الجهة استقبالاً واستدباراً (١) .

مسئلة ٧ - إذا دار أمر المتخلى بين أن يستقبل القبلة وبين أن يستدبرها بأن لم يتمكن من غيرهما فالظاهر تعيين الاستدبار عليه (٢) كما أنه إذا دار أمره بين أن يستقبل القبلة أو يستدبرها وبين أن يتخلى مكشوف العورة مع وجود الناظر المحترم فالمتعين عليه أن لا يختار كشف العورة (٣) .

مسئلة ٨ - لا يجوز الاستنجاء بالعظم ولا بالروث (٤) وهو سرجين كل ذي حافر كالخيل والبغال والحمير

(١) ووجه التمين عقلاً أن مع العلم الإجمالي بوجود الحرام في أحد الأطراف الأربعة و عدم التمكن من تحصيل العلم التفصيلي به أو تحصيل العلمى ولا من الإحتياط بترك الأطراف جميعاً يستقل العقل بحجية الظن لامحالة (وإن شئت قلت) بقبح ترجيح الجهة الموهومة على الجهة المظنونة (ولعل من هنا) قال شيخنا الانصارى : ففى وجوب العمل به يعنى بالظن وجه (قال) لعدم استقلال العقل بالتخير في مثله (انتهى) وهو جيد .

(٢) وذلك لأن حرمة استقبال القبلة فى حال التخلي هى اهم من حرمة استدبارها في هذا الحال ولونوقش في أهميتها فاحتمال الأهمية في جانبها دون الآخر مما يكفى في وجوب ترجيح أحد المتزاحمين كما حقق في محله (ولعل من هنا) قد ذهب المدارك والجواهر وشيخنا الانصارى إلى لزوم مراعات الاستقبال في هذه الحالة فما يظهر من مصباح الفقيه من التردد في هذه الصورة ومن العروة من التخير في هذه الصورة بين الاستقبال والاستدبار فهو ضعيف جداً وإن جعل الثانى رعاية الاول أحوط .

(٣) ووجهه يظهر مما تقدم آنفاً في وجه الدوران بين الاستقبال والاستدبار فإن حرمة كشف العورة إما هى اهم أو محتمل الأهمية وكل منهما مما يكفى في الترجيح في باب التزاحم (ولعل من هنا) قد ذهب أيضاً كل من المدارك والجواهر وشيخنا الانصارى إلى رعاية كشف العورة في هذه الصورة الثانية فما يظهر من مصباح الفقيه من التردد أيضاً في هذه الصورة - فهو في غير محله .

(٤) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن جمع كثير دعوى الإجماع عليه نعم عن التذكرة احتمال الكراهة بل الوسائل قد صرح بها تصريحاً في عنوان الباب ٣٥ من احكام الخلوة حيث قال فيه باب كراهة الاستنجاء بالعظم والروث الخ .

(ومستند المشهور) بعد الإجماعات المحكية الاخبار الكثيرة كما يظهر بمراجعة الوسائل والخلاف والمستدرك .

(ففى رواية ليث المرادى) عن أبى عبد الله عليه السلام قال سأله عن استنجاء الرجل بالعظم او البعر او العود فقال أما العظم والروث فطعام الجن وذلك مما اشترطوا على رسول الله ﷺ فقال لا يصلح بشيء من ذلك .

(وفي مرسله الخلاف) قال وروى سلمان قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نستنجى بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ^(١) ولا عظم (وفي مرسله الصدوق) قال ان وفد الجن جاءوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله متعنا

والأحوط ترك الاستنجاء بالبرء أيضاً (١) .

مسئلة ٩ - لا يجوز الاستنجاء بما يطعمه الإنسان من خبز وغيره (٢) بلا خلاف فيه يحكى عن

فأطاهم الروث والعظم فلذلك لا ينبغي أن يستنجى بهما (وفي حديث المناهى) ونهى أن يستنجى الرجل بالروث والرمة (١) .

(وفي رسالة فخر المحققين) عن النبي ﷺ أنه قال لا تستنجوا بالعظم والروث فإنّ نيهما زاد إختوكم الجن (وفي رسالة عوالي اللئالى) ان النبي ﷺ قال يا ربيعة لعلّ الحيات تطول بك بعدى فأعلمى الناس انه من استنجى بعظم أو روث فأنا منه بريء (وعن أبى داود) انه رواء باختلاف يسير .

(وفي رسالة الشهيد) وروى ان النبي ﷺ حمل إليه الاستنجاء حجراً وروثه فألقى الروث واستعمل الحجرين (وفي رواية المناقب) عن المجتبى عليه السلام ولا تمسح باللقمة والرمة والروث .

(وفي حديث طويل لعبدالله بن مسعود) قال النبي ﷺ هؤلاء جنّ نصيبين سألوأ منى متاعاً فمتمتعهم بالعظم والبرء والروث فقلت يا رسول الله انّ الناس يستنجون بها فقال قد نهيت الناس عن الاستنجاء بها .

(وعن الدارقطنى) أن النبي ﷺ نهى أن يستنجى بروث أو عظم وقال إنهما لا يطهران .

﴿ أقول ﴾ ولولا الإجماعات المحكيّة فى المسئلة لأشكل الحكم فيها بالحرمة لضعف سند الأخبار بل ودلائلها أيضاً لمكان قوله عليه السلام فى رواية ليث لا يصلح وفى رسالة الصدوق لا ينبغي فكنا نجعلهما شاهدين للكراهة فى الجميع وإن كان قوله عليه السلام فى رواية ربيعة فأنا منه بريء مما يأتى عن الحمل على الكراهة ولكنها قاصرة سنداً (وعلى كل حال) لولا انجبار الاخبار المذكورة سنداً ودلالة بعمل الأصحاب كما صرح به الجواهر وشيخنا الأنصارى لم يمكن الجزم فى المسئلة بالحرمة أبداً .

(١) فإنّ ليثاً فى روايته المتقدمة وإن سئل عن البرء والإمام عليه السلام قد عدل فى الجواب إلى الروث وهو كما فى الجواهر مما يشعر بعدم البأس فى البرء ولكن مع ذلك كله الأحوط كما ذكرنا فى المتن ترك الاستنجاء به لرواية عبدالله بن مسعود والمتقدمة (بل وطارواه المستدرك أيضاً) عن دعائم الاسلام قال ونهوا عليه السلام عن الاستنجاء بالعظام والبرء وكل طعام .

(٢) ويدل على عدم الجواز فيما يطعمه الإنسان من خبز وغيره (الإجماعات المحكيّة) عن جمع من الأصحاب المؤيدة بعدم نقل الخلاف فى المسئلة عن أحد (وما استدله) فى محكى المعتبر من ان المطعوم له حرمة تمنع من الاستهانة به (وما تقدم) فى المسئلة السابقة من رواية المناقب عن المجتبى عليه السلام ولا تمسح باللقمة والرمة والروث (ورواية الدعائم) ونهوا عليه السلام عن الاستنجاء بالعظام والبرء وكل طعام .

(هذا مضافاً) إلى ما ورد فى خصوص الاستنجاء بالخبز من الروايات الكثير الشديدة جداً كما يظهر بمراجعة الوسائل والمستدرك فى باب تحريم الاستنجاء بالخبز وحكم التربة الحسينية والمطعوم وفى الأطعمة فى آداب المائدة فى باب وجوب إكرام الخبز بمراجعة تفسير البرهان أيضاً فى أواخر النحل فى ذيل قوله تعالى وضرب الله مثلاً قربة كانت آمنة الخ .

أحد من علمائنا، بل لا يجوز الاستنجاء بكلّ ذي حرمة ولو لم يكن مطعوماً كالقرآن المجيد والترربة الحسينية ونحوهما (١).

مسئلة ١٠ - إذا استنجى بما يحرم الاستنجاء به من العظم أو الروث أو المطعوم أو ذي حرمة ولو لم يكن مطعوماً فالأقوى حصول الطهارة به وإن كان آتماً في فعله (٢).

ونحن نذكر لك رواية واحدة منها والبقية هي بمعناها وإن اختلفت ألفاظها (وهي رواية الكليني بسنده عن عمرو) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في حديث إن قوماً أفرغت عليهم النعمة وهم أهل الثرثار فعمدوا إلى منخ الحنطة فجعلوه خبزاً هجأً وجعلوا ينجون به صبيانهم حتى اجتمع من ذلك جبل عظيم قال فمر بهم رجل صالح على امرأة وهي تفعل ذلك بصبي لها فقال ويحكم اتقوا الله عز وجل ولا تغيروا ما بكم من نعمة فقالت كأنك تخوفنا بالجوع أمّا مادام ثرثارنا يجرى فإننا لنخاف الجوع قال فأسف الله عز وجل وأضعف لهم الثرثار وحبس عنهم قطر السماء ونبت الأرض قال فاحتاجوا إلى ذلك الجبل فإنه كان ليقسم بينهم بالميزان. ﴿بقي شيء﴾ وهو ان ظاهر الأصحاب كما صرح في الجواهر هو تعميم الحكم الى كل مطعوم (وعن بعض الأصحاب) تخصيص الحكم بالمحترم منه (بل عن بعضهم) تخصيصه بالخبز فقط (وفي المدارك) تخصيصه بما كان مطعوماً بالفعل.

(اقول) والحق ما هو ظاهر الأصحاب من التعميم الى كل مطعوم فإن كل ما يطعمه الانسان من خبز وغيره هو نعمة من نعم الله جل وعلا يجب احترامه ويحرم الاستخفاف به وإن كان هو مما يختلف افراده في الاحترام شدة وضعفاً (وعليه) فما في الجواهر من تجويز الاستنجاء ببعض البقول واللحم وما عن النهاية والموجز من تجويز الأخير خاصة بل عن شرح الموجز نقل الشهرة عليه هو مما لا يخلو عن ضعف والله العالم.

(١) ويدل على جريان الحكم في كل ذي حرمة ولو لم يكن مطعوماً (مضافاً) إلى ما في الجواهر من عدم عنوره على مخالف فيه (ان الاستنجاء) بماله احترام شرعاً هو هتك للدين واستخفاف به وهو حرام عقلاً والشرع لا يتخطى عن حكم العقل بل الظاهر ان الاستنجاء بالقرآن المجيد والترربة الحسينية وما جرى مجراهما في الاحترام مما يبلغ حد الكفر والارتداد فيجب قتل فاعله ان كان الارتداد عن فطرة وإلا فيستتاب فإن تاب فهو والا قتل.

(ويؤيده) ما عن الشيخ في كتاب الأمالي من رواية طويلة مشتملة على قصة موسى بن عيسى الهاشمي وإدخاله التربة الحسينية في دبره استهزاء بمن يتداوى بها واحتقاراً للحسين بن علي عليه السلام حتى صاح: النار الطشت الطشت وخرج منه كبده وطحاله ورثته وفؤاده ومات لعنه الله وأخزاه وقد شاهد ذلك يوحنا بن سرافيون النصراني المنتطب فأخذ يزور قبر الحسين عليه السلام وهو على دينه ثم أسلم بعد هذا وحسن إسلامه.

(٢) و تفصيل المسئلة انه (قد حكى عن جمع كثير) حصول الطهارة بما يحرم الاستنجاء به ولو كان فاعله آتماً بل عن شرح الموجز نقل الشهرة عليه (وعن جمع آخرين) عدم حصول الطهارة به بل عن ظاهر الذخيرة نقل الشهرة عليه ايضاً (وعن غير واحد التفصيل) بين ما يوجب استعماله الكفر فلا يطهر وبين ما يوجب الاثم فيطهر.

• • • • •

(وعن شرح الفاضل) احتمال التفصيل بين ما تعلق النهى بالاستنجاء به كالعظم والروث وبين ما كان حرمة الاستنجاء به من جهة احترامه لامن جهة تعلق النهى به بالخصوص ففي الاول لا يطهر وفي الثاني يطهر .

(وهو الذى قوَاه الجوهر) بدعوى ان النهى في الاول وان كان مما لا يقتضى الفساد عقلاً ولكنه مما يقتضيه عرفاً ويظهر منه أخيراً إلحاق المطعوم بالعظم والروث لما في رواية ليث من التعليل بكونهما طعام الجن فيتسرى الحكم الى طعام الانس واما ساير المحترقات فلا يستنجاء به هو كالا يستنجاء بالحجر المغصوب فيطهر مع حصول الاثم به إن كان مع العلم والالنفات والآ فلا اثم ايضاً .

(وتوقف الحدائق) في المسئلة وتردد بين القول بالعدم لان الطهارة حكم شرعى والشارع قد نهى عن الأمور المذكورة واما قوله عليه السلام في حسنة ابن المغيرة المتقدمة مكرراً في واجبات التخلي في جواب السائل قلت للاستنجاء حدّ قال لا حتى ينقى مائمة فليس هو في مقام بيان ما يستنجى به فلا عموم له ولقوله عليه السلام في رواية ليث المتقدمة في المسئلة ٨ لا يصلح بشيء من ذلك وبين القول بالطهارة لاحتمال كون النهى إنما هو من حيث الاحترام فلا ينافي الحكم الوضعي وحصول الطهارة بها .

﴿ اقول ﴾ اما الاستنجاء بما يوجب الكفر فيجب إخراجه عن محل النزاع جداً لوضوح عدم حصول الطهارة به للمستنجى مع النجاسة الذاتية الطارية له من جهة الكفر واما فيما سواه فالأقوى كما ذكرنا في المتن حصول الطهارة به وان كان الفاعل آثماً مستحقاً للعذاب وذلك لما عرفت في المسئلة ١٥ من واجبات التخلي انه يكفي في الاستنجاء من الغائط كل جسم قالع للنجاسة ومجرد التحريم في المعاملات لا يقتضى الفساد عقلاً ولا عرفاً وقوله عليه السلام في رواية ليث لا يصلح فليس مفاده الا الحكم التكليفي فقط حرمة او كراهة لا الوضعي ، نعم قد مضى آنفاً في المسئلة ٨ في ذيل رواية الدارقطني انها لا يطهران يعنى العظم والروث ولكنها رواية عامية فلا عبرة بها .

(ومن تمام ما ذكر الى هنا) يظهر لك ضعف ما عن الشيخ من الاحتجاج لعدم الطهارة بأنه منهى عنه والنهى يدل على الفساد وما عن المعتمد من الاحتجاج له بأن المنع من استصحاب النجاسة في حال الصلاة شرعى فيقف زواله على الشرع اما ضعف الاول فلما اشير إليه من عدم اقتضاء التحريم في المعاملات الفساد الا اذا كان النهى وضعياً كالنهي عن بيع الغلام حتى يحتلم او عن نكاح العبد حتى ياذن مولاه واما ضعف الثاني فلما عرفت في محله من ان حصول الطهارة بكل جسم قالع للنجاسة أمر يستفاد من الأخبار فيكون شرعياً .

﴿ بقي شيء ﴾ وهو انه اذا استنجى بما يوجب الكفر والا رتداد ثم تاب ورجع إلى الاسلام وارتفعت النجاسة الذاتية اما لكونه مرتداً ملكياً يقبل توبته بلا كلام او لكونه فطرياً وقد قلنا بقبول توبته فيما سوى القتل وبينونة زوجته وقسمة أمواله على ورثته لم يحتج الى إعادة الاستنجاء ثانياً أبداً فان الطهارة الخبئية قد ارتفعت بالاول وإن حصلت معه النجاسة الذاتية الناشئة من الكفر والا رتداداً اذا ارتفعت النجاسة الذاتية

فصل

في مستحبات التخلي ومنها الاستبراء

وفيه مسائل

مسئلة ١ - يستحب للمتخلى امور (منها) أن يستمر بدنه خلف جدار ونحوه بحيث لا يراه أحد (١) (ومنها) أن يطلب مكاناً مرتفعاً او ذا تراب كثير لئلا ينتضح البول عليه (٢) (ومنها) أن يغطي رأسه إن كان مكشوفاً (٣)

بالتوبة والرجوع الى الإسلام فلا مقتضى لإعادة الاستنجاء ثانياً أصلاً من قبيل ما اذا أصاب الكافر دم فغسله بالماء ثم أسلم فلا يحتاج حينئذٍ الى تطهير موضع الدّم ثانياً .

(والعجب) من الجواهر فإنه في مطهريّة الإسلام قد حكم بأن الكافر اذا أصابه عين النجاسة وزالت العين بمسح ونحوه وبقيت النجاسة الحكمية ثم أسلم يطهر بدنه تبعاً من غير حاجة الى تطهير موضع الإصابة وها هنا يحكم بأنه اذا استنجد بما يوجب الكفر والارتداد ثم أسلم فلا بدّ له من إعادة الاستنجاء ثانياً مع ان اللازم كان هو العكس فإن الإسلام مما يرفع النجاسة الذاتية لا النجاسة العرضيّة التي زالت عينها بمسح ونحوه وبقيت حكمها على حاله .

(١) ويدلّ على استحباب ذلك روايات كثيرة مروية في الوسائل أغلبها في الباب ٤ من احكام الخلوة وبعضها في الباب ١٥ (ففي رواية الاحتجاج) عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال يتواري خلف الجدار ويتوقى أعين الجار (وفي رواية حماد) عن أبي عبد الله عليه السلام واذا أردت قضاء حاجتك فأبعد المذهب في الأرض .

(وفي رواية مجمع البيان) عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث له في شان لقمان ولم يره أحد من الناس على بول ولا غائط (وفي رواية الشهيد) عن النبي صلى الله عليه وآله انه لم ير على بول ولا على غائط (قال) وقال صلى الله عليه وآله من أتى الغائط فليستتر ، الى غير ذلك من الروايات .

(٢) ويدلّ على استحباب ذلك رواية عبد الله بن مسكان المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من أحكام الخلوة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله أشدّ الناس توقياً عن البول كان إذا أراد البول يعمد الى مكان مرتفع من الأرض او الى مكان من الأمكنة يكون فيه التراب الكثير كراهية أن ينتضح عليه البول .

(وفي الباب المذكور) روايات اخرى في هذا المعنى المؤيد جميعاً بالأخبار الآمرة بالتوقى من البول المروية في الوسائل في الباب ٢٣ من أحكام الخلوة وبما سيأتى من النهى عن استقبال الريح ببوله المشعر بكون العلة هي ردّ الريح بوله اليه بل رواية البحار الآتية مما تصرّح بهذه العلة تصرّحاً فانتظر .

(٣) وقد حكى عن جمع كثير الحكم باستحباب تغطية الرأس بل عن المعتبر والذكرى والمفاتيح الاتفاق عليه (وفي الوسائل) في الباب ٣ من أحكام الخلوة قد ذكر عن المفنعة انه قال إن تغطية الرأس إن كان مكشوفاً

(ومنها) أن يقنع رأسه بأن يغشيه بثوبه أو بردائه أو بعبائه (١) (ومنها) التسمية عند الدخول في الكنيف وعند التكشف للبول أو الغائط وعند الخروج وأقل التسمية أن يقول بسم الله (٢) (ومنها) الدعاء

عند التخلّي سنة من سنن النبي ﷺ .

(وفي الحقائق) قال قال الشيخ المفيد وليغط رأسه إن كان مكشوفاً ليأمن بذلك من عبث الشيطان ومن وصول الرائحة الخبيثة الى دماغه وهو سنة من سنن النبي ﷺ (قال صاحب الحقائق) وفيه دلالة على ورود النص به (انتهى) وهو كذلك .

(١) إن تقنيع الرأس هو غير تغطيته كما استظهره الحقائق بل في الجواهر من جماعة يعنى مغايرتهما (قال) لذكرهم له مستقلاً عنها (انتهى) فتغطية الرأس تحصل بلبس قلنسوة أو عمامة ونحوهما ولكن تقنيعه لا يحصل إلا بأن يغشيه بثوبه أو بردائه أو بعبائه (ومن هنا) قال في المدارك انه ذكر الشيخان انه يستحب التقنع فوق العمامة لما رواه علي بن أسباط مرسلًا عن الصادق عليه السلام انه كان اذا دخل الكنيف يقنع رأسه ويقول سرّاً في نفسه بسم الله وبالله الخ (انتهى)

وكان الشيخين قد استفادا من المرسل ان الصادق عليه السلام عادة يكون مع القلنسوة أو العمامة غير انه اذا دخل الكنيف قنع رأسه بردائه أو بعبائه فوق القلنسوة أو العمامة ، وعلى هذا فيكون التقنيع أخص وأضيق من التغطية كما صرح به في مصباح الفقيه .

(وعلى كل حال) يدل على استحباب التقنيع مرسله على بن أسباط المذكورة المروية في الوسائل في الباب ٣ من أحكام الخلوة (ومرسله الفقيه) المروية في الباب ٥ قال وكان الصادق عليه السلام إذا دخل الخلاء يقنع رأسه ويقول في نفسه بسم الله وبالله الخ انتهى .

(و رواية ابي ذر) عن رسول الله ﷺ المروية في الباب ٣ أيضاً قال في وصيته : له يا أبا ذر استحي من الله فإنني - والذي نفسي بيده - لأظل حين اذهب الى الغائط متقنعاً بثوبي استحياء من الملوك الذين معي الخ .

(وفي المستدرک) في الباب ٣ من أحكام الخلوة ذكر عن دعائم الإسلام ان أهل البيت عليهم السلام روي ان رسول الله ﷺ كان اذا دخل الخلاء تقنع وغطى رأسه ولم يره أحد .

(وفي هذا الباب رواية اخرى) عن علي عليه السلام ان رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يتنخّع وبين يديه الناس غطاً رأسه ثم دفند وإذا أراد أن يبرز فعل مثل ذلك وكان إذا أراد الكنيف غطاً رأسه (انتهى) .

والظاهر ان المراد من التغطية في هذه الرواية في الموارد الثلاثة هو التقنيع كما في رواية الدعائم من قبلها أي يجعل ردائه أو ثوبه فوق رأسه فيتنخّع أو يبرز او يدخل الكنيف لا ان رأسه كان مكشوفاً والناس بين يديه فيغطى رأسه بعمامته مثلاً ثم يتنخّع او يبرز الخ فإن ذلك بعيد جداً .

(٢) اما المستند لاستحباب التسمية عند الدخول في الكنيف بعد الاتفاق المحكي عن المعتبر (قال) في الجواهر وهو الحجّة (انتهى) فهو مرسلتا علي بن أسباط والفقيه المتقدمان آنفاً وصحيحة معاوية بن

بالمأثور إذا دخل الكنيف وإذا استوى جالساً وإذا ترحّر أي استطلق بطنه وعند النظر إلى ما يخرج منه وإذا استنجى وإذا فرغ وإذا خرج (١) (ومنها) أن يمسح بطنه بعد ما خرج عن الخلاء (٢) ويقول الحمد لله الذي أخرج عني أذاه وأبقى في قوتي أهياها من نعمة لا يقدر القادرون قدرها (ومنها) تقديم اليسرى عند الدخول في الخلاء وتقديم اليمنى عند الخروج (٣) (ومنها) الابتداء في الاستنجاء بالمقعدة ثم الإحليل (٤) (ومنها) أنه إذا استنجى من الغائط بثلاثة أحجار ولم تكف الثلاثة وجبت الزيادة فيستحب أن لا يقطع إلا على وتر (٥)

عمار المرويتي في الوسائل في الباب ٥ من أحكام الخلوة ومرفوعة سعد بن عبد الله المرويتي في الباب المذكور أيضاً .

(واماً المستند) لاستحبابها عند الكشف فلمرسلة الصدوق في الباب المذكور ورواية السكوني فيه وقد علل الإمام عليه السلام التسمية فيهما عند الكشف بأن الشيطان يفضّ بصره عنه حتى يفرغ (واماً المستند) لاستحبابها عند الخروج فهو صحيحة معاوية بن عمار أيضاً فراجع .

(١) والمستند في هذا كله هو الأخبار المرويتي في الوسائل في الباب ٥ و ١٨ من أحكام الخلوة والباب ١٦ من الوضوء فراجع الأبواب الثلاثة بدقة .

(٢) كما في القواعد والحقائق وحكى عن النهاية والتحرير، والمستند على الظاهر مرسله الفقيه المرويتي في الوسائل في الباب ٥ من أحكام الخلوة قال وكان عليه السلام إذا دخل الخلاء يقول الحمد لله الحافظ المؤدّي فإذا خرج مسح بطنه وقال الحمد لله الذي أخرج عني أذاه إلى آخر ما ذكر في المتن .

(٣) حكى ذلك عن الشيخ وجماعة بل في المدارك وعن الدلائل والذخيرة أنه المشهور بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه (ولكن عن المعتبر) أنه قال ولم أجد به حجة غير أن ما ذكره الشيخ وجماعة حسن (انتهى) وقد يعمل ذلك بالفرق بينه وبين المسجد وهو مجرّد استحسان لا يثبت به الاستحباب (نعم) عن الصدوق ذكر ذلك في الفقيه (قل في الحقائق) والظاهر أن مثله من أرباب النصوص لا يذكر ذلك إلا عن نصّ بلغه فيه (انتهى) وهو كذلك .

(ثم إن المحكي) عن ظاهر بعض الأصحاب اختصاص الحكم بالبنين نظراً إلى أن مسمّى الدخول والخروج لا يصدق في غيره وهو جيّد (ولكن) عن جمع كثير أن المدار في الصحراء على موضع الجلوس وهو مشكل .

(٤) والمستند في ذلك موثقة عمار الساباطي المرويتي في الوسائل في الباب ١٤ من أحكام الخلوة قال سألته عن الرجل إذا أراد أن يستنجى بالماء يبدأ بالمقعدة أو بالإحليل؟ قال بالمقعدة ثم بالإحليل .

(٥) والمستند في ذلك قد مضى في المسئلة ١٣ من واجبات التخلّي وهو رواية عيسى بن عبد الله المشتملة على قول رسول الله ﷺ إذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترأ إذا لم يكن الماء (وعن المعتبر) أن الرواية من المشاهير .

(ومنها) ان يعتمد على اليسرى ويفتح اليمنى (١) (ومنها) الاستبراء من البول (٢) و كيفيته عند مشهور علمائنا أن يعصر من المقعدة الى الاثنين ثلاث مرّات ومن أصل الذكر الى رأسه ثلاث مرّات ويعصر رأس

(١) ذكره الشهيدان في اللعة وشرحها و عن العلامة وأبي العباس ذكره ايضاً بل في الحدائق ذكره جملة من الأصحاب (قال) ولم أقف فيه على نصّ (ثم قال) وأسنده في الذكرى إلى رواية عن النبي ﷺ (قال) وقال العلامة في النهاية لأنه عليه السلام علم أصحابه الا تكاء على اليسار (قال) وهما اعلم بما قالا .

(٢) فإنّه يستحب على المشهور بين الأصحاب كما في المختلف والمدارك وعن الدلائل والذخيرة وغيرهما (وإلا فغن الوسيلة والغنية) وجوب الاستبراء دون استحبابه (بل عن الشيخ) انه عقد باباً في الاستبصار لوجوبه استناداً إلى (صحيحه حفص بن البخري) عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٣ من نواقض الوضوء في الرجل يبول قال ينتره ^(١) ثلاثاً ثم إن سال حتى يبلغ الساق فلا يبالي .

(وصحيحه محمد بن مسلم) المروية في الباب ١١ من أحكام الخلوة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل بال ولم يكن معه ماء قال يعصر أصل ذكره الى طرفه ثلاث عسرات وينتظر طرفه فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحبائل ^(٢) والظاهر ان مراده عليه السلام من قوله فليس من البول اى ليس من البول كى ينتقض به الوضوء وان كان يتنجس به الثوب إذا لاقاه اذا المفروض انه بال ولم يكن معه ماء يغسل به المخرج .

وكيف كان (قد يجاب عن الشيخ) بالمنع عن الوجوب وان الظاهر من الأصحاب الاستحباب (وفي الجواب ما لا يخفى) (وقد يجاب عنه) بعدم كون الجملة الخبرية المستعملة في مقام الطلب ظاهرة في الوجوب (وفيه) ان الجملة الخبرية على ما حقق في محله إن لم تكن هي أظهر في الوجوب من صيغة الأمر فليست هي في الظهور اقل منها .

(و عن المعالم) المناقشة في إسناد الوجوب الى الشيخ استناداً الى استعماله لفظ الوجوب في غير موضع فيما هو اعم من الواجب والمندوب (وليس ببعيد) .

(وعن البهائي) ما محصله ان الأمر بالاستبراء في الحديثين غيرى قد شرّع لأجل ان لا ينتقض الوضوء بما يخرج من البول بعد الاستبراء فيكون استحبابياً قهراً لا وجوبياً لوضوح عدم وجوب ذى المقعدة هاهنا شرعاً كى تجب مقدّمته كذلك (وهو جيد جداً) .

(وأجود منه ما أجاب به الحدائق) عن الشيخ من الروايات الظاهرة في عدم وجوب الاستبراء وجواز تركه (كصحيحه جميل بن دراج) عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الباب ٣١ من أحكام الخلوة قال إذا انقطعت درة البول فصب الماء (ورواية الصرمى) المروية في الباب ٢٦ قال رأيت أبا الحسن عليه السلام غير مرة يبول ويتناول كوزاً صغيراً ويصب الماء عليه من ساعته .

(ورواية روح بن عبد الرحيم) المروية في الباب ٣١ ايضاً قال بال ابو عبدالله عليه السلام وانا قائم على رأسه ومعى أداة او قال كوز فلما انقطع شخب البول قال بيده هكذا إلى فتناول الماء فتوضأ مكانه (يعنى به انه استنجى من البول) .

(١) النثر : الجذب بشدة .

(٢) الحبائل عروق في الظهر قاله في الوافي .

ذكره ثلاث مرّات (١) ولكن الأقوى جواز الاكتفاء بعصر ذكره من أصله إلى رأسه ثلاث مرّات والأحوط ان يعصر رأس ذكره ايضاً ولو مرّةً وأحوط منه العمل بقول المشهور .

(١) هذا هو المشهور بين علمائنا كما صرّح به المدارك في سنن الفصل وحكى التصريح به عن الذكرى والذخيرة ايضاً (ولكن عن الصدوق) في الهداية والفقهاء انه مسح من عند المقعدة الى الاثنين ثلاث مرّات ثم ينتر ذكره ثلاث مرات وهو المحكى عن والده في الرسالة وعن الوسيلة والمراسم ونهايتي الشيخ والعلامة والسرائر والنافع وغيرهم .

(وعن مقنعة المفيد) يمسح باصبعه الوسطى تحت اثنيه الى أصل القضيب مرتين او ثلاثاً ثم يضع مسبّحته تحت القضيب وإبهامه فوقه ويمرّهما عليه باعتماد قوى من أصله الى رأس الحشفة مرتين او ثلاثاً وقد ينسب إليه انه قال الى رأس الحشفة مرّةً او مرتين او ثلاثاً (وعن المرتضى وابن الجنيد) انه ينتر الذكر من أصله الى طرفه ثلاث مرّات وهو الذي اختاره المدارك وحكى عن الذخيرة .

(وقد يحكى عن عليّ بن بابويه) الاكتفاء بمسح ما تحت الاثنين ثلاثاً (وعن المهذب) انه قال يجذب القضيب من أصله الى رأس الحشفة دفعتين او ثلاثاً ويعصرها يعنى الحشفة وهو المحكى عن ابي الصلاح ايضاً (هذه خلاصة الاقوال) المحكية عن علمائنا في كيفية الاستبراء .

﴿ واما النصوص ﴾ فهي حسنة عبد الملك بن عمرو المروية في الوسائل في الباب ١٣ من نواقض الوضوء عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يبول ثم يجد بعد ذلك بللاً قال اذا بال فخرط ما بين المقعدة والاثنين ثلاث مرّات وغمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي .

(وصحيحة محمد بن مسلم) المتقدمة آنفاً قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل بال ولم يكن معه ماء قال يعصر أصل ذكره الى طرفه ثلاث عصرات وينتر طرفه فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحبال .

(وصحيحة حفص بن البختري) المتقدمة آنفاً ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يبول قال ينتره ثلاثاً ثم إن سال حتى يبلغ الساق فلا يبالي .

(ثم إن في المستدرک) في أحكام الخلوة في باب استحباب الاستبراء قد ذكر حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله يوافق حسنة عبد الملك وحديثاً آخر عنه يوافق صحيحة حفص وحديثاً ثالثاً عنه أمّر ينتر الذكر من غير تقييد فيه بالثلاث ومقتضى حمل المطلق على المقيّد حمله على الثلاث فيوافق صحيحة حفص ايضاً وذكر ايضاً في نواقض الوضوء في باب حكم البلل المشتبه الرضوى المشتمل على مسح أسفل الاثنين وتر الا تحليل ثلاثاً .

﴿ اقول ﴾ والعمدة في المسألة هي الحسنه والصحيحتان (امّا الحسنه) فلم يحك عن احدي من الاصحاب العمل بها بحيث يفتى بالاقصر على خرط ما بين المقعدة والاثنين ثلاث مرّات الا ما تقدم من عليّ بن بابويه (وعليه) فيبقى لنا الصحيحتان فقط ومقتضى الجمع بينهما بعد ظهور كل منهما في الورد في مقام البيان هو جواز الاقتصار على نتر الذكر ثلاثاً وحمل نتر الطرف في صحيحة محمد بن مسلم على الاستحباب لخلو صحيحة حفص عنه والمفروض وروده في مقام البيان (مضافاً) الى ان الذكر اذا نتر من أصله الى طرفه فقد حصل نتر

مسئلة ٢ - اذا خرج من المتخلى بعد الاستبراء من البول بلل مشتببه اى مردد بين البول وغيره فهو مما لا يلتفت إليه شرعاً فيكون طاهراً ولا يكون ناقضاً للوضوء ابداً (١) .

مسئلة ٣ - إذا خرج من المتخلى قبل الاستبراء من البول بلل مشتببه فهو محكوم بالبولية فيكون نجساً وناقضاً للوضوء (٢) .

طرفه ضمناً .

(ولكن الاحوط) مع ذلك نترطرفه أيضاً ولو مرة (و أحوط منه) العمل بقول المشهور من الخرطات التسع (وأفضل الكل) ما لو اضيف اليها التمنح المحكى عن التذكرة والدروس و مفتاح الفلاح بل و الصبر هنيهة المحكى عن التذكرة و الذكرى و الدروس و إن لم يكن عليها دليل بالخصوص كما نص عليه غير واحد ولكن فيهما المبالغة والإستظهار الأكيد في استخراج ما بقي من البول في المجرى وهو حسن .

(١) بلاخلاف في ذلك كله كما عن السرائر وغير واحد من المتأخرين بل عن شرح الفاصل نقل الاتفاق عليه (و يدل عليه) مضافاً الى ذلك ما تقدم آنفاً في حسنة عبد الملك وصحيحة حفص من قوله عليه السلام (فلا يبالى) و في صحيحة محمد بن مسلم (فليس من البول ولكنه من الحبال) و في الرضوى المروي في المستدرک في نواقض الوضوء في باب حكم البول المشتببه هكذا (فلا تلتفت الى شيء منه ولا تنقض وضوءك ولا تغسل منه ثوبك) . (و اما صحيحة محمد بن عيسى) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من نواقض الوضوء قال كتب إليه رجل هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء فكتب نعم (فعن الشيخ) حملها على الاستحباب تارة وعلى التقية اخرى لموافقة للعامة (وهو جيد) بالنسبة الى الحمل على التقية فان حمل قوله عليه السلام نعم على الاستحباب في جواب السؤال عن الوجوب بعيد جداً .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن ابن ادریس وغيره نفى الخلاف فيه ولكن الظاهر ان المسئلة مع ذلك ليست إجماعية لما ستعرفه من المقنعة و التهذيبين (وعلى كل حال) يدل على المشهور مضافاً الى ما تقدم في كيفية الاستبراء من النصوص الدالة مفهوماً على انه اذا خرج بلل قبل الاستبراء فيجب الاعتناء به و انه بول و ليس من الحبال (طائفة من الروايات) الظاهرة فيمن بال ولم يستبرأ منه الآمرة كلها بالوضوء اذا وجد بللاً و بعضها بالوضوء و الاستنجاء جميعاً المروية في الوسائل في الباب ٥ من ابواب الجنابة . (كصحيحة الحلبي) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللاً وقد كان بال قبل ان يغتسل قال ليتوضأ و إن لم يكن بال قبل الغسل فليعد الغسل .

(وصحيحة محمد بن مسلم) قال قال ابو جعفر عليه السلام من اغتسل وهو جنب قبل ان يبول ثم يجد بللاً فقد انتقض غسله و إن كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً . (وموثقة سماعة) قال سألت عن الرجل يجنب ثم يغتسل قبل ان يبول فيجد بللاً بعدما يغتسل قال يعيد الغسل فإن كان بال قبل ان يغتسل فلا يعيد غسله ولكن يتوضأ و يستنجي (وصحيحة معاوية بن ميسرة) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل رأى بعد الغسل شيئاً قال ان كان بال بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ وان لم يبل حتى اغتسل ثم وجد البول فليعد الغسل .

﴿نعم لنا طائفة أخرى من الروايات﴾ مروية في الوسائل بعضها في الباب ١٢ من نواقض الوضوء وبعضها في الباب ١٣ ظاهرها عدم الاعتناء بالبلل الخارج بعد البول مطلقاً من غير تقييد فيها بكونه بعد الاستبراء .
(كصحيحة ابن أبي يعفور) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال ثم توضأ ثم قام إلى الصلاة ثم وجد بللاً قال يتوضأ إنما ذلك من الحبائل (وفي صحيحة حريز) وكل شيء خرج منك بعد الوضوء فإنه من الحبائل أو من البواسير وليس بشيء فلا تغسله من ثوبك إلا أن تقدّره

(و رواية اسماعيل بن عبد الخالق) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت الرجل يبول و ينتفض و يتوضأ ثم يجد البلل بعد ذلك قال ليس ذلك شيئاً إنما ذلك من الحبائل .

(ولكن هذه الروايات) كلها محمولة على ما بعد الاستبراء بمقتضى الجمع بين الروايات .

﴿وبالجملة﴾ لنا طوائف ثلاث من الأخبار (طائفة) دالة على الاعتناء بالبلل الخارج بعد البول وهي صحيحة الحلبي وما بعدها (وطائفة أخرى) دالة على عدم الاعتناء بالبلل الخارج بعد البول وهي صحيحة ابن أبي يعفور وما بعدها (وطائفة ثالثة) نقدمت آنفاً في كيفية الاستبراء تفصل هي بين الاستبراء وعدمه فإن كان البلل الخارج هو بعد الاستبراء من البول فتدلّ منطوقاً على عدم الاعتناء به وإن كان بدون الاستبراء فتدلّ مفهوماً على الاعتناء به وهي حسنة عبد الملك وما بعدها .

وهذه الطائفة الثالثة هي الشاهدة على الجمع بين الطائفة الأولى والثانية فتحمل الأولى على ما قبل الاستبراء والثانية على ما بعدها .

(ومن تمام ما ذكر إلى هنا) يظهر لك ضعف ما عن بعض متأخري المتأخرين من الميل لولا الإجماع في المسئلة إلى العمل بإطلاق الطائفة الثانية والحكم بعدم الاعتناء بالبلل الخارج بعد البول مطلقاً ولو بدون الاستبراء وحمل الأمر بالوضوء في الطائفة الأولى منطوقاً وفي الثالثة مفهوماً على الاستحباب (و وجه الضعف) أن مع وجود الطائفة الثالثة التي هي كالصريحة بل صريحة جداً في التفصيل لا يكاد يبقى مجال للعمل بإطلاق الطائفة الثانية أصلاً .

﴿بقي أمران أحدهما﴾ أنه حكى عن المقلعة ما ملخصه أن على المجنب من قبل اغتساله أن يبول وإذا لم يتيسر له ذلك فيأتى بالخرطاط المعهودة في الاستبراء من البول فإذا فعل ذلك وخرج منه بعد الغسل بلل فليس عليه وضوء ولا إعادة الغسل ولازم ذلك أنه إذا اكتفى بالبول فقط ولم يستبرئ منه بالخرطاط ثم اغتسل وخرج منه بلل فلا وضوء عليه وهو كما عرفت خلاف النصوص والفتاوى كما إن لازمه أنه إذا لم يتيسر له البول وأتى بالخرطاط فقط واغتسل ثم وجد بللاً فلا يعيد الغسل وهو ضعيف جداً لما ستعرفه في محله .

﴿ثانيهما﴾ أنه حكى عن الشيخ في التهذيب أنه بعد أن ذكر صحيحتي محمد بن مسلم ومعاوية بن ميسرة المتقدمين آنفاً في الطائفة الأولى من الروايات الأمرين بالوضوء على المجنب الذي بال ولم يستبرئ منه على الظاهر واغتسل ثم وجد بللاً قد صرح بأن الوضوء للاستحباب وأنه احتمال أيضاً أن ما خرج منه كان بولاً فيجب عليه حينئذ الوضوء وحكي عنه نحو ذلك بعينه في الاستبصار بعد ذكر موثقة سماعة المتقدمة

إذا علم يقيناً أنه ليس ببول (١) بل وليس معه أجزائه أيضاً (٢) .

مسئلة ٤ - إذا بال ولم يستبرأ منه ثم غسل المخرج وتوضأ وصلى ثم خرج البلل المشتبه أعاد الوضوء خاصة دون الصلاة (٣) .

مسئلة ٥ - حكى عن جمع من علمائنا (٤) استحباب الاستبراء حتى للنساء فيستبرأ أن عرضاً ولكن الأصح استحبابه للرجال خاصة (٥) .

بين الصحيحتين .

(وانت خير) انه لاوجه لحمل الأمر بالوضوء في الروايات المذكورة على الاستحباب بل هو للوجوب فإنه بال ولم يستبرأ منه كما هو ظاهرها بل هو صريح الطائفة الثالثة المفصلة فيكون البلل محكوماً بالبولية فيجب الوضوء قهراً .

(١) فإن المراد من البلل الخارج بعد البول قبل الاستبراء منه في كل من النصوص والفتاوى هو البلل المشتبه المردد بين كونه بولاً أو غير بول مما هو ظاهر شرعاً وليس بناقض للوضوء من ودي أو مذى أو غيرهما وأما إذا فرض احیاناً أنه علم يقيناً أنه ليس ببول فلا هو نجس ولا هو ناقض للوضوء فإنه خارج عن مورد النصوص والفتاوى بلا شبهة .

(٢) فإنه إذا علم ان البلل الخارج قبل الاستبراء ليس ببول ولكن احتمل انه خرج معه أجزاء البول كفى ذلك في كونه بولاً مشتبهاً فيحكم عليه بالنجاسة والناقضية للوضوء (ومن هنا) ذكر في مفتاح الكرامة عن استاده كاشف الغطاء انه قوى أن خروج الرطوبة قبل الاستبراء ناقض ولو علم انها مذى أو ودى مع احتمال دخول رطوبة فيها (انتهى) وهو جيد (وقد يساعده صحيحة عبدالله بن سنان) الآتية تفصيلها في عدم ناقضية الودى للوضوء المصرحة بأن الودى منه الوضوء قال عليه السلام لأنه يخرج من ديرة البول الخ .

(٣) وقد صرح بعدم إعادة الصلاة العلامة في القواعد وحكى عن غير قواعده أيضاً وعن المعين والذكرى وغيرهما وهو حق إذ لا حاجة الى إعادتها بعد ما وقعت جامعة لشرائطها من الطهارة وغيرها فإن الاستبراء لم يكن شرطاً لصحة الوضوء وللصحة الصلاة وانما امر به استحباباً بمخافة ان يخرج ببل قبل الاستبراء فيكون نجساً وناقضاً للوضوء ان كان متوضئاً بعد البول قبل الاستبراء والمفروض هنا انه لم يخرج منه ببل حتى توضأ وصلى فيعاد الوضوء لانتقاضه بالبلل دون الصلاة .

(٤) منهم العلامة في المنتهى والذهاية فأثبتوا الاستبراء للأئمة وقالوا انها تستبرأ عرضاً (وعن ابن الجنيدي) انه اذا بال المرأة تمنعحت بعد بولها .

(٥) كما صرح به المدارك في سنن الخلوة (وقال في سنن الغسل) وفي استحباب الاستبراء للمرأة قولان اظهرهما عدم (وفي الحدائق) ان مورد الأخبار انما هو الرجل فالقول بالتعدية مع عدم الدليل مشكل (انتهى) وهو كذلك .

(وفي الجواهر في سنن الخلوة) قد استظهر قصر استحبابه على الرجال خاصة (قال) لعدم الدليل عليه بالنسبة الى النساء (انتهى) وهو كذلك أيضاً (بل الحدائق) قد استظهر من الأكثر الاختصاص بالرجل (بل عن

فصل

في مكروهات التخلّي

مسئلة ١ - يكره للمتخلّي امور (منها) الجلوس على شطوط الأنهار والآبار والطرق النافذة وتحت الأشجار المثمرة وأبواب الدور وأفنية المساجد ومنازل النزال (١) بل الأحوط أن يعامل مع التغوّط في منازل

الروض والذخيرة) ان الاستبراء ثابت للذكر اجماعاً (انتهى) (وعليه) فالمرأة اذا بالّت ولم تستبرئ ثم وجدت بللاً مشتبهاً فهو طاهر بحكم الأصل وليس ينافض للوضوء اذا توضأت بعد البول قبل الاستبراء وذلك للاستصحاب (بل في الجواهر) ينبغى القطع بعدم جريان حكم المشتبه قبل الاستبراء بالنسبة اليها (انتهى) وهو كذلك . (١) وذلك لجملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٥ من احكام الخلوة (ففي بعضها) تنقّي شطوط الأنهار والطرق النافذة وتحت الاشجار المثمرة ومواضع اللعن فقل له وأين مواضع اللعن قال ابواب الدور (وفي بعضها) اجتنب أفنية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار ومنازل النزال (وفي بعضها) نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتغوّط على شفير بئر ماء يستعذب منها او نهر يستعذب او تحت شجرة فيها ثمرتها .

(وفي رواية الكرخي) المروية بطرق عديدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ ثلاث من فعلهن ملعون المتغوّط في ظلّ النزال والمانع الماء المنتاب وساد الطريق المسلوك (قال في الوافي) يعنى بالمنتاب المطباح الذى يعمّوره المارة على النوبة .

(وفي بعضها) نهى رسول الله ﷺ أن يضرب احد من المسلمين خلاه تحت شجرة او نخلة قد أنمرت لمكان الملائكة الموكلين بها قال ولذلك يكون أنساً اذا كان فيها حملها لأن الملائكة تحضرها .

(وفي بعضها) وكره البول على شطّ نهر جار وكره أن يحدث انسان تحت شجرة او نخلة قد أنمرت (وفي بعضها) قد أينعت (وفي بعضها) او على قارعة الطريق (وفي بعضها) لا تبل على المحجّة ولا تتغوّط عليها .

﴿ بقى امور احدها ﴾ انه حكى عن الصدوق في الفقيه عدم تجويز جلوس المتخلّي في فيء النزال وتحت الأشجار المثمرة (وعنه في الهداية) مثله باضافة شطوط الأنهار والطرق النافذة وابواب الدور (وعن المقنعة) مثل ما عن الهداية باضافة أفنية المساجد (وعن بعض المحدثين) ان الجزم بالجواز مع ورود النهى والأمر واللعن في البعض مع عدم المعارض سوى أصالة البرائة مشكل (قال في الحقائق) وهو جيّد .

(اقول) والجزم بالحرمة في الموارد المذكورة مع عدم فهم الأصحاب الحرمة من الأخبار إلاّ من عرفت مشكل ايضاً سيّما مع كون الجلوس في تلك الموارد مما يعم به البلوى فلو كان حراماً كساير المحرّمات لاشتهر وبان (هذا مضافاً) الى ما في غير واحد من الأخبار التعبير بـ كَرِهَ (وعن الغنية) الاجماع على استحباب اجتناب الشوارع والمشارع دون وجوبه .

(ولكن مع ذلك كله) الأحوط كما ذكرنا في المتن أن يعامل مع التغوّط في منازل النزال معاملة الحرام

النزال معاملة الحرام فيتركه بتاتاً (ومنها) استقبال الشمس والقمر واستدبارهما (١) والأحوط بل الأقوى كما تقدم نظيره في استقبال القبلة في محرمات التخلّي ترك كل من استقبال الشمس والقمر بمقادير بدنه أو بطرف ذكره فلا يستقبل الشمس أو القمر في حال التخلّي بمقادير بدنه وإن حرّف طرف ذكره عنهما وكان البول إلى غيرهما ولا يحرف طرف ذكره اليهما ويبول وإن لم تكن مقادير بدنه اليهما (٢)

وذلك لما تقدم من رواية الكرخي المروية بطرق عديدة الصريحة في كون المتغوّط في ظلّ النزال ملعوناً (والله العالم).

﴿ثانيها﴾ انه حكى عن المحقق الثاني جملة من متأخري المتأخرين تفسير الاشجار المثمرة بما من شأنها الاثمار وإن لم تكن مثمرة فعلاً بل ولو لم يتلبس بعد بالا ثمار لعدم بلوغها ذلك الحد الخاص من العمر مستمدين في ذلك الى عدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق (وفيه ما لا يخفى) فإن الأخبار المتقدمة ظاهرة في الا ثمار الفعلى لما كان قوله وَاللَّهُ سَمِيحٌ رَحِيمٌ او تحت شجرة فيها ثمرتها او قد أنثرت او قد أينعت او اذا كان فيها حملها .

(نعم) لو لا ظهور تلك الأخبار لقلنا بمقاتلهم لكن لا لعدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق فإنه (او لا) خلاف التحقيق (وثانياً) انه لو قلنا بذلك لكان المشتق حقيقة في الأعم من المتلبس وما انقضى عنه المبدء لا مطلقاً حتى فيما لم يتلبس به بعد فإنه مجاز فيه بالا تفاق بل لعدم كون المبدء في مثل الشجرة المثمرة هو الفعلية كما في القائم والقاعد ونحوهما بل هو الشأنية كما في السّم القاتل والسيّف القاطع ولولم يتلبس بعد بالقتل او القطع أبداً .

﴿ثالثها﴾ ان في القواعد وعن نهاية الشيخ والوسيلة والسرائر إضافة مواضع التأذى على المواضع المتقدمة وكأنه لا حراز كون المناط في الكراهة في جملة من تلك المواضع لولا كلها هو التأذى فيتعدى منها الى كل مكان فيه هذا المناط عيناً (والله العالم) .

(١) وبدل على كراهة ذلك للمتخلّي جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من احكام الخلوة (ففي رواية السكوني) نهى رسول الله ﷺ أن يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول (وفي رواية الكاهلي) لا يبولن احدكم وفرجه باد للقمر يستقبل به .

(وفي مرسلة الكليني) قال وروى ايضاً لا تستقبل الشمس ولا القمر (وفي مرسلة الصدوق) قال وفي خبر آخر لا تستقبل الهلال ولا تستدبره يعنى في التخلّي (وفي حديث المناهي) ونهى ان يبول الرجل وفرجه باد للشمس .

(٢) والسر في ذلك كله انه اذا استقبل الشمس او القمر بمقادير بدنه شملته المرسلتان وإن حرّف طرف ذكره عنهما وكان البول الى غيرهما (مضافاً) الى ان أصل الذكر والأنثيين والدبر عورة والجميع مستقبل لهما وأما اذا حرّف طرف ذكره اليهما وبال فتشمله بقية الأخبار الناهية عن الاستقبال بالفرج وإن لم تكن مقادير بدنه اليهما (ومن هنا) قد احتاط شيخنا الأنصاري في المقام وفي استقبال القبلة جميعاً بل هو في المقام قد استظهر فوق الاحتياط وصرّح بأن كلاً من الاستقبال بالبدن وبالعورة مكروه فراجع .

(ومنها) استقبال الريح واستدبارها (١)

﴿بقي أمور أحدها﴾ انه حكى عن هداية الصدوق ومقنعة المفيد عدم الجواز ههنا ولكن المشهور كما في الحدائق والجواهر هو الكراهة دون الحرمة ، بل عن الغنية الإجماع على استحباب أن لا يستقبل الشمس والقمر دون الوجوب و لعلّ فهم الأصحاب قرينة جلية على عدم إرادة الحرمة من الأخبار أو الوجوب (مضافاً) الى ان المقام من الأمور التي تعم بها البلوى جداً فلو كان حراماً كساير المحرمات لوصل إلينا حرمة واشتهرت بين المسلمين شهرة عظيمة .

(وقد يستدل) لعدم حرمة بأنّ المرفوعتين المتقدمتين في المسئلة الأولى من محرمات التخلّى المشتملتين على النهى عن استقبال القبلة هما خاليتان عن النهى عن استقبال الشمس والقمر وهو استدلال ضعيف كما لا يخفى .

﴿ثانيها﴾ ان جملة من الأخبار المتقدمة كانت في خصوص البول ولكن المحكى عن صريح جمع كثير وظاهر الاكثر هو التعميم الى الغائط ايضاً وليس ببعيد لاطلاق المرسلتين ولا وجه لحملهما على المقيد كما من كاشف اللثام لعدم التنافي ههناكى يحمل المطلق على المقيد (هذا مضافاً) إلى عدم انفكاك الغائط عن البول عادة فاذا ثبت الحكم في البول ثبت في مورد الغائط ايضاً .

﴿ثالثها﴾ انه حكى عن فقيه الصدوق وهدايته التصريح بالاستقبال والاستدبار جميعاً (وعن صريح جماعة) وظاهر غير واحد الاختصاص بالاستقبال فقط بل عن شرح الإرشاد الإجماع عليه ولكن الظاهر ان مرسله الصدوق المتقدمة (لاستقبال الهلال ولا تستدبره) كافية في التعميم بضميمة عدم الفصل بين الهلال والشمس وقد حكى عن بعض فضلاء المتأخرين التعميم ايضاً استناداً الى هذه المرسله وهو في محله .

﴿رابعها﴾ ان ظاهر جملة من الاخبار المتقدمة اختصاص الحكم بحال البول فقط دون حال الجلوس والتهيتوء له ولكن إطلاق المرسلتين مما يساعد التعميم (ولعلّ من هنا) قد حكى عن ظاهر الهداية كراهة الجلوس للبول .

(١) وبدلّ على كراهة ذلك للمتخلّى مضافاً الى ما عن الغنية من الإجماع عليها في خصوص الاستقبال (مرفوعة محمد بن يحيى) المروية في الوسائل في الباب ٢ من احكام الخلوة قال سئل ابو الحسن عليه السلام ما حد الغائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها (ومرفوعة عبد الحميد) بن ابي العلا وغيره المروية في الباب المذكور قال سئل الحسن بن علي عليه السلام ما حد الغائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها .

(ورواية الخصال) المروية في الباب ٣٣ من أحكام الخلوة في حديث الأربعمأة ولا يستقبل ببوله الريح (ورواية العلل) لمحمد بن علي بن ابراهيم القمي المروية في المستدرک في الباب ٢ من احكام الخلوة ولا يستقبل الريح لعلّتين احدهما ان الريح تردّ البول فتصيب الثوب وربما لم يعلم الرجل ذلك اولم يجد ما يغسله والعلّة الثانية ان مع الريح ملكاً فلا يستقبل بالعورة .

﴿بقي امران احدهما﴾ انه حكى عن جماعة الاقتصار على الاستقبال بالبول فقط (وعن كتب الشهيد)

(ومنها) الأكل والشرب والسواك في الخلاء (١)

تعميم الحكم في الحديثين (وفي المدارك) و من جماعة منهم الصدوق في الهداية تعميم الحكم في الحديثين وفي الاستقبال والاستدبار جميعاً وهو الصواب .

أما تعميم الحكم في الحديثين فلتصريح روايتي الخصال والعلل بالبول وتصريح المرفوعتين بالغائط و ان لم تصرحاً بالبول بل المراد من حد الغائط فيهما كما صرح به الجواهر هو التخلي فيستفاد منهما حكم كل من البول والغائط جميعاً (وفي الحديث) أنه يمكن فهم حكم البول منه بناء على ان المراد من الغائط المعنى اللغوي (قال) بالتقريب الذي ذكره في دلالة قوله تعالى او جاء أحد منكم الى الغائط (انتهى) وهو جيد .

وأما تعميم الحكم في الاستقبال والاستدبار فلتصريح المرفوعتين بهما (وما في الجواهر) من ان ظاهر الأصحاب الإعراض عنهما لان ظاهرهم قصر الحكم على الاستقبال بالبول دون الغائط ودون الاستدبار (فليس كما ينبغي) وذلك لما عرفت من المدارك وجماعة منهم الصدوق في الهداية تعميم الحكم في الحديثين والجهتين جميعاً فلا إعراض .

❦ ثانيهما أنه حكى عن ظاهر الصدوق في الهداية والفقيه والمقنع حرمة الاستقبال والاستدبار دون الكراهة الغير المنافية للجواز وقد يساعده ظاهر النهي في الجميع ولكن الأصحاب لم يفهموا منه الحرمة ولعل ذلك قرينة على عدم إرادتها منه (مضافاً) الى ان ذلك مما يعم به البلوى فلو كان حراماً شرعاً كساير المحرمات كالكذب والغيبة ونحوهما لاشتهروا بان .

(١) أما كراهة الأكل في الخلاء (فلمرسلة الصدوق) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من احكام الخلوة قال دخل ابو جعفر الباقر عليه السلام الخلاء فوجد لقمة خبز في القدر فاخذها وغسلها ودفعها الى مملوك معه فقال تكون معك لا تأكلها اذا خرجت فلما خرج قال للمملوك أين اللقمة فقال اكلتها يا بن رسول الله فقال عليه السلام انها ما استقرت في جوف أحد إلا ووجب له الجنة فاذهب فأتت حر فأنى اكراه ان استخدم رجلاً من أهل الجنة (وروى أيضاً) في الباب المذكور رواية اخرى عن الحسين بن علي عليهما السلام مثل هذه القصة عينا باختلاف في اللفظ .

(وأما كراهة الشرب في الخلاء) ففي الجواهر وعن المعتبر الاحتجاج لها بتضمن الشرب فيها مهانة النفس وأضاف اليه الجواهر فحوى خبر اللقمة المتقدمة آنفاً والكل ضعيف (ومن هنا) قال في الحديث وألحق الأصحاب الشرب ولم أفق له على دليل (انتهى) وهو كذلك ولكن الأمر في الكراهة والاستحباب اسهل مما في الحرمة والوجوب ولعل المجتهدين يكفيان في اثبات الكراهة وإذا توفقت في الفحوى فلا أقل من مساوات الشرب مع الأكل في هذه الجهة لوحدة الملاك فيهما (والله العالم) .

(وأما كراهة السواك في الخلاء) فلما رواه الشيخ بسنده عن الحسن بن أشيم المروي في الوسائل في الباب ٢١ من احكام الخلوة قال اكل الا شتان يذيب البدن والتدلك بالخزف يبلى الجسد والسواك في الخلاء يورث البخر (قال صاحب الوسائل) ورواه الصدوق عن موسى بن جعفر عليه السلام مثله (ثم انه حكى عن المقنعة) عدم الجواز ها هنا وهو كما في الجواهر ضعيف فان إثبات الكراهة لولا تسالم الأصحاب عليها بمثل هذه الرواية مشكل

(ومنها) البول في جُحر الحيوان بتقديم الجيم (١) (ومنها) البول في الماء راكداً وجارياً (٢)

فكيف بالحرمة .

(١) ويدلّ على كراهة ذلك مضافاً إلى ما عن شرح الفاضل من قطع أكثر الأصحاب به بل في الجواهر بلا خلاف أجده فيه (ما أرسله الجواهر) عن النبي ﷺ انه نهى أن يبال في الجُحر (قال) المؤيد بما رواه الجمهور عن عبد الله بن سرجين ان النبي ﷺ نهى أن يبال في الجحر وبما علّله المدارك من انه لا يؤمن من خروج حيوان يلمسه .

(ثم إنّه حكى عن هداية الصدوق) الحكم بعدم الجواز هاهنا وهو ضعيف جداً فإن جميع ما تقدم في وجه الكراهة لولا تسالم الأصحاب عليها قاصر عن إثباتها شرعاً فكيف بإثبات الحرمة به (والله العالم) .
(٢) ويدلّ على كراهة ذلك (مضافاً) الى ما في الجواهر من تصريح كثير من الأصحاب بها بل عن الذخيرة وشرح الفاضل انها الأشهر (جملة من الروايات) المأثورة كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١٦ و ٢٤ و ٣٣ من احكام الخلوة .

(ففي حديث المناهي) ونهى أن يبول أحد في الماء الراكد فإنه منه ذهاب العقل (وفي بعضها) يورث النسيان وعن شرح الإرشاد انه يورث الحصر ولعلّ مدركه رواية (وفي رواية الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب وانت قائم ولا تطف بقبر ولا تبل في ماء نقيع فإنه من فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه الخ .

(وفي صحيحة محمد بن مسلم) مثل ذلك وزيادة (وفي بعضها) قلت له يبول الرجل في الماء قال نعم ولكن يتخوف عليه من الشيطان (وفي بعضها) قال أمير المؤمنين عليه السلام انه نهى أن يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة وقال ان للماء أهلاً (وفي بعضها) من تخلّى على قبر أو بال قائماً أو بال في ماء جاري (الى ان قال) فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله (وفي بعضها) قال لا يبولن أحدكم في سطح الهواء ولا يبولن في ماء جار (إلى ان قال) فإن للماء أهلاً .

﴿ نعم لنا جملة من الروايات ﴾ مروية في الوسائل في الباب ٥ من الماء المطلق ظاهرها عدم كراهة البول في الماء الجاري (ففي صحيحة الفضيل) لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجاري وكره أن يبول في الماء الراكد (وفي رواية عنبة) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول في الماء الجاري قال لا بأس به اذا كان الماء جارياً (وفي موثقة ابن بكير) لا بأس بالبول في الماء الجاري ولكن الجميع محمول على إخفية الكراهة في الجاري بالنسبة الى الراكد كما يظهر ذلك من الحدائق أيضاً وعن المشهور ان البول في الراكد أشدّ كراهة ومرجعه إلى ما ذكرناه من إخفية الكراهة في الجاري بالنسبة إلى الراكد .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو انه حكى عن الهداية والمقنعة وعليّ بن بابويه انه لا يجوز البول في الماء الراكد ولا بأس به في الجاري (اقول) أمّا الحرمة في الراكد فضعيف فان الأصحاب لم يفهموا من الأخبار سوى الكراهة ولعلّه بلحاظ ما فيها من التعليقات المشعرة بالكراهة بل وقع التصريح بها في صحيحة الفضيل المتقدمة آنفاً (مضافاً) إلى ان ذلك من الأمور التي نعم بها البلوى فلو كان حراماً كشرب الخمر ونحوه

بل وهكذا التفوُّط فيهما (١) (ومنها) الاستنجاء باليمين (٢) (ومنها) الاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله (٣)

لاشتهروا بان .

(وأمّا نفى الباس) في الجاري فإن كان المقصود منه ما لا ينافي الكراهة فهو حقّ وإن كان المقصود منه هو الإباحة المتساوية طرفاها فهم معجوجون بما تقدم من الأخبار (وأمّا صحيحة الفضيل) وما بعدها النافية للبأس فقد عرفت انها محمولة على أخفية الكراهة في الجاري بالنسبة إلى الراكد لانفيها رأساً .

(١) وقد حكى عن الأكثر التسوية بين البول والغائط (بل عن الذكرى) إلحاق الغائط بالبول بالطريق الأولى (بل الحدائق) نسب الإلحاق كذلك إلى الأصحاب ولعلّه بلحاظ ما في غير واحد من الأخبار من التعليل بان للماء أهلاً فيتمعدى الحكم فيه من البول إلى الغائط بالأولوية (قال شيخنا الانصاري) ولعلّه يعنى التعليل منشأ إلحاق الأصحاب كما حكى عنهم عموماً (انتهى) .

(٢) (قال في الجواهر) بلا خلاف أجده فيه (اقول) ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٢ من أحكام الخلوة (ففي بعضها) نهى رسول الله ﷺ ان يستنجى الرجل بيمينه (وفي غير واحد منها) الاستنجاء باليمين من الجفاء (وفي رسالة الكليني) وروى انه لا بأس إذا كانت باليسار علّة (وفي رسالة الصدوق) إذا كانت اليسار معتلة (وفي بعضها) إذا بال الرجل فلا يمسّ ذكره بيمينه (قال في الجواهر) ومنه يستفاد كراهة الاستبراء بها (ثم قال) وظاهر النصّ والفتوى دخول الاستجمار فيه يعنى الاستنجاء بالاحجار (انتهى) وهو كذلك .

(ثم انه حكى عن المقتنعة) والمهذب والنهاية عدم الجوازها هنا (وعن الهداية) مثل ذلك إلا إذا كانت بيساره علّة والكل كما ترى فإن التعبير بالجفاء مما لا يظهر منه أكثر من الكراهة (مضافاً) إلى ان الأصحاب لم يفهموا من الأخبار الحرمة ولعلّه قرينة واضحة على عدم إرادتها منها بل المقام هو من الأمور التي تعمّ بها البلوى بلا شبهة فلو كان حراماً كسائر المحرمات لكانت حرمة واضحة معروفة جداً .

(٣) وهو الملحكى عن كثير من اصحابنا (ويدلّ على كراهته) مضافاً الى ذلك جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٧ من أحكام الخلوة .

(ففي رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام من نقش على خاتمه اسم الله فليحوّله عن اليد التي يستنجي بها في المتوضى (وفي حديث الاربعمأة) عن علي عليه السلام مثله (وفي رسالة الكليني) أيضاً مثله .

(وفي رواية الحسين بن خالد) الصيرفي قال قلت لابي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام الرجل يستنجي وخاتمه في اصبعه ونقشه لا إله إلا الله فقال اكره ذلك له فقلت جعلت فداك أوليس كان رسول الله ﷺ وكل واحد من آبائك يفعل ذلك وخاتمه في إصبعه قال بلى ولكن أولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى فاتقوا الله وانظروا لأنفسكم الخ (ورواها الكليني) أيضاً وقال فيها وكان نقش خاتم رسول الله ﷺ ومحمد رسول الله ﷺ وسياتي في موثقة عمار ما يدل على المطاوب أيضاً .

(وفي قبال الروايات) المتقدمة رواية وهب بن وهب المروية في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام

او أحد اسمائه الآخر غير لفظة الله (١) بل ينبغي إلحاق اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام بل وفاطمة سلام الله عليها باسم الله تبارك و تعالى (٢) (ومنها) الدخول في الخلاء وفي يده خانم

قال كان نقش خانم أبي : العزة لله جميعاً وكان في يساره يستنجي بها وكان نقش خانم أمير المؤمنين عليه السلام الملك لله و كان في يده اليسرى يستنجي بها (وقد حملها الوسائل) علي التقية لموافقته لها او على بيان الجواز .

(اقول) والصحيح ردّ الرواية وطرحها كما فعل الحقائق وعدم الاعتناء بها رأساً (قال) وراوى الرواية المذكورة عامى خبيث بل من اكذب البريئة على جعفر بن محمد عليه السلام كما صرح به علماء الرجال (انتهى) .
 ﴿بقي شيء﴾ وهو انه حكى عن الصدوق في الفقيه والمفنع مآظاهرة حرمة الاستنجاء باليسرى وفيها خانم عليه اسم الله (وقد يساعده) قوله عليه السلام في ذيل رواية الحسين بن خالد المتقدمة فانقوا الله وانظروا لا أنفسكم ولكن الذي ينفي الحرمة جدياً مضافاً إلى ان الأصحاب لم يفهموها من الأخبار وهو موهن قوى تصريحه عليه السلام في صدر الرواية بالكراهة فقال اكراه ذلك له .

(١) وقد حكى عن جمع كثير من أصحابنا إلحاق باقى اسماء الله جلّ وعلا مختصّها ومشترکہا بعد القصد باسم الله تعالى (اقول) وهو الظاهر من خبر أبي أيوب الآتى في كراهة الدخول في الخلاء وفي يده خانم فيه اسم الله المشتمل على قوله أدخل الخلاء وفي يدي خانم فيه اسم من اسماء الله تعالى قال لا الخ .
 (٢) وهو الملحكى عن جمع كثير من أصحابنا فألحقوا باسم الله تعالى اسماء الانبياء والائمة بل عن جامع المقاصد وظاهر الوسيلة إلحاق اسم فاطمة عليها السلام ايضاً (وفي الحقائق) ان المستند هو التعظيم ولا بأس به (انتهى) وهو كذلك (وفي المدارك) وهو حسن (انتهى) وهو كذلك ايضاً .

(نعم قد يظهر) من خبر معاوية بن عمار الآتى عدم إلحاق اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم الله تعالى فكيف بسائر الانبياء وفاطمة سلام الله عليها حيث يقول قلت له الرجل يريد الخلاء وعليه خانم فيه اسم الله تعالى فقال ما احبّ ذلك قال فيكون اسم محمد قال لا بأس ولكن لم يعلم ان المقصود من اسم محمد المنقوش على الخاتم هل هو كان اسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او اسم من سمى بمحمد .

(مضافاً) إلى ان عدم الإلحاق في الدخول في الخلاء مما لا يدلّ على عدم الإلحاق في وضعه في اليسرى حين الاستنجاء بها فان التوهين في الثاني أشدّ فيلحق دون الاول فلا يلحق .

(بل حكى عن جمع من أصحابنا) إلحاق خانم فضّه من حجر زمزم بما فيه اسم الله فيكره الاستنجاء بيد فيه هذا الخاتم (والمستند) هو ما عن الشيخ بسنده عن عليّ بن الحسين بن عبد ربّه المروى في الوسائل في الباب ٣٦ من احكام الخلوة قال قلت له ما تقول في الفصّ يتخذ من أحجار زمزم قال لا بأس به ولكن إذا أراد الاستنجاء نزع (لكن في الوافي) ما لفظه في كثير من النسخ زمرد مكان زمزم (قال) وكأنّه الصواب إذ لا يعرف حجارة يؤتى بها من زمزم (انتهى) وهو كذلك وعليه فلا إلحاق المذكور ضعيف جداً (والله العالم) .

فيه اسم الله أو الشيء من القرآن أو معه درهم فيه اسم الله (١) (ومنها) طول الجلوس على الخلاء (٢) (ومنها)

(١) و يدلّ على ذلك كله جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٧ من أحكام الخلوة (كرواية أبي أيوب) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أدخل الخلاء وفي يدي خاتم فيه اسم من أسماء الله تعالى قال لا ولا نجتمع فيه. (وموثقة عمار الساباطي) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لا يمسه الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله تعالى ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل المخرج وهو عليه (والنهي) في صدر الموثقة وإن كان متوجّهاً إلى خصوص الجنب ولكنه في الاستنجاء والمجامعة ودخول المخرج بمناسبة الحكم والموضوع ظاهر في التوجه إلى العموم كما لا يخفى من غير اختصاص بالجنب فقط (وعليه) فلا حاجة إلى تميم دلالتها بعدم القول بالفصل كما فعل الجواهر .

(و رواية معاوية بن عمار) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يريد الخلاء و عليه خاتم فيه اسم الله تعالى فقال ما أحبّ ذلك قال فيكون اسم محمد عليه السلام قال لأبأس .

(و رواية قرب الأسناد) إلى علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يجامع ويدخل الكنيف وعليه الخاتم فيه ذكر الله أو الشيء من القرآن يصلح ذلك قال لا (و رواية غياث) عن جعفر عن أبيه عليه السلام أنه كره أن يدخل الخلاء و معه درهم أبيض إلا أن يكون مصوراً .

(وحكى عن بعض علماءنا) أنه مخصوص بالدرهم الذي عليه اسم الله تعالى والظاهر أن البعض هو الصدوق رحمه الله حيث قال في محكي الهداية (ما لفظه) ويكره للرجل أن يدخل الخلاء و معه مصحف فيه القرآن أو درهم فيه اسم الله تعالى إلا أن يكون في صرة .

﴿ بقى شيء ﴾ و هو أنه حكى عن الصدوق في الفقيه التعبير بعدم الجواز (فقال) ولا يجوز للرجل أن يدخل الخلاء و معه خاتم عليه اسم الله أو مصحف فيه القرآن .

(ولكن الحكم) بعدم الجواز مشكل مع قوله عليه السلام في رواية معاوية بن عمار ما أحبّ ذلك و هو كالصريح في الكراهة وأصرح منه قوله في رواية قرب الأسناد يصلح ذلك قال لا وأصرح من الجميع قوله في رواية غياث أنه كره أن يدخل الخلاء و معه درهم أبيض الخ ولعلّ مراد الصدوق من عدم الجواز هو الكراهة بقرينة ما حكى عن هدايته آنفاً ويكره للرجل أن يدخل الخلاء الخ .

(و من العجيب) ما يظهر من الجواهر من تأمله حتى في الكراهة فضلاً عن الحرمة نظراً إلى ما تقدّم في كراهة الاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله من رواية الحسين بن خالد وقد صرح على طريق الكليني بأن رسول الله عليه السلام كان يدخل الخلاء ويده اليمنى خاتم نقشه محمد رسول الله ولكنها لا تقاوم أخبار المقام بلا شبهة لأنها أكثر عدداً و أظهر دلالة و أقرب اعتباراً (والله العالم) .

(٢) و ذلك للروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٠ من أحكام الخلوة (ففي جملة منها) طول الجلوس على الخلاء يورث الباسور (و في بعضها) البواسير (و في بعضها) الناسور (و في بعضها) يضجع الكبد ويورث منه الباسور و يصعد الحرارة إلى الرأس .

التغوّط على القبر أو بين القبور والتعجيل بالمتغوّط (١) (ومنها) البول قائماً أو مطمّحاً به من مكان مرتفع في الهواء (٢) أى يكره أن يبول في الهواء من مكان مرتفع عال إلى مكان أسفل (ومنها) غسل الحرّة فرج زوجها من غير سقم (٣) (ومنها) التكلم على الخلاء (٤)

(١) وذلك للروايات المروية في الوسائل في الباب ١٦ من أحكام الخلوة (ففى صحيحة محمد بن مسلم) عن أبى جعفر عليه السلام قال من تخلّى على قبر أو بال قائماً أو بال في ماء جار (الى ان قال) فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه الاّ ان يشاء الله (و فى بعضها) ثلاثة يتخوف منها الجنون التغوّط بين القبور والمشي في خفّ واحد والرجل ينام وحده (و فى حديث الأربعة) لا تعجلوا الرجل عند طعامه حتى يفرغ ولا عند غائطه حتى يأتى على حاجته .

(٢) أمّا كراهة البول قائماً فلجملة من الروايات كما يظهر بمراجعة الوسائل في أحكام الخلوة الباب ١٢ و ١٥ و ١٦ و ٣٣ (ففى غير واحد منها) البول قائماً من غير علة من الجفآء (وفى صحيحة محمد بن مسلم) ما عرفته آنفاً (و فى بعضها) يتخوف عليه أن يلتبس به الشيطان أى يخبله (و فى بعضها) وكره ان يحدث الرجل وهو قائم (نعم فى بعضها) لا يكره البول قائماً اذا طلى بالنورة و فى بعضها نفى البأس عن ذلك بل فى بعضها ان من جلس وهو متنوّر خيف عليه الفتق .

(وأمّا كراهة البول مطمّحاً به) من مكان مرتفع في الهواء فلجملة من الروايات في الوسائل في الباب ٣٣ من أحكام الخلوة (ففى رواية السكونى) نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يطمح الرجل ببوله من السطح ومن الشيء المرتفع في الهواء (و فى رسالة الصدوق) مثله بتقديم وتأخير (و فى حديث الأربعة) لا يبولن احدكم في سطح الهواء .

(وفى رواية مسمع) يكره للرجل ان يطمح ببوله من السطح في الهواء (قال فى الحدائق) ولا ينافى ذلك ما تقدم فى استحباب ارتياد مكان للبول بأن يكون على مكان مرتفع من الأرض (قال) اذا ارتفع المعتبر هناك هو بقدر مايؤمن معه من الترشح (انتهى) و هو جيد جداً .

﴿بقي شيء﴾ وهو انه حكى عن هداية الصدوق عدم الجواز في كلّ من البول قائماً والبول مطمّحاً به في الهواء (وضعه يظهر لك) مما تقدم منا غير مرّة فانه مضافاً الى ان الاصحاب لم يفهموا ذلك من الأخبار ولعلّه قرينة واضحة على عدم إرادته منها وان مثل هذه الأمور التى تعم بها البلوى لو كان حراماً لاشتهروا بان قد وقع التصريح بالكراهة فى بعض الروايات المتقدمة (فقال) وكره ان يحدث الرجل وهو قائم بل نفس ما فيها من التعليقات من كونه من الجفآء او يتخوف عليه أن يلتبس به الشيطان ونحو ذلك قرينة جلية على الكراهة (والله العالم) .

(٣) والمستند هو رواية يونس بن يعقوب المروية في الوسائل في الباب ٣٨ من أحكام الخلوة قال قلت لأبى عبدالله عليه السلام المرأة تغسل فرج زوجها فقال ولم من سقم قلت لا قال ما أحب للمحرّة أن تفعل وأمّا الأمة فلا يضره النج .

(٤) ويدلّ على كراهة التكلم على الخلاء (رواية أبى بصير) المروية في الوسائل في الباب ٦ من أحكام الخلوة قال قال لى ابو عبدالله عليه السلام لا تكلم على الخلاء فان من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجته

إلا بذكر الله تعالى (١) أو بحكاية الأذان (٢) بمعنى أنه إذا سمع الأذان وهو في الخلاء فيقول مثل ما يقول

(ورواية صفوان) في الباب المذكور عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال نهى رسول الله ﷺ أن يجيب الرجل آخر وهو على الغائط أو يكلمه حتى يفرغ .

(والظاهر) أن لأجل الروایتين حكى عن المشهور الفتوى بالكراهة (بل في الجواهر) ولعله لاختلاف في الحكم بين الأصحاب (انتهى) بل في الفقيه قد صرح على ما حكى عنه بعدم الجواز فضلاً عن الكراهة ولكن عدم الجواز بعيد جداً مع عدم فهم الأصحاب ذلك من الروایتين ولعله قرينة واضحة على عدم إرادته منهما سيما مع ملاحظة كون المقام مما نعم به البلوى فلو كان حراماً لكان من الضروري الذي لا يرتاب فيه أحد (هذا مضافاً) إلى ما في الأولى من التعليل المناسب للكراهة دون الحرمة الموجهة لاستحقاق العقاب في الآخرة .

(١) ويدل على الرخصة في ذكر الله في الخلاء وأنه ليس بمكروه (مضافاً) إلى ما تقدم في استحباب التسمية عند الدخول في الكنيف وعند الكشف للبول أو الغائط وعند الخروج وما تقدم في استحباب الدعاء بالمأثور إذا دخل الكنيف وإذا استوى جالساً وإذا ترحل وعند النظر إلى ما يخرج منه وإذا استنجى وإذا فرغ وما سيأتي في عدم كراهة حكاية الأذان في الخلاء (جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٧ من أحكام الخلوة .

(ففي رواية الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بذكر الله وانت تقول فإن ذكر الله حسن على كل حال (وفي صحيح أبي حمزة) عن أبي جعفر عليه السلام قال مكتوب في التوراة التي لم تغير أن موسى سأل ربه فقال الهى أنه يأتي على مجالس أعزك وأجلك أن أذكرك فيها فقال يا موسى إن ذكرى حسن على كل حال (وفي روايتي سليمان بن خالد) وداود بن سليمان مثل ذلك عينا باختلاف في اللفظ إلى غير ذلك من الروايات .

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه يظهر من الروايات المروية في الوسائل في أحكام الخلوة بعضها في الباب ٣ وبعضها في الباب ٥ وبعضها في الباب ٧ أنه يكون ذكر الله في الخلاء سراً لاجهراً (ففي رواية على بن أسباط) كان إذا دخل الكنيف يقنع رأسه ويقول سرّاً في نفسه بسم الله والله الخ (وفي رسالة الصدوق) مثل ذلك (وفي رواية قرب الأسناد) عن الصادق عليه السلام قال كان أبي يقول إذا عطس أحدكم وهو على خلاء فليحمد الله في نفسه .

(٢) ويدل على الرخصة في حكاية الأذان في الخلاء وإنها ليست مكروهة مضافاً إلى شهرتها بين الأصحاب كما صرح به غير واحد (جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٨ من أحكام الخلوة (ففي رواية أبي بصير) قال قال أبو عبد الله عليه السلام إن سمعت الأذان وانت على الخلاء فقل مثل ما يقول المؤذن ولا تدع ذكر الله عز وجل في تلك الحال لأن ذكر الله حسن على كل حال .

(وفي صحيح محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال له يا محمد بن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل حال ولو سمعت المنادى ينادى بالأذان وانت على الخلاء فاذكر الله عز وجل وقل كما يقول المؤذن .

(وفي رواية المديني) قال قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام لأى علة يستحب للإنسان إذا سمع الأذان يقول كما يقول المؤذن وإن كان على البول والغائط فقال لأن ذلك يزيد في الرزق .

المؤذن وإلا بتلاوة آية الكرسي (١) .

(ثم إن) بهذه الروايات الثلاث يظهر لك ضعف ما في الروضة من نفى السند لحكاية الأذان في الخلاء وضعف ما عن الروض أيضاً من إبدال الحيعلات بالحوالفة لكونها ليست ذكراً وأنه لا نص على استحباب حكايته على الخصوص بل يظهر من الحدائق أن جملة من المتأخرين قد أنكروا النص على ذلك واعتذر عنهم بأن نظرهم غالباً كان مقصوراً على التهذيب وهو خال عن هذه النصوص الثلاثة .

﴿بقي شيء﴾ وهوان الروايتين الأوليين قد علمنا حكاية الأذان في الخلاء بكون الأذان ذكر الله ومن المعلوم أن الحيعلات ليست من الذكر ولكن الظاهر أن ذلك للتغليب فلا إشكال .

(١) و يدل على الرخصة في تلاوة آية الكرسي في الخلاء وعدم كراهتها فيها بعد التصريح بذلك عن كثير من المتأخرين (مارواه الشيخ) بسند صحيح عن عمر بن يزيد المروى في الوسائل في الباب ٧ من أحكام الخلوة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في المخرج وقراءة القرآن قال لم يرخّص في الكنيف أكثر من آية الكرسي و بحمد الله أو آية (ورواه الصدوق) وقال أو آية الحمد لله رب العالمين وهو الأصح .

(وعلى كل حال) ظاهر الصحيحة عدم الترخيص في شيء من ذكر الله في الكنيف سوى آية الكرسي وآية الحمد لله رب العالمين على رواية الصدوق وهذا مناف لجميع ما تقدم وأشير إليه آخفاً في استثناء ذكر الله واستثناء حكاية الأذان من الروايات الكثيرة الدالة على الرخصة سيما المصراحة بأن ذكر الله حسن على كل حال. (و الصحيح) حمل هذه الصحيحة على عدم الرخصة في القرآن سوى آية الكرسي وآية الحمد لله - رب العالمين وإن كان السؤال أعم من ذلك وأوسع (ثم إن) ظاهرها تحريم تلاوة القرآن في الخلاء سوى آية الكرسي وآية الحمد لله رب العالمين .

(ويؤيدها) رواية السكوني في صلاة الوسائل في الباب ٣٧ من قراءة القرآن ولو في غير الصلاة المشتملة على قول على عليه السلام سبعة لا يقرأون القرآن الراكع والساجد وفي الكنيف وفي الحمام والجنب والنفساء والحائض. (ولكن مقتضى الجمع بينهما) وبين صحيحة الحلبي المروية في الوسائل في الباب ٧ من أحكام الخلوة قال سألتهم أنقرأ النفساء والحائض والرجل يتغوط والجنب القرآن فقال يقرأون ما شاءوا حمل الروايتين على الكراهة وحمل صحيحة الحلبي على الجواز بالمعنى الأعم الغير المنافي للكراهة ففي الجميع بجوز قراءة القرآن على كراهية نعم إن سور العزائم مما تحرم على الجنب والحائض والنفساء لا دالة خاصة ستأتي في محلها إنشاء - الله تعالى فهي خارجة عن المقام تخصيصاً .

﴿بقي أمور الأول﴾ أن جملة من الأصحاب قد استثنوا من كراهة التكلم على الخلاء موارد أخر غير ما تقدم .

(منها) الكلام لحاجة يضر فوتها وهو في محله فإن أدلة الضرر ترفع الحرمة فكيف بالكراهة (ومنها) رد السلام حكى ذلك عن المنتهى وهو أيضاً في محله فإن رد السلام واجب والمكروه لا يزاحم الواجب . (ومنها) الصلاة على النبي ﷺ ولم أجدها على العجالة دليلاً يدل على استثنائها بالخصوص (ومنها) الحمد بعد العطس وكأنه لرواية قرب الأسناد المتقدمة في استثناء ذكر الله فتذكر .

فصل

في موجبات الوضوء

وهي ستة (١) البول والغائط والريح والنوم وزوال العقل باغماء او جنون او سكر والاستحاضة القليلة وهي الموجبة للوضوء خاصة دون الغسل وتفصيل الكلام في الجميع في طي مسائل عديدة .

(ومنها) تسميت العاطس وفيه تأمل كما في مفتاح الكرامة وذلك لعدم اندججه في الذكر نعم هو مندرج في الدعاء ولادليل على استثناء مطلق الدعاء سوى الأذعية المأثورة المشارية اليها في مستحبات التخلي .
 ﴿الثاني﴾ انه حكى عن الاكثر انهم عدوا من مكروهات التخلي البول في الارض الصلبة وكأنه استناداً الى رواية عبدالله بن مسكان المنقذة في مستحبات التخلي في ذيل استحباب طلب مكان مرتفع او ذى تراب كثير لئلا ينتضح البول عليه .

﴿الثالث﴾ انه ذكر في العروة من جملة مكروهات التخلي البول في الحمام ولم أجد على المعجالة مدركاً له سوى ما ذكره المستدرك في باب نواذر ما يتعلق بأبواب الخلاء عن جامع الأخبار قال قال النبي ﷺ عشرون خصلة تورث الفقر (الي ان قال) وفي خبر آخر والبول في الحمام .

(اقوال) و لعل المراد هو البول في ماء الحمام او المواضع التي يجلس فيها الناس للتنظيف لا مطلقاً ولو في خلاء الحمام والأفالسيرة مستمرة على البول في خلائه ولعلها متصلة بزمان المعصومين فتكون هي دليلاً قوياً على عدم المنع لاحرمة ولاكرامة (والله العالم) .

(١) ويطلق على كل من السنة المذكورة الحدث الأصغر كما انه يطلق على كل من موجبات الغسل الآتية في محلها الحدث الأكبر (والحدث) قد يطلق على نفس الفعل الخارجى فإذا بال مثلاً او تنقو ط فيقال لفعله هذا انه حدث (وقد يطلق) على الأثر الحاصل من الفعل الخارجى وهي الحالة المخصوصة الحاصلة للإنسان بسبب ذلك الفعل فيقال له انه حدث وهكذا الأمر في لفظ الطهارة عيناً (فقد يطلق) على نفس تلك الأفعال الخارجية من الوضوء والغسل والتيمم وقد يطلق على الأثر الحاصل منها وهو الحالة المخصوصة الحاصلة للإنسان بسبب تلك الأفعال .

(والإيضاح) ان المتبادر من اللفظين هو الأثر دون الفعل وقد يقال بالاشتراك بينهما لفظياً وأما اذا اطلق لفظ الحدث على الاعيان الخارجية كالبول والغائط ونحوهما فهو مجاز بلاشبهة .

(وعلى كل حال) إن كلاً من الحدث والطهارة أمر وجودى فهما ضدان لا يجتمعان وليس الحدث عدمياً كما نسب الى بعضهم ولا الطهارة عدمياً بأن يكون الوجودى هو الحدث وهي القذارة المعنوية المانعة عن الصلاة والطهارة هي رفع تلك الحالة كما يميل اليه مصباح الفقيه .

﴿ثم انه قد يطلق على الستة المذكورة اسباب الوضوء﴾ ونحن قد أطلقنا عليها تبعاً لجماعة موجبات الوضوء و حكى عن جماعة اخرى انها نواقض الوضوء والكل صحيح غير ان ناقض الوضوء اعم وأوسع فإن

مسئلة ١- ان كلاً من البول والغائط والريح موجب للوضوء باتفاق علمائنا (١) سواء خرج من الموضع الطبيعي أو من مخرج انفق له بحسب الخلقة في غير الموضع الطبيعي (٢) أو انسدت الموضع الطبيعي وانفتح غيره وخرج منه (٣) وأما إذا لم ينسد الموضع الطبيعي وانفتح غيره وخرج منه قبل أن يصير معتاداً بتكرّر الخروج منه كما إذا خرج من جرح أو من قرح فيها هنا محل الخلاف بين علمائنا والاقوى أنه ناقض أيضاً للوضوء حتى في أوّل مرة (٤)

الوطى مثلاً ناقض للوضوء قطعاً وليس بسبب ولا موجب للوضوء بل للغسل فقط بل وهكذا الحيض أو النفاس أو نحوهما من موجبات الغسل فهو ناقض للوضوء وليس بسبب ولا موجب له بل للغسل فقط على الأصح الأقوى من كفاية كدر غسل عن الوضوء كما سيأتى في محله .

(١) و في الجواهر اجماعاً محصلاً و منقولاً (بل في المدارك) إجماع بين المسلمين (اقول) و يدلّ عليه مضافاً الى ذلك الأخبار المتواترة او القريبة من المتواتر المروية كلها في الوسائل اكثرها او غيرها في الباب ١ و ٢ من نوافض الوضوء (كصحيحة زرارة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يوجب الوضوء الا من (١) غائط او بول او ضرطة تسمع صوتها او فسوة تجدريحها .

(ورواية زكريّا بن آدم) قال سألت الرضا عليه السلام عن الناصور (٢) أينقض الوضوء قال انما ينقض الوضوء ثلاث البول والغائط والريح .

(ورواية الفضل) قال سئل المأمون الرضا عليه السلام عن محض الإسلام فكتب اليه في كتاب طويل ولا ينقض الوضوء الا غائط او بول او ريح او نوم او جنابة الى غير ذلك من الروايات المتواترة .

(٢) فكل من الثلاثة المذكورة موجب للوضوء ناقض له في هذه الصورة الثانية ايضاً بخلاف فيه من أحد و في المدارك هذا الحكم موضع اتفاق و عن المنتهى دعوى الإجماع عليها .

(٣) فكل من الثلاثة المذكورة موجب للوضوء ناقض له في هذه الصورة الثالثة ايضاً بخلاف فيه من أحد بل عن المنتهى دعوى الإجماع عليها ولا يبعد استفادة الاتفاق من المدارك ايضاً في هذه الصورة الثالثة كما في الثانية عيناً فراجع .

(٤) في هذه الصورة الرابعة اقوال أربعة (فعن المشهور) اعتبار الإعتياد فقبل الإعتياد بتكرّر الخروج منه ليس بناقض (و عن خلاف الشيخ ومبسوطه وابن البراج اعتبار الخروج من تحت المعدة فإذا خرج من فوقها فليس بناقض (وعن ابن اديس) والتذكيرة وغير واحد من متأخري المتأخرين انه ناقض مطلقاً (وعن شارح الدروس) والرياض انه ليس بناقض مطلقاً .

(واستدل المشهور) بانصراف قوله تعالى اوجاء احد منكم من الغائط الى الموضع المعتاد وبما في جملة من روايات المسئلة من قوله عليه السلام لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك أو من طرفيك الأسفلين او الأسلفين الذين أنعم الله تعالى بهما عليك فلو كان الخروج من غير المعتاد ايضاً ناقضاً لما كان وجه للتقييد بالطرفين .

(١) في الوافي و في الحدائق باسقاط لفظة (من) .

(٢) علة في حوالى المقدمة وقد يكتب بالسين ايضاً .

(واستدلّ الخلاف) للقول الثاني بما ملخصه ان الخارج من فوق المعدة ليس بغائط والخارج من تحت المعدة غائط سواء كان مع الاعتياد ام لا وذلك لعدم الآية وعموم صحيحة زرارة المتقدمة آنفاً في صدر المسئلة لا يوجب الوضوء الا من غائط او بول الخ (واستدلّ ابن ادريس) للقول الثالث بعدم الآية وعموم جملة من الاخبار كالروايات الثلاث المتقدمة آنفاً في صدر المسئلة .

(وقد يستدل للقول الرابع) بأنه مقتضى الأصل ومقتضى انصراف الآية والاخبار الى الموضوع الطبيعي ولو صار معتاداً بتكرّر الخروج منه .

﴿ اقول ﴾ والحق أن كلما خرج من الانسان وسمى بولاً او غائطاً او ضربة او فسوة فهو ناقض للوضوء بلا شبهة وإن لم يكن من الموضوع الطبيعي ولم يصر بعد معتاداً بتكرّر الخروج منه بل ولو فرض خروجه من فوق المعدة و ذلك للقطع بأن الملاك في الجميع واحد وهو التسمية من دون دخل للمخرج فيه أصلاً .

وامّا التقييد بطريفك الأسفلين في جملة من الاخبار يعنى بهما المخرجين الطبيعيين فهو غالبى لا عبرة به وانصراف الآية والروايات الثلاث المتقدمة آنفاً في صدر المسئلة اليهما ليس باقوى من التقييد بهما صريحاً في لسان الدليل بعد القطع بوجود الملاك في غيرهما ايضاً فإذا يكون الأقوى هو القول الثالث من الاقوال الأربعة وإن كان ما استدل به لهذا القول ضعيفاً جداً فإن الآية والروايات الثلاث منصرفتان الى الموضوع الطبيعي فلا عموم لهما كى يستدل به للمقام والصحيح هو الاستدلال له بالقطع بوجود الملاك كما فعلنا .

(ومنه يظهر لك) ضعف ما استدلّ به الخلاف ايضاً للقول الثاني وهو اعتبار الخروج من تحت المعدة من عمومي الآية والصحيحة .

(وأضعف من ذلك كله) ما تقدم من استدلال المشهور للقول الاول فإنهم قد زعموا ان المخرج الغير الطبيعي اذا صار معتاداً بتكرّر الخروج منه يندرج في منصرف الآية وفي الروايات المقيدة بالطرفين وهو خلاف الصواب فإن منصرف الآية وهكذا المقصود من الطرفين في الاخبار المصرحة بهما هو المخرج الطبيعي ومن المعلوم ان الغير الطبيعي لا يصير طبيعياً وان صار معتاداً بتكرّر الخروج منه فتأمل جيداً .

﴿ بقى أمران احدهما ﴾ ان الاعتياد الذي اعتبره المشهور في المخرج الغير الطبيعي هل يتحقق بالخروج مرة واحدة ففي المرة الثانية يكون ناقضاً كما عن الأمين الاسترأبدي او بالخروج مرتين فيكون في الثالثة ناقضاً كما الروض أو بالخروج ثلاث مرات فيكون في الرابعة ناقضاً كما عن بعض المتأخرين او يرجع فيه الى العرف كما عن المحقق الثاني وجزم به المدارك وجوه اقواها الأخير لو قلنا باعتبار الاعتياد في المخرج الغير الطبيعي .

﴿ ثانيهما ﴾ انه وقع في جملة من أخبار المسئلة تقييد ناقضية الريح بسماع صوتها او وجدان ريحها ولكن الظاهر ان اعتبارهما من باب الطريقة في ظرف الشك لامن باب الموضوعية بحيث لا يعقبنى بالريح اذا لم يسمع صوتها ولم يوجد ريحها وإن علم بها بل ظاهر الجواهر او صريحه ان المسئلة إجماعية .

(بل صحيحة معاوية بن عمار) ايضاً المروية في الوسائل في الباب ٦ من نواقض الوضوء قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الشيطان ينفخ في دبر الانسان حتى يخيّل اليه قد خرج منه ريح فلا ينقض الوضوء الا ريح يسمعها

كما ان الأقوى ان الريح الخارج من فرج المرأة ممالا ينقض الوضوء (١) .

مسئلة ٢ - النوم موجب للوضوء (٢)

او يجدر يحها ظاهرة في طريقية الوصفين عند الشك لافي موضوعيتهما .

(وأظهر منها) في الطريقية عند الشك (رواية عبدالرحمان بن ابى عبدالله البصرى) في الباب المذكور انه قال للصادق عليه السلام أجد الريح في بطنى حتى أظن أنها قد خرجت فقال ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت او تجد الريح ثم قال إن ابليس يجلس بين إلتى الرجل فيحدث ليشككه .

(وأصرح من الجميع) في نفي الموضوعية (ما رواه على بن جعفر) في الباب المذكور عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال وسألته عن رجل يكون في الصلاة فيعلم ان ريحاً قد خرجت فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها قال يعيد الوضوء والصلاة ولا يعتد بشيء مما صلى إذا علم ذلك يقيناً .

(و في الرضى) المروى في المستدرك في الباب المذكور (ما لفظه) و إن استيقنت انها خرجت فأعد الوضوء سمعت وقعها او لم تسمع وشممت ريحها او لم تشم .

(و عليه) فما في المدارك من بعد نقل صحيحة معاوية المتقدمة آنفاً وصحيحة زرارة المتقدمة في صدر المسئلة من ان مقتضى الرواية ان الريح لا يكون ناقضاً الا مع أحد الوصفين مما لا يلتفت اليه (وفي الجواهر) لعله لا يريد الخلاف في ذلك (قال) والا كان ما قدمناه حجة عليه من الإجماع وإطلاق كثير من الأخبار مع ظهور القيد فيما ذكرنا (انتهى) يعنى في الطريقية لا الموضوعية .

(١) وملخص الكلام انه اذا خرج ريح من قبل المرأة كما يتفق ذلك كثيراً على ما ادعى او من ذكر الرجل اذا اتفق أحياناً (فعن التذكرة) القطع بناقضية الاول اى ما يخرج من قبل المرأة لأن له منفذاً الى الجوف (و من جملة من الأصحاب) ناقضية كل من الاول والثانى اى الخارج من قبل المرأة وذكر الرجل و كأنه لا إطلاق الريح في بعض الأخبار او لا إطلاق ما يخرج من طرفيك الأسفلين .

(و عن المنتهى) عدم الانتقاض بهما وهو الذى استظهره المدارك (قال) لانتفاء الإسمين (انتهى) يعنى بهما الضرطة والفسوة المصرحتين باسمهما في صحيحة زرارة المتقدمة في صدر المسئلة (و هو الأقوى) لأن الإسمين لا يصدقان على ما يخرج من القبيلين بالاشبهة والمراد من الريح في الأخبار او مما يخرج من طرفيك الأسفلين ليس الا ما صدق عليه الإسم لامطلق الريح واما التعليل لناقضية ما خرج من قبل المرأة بأن له منفذاً الى الجوف فضعيف جداً ما لم يصدق عليه الإسم ويندرج في الدليل وهذا واضح .

(٢) كما هو المشهور بين الأصحاب بل عن جمع كثير دعوى الإجماع عليه بل عن التهذيب إجماع المسلمين عليه (ويدل عليه) مضافاً إلى هذا كله الروايات المستفيضة جداً المروية في الوسائل أكثرها في الباب ٣٥١ و٣٥٢ من نواقض الوضوء وهي على طائفتين مطلقة ومقيدة بالغلبة على القلب والأذن أو بذهاب العقل .

﴿ اما الطائفة الأولى ﴾ ففي بعضها لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك أو النوم (وفي بعضها) إنما وجب الوضوء مما خرج من الطرفين خاصة ومن النوم (وفي بعضها) من نام وهو راكع أو ساجد أو ماشى على أى الحالات فعليه الوضوء (وفي بعضها) لا ينقض الوضوء إلا حدث والنوم حدث (وفي بعضها) من وجد طعم

إذا كان غالباً على القلب والأذن (١) في جميع الأحوال كلها سواء كان في حال القيام أو القعود أو الإضطجاع (٢) .

النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء إلى غير ذلك من الروايات .

﴿ وأما الطائفة الثانية ﴾ (ففي صحيحة زرارة) قال قلت له الرجل ينام وهو على وضوء أتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء فقال يا زرارة قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن وإذا نامت العين والقلب والأذن وجب الوضوء الخ (وفي حديث الأربعمائة) عن علي عليه السلام إذا خالط النوم القلب وجب الوضوء الخ . (وفي رواية سعد) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا نمان وعينان تنام العينان ولا تنام الأذنان وذلك لا ينقض الوضوء فإذا نامت العينان والأذنان انتقض الوضوء (وفي موثقة ابن بكير) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة ما يعني بذلك إذا قمتم إلى الصلاة قال إذا قمتم من النوم قلت ينقض النوم الوضوء فقال نعم إذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت .

(وفي المستدرک) في الباب ٣ من نواقض الوضوء عن تفسير العياشي روايتان بهذا المعنى (وفي الخلاف) والمختلف وعن المنتهى والتبيان إجماع المفسرين على ذلك (وفي صحيحة) معمر إذا خفي عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء (وفي صحيحة أخرى لزرارة) والنوم حتى يذهب العقل (وفي صحيحة عبد الله) إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء .

(١) كما سمعت التقييد بذلك في جملة من الأخبار وعن بعض الأصحاب تقييد النوم بالغالب على الحاستين أو المبطل للحاستين أي السمع والبصر أو بغير ذلك من التعبيرات ومقصد الجميع واحد وهو عدم كفاية مجرد نوم العين في نقض الوضوء ما لم تنم العين والقلب والأذن جميعاً بحيث لا يرى ولا يسمع وهو معنى ذهب العقل في الصحيحتين الأخيرتين .

(٢) كما هو المشهور أيضاً بين الأصحاب بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه أي على نافية النوم في جميع الأحوال كلها وقد عرفت ذلك من غير واحد من روايات الطائفة الأولى (خلافاً لما عن الشافعي) من أنه إذا نام مضطجماً أو مستلقياً أو مستنداً انتقض الوضوء (وعن أبي حنيفة) وأصحابه لا وضوء من النوم إلا على من نام مضطجماً أو متوركاً فاما من نام قائماً أو راکعاً أو ساجداً أو قاعداً سواء كان في الصلاة أو في غيرها فلا وضوء عليه .

(وعن المالك والأوزاعي) واحد وإسحاق أنه ان كثر النوم نقض الوضوء وإن قل لم ينقض (بل عن أبي موسى الأشعري) وأبي مجلز وحيد الأعرج وعمرو بن دينار أنه لا ينتقض الوضوء بالنوم بحال إلا ان يتيقن خروج حدث (ومن العجيب) ان مع هذه الأقوال من العامة لا سيما الأخير منها قد سمعت من التهذيب إجماع المسلمين على نافية النوم للوضوء .

﴿ بل قد يلوح مما حكاه الحدائق ﴾ عن علي بن بابويه في الرسالة وابنه في المفتح من حصرهما ناقض الوضوء بالبول والمنى والغائط والريح ان النوم عند الصدوقين أيضاً ليس بناقض فكيف بالعمامة (بل قد يلوح ذلك مما حكى عن الفقيه أيضاً من أنه روى فيه) موثقة سماعة بن مهران المروية في الوسائل في الباب ٣ من نواقض الوضوء أنه سأله عن الرجل يخفق رأسه وهو في الصلاة قائماً أو راکعاً فقال ليس عليه وضوء (وأنه روى

فيه أيضاً مرسلًا) قال سئل موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يرقد وهو قاغد هل عليه الوضوء فقال لا وضوء عليه ما دام قاعداً إن لم ينفرج (أي لم ينبسط على الأرض) (قال صاحب الوسائل) هذا محمول على التقية .

(وقال في المختلف) فإن كانت هاتان الروايتان مذهباً له يعنى للصدوق فقد صارت المسئلة خلافية انتهى (بل عن التذكرة) أنه نسب صريحاً إلى الصدوق أنه حكم بعدم لزوم الوضوء لمن نام قاعداً بدون انفراج والظاهر ان منشأ النسبة هو هذه المرسله .

(وقريب من الروايتين) جملة اخرى من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٣ من نوافض الوضوء (ففي رواية عمران بن حمران) من نام وهو جالس لا يتعمد النوم فلا وضوء عليه (وفي رواية بكر بن أبي بكر) إذا نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء وإذا نام مضطجماً فعليه الوضوء (وفي صحيحة عبدالله بن سنان) في الرجل هل ينقض وضوئه إذا نام وهو جالس قال إن كان يوم الجمعة في المسجد فلا وضوء عليه وذلك أنه في حال ضرورة .

﴿ اقول ﴾ أما موثقة سماعة فليس لها دلالة على خلاف ما ذهب إليه الأصحاب فإن الخففة ليست هي نوماً يغلب على القلب والأذن كي تكون نافضة فإن المناط في نافية النوم كما عرفته من صحيحة زرارة وغيرها هو غلبته عليها .

(وأما صحيحة عبدالله بن سنان) فلم يعلم أيضاً مخالفتها لما ذهب إليه الأصحاب لاحتمال كون نفي الوضوء إنما هو لمشقة الخروج عليه من المسجد في يوم الجمعة من جهة الزحام لا من جهة عدم نافية النوم للوضوء بل مقتضى الجمع بينها وبين روايتي السكوني وسماعة المرويتين في الوسائل في الباب ١٥ من التيمم أنه يتيمم ويصلي معهم ويعيد إذا انصرف كما حكى ذلك عن الشيخ أيضاً .

(نعم مرسله الصدوق وروايتي عمران وبكر بن أبي بكر) ظاهرة أو صريحة في خلاف ما ذهب إليه الأصحاب من نافية النوم في جميع الأحوال كلها كما صرح به بعض مافي الطائفة الأولى من الاخبار ولكنها محمولة على التقية كما فعل الوسائل والحدائق بل الجواهر قد أوجب الطرح رأساً .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو ان المشهور بين الأصحاب وظاهر الأخبار المتقدمة بل صريح بعضها ان النوم من حيث هو حدث مستقل (ولكن المنسوب) إلى العامة كلهم أو جلهم وإلى بعض أصحابنا والظاهر من بعض أخبارنا وصريح بعضها الآخر ان النوم إنما يوجب الوضوء لكون الغالب على النائم هو الحدث فإذا فرض أنه يتقن بعدم الحدث فلا شيء عليه .

(ففي رواية الكناي) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣ من نوافض الوضوء قال سألته عن الرجل يخفق وهو في الصلاة فقال إن كان لا يحفظ حدثاً منه إن كان فعلية الوضوء وإعادة الصلاة وإن كان يستيقن أنه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا إعادة .

(وفي رواية الفضل) عن الرضا عليه السلام وأما النوم فإن النائم إذا غلب عليه النوم يفتح كل شيء منه

مسئلة ٣ - كلما أزال العقل من إغماء أو جنون أو سكر فهو موجب للوضوء باتفاق علمائنا (١) .

مسئلة ٤ - الاستحاضة القليلة هي الموجبة للوضوء خاصة دون الغسل فيجب لكل صلاة وضوء على-

واسترخى فكان أغلب الأشياء عليه فيما يخرج منه الريح فوجب عليه الوضوء لهذه العلة .

(اقول) أما رواية الكنانى فهي قابلة ولو مع التكلف للتأويل بأن يكون المراد ان الرّجل الذي خفق في الصلاة إن كان قد أخذ في النوم بحد لا يحفظ الحدث ولا يلتفت إليه إن أحدث فعليه الوضوء وإعادة الصلاة لأن النوم حينئذٍ غالب على القلب والأذن وإن تيقن أنه لم يحدث لعدم بلوغ نومه إلى هذا الحد فلا شيء عليه .

(وأما رواية الفضل) فهي صريحة إنصافاً في ان موجبيّة النوم للوضوء إنما هو لغلبة الحدث على النائم لا لكونه حدثاً في حد ذاته مستقلاً ولكنّها تحمل على التقية لموافقتها للعامة مضافاً إلى انه لا ثمرة بين القولين في المسئلة إلا في بعض الصور النادرة جداً التي هي بحكم العدم وهو ما ذا نام النائم حتى استولى نومه على القلب والأذن جميعاً ولكن مع ذلك قد علم أنه لم يخرج منه ريح فعلى الأول قد انتقض وضوؤه وعلى الثاني لم ينتقض .

(١) ذ عن التذكرة نسبة الخلاف في ذلك الى الشافعى وهو مؤذن بعدم الخلاف فيه بين علمائنا (وعن الكفاية) نسبته إلى أصحابنا و النهاية إلى علمائنا وعن الخصال انه من دين الإمامية بل عن جماعة او اكثر الاصحاب نقل الإجماع عليه بل عن التهذيب أن عليه إجماع المسلمين .

﴿ اقول ﴾ ويدلّ عليه مضافاً الى الإجماعات وان اكتفى بها الجواهر وغيره (الصحيحة الثانية لزرارة) المتقدمة في المسئلة السابقة المشتملة على قوله ﷺ والنوم حتى يذهب العقل (و صحيحة عبدالله) المتقدمة هناك ايضاً المشتملة على قوله ﷺ اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء فإن الظاهر منهما ان العلة في ناقضية النوم للوضوء ليس إلا زهاب العقل معه فيثبت النقص حيثما ثبتت العلة بل في المدارك وجب بالإغماء والسكر بطريق اولى .

و ما يظهر من الجواهر والحدائق وغيرهما من (دعوى) ان زهاب العقل في الصحيحتين انما هو لتحديد النوم الناقض من دون دخل لزوال العقل في النقص أصلاً او انه دخيل فيه مع النوم منضمّاً اليه لامطلق ما أزال العقل ليس كما ينبغي فإن مجرد كونه في لسان الدليل لتحديد النوم الناقض بمعنى ان النوم الذى بلغ الى هذا الحد هو الناقض للوضوء دون ماسواه لا ينافي الظهور في كون العلة في ناقضية النوم البالغ بهذا الحد هو زوال العقل معه فيثبت النقص حيثما ثبت الزوال و تحقق .

(وقياس زوال العقل) على خفاء الصوت الماخوذ في غير واحد من الأخبار المتقدمة حدّاً للنوم الناقض كما يظهر ذلك من صاحب الحدائق رحمه الله في غير محله لأنه مع الفارق فإن العرف يستفيد من الأول العلية ومن الثانى المعرفيّة من قبيل قوله عليك بتقليد هذا الرجل المجتهد او عليك بتقليد هذا الرجل الجالس فالوصف في الأول علة و في الثانى معرف و كل منهما وصف قد أخذ موضوعاً للحكم في لسان الدليل .

(هذا كله) مضافاً الى ما ورد من النص في ناقضية خصوص الإغماء وهو ما رواه المستدرك في الباب ٤

حدة وسيأتى بيان أقسام الاستحاضة من القليلة والمتوسطة والكثيرة وبيان حكم كل قسم منها مفصلاً في الأغسال الواجبة انشاء الله تعالى فانتظر .

مسئلة ٥ - ان كل موجب من موجبات الغسل الآتية في محلها انشاء الله تعالى من الجنابة والحيض والاستحاضة الكثيرة أو المتوسطة والنفاس ومس الميّت والموت هو ناقض للوضوء ايضاً لكن لا يجب بعد ذلك غسل الجنابة والموت وإن كان الأصح في الجميع جواز الاكتفاء بالغسل فقط كما ستعرف تفصيل ذلك في غسل الجنابة إنشاء الله تعالى (١) .

من نواقض الوضوء عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام قال ان المرء إذا أتواضاً صلى بوضوئه ذلك ماشاء من الصلوات ما لم يحدث او ينم أو يجامع أو يغمى عليه (وعن كشف اللثام) انه حكى عن بعض الكتب خبراً صريحاً في ان الإغماء ناقض ولعله هذه الرواية ويحتمل انه غيرها .

وعن التهذيب الاستدلال للمطلوب بصحيحة معمر بن خلاد المروية في الوسائل في الباب ٣ من نواقض الوضوء قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشتد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد وربما أغفى وهو قاعد على تلك الحال قال يتوضأ قلت له ان الوضوء يشتد عليه لحال علة فقال إذا خفى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء (وعن الأمين الاسترأبادي) متابعة الشيخ في الاستدلال بها لكن في خصوص السكر الذي خفى عليه الصوت لا مطلق السكر ولا مطلق ما أزال العقل .

(وعلى كل حال) هو استدلال ضعيف فإن الإغماء لغة هو النوم ولاربط له بالإغماء او الجنون او السكر أبداً (وأضعف منه) نوهتم ان قوله عليه السلام إذا خفى عليه الصوت مطلق يشمل الجميع وذلك لرجوعه الى الرجل الذي أغفى وهو قاعد وليس بمطلق (ولعل اضعف من الجميع) ما ادعاه الجواهر من ان التأمل في الرواية مما يقضى بأن المراد بالإغماء سيمما مع اعترافه بأن المنقول عن الصحاح والقاموس ان الإغماء هو النوم .

وقد يستدل ايضاً برواية الفضل المتقدمة في آخر المسئلة السابقة المشتملة على قوله عليه السلام فإن النائم اذا غلب عليه النوم يفتح كل شيء منه واسترخى فكان أغلب الاشياء عليه فيما يخرج منه الريح فوجب عليه الوضوء لهذه العلة (وفيه مضافاً) الى ما عرفت من ان الرواية محمولة على التقية لم نعلم بوجود العلة المذكورة فيها من غلبة خروج الريح من النائم في المغمى عليه او المجنون او السكران .

(١) وبالجمله ان كلما يوجب الغسل هو ناقض للوضوء ايضاً كما من الشهيد في محكي الألفية وإنما اقتصر الأصحاب في عدد نواقض الوضوء على الستة المتقدمة في صدر هذا الفصل من البول والغائط والريح والنوم وزوال العقل والاستحاضة القليلة لأجل انها نواقض الوضوء ولا توجب هي الا الوضوء فقط بخلاف موجبات الغسل فإنها نواقض الوضوء وهي لا توجب الا الغسل فقط أو الغسل مع الوضوء جميعاً على الخلاف في جزاء ما سوى غسل الجنابة من الوضوء وعدمه .

(وعلى كل حال) لا ينبغي الارتياح في ان كل موجب من موجبات الغسل هو ناقض للوضوء بلا شبهة

مسئلة ٦ - إذا اجتمعت أسباب متعددة وموجبات مختلفة للوضوء كما إذا بال وتغوَّط ونام كفى وضوء واحد من الجميع ولا يحتاج إلى تعيين الحدث الذي يتطهر منه أبداً (١) .

مسئلة ٧ - لا يجب الوضوء بغير الأمور الستة المتقدمة من البول والغائط والريح والنوم وزوال

لأنه حدث بل حدث اكبر مضافاً الى استفادة ناقضيته غالباً من الاخبار ايضاً .

﴿ وأما الجنابة ﴾ فللنص كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢ من نواقض الوضوء (ففى صحيحة زرارة) قال قلت لأبى جعفر وأبى عبدالله عليهما السلام ما ينقض الوضوء فقالا ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط أو البول أو منى أو ريح أو نوم حتى يذهب العقل (و فى حديث عيون الاخبار) عن الرضا عليه السلام ولا ينقض الوضوء إلا غائط أو بول أو ريح أو نوم أو جنابة .

﴿ وأما الحيض ﴾ فلكونه أعظم من الجنابة كما صرح به رواية سعيد بن يسار المروية فى الوسائل فى الباب ٢٢ من الحيض فإذا كانت الجنابة ناقضة للوضوء وكان الحيض أعظم منها فهو انقض منها وهذا واضح .
﴿ وأما الاستحاضة الكثيرة أو المتوسطة ﴾ فلان القليلة إذا كانت ناقضة للوضوء فالكثيرة والمتوسطة بطريق أولى .

﴿ وأما النفاس ﴾ فلكونه حيضاً محتسباً كما تسالم عليه الأصحاب ويستفاد ذلك من روايتين فى الوسائل فى الباب ٣٠ من الحيض فإذا كان الحيض ناقضاً للوضوء فالنفاس مثله بل هو عينه فإنه حيض قد احتبس لرزق الولد .
﴿ وأما مس الميت ﴾ فلا طباق الأصحاب القائلين بكونه موجباً للغسل إلا السيد القائل باستحباب غسل مس الميت دون وجوبه على حديثه فإذا كان حدثاً كان ناقضاً للوضوء بلا شبهة وقدمنى فى بعض روايات المسئلة الثانية قوله عليه السلام لا ينقض الوضوء إلا حدث .

﴿ وأما الموت ﴾ فلما يطهر من جملة من الروايات المروية فى الوسائل فى الباب ٣ من غسل الميت ان غسل الميت هو غسل الجنابة و ان الميت يجنب عند موته وقد عرفت ان الجنابة هى ناقضة للوضوء .

﴿ ثم إن الثمرة ﴾ فى ناقضية موجب الغسل للوضوء وعدمه ربما يظهر فيما اذا كان المكلف متوضئاً ثم مس الميت واغتسل فعلى القول بانتقاض الوضوء بموجب الغسل يجب فعلاً ضم الوضوء الى غسله للصلاة على المشهور من عدم كفاية الغسل عن الوضوء إلا غسل الجنابة وعلى القول بعدم انتقاضه به لا يحتاج الى الوضوء وهكذا الأمر اذا كانت المرأة الحاملة متوضئة فوضعت حملها ورأت النفاس لحظة واغتسلت فعلى الاول يجب ضم الوضوء الى غسلها وعلى الثانى لا يجب .

(١) (قال فى المدارك) فى نية الوضوء هذا مذهب العلماء كافة (وفى الجواهر) بلا خلاف أجده (اقول) أما كفاية وضوء واحد عند اجتماع أسباب مختلفة فلخروج المقام على الظاهر من مسئلة التداخل وعدمه عند تعدد الأسباب فلا يجزى فيه النزاع الجارى هناك .

(وتوضيحه) انه اذا قال مثلاً إن ظهرت فأعتق رقبة وإن أفطرت فأعتق رقبة فظاهر وأفطر فما هنا يقع النزاع المعروف (فمن المشهور) عدم التداخل و وجوب العتق مرتين مرةً للظهار ومرةً للإفطار (وعن جماعة) التداخل وكفاية عتق واحد عن الجميع .

العقل والاستحاضة القليلة و على هذا فلا يجب الوضوء بخروج المذى (١) وان استحب المذى هو الذى

(و عن ابن ادریس) التفصيل فان اختلف جنس السبب كما في المثال فلا تداخل و ان اتحد بأن تكرر الا فطار مثلاً مرتين او اكثر فيمتداخل والتداخل يتصور على قسمين تداخل الاسباب بمعنى ان السبب الاول هو المؤثر في وجوب الجزء دون الثانى والثالث وتداخل المسببات بمعنى ان السبب الثانى ايضا قد أثر في الوجوب غايته انه يندك الوجوب الثانى في الاول ويتأكد الاول بالثانى فيكون هناك وجوب واحد أكيد .

(ويخرج من هذا النزاع المعروف) ما اذا لم يكن الجزء قابلاً للتكرار كالقتل في قوله إن ارتد فاقتله وإن قتل نفساً فاقتله فارتد وقتل نفساً محترمة فإن كان الجزء قابلاً للتأكد كما في المثال فيتأكد وجوب قتله بتعدد السبب وإن لم يكن قابلاً للتأكد كما في الحدث الأصغر و هى الحالة المخصوصة التى اشير اليها في صدر الفصل وتحصل بأحد الأسباب الستة من البول والغائط والريح وأخواتها فلا يتكرر الجزء ولا يتأكد . (و أمّا عدم الحاجة) إلى تعيين الحدث الذى يتطهر منه فلا أن الوضوء مما لا يختلف حقيقته باختلاف الأسباب الموجبة له كى يجب تعيينه بتعين السبب الموجب له بأن ينوى الوضوء من البول مثلاً او من الغائط او من النوم وهكذا وإن جاز القول باختلاف الحقيقة والماهية في الأغسال لاختلافها في الآثار فغسل الجنابة يجزى عن الوضوء اتفاقاً وغسل الحيض مثلاً لا يجزى على المشهور فيمكن القول هناك بوجوب تعيين الغسل بتعين السبب الموجب له فينوى انه يغتسل من الجنابة او من الحيض مثلاً وهكذا فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن العلامة في جملة من كتبه نسبه الى علمائنا بل في الخلاف و عن الغنية الإجماع عليه صريحاً (ولكن مع ذلك) قد حكى عن ابن الجنيد ان المذى إن خرج عقيب شهوة ففيه الوضوء (وعن ظاهر التهذيب) موافقته إن كان الخارج كثيراً فوق العادة ولكن الحدائق قد احتمل ان هذا من التهذيب لمجرد الجمع بين الأخبار لا أنه مذهبه ومختاره (و في المدارك) ان المسئلة موضع تردد بل تقدم في المسئلة الثانية من نجاسة المنى ان ابن الجنيد قال بأن المذى الخارج عقيب شهوة ناقض للوضوء ونجس ولم يكتف بالنقض فقط كما ان المحكى عن العامة انهم يرون المذى مطلقاً ناقضاً ونجساً .

﴿ و الأقوى ﴾ كما تقدم في نجاسة المنى انه ليس بناقض ولا نجس امّا عدم نجاسته فلا تنعيد الكلام فيه ثانياً و امّا عدم ناقضيته مع تقدم الكلام فيه هناك فلا أخبار كثيرة بعد الإجماعات مروية كلها في الوسائل بعضها في الباب ٩ من نواقض الوضوء والبقية في الباب ١٢ .

(ففى صحيحه ابن أبى عمير) ليس فى المذى من الشهوة ولا من الانعاط ^(١) ولا من القبلة ولا من مسّ الفرج ولا المضاجعة وضوء ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد (وفي رسالة ابن رباط) و امّا المذى يخرج من شهوة ولا شيء فيه .

(و فى رسالة الصدوق) قال كان امير المؤمنين عليه السلام لا يرى فى المذى وضوء ولا يغسل ما اصاب الثوب منه (قال) وروى ان المذى والوذى بمنزلة البصاق والمخاط فلا يغسل منهما الثوب ولا الا حليل (و فى حسنة

(١) من اللفظ بالظاء وهو مع العض بالضاد بمعنى واحد والمراد هو الاستمسك بالاسنان هكذا قيل ولكن فى المجمع

نظ الذكر من باب نفع اذا انتشر (الى ان قال) وانظ الرجل اذا انتهى الجماع .

بريد) لا ينقض الوضوء ولا يغسل منه ثوب ولا جسد .

(و في صحيحة زرارة) فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا تنقض له الوضوء (و في حسنة محمد بن مسلم) لا يقطع صلاته ولا يغسله من فخذ (و في رواية عنبسة) لا نرى في المذى وضوء ولا غسل ما أصاب الثوب منه . (و في صحيحة زيد الشحام) قلت لأبي عبد الله عليه السلام المذى ينقض الوضوء قال لا ولا يغسل منه الثوب (و في رواية عمر بن حنظلة) ما هو عندي الا كالنخامة (و في رواية عمر بن يزيد) المشتملة على تفخيده وصيفته فأمذى ليس عليك وضوء (و في صحيحة عبد الله بن سنان) والمذى ليس فيه وضوء الى غير ذلك من الروايات . **﴿ وأما ما استدل به ابن الجنيد ﴾** أو يمكنه الاستدلال به لمذهبه من وجوب الوضوء في المذى الخارج عقيب الشهوة فطائفة اخرى من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء (ففي صحيحة علي بن يقطين) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذى أينقض الوضوء قال إن كان من شهوة نقض . (و في رواية أبي بصير) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام المذى يخرج من الرجل قال أحداً لك حدّاً قال قلت نعم جعلت فداك قال فقال إن خرج منك على شهوة فتوضاً وإن خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء .

(و في رواية الكاهلي) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذى فقال ما كان منه بشهوة فتوضاً منه (و في صحيحة محمد بن إسماعيل) عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن المذى فأمرني بالوضوء منه ثم أعدت عليه سنة اخرى فأمرني بالوضوء منه وقال إن عليّاً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستحى أن يسأله فقال فيه الوضوء .

(و في صحيحة يعقوب بن يقطين) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمذى وهو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة قال المذى منه الوضوء .

﴿ وفيه مضافاً ﴾ إلى ان الصحيحين الأخيرين قد أوجبا الوضوء في المذى من غير تقييد فيهما بالخارج عقيب الشهوة بل الصحيح الأخير قد صرح بالاطلاق نصريحاً أن مقتضى الجمع بين الروايات كلها هو حمل الطائفة الثانية على الاستحباب كما فعله المختلف واستحسنه المدارك وحكى عن جماعة فيستحب الوضوء من المذى الخارج عن الشهوة بل من مطلق المذى لصحيحة يعقوب بن يقطين المصرحة بالاطلاق نصريحاً غاية ان الاستحباب في الاول أشدّ وأكد .

(ولعل من أقوى) الشواهد على الاستحباب صحيحة محمد بن إسماعيل المتقدمة آنفاً فإنها مروية في الباب المتقدم بطريق آخر أيضاً قال في آخرها بعد ما أمر الامام عليه السلام في صدرها مرتين بالوضوء من المذى قلت وإن لم أتوضاً قال لا بأس فيكون هو كالصريح في ان الامر بالوضوء استحبابي يجوز تركه .

(نعم هذه الصحيحة) بطريقها معارضة لموثقة اسحاق بن عمار المروية في الباب المتقدم المشتملة على أمر علي عليه السلام مقداداً ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المذى فسأله وقال ليس بشيء فإن كلاً من الصحيحة والموثقة يحكى قصة واحدة فتقول احدهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء وتدعى الأخرى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس

يخرج غالباً عقيب الشهوة بملاعبة أو تقبيل ونحوهما وقد يخرج بغير ذلك أيضاً ولا بخروج الودى (١) بشيء وهذا هو عين المعارضة .

(اللهم) إلا أن يحمل اختلاف الروايتين على تكرار القصة فأمر النبي ﷺ في أحدهما بالوضوء اعنى استحباباً وفي الأخرى قال ليس بشيء ولكنه حمل بعيد .

(بقي قوله عليه السلام) في صحيحة علي بن يقطين إن كان من شهوة نقض فنقول إنه محمول على مرتبة من النقض الموجبة لاستحباب الوضوء دون النقض الكامل الباعث لوجوبه كل ذلك لتصريح الطائفة الأولى وهي أكثر عدداً وأصح سنداً وأوضح دلالة بأنه ليس في المذى شيء حتى في الخارج عن الشهوة .

(وأما توهم) حمل الطائفة الثانية على التقية لموافقتها للعمامة فهو بعيد لأنهم يدعون النقض في مطلق المذى وصحيحة علي بن يقطين وروايتي أبي بصير والكاظمي قد فصلت بين الخارج عن شهوة وغيره .

(نعم يجرى احتمال التقية) في صحيحة محمد بن إسماعيل ويعقوب بن يقطين الآمرين بالوضوء من المذى من غير تفصيل فيه بل مع تصريح في الأخير بالاطلاق ولكن مع ذلك حملهما على الاستحباب لعله أقرب وأظهر والله العالم .

(١) بلا خلاف فيه بين الأصحاب بل في الخلاف والمدارك والحدائق وعن التذكرة والغنية الإجماع عليه . (ويدل عليه) مضافاً إلى ذلك كله وخلو الروايات الحاضرة لنواقض الوضوء المشار إليها في المسئلة ٢٥١ من هذا الفصل عن ذكر الودى (وإلى الأخبار الواردة) في عدم الالتفات إلى البلل الخارج بعد البول والاستبراء المشار إليها في مستحبات التخلّي بناءً على أن البلل الخارج بعد البول مردّد بين البول والودى دون المذى والودى فإنّ المذى كما تقدم في المتن يخرج غالباً عقيب الشهوة والودى كما سيأتي يخرج عقيب الانزال والأدواء .

(صحيحة زرارة) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء قال إن سال من ذكر شيء من مذى أو ودي وأنت في الصلاة فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا تنقض له الوضوء الخ .

(ولا يضراً مرسله ابن رباط) الآتية المتعرضة لذكر كل من المنى والمذى والودى والوذي وقد بينت حكم كل من المنى والمذى والوذي وأهملت حكم الودى فإن الإهمال لا يدل على ناقضيته للوضوء كما لا يخفى .

(ولا يضراً أيضاً صحيحة عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء قال ثلاث يخرجن من الإحليل وهو المنى وفيه الغسل والودى فمنه الوضوء لأنه يخرج من دريرة البول قال والمذى ليس فيه وضوء إنما هو بمنزلة ما يخرج من الأنف فإنها محمولة كما عن الشيخ والعلامة بل ظاهرة بنفسها من دون حاجة إلى الحمل على الودى الخارج عقيب دريرة البول قبل الاستبراء منه فانه لا محالة يخرج معه من أجزاء البول ما ينقض به الوضوء إذا توضأ بعد البول بلا فصل قبل خروج الودى .

(ودعوى) أن أجزاء البول الخارجة معه مستهلكة فيه فلا موجب للنقض (وإن من هنا) قد التجأ

بالدال المهملة و هو الخارج عقيب البول (١) و يشبه المنى في البياض و الغلظة ولا بخروج الودى (٢) بالذال المعجمة و هو الخارج عقيب الانزال و الأدواء (٣) ولا بخروج الدم غير دم الحيض ودم الاستحاضة ودم النفاس سواء خرج من القبل أو الدبر أو من غيرهما كدم الرعاف والحجامة ونحوهما (٤) ولا بخروج شيء من الدبر

الجواهر وتبعه مصباح الفقيه إلى حمل الصحيحة على النقية أو الاستحباب كما احتمل هذا الحمل صاحب الوسائل أيضاً فهي ضعيفة جداً فإن الأجزاء البولية الخارجة مع الودى في فرض عدم الاستبراء من البول كثيرة ليست مستهلكة في الودى فهي الموجبة للنقض لا الودى الممتزج معها فتأمل جيداً .

(١) إجماعاً و نصاً أما الإجماع فيظهر بمراجعة كلمات الأصحاب وأما النص فيظهر بالتأمل في صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة آنفاً المشتملة على قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لأنه يخرج من دريرة البول وفي مرسله ابن رباط عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء قال يخرج من الإحليل المنى والمذى والودى والودى فأما المنى فهو الذي يسترخى له العظام ويفتر منه الجسد وفيه الغسل وأما المذى يخرج من شهوة ولا شيء فيه وأما الودى فهو الذي يخرج بعد البول وأما الودى يخرج من الأدواء ولا شيء فيه .

(٢) بلا خلاف فيه بين الأصحاب بل في الحدائق والجواهر الإجماع عليه (ويدل عليه) مضافاً إلى ذلك وخلو الروايات الحاصرة لنواقض الوضوء عن ذكر الودى (مرسله ابن رباط) المتقدمة آنفاً الصريحة بأنه لا شيء في الودى (ومرسله الصدوق) المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء قال وروى إن المذى والودى بمنزلة البصاق والمخاط فلا يغسل منها الثوب ولا الإحليل (بل ومرسله حرير) عمن أخبره عن أبي - عبدالله عليه السلام المروية في الباب المذكور قال الودى لا ينقض الوضوء إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق (ولكن) في الوافي قد ذكر المرسله وفيها الودى بالدال المهملة وعليه فتكون هي من أدلة عدم نقض الوضوء بالودى لا بالودى .

(٣) أما خروج الودى عقيب الانزال فهو الذي صرح به المجمع وحكى عن الشهيد الثاني والصدوق (بل عن جماعة) التصريح به ويساعدهم التجربة وأما خروجه عقيب الأدواء فهو الذي صرح به مرسله ابن رباط المتقدمة آنفاً في الودى والظاهر أنه لا تنافي بينهما وذلك لجواز خروجه عقيب الانزال والأدواء جميعاً (ثم إن الادواء) جمع داء وهو المرض (قال في الحدائق) ولعل المعنى أنه يخرج بسبب الأمراض (ثم قال) ونقل بعض مشايخنا عن بعض نسخ الاستبصار الأوداج بدل الادواء (انتهى) .

(٤) بلا خلاف فيه بين الأصحاب بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه (ويدل عليه) مضافاً إلى ذلك وخلو الأخبار الحاصرة للنواقض المروية في الوسائل في الباب ١ و ٢ من نواقض الوضوء عن الدم سيما صحيحة زرارة قال قلت لأبي جعفر وأبي عبدالله عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ما ينقض الوضوء فقال ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الفائط أو البول أو منى أوريح والنوم حتى يذهب العقل الخ (أخبار مستفيضة) بل لعلها متواترة كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٦ و ٧ و ١٦ من نواقض الوضوء والباب ٢ من قواطع الصلاة الصريحة كلها في نفى ناقضية دم الرعاف والحجامة ودم القروح وكل دم سائل .

غير الغائط كحبّ القرع ونحوه إذا لم يكن متلطخاً بالعدرة (١)

(نعم لنا روايات ثلاث) يظهر منها انتقاض الوضوء بخروج الدم في الجملة مروية جميعاً في الوسائل في نواقض الوضوء بعضها في الباب ٦ وبعضها في الباب ٧ .

(ففي الأولى) الرعاف والقيء والتخليل يسيل الدّم إذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء وإن لم تستكرهه لم ينقض (١) .

(وفي الثانية) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصابه دم سائل قال يتوضأ ويعيد قال وإن لم يكن سائلاً توضأ وبني الخ .

(وفي الثالثة) رأيت أبي صلوات الله عليه وقد رعف بعد ما توضأ دماً سائلاً فتوضأ (ولكن) عن الشيخ حمل الجميع على النقية لموافقها للعامة أو على الاستحباب وزاد في الأخيرين الحمل على غسل الموضع (قال) فإنه يسمى وضوءاً (انتهى) وهو كذلك .

(١) وتفصيل المسئلة أنه لا خلاف عندنا في أن ما يخرج من القبل أو الدبر غير البول والغائط والمنى والريح لا ينقض الوضوء إلا إذا خالطه شيء من النواقض (قال في المدارك) وهذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب (ثم قال) وخالف فيه أكثر العامة فحكموا بأن جميع ما يخرج من السبيلين ينقض الوضوء سواء كان طاهراً أو نجساً (انتهى) وحكى الإجماع على ذلك عن التذكرة أيضاً والنهاية والدلائل وظاهر المنتهى .

﴿ أقول ﴾ ويدلّ على بطلان ما ذهب إليه أكثر العامة من أن كلما خرج من السبيلين ينقض الوضوء مضافاً إلى إجماعنا والروايات الحاضرة للنواقض في أمور محدودة سيما صحيحة زرارة المتقدمة آنفاً في خروج الدم المصرحة بأن ناقض الوضوء هو ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط أو البول أو منى أو ريح والنوم حتى يذهب العقل الخ (جملة أخرى من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٥ من نواقض الوضوء .

(ففي بعضها) في الرجل يخرج منه مثل حبّ القرع قال ليس عليه وضوء (وفي بعضها) ليس في حبّ القرع والديدان الصغار وضوء إنما هو بمنزلة القمل (وفي بعضها) في الرجل تسقط منه الدّواب وهو في الصلاة قال يمضي في صلاته ولا ينقض ذلك وضوئه .

(وفي بعضها) سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع كيف يصنع قال إن كان خرج نظيفاً من العذرة فليس عليه شيء ولم ينقض وضوئه وإن خرج متلطخاً بالعدرة فعليه أن يعيد الوضوء الخ إلى غير ذلك .

(نعم لنا رواية) واحدة في الباب المتقدم تخالف هي بظاهرها ما ذكرناه (قال) في الرجل يخرج منه مثل حبّ القرع قال عليه الوضوء (وقد أجاب عنها) الوسائل بأجوبة عديدة أصحها ما عن الشيخ من حملها على كون

(١) (والظاهر) أن المراد من قوله عليه السلام (إذا استكرهت) أي أن كلا من الرعاف والقيء والدم السائل

بتخليل الأسنان أن كان بمقدار تكرهه فهو ينقض الوضوء إلا فلا .

ولا يجب أيضاً بالحقنة (١) ولا بالقبلة ولو كانت بشهوة للجماع أو كانت بلذة في المحرّم دون المحلّل (٢) ولا بمسّ الفرج مطلقاً سواء كان الممسوس ظاهراً أو باطنه وسواء كان فرج نفسه أو فرج غيره كان الغير رجلاً أو

الحبّ متلطخاً بالعدرة وهو جيّد سيّما بملاحظة كون الغالب فيه هو ذلك دون الخروج نظيفاً نقيّاً فإنّه من الشاذ النادر .

(ثم إنّه إذا خرج شيء) غير النواقض وقد شكّ في خلوه عن الناقض فالأصل خلوه عنه وعدم خروج شيء آخر معه (وعليه) فما عن ابن الجنيّد في خصوص الدم المشكوك خلوه عن الناقض من الحكم بالنقض استناداً إلى قاعدة الاشتغال ضعيف جداً فإن الأصل المذكور حاكم على قاعدة الاشتغال كما حقق في محله . (١) خلافاً لما عن ابن الجنيّد من أنها ناقضة للوضوء (قال في مفتاح الكرامة) ولم يوافق على ذلك أحد من أصحابنا فيما أجد (وفي الحدائق) لم نقف له على دليل (انتهى) وهو كذلك سوى ما قد يتخيل من إطلاق جملة من الأخبار الدالة على انتقاض الوضوء بما يخرج من السبيلين المرويّة في الوسائل في الباب ٢ من نواقض الوضوء ولكن تقدم آنفاً في ذيل خروج الدم صحيحة زرارة التي فسّرت الخارج منهما بالغائط والبول والمنى والريح مضافاً إلى إنصراف الأخبار المذكورة إلى خروج ما هو متكوّن في الداخل لا خروج ما دخل إليه من الخارج كما في الحقنة .

(ثم إن ظاهر ابن الجنيّد) أن الناقض هو خروج الحقنة لا دخولها في الجوف (وإلا) فخير عليّ بن جعفر عن موسى عليه السلام المرويّ في الوسائل في الباب ١٦ من نواقض الوضوء حجة عليه حيث قال سألت عن الرجل هل يصلح أن يستدخل الدواء ثم يصلّي وهو معه أينقض الوضوء قال لا ينقض الوضوء ولا يصلّي حتى يطرحه بل ظاهر قوله عليه السلام ولا يصلّي حتى يطرحه أنه يصلّي بعد الطرح بدون أن يتوضأ ثانياً فيكون الخبر دليلاً على عدم انتقاض الوضوء بالدواء مطلقاً لا بدخوله في الدبر ولا بخروجه منه .

(٢) خلافاً لما حكاه المختلف عن ابن الجنيّد من أنه قال من قبل بشهوة للجماع ولذّة في المحرّم نقض الطهارة والاحتياط إذا كانت في محلّ إعادة الوضوء (انتهى) (قال في مفتاح الكرامة) ولم يوافق على ذلك أحد من أصحابنا فيما أجد (انتهى) .

(أقول) وبدلّ على المشهور مضافاً إلى خلو الروايات الحاصرة لنواقض الوضوء عن القبلة المرويّة في الوسائل في مجموع الباب ١ و ٢ من نواقض الوضوء (جملة من الروايات) المرويّة في الباب ٩ (وفي بعضها) ليس في المذى من الشهوة ولا من الإيعاظ ولا من القبلة ولا من مسّ الفرج ولا من المضاجعة وضوء (وفي بعضها) ليس في القبلة ولا المباشرة ولا مسّ الفرج وضوء (وفي بعضها) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القبلة تنقض الوضوء قال لا بأس (وفي بعضها) والقبلة لا تتوضأ منها .

❦ واحتجّ ابن الجنيّد ❦ برواية أبي بصير المرويّة في الباب المتقدم أعني التاسع من نواقض الوضوء عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مسّ فرجها أعاد الوضوء (وأجاب عنها المختلف) بحملها على الاستحباب وكأنه جمعاً بينها وبين الروايات المتقدمة ومحلّ المظاهر على الاظهر أو النص (وأجاب عنها الوسائل) بالحمل على التيقية لموافقتها لها (قال) لما قاله جماعة من الأصحاب (أقول) هذا مضافاً إلى خلو

امرأة محللة أو محرمة كان المس بشهوة (١) أو بغير شهوة ولا يجب أيضاً بالفقهية

الرواية المذكورة عما أفاده ابن الجنيد من تقييد القبلة بكونها بشهوة للجماع ولذة في المحرم .
(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في المدارك (بل في الجواهر) شهرة كادت تكون إجماعاً (قال) بل هي إجماع (انتهى) وفي الخلاف قد نسب هذا القول إلى عليّ عليه السلام وجمع من العامة ثم ذكر عن جمع كثير منهم أقاويل عديدة وتفصيل عجيبة .

(ثم استدلل) على عدم النقض عندنا بإجماع الفرقة وباستصحاب الطهارة (وبصحيحة زرارة) وقد رواها المشايخ الثلاثة عن أبي جعفر عليه السلام وهي في الوسائل في الباب ٩ عن نواقض الوضوء قال ليس في القبلة ولا المباشرة ولا مس الفرج وضوء .

(وبرواية قيس بن طلق) عن أبيه قال قدمنا على بئى الله صلى الله عليه وسلم فجاء رجل بدوى فقال يا رسول الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ فقال وهل هو الاضعة منه (انتهى) .

(ولكن) مع ذلك كله قد حكى عن ابن الجنيد أن مس باطن الفرج ناقض للوضوء مطلقاً ومس ظاهر الفرج من الغير بشهوة ناقض وجوباً إذا كان محلاً واحتمياً إذا كان محرماً وقد اختلف النقل عنه كما في مفتاح الكرامة ولكن الذي يظهر بمراجعة المختلف والمدارك هو ما ذكرناه .

(وحكى عن الصدوق) في الفقيه أنه إن مس الرجل باطن دبره أو باطن إحليله ^(١) فعليه أن يعيد الوضوء وإن كان في الصلاة قطع الصلاة وتوضأ وأعاد الصلاة وإن فتح إحليله أعاد الوضوء والصلاة .

﴿أقول﴾ ويدل على المشهور مضافاً إلى ما سمعته من الخلاف من الأدلة العديدة وإلى خلو الروايات الحاضرة لنواقض الوضوء عن مس الفرج جملة من الروايات الصريحة في نفي البأس عنه المروية في الوسائل في الباب ٩ من نواقض الوضوء .

(ففي غير واحد منها) ولا من مس الفرج أو ولا مس الفرج (وفي بعضها) سألت عن رجل مس فرج امرأته قال ليس عليه شيء (وفي بعضها) سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يعبث بذكره في الصلاة المكتوبة فقال لا بأس به .

(وفي موثقة عمار بن موسى) عن أبي عبدالله عليه السلام في المرأة تكون في الصلاة فتظن أنها قد حاضت قال تدخل يدها فتمس الموضع فإن رأت شيئاً انصرفت وإن لم تر شيئاً أتمت صلاتها .

(ودلالاتها على المطلوب واضحة ظاهرة) حيث قال عليه السلام في فرض عدم رؤيتها شيئاً مع مسها الموضع أتمت صلاتها ولم يأمرها بإعادة الوضوء .

(وفي موثقة سماعة) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يمس ذكره أو فرجه أو اسفل من ذلك وهو قائم يصلي يعيد وضوئه فقال لا بأس بذلك إنما هو من جسده (قال في مصباح الفقيه) وقضية العلة المنصوصة عدم الفرق بين ظاهره وباطنه (أقول) نعم وهكذا العلة المنصوصة في رواية قيس بن طلق المتقدمة .

(١) قال في الجميع والاحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة .

سواء كانت في الصلاة أو في غيرها (١) ولا بالارتداد سواء كان عن ملة بأن ولد على الكفر ثم ارتد أو كان عن فطرة بأن ولد على الإسلام ثم ارتد وعلى هذا فالمتوضئ إذا ارتد ثم رجع إلى الإسلام من قبل ان يحدث حدثاً فوضوئه باق على حاله (٢) وصح له الإتيان بالصلاة وبحواهما يشترط بالطهارة بلا شبهة .

❦ واحتج ابن الجنيد ❦ والصدوق على ما ذكره المختلف وغيره (برواية أبي بصير) المتقدمة آنفاً في القبلية عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قبّل الرجل المرأة من شهوة أو مسّ فرجها أعاد الوضوء . (وبمؤنفة عمار بن موسى) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٩ من نواقض الوضوء قال سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمسّ باطن دبره قال نقض وضوئه وإن مسّ باطن إحليلة فعليه ان يعيد الوضوء وإن كان في الصلاة قطع الصلاة ويتوضأ ويعيد الصلاة وإن فتح إحليلة أعاد الوضوء وأعاد الصلاة . (وقد أجب عن الروايتين) بالحمل على التقية نارة وبضعف السند أخرى وبالحمل على الاستحباب ثالثة ولعل الأول أقرب (قال في الوسائل) لموافقتهمما للتقية (قال) لما قاله جماعة من الأصحاب (انتهى) هذا مضافاً إلى عدم مطابقة شيء من الروايتين مع تفصيل ابن الجنيد على الدقة فتأمل جيّداً .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل في الخلاف قد ادعى إجماع الفرقة عليه (ولكن مع ذلك) ذكر في المختلف أنه قال ابن الجنيد من فقهه في صلاته متممداً لنظر أوسماع ما أضحكه قطع صلاته وأعاد وضوئه (وقال في مفتاح الكرامة) ولم يوافقه على ذلك أحد من أصحابنا فيما أجد .

(أقول) ويدل على المشهور مضافاً إلى إجماع الخلاف وخلو الروايات الحاضرة للنواقض (مارواه الوسائل) في الباب ٦ من نواقض الوضوء عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال الفقهة لا تنقض الوضوء وتنقض الصلاة (ومرسلة الصدوق) في الباب المذكور قال قال الصادق عليه السلام لا يقطع التمسّم الصلاة وتنعطها الفقهة ولا تنقض الوضوء .

❦ واحتج ابن الجنيد ❦ بمضمرة سماعة المروية في الباب المذكور قال سألتهم عما ينقض الوضوء قال الحدث (إلى ان قال) والضحك في الصلاة والقيء (وفيه) ما عن الشيخ من حملها على التقية لموافقتها للعامة وحكي عنه تجويز حملها على الاستحباب أيضاً (أقول) ويؤيد التقية ما ذكره في الخلاف من أنه قال أبو حنيفة وأصحابه إن كانت الفقهة في الصلاة نقضت الوضوء (قال) وبه قال الشعبي والنخعي والثوري (انتهى) .

(٢) وذلك للإستصحاب بل لخلو الأخبار الحاضرة للنواقض عن ذكر الارتداد وهو دليل في الحقيقة على عدم ناقضيته للوضوء وعلى هذا فالمرتد في حال ارتداده باق على طهارته الحديثية ولا يمنعها نجاسته الخبيثة الطارية لأجل الكفر والارتداد ولا وجوب قتله في الفطرى بل وفي الملئ أيضاً ان استتيب ولم يرجع وكون الفطرى بمنزلة الميت في بعض الآثار كانتقال أمواله إلى ورثته وانفصال زوجته عنه واعتدادها منه عدة الوفاة من حين ارتداده لا يوجب كونه بمنزلة في تمام الآثار حتى انتفاض وضوئه بالموت وإلا لوجب الغسل بمسّه من قبل أن يقتل وهو باطل بالضرورة .

(وقوله تعالى) لئن اشركت ليحبطن عملك أو من يكفر بالآيمان فقد حبط عمله ليس دليلاً على انتقاض الوضوء بالشرك أو بالارتداد بل الحبط هو بمعنى ذهاب الثواب على العمل كما صرح به الجواهر بل ذهاب الثواب أيضاً مشروط بالموت على الكفر كما هو مفاد قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم بل هو مفاد روايتين أيضاً تقدمتا في مطهرية الاسلام وقد صرحنا بأن المرتد إذا رجع وتاب يحسب له كل عمل خير عمله في أيام إيمانه والموت على الكفر هو غير حاصل في المرتد إذا فرض رجوعه وتوبته حتى في الفطري منه الذي يجب قتله شرعاً فإن وجوب قتله كذلك مما لا ينافي إسلامه فعلاً كما عرفت في محله .

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه حكى عن العامة أنهم قالوا كلهم أو جلهم بناقضية اشياء أخر أيضاً للوضوء غير ما تقدم كالقيء والنخامة والقيح والصديد والرطوبة وتقليم الظفر واخذ الشعر ولمس المرأة ومس فرج البهيمة وأكل لحم الجوزور أو البقر وشرب البانها وأكل ما مسته النار والفرقرة في البطن وإنشاد الشعر وكلام الفحش والكذب والغيبة والقذف وقتل البقرة والبرغوث والقملة والذباب وتفت الأبط ومس الكلب ومصافحة المجوسى (قال في الجواهر) وكأن منشأ ذلك كله القياس والاستحسان وبعض الاخبار المختلفة (انتهى) .

(أقول) إن في إخبارنا - كما يظهر بمراجعة الوسائل في أبواب مختلفة من نواقض الوضوء وإن ورد شيء كثير في عدم ناقضيته - جملة من الأمور المذكورة بل وبعض ما لم يذكر أيضاً كالجشاء^(١) والقلس^(٢) وملاقات البول والغائط للبدن والأعناظ وهو الاستمسك بالأسنان أو انتشار الذكر على ما تقدم في الهامش والمضاجعة واكل لحم الغنم وشرب لبنه وبوله وأبوال الأبل والبقر واكل الطعام وخروج الندى والصفرة من المقعدة . (ولكن ورد أيضاً) في أخبارنا ما دل على ناقضيته جملة من الأمور المذكورة وغيرها مما لم يقل به أحد من الأصحاب حتى ابن الجنييد كالضحك في الصلاة والقيء والإكثار من الشيعر الباطل وظلم الغير والكذب ومس الكلب ومصافحة المجوسى والكذب على الله ورسوله والائمة والغيبة كما يظهر كل ذلك بمراجعة الوسائل الباب ٦ و ٨ و ١١ من نواقض الوضوء والباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم والوافي في باب الغيبة والبهت .

ولكن بعد ان لم يعمل الأصحاب بشيء من تلك الاخبار وأجمعوا على عدم انتقاض الوضوء بالأمور المذكورة لابد من حملها أما على التقية لموافقتهما للعامة أو على الاستحباب بمعنى حمل الأمر بالوضوء في بعضها على الندب وحمل مادة النقص في أكثرها على مرتبة من النقص الباعث لاستحباب الوضوء لا النقص الكامل الباعث لوجوب الوضوء أو على نقض الثواب لا نقض العمل من أصله أو حمل مادة الوضوء في بعضها على غسل اليد (قال الشيخ) فيما حكى عنه لأن ذلك يسمى وضوء (انتهى) وهو كذلك إلى غير ذلك من المحامل .

(١) قال في المجمع الجشاء كفراب صوت مع ريح يخرج من الفم عند شدة الامتلاء .

(٢) والقلس ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه فاذا أكثر فهو قيء .

فصل فيما يجب له الوضوء وفيه مسألة الواحدة

مسألة ١ - لا يجب الوضوء وجوباً نفسياً في حد ذاته (١) كوجوب الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن جماعة نقل الإجماع عليه (ولكن مع ذلك) عن الذكرى أنه حكى قولاً بوجوب الطهارات الثلاث أجمع بحصول أسبابها وجوباً موسعاً لا يتضيّق إلا بظن الوفاة أو تضيق وقت العبادة المشروطة بها (وعن قواعد الشهيد) أن القول المذكور هو للعامة وإن ذهب بعض الأصحاب إلى الوجوب النفسي في الغسل.

(ولكن المدارك) قد مال إلى هذا القول أعني وجوب الطهارات الثلاث أجمع على نحو ما تقدم آنفاً بل اختاره صريحاً استناداً (إلى إطلاق قوله تعالى) إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ بدعوى أن المعنى هكذا أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا الخ والإرادة مما تتحقق قبل الوقت وبعده (وإطلاق جملة من الروايات) المروية في الوسائل بعضها في الباب ١ من نواقض الوضوء وبعضها في الباب ٣ وبعضها في الباب ٢٤ من أبواب الجنابة وبعضها في الباب ١٧ من أبواب الحيض.

(وفي صحيحة عبد الرحمن) أن علياً عليه السلام كان يقول من وجد طعم النوم قاعداً أوقائماً فقد وجب عليه الوضوء (وفي صحيحة زرارة) فإذا نامت العين والأذن والقلب فقد وجب الوضوء (وفي موثقة بكير بن أعين) إذا استيقنت أنك أحدثت فتوضأ (وفي صحيحة أخرى لعبد الرحمن) عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك قال: الله يتوفى النفس في منامها ولا يدري ما يطرقه من البلية إذا فرغ فليغتسل.

(وفي صحيحة محمد بن مسلم) إذا لم تر شيئاً فلتغتسل (يعني الحائض إذا لم تر الدم بعد إدخال القطن) ثم إن المدارك جعل خلواً الأخبار بأسرها عن التفصيل بين الوقت فيجب وقبله فيستحب مع عموم البلوى به وشدة الحاجة إليه مؤيداً لمختاره من وجوب الطهارات الثلاث نفسياً (وعن الذخيرة) أنه قد سلك في المقام على نهج ما سلكه المدارك عيناً.

﴿أقول﴾ والحق ما ذهب إليه المشهور من عدم وجوب الطهارات الثلاث من قبل دخول الوقت نفسياً إلا من بعد دخول الوقت غيرتاً للصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة.

(ويدل عليه) بعد الإجماعات المحكية أمور (منها صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤ من الوضوء قال إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلا بطهور (ودعوى) أن المشروط بدخول الوقت هو وجوب مجموع الطهور والصلاة والمجموع مما ينتفى بانتفاء أحد جزئيه فلا ينافي إذا وجب الطهور وحده مع انتفاء الشرط وعدم دخول الوقت (ضعيفة جداً) أن لو كان الطهور واجباً من قبل الوقت لقال عليه السلام إذا دخل الوقت وجب الصلاة ولم يقل وجب الطهور والصلاة.

(ومنها جملة من الروايات) الظاهرة في الوجوب الغيري بل لعل بعضها صريح فيه المروية كلها في الوسائل

بل انما يجب هو مقدمة للغير أي للصلاة الواجبة (١) غير صلاة الميت (٢)

بعضها في الباب ١ من الوضوء وبعضها في الباب ١٥ وبعضها في الباب ١٤ من الجنابة .
(ففى رواية العيون) إنما امر الوضوء وبدأ به لأن يكون طاهراً إذا قام بين يدي الجبار (وفي رواية الفقيه) إن علة الوضوء التي من أجلها صار على العبد غسل الوجه والذراعين ومسح الرأس والقدمين فلقيامه بين يدي الله (وفي رواية الكليني) في حديث طويل والجهاد في سبيل الله والطهور للصلاة الخ .
(ومنها) ان الطهور لو كان واجباً بحصول اسبابها ولو من قبل الوقت و يتضييق وقتها بظن الوفاة لورد الأمر به وجوباً عند الاحتضار ولأمر النبي والائمة صلوات الله عليهم اجمعين أصحابهم بالطهور عند القتال في الحروب لحصول الظن بالوفاة حينئذ ولم يسمع ذلك إلى الآن من أحد .
(ودعوى) ان قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة يعنى إذا أردتم القيام اليها وأن الإرادة مما يتحقق قبل الوقت و بعده (ضعيفة) لاشاهد عليها بل المراد هو نفس القيام وهو لا يكون إلا بعد الوقت فتكون الآية من ادلة الوجوب الغيرى لا النفسى .

(ولوسلم) ان المراد هو ارادة القيام الى الصلاة وأن الارادة قد تكون من قبل الوقت فمع ذلك ظاهر اشتراط وجوب الوضوء بارادة القيام إلى الصلاة هو الوجوب الغيرى اى للصلاة ولا يستحيل ان يتقدم وجوب المقدمة على وجوب ذى المقدمة اذا كان منشأ بخطاب مستقل كما اذا قال لعبده ادخل السوق فلماً دخل قال له اشتر اللحم ووجوب المقدمة انما يستحيل تقدمه على وجوب ذى المقدمة اذا كان ترشيحاً لامشاء بخطاب مستقل على حدة .

(ومثل هذه الدعوى في الضعف) ما لوقيل إن الوضوء من قبل الوقت لو لم يكن واجباً فكيف يجرى غير الواجب عن الواجب (ووجه الضعف) هو جواز ذلك عقلاً لا مكان اشتغال غير الواجب على تمام مصلحة الواجب غير ان هناك مانعاً عن إيجابه وتحتيمه على المكلف ويرتفع المانع بدخول الوقت .
(واما الاطلاقات) التى تمسك بها المدارك فهى من قبيل إطلاق الأخبار الآمرة بغسل الثوب والبدن أو الأواني من غير تقييد فيها بأنه للصلاة أو لحليّة الأكل كل ذلك انكلاً على وضوح الاشتراط وان الجميع غيرى شرطى لأنفسى استقلالى .

(ثم إن الثمرة العملية) بين الوجوب النفسى والغيرى تظهر فيما اذا قلنا بوجوب قصد الوجه وأردنا التوضى من قبل الوقت فعلى المشهور يقصد الاستحباب النفسى لوقيل به كما سيأتى او إحدى الغايات المتندوبة وعلى القول بالوجوب النفسى يقصد الوجوب وهذا واضح .

(١) و ذلك بإجماع المسلمين بل بالضرورة من الدين فلا حاجة إلى الاستدلال بقوله تعالى و إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الخ او بالأخبار الواردة في هذا المعنى المروية كلها في الوسائل في ابواب مختلفة من الوضوء .
(٢) فان صلاة الميت مما لا يشترط بالطهارة كما ستعرف في محله انشاء الله (قال الرضا عليه السلام) في رواية العيون والعلل المروية في الوسائل في الباب ١ من الوضوء وإنما جوزنا الصلاة على الميت بغير وضوء لأنه ليس فيها ركوع ولا سجود وإنما يجب الوضوء في الصلاة التى فيها ركوع وسجود .

وللطواف الواجب (١) ولمس كتابة القرآن أو اسم الله تعالى إذا وجب المسّ بنذر وشبهه (٢) .

فصل

فيما يستحب له الوضوء

وفيه مسائل عديدة

مسئلة ١ - يستحب الوضوء للصلاة النافلة بل يتوقف صحتها عليه (٣) ويستحب أيضاً من قبل دخول الوقت نهياً للصلاة الفريضة في أول وقتها (٤) ويستحب أيضاً للحائض عند وقت كل صلاة فتتوضأ وتقعّد في موضع طاهر وتذكر الله تعالى وهكذا يستحب لها الوضوء إذا أرادت أن تأكل (٥) ويستحب أيضاً للأذان

(١) قال في الجواهر في الحجّ بلاخلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه (اقول) و يدلّ عليه مضافاً إلى ذلك الأخبار الكثيرة التي عقد لها باباً في الوسائل وهو الباب ٣٨ من الطواف أظهرها صحيحة محمد بن مسلم قال سألت أحدهما عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور قال يتوضأ ويعيد طوافه وإن كان تطوعاً توضأ وصلى ركعتين .

(٢) وإنما يجب الوضوء لمسّ كتابة القرآن أو اسم الله تعالى إذا وجب المسّ بنذر وشبهه من جهة حرمة مسّها بغير وضوء كما هو المشهور ويأتي تفصيله انشاء الله تعالى في احكام الوضوء فانتظر .

(٣) فإن الصلاة مطلقاً سواء كانت واجبة أو نافلة مشروطة بالطهارة متوقفة عليها فإذا وجبت هي أو استحببت وجبت مقدّماتها أو استحببت (ويدلّ) على اشتراطها مطلقاً بالطهارة مضافاً إلى الإجماع بل الضرورة إطلاق جملة من الروايات المروية في الوسائل في الوضوء بعضها في الباب ١ وبعضها في الباب ٦ وبعضها في الباب ٤ .

(وفي رواية القداح) ومرسلة الصدوق افتتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم (وفي مرسلة الصدوق) عن الصادق عليه السلام الصلاة ثلاثة أثلاث ثلث طهور وثلث ركوع وثلث سجود (وفي مرفوعة بعض اصحابنا) ثمانية لا يقبل الله عنهم صلاة وعدّ منهم تارك الوضوء (وفي صحيحة زرارة) إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلا بطهور (انتهى) فإن الصلاة الأولى وإن كانت واجبة ولكن الثانية مطلقة .

(وفي مرسلتي الصدوق و عبد العظيم الحسني) لا صلاة إلا بطهور إلى غير ذلك مما يجده المتتبع (هذا) وقد حكى عن بعضهم وجوب الوضوء للصلاة المندوبة وكأنّه يعني بذلك توقف ماهيتها عليه وإلا فلا معنى لوجوب المقدّمة مع استحباب ذي المقدّمة .

(٤) وذلك لمرسلة الشهيد في الذكرى وقدرهاها الوسائل في الباب ٤ من الوضوء (قال) روى ماوقر الصلاة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت (قال في الجواهر) مضافاً إلى إمكان تعليله باستحباب الصلاة في أول الوقت ولا يمكن إلا بتقديمه (وقال في الحقائق) ويدلّ عليه أيضاً ماورد في الأخبار من الأمر بصلاة الفريضة حين يدخل الوقت (انتهى) .

(٥) أمّا استحباب الوضوء للحائض عند وقت كل صلاة (فلجملة) من الروايات المروية في الوسائل في

والإقامة بل الإقامة تتوقف صحتها عليه (١) ويستحب أيضاً لسجدة الشكر (٢)

الباب ٢٠ من الحيض أتمتها متناً (صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام إذا كانت المرأة طامناً فلا تحل لها الصلاة وعلينا أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتسبحه وتهلله وتحمده كمقدار صلاتها ثم تفرغ لحاجتها .

(وأما استحباب الوضوء لها) إذا أرادت أن تأكل (فلرواية معاوية بن عمار) في الباب المذكور أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال تتوضأ المرأة الحائض إذا أرادت أن تأكل وإذا كان وقت الصلاة توضأت واستقبلت وهلكت وكبرت وثلث القرآن وذكرت الله عز وجل (انتهى) (وعن ابن بابويه) وظاهر ولده في الفقيه هو الوجوب في الحكم الأول ومال إليه الحدائق وذكر عن شيخه التوقف .

(وقد يساعدهم) لفظه وعليها أن تتوضأ في صحيحة زرارة (بل في الرضوى) المروى في المستدرک في الباب ٢٩ من الحيض ويجب عليها عند حضور كل صلاة أن تتوضأ وضوء الصلاة وتجلس مستقبل القبلة وتذكر الله بمقدار صلاتها كل يوم .

(وفي الجميع ما لا يخفى) فإن هذا وأشباهه ليس إلّا ممّا تعمّ بها البلوى جداً فلو كان واجباً لكان ذلك مشهوراً بين المسلمين بل كان من ضروريات الدين من قبيل وجوب الصلاة والزكاة ونحوهما وليس فليس وهذا واضح .

(هذا مضافاً) إلى ما في حسنة زيد الشحام المروية في الباب المتقدم اعني الباب ٢٠ من لفظه ينبغي وهي كالصريحة في الاستحباب قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة وتذكر الله مقدار ما كانت تصلّي (وأظهر من ذلك) في الاستحباب ما ورد في المستدرک في الباب المتقدم اعني الباب ٢٩ عن دعائم الإسلام عن أبي جعفر عليه السلام (قال في آخره) وإنما يؤمرن بذكر الله كما ذكرنا ترغيباً في الفضل وإستحباباً له (انتهى) ومن المعلوم أن ذكر الله إذا كان مستحباً كان الوضوء المشروع لأجله كذلك .

(١) أمّا استحباب الوضوء للأذان فيدلّ عليه مضافاً إلى الإجماعات المحكيّة عن جماعة (المرسل المعروف) في كتب الفروع كما نصّ عليه الجواهر في الصلاة لا يؤذن إلّا وأنت متطهر (قال) آخر حق وسنة أن لا يؤذن أحد إلّا وهو طاهر (وفي المستدرک) في الباب ٨ من الأذان والإقامة قد روى عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام قال لا بأس أن يؤذن الرجل على غير طهر ويكون على طهر أفضل ولا يقيم إلّا على طهر .

(وأما استحباب الوضوء للإقامة) بل توقف صحتها عليه كما استقر به الجواهر في الصلاة فيدلّ عليه مضافاً إلى ما تقدم آنفاً من خبر الدعائم (جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٩ من الأذان والإقامة (ففي بعضها) لا بأس أن يؤذن الرجل من غير وضوء ولا يقيم إلّا وهو على وضوء (وفي بعضها) سألت عن المؤذن يحدث في أذانه أو في إقامته قال إن كان الحدث في الأذان فلا بأس وإن كان في الإقامة فليتوضأ وليقيم إقامة (وفي بعضها) فإن أقام وهو على غير وضوء أيسلّى بإقامته قال لا إلى غير ذلك .

(٢) وذلك لرواية عبد الرحمن بن الحجاج المروية في الوسائل في الباب ١ من سجدة الشكر بعد أبواب

وللطواف المندوب (١) بل لا داعٍ مناسك الحج كلها (٢) غير الطواف الواجب وذلك لما عرفت آنفاً في الفصل السابق من وجوب الوضوء له دون استحبابه ويستحب أيضاً لدخول المساجد (٣) ويتأكد استحبابه إذا أراد الجلوس فيها (٤)

التعقيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال من سجد سجدة الشكر لنعمة وهو متوضئ كتب الله له بها عشر صلوات ومحى عنه عشر خطايا عظام .

(١) وذلك لرواية ابن فضال المروية في الوسائل في الباب ١٥ من ابواب السعي قال قال أبو الحسن عليه السلام لا تطف ولا تنسج إلا بوضوء (وظاهر النهي) وإن كان اشتراط الطواف مطلقاً بالوضوء ولكن مقتضى الجمع بينها وبين ما هو صريح في عدم اشتراط الطواف المندوب به هو مجرد استحبابه للطواف المندوب من دون توقف صحته عليه (وأما ما دلّ صريحاً) على عدم اشتراطه به فهو صحيحة محمد بن مسلم المروية في الوسائل في الباب ٣٨ من الطواف قال سألت عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور قال يتوضأ ويبعد طوافه وإن كان تطوعاً نوضأ وصلى ركعتين .

(وأصرح من ذلك) روايات أخرى في الباب ٢٨ (كرواية عبيد بن زرارة) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لا بأس أن يطوف الرجل النافلة على غير وضوء ثم يتوضأ ويصلي (الحديث) (وروايته الأخرى) قال قلت له انى أطوف النافلة وأنا على غير وضوء قال توضأ وصل وإن كنت متعمداً .

(نعم في بعض الروايات) المطلقة يحكم بعدم الإعتداد بالطواف إذا كان على غير وضوء ولكنه محمول على الطواف الواجب جمعاً بينه وبين الروايات المتقدمة (وعليه) فما عن أبي الصلاح من اعتبار الوضوء في الطواف المندوب لا إطلاق بعض النصوص في غير محله .

(٢) وذلك لصحيفة معاوية بن عمار المروية في حج الوسائل في الباب ٢٨ من الطواف قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت والوضوء أفضل (وفي رواية يحيى الأزرق) في الباب ١٥ من السعي ولو أتم مناسكه بوضوء لكان أحب إليّ (وفي رواية علي بن جعفر) عن أخيه عليه السلام في الباب المذكور قال سألت عن الرجل يصلح أن يقضى شيئاً من المناسك وهو على غير وضوء قال لا يصلح . (وقد ورد في استحباب الوضوء) لكل من السعي والوقوف بعرفات وبالمشعر والرمي أخبار كثيرة كما يظهر بمراجعة الباب ١٥ من السعي و٢٠ من إحرام الحج والوقوف بعرفة و١١ من الوقوف بالمشعر و٢ من رمي الجمرة .

(٣) وذلك لروايات عديدة مروية في الوسائل في الباب ٥ من الوضوء (ففي بعضها) عليكم باتيان المساجد فإنها بيوت الله في الأرض من أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه وكتبه من زواره (وفي بعضها) ان ييوتني في الأرض المساجد فطوبى لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي إلى غير ذلك من الروايات .

(٤) وذلك لمرسلة العلّاء المروية في الباب المتقدم آنفاً عن رواء عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا دخلت المسجد وانت تريد أن تجلس فلا تدخله إلا طاهراً (الحديث) .

ويستحب أيضاً تلاوة القرآن (١) ولكتابته (٢) ولمس المصحف دون مس الكتاب فإن مس الكتاب بغير طهر حرام كما سيأتي في أحكام الوضوء وهكذا يستحب الوضوء لتعليق المصحف (٣)

(١) و ذلك لمرسلة ابن فهد المروية في الوسائل في الباب ١٣ من أبواب قراءة القرآن ولو في غير الصلاة قال قال الصادق عليه السلام لقارئ القرآن بكل حرف يقرأه في الصلاة قائماً مائة حسنة وقاعداً خمسون ومتطهراً في غير صلاة خمس وعشرون حسنة وغير متطهر عشر حسنات (وفي حديث الأربعمائة) في الباب المذكور لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهور حتى يتطهر .

(وفي حديث محمد بن الفضيل) في الباب المذكور عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته اقرأ المصحف ثم يأخذني البول فأقوم فأبول واستنجى وأغسل يدي وأعود إلى المصحف فأقرأ فيه قال لا حتى تتوضأ للصلاة .

(قال في الجواهر) أي مثل الوضوء للصلاة وهو كذلك (ثم إن) ظاهر الحدين وإن كان هو حرمة القراءة بلا وضوء ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين ما هو صريح في الجواز مما رواه الوسائل في الباب ١٢ من الوضوء بل وبين ما تقدم آنفاً من مرسل ابن فهد المشتملة على قوله عليه السلام وغير متطهر عشر حسنات هو حملها على استحباب دون الاستحباب مع الطهارة .

(٢) وذلك لصحيفة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٢ من الوضوء أنه سئل عن الرجل أيحل له أن يكتب القرآن في الألواح والصحيفة وهو على غير وضوء؟ قال لا . (وظاهر الصحيفة) وإن كان هو الحرمة ووجوب التوضي للكتابة .

(ولكن قال صاحب الوسائل) هذا محمول على الاستحباب أو على استلزام الكتابة لمس بعض الكلمات أو على التقية (وصرح الحقائق) في المسئلة ٣ من الغايات الواجبة للوضوء بعدم وقوفه على قائل بمضمونها سوى المحدث الكاشاني وأن ظاهر الأكثر حملها على الكراهة .

(أقول) ويؤيد الجواز دون الحرمة بل يدل عليه حسنة داود بن فرقد المروية في الوسائل في الباب ٣٧ من الحيض المصرحة بجواز تعليق الحائض التعويذ على نفسها وأن تقرأه وتكتبه ولا تصيبه يدها ووجه التأييد بل الدلالة عدم خلو التعويذ عن الآيات القرآنية ولا أقل من البسملة وهي آية من القرآن الكريم أو من أسامي الجلالة فإذا جاز ذلك للحائض فللمحدث بالأصغر بطريق أولى .

(٣) ويدل على استحباب الوضوء لكل من مس المصحف دون الكتابة ولتعليقه (موثقة إبراهيم بن عبد الحميد) عن أبي الحسن عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٢ من أبواب الوضوء قال المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تمس خطه ولا تعلقه إن الله تعالى يقول لا يمسه إلا المطهرون (فإن الموثقة) وإن كانت هي مشتملة على النهي عن كل من مس المصحف ومس خطه وتعليقه بغير طهر ولكن النهي في الأول للكراهة جمعاً بينها وبين مرسله حريز عن أخيه عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب المتقدم قال كان إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام عنده فقال يا بني اقرأ المصحف فقال إني لست على وضوء فقال لا تمس الكتابة ومس الورق وقرأه .

بل وهكذا النهي عن تعليقه أيضاً للكراهة وذلك لحسنة داود بن فرقد المشار إليها آنفاً المصرحة بجواز تعليق الحائض التعويذ على نفسها والتعويذ مما لا يخلو عن الآيات القرآنية ولا أقل من البسملة وأسامي

ولطلب الحاجة (١) وللإقدام من السفر من قبل أن يدخل على أهله (٢) ولكل من الزوج والزوجة في ليلة الزفاف من قبل أن يصل أحدهما إلى الآخر (٣) ولمن أراد النوم (٤) ويتأكد استحبابه للجنب إذا أراد أن ينام (٥) وهكذا يستحب الوضوء للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب (٦) أو أراد أن يغسل الميت لغسل الميت إذا أراد أن يأني أهله من قبل غسل

الجلالة فإذا جاز ذلك للحائض فللمحدث بالأصغر بطريق أولى .
(ولعل من هنا) قد حكى عن الشيخ وغيره حمل الموثقة على الكراهة في غير مس كتاب القرآن وهو في حله .

(١) و ذلك لخبر عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٦ من الوضوء قال سمعته يقول من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومن إلا نفسه (ولمرسلة الصدوق) في الباب المذكور قال وقال الصادق عليه السلام إني لأعجب ممن يأخذ في حاجة وهو على وضوء كيف لا تقضى حاجته .
(٢) قال في الحقائق لما رواه الصدوق في المقنع قال وروى عن الصادق عليه السلام قال من قدم من سفر فدخل على أهله وهو على غير وضوء ورأى ما يكره فلا يلومن إلا نفسه .

(٣) و ذلك لرواية أبي بصير المروية في الوسائل في الباب ٥٥ من مقدمات النكاح قال فيها فقال أبو جعفر عليه السلام إذا دخلت فمرها قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئة ثم أنت لا تصل إليها حتى تتوضأ وصل ركعتين ثم تحمد الله وصل على محمد وآل محمد (الحديث) .

(٤) و ذلك لجملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٩ من الوضوء (وفي بعضها) من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات وفراشه كمسجده (وفي بعضها) فإن ذكر أنه ليس على وضوء فتيمن من دثاره كائناً ما كان لم يزل في صلاة ما ذكر الله (وفي بعضها) من بات على طهر فكأتما أحيى الليل (وفي بعضها) لا ينام المسلم وهو جنب ولا ينام إلا على ظهور .

(٥) و ذلك لصحيفة الحلبي المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من الجنابة قال سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل ينبغي له أن ينام وهو جنب فقال يكره ذلك حتى يتوضأ (وموثقة سماعة) في الباب المذكور قال سألت عن الجنب يجنب ثم يريد النوم قال إن أحب أن يتوضأ فليفعل والغسل أحب إلي وأفضل (الحديث) .
(٦) و ذلك لصحيفة الحلبي المروية في الوسائل في الباب ٢٠ من الجنابة عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه قال إذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ (وفي صحيفة عبد الرحمن) في الباب المذكور قال قلت لأبي عبدالله أيأكل الجنب قبل أن يتوضأ قال أنا لنكسل ولكن ليغسل يده والوضوء أفضل .

(وقد يحمل الوضوء) في الصحيحتين على غسل اليد وهو بعيد بل ممتنع في الصحيفة الثانية لأنه جعل فيها الوضوء في قبالة غسل اليد نعم غسل اليد مستحب لهذه الصحيفة وأفضل منه ما في رواية السكوني في الباب المذكور من غسل اليد والمضمضة وأفضل منه ما في صحيفة زرارة في الباب المذكور من غسل اليد والمضمضة وغسل الوجه وأفضل من الجميع الوضوء .

المس (١) و للمجامع إذا أراد العود إلى الجماع (٢) و لجماع الحامل (٣) و يستحب توضئته الميئت قبل غسله (٤) و يستحب الوضوء أيضاً لصلاة الميئت (٥) و لا إدخال الميئت في القبر (٦) و للتجديد لغير حدث

(١) و يدل على استحباب الوضوء للمجنب إذا أراد أن يغسل الميئت ولغاسل الميئت إذا أراد أن يأتي أهله من قبل غسل المس (حسنه شهاب بن عبد ربّه) المروية في الوسائل في الباب ٤٢ من الجنبات قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يغسل الميئت أو من غسل ميئاً له أن يأتي أهله ثم يغتسل فقال سواء لا بأس بذلك إذا كان جنباً غسل يده وتوضأ وغسل الميئت وهو جنب وإن غسل ميئاً توضأ ثم أتى أهله ويجزيه غسل واحد لهما (وبهذا المضمون عيناً) ما عن الرضوى .

(ثم إن في المدارك) في أول الكتاب وعن جمع ممن تأخر عنه تقييد استحباب الوضوء لغاسل الميئت الذي أراد أن يأتي أهله بما إذا كان جنباً وهو مما لا وجه له (قال في الحقائق) في آخر غسل الميئت والروايتان المذكورتان يعنى الحسنه والرضوى تناديان بخلافه (إنتهى) وهو كذلك لا إطلاقهما .

(٢) و ذلك لما في رواية الحسن بن على الوشا المروية في الوسائل في الباب ١٣ من الوضوء قال كان أبو عبد الله عليه السلام إذا جامع وأراد أن يعاود توضأ وضوء الصلاة (وفي رسالة عثمان بن عيسى) عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٥٤ من مقدمات النكاح قال إذا أتى الرجل جاريته ثم أراد أن يأتي الأخرى توضأ هذا .

(وقد يدعى) استحباب الوضوء للمحتلم أيضاً إذا أراد الجماع بل حكى عن جمع من الأصحاب الفتوى بذلك وكأنته استناداً إلى الروايتين بدوى أن الملاك فيهما واحد وهو الجنابة المشتركة بين المجامع والمحتلم ولكن القطع بذلك مشكل كما في الجواهر .

(٣) و ذلك لما رواه في الوسائل في الباب ١٣ من الوضوء عن الصدوق بسنده إلى أبي سعيد الخدرى في وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام قال يا علي إن حملت امرأتك فلا تجامعها إلا وأنت على وضوء فإنه إن قضى بينكما ولد يكون أعمى القلب بخيل اليد .

(٤) و ذلك لجملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٦ من غسل الميئت (ففي رواية عبد الله بن عبيد) قال تطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة (وفي رواية أبي خيثمة) قال تبدأ فتغسل يديه ثم توضئه وضوء الصلاة إلى غير ذلك من الأخبار .

(٥) و ذلك لرواية عبد الحميد بن سعيد المروية في الوسائل في الباب ٢١ من صلاة الجنابة قال قلت لأبي الحسن عليه السلام الجنابة يخرج بها ولست على وضوء فإن ذهبت أتوضأ فأتنتى الصلاة أيجزىنى أن أصلى عليها وأنا على غير وضوء فقال تكون على طهر أحب إلى .

(٦) كما عن الفاضلين و مستند الاستحباب هو ما في (موثقة الحلبي و محمد بن مسلم) المروية في الوسائل في الباب ٥٣ من الدفن المشتملة على قوله عليه السلام توضأ إذا أدخلت الميئت القبر (وفي الرضوى) المروية في المستدرک في الباب ٤٤ مثله وتقريب الاستدلال بهما واضح إذا المعنى هكذا أي إذا أردت إدخال الميئت القبر فتوضأ . (قال في الحقائق) في الآداب المقارنة للدفن (ما هذا لفظه) وهذا التجوز في التعبير شائع في الكتاب العزيز

بمعنى ان المتوضئ مع انه على طهر يستحب له تجديد وضوئه فيتوضأ ثانياً (١) بل لا يبعد جريان استحباب التجديد في الغسل أيضاً (٢) كما إذا اغتسل للزيارة مثلاً ثم جدده بعد ساعة قبل أن يأتي بالزيارة ويستحب الوضوء للكون على الطهارة أيضاً (٣) .

والسنة النبوية كقوله عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الآية وقوله فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان (إنتهى) وهو جيد بالنسبة إلى الثاني .

(وأما ما في صحيحة محمد بن مسلم) المروية في الباب ١ من غسل المس قلت فمن أدخله القبر عليه الوضوء قال لا إلا أن يتوضأ من تراب القبر إنشاء الله تعالى (فهو لدفع) توهم كون إدخال الميت في القبر من موجبات الوضوء كالبول والغائط ونحوهما فقال عليه السلام لا إلا أن يتوضأ أي يتنظف ويغسل يده من تراب القبر (ويمكن حمل الصحيحة) كما فعل الوسائل على نفي الوجوب فلا ينافي الاستحباب المستفاد من الموثقة (وقد يقال) إن المراد هكذا : أي إلا أن يتمم بتراب القبر وهو بعيد جداً .

(١) وذلك لروايات كثيرة مروية كلها في الوسائل في الباب ٨ من الوضوء (ففي بعضها) من جدّد وضوئه لغير حدث جدّد الله توبته من غير استغفار (وفي بعضها) الوضوء على الوضوء نور على نور (وفي رواية) محمد بن مسلم الوضوء بعد الطهور وعشر حسنات فتطهروا (وفي رسالة) سعدان الطهر على الطهر عشر حسنات (وفي بعضها) كان النبي ﷺ يجدّد الوضوء لكل فريضة وكل صلاة إلى غير ذلك من الروايات .

(ثم إن) مقتضى إطلاق الاخبار المتقدمة عدم اعتبار فصل زمان كثير بين الوضوء التأسيسي والتجديدي أي زمان يحتمل فيه طروء الحدث وعدم تذكره كما عن بعض المتأخرين ولا أن يكون التجديدي لأجل الصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة بل التجديدي هو مستحب نفسى في حدّ ذاته كما صرح به الجواهر لا غيري لأجل الصلاة ونحوها .

(ولو سلم) أنه للصلاة فمقتضى إطلاقها هو استحباب تجديد الوضوء ولو مكرراً لأجل صلاة واحدة كما إذا جدّد وضوئه لصلاة الظهر مثلاً ثم جدّده ثانياً لأجلها من قبل أن يصلّى الظهر فما عن الذكرى وظاهر الفقيه من عدم استحباب التجديد لصلاة واحدة أكثر من مرة ضعيف لا نعرف له وجهاً وجيهاً .

(٢) كما حكى ذلك عن بعضهم ويدلّ عليه إطلاق ما في بعض الروايات المتقدمة من أن الطهر على الطهر عشر حسنات فإن إطلاقه مما يشمل الغسل أيضاً (ولكن) في الحقائق أن ظاهر الأصحاب اختصاص التجديد بطهارة الوضوء (وفي الجواهر) قوى العدم صريحاً وتبعه العروة وهو ضعيف لما ذكرناه .

(٣) وذلك لرواية الأمامي بسنده عن انس المروية في الوسائل في الباب ١١ من الوضوء في حديث قال فيه قال رسول الله ﷺ يا أنس أكثر من الطهور يزد الله في عمرك وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل فانك تكون إذا مت على طهارة شهيداً (ولرواية الصدوق) المروية في المستدرک في الباب المذكور في حديث قال فيه قال أمير المؤمنين عليه السلام وإن قدر أن لا يكون في جميع أحواله الا طاهراً فليفعل الخ وفي المستدرک في الباب المذكور قال النبي صلى الله عليه وآله للذي شكى إليه قلة الرزق أدم الطهارة يدم عليك الرزق .

مسئلة ٣ - ان المحدث بالحدث الاكبر إذا توضأ وضوءاً مندوباً كوضوء الحائض إذا أرادت أن تأكل أو المجنب إذا أراد ان ينام أو المجمع إذا أراد العود إلى الجماع فلا شبهة في ان وضوئه هذا ليس برافع للحدث

(ثم إن صاحب المستند) قد جعل هذا النحو من الوضوء أي للكون على الطهارة من الوضوءات المستحبة غيرياً وهو ظاهر العروة بل صريحه في غايات الوضوءات الواجبة وهكذا في الوضوءات المستحبة وأما الوضوء الذي يستحب نفسياً فهو ما لم يقصد فيه غاية من الغايات حتى الكون على الطهارة ولكن عن غير واحد من الأصحاب تفسير الوضوء المستحب نفسياً بهذا النحو من الوضوء بل عن كاشف اللثام أنه مما لا خلاف فيه وعن الطباطبائي الإجماع عليه . (أقول) والتحقيق أن الوضوء الغيرى المندوب هو ما كان غايته تحت الأمر سواء كانت الغاية فعلاً مباشراً كما في الوضوء لصلاة النافلة أو للأذان والإقامة أو لسجدة الشكر ونحو ذلك أو فعلاً تسببياً كالوضوء للكون على الطهارة فإذا توضأ لأحدى الغايتين فوضوئه هذا غيرى وإذا توضأ لا لأجل غاية من الغايات بل لكونه محبوباً في حد ذاته كما هو ظاهر بعض الروايات المتقدمة آنفاً في التجديدي أعنى قوله الوضوء على الوضوء نور على نور ، أو ما رواه الوسائل في الباب ١١ من الوضوء عن النبي ﷺ يقول الله من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني أو ما رواه المستدرک في الباب المذكور عن النبي ﷺ من توضأ لكل حدث (إلى ان قال) رزق من الدنيا بغير حساب .

فهو وضوء نفسى وإن ترتب عليه قهراً الكون على الطهارة فإنه من قبيل ترتب الخواص والفوائد المحبوبة على المطلوب النفسى كالتهى عن الفحشاء على الصلوة أو غيره على غيرها فلا ينافي نفسيته في حد ذاته فتأمل جيداً .

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه قديدعى استحباب الوضوء لأمر آخر أيضاً غير ما تقدم كله :

(منها) الوضوء لزيارة قبور المؤمنين (قال في الجواهر) إنه أفتى به جماعة بل في الحدائق انه المشهور ولكن قال ولم أقف بعد الفحص على مستند وعن كشف اللثام أيضاً عدم العثور على النص ولكن في المدارك وعن الذكرى والدلائل وجود النص .

(ومنها) وضوء القاضى إذا أراد الجلوس في مجلس القضاء حكى ذلك عن النزهة و لكن في الحدائق والجواهر عن كشف اللثام عدم العثور على النص .

(ومنها) وضوء الغاسل للميئت إذا أراد ان يكفنه حكى ذلك عن جميع كثير بل قد ينسب ذلك إلى الأصحاب و لكن صرح الحدائق هاهنا وفي التكفين بعدم الدليل عليه كما ان الجواهر أيضاً قد صرح هناك بعدم الوقوف على المستند .

(ومنها) الوضوء قبل غسل الجنابة حكى ذلك عن الشيخ في كتابى الاخبار استناداً الى رواية ابى بكر الحضرمى سأل ابا جعفر عليه السلام كيف يصنع اذا أجنب فقال اغسل كفك و فرجك وتوضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل .

(اقول) ان الرواية مروية في الوسائل في الباب ٣٣ من الجنابة و لكن ذكر في الباب روايات كثيرة في

وإنما يرتفع حدثه بالغسل ولكن غير المحدث بالأكبر إذا توضأ وضوء مندوباً فالأقوى أن وضوئه رافع للمحدث مطلقاً ويجوز له الدخول به في الصلاة الواجبة ونحوها مما يشترط بالطهارة (١) .

نفى الوضوء في غسل الجنابة وفي بعضها ليس قبله ولا بعده وضوء وفي الباب ٣٤ كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة .

(وعليه) فاللازم حمل هذه الرواية على التقية كما فعله الوسائل ويشهد له غير واحد من الروايات المروية في الباب ٣٣ (ففي بعضها) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة (إلى أن قال) قلت إن الناس يقولون يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل فضحك وقال وأي وضوء أنقى من الغسل وأبلغ (وفي بعضها) قلت لأبي جعفر عليه السلام إن أهل الكوفة يروون عن علي عليه السلام أنه كان يأمر بالوضوء قبل الغسل من الجنابة فقال كذبوا على علي عليه السلام ما وجد ذلك في كتاب علي عليه السلام قال الله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا .

(ومنها) الوضوء قبل أكل الطعام وبعده قد ذكره المستند في الوضوءات المستحبة و تبعه العروة في خصوص قبل الأكل ومستند الجميع روايات كثيرة مروية في أطعمة الوسائل في الباب ٤٩ من آداب المائدة (ففي بعضها) الوضوء قبل الطعام وبعده يذiban الفقر (وفي بعضها) يزيدان في الرزق (وفي بعضها) يثبت النعمة إلى غير ذلك .

(ولكن عن المسالك) إن المراد من الوضوء هاهنا هو غسل اليد (ويشهد له) رواية الموسوي وأحمد بن زياد باسنادهما عن هشام عن الصادق عليه السلام المروية في الوسائل في الباب المذكور المشتملة على قول رسول الله صلى الله عليه وآله من سره أن يكثر خير بيته فليتوضأ عند حضور طعامه و من توضأ قبل الطعام وبعده عاش في سعة من رزقه وعوفي من البلاء وزاد الموسوي قال هشام قال لي الصادق عليه السلام والوضوء هنا غسل اليدين قبل الطعام وبعده (انتهى) .

(١) و تفصيل المسئلة أنه لاخلاف كما يظهر من الحقائق في المقام العاشر من نية الوضوء ومن الجواهر هاهنا في أن الوضوء المندوب لصلاة النافلة رافع للحدث بلاشبهة يجوز الدخول به في صلاة الفريضة ونحوها مما يشترط بالطهارة كالطواف الواجب بالكلام فيه من أحد (ولكن الخلاف) كل الخلاف فيما سواه من الوضوء المندوب كالوضوء لدخول المساجد أو تلاوة القرآن أو لسجدة الشكر ونحو ذلك مما لا يشترط صحته بالطهارة وإن كان كماله مشروطاً به (ففيه أقوال) عمدتها أربعة .

(الاول) رفع الحدث به مطلقاً وهو الذي استظهره الحقائق وحكام عن جماعة من متأخري أصحابنا بل في المدارك إنه الظاهر من مذهب الأصحاب بل عن السرائر دعوى الإجماع عليه .
(الثاني) عدم رفع الحدث به مطلقاً وهو المحكى عن الشيخ في جواب المسائل الحليّات بل وفي المبسوط أيضاً .

(الثالث) رفع الحدث به إلا إذا نوى وضوء مطلقاً وهو المحكى عن المنتهى .

(الرابع) رفع الحدث به إلا في التجديدي فاذا انكشف فساد الاول لم يجز الدخول بالثاني في الفريضة

مسئلة ٣ - إذا اجتمعت غايات متعددة للوضوء سواء كانت كلها واجبة أو كلها مندوبة أو كانت مختلفة فيصح للمتوضيء قصد الغايات كلها بأجمعها ويثاب على الجميع بتمامها (١) كما أنه إذا قصد غاية واحدة صح له الاثنان بساير الغايات أيضاً فإذا توجهاً للصلاة مثلاً صح له الطواف الواجب ومس كتابة القرآن أيضاً فإنه إذا توجهاً للصلاة فقد ارتفع الحدث وإذا ارتفع الحدث لم يبق مانع عن الطواف الواجب ومس كتابة القرآن بلا شبهة .

وهو المحكى عن التذكرة .

﴿ واستدل للقول الاول ﴾ بوجوه عديدة (منها) أنه متى شرع الوضوء كان رافعاً للحدث إذ لا معنى لصحة الوضوء إلا ذلك (وفيه) أنه مصادرة محضة لإصحته كل شيء بحسبه فمن الجائز أن يكون الوضوء صحيحاً بمعنى أنه يوجب كمالات في الغاية كالجلوس في المسجد أو تلاوة القرآن ونحوهما ولا يكون رافعاً للحدث على نحو يصح الدخول به في الصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة وهذا واضح .

(ومنها) ما استدلل به صاحب المدارك رحمه الله (قال) بعد ما نقل الوجه الاول وناقش فيه (ما لفظه) والأجود الاستدلال عليه بعموم مادل على أن الوضوء لا ينتقض إلا بالحدث كقوله ﷺ في صحيحة إسحاق بن عبد الله الأشعري لا ينتقض الوضوء إلا حدث (قال) وفي صحيحة زرارة لا ينتقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك والنوم وغير ذلك من الأخبار الكثيرة (انتهى) .

(وفيه) أن المراد من الحدث في الصحيحة الأولى وما خرج من طرفيك في الصحيحة الثانية وما جرى مجراهما مما هو مروي في الوسائل في الباب ٣١ و٣٢ من نواقض الوضوء هو البول والغائط والريح ونحو ذلك ومن المعلوم أن الأمور المذكورة مما ينتقض به الوضوء مطلقاً حتى وضوء الحائض للأكل أو الجنب للنوم أو المجمع للعود إلى الجماع .

(وعليه) فمجرد انتقاض الوضوء بالأمر المذكورة مما لا يدل على أنه قبل الانتقاض كان هناك طهارة قد صح الدخول بها في الصلاة ونحوها وهذا أيضاً واضح .

(ومنها) ما استدلل به الحدائق وإليه يرجع عمدة ما افاده الجواهر مما ملخصه أن الأخبار الواردة مدركاً للوضوءات المندوبة أكثرها أو كثير منها هي بلفظ الطهر أو الطهور أو الطهارة ولا معنى لكون الوضوء طهوراً أو طهوراً أو طهارة إلا كونه مزيلاً للحدث الموجود قبله (انتهى) وهو جيد متين وبه يتعين القول الأول في المسئلة ويظهر لك ضعف ساير الأقوال كلها فتأمل جيداً .

(١) فإنه قد قصد امتثال أوامر نفسية متعددة بالغايات المختلفة فقهرأ يثاب على الجميع بل صح أن يقال إنه قد ترشح من تلك الغايات المختلفة أوامر غيرية متعددة إلى الوضوء الواحد غاية أنه يندك بعضها في بعض ويتأكد بعضها ببعض فإذا قصد امتثال الجميع فيثاب على الجميع بناءً على ما حققناه في الأصول من أن قصد امتثال الغيري مقرّب كالنفسى بعينه سيما الأوامر الغيرية المتعلقة بالطهارات الثلاث فإنها مقرّبة يثاب عليها حتى عند القائلين بعدم الثواب على الأمر الغيري ولذا قد اشكل عليهم أمر الطهارات الثلاث وضاق عليهم الأمر جداً في التخلص عنه ولهم كلمات طويلة حول ذلك مفصلة قد اشرنا إلى الجميع في تعليقتنا على

مسئلة ٤ - الوضوء بعد أي غسل كان هو بدعة (١) والوضوء قبل أي غسل كان هو مستحب - إلا غسل الجنابة فلا وضوء قبله ولا بعده لا وجوباً ولا استحباباً (٢).

الكفاية فراجع .

(١) و ذلك لرواية عبدالله بن سليمان المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من الجنابة قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول الوضوء بعد الغسل بدعة (ومثلها) رواية سليمان بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام في الباب المذكور قال الوضوء بعد الغسل بدعة (بل ذكر الوسائل) عن المطيع أنه قال روى عن عدة طرق عن الصادق عليه السلام قال الوضوء بعد الغسل بدعة .

(اقول) و بهذه الروايات يقيّد إطلاق رواية محمد بن مسلم المتقدمة في الوضوء التجديدي الوضوء بعد الطهور عشر حسنات وهكذا إطلاق مرسله سعدان المتقدمة هناك أيضاً الطهر على الطهر عشر حسنات . (وعليه) فما عن المجلسي من استظهار استحباب الوضوء بعد الغسل مع الفصل وأن البدعة هو الوضوء بعده بالأفضل ضعيف لا شاهد عليه (و مثله) حمل الغسل في الروايات المتقدمة على غسل الجنابة دون غيرها أو حمل البدعة فيها على ما إذا توضعاً بعد الغسل بداعي الوجوب دون الاستحباب فإن جميع ذلك كله ممّا لا شاهد عليه كما أشرنا .

(٢) و ذلك لما رواه الوسائل في الباب ٣٤ من الجنابة عن الكليني بسنده إلى ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال كل غسل قبله الوضوء الاغسل الجنابة (قال) ورواه الشيخ باسناده إلى ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان أو غيره عن أبي عبدالله عليه السلام قال في كل غسل وضوء إلا الجنابة (اقول) لا اشكال في ان الكليني هو أ ضبط من الشيخ في حفظ متن الحديث وعليه فالاعتماد في مرسله ابن أبي عمير هو على متن الكليني لا على متن الشيخ ولو أخذنا بمتن الشيخ فيجب حمله على ما قبل الغسل أي في كل غسل قبله وضوء إلا الجنابة وذلك لما عرفت آنفاً من أن الوضوء بعد الغسل بدعة .

(ثم إن في الباب المذكور) رواية لعلی بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال إذا أردت أن تغتسل للجمعة فتوضاً واغتسل وهذه مؤيدة لمرسله ابن أبي عمير .

(نعم في الباب ٣٣) مرسله للكليني رحمه الله قال و روى أنه ليس شيء من الغسل فيه وضوء إلا غسل يوم الجمعة وهي بظاهرها تنافي مرسله ابن أبي عمير فإن مرسله ابن أبي عمير أثبتت الوضوء فيما سوى غسل الجنابة مطلقاً من غير اختصاص بالجمعة فقط ولكن مرسله الكليني أثبتته في خصوص غسل الجمعة فقط إلا أنه لا بد من حمل هذه المرسله على تأكد استحباب الوضوء في غسل الجمعة دون ما سواه و إذا لم يمكن هذا الحمل فالترجيح لمرسله ابن أبي عمير وذلك لا يجمع الأصحاب على العمل بمراسيله دون مرسله الكليني إذ لم يعلم عمله بمرسلته التي أرسلها فكيف بغيره .

(كما ان في الباب المذكور) مرسله اخرى هي لمحمد بن احمد بن يحيى قال ان الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة ولكن لا بد من حملها جمعاً بينها وبين مرسله ابن أبي عمير على غسل الجنابة فهو الذي يكون الوضوء قبله وبعده بدعة لاساير الاغسال فانها مما يستحب قبلها الوضوء وان كان بعده بدعة كما عرفت .

• • • • • • • • • •

(ثم إن ظاهر) مرسله ابن أبي عمير وإن كان هو وجوب الوضوء قبل كل غسل إلا غسل الجنابة ولكن مقتضى الجمع بينها وبين الروايات الكثيرة المروية في الباب ٣٣ التي يستفاد من مجموعها أن كل غسل يجزى عن الوضوء سواء كان غسل جنابة أو غيرها هو حملها على استحباب الوضوء قبل كل غسل إلا الجنابة فلا يكون قبله ولا بعده وضوء لا وجوباً ولا استحباباً وسيأتي تفصيل الكلام بنحو أبسط في المسئلة ٢ من الفصل الأخير في غسل الجنابة .

* * *

(هذا) آخر الجزء الأول من خلاصة الجواهر ويتلوه الجزء الثاني
أو له أفعال الوضوء والحمد لله أولاً وآخراً .

فهرست مافی الجزء الاول من خلاصة الجواهر

صفحة	صفحة
١٩٤ في العفو عن نجاسة ثوب المربية للصبي	٢ خطبة الكتاب
١٩٨ في العفو عن نجاسة الثوب او البدن اذا اضطر	٣ مقدمة في جملة من فروع التقليد
١٩٨ في الاخلال بازالة النجاسة عن الثوب او البدن	١١ في الماء المطلق والمضاف
٢١٤ في الموارد التي يصلّى في النجس	١٥ في الماء الجاري
٢١٨ في حكم ادخال النجاسة في المسجد	١٨ في ماء الحمام
٢٢٣ في مطهريّة الماء وبيان كيفية التطهير به	١٩ في الماء القليل
٢٧٣ في مطهريّة الشمس	٢٦ في الماء الكرّ
٢٨٠ في مطهريّة الارض	٣٣ في ماء البئر
٢٥٧ هل النار من المطهرات	٣٧ في ماء المطر
٢٨٧ في مطهريّة الاستحالة	٤٠ في الماء المستعمل في غسل النجاسات
٢٩٤ في مطهريّة انقلاب الخمر الى الخل	٤٤ في ماء الاستنجاء
٣٠٠ في مطهريّة ذهاب الثلثين من العصير العنبي والزبيبي	٤٧ في الماء المستعمل في رفع الحدث
٣٠٢ في مطهريّة الاسلام	٥٢ في اسرار الحيوانات
٣٠٩ في مطهريّة الانتقال في الجملة	٥٩ في نجاسة البول والغائط
٣١٠ في مطهريّة زوال العين عن بدن الحيوان	٦٨ في نجاسة المنى
٣١١ في مطهريّة غيبة المسلم عن النظر	٧١ في نجاسة الدم
٣١٤ في مطهريّة زوال العين عن الباطن	٧٧ في نجاسة الكلب والخنزير
٣٢٠ في اواني الذهب والفضة	٨٢ في نجاسة الميتة
٣٣٣ في الجلود	١٠١ في نجاسة الكافر
٣٥١ في واجبات التخلّي	١٢٤ في نجاسة الخمر
٣٧٨ في محرمات التخلّي	١٤٥ في نجاسة عرق الجنب من الحرام
٣٨٩ في مستحبات التخلّي ومنها الاستبراء	١٤٨ في نجاسة عرق الابل والجلالة
٣٩٧ في مكروهات التخلّي	١٥٠ في امور وقع الخلاف في نجاستها
٤٠٨ في موجبات الوضوء	١٧١ في حرمة اكل النجس او المتنجس
٤٢٦ فيما يجب له الوضوء	١٧٤ في ازالة النجاسات عن الثياب والبدن
٤٢٨ فيما يستحب له الوضوء	١٧٧ في العفو عن دم القروح والجروح
	١٧٩ في العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم
	١٨٩ في العفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده لصغره

الاعلاط المطبعية للجزء الاول من خلاصة الجواهر

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٥	٢٦	ونشكك	ونشك
٦	٣	مسئلة	مسئلة ٥ /
٧	١١	هى تعارض	في تعارض
٢٧	١٠	واحد	واحداً
٣٤	١٠	وحديث ابى بصير	و حديث ابى بصير المروى في الوسائل في الباب ١٤/ من الماء المطلق
٣٨	١٢	التيغير	التغير
٣٨	٢٠	فاختلط	فاختلطاً
٤٩	رأس الصفحة	في الماء المستعمل في غسل النجاسات	في الماء المستعمل في رفع الحدث
٥١	رأس الصفحة	في الماء المستعمل في غسل النجاسات	في الماء المستعمل في رفع الحدث
٥١	١٨	لاغتسال الجنب	لا لاغتسال الجنب
٥٣	٢	هو الانتفاء في الجملة	هو الانتفاء
٥٧	١٥	جمع	جمعاً
٥٩	٢٦	(١-٣)	(١٠٢ و ٣)
٦٠	١٤	النهود	الفهود
٦٥	٢	منها	منهما
٨٣	٢٣	ازالة الاجزاء	ازالة الاجزاء المتعلقة
٨٨	٣	وكتب عليه	وكتب اليه
٨٨	٢٥	جيداً	جيد
٩٢	٥	محلّه	تحلّه
٩٧	٢٣	انفسه الميته	انفحة الميته
١٠٠	١	قبل زوال الحياة	بعد زوال الحياة
١٠٠	١٩	(ابا محمد)	(ابا محمد خ ل)
١٠٠	١٩	الرجل	للرجل
١٠١	٨	من قبل	من قبيل
١٠١	٩	والظروف طاهر	والمظروف طاهر

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٠١	١٣	كفرهن	كفرهم
١٠٥	١٩	المتبع	المتتبع
١٠٨	٢٥	الكفر الجاحد	كفر الجاحد
١١٤	١٩	(١٤)	(١)
١١٧	٥	ابن يعفور	ابن ابي يعفور
١١٨	٢٩	لاجماع	الاجماع
١٢٤	٤	فاذا اصاب	فاذا اصاب الثوب
١٢٨	٢٣	وفى الطبرسى	وفى رسالة الطبرسى
١٤٨	٩	يزيد بن على <small>عليه السلام</small>	زيد بن على <small>عليه السلام</small>
١٤٨	١٦	لامجال	ومعه لامجال
١٤٨	١٩	عنه	منه
١٤٨	٢٠	انها	وانها
١٥٥	١٦	وفى بعضها	وفى بعضها تعليل
١٥٨	٢٨	فصلتى فيه	فصلى فيه وهو لا يصلى فيه
١٥٩	١١	من ان	عن ان
١٦٦	١	سئلته	سئلته
١٦٧	٣	فى تنجس	فى تنجيس
١٧٠	٤	تنجس المتنجس	تنجيس المتنجس
١٧٣	رأس الصفحة	نجاسة الخمر	حرمة اكل النجس والمنتجس
١٧٧	٢٢	حبب	حبس
١٧٨	١٩	الحقيقة	الحقيقية
١٨١	٢٥	سواء	سواء كان
١٨٥	٢٨	(فيه)	(وفيه)
١٨٥	٢٨	او وغائطه	او وغائطه
١٨٩	٧	اوللدم	اى للدم
١٩٢	٢٨	(ابا محمد)	(ابا محمد خ ل)
٢٠٥	٢٩	المستلم	المسئلة
٢٣١	٥	لا فرق	فرق
٢٣٥	٥	بوسيلة	بوسيلته

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٤٠	٢٩	امر بالغسل	امر بالصَّب والذى امر بالغسل
٢٤١	١	عرعت	عرفت
٢٤٩	٤	النجس	الجنس
٢٥٣	١٤	لعد	لعدم
٢٥٤	١٠	نا فى المِتن	في المِتن
٢٥٥	٣٠	اوّل من مرة	اوّل مرة من
٢٤٤	٢	في التعضيف	في التضعيف
٢٤٤	٧	فان الماء	فان الماء
٢٨٢	٢٨	مع	منع
٢٨٣	٨	في محلّه	في غير محلّه
٢٨٣	٣	بالارض	بالارض
٢٨٩	١٤	القيد	القيود
٣٠٠	٢٣	التعليقه	التعليقية
٣٠٢	٢١	مما تعدّ	هى مما تعدّ
٣١٤	٢٤	ممن حاله	من حاله
٣١٨	٢٠	ملاقي الجنس	ملاقى الجنس
٣٢٢	١٤	فان الاوانى	فان الاخذ من الاوانى
٣٢٧	٢٥	بالنسبة	فتكون الكراهة بالنسبة
٣٢٩	٢٢	ملتبسة	ملتبسة
٣٣٧	١٤	ولم ينبه	ولم ينه
٣٣٨	٤	فراجعها	فراجعهما
٣٣٩	٢	تطهير	تطهر
٣٤٩	٤	تذكية	تذكيته
٣٥٢	٢٩	اويصبّ عليه	اويصب عليه الماء
٣٥٨	١٩	التنوء	التنوء
٣٤٧	٢٧	وجود الماء كلها	وجود الماء المحمولة كلها
٣٧٣	١٤	باستصحاب	بالاستصحاب
٣٨٣	١٤	و ذا دخلت	و اذا دخلت
٣٨٤	٢٤	الكثير	الكثيرة

الخطأ	الصواب	صفحة	سطر
المؤيد	المؤيدة	٣٨٩	٢٣
اذ بال	اذا بال	٣٩٣	١٥
اذا علم يقيناً	الا اذا علم يقيناً	٣٩٦	١
اقوال	اقول	٤٠٨	١٣
او الاسلفين	او الاسفلين	٤٠٩	٢٧
كما الروض	كما عن الروض	٤١٠	٢٣
يتقن	تيقن	٤١٣	٢٤
ما ذا نام	ما اذا نام	٤١٤	١٠
ذعن التذكرة	اذ عن التذكرة	٤١٤	١٣
.....	انتقاض الوضوء به الا الغسل فقط	٤١٥	٥
جزاء	إجزاء	٥١٥	٢٩
في الجميع	في المجمع	٤٢٣	٢٩
ناقضيته	ناقضية	٤٢٥	١٤
ناقضيته	ناقضية	٤٢٥	١٧
جعل الامر	حمل الامر	٤٢٥	٢٣
مسئلة الواحدة	مسئلة واحدة	٤٢٦	٣
ترشيحاً	ترشيحاً	٤٢٧	١٥
انشاء الله	انشاء الله تعالى	٤٢٧	٢٨